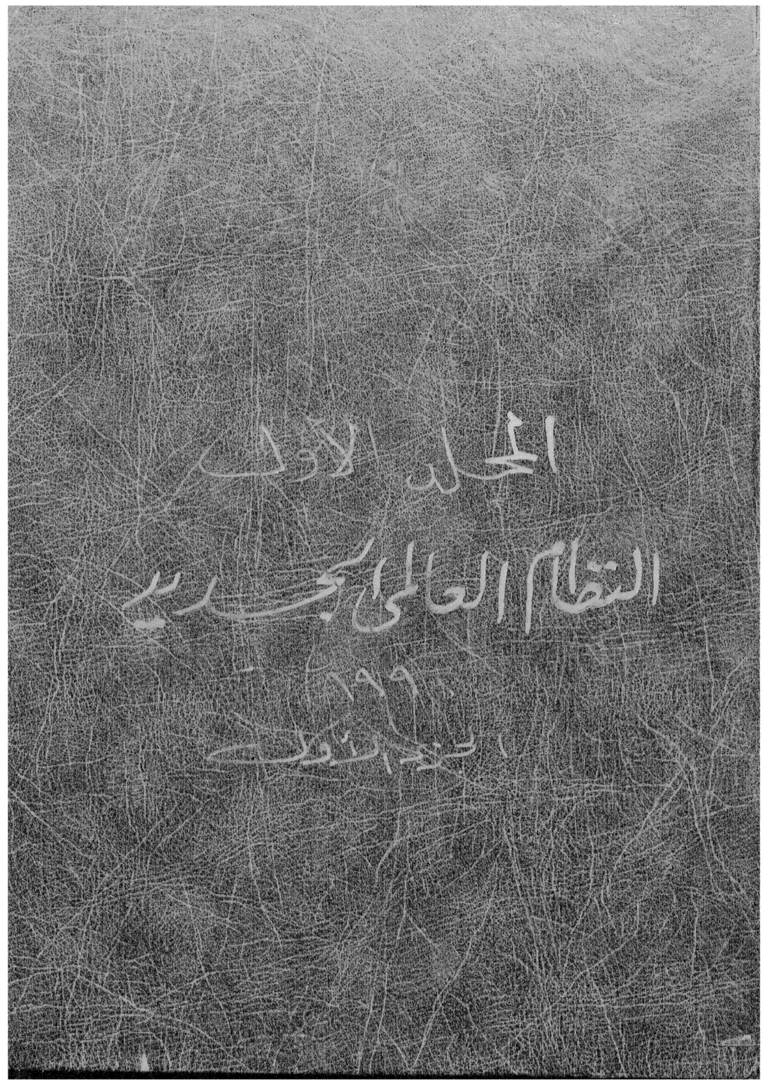

المجلد الأول
النظام العالمي الجديد
١٩٩٠
الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الاول

النظام العالمى الجديد

١٩٩٢

الجزء الاول

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ١ -المجلد الاول

المجلد : ١ -المجلد الا ول

المجلد : ١ -المجلد الا ول

المجلد : ١ -المجلد الاول

المجلد : ١ -المجلد الا ول

المجلد : ١ -المجلد الا ول

المجلد : ١ -المجلد الا ول

المجلد : ١ -المجلد الا ول

نهاية الفــهـــرس



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣١ ديسمبر ١٩٩١

المجتمع الدولي: احتضار حقبة... وأفكار لأنسنة المستقبل

بقلم
الدكتور
دريد الاسد

ها نحن نودّع السنة الاولى من العقد الاخير في القرن العشرين. الا اننا لم نودّع بعد المرحلة الانتقالية الكبرى التي دشّنها العالم منذ النصف الثاني من الثمانينات - وتسارعت وتائرها في مطلع العقد الراهن- من الشكل القديم للنظام الدولي الى نمط جديد للعلاقات الدولية.

لقد اكّدت السنة الماضية هذا الطابع الانتقالي بالذات سواء باحداثها السياسية والاقتصادية والعسكرية كما بالآمال التي فتحتها أمام البشرية في امكانية التعايش في ظل الاستقرار.

صحيح أن معظم أسس نظام الحرب الباردة قد تمّ تقويضها، وصحيح ايضاً ان الأمل في اقامة نظام دولي جديد اصبح القاسم المشترك لدى مجمل مكوّنات المجتمع الدولي. الا أنه صحيح ايضاً أن المعركة على مستوى اقامة هذا النظام الجديد على أنقاض النظام القديم لم تحسم بعد لا بصورة نهائية، ولا بصورة شبه نهائية.

ان هذا الواقع بالذات هو الذي اعاد للكثير من الاسئلة وهجها وشرعيتها حول طبيعة النظام الدولي الجديد الذي يتم التبشير به خصوصاً أن كل مرحلة انتقالية تحمل في طيّاتها احتمالات التراجع والانتكاسة أكثر مما تحمل من احتمالات النجاح.

لقد سبق لنا في مناسبات سابقة ان صغنا العديد من الاسئلة في السياق منها: هل سيكون النظام الدولي الجديد قائماً على العدل والمساواة واحترام ارادة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها؟ ام سيكون، بعكس ذلك، قهرياً ووحيد القطب؟ هل سيكون قادراً على اشاعة التنمية والعلم والتكنولوجيا على اوسع نطاق؟ ام سيكون مهيناً استلابياً حريصاً على ابقاء العديد من الشعوب والدول في مازق التخلّف ومآسي الفقر؟ ما هو نصيبه من الديمقراطية وما هو حظه من التضامن؟ وهل سيوفّر الامن والسلام لمختلف مكوّنات المجتمع الدولي؟ ام انه صورة مجدّدة، في اساليبها وشكلها الظاهري لمحتوى النظام القديم؟

لكن على الرغم من استمرار الجدل حول النظام الدولي، في



المصدر : السفير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩١

مختلف الاوساط الفكرية والسياسية والاستراتيجية العالمية، فإن هناك جملة من الوقائع والمعطيات قد تساعد على تلمس منحى تطور العلاقات الدولية خلال الفترة المقبلة.

نذكر من بين هذه الوقائع والمعطيات على سبيل المثال لا الحصر:

اولاً: التغير الهائل الذي طرأ على النظام السياسي والاقتصادي والمنظومة الايديولوجية لدول ما كان يسمى المعسكر الشرقي. الى جانب التقدم الحاصل في مجال الحد من سباق التسلح في العالم، وعلى درب نزع السلاح وتقليص ترسانات الاسلحة النووية والاستراتيجية، خصوصاً بعد حل حلف وارسو وتوقيع معاهدة موسكو في تموز/يوليو الماضي.

ثانياً: بداية تبلور تصور جديد للأمن والتعاون العالمي ينطلق من مبدأ «الاعتماد المتبادل» ليعطي اهمية خاصة للقواسم المشتركة ولعل ابرز مثال بهذا الصدد هو الخطوات التي انجزها مؤتمر التعاون والامن الاوروبي الذي وضع اللبنات الاولى لتشييد صرح اوروبي جديد يشمل شقي القارة القديمة (الشرقي والغربي معاً).

> "وحدة البشرية اساس واطار في آن واحد، للتنوع الكبير الذي نشهده في المجتمع الواحد كما على الصعيد الاقليمي والدولي" وهذا التنوع "دليل غنى حضاري وابداعي اذا احسنت البشرية استخدامه بما يثري حياتها ومستقبلها ويلحم وحدتها وتماسك مجتمعاتها" لكنه اي التنوع قد يتحول الى عنصر تفتيت وتفجير متى اسيء التعاطي معه».

ثالثاً: الاتجاه نحو اغلاق بعض ملفات النزاعات الاقليمية، ذات الابعاد الدولية (المسألة الكمبودية- التقارب بين الكوريتين الشمالية والجنوبية..).

رابعاً: الإصرار على فتح ملفات ظلت في منأى عن اية محاولة جدية للحل، في ظل نظام الحرب الباردة. ويمثل الصراع العربي-الاسرائيلي بهذا الصدد المثال الابرز على الرغم من التعقيدات الكثيرة التي ما تزال تسم هذا الصراع وتحيط بالمفاوضات الجارية بين العرب واسرائيل.

في مقابل ذلك لا بد من رؤية الوجه الآخر للمعادلة الدولية الراهنة الذي يتجلى في الحروب التي ما تزال تمزق العديد من الشعوب والقوميات في اوروبا وافريقيا او تلوح نذرها المأساوية في آسيا خصوصاً في ظل تفاقم الاوضاع الداخلية للاتحاد السوفياتي.

وتاتي الحرب الاهلية في يوغوسلافيا دليلاً جديداً على



المصدر : المغرب الآن
التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩١

هشاشة الكثير من الاوضاع الاقليمية في ظل المرحلة الانتقالية الراهنة، خصوصاً انها (الحرب الاهلية) تتزامن مع قطع اوروبا لخطوات نوعية على طريق وحدتها السياسية.

كما ان الحروب التي تعصف بافريقيا (اثيوبيا- السودان- الصومال- جيبوتي...) والتوترات السياسية والاقتصادية التي تهز اكثر من مجتمع مؤشر على اهمية الاصرار على طرح الاسئلة حول مصير العالم والتذكير بالمسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي في سبيل تجاوز مخلفات الحرب الباردة والتطور اللامتكافىء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة اقتصادياً وبين التي ما تزال تعاني من وطأة التخلف والتاخر في الكثير من المجالات.

لكن على الرغم من هذا الواقع الذي يعبر عن استمرار التصرف، بهذا القدر او ذاك وفق قواعد وعقلية زمن المجابهة، فإنه لا يلغي تعاظم وتصاعد تاثير التيار العالمي الذي يدعو الى نبذ الحرب والتعلق بالسلام في افق بناء دولي جديد يقطع عرى الارتباط بنظام الحرب الباردة القائم على مقولات المصالح الضيقة و «المجال الحيوي» ومناطق النفوذ، و «سلام الغالب»... الخ.

وغني عن التذكير ان ذاك المنطق هو الذي حكم النظام الدولي الناشىء عن الحربين العالميتين الاولى والثانية وهو الذي ادى الى التصادم الحتمي بين القوى العظمى خلالهما لأن كلاً منها كان يتوخى تعديل ميزان القوى لمصلحته وزيادة مكتسباته. وتاسيساً على ذلك قلنا، غير مرة «ان العدو الرئيسي لأي نظام دولي جديد، يتوخى الاستمرارية، وبناء مجتمع دولي مستقر يكمن (أي هذا العدو) في استمرار تعاطي معظم الدول مع مسالة «المجال الحيوي» من منظور ضيق للمصالح الوطنية» مع التحفظ بان المصالح الوطنية لا يمكن ان تكون ابداً بديلاً عن المصالح الدولية الاكبر مع المستوى الدولي اذ انه يترسخ يوماً بعد يوم كون العالم «قرية صغيرة».

ان استقراء حالات الحروب ومجرياتها ونتائجها قد جعل



المصدر : ....المؤسسان........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٣ ديسمبر ١٩٩١

«تيّار التعايش السلمي العالمي» يخلص الى نتيجة مفادها ان غاية الحرب الاساسية هي الحاق الهزيمة بالخصم وتدمير مقومات صموده والحاق ارادته بإرادة المنتصر بحيث يصبح المهزومُ ظلاً للمنتصر في كل سلوك وممارسة. هذا في حين ان غاية السلام هي الحياة بمعناها الانساني والحضاري العميق. اي توفير شروط التعايش بين الامم والتفاهم بين الشعوب والتفاعل بين الحضارات والثقافات المختلفة، بما يؤمن الاستقرار ويشكّل المناخ الملائم للابداع الانساني.

لهذا السبب، بالذات، ارتبطت الحرب، في الاذهان وفي الواقع العملي، بالخراب والدمار وقتل الحياة، بينما يتشبّث السلام ويدافع عما هو اقدر على البناء والحياة وما هو اكثر ملاءمة للمستقبل.

نذكر هذا مع التاكيد على وجود تمييز واضح بين الحرب العدوانية المدانة، اخلاقياً وتاريخياً وانسانياً، وبين اللجوء الاضطراري الى استخدام السلاح لمقاومة العدوان القائم. ذلك انه على الرغم من تماثل الوسائل المستخدمة في كلتا الحالتين (العنف المسلح بمختلف اشكاله) فإن الدوافع والغايات المتوخّاة من الحرب العدوانية (وهي التوسّع وتدمير الآخر) تختلف جذرياً عن تلك المتوخّاة من الحرب الدفاعية (الدفاع عن التعايش والسلام).

ان المعتدي، مستقوياً بما يملكه من وسائل الدمار والجبروت، يركب منطق الحرب كترجمة عملية لرفضه للتعايش، وبغاية فرض السيطرة المطلقة على الغير، ونهب ثرواته وتبديد منجزاته، في مختلف مجالات العمران والاقتصاد والحضارة.. بينما يخوض المعتدى عليه غمار الحرب عادة في سبيل الدفاع عن الكرامة والهوية الوطنية والذود عن الاقليم وصيانة الحقوق المشروعة.

ان المعتدي، مستقوياً بما يملكه من وسائل الدمار والجبروت، يركب منطق الحرب كترجمة عملية لرفضه للتعايش، وبغاية فرض السيطرة المطلقة على الغير، ونهب ثرواته وتبديد منجزاته، في مختلف مجالات العمران والاقتصاد والحضارة.. بينما يخوض المعتدى عليه غمار الحرب عادة في سبيل الدفاع عن الكرامة والهوية الوطنية والذود عن الاقليم وصيانة الحقوق المشروعة. وهذا ما يجعل هذا النوع من الحروب الاضطرارية مشروعة اخلاقياً لأنها حالة من حالات رفض الظلم، والتعبير في ظروف استثنائية، عن مقاومة الاضطهاد المادي والمعنوي، اي بعبارة اخرى، البحث عن السلام الحقيقي، المتوازن، محلياً واقليمياً ودولياً على السواء.

وبديهي ان يكون السلام مشروطاً بترسيخ الاستقرار



المصدر : المؤسسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ دلسيمبر ١٩٩١

المجتمعي باعتبار هذا الاخير هو المناخ الخصب والضروري لاقامة كل تعايش انساني حقيقي، مبني على الاحترام المتبادل. ذلك ان سيادة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، واتساع ساحة القلاقل العرقية، الاقليمية او الدولية، ان كل ذلك هو الذي يحفز الاطراف التي تأنس في نفسها التفوق والقوة على العمل لفرض ارادتها على الاطراف الضعيفة وتسخيرها لخدمة مصالحها الخاصة. كما ان السلام، اذ يتمسك بشروط التعايش ويعمل على ترسيخها وتعميقها في العلاقات الدولية، فلأنه لا مناص من هذا التعايش لتحقيق الحد الادنى الضروري من التنمية في مختلف المجالات، بما يكفل تأمين الازدهار والرفاه للوطن والاقليم والبشرية جمعاء. وذلك على عكس الحرب ومنطقها الذي يؤدي الى التدمير من جهة والاستلاب الانساني والحضاري من جهة اخرى. ويتجلى ذلك بوضوح اكثر لدى اولئك الذين يملكون طاقة القوة، فتغريهم بمنطق الهيمنة، وتصرفهم، في الحين نفسه، عن تسخير القوة لاغراض التنمية والابداع الانساني.

ترى هل تكتسب هذه الحقائق ابعادها الخطيرة لدى مكونات المجتمع الدولي؟ .. وقبل هذا وذاك، هل تولي القوى المؤثرة في صنع الاحداث اهمية مباشرة للعمل «الايجابي» في ضوء تلك الحقائق؟

ان قراءة موضوعية ومتانية في سياسات الدول والمجموعات الدولية الفاعلة اليوم، تبين ان هناك بدايات لإرتسام اتجاهين عالميين، كبيرين، يحاول كل منهما صياغة النظام الدولي الجديد وفق تصورات تلبي طموحاته، وبناء على «خبراته» من فترة الحرب الباردة.

واذا كان صحيحاً ان هذين الاتجاهين الجنينين قد ادركا معاً مخاطر الاستمرار في العمل على الساحة الدولية وفق سياسات نظام الحرب الباردة، حيث كانت الاولوية للصراع والمجابهة والاستقطاب على حساب التعاون والتضامن وتبادل المصالح والادوار في العلاقات الدولية فإن هذا يعني ان هناك تماثلاً بينهما على مستوى وعي هذه الحقيقة وادراك ما تتطلبه من ممارسات جديدة تعطي لمبدأ التضامن الدولي أبعاده الشمولية، الاقتصادية والاجتماعية



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ دلسمبر ١٩٩١

والسياسية» وتضمن عدم انتكاس هذا التضامن عند اول عقبة جدية من العقبات الكثيرة التي ستواجهه حتماً في مسيرة اعادة تنظيم العلاقات المحلية والاقليمية والدولية وفق مقتضيات التضامن ومتطلبات المرحلة الجديدة في التوجه الدولي لارساء شرعية ونظام ومؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة اقليمياً ودولياً.

ينطلق الاتجاه الاول من ان الصراع التناحري بين القوى العظمى الذي اعقب الحرب العالمية الثانية قد فوت على المجتمع الدولي برمته فرصاً كثيرة للتعاون من اجل البناء، وفي مواجهة تحديات التنمية. كما ان هذا الصراع قد اهدر امكانات هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية في سباق عبثي وجنوني للتسلح كان الاجدى استخدامها فيما يعود عليها بالفائدة على مستوى معيشة وصحة وتعليم وسعادة مواطنيها.

نؤكد على التلازم الحيوي بين التضامن والديمقراطية في مختلف المستويات المجتمعية المحلية والاقليمية والدولية. اذ ان البعد الديمقراطي في مسألة التضامن هو الكفيل بضمان الانفتاح على الآخر على اسس سليمة، وترسيخ قواعد التضامن بين مكونات المجتمع الدولي بعيداً عن كل انواع الاستبداد والاكراه والقهر القطري والدولي.

وعلى اساس هذا الادراك بدأ الاحساس لديها انه من الاهمية بمكان ابداع اشكال من التضامن والتحالف تستجيب لخدمة مصالحها المشتركة على مختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية. اي اعطاء الاولوية لما يعزز تكتلاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والعمل الدؤوب على ايجاد الحلول التوافقية لخلافاتها عندما تتعارض مصالحها على هذا المستوى او ذاك.

الا ان الملاحظ أن الرؤية التي تؤطر هذه التحالفات لا تنطلق من شمولية المصالح الكونية للبشرية جمعاء واعتبارها المقياس الرئيسي والمحدد الاول في رسم دائرة المصالح الخصوصية لهذه التكتلات. بل ان العامل المحدد لرؤيتها هو ما يخدم المصالح الضيقة للتحالف القائم او المزمع عقده بين هذه المجموعة او تلك من الدول الكبرى. وهكذا تصبح المصالح الخصوصية مقياساً لتقدير المصالح العامة.

وغني عن التذكير ان اقامة المعادلة على هذه الصورة يجعل بالضرورة المضمون الفعلي لمثل هذه التحالفات على مستوى احترام قواعد الحرية والديمقراطية والتعايش، اضعف بكثير مما هو متاح لو ان الرؤية قد اتسعت وتحررت من قيود المصالح الضيقة لتشمل مصالح جميع



مكوّنات المجتمع الدولي. الامر الذي يضفي على هذا الاتجاه في نهاية المطاف طابع الانعزال والانغلاق الذي هو العلّة الأساس في فشل معظم النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السابقة في تقديم مشروع انساني قائم على الحرية والسلام والحضارة.

اما الاتجاه الثاني، وهو ما ندعو له ونؤكد عليه في مختلف اوجه نشاطنا الفكري والسياسي والاعلامي منذ مدة غير وجيزة، فيعتبر أن التضامن عنصر اساسي ومركزي في اقامة نظام دولي جديد على انقاض النظام القديم الا انه غير كاف لبناء العالم الجديد على اسس راسخة قوامها العدل والحرية والديمقراطية والتنمية لجميع مكوّنات المجتمع الدولي.

لذلك، نؤكد على التلازم الحيوي بين التضامن والديمقراطية في مختلف المستويات المجتمعية المحلية والاقليمية والدولية. اذ أن البعد الديمقراطي في مسالة التضامن هو الكفيل بضمان الانفتاح على الآخر على اسس سليمة، وترسيخ قواعد التضامن بين مكوّنات المجتمع الدولي بعيداً عن كل أنواع الاستبداد والاكراه والقهر القطري والدولي. وبما يخدم المصالح المرحلية وبعيدة المدى لهذه المكوّنات ويوسع باستمرار مجالات تعاونها. ويعمق قواسماً مشتركة، خصوصاً ان البديل الوحيد عن هذا الاتجاه، وكما دلت على ذلك مختلف التجارب الماضية، هو تكريس عالم تسود فيه عصبيات من نوع جديد، سواء اطلق عليها اسم التحالفات الاقليمية او الدولية او الكتل الاقتصادية او الجيوسياسية. ولا يغير من طابعها الفئوي كونها قد اتسعت لتشمل عدداً من الدول او التجمّعات (قطرياً او اقليمياً) ما دامت العوامل الحاسمة عند تشكيل هذه التحالفات ابعد ما تكون عن اخذ مصالح جميع مكوّنات المجتمع الدولي بعين الاعتبار.

وبديهي ان التحالفات التي تتم صياغتها، وفق هذه الرؤية، غالباً ما تبني قوتها الخاصة، بصورة مباشرة او غير مباشرة، على حساب حقوق وخيرات وتطلّعات الغير. وما اغلاق باب المشاركة الفعلية امام الشعوب والدول، في بناء الغد الانساني المشترك، بذريعة قلة مواردها المادية



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩١

والبشرية او ضعفها وضآلة اهمية موقعها الجيوسياسي، الا الدليل الواضح على «ان تغليب جانب التحالف ضمن الدوائر المحدودة يؤدي الى تحقيق «الازدهار» الخاص على حساب مصالح الآخرين، الذين يحرمون حتماً من الاستفادة من الامكانيات العملية التي يفتحها التضامن الذي يسع مختلف مكوّنات المجتمع الدولي، بدون تمييز مسبق، على اساس الجهة والاقليم او على قاعدة القوة والضعف والحجم» كما سبق لنا وان اكّدنا بتفصيل في افتتاحيات سابقة بـ «الفرسان» و «الشام».

تأسيساً على ذلك، تصبح متلازمة «التضامن الديمقراطي» -«باعتبارها متلازمة حيوية مبدعة- الاساس والموجّه الكفيل بتجاوز سلبيات اشكال التضامن التقليدية (خاصة اذا كانت تضامناً بين الحاكم والحكم) وتجنّب كل تحالف لا يجعل نصب عينه المصالح العليا المشتركة للمجتمع الدولي» كما جاء في الكلمة التوجيهية للدكتور رفعت الاسد في لقاء له مع الاطر السياسية العاملة في «الشام» و «الفرسان»، قبل اكثر من سنة.

> **ان التوازن المطلوب "مستحيل التحقيق ما لم يتم الامساك بوحدة القياس المؤهّلة بتفعيله ايجابياً". وتشكّل الديمقراطية اساس وحدة القياس هذه، لأنها "تؤمّن عبر الحوار القائم على الاعتراف المتبادل والتكافؤ، اخصاب الآراء وبلورة التصوّرات الملائمة لتنظيم العلاقات بين مكوّنات هذا التنوّع" كما انها اي الديمقراطية تضمن بواسطة الحرية تمكين كل الآراء من بلوغ مداها الابداعي".**

وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن اختزال هذه المتلازمة في مجرّد شقيها المكونين (التضامن والديمقراطية) بل هي «حالة نوعية جديدة تلبي في آن واحد حاجات المجتمع الصغير والمجتمع الانساني الى التآزر والتكامل وتقاسم اعباء البناء، وتوفّر المجال الحيوي لممارسة حرية الانسان بمختلف ابعادها وعلى كل المستويات، بدءاً من الاسرة وصولاً الى أعلى مراتب الهرم السياسي مروراً بمختلف مستويات الحياة المجتمعية والمدنية».

ان الاستناد في هذا السياق، الى توجهات الدكتور رفعت الاسد واجتهاده الفكري والسياسي في مجال طرح مفهوم «التضامقراطية» خلال السنوات الاخيرة يسمح بالقول ان المتلازمة الوطنية تنطلق من حقائق نظرية ومبدئية اهمها:

اولاً: «وحدة البشرية اساس واطار في آن واحد، للتنوّع الكبير الذي نشهده في المجتمع الواحد كما على الصعيد الاقليمي والدولي» وهذا التنوّع «دليل غنى حضاري وابداعي اذا احسنت البشرية استخدامه بما يثري حياتها ومستقبلها ويلحم وحدتها وتماسك مجتمعاتها» لكنه (اي التنوّع) قد



المصدر : السفير
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

يتحول الى عنصر تفتيت وتفجير متى اسيء التعاطي معه، عبر تجاهل متطلباته او تضخيم بعض عناصره الى الحد الذي تطغى فيه على الجوانب الاخرى» كما أكد الدكتور رفعت الاسد دائماً.

ثانياً: ان التوازن المطلوب على هذا المستوى «مستحيل التحقيق ما لم يتم الامساك بوحدة القياس المؤهلة بتفعيله ايجابياً». وتشكل الديمقراطية اساس وحدة القياس هذه، لأنها «تؤمن عبر الحوار القائم على الاعتراف المتبادل والتكافؤ، اخصاب الآراء وبلورة التصورات الملائمة لتنظيم العلاقات بين مكونات هذا التنوع» كما انها (اي الديمقراطية) تضمن بواسطة الحرية تمكين كل الآراء من بلوغ مداها الابداعي». وبطبيعة الحال فإن «التضامن هو حاضنة كل ديمقراطية لأنه رافعة كل عمل ايجابي ومبدع، والاطار الذي يخول للحرية والديمقراطية تشكلهما ويقي من عوامل التفتيت الذي يؤدي اليه حتماً سوء استخدام التنوع».

ثالثاً: تاسيساً على ذلك فإن «الديمقراطية اداة شرط لازمة للدفاع والتنمية والسلام» اي لصياغة الموقف التضامني الحقيقي بما يؤمن للجميع المشاركة في صنع الحاضر والمستقبل، ويؤهل المجتمع للاضطلاع بمسؤوليات التنمية واقامة السلام الاجتماعي داخلياً والمساهمة في خلق بيئة السلام الاقليمي والدولي». وهذا يعني ان الديمقراطية «ليست جسراً يوصل للحكم كما يبدو للبعض لأن في ذلك تشويهاً لحقيقتها كما انها ليست شكلاً من اشكال نظام الحكم فقط لأن اختزالها في بعده السياسي المحض يطمس ابعادها الاجتماعية والثقافية والفكرية بما هي الشكل الملموس لتنظيم الحرية الانسانية» كما يؤكد الدكتور رفعت الاسد.

صحيح ان واقع العلاقات المجتمعية، والاقليمية والدولية لم يستجب بعد بصورة جذرية لمتطلبات هذا النهج. غير انه صحيح ايضاً ان في واقعنا الراهن من المعطيات والوقائع ما يكفي لجعل الطموح في الوصول الى حالة «التضامن الديمقراطي» ممكناً في نطاق الامكانات التي تختزنها المجتمعات الانسانية على المستوى الدولي.

ان هذا هو الرهان الفعلي والمحك الرئيسي لممارسات ونوايا قوى النظام الدولي الجديد.



المصدر : المستقبل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩١

١٩٩١

تكريس اميركا قوة عظمى وحيدة في العالم



بقلم
بول ماري دولاغورس

إعادة قراءة نصوص صدرت منذ عدة سنوات هي عملية قاسية. في تلك السنوات، كانت الموضة في الجرائد الغربية ان تخوض في الانهيار الاميركي، آنذاك كانت ولاية الرئيس كارتر في أواخرها، او كنا في اوائل عهد الرئيس ريغن. قبل ان يمنح الاخير الى الولايات المتحدة املاً جديداً واستعادة رائعة للقوة. في كل مكان كان المراقبون والمعلقون الاكثر محافظة يصفون بتخوف التاخرات الاميركية، واضطرابات المجتمع الغربي، والصعود الذي لا مناص منه للحركات الثورية في افريقيا واميركا الوسطى، ثم، اضافة الى كل ذلك، ما كانوا -انهم انفسم الذين يدعون بتعجرف، ان انحلال الاتحاد السوفياتي هو نتيجة البرامج المكثفة للتسلح التي اعتمدها الرئيس ريغن وفشل السوفيات في منافستها- عاملين على اقناعنا بكل الطرق ان الكتلة الشرقية لديها تفوق هام وربما نهائي على الغرب، سواء في الميادين العسكرية او النووية او التقليدية.



المصدر : المؤسسان
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩١

حتى لو كان ذلك مخالفاً للموجة السائدة، كان من السهل ان ندرك انه، منذ ذلك العهد، بل منذ الايام الاولى للحرب الباردة، أمسك الاميركيون وحدهم بكل وسائل القوة العظمى: الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والصناعية والنقدية والاستراتيجية والعكسرية والزراعية وحتى الثقافية. ولم يكن الاتحاد السوفياتي ينافسهم الا في مجال القوة العسكرية. وكان فعلاً ينافسهم بنجاح بما في ذلك في الفضاء.

ان المستوى الذي بلغه الاتحاد السوفياتي كان يمكّنه من التخفيض بوضوح من جهوده الدفاعية، وهو ما اقدم عليه في بعض الفترات في تاريخه، خاصة انه يمتلك قدرة ردع نووي تكاد تكون بدون حدود، ويمنحه امكانية افشال مبادرة الدفاع الاستراتيجي، اي مشروع المد الفضائي المضاد للصواريخ الذي وضعه الرئيس ريغن، والذي كان الجميع يعلم انه لن يكون فعّالاً الا بعد عشرين او خمس وعشرين سنة. بل ربما لن يكون فعالاً ابداً.

ان شلل النظام الاقتصادي الاشتراكي هو الذي سبّب الازمة المميتة التي ضربت الاتحاد السوفياتي، ومنعته من مواصلة الحياة، اما ثقل النفقات العسكرية فلم تكن الا احد العوامل، وفي كل الحالات كان يمكن تخفيضها.

ها ان الولايات المتحدة اصبحت اذاً معترفاً بها كقوة عظمى وحيدة على الساحة العالمية.

وسنة ١٩٩١، هي التي كرّستها في هذه الوظيفة الاستثنائية. وتجسّد هذا الامر مرتين هذه السنة: في حرب الخليج وفي انحلال الاتحاد السوفياتي.

الجميع يعلم الآن ان الحرب كانت نتيجة خيار اقدم عليه جورج بوش. فبالفعل هناك عدة صيغ توفيقية من شانها تجنّب الحرب، لكن بوش رفضها كلّها. فقد كان عازماً في كل الاحوال ان يثبت ان النظام الدولي المستقر لن ينال منه احد طالما ان الولايات المتحدة غير موافقة، خاصة اذا كان ذلك في منطقة شديدة الحساسية. وكان لا بد ان يكون هذا الاثبات قاسياً وهو ما حدث. ولكن القوة الاميركية قد تجلّت في أبهى مظاهرها بهذه المناسبة، عندما توفقت الى استنفار دول شديدة الاختلاف في الشرق الاوسط،



المصدر : المؤسسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ دلسمبر ١٩٩١

وفي نفس الوقت اسرائيل، بل اكثر من ذلك استنفرت ايضاً البلدان الاوروبية رغم احترازات البعض منها، ثم اخيراً استنفرت اعداءها القدامى في الحرب الباردة. اي الاتحاد السوفياتي والصين. وقد كان ذلك أبلغ رمز لبداية عهد جديد.

رغم انه كان من المعلوم ان دخول التحالف الاميركي ضد العراق سينسف نهائياً مكتسبات السياسة السوفياتية في المنطقة، فضّلت موسكو هذا الطريق. رغم المحاولات الشجاعة واليائسة التي اقدم عليها السيد بريماكوف، لقد فضّل ميخائيل غورباتشوف إعطاء الاولوية للتوافق مع الولايات المتحدة آملاً ان يكون المقابل الاميركي ان لا يقفوا حجر عثرة امام محاولاته المحافظة على وحدة الاتحاد السوفياتي، وهي سياسة ادّت طبعاً الى الفشل الذي تعلمه. الصين كانت ايضاً منشغلة بمحو آثار قضية تيان ان مان على مكاتبها الدولية بصفة نهائية، لذلك انخرطت في اللعبة الاميركية. ان قضية الخليج اثبتت السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على الساحة العالمية، ولا تزال تثبت ذلك بما ان السياسة الاميركية قدرت على الإبقاء على الحظر ضد العراق، مع ما في ذلك من قسوة الانسانية، دون ان تسجل معارضة حقيقية من اي طرف اخر.

ان شلل النظام الاقتصادي الاشتراكي هو الذي سبّب الازمة المميتة التي ضربت الاتحاد السوفياتي، ومنعته من مواصلة الحياة. اما ثقل النفقات العسكرية فلم تكن الا احد العوامل، وفي كل الحالات كان يمكن تخفيضها. ها ان الولايات المتحدة اصبحت اذاً معترفاً بها كقوة عظمى وحيدة على الساحة العالمية. وسنة ١٩٩١، هي التي كرّستها في هذه الوظيفة الاستثنائية.

كما ان موقف الولايات المتحدة من انحلال الاتحاد السوفياتي هوايضاً موقف بالغ الدلالة. في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، عندما بدات الاحداث الدامية في فيلينوس. كان السؤال مطروحاً حول موقف الولايات المتحدة فيما اذا عملت بلدان البلطيق على الانفصال، وحاول ميخائيل غورباتشوف الحفاظ على وحدة التراب السوفياتي. لنتذكّر ان نائب الرئيس دان كويل ووزير الدفاع ديك تشيني كانا آنذاك يدافعان عن المبادرة حالاً بتشجيع انحلال الاتحاد السوفياتي، اما جورج بوش فكان يرغب قبل كل شيء في الحصول على مساندة ميخائيل غورباتشوف في حرب الخليج، لذلك رفض رأيهما. آنذاك اعتقد بعض المراقبين ان هذا الموقف سيظل مستمراً وسيمثّل ثابتاً في السياسة الاميركية. والعكس هوالصحيح فلم يكن الا موقفاً أملته الظروف.

فمنذ شهر تموز/يوليو، ساند جورج بوش في وجه موسكو انفصال بلدان البلطيق كما ساند مطالبة اليابان باسترجاع الجزر الاربع جنوب ارخبيل الكوريل. ثم استغلّ فرصة الانقلاب الفاشل في ١٩ آب/اغسطس ليدعم دون مواربة بوريس يلتسين، وهو يعلم انه كان يعمل من اجل استقلال جمهورية روسيا، والدفع لانفصال اغلب الجمهوريات الاخرى. لقد واصل طبعاً رغبته في ان



المصدر : المؤسسات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

تتولى سلطة مركزية- تعمل باسم سابقتها المنحلّة- تنفيذ مقرّرات معاهدة باريس حول تخفيض الاسلحة التقليدية في اوروبا ثم خاصة تنفيذ معاهدة «ستارت» حول تخفيض ترسانات الاسلحة النووية الاستراتيجية وتطبيق القرارات الموازية التي أعلن عنها ميخائيل غورباتشوف والرئيس الاميركي نفسه حول الاستغناء التدريجي عن الاسلحة النووية التكتيكية. لكن الامر الاساسي بالنسبة لبوش، تبعاً للنصائح الملحّة التي أسداها له البنتاغون، هو العمل على ان تتوازى عملية انحلال الاتحاد السوفياتي مع الانحلال التام للجيش السوفياتي ذاته، لتختفي بذلك القوة العسكرية الوحيدة التي كانت تنافس الولايات المتحدة.

لا شك ان الولايات المتحدة خرجت من هذين الحدثين بقوة أعظم بكثير مما كان متخيلاً. آنذاك ظن البعض ان الولايات المتحدة ستخفّف من اهتمامها باوروبا حيث لا وجود لخطر ذي بال، وهذا الظن مبعثه اعتقادهم ان النظام الاطلسي الموضوع في اوروبا لم يكن له من سبب الا توقي احتمالات نزاع مع الاتحاد السوفياتي. في الواقع، كان هذا النظام احد الوسائل الرئيسية للسيطرة الاميركية على اوروبا سياسياً وعسكرياً. وقد رأينا ذلك بوضوح هذه السنة، فعوضاً ان تقبل بانسحاب تدريجي او التخفيف من ثقل النظام الاطلسي وتنظيمه السياسي والعسكري، أصرّت الولايات المتحدة على العكس من ذلك ان تظل قوات الحلف الاطلسي تحت قيادة موحّدة على شكل «قوات التدخّل السريع» رغم انسحاب الجزء الاكبر من الالوية الاميركية. ثم اكثر من ذلك، أصرّت على ان يكون الحل تنظيم اوروبي مستقبلي مجرد «مكمّل» للحلف الاطلسي، وهو ما تم اعلانه بالفعل في ماستريخت.

ها نحن اذاً في زمن «الامبراطورية الاميركية»، كقوة وحيدة مسيطرة على العالم. وحسب صيغة مؤرّخ شهير، فإن كل امبرطورية سائرة الى الانهيار، والسؤال المطروح ما الذي سيمكّن في يوم ما ان يطيح بالامبرطورية الاميركية؟ هذا الانهيار على ما يبدو قد يكون له سببان: اولاً نمو اقتصادي اكثر سرعة واهمية لقوى اخرى بفضل التطبيق الناجع لآليات اقتصاد السوق، كما رأينا مثلاً في اليابان. وهو ما سيؤدي الى تهديد القوة الاقتصادية الاميركية. ثانياً، نمو الانظمة الديمقراطية في مناطق كثيرة في العالم، فهذا من شانه ان يعطي دفعاً آخر للمشاعر القومية ولارادة الصمود امام سيطرة اجنبية. وهو ما سيدفع الى تغييرات سياسية بالغة في البلدان الخاضعة حالياً للسيطرة السياسية الاميركية. ولعلّ تاريخ السنوات القادمة سيسير في هذا الاتجاه.



المصدر : الاخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

من وراء البحار بقلم : مها عبدالفتاح

مهزلة مشروع مساكن حلوان في التليفزيون الأمريكى !

عام جديد ولا كل عام .. وكل مشغول باحواله وبموقعه فى التشكيل العالمي الجديد .

ويتوقعون هنا ان يشهد النظام الجديد ظهور ثلاث قوى اقتصادية تحتل موقع الصدارة بديلا عن القوى العسكرية فى النظام القديم .. قوى فى هيئة تكتلات اقليمية سوف تحل تدريجيا محل كافة التشكيلات السابقة وتكون السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد .

× كتلة اوربا الموحدة بزعامة المانيا .

× كتلة نصف الكرة الغربى بزعامة الولايات المتحدة

× الكتلة الآسيوية بزعامة اليابان .

وبذلك سيعاد توزيع الزعامات العالمية وبما سوف ينعكس على تشكيل مجلس الامن على نحو يتناسب وتشكيل القوى الجديد .. اذ لا يعقل ان تحتل روسيا سواء كجمهورية او اتحاد مقعد الاتحاد السوفيتي السابق بينما تبقى اليابان او المانيا خارج المجلس أو تظل بريطانيا وفرنسا عضوين دائمين بحق الفيتو بينما المانيا داخل الاتحاد الأوربى خارجه . ستحدث مراجعة كاملة للاوضاع الجديدة خلال هذا العام الجديد .

●● فان ١٢ أمة اوربية سوف تصبح مع نهاية العام الحالى ١٩٩٢ سوقا واحدة لشعوب تصل فى مجموعها الى نحو ٣٤٠ مليونا لن يفصل بينها لا حدود ولا سدود ويتحرك اقتصادها ـ واحبسوا انفاسكم ـ فى حدود ٥ تريليون دولار .

●● وكتلة نصف الكرة الغربى فهى تضم كخطوة أولى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك فى وقت لاحق من هذا العام فيشكلون معا سوقا لنحو ٣٦٠ مليونا من البشر يتحركون فى اقتصاد يصل الى ٦ تريليون دولار .. أما المدى الابعد فهو امتداد هذا السوق ليصل حتى الارجنتين جنوبا

●● التكتل الثالث فى آسيا ويضم اليابان وكوريا وتايوان وسنغافوره وتايلاند واندونيسيا وماليزيا و .. ربما الصين .

اى ان النظام العالمى الجديد يقوم على اسس تكتلات اقتصادية اقليمية .. اقطاب ومحاور وافلاك ومن لا كتلة اقليمية له فقل عليه فى هذا العصر الجديد السلام اى ستأكله الضباع فى القفار !

●● أين نحن من هذا كله .. انكى ما قرأته منذ ايام جاء تصريحا مقتضبا من مسئول مصرى يتحدث فيه عن الاتجاه شمالا الى حوض البحر الأبيض المتوسط ونرجو ان يكون هذا موضوع انشغالنا بلا إبطاء وحتى لا تسبقنا الاحداث بدون استعداد للأوضاع الجديدة .

مهزلة مساكن حلوان

لم اشهد على مدى عامين حتى الآن هجوما أقسى على مصر واشد من هذا البرنامج الذى شاهدناه مساء الاحد الماضى فى محطة سى .ان .ان .. تحقيقا صحفيا تليفزيونيا على الطبيعة استغرق نحو اربعين دقيقة استحوذت منه مصر على ثلث الوقت المخصص تقريبا .. وكل مصرى اعرفه هنا وشاهد هذا البرنامج شعر بالغضب الشديد والسخط . ليس على البرنامج وإنما على كل مسئول عن هذا المشروع الفاشل الذى شاهدنا تفاصيله على شاشة التليفزيون واسمه مشروع مساكن حلوان !

وما ظهر وشاهدناه من وقائع هذا المشروع وما قيل فيه لا يصح السكوت عنه والاغضاء وليس بالاحتجاج أو الشكوى لان ماهو مسجل بالصور وبالاحاديث لا يمكن تكذيبه .. وإنما الاسراع بالتحقيق وتحديد المسئولية والعقاب على نحو سريع وبائن لعل فى هذا بعض الانقاذ لسمعتنا .

تجولت الكاميرا بين مشروع تكلف حتى الآن ١٣٥ مليون جنيه منها ٦٠ مليون من الحكومة المصرية و٧٥ مليون من أموال المعونة الامريكية وبعد مرور عدة سنوات بقى المشروع جدرانا بلا أسقف تمرح بينها الماعز .. وتنتقل الكاميرا الى نماذج فاضحة من الفقر الذى يندى له الجبين الى تشكيلات من الصفيح يسكنها بشر ونماذج غير مألوفة ولم ترها العين من قبل فى أحياء القاهرة وإنما يعرضها البرنامج ويتساءل : اذا كانت أموال دافع الضرائب الامريكى تهدر على هذا النحو وتذهب هباء بسبب سوء الادارة والفساد ولا تحقق الغرض منها ولا تذهب الى مستحقيها فلماذا نظل ندفعها والى متى ؟ ويظهر فى البرنامج « سناتور ليهى » وهو شيخ وقور يرأس لجنة الاعتمادات التى تقرر هذه المعونات الخارجية وهو غير معروف عنه انه يعادى مصر مثلا بل على العكس كان من أهم الشخصيات التى ساعدت على دفع الموافقة على الغاء ديون مصر العسكرية .. وهذا الرجل أكد المعلومات التى وردت فى التحقيق وقال نعم عرفت بهذا المشروع الفاشل عندما زرته فى عام ١٩٨٩ ! وينتهى استعراض الفقر والفشل بالتساؤل عن الحكمة فى إعطاء مصر ٨٠٠ مليون دولار كل عام هبة من أموال دافع الضرائب الأمريكى

وتنتقل الكاميرا الى افريقيا وتعرض نماذج لهياكل آدمية لكبار وصغار يتضورون جوعا ويتساءل برنامج التحقيقات والمسمى « بمهمات خاصة » أليس من الأولى أن ندفع لانقاذ أرواح هؤلاء الجياع بدلا من بضعة دول تشفط وحدها نصف أموال المعونة الأمريكية الى العالم ؟

وينتهى البرنامج بصراحة فجة منقطعة النظير .. لقد كنا ندفع لهم لنحمى أنفسنا من المد الشيوعى ونفوز فى المنافسة على الاتحاد السوفيتى ونحمى مصالحنا .. والآن ما عادت شيوعية ولا حرب باردة ولا يوجد من سبب يجعلنا نستمر فى اعطائهم بينما يوجد من هو أولى منهم !

ارجو الا يعلق احد المسئولية على شماعة اسرائيل لنهرب من التحقيق فى هذه المهزلة وأما اسلوب استغلالها على هذا النحو فهذه قضية فرعية !



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

حوار مع مستشرق حول القرآن والاسلام وقضايا العصر

قام المستشرق الفرنسى جاك بيرك بترجمة جديدة للقرآن صدرت فى الف صفحة للنص وثلاثمائة للشرح والتعليق وأثارت الترجمة أوسع حوار فى فرنسا وفى الغرب عامة وبين المستشرقين أو المثقفين حول الاسلام وحضارته وواقعه المعاصر وهى قضايا تشغل الغرب وتقلقه خاصة فى فرنسا ويبلغ عدد المسلمين الفرنسيين مايقرب من ثلاثة ملايين، واصبح الاسلام الديانة الثانية بعد الكاثوليكية وللقرآن ترجمات اوروبية تتراوح بين الثمانمائة والسبعمائة بمختلف لغات القارة ويتجاوز عدد المترجمات الفرنسية الاربعين وصدرت الترجمة الاولى فى القرن الثانى عشر وقام بها اسقف كلونى « ببير الجليل » الترجمة الجديدة

ويعد جاك بيرك عميد المستشرقين الفرنسيين المعاصرين واشدهم تعاطفا وانحيازا « للعروبة والاسلام » وقد ولد فى الجزائر سنة ١٩١٠ واشتغل فى المغرب ثم انتقل الى مصر وعكف على دراسة مصر الحديثة حتى اصبح الخبير الأول فى الشئون المصرية وانتخب عضوا فى الكوليج دى فرانس ثم عضوا بمجمع اللغة العربية فى القاهرة واشرف على رسائل الدكتوراه للعديد من الطلاب والباحثين المصريين والعرب واصدر اكثر من عشرين كتابا يعتبر معظمها مراجع حول مصر الحديثة وحول العرب والاسلام وأشهرها : مصر الاستعمار والثورة - العرب - الاسلام يتحدى - الاندلس - الاسلام فى هذا العصر

واصدر ذكرياته منذ عامين بعنوان ذكريات شاطئين ثم ترجمة القرآن التى صدرت « ١٩٩١ » ويعيش الان فى قرية صغيرة فى جنوب فرنسا حيث اجاب عن هذه الاسئلة

حوار :
محمود عودة

النظام العالمى الجديد يعنى إنتشار الهيمنة الأمريكية



المصدر : الأهالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

جاك بيرك

هدفى ابراز دعوة القرآن الى العقل والتسامح والانسانية وخلق فهم متبادل بين الحضارات
ـ حقوق الانسان غائبة فى العالم الثالث الذى تسوده أنظمة سياسية فاسدة
ـ وصيتى للعرب والمسلمين : اتجهوا الى المستقبل عن طريق التراث ورغما عنه !

● لماذا قمت بترجمة جديدة للقرآن مع وجود ترجمات عديدة قديمة وحديثة ؟ وماذا أضافت ترجمتك هذه الى التراث الروحى الانسانى ، سواء الاسلامى والمسيحى أو الدينى عامة ؟

ـ لقد سمحت معرفتى بالعربية منذ مدة طويلة والتى تعلمتها مع العرب وبطريقتهم الخاصة وكذلك معرفتى بعلمائهم وشعرائهم ، فيما اعتقد ، بتناول النهى بطريقة دقيقة ، وتوضيحه بقراءة منهجية للتفاسير التقليدية (القديمة والحديثة) ، وبالاضافة الى ذلك ان احساسى الخاص باللغة الفرنسية دفعنى الى البحث عن الأوزان والقوافى . وفى عبارة واحدة حاولت ان أقوم بترجمة مقروءة ليس فقط بالعيون بل ايضا مسموعة بالأذن . كان ذلك هدفا طموحا ، فيما اعتقد لم يكن عند السابقين على . ولا أقول اننى قد نجحت فى ذلك .

وبطريقة أكثر موضوعية ، لاحظت فيما اعتقد ، ان معظم الترجمات السابقة قد أغفلت منطق السياق . كانت الترجمة لعبارات أو بمقارنة عبارات دون التسلسل بينها .. وهذه سمة مشتركة فى كل الترجمات من العربية الى اللغات الأوروبية وترجع الى ان العربية لاتفصل الجملة بحروف النصب كما هو الحال فى اللاتينية والفرنسية بل تتجاور فيها العبارات وربطها بحروف العطف « الواو والفاء» ، والواقع انه لايوجد تجاور فقط بل عطف .. لقد حاولت ترجمتى ان تأخذ فى الاعتبار منطق القول .

وبوجه عام حاولت ابراز دعوات القرآن الى العقل والتسامح والانسانية . كنت أعمل من أجل فهم متبادل بين الحضارات . وكان هذا هو الهدف الرئيسى من محاولتى .

● هل يحمل القرآن رسالة أو مغزى خاصا بالنسبة الى العصر الحديث ومشاكله وبالنسبة الى المستقبل المادى والروحى للانسانية ؟

ـ يقوم القرآن على بعدين رئيسيين : بنائى وعرفى . البنائى يتعلق بالقيم التأويلية مثل الحساب بعد الموت . والعرفى هو الذى تشير اليه ، العالم الدنيوى يتعلق بالزمان . البعد الزمانى اذن حاضر فى القرآن وبالتالى يصبح صالحا لهذا العصر أو ذاك بطرق مختلفة وذلك مثل موضوع الشورى . ولكن العلماء لم يستنبطوا منها كل النتائج الممكنة وهى نتائج مهمة . وباختصار ، فان القرآن صالح للماضى وللحاضر وللمستقبل بشرط ان نعرف كيف نقرأه .

● كيف ترى الواقع المعاصر للاسلام وللشعوب الاسلامية ومدى التزامها او انفصامها عن القرآن ؟

ـ بوجه عام ، بقيت الشعوب الاسلامية مخلصة للرسالة القرآنية . وكان هذا الاخلاص خير عون لهم فى أوقات المحن . ولكن هناك مشكلتين اتحفظ عليهما دون ان يكون لهما أى أثر على حكمى السابق . أولا ، يبدو لى ان العلوم الاسلامية التقليدية خاصة التفسير والحديث لايتم التعامل معهما كما كان الحال فى الاجيال السابقة . وهذه ماساة كبرى .

ثانيا : يبدو على عديد من المستويات أن الحياء والركود العقائدى وباختصار التقليد هو الذى ساد مع أن التجديد الشامل هو المطلوب اعتمادا على الاجتهاد . نرجو أن يتم تصحيح هذين العيبين فى الوقت القريب . وهذا مجرد انطباع عام قد اكون فيه مخطئا .

● كيف ترى العلاقة بين الدين والسياسة فى الاسلام وكما وردت فى القرآن ؟

ـ من الصعب على أن اتخذ موقفا باعتبارى اجنبيا فى نقاش يقع أساسا فى بيئتكم الثقافية والقانونية والعملية كما أقرأ فى عدد من الكتب الحديثة التى نشرت فى مصر ، ومع ذلك فيمكننى التفكير فى ذلك والتنبيه على بعض العناصر وتوضيحها عند هؤلاء المؤلفين تبدو لى مفاتيح الحل .



وسأبدأ بالاستشهاد بآية قرانية وهى « انما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » (الغاشية ٢٢) فالنبى نفسه لم يخلط بين الذكر اى التذكير والتعاليم الروحية .

والسلطة الزمنية أى السلطة الحاكمة . ولايتبنى هذا الخلط فى الاسلام الا بعض فرق الغلاة وفى فترات زمنية محدودة . لاتوجد ثيوقراطية فى الاسلام . هذا واضح . ولا يوجد على رأس الدولة رجال دين . وعندما ينادى الامام الخمينى بولاية الفقيه فيبدو لى أن الفقيه لم يحكم أبدا فى الاسلام ، وأن النبى لم يكن فقيها عندما يصفه الكتاب بأنه أمى .

ولكن القرآن يخاطب ما نسميهم نحن رجال الدين بمعنى مختلف تماما فى سورة آل عمران آية ٧٩ « ماكان لبشر ان يؤتيه الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تؤمنون » هذه الاية تبدو لى على النقيض من الايات الاخرى (عن الحاكمية .) وأقول ذلك بكل تواضع ان قواعد الاخلاق المنصوص عليها فى الوحى لايجب ان تضيع بسبب العلمانية . وليتأكد الجميع من ذلك . ليس من الضرورى الخلط بين السلطة والمسجد حتى يطبق المؤمنون الاخلاق الدينية . بل على العكس يمكن تعليقها بطريقة أفضل وبحرية تامة عن

رضا واقتناع . هذه هى العلمانية الحقيقية التى تترك للانسان حرية تفسير الاحكام واختيار عكس هذا هو اختيار للماضى ضد المستقبل

● ما رأيك فى الحركات والتيارات الاسلامية المعاصرة خاصة التى تلقب بالاصولية ؟

ـ لكل كتاب مقدس عدة تفسيرات . وكما هو الحال عند الفقهاء يميز الاسلام بين الظاهرى والباطنى . الواقع ان القرآن ، وذاك هو ثراؤه ، يستطيع ان يشرح عدة قراءات عقلية او صوفية ، تقليدية او تجديدية .. وبطبيعة الحال ليس لى اى صفة لأن احكم على هذه القراءة او تلك بالرغم من ان القراءة العقلية فيما يبدو ، يدعمها المعنى الحرفى للكتاب والاكثر اتفاقا مع روح العصر .

ولما كنت تسألنى عن النقاش الواسع الدائر فى العالم الاسلامى بين العلمانية والتطبيق الشامل للشريعة ، اسمح لى أن

اقول لك انها معركه مزيفه بسبب نقص التحديدات الحوتية وخاصة عدم تجاوز المعانى القويمة بعد ان تقدمت العلوم الاجتماعية . ان دنيوية المجتمع لاتعنى على الاطلاق عدم تدينه . فانا مثلا علمانى صريح وفى نفس الوقت كاثوليكى . وفى الغرب نفسه تعرض لفظ العلمانية بهذا المعنى وفى أيامنا هذه لتغيرات رئيسية .

ان علمنة المجتمع هى باختصار تطبيق فصل السلطات المرتبط بتقسيم العمل وتفصيل كل فكر تحليلى . ونحن لانعرف كيف يتجنب إى مجتمع مهموم بالفاعلية هذا التقسيم دون ان يخاطر بترك التمايز المتعدد للوظائف فى كل تنظيم حديث اى بتعبير اخر التوزيع الوظيفى . صحيح ان الاسلام يتصور منذ البداية وحدة السلوك الانسانى وتآلفه التى قضت عليها المجتمعات الغربية . هذه الوحدة التى لاتنقسم يجب على المسلم المحافظة عليها ولكن عدم القابلية للتقسيم لاتعنى عدم التمييز او الخلط . ويجب ان يساعد القران الذى يبين أهمية مفهوم التحصيل والبيان المسلم على فهم ما قلته الان .

ولكنى أفهم قلق رجال الدين بالنسبة للعلمانية . انهم يخلطون بينها وبين اللادينية . وهم مخطئون فى ذلك ، بالرغم من أن البعض يفهم العلمانية الفهم الصحيح ، ويكثرون يوما عن يوم فى بلادكم ، وبدرجة أقل فى بلادنا .

● ما دور الاستشراق الفرنسى المعاصر فى دراسة التراث العربى الاسلامى ؟ وهل هناك دور فرنسى متميز ؟ وما الذى اضافه او يمكن ان يضيفه ؟

ـ الاستشراق الفرنسى الذى تأثر تأثرا كبيرا بالنقاش التاريخى الذى وضعه فى

علاقة وثيقة مع العالم الاسلامى خاصة العربى عاش تجربة التحرر من الاستعمار كظاهرة داخلية وقد ظهر هذا الجانب اكثر واكثر بسبب الهجرة الغربية ولأن اكثر من مليون مواطن فرنسى يعتنقون الاسلام الان . هاتان الظاهرتان حيتان على ترابنا الوطنى ويؤثران تأثيرا مباشرا على استشراقنا .

هذا الاستشراق لايتميز عن استشراق باقى الشعوب الا بالعبقرية الخاصة للفرنسيين ، المخالفة لعبقريات البريطانيين والالمان .. الخ . صحيح انه يصعب تصور وجود « ماسونيين » الا بين الفرنسيين . ولكن هذه المعطيات الجديدة التى أشرت اليها قد أحدثت تغيرا جذريا فى فرنسا ، اذا كانت تنبؤاتى صحيحة ، وستصبح الشعوب الاسلامية جزءا داخليا فيها وعلى التبادل وسينعكس ذلك بالضرورة على دراساتنا ـ وبعد حرب الجزائر ظهر نوع جديد من المستشرقين الشباب يعبرون عن هذه الروح الجديدة

● كيف ترى العلاقة بين العرب والعالم الاسلامى وبين الغرب الاوربى المسيحى فى اطار العصر ؟

ـ ان العالم العربى الاسلامى منذ حصوله على الاستقلال لم يحسن علاقاته للأسف بالاوساط الافريقية والايرانية والتركية ، وان سمة الافريقية الاسيوية التى انتسب اليها كل الناس منذ ذلك الوقت قد اكتنفها الغموض بسلسة من سوء الفهم والصراعات . يبدو لى ان صياغة مكان اسلامى بحر ابيض متوسطى اقتصادى وسياسى وثقافى على المدى الطويل يمثل رؤية ايجابية بالرغم من امكانية عدوان الساحل الشمالى على الساحل الجنوبى .

ويبدو ان أمام هذه الرؤية بعض العقبات مثل حقد الاستعمار الامريكى . وطالما لايوجد حل للمشكلة الفلسطينية ، وطالما تستمر أزمة الخليج التى ظهرت وكأنها صليبية جديدة من الشمال ضد الجنوب فان آثارهما يظلان عقبتين رئيسيتين لتحقيق هذه الرؤية .

● كان لك موقف متميز خلال حرب الخليج يختلف عن الموقف الفرنسى الرسمى ما هى مقوماته ومبرارته ؟

ـ نعم أخذت موقفا فى أزمة الخليج مخالفا لمواقف الحكومة وأغلبية الشعب الفرنسى ومع ذلك لم يكن موقفا معزولا . فهناك شخصيات عديدة وجماعات فرنسية عدة مثلى رأت أن دور فرنسا فى هذه القضية هى التوسط بين الاطراف بمفردها او



بالتعاون مع دول المغرب والاتحاد السوفيتي ولكن الاتجاه الاطلنطي هو الذي تغلب ، وهذه مأساة كبرى لأن الاستعمال غير المسئول وغير المتناسب للأمم المتحدة لم يحل شيئا بل زاد من الفوضى .

● خلقت حرب الخليج حوارا حادا وخلافا عنيفا بين فقهاء وعلماء المسلمين حول الحرب واستدعاء قوات اجنبية ، واستندت كل الاطراف الى القرآن والسنة فما رأيك كطرف موضوعي ؟

ـ من الطبيعي للغاية ان يقيم العلماء استدلالاتهم على النصوص القرانية . انما الخطأ في سوء التأويل الذي يخلط في هذه الحالة بين الخصوص والعموم في التشريع . هذا الخلط هو الذي يجعل القياس مستحيلا ، وهذا مما يطول شرحه .

● ما رأيك فيما يسمى النظام العالمي الجديد ؟ وماذا يكون دور فرنسا وأوروبا في هذا العالم ؟

ـ حتى هذه اللحظة ،فان النظام العالمي الجديد يعني انتشار الهيمنة الامريكية منذ أزمة الخليج والاقلال من دور أوروبا باعتبارها عاملا سياسيا وكذلك فرنسا ، ومجلس الامن ، والأمم المتحدة أو على الأقل يكون أدوارها ثانوية وهذا الوضع لايمكن ان يستمر نظرا للاعتماد المتبادل بينها وعجز كل منها على الانفراد بالدور .

● أين يقع العرب وشعوب العالم الثالث من هذا العالم ؟ وكيف يكون مصيرهم في ظله ؟

ـ من المفيد تتبع النقد المتزايد في الرأى العام الفرنسي للعالم الثالث الذي آمن به الجيل السابق اثر حركة التحرر من الاستعمار (أو هكذا يقال) ويواكب هذا النقد فشل العالم الثالث نفسه كما بين ذلك تقرير BIRD الذي سادته أنظمة سياسية فاسدة لايوثق بها والتي لم يستفد منها المواطن شيئا وهو يشعر أنه يمر بعصر النهضة . مثال ذلك مفهوم حقوق الانسان الغائب والذي لايمكن الاعتماد عليه اليوم من اجل تأكيد الاحترام المتبادل . وبالتالي تبرز اهمية تأسيس مفهوم « الحق » في مقابل « الواجب » الذي يقوم على أساس انساني وبيان شروطه وحدوده . وقد بدا من حرب الخليج ان عصر التحرر من الاستعمار قد انتقل الى مرحلة جديدة لاتكون المبادرة فيها في أيدي شعوب العالم الثالث بل في أيدي خصومها السابقين .

● ما هو العمل الذي تنشغل به الان بعد ترجمتك للقران ؟

ـ شرعت في اعداد « مختارات » من النصوص اترجمها من « كتاب الاغاني » اي وكما ترى ، شيئا مختلفا عن القران . ويمكن القول اذن انه في هذه المجموعة من « الاغاني » المعاصر لنشاة المدارس الاسلامية الكبرى وحيث لاتوجد مسائل دينية وأخلاقية الا فيما ندر ، يوجد الفرح ، واللذة ، والجمال والشعر العربي ،وهو ما يمكن مقابلته مع أدبيات الفقه

● ما هي الرسالة التي تريد ان توجهها الى العرب والمسلمين عامة ؟

ـ اني اتوجه لهم بوصية يسميها زملائي الفرنسيون « اتجهوا الى المستقبل عن طريق التراث ورغما عنه » .

يجيب عن نفس الاسئلة في العدد القادم الدكتور حسن حنفي .

ثلاث افكار رئيسية تحرك العالم



بقلم
احمد عباس صالح

بداية العام الجديد تجعلنا دائما نستعرض احداث العام المنصرم، وما اكثر ما شهده هذا العام من حوادث كبرى. على اننا قلما نلتفت الى الافكار الجديدة، ففي المجال الفكري تحدث تحولات ذات شأن لعلها هي المسؤولة بعد ذلك عن كبريات الحوادث.

في هذا العام برز مفهوم جديد سمي بالنظام الدولي الجديد، وقد اطنب الكتاب والسياسيون في تحليله ورسم خطوطه. ولكن هذا النظام، كما يقوم على متغيرات مادية، يقوم على متغيرات فكرية.

ولعل ابرز فكرة فيه هي الحرب المستحيلة بين القوى الكبرى. واصبح هناك اجماع لدى الرأي العام بخطر الحرب، وبالبحث عن وسائل اخرى لفض المنازعات.. وقد احتاجت هذه الفكرة لأكثر من اربعة عقود لتثبت نفسها وتنتشر في العالم.

كانت قنبلتا هيروشيما وناجازاكي اول منبه خطر قرع آذان العالم.. وانتشر سباق التسلح النووي سريعا، ومعه كان يزداد الخوف، وتتواصل الكتابات والمسرحيات والاقلام وتسير المظاهرات ضد الخطر النووي، وتولدت فكرة كاملة عن الحرب القادمة في جميع الاذهان.. ومع ان الحرب لم تتوقف، الا ان الوجه القبيح للحرب كان يظهر حتى في الحروب التقليدية. وعرف الامريكيون معنى الحرب حتى بالاسلحة غير النووية في فيتنام، وكذلك عرف السوفيات ذلك من خلال حرب افغانستان، وعرف الشرق الاوسط مرارة الحرب اثناء العدوانات التي قامت بها اسرائيل على المنطقة، الى جانب الحرب العراقية - الايرانية، ثم ازمة الخليج.. ولعل نصيب المنطقة العربية هو من اكثر الانصبة من ويلات الحرب..

ومع ذلك، تعرف العالم على شروط الحرب بعد انتهاء الحرب الباردة.. كانت الحرب ممكنة قبل ذلك، فكل فريق من الخصوم في اي نزاع اقليمي كان يجد نصيراً من اي من القطبين الكبيرين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي او من يدور في فلكهما..

اليوم لم تعد حتى هذه الحرب ممكنة الا في حدود معينة، والحرب الاهلية في يوغوسلافيا مثال جديد، وسؤال مطروح على فكرة استحالة الحرب.. ولقد كانت ازمة الخليج برهانا على ان اشعال الحرب لم يعد في مقدور دولة وحدها، وان الحروب الاقليمية اصبحت ايضا مستحيلة. وعلى الرغم من تفجر المواقف هنا او هناك على سطح الكوكب الا ان استمرار الحرب ليس مسموحا به، وتعمل القوى المختلفة، وفي مقدمتها الامم المتحدة، على جعل فكرة استحالة الحرب واقعا ملموساً، مما يشير الى ان الفكرة قد ثبتت جذورها واصبحت من المكونات الرئيسية للافكار في العصر الحديث وهي وراء غالبية «الافعال» السياسية التي نشهدها اليوم في الحياة الجارية.

وما ان يشتعل حريق حرب في بلد الا وتتنبه كل «الاعصاب» الدولية وتتحرك القوى المختلفة لاطفاء هذا الحريق..

ولأن الفكرة نضجت نراها وراء رؤية شاملة لحصر الاسلحة التدميرية في العالم، ومن المؤكد ان المخزون من هذه الاسلحة سيوضع تحت رقابة دولية يسندها



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

رأي عام عالمي، وذلك تمهيدا لتصفيتها.

وسوف يكون السلاح موضع نظر شديد الاهمية ويضغط من الرأي العام، حتى يتحول السلاح الى اداة ضبط دولية حين يقع خروج على مبدأ حل المنازعات حلاً سلمياً، وسيكون هذا السلاح اشبه باسلحة الامن التي تستعملها قوى الامن المحلية ضد انحرافات سلوكية مخالفة للقانون والاعراف.

حقاً ان هناك وقتاً طويلاً قبل ان يحدث هذا، ولكن الفكرة اصبحت ماثلة في الاذهان وتساعد على بقائها وتعميقها متغيرات هامة في الواقع المادي.. ولعل من ابرزها تأثير مشاكل الاقتصاد، والمشاكل الناجمة عن تركيز البحث العلمي في المجالات العسكرية، على حساب التعليم والصحة والبيئة ورفاهة الانسان..

بالطبع كان الناس يحلمون دائماً بعالم لا يعرف الحروب، ولكنهم كانوا يعرفون ان هذا شيء غير ممكن، ولذلك كانت فكرة استحالة الحرب لا ترد على الذهن الا مجرد كونها حلما من الاحلام، او شيئا يشبه شطحات الخيال الفني..

والفكرة تزداد كل يوم قوة، ولعلها السبب في انقسام دول الوحدة الاوربية، وكان الموضوع المطروح هو اقامة منظمة عسكرية أوربية غير حلف الاطلنطي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. ومازالت فرنسا والمانيا تنظران الى قوة عسكرية أوربية على انها تحرر من الهيمنة العسكرية الامريكية، وعلى انها خطوة ضرورية لحماية المكاسب الاقتصادية الاوربية، او ايجاد توازن قوة بينها وبين الولايات المتحدة يساعدها في المفاوضات الجارية المتوقعة في الشؤون الاقتصادية والسياسية.. ومازالت بعض قيادات وحدة أوربا تفهم ان وجود اكثر من قطب دولي لا يتحقق بقوة الاقتصاد فقط، بل الى جانب ذلك بالقوة العسكرية.

ومع ذلك يستطيع المراقب المحايد ان يؤكد ان تسليح اوربا بما يوازي الترسانة الامريكية او الروسية، امر مشكوك فيه، لا لأن الولايات المتحدة والكومنولث الروسي الجديد يرفضان ذلك فحسب، بل لأن الرأي العام اصبح مشبعاً بفكرة استحالة الحرب، وبالخوف من عواقب اشتباكات دولية مما يضفي على المعارضة الامريكية شرعية ويمنحها قوة وتأثيراً من الصعب تجنبه.

وتحاول دول كثيرة الآن، منها بعض الدول الاوربية ان ترث المؤسسة النووية السوفياتية. ولكن هذا ايضا لن يكون الا خدشاً بسيطاً في البناء النووي للامبراطورية القديمة. وبدأت الصحف فعلاً تكشف هذه الاتصالات وبعضها أوربي، والبعض الآخر من الشرق الاوسط مثل دولة ايران. ومع ان احدا لم يتكلم عن اسرائيل الا انه من المفهوم انها ـ عن طريق هجرة اليهود السوفيات ـ تعبئ وتشجع خبراء المؤسسات السوفياتية النووية على القدوم الى اسرائيل سواء كانوا يهودا او من غير اليهود.

وهذا الاندفاع لنهب تركة الاتحاد السوفياتي والتقوي بها، لا يسنده رأي عام عالمي، ويتم في الخفاء، ومن خلال منطلقات عصر الحرب الباردة وسباق التسلح، ومهما يكن من امر، فانه في المدى البعيد لن يستطيع ان يقاوم الافكار الجديدة التي طرأت على الاذهان.

ومن المتوقع ان تتسارع المعارضة والرقابة الدولية. ونحن نعيش فترة انتقالية متوترة من اجل هذا، ولن يكون من السهل العبث في هذه البئر الخطرة والمهلكة. وها هو ذا شيفرنادزه وزير خارجية جورباتشوف وزميله في عملية السلام الكبرى، يكشف للصحف عن ان الاسلحة النووية ليست محصورة في الجمهوريات الاربع المعروفة فقط، بل منتشرة في الجمهوريات السوفياتية الاخرى.

وفكرة استحالة الحرب تتداعى في الاذهان بقوة، ربما باكثر من غيرها من الافكار التي استحدثتها المتغيرات المختلفة في العالم.. ولعلها تستطيع ان تحرس العالم من الشطط او التدمير..

***

اما الفكرة الثانية وهي الرابطة الانسانية ووحدة المصالح البشرية.. وهي فكرة تولدت من الكفاح الطويل ضد الافكار العنصرية، وضد التجمعات المتعصبة التي توقظ المشاعر القبلية او العشائرية او العرقية او الطائفية من اجل تدمير القوى الاخرى.

فالناس اصبحوا ميالين لأن يتحركوا في سلام من دولة الى اخرى، دون قيود اجرائية، او احاسيس عدائية تركز على الاختلاف والتمايز. وقد سقطت الانظمة التي قامت على التمييز العنصري او اصبحت مكروهة في غالبية الثقافات المنتشرة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٢

الآن. ومظاهر التعصب القائمة في اوربا وامريكا اليوم هي رد فعل على المشاعر الجديدة المتولدة من سقوط اسطورة التمايز، والميل الى توسيع الانتماء من مجالاته الضيقة الى مجالات اكثر اتساعا.. ان ظهور حركات عنصرية متعصبة في اوربا ضد المهاجرين والعمال الاجانب سببه الحقيقي بروز فكرة الانتماء الانساني في العالم وانعكاسها في الآداب والفنون، وعلى الرغم من الاسباب الكثيرة التي تعددها قوى «التقوقع» الاقليمي او العنصري، الا ان هناك شعورا عاما بالرفض وخاصة في المستويات الاكثر ثقافة ووعيا بمتغيرات العالم، وهي شرائح اقدر على التغيير من الشرائح الاخرى التي لم تستكمل ثقافتها بعد.

ولهذا فان نوبة الرفض، والدعوات السياسية العنصرية في اوربا وامريكا لن تستطيع النجاح، فقوة الافكار الجديدة مستمدة من متغيرات دؤوبة ومستمرة من ثورة الاتصالات والمعلومات الى مشاكل البيئة، الى عالمية الاخطار التي تهدد الحياة البشرية..

وفكرة السيادة الوطنية، وهي الفكرة المقابلة للفكرة الجديدة، راحت تفقد بعض صلابتها القديمة. فعلى سبيل المثال، ماذا يجب ان يفعله العالم ازاء الترسانة النووية السوفياتية، هل يعتبر هذا شأناً خاصاً وفي حدود السيادة الوطنية؟

حتى الآن لا شك في ان الاسلحة النووية شأن خاص يخص دول الكومونولث السوفياتية، مثلما ان السلاح النووي الامريكي شأن يخص الولايات المتحدة. ولكن، وربما لاول مرة في التاريخ، تعتبر هذه الاسلحة شأنا دوليا، لأن خطرها لا يتركز على دولة معينة تتحرك في اطار حدود سيادية معينة، بل تنطلق الى كل مكان في الكرة الارضية.

وقد رأينا خرقاً في مبدأ السيادة في اكثر من مكان. رأينا ذلك حين تصدت الامم المتحدة لعمليات الابادة التي قام بها النظام العراقي ضد الاكراد مما دفع الشعب الكردي الى الفرار في البراري والقفار..

لم يعتبر العالم هذا شأناً سيادياً، واجتمعت الامم المتحدة وقامت الجيوش بتفويض من المنظمة الدولية لايجاد ملجأ آمن للاجئين الاكراد.. ولم يعترض احد بحجة السيادة الوطنية. وكذلك في حرب المخدرات وفي القبض على نوريجا بدت المسألة مذهلة، ومع ذلك لم يعترض احد، ذلك ان فكرة السيادة لم تعد لها تعريفاتها



القديمة، واصبح الناس ينظرون الى نتائج الافعال السياسية من زاوية انسانية واسعة، واصبح لهم الحق في التدخل لوقف الاعمال المعادية للمبادئ الانسانية.

وكل هذا مؤشرات على اتساع وانتشار المفهوم الجديد باعتباره جزءا من الثقافة الجديدة وركنا من اركان الفكر المحرك للافعال السياسية في العالم.

ومن يلاحظ أن فكرة الدولة كان وراءها احساس اوسع من الانتماء القبلي والعشائري المحدود وقد حلت سيادة الدولة مكان سيادة القبيلة والعشيرة في التحولات التي حدثت منذ ايام الفراعنة والاغريق، ولا شك ان هذا الانتقال كان عسيراً، ولكن الضرورات التي دفعت اليه، والافكار التي شكلت فعل الانتقال، كانت وراء هذه القفزة الكبرى. واليوم نشهد تزعزع فكرة السيادة او على الاقل بروز احاسيس انسانية اوسع من فكرة الوطن او العرق او الطائفة.

***

والفكرة الثالثة المتمثلة في اتساع مفهوم الديمقراطية، ليخرج من دائرة الدولة، الى العالم الواسع.. والى عهد قريب كان القانون الدولي اكثر القوانين هشاشة وضعفا، ولم يكن له اي قوة نافذة الا اذا تراضى المتنازعون على قبول احكامه.

اليوم تكتسب فكرة الحرية السياسية الدولية عمقاً ابعد، فهذه الحرية وحدها هي التي تمنح المنظمات الدولية شرعيتها، وتجعل لكل قرار يصدر منها قانونا واجب النفاذ، يتمتع بكل الشرعية المطلوبة.

ومن شأن هذا المفهوم ان يلغي التمييز العنصري وقد يمتد ليشمل نزع تمتع الدول الخمس الكبرى بحق «الفيتو»، اذ لا بد ان توجد صيغة اخرى تلغي فيها هذه الميزة التي فرضتها ضرورات عملية، وان يعاد النظر في التمثيل الدولي داخل المنظمة الدولية بما يحقق ديمقراطية تمثيلية فعلية لا شكلية. وهو امر نجد مقدماته على كل حال. ونتوقع ان يكون موضوعاً مثاراً من اكثر من جهة.

فها هي ذي اليابان والمانيا وهما دولتان كبريان الآن ـ من الناحية الاقتصادية والحضارية، وفي التحولات الجديدة لا بد من ان تدخلا في المنظمة الدولية ولا بد من ان تشاركا في قراراتها.. ثم هناك دول اخرى لها وزنها البشري والسياسي ومع ذلك لا تتمتع بحقوق مساوية لما يسمى بالدول الكبرى.

وقد بدأت الكتابات والتعليقات على هذا الموضوع تتواتر، ومن المؤكد انها ستظل تتواتر الى ان يوضع صيغة جديدة، وقانون جديد للمنظمة الدولية.

ومن المفهوم ان الامور لا تسير بهذه البساطة، ولكن الافكار الجديدة لا توجد من الوهم، انما هي تتوالد بسبب المتغيرات التي تحدث في الواقع المادي والاجتماعي، ووجود هذه الفكرة معناه ان الوضع العالمي اصبح غير مستقر وفي حاجة الى اعادة بناء في منظماته وقوانينه ومبادئه.

والميل الديمقراطي الذي يشبه مداً ثورياً في كل العالم، يتجه الى كل المواقع، ولا يمكن ان ينسجم هذا التيار في المجتمعات والاقاليم، دون ان يكون له امتداد على نطاق العالم، وفي صميم ما يسمى بالسيادة الدولية، او الحكومة العالمية.

ومن الواضح ان هناك ارتباطا واضحاً بين الافكار الثلاثة.. الانتماء العالمي او الانساني.. مفهوم السيادة الوطنية، واتساعه للدائرة العالمية.. والمفهوم الاخير للنظام الدولي. وكل من هذه الافكار متصل بالآخر، ولعله يشكل الجذور الفكرية التي يتشكل بناء عليها النظام الدولي الجديد.

وكلما كانت هذه الافكار منتشرة ومؤثرة في مجتمع من المجتمعات، كان قربه من الحياة العصرية، واشتراكه الفاعل في شؤون البشر..

ولعل الفكر العربي المعاصر يكون في الصميم من المعايشة مع المتغيرات الجديدة، ولعل الرأي العام العربي يلتحم بمجريات الامور، ويقفز الى الآفاق الجديدة ويجني ثمار السلام والاخوة والمشاركة الانسانية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

الأمم المتحدة .. بين الحكومة العالمية والتابع الأميركى

على الرغم من حداثة العهد على ما اصطلح الباحثون السياسيون على تسميته بالنظام الدولى الجديد .. الا ان العديد من الاسس النظرية والسمات الذاتية لهذا النظام قد اصبحت جلية للعيان .

فلاذا كانت الحرية الاقتصادية ، والليبرالية السياسية تعدان من اهم منطلقاته الفكرية .. فإن حمى الانفصالية تعد بحق من اوضح سماته . كما ان اعادة ترسيم الفعاليات ، ودور القوى الدولية فى هذه المنظومة الجديدة تعبر عن شغله الشاغل .

وفى هذا السياق يحتل التساؤل حول دور الأمم المتحدة اهمية متعاظمة .. وتزيد اهمية هذا التساؤل فى ضوء الرؤى التى تطالب بدعم دور المنظمة الدولية فى الحقبة القادمة . على اعتبار ان النظام العالمى الجديد يجب ان يقوم على اساس قواعد ومبادىء ومؤسسات مقبولة من الجميع ، وقادرة على حماية حقوق الانسان الاساسية ، ونمو الديمقراطية ، وتسوية الخلافات سلميا . فضلا عن تدعيم التضامن العملى ضد العدوان لتامين الحرية والعدالة لجميع الشعوب . وتستمد هذه الدعاوى مبرراتها من التغيرات التى شهدها المجتمع الدولى فى الفترة الماضية ، وانتهاء حقبة الحرب الباردة التى اعتمدت على التوازن بين سلطة قوتين عالميتين ، مما ادى الى تهميش دور المنظمة الدولية ، واخفاقها فى ممارسة المهام المناطة بها .

وفى الواقع فان هذه الرؤى تنطلق من فكرة اساسية مفادها ، ان انهيار المنظومة الاشتراكية ، وتاكيد الانفراد الاميركى بالهيمنة المطلقة ، قد يسمح للمنظمة الدولية بالمضى قدماً فى تطوير دورها ، ونظامها بما يتناسب مع الواقع الدولى الجديد إلى حد ان تصبح نواة لحكومة عالمية لها صلاحية التدخل لفض المنازعات ، واقرار مبادىء القانون الدولى . وقد تعرض العديد من المسئولين الدوليين لهذه المسالة فى خطاباتهم امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، ومن هؤلاء - ديميكيلس - وزير خارجية ايطاليا ، الذى طالب بتعديل مواد نظام الامم المتحدة المتعلقة بتهديد السلام واعمال العدوان ، مطالباً بمنحها سلطات اوسع للتدخل الى حد تعليق السياسة الوطنية للدولة التى ترتكب انتهاكات خطيرة سواء فى مجال الشرعية الدولية ، أو فيما يتعلق بالاوضاع القائمة داخلها .

وفى الواقع فان هذه الرؤية - والتى تعبر عن امل طالما راود العديد من دول العالم الثالث التى اكتوت بنار الحرب الباردة من الصراع الايديولوجى لما يزيد عن اربعة عقود من الزمان - قد اخذت فى الشيوع منذ منتصف الثمانينات ، وعلى الرغم من ان هذا التوقيت يؤرخ بالاساس للتغيرات التى شهدها الاتحاد السوفييتى واوروبا الشرقية مع صعود الجورباتشوفية وسياسات البريسترويكا والجلاسنوست ، إلا انه من الخطا بمكان اعتماد انهيار الاتحاد السوفييتى على اعتباره المؤرخ لهذه الرؤية - وعلى الاقل ليس بالمفهوم الاستراتيجى ، والذى يعنى انهيار المنظومة الاشتراكية ، ودعم الهيمنة الاميركية - فقد كانت دلالات هذا الانهيار اكثر غنى بالنسبة للفكر السياسى والذى بدا فى رصد واقعة جديدة فى التاريخ الانسانى ، تدشن انتهاء عصر الدولة - القومية ، وبداية الاتجاه نحو إقامة مجتمع دولى جديد تحتكر فيه التكتلات الاقتصادية والإقليمية الفعاليات الاساسية ، وهو ما يعنى تضاؤل دور السياسات والمصالح الوطنية بمعناها الضيق فى صياغة توجهات النظام الدولى .. وقد ادى ذلك لتقوية الاتجاه الرامى لدعم دور الامم المتحدة ، وتطوير فعالياتها ، وبوجه عام مناوشة حلم الحكومة العالمية التى تمتلك شرعية التدخل لفض المنازعات الاقليمية ، والقوة المادية اللازمة لاقرار النظام الدولى .

وقد استشهد اصحاب هذه الرؤية باتجاه التكتلات المبنية على اسس أيديولوجية - كمثال الكوميكون - حلف وارسو - للتفكك ، وافساح المجال لنوعية مغايرة من التحالفات على ارضية التنمية الاقتصادية والحرية السياسية ، ناهيك عن مشروع الوحدة الاوروبية ، وتكتل دول جنوب شرق اسيا وغيرها .

وبعيدا عن ذلك كله فقد اعطت الامم المتحدة اثناء ادارتها لأزمة الخليج انطباعا مؤيدا لهذا الاتجاه ، فادانت غزو الكويت ، واضفت الشرعية على الاجتياح العسكرى للعراق ، كما جاء فى القرار رقم ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، والذى اقر «حق استعمال كل السبل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠» ، الامر الذى صدر قناعة بان اجتياح العراق

يأتى تنفيذا لمبادىء القانون الدولى ، وتلبية لقرارات الامم المتحدة ، التى اخذت على عاتقها - وللمرة الاولى منذ انشائها فى عام ١٩٤٥ - وضع قراراتها موضع التنفيذ ، ولو استلزم الامر اللجوء لاستخدام القوة المسلحة .

وفى الواقع فان كل هذه المؤشرات ، وإن كانت تدل صراحة على زيادة فعالية الأمم المتحدة ، واضطلاعها بدور حاسم فى تسوية النزاعات الاقليمية ، إلا انه لا يمكن الحديث عن تبلور دور جديد للمنظمة الدولية ، وعلى الاقل ليس وفقا للتصور السابق ، اى خارج إطار علاقات القوى الدولية ، وهيمنة بعض الاطراف على مقدرات المنظمة ، وتدخلها فى صياغة سياساتها ، وتحديد أطر لفعالياتها ، ففى مقابل زيادة فعالية الأمم المتحدة على الصعيد الدولى فقد فقدت استقلالها وحيادها النسبى لصالح النفوذ الأمريكى ، الذى نجح فى استغلال المنظمة الدولية لتحرير ما يشاء من قرارات على مدار العامين الماضيين ، الامر الذى يطرح تساؤلا حول قدرة الأمم المتحدة على لعب دور ايجابى على الساحة الدولية فى ظل هذه الوضعية الجديدة . وفى الحقيقة فان تتبع نشاطات المنظمة الدولة فى الوقت الحالى يؤدى الى وأد جنين الحكومة العالمية ويوضح ان الهيمنة الامريكية قد نجحت فى تحويل المنظمة الى مجرد اداة مساعدة لصياغة النظام الجديد على هواها ووفق مصالحها ، ويمكن الدلالة على ذلك بالالتفات الى النقاط التالية : -

اولا : لم يكن الدور المتعاظم للامم المتحدة فى ازمة الخليج الا انعكاسا لتهديد المصالح الحيوية الاميركية ، التى نجحت فى حشد قواها العسكرية ، وسعت فى سبيل تامين الشرعية الدولية لقوى التحالف . ممثلة فى سلسلة قرارات مجلس الامن من ٦٦٠ - ٦٨٨ ، وقد تاكد ذلك عبر تراجع اهمية المنظمة الدولية لصالح الولايات المتحدة الامريكية التى انفردت بتسوية العديد من الصراعات الاقليمية والنزاعات الداخلية على مدار الاعوام الماضية .. مثلما حدث فى نيكاراجوا - انجولا وغيرها ، وقد اتت هذه التسويات تعبيرا عن النهج الجورباتشوفى الذى حرص على تجنب اى صدام مع السياسة الاميريكية حتى لا تتاثر اجواء الوفاق بين البلدين ، وهى الاجواء التى اعتمد عليها جورباتشوف بشكل رئيسى فى دفع عملية التغيير والاصلاح فى الداخل ، وقد تبلور ذلك فيما يتعلق بالصراعات الاقليمية فى الانسحاب السوفييتى من مناطق الصراع ، وترك الساحة السياسية الامريكية لكى تتولى ادارة وتسوية هذه المنازعات ، وحتى فى الحالات التى لعبت فيها الامم المتحدة دور الشريك الدولى كمثال كمبوتشيا ، لم تكن التسوية اكثر من تعبير بالاساس عن انهيار الاتحاد السوفييتى ،وهو ما دفع الفيتناميين الى الانسحاب من كمبوتشيا عام ١٩٨٩» ، وعلى الوجه المقابل فقد وقفت الامم المتحدة مشلولة الحراك امام الحرب الاهلية التى تعصف بيوغوسلافيا ، وتهدد بامتداد حمى الصراعات العرقية الى اوروبا قاطبة .

ثانيا : فك الارتباط بين الامم المتحدة من ناحية ، والصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية من الناحية الاخرى، وهو الامر الذى تمثل فى غياب المنظمة الدولية عن مفاوضات مؤتمر السلام ، على الرغم من ان موضوع التفاوض يدور حول القرار ١٢٤٢ الذى اصدرته الامم المتحدة واقره مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وقد اتى استبعاد المنظمة الدولية استجابة للضغط الإسرائيلى ؛ وبالاحرى للنهج الامريكى الذى يسعى لإعادة ترسيم المنطقة بما يؤكد هيمنته المطلقة ، وفقا لتصوره عن النظام الدولى الجديد ، وليس طبقا لمبادىء الشرعية الدولية .

ثالثا : نجاح الولايات المتحدة الامريكية فى الغاء قرار الامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ ، والذى يقضى باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، وهو ما مثل بيانا عمليا على المنحى الجديد الذى اتخذته علاقات القوى داخل الامم المتحدة ؛ ومن الجدير بالذكر ان الدبلوماسية الامريكية لم تعترف ابدا بهذا القرار وأعتبرته احد آثار الحرب الباردة ، ودابت على العمل على إلغائه منذ عام ١٩٨٥ ، بيد انها احتاجت للانتظار طوال ٦ سنوات ليتحقق لها انتزاع الموافقة على شجب القرار ، وقد عكست جهود الدبلوماسية الامريكية فى اروقة الجمعية العامة مدى النفوذ الامريكى ، سواء باصرارها على الغاء القرار فى الدورة الماضية للجمعية العامة ، وهو ما اعلنته «مارجريت تاتوايلر» المتحدثة باسم الخارجية الامريكية فى الرابع من ديسمبر الماضى .. «ان الولايات المتحدة ستبذل اقصى ما فى وسعها للتوصل الى الغاء قرار الامم المتحدة الصادر فى العاشر من نوفمبر ١٩٧٥ - باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، وذلك قبل انتهاء الدورة الحالية لاجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى السابع عشر من ديسمبر الجارى» ،او بحجم التاييد الذى فاق توقعات الطرف الامريكى ، حيث وافقت ١١١ دولة على الغاء القرار ، وعارضته ٢٥ ، وامتنعت ١٣ دولة عن التصويت من بينها ٧ دول عربية .

وعلى ذلك فلقد اصبحت الامم المتحدة فى ظل النظام الدولى الجديد بمثابة منفذ لاضفاء الشرعية على العصر الامريكى الذى باتت معالمه جلية للعيان . وتاتى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

خطورة هذا الوضع بما يتيحه للطرف الامريكي من امكانية تنميه للتدخل في الشئون الداخلية للانظمة السياسية . واعادة ترتيب اوضاعها بما يتوافق مع مصالحها . فلقد ارست ازمة الخليج سابقة خطيرة في القانون الدولي ، فاقرت حق التدخل في الشئون الداخلية للبلدان لاقرار السلم او فض المنازعات الداخلية ، وهو المبدأ الذى اقره قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ ، والذى يحث الحكم العراقي على وقف تعديه على شعبه ، وفي الفقرة الثانية يطلب مجلس الامن من العراق كمساهمة في رفع التهديد للامن والسلام الدولي بان يوقف قمعه على الفور ، وفي الفقرة الثالثة يطلب مجلس الامن من العراق ان يسمح فورا بوصول مساعدات المنظمات الانسانية العالمية الى المناطق العراقية التي يتم فيها الاضطهاد .

وعلى الرغم من ان هذا القرار يمكن ان يعد دلالة على الدور الجديد للامم المتحدة التي تسعى لاقرار مبادىء السلم والامن الدوليين وحماية الاقليات المضطهدة ، وهو ما يؤدى الى زيادة تاثيرها في ميدان العلاقات الدولية ،الا انه لا يمكن نزع القرار من سياقه ، ولا اغفال النوايا الامريكية التي سعت من وراء ذلك الى احكام الحصار على النظام العراقي ـ وهو ما استطاعت تحقيقه بالاساس عبر قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ والذى فرض اعادة رسم الحدود مع الكويت وتدمير البنية العسكرية العراقية ، مع مراقبة دولية مستمرة على اعادة الترميم التقنى ، واقتطاع تعويضات الحرب على مدى الاجيال المقبلة ـ انتظارا لسقوطه تحت وطاة الاضطرابات الداخلية .

إن هذه التطورات في مجملها توضح انه لا يمكن الارتكاز الى زيادة فعالية الامم المتحدة بمفردها ، كدلالة على تخلصها من تركة الماضى القريب ، وتدشينا لنظام عالمى جديد يعلى من قيمة القانون الدولي على حساب مصالح القوى الدولية ، وباستقلالية تجعلها اهلا لتبؤ مركز الحكومة العالمية ، بل ان الوضع يسير في اتجاه معاكس فيحكم وثاق تبعية الامم المتحدة للنفوذ الامريكي ، الامر الذى يجعلها اقرب الى وضعية البابا في العصور الوسطى الذى يمنح البركات لامراء الحملات الصليبية قبل توجههم لنهب ثروات الشرق .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

عصر المعلومات و«النظام الجديد» اسئلة و... تحفظات عربية!

زهير حطب*

■ خلال العقد الاخير إستدعى انتباه الباحثين والخبراء الكم الهائل من الدراسات العلميـة والأبحـاث التطبيقية التي كانت تجري على قدم وساق في مختلف الميادين فظهرت نتـائجهـا على شكل منجـزات تكنولوجية بصورة مباشرة، جنباً إلى جنب مع تعاظم المعرفة والمعلومات في فروع العلوم المتنوعة. وكان من نتيجتها حدوث إنجازات علمية مهمة في مجال الإلكترونيات والمعلوماتية والأتمتة والهندسة الوراثية والتقنيات البيولوجية، فوظف هذا التقدم في ميادين الصحة والإنجاب والزراعة الغذائية وكيمياء والطاقة والبيئة وما إليها.

وطرق التقدم التكنولوجي باب عالم الإتصال منذ ان تتالت إختراعات التلغراف فالهاتف فاللاسلكي والراديو والتلفزيون والترانزستور وصولاً إلى الاقمار الصناعية التي سهلت نقل البرامج والمعلومات، وغطت الأحداث عبر القارات دونما حاجة للمرور عبر بلد ثالث. فحصل الطوفان الإعلامي وزالت الحواجز والحدود وتقلص فاصل المسافة بين المناطق وصار وعي الفوارق أكثر حدة وإلحاحاً، فتنبهت شعوب إلى اوضاعها، وبات شاغلها إجراء المقارنات بين أوضاعها وأوضاع الآخرين.

وبفضل الكومبيوتر تقلص الزمن اللازم للاداء الإنتاجي، فقد ازدادت قدرته على تحليل الصور والاصوات والإستجابة لمواقف معقدة والرد عليها في سلسلة من الاعمال المحدودة وصار يكفي الإنسان ان يبرمج الآلة لتقوم عنه بالمهمات مهما كان نوعها، فاصبح العمل، هكذا، فكرياً وذهنيا اكثر فاكثر.

هذه التقنيات الحديثة في وسائل الإنتاج، ادت إلى تغيرات جوهرية في اجواء العمل وتنظيمه، وبدلت من العلاقات والعادات التي تصاحب اداء العمل في العادة. فلم يعد العامل يؤدي مهام مختلفة ويدخل في شبكة جديدة من علاقات الإنتاج عبر الكومبيوتر فقط، بل تحرر من السلطة الإدارية وصارت أعماله إختيارية فردية وتحول ليصبح محور العملية الإنتاجية برمتها.

ولم يكد يطل عقد التسعينات حتى انجلى المشهد العالمي عن تبدلات إقتصادية جذرية ارتبط حصولها بالمتغيرات التكنولوجية المذكورة. فقد تحقق نمو إنتاجي وإقتصادي هائل، وتنوع في السلع المنتجة، وزيادة في التلبية والرفاه الإجتماعي في اميركا والدول الغربية في العالم الاول، وربط بين هذا الواقع وبين الإيديولوجيات السائدة، واعتبرت انها السبب في هذا النجاح، على رغم معاداتها وقمعها لفئات إجتماعية واسعة داخل بلدانها، وتسببها بالازمات المعيشية الخانقة للسكان.

اما في الطرف الآخر للمشهد، فبرز انكماش اقتصادي حاد، وندرة في تامين السلع الإستهلاكية، وتراجع في مستوى تلبية الحاجات الإجتماعية الضرورية في الدول الإشتراكية سابقاً المشكلة للعالم الثاني. وحمل النظام الإشتراكي وزر هذا الفشل الذريع، ودخلت شعوبها في ازمات، واخذت تبحث عن بدائل تؤمن بواسطتها استمرار وجودها المادي والمعنوي.

اما في عمق الصورة فقد ظهرت شعوب العالم الثالث تقبع في هوة سحيقة تتزايد فيها المجاعات وتنتشر البطالة، ويعم التخلف في الانتاج والتعليم ويكاد يقضي على كل ما يتحرك.

في افياء هذه الصورة يتم إرساء تفاصيل «النظام العالمي الجديد» الهادف إلى إعادة صياغة الإستقرار في العالم على ضوء الحال الجديدة المرتكزة إلى القطب الآحادي. وكل الدلائل تشير إلى ان صيغة معينة يجري تسويقها كي توفر الدعم المادي والإمكانات التكنولوجية لدول العالم الثاني لتعويمها واعطائها، من جديد، ادواراً محددة، بعد ان استجابت لعدد من الشروط اهمها:

١ – الاخذ بفلسفة الديموقراطية الليبرالية الغربية وبمضامين فكرها ومفاهيمها وبناها الهيكلية والمؤسساتية، والإعتراف بحقوق الإنسان الاساسية وحرياته ووضع الضوابط للتحقق من احترامها بالنسبة للفرد والجماعات، سواء كان الفرد أو الجماعة، من الاكثرية او من الاقليات.

٢ – تخلي الدولة عن تملك معظم وسائل الإنتاج والتجارة، وعن التخطيط والتسعير الموحد، واعتمادها على نظام السوق وقوى العرض والطلب، وقبولها بنقل السلطة الإقتصادية إلى القطاع الخاص.

هذه التحولات تؤمّن التشابه على المدى البعيد في البنى الإقتصادية والسياسية القائمة في العالمين الاول والثاني وتحقق التوافق والإنسجام في ما بينها، في ظل سيطرة شبه تامة للعالم الصناعي المتقدم. وبالتالي يظهر كيف ان التقدم التكنولوجي وتطبيقاته في مجالات إنتاج السلع والحاجات الاستهلاكية ادى إلى توحيد الانظمة الإقتصادية – الإجتماعية – السياسية. وهو سائر



حتماً نحو توحيد البنى وإيجاد مؤسسات النظام العالمي الجديد الموحدة.

والآن، ما هو مصيرنا ومستقبلنا وموقعنا، كدول عالم ثالث، في هذه الحال الجديدة؟

كان واقع دول العالم الثالث ماسوياً قبل حصول التحولات البارزة المشار إليها، وكانت اوضاعها الإقتصادية مازومة، والسياسة مرتكبة ومضطربة، وحرياتها مصادرة، يتفشى فيها الجهل وتخلف المشاركة في العمل والإنتاج، وسوء في توزيع الثروة الوطنية، لكن كانت تسعى إلى إقامة مركزية سياسية واقتصادية وما تتطلبه من مؤسسات وتحكّم بالاسعار، وتسعى الى المحافظة على الهوية الوطنية بالمواجهة. واليوم صار وضعها اكثر سوءاً وترديّاً، بعد ان تمركز القرار الدولي كله بيد جهة معينة وتضاعفت قدرتها على التحكم من بعد بمصالح الشعوب، دونما حاجة إلى تدخل مباشر أو صراع مكشوف. إن ممارسة هذا التحكم من بعد يجعل من كل الخطط الوطنية الآيلة إلى الإستقلالية، عديمة الجدوى إذا استمرت في اعتماد الأساليب التقليدية في المواجهة. وما يزيد من خطورة هذا التحكم انه عظيم لدرجة التأثير على إيديولوجيا المجتمع واقتصاده وثقافته:

١ - فقد لاحظنا ان تطور وسائل الإتصالات الإلكترونية قد حققت طوفانا في المعلومات وسرعة في تغطية الأحداث ونقل الاخبار والتلاعب بدرجة انتشارها واولوياتها، إلى درجة صار يصعب معها اكتشاف الحقيقة او معرفتها. فكيف السبيل إلى مشاركة شعوب العالم الثالث المختلفة في صياغة فكر العالم الجديد، وتشكيل ضميره، والحفاظ على الهويات الثقافية للشعوب، والحد من هذا الدفق الإعلامي الذي يزيد حالها تهافتا وضياعا؟

٢ - وعلى رغم ما يحمله تيار الديموقراطية الجارف من افكار حول حرية الرأي والفكر والتعددية السياسية وحقوق الإنسان وتوفيره فرصة تاريخية لشعوبنا للخروج من مأزق انظمة الحكم المتخلفة، التي حكمتنا وفشلت مشاريعها وتجاربها، بسبب نزوعها نحو القربية والتسلط

تكرس هذه الصفحة مساحة متزايدة للنقاشات الفكرية خصوصا منها ذات النفس السجالي.
الباب مفتوح لمساهمات الجميع مناقشة وتعليقا وردا شريطة ان لا تزيد المساهمة عن ١٢٠ كلمة
في هذه الحالة الاخيرة نجدنا مضطرين الى اهمال المادة او اللجوء الى تلخيصها من غير مراجعة الكاتب



والديكتاتورية، نقول على رغم ذلك، فإن ممارسة هذه الحريات، قد يهدد تماسك المجتمعات ووحدتها في أكثر من بلد، وذلك بسبب وجود أقليات اثنية ومذهبية. فممارسة الديمقراطية في هذه الدول سيكون لها تكلفة إقتصادية وإجتماعية وأمنية وسياسية فادحة، ولا بد من إنضاج حال توافق مجتمعي بين الأكثرية والأقليات حتى تنجح المحاولة.

٣ - ما هو مصير الفئات الإجتماعية المعوزة والمسحوقة التي كانت تستفيد من مركزية القرار الإقتصادي ومؤسسات القطاع العام، ومن سيؤمن لها إحتياجاتها الأساسية في ظل تدهور قدراتها، وتراجع شروط العمل، وبالتالي من يضمن الأمن الإجتماعي في هذه البلدان؟ وثورات الجائعين في بعض الدول الافريقية التي اجتاحت الاسواق والمؤسسات هي ابرز دليل على ذلك.

٤ - كيف سنلحق بالعالم الصناعي ونتعامل مع التكنولوجيا، وهل سيكون لنا دور بالإسهام في الإنتاج مستقبلياً، او سنبقى مجرد مستهلكين، فاقدي القدرة حتى على التحكم بإنتاج غذائنا وتنقية مياهنا؟

٥ - ما هو المضمون الذي سيتخذه مفهوم العلم، وجدوى التعليم، واهدافه في دول العالم الثالث؟

كل هذه التساؤلات وكثير غيرها تدفعنا إلى التفكير والتبصر بخطورة الوضع الذي نتجرع كاسه، إلى ان ندعو الانتلجنسيا الوطنية كي تاخذ المبادرة، وتتخلى عن شعاراتها المتطرفة، وتبدا اطلاق عمليات تحليل هادئة، وتبحث عن نموذج عيش يتيح لنا التمتع بالكرامة والحرية معاً، والمشاركة في الإقتصاد والسياسة معاً دون خسارة مواردنا الوطنية او قسرنا على تبديدها.

إن ذلك كله مرتهن باتخاذ خطوة اولية اساسية تتمثل بتجديد رؤيتنا للمؤسسة التعليمية العالية ووظيفتها الإجتماعية من جهة وللشباب ودورهم من جهة ثانية.

---

* استاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.



▶ «الغارديان»

منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد

الآن يقف كل الأعضاء - كما يسود الاعتقاد - على جانب واحد في منظمة الامم المتحدة بعد موت الحرب الباردة ويقترح كاتب صحيفة «الغارديان» ريتشارد غوط ان يتصدى الغرب لتحقيق اصلاح اقتصادي عالمي شامل. وتقول الصحيفة في بعض الجوانب:

ترتفع اعلام مئة وستين دولة فوق المبنى الرئيسي لمنظمة الامم المتحدة في نيويورك. وتنتظر اعلام اخرى دورها لتمثيل دول الكومنولث المستقلة في الاتحاد السوفياتي السابق. وبموت الحرب الباردة ينادي كثيرون بأن تعود منظمة الامم المتحدة لتحقيق الأهداف التي قامت من اجلها وكما وضعه الآباء المؤسسون. ولا ننسى ان المنظمة تأسست شكلاً وموضوعاً في الاربعينات لخدمة عالم مختلف تماماً عما هو عليه الآن والذي كانت ثلثا عضويته الحالية من الدول المستقلة في عداد المستعمرات. ولعل من المتغيرات الدرامية الماثلة ان لجنة شؤون المستعمرات وما كان لها من الاهمية المركزية قبل اعوام تصبح الآن مجردة من المهام تقريباً وربما تكتب لها النهاية قريباً.

غير ان الشقة الواسعة بين الأثرياء وذوي النفوذ من الدول وبين الفقراء الضعفاء لم تختف بعد كما لم ينجح العالم في تضييقها. وهذه واحدة من اسباب الصراع المحتدم بين الشمال والجنوب في دوائر الأمم المتحدة ومنذ السبعينات عملت المستعمرات السابقة على توحيد صفوفها رغبة في تقوية معسكرها. وانطلاقاً من قاعدة حركة عدم الانحياز تصدت مجموعة الـ ٧٧ دولة والتي ارتفعت الى اكثر من المئة - لمحاصرة اقطار الشمال الغنية بالمطالبات الاقتصادية اعتماداً على ميثاق الأمم المتحدة نفسه والذي ينادي بالتعاون الدولي في حل المشاكل الكونية ذات الصبغة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الانسانية. ولم يشغل العالم الثالث نفسه - للأسف - الا باستغلال قوته العددية في اجتماعات المنظمة ليس لجذب المعونات الاقتصادية فحسب ولكن للعمل على تغيير الأسس الاقتصادية الرأسمالية كلما وجد الفرصة.. ووجد قادة العالم الثالث المتطرفون ضالتهم في مساندة الكتلة السوفياتية لهم وفي شعارات الاشتراكية البراقة. وسرعان ما ترددت صيحة العالم الثالث بخلق نظام اقتصادي كوني جديد، ومرت عدة قرارات من المنظمة الدولية تدعو للاصلاح الاقتصادي الشامل وتحذر من نسيان الدول النامية.

لقد درجت دول صناعية ومتطورة عديدة مثل فرنسا وايطاليا واستراليا وكندا على تفضيل الظهور بمظهر المتضامن مع رغبات العالم الثالث ومساندته في المسائل العامة حتى وان وقفت الولايات المتحدة في الجانب الاخر: لكن النتيجة كانت دائماً لعالم ثالث معه الأصوات ضد آخر عنده المال والقدرات مما خلق ارتباكاً وجموداً في معظم الأحيان خلال الثلاثين عاماً الماضية وفضلت بعض الدول الغنية لذلك ان تعقد الاتفاقات الثنائية مع الدول النامية في مجال المعونات الاقتصادية او الاعتماد على توجيه استراتيجية اقتصادية موحدة من خلال المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد التي تخضع لنفوذ الدول الغنية في واقع الأمر.

«اما الان فيحس الغرب انه عاد لمواقع السيطرة كما عادت المنظمة الدولية لتمثل سياسات العالم بصورتها الحقيقية» هذا ما تبرع به دبلوماسي من دولة غربية متوسطة الوزن. وبالنسبة للعالم الثالث فان انهيار الكتلة السوفياتية يمثل كارثة حقيقية وكما قال دبلوماسي مكسيكي «ها هي سنة ١٩٤٥ تعود من جديد.. ولكن لا أثر للحرب الباردة للأسف» لقد درج العالم الثالث على اللعب فوق الحبلين وكسب الشرق مرة والغرب مرة حسب هواه.

لكن التغيير مقبل. فدول العالم الثالث تعرف انها بحاجة لثقة الغرب وتعاونه بعد ان هوت قلاع الاشتراكية ولا مصلحة لها في التحدي والمواجهة وتقديراً لذلك جاء الاقتراح المحدد من الأمين العام للمنظمة خافيير بيريز ديكويار لعقد مؤتمر لتنمية الموارد المالية لدول العالم الثالث التي تنتقل الان عبر اقتصاديات السوق الحرة والاصلاحات الديمقراطية الداخلية. ومع التحولات الدولية الراهنة يجد الغرب نفسه مع العالم الثالث في جانب واحد يعمل لاقامة نظام اقتصادي جديد لعالم جديد.



المصدر: صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ يناير ١٩٩٢

٩١ إنتصار الشرعية ونهاية العلاقات الدولية القديمة

النظام العالمي الجديد تتحكم فيه ثلاثة محاور: أميركية وأوروبية واسيوية

بدأ عام ١٩٩١ بطموح عالمي لصياغة اطر النظام الدولي الجديد على أسس الشرعية والقانون وكان التحدي الجوهري للعلاقات القديمة طرح نفسه من خلال العدوان العراقي على الكويت، الذي هز أركان المنظومة العالمية، وحاول فرض علاقات دولية تقوم على الاعتداء، وضم اراضي الغير بالقوة المسلحة.

ودخلت القوى الرئيسية العربية ضمن تحالف دولي تحت راية الأمم المتحدة لاقصاء المعادلة القديمة التي سعى العراق لتثبيتها بقوة السلاح. وكانت المحاولة العراقية شديدة الاستفزاز لكل قواعد الشرعية الدولية، وكان معنى انتصارها المستحيل سحق كل الاعراف التي تتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها والتمتع بشروط الأمان داخل حدودها الوطنية.

أشتركت المحاور العربية الرئيسية في المنطقة مع الزخم الدولي الذي استند الى شرعية الامم المتحدة وقوانينها. وكانت هزيمة النظام العراقي، وتحرير الكويت اول انتصار للعلاقات الدولية الجديدة، تشكل حملة تعبر عن توجه كامل، يسعى بقوة دفع كبرى للتعامل مع النقاط الساخنة وحل بؤر الصراع الدولي وفقاً لقواعد الشرعية الدولية. وكان لدور الاتحاد السوفياتي تحت قيادة غورباتشوف، اكبر الأثر في دعم التوجه العالمي الجديد. ومعنى تحرك ادارة غورباتشوف خلال ازمة الخليج ترجمة نهاية الاستقطاب الدولي بين المحورين التقليديين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

ولا بد أن التاريخ سيذكر لسنوات قرار غورباتشوف بدعم الشرعية الدولية، وعدم تغليب المصالح الذاتية للاتحاد السوفياتي على الأمن العالمي.

نهاية الاستقطاب الدولي، اجهضت المناورات العراقية التي شيدت أسلوبها على التناقض بين المعسكرين. ولعل من الاهمية ذكر ان هذا التناقض الذي استمر لأحقاب طويلة دفعت ثمنه شعوب العالم الثالث بوجه خاص، لأن قوة دفع التناقض ساعدت على نمو وسيطرة الانظمة الديكتاتورية، طالما انها تلعب على ساحة الاستقطاب.

انقلاب موسكو الفاشل

واذا كان العالم بدأ خلال الشهور الأولى من سنة ١٩٩١ بقوة زخم حققت انتصار الحلف الدولي وتحرير الكويت، فان مشكلات العالم القديم ظلت تتراكم خلال شهور السنة. ولعل انقلاب موسكو الفاشل في أغسطس (اب) من العام نفسه، شكل الخطوة التي افزعت العالم، لأن نجاح الانقلاب كان يعني ببساطة عودة الاستقطاب والحرب الباردة من جديد.

وفشل انقلاب موسكو كشف ان النظام الاداري الذي وضعه لينين، انهار تماماً. وكان معنى خروج بوريس يلتسين الى الشوارع والتصدي للانقلاب، بينما كان غورباتشوف معتقلاً، هو صعود قيصر روسيا الجديد، الذي استند الى شرعية مختلفة، مستمدة من نهر مختلف، غير النهر الشيوعي.

وتطورات الاحداث داخل الاتحاد السوفياتي، الذي انتهى فعلياً مع نهاية العام، بينما حقيقة الامر ان النظام القديم انتهى في اغسطس (اب) ٩١، عندما فشلت ادارة غورباتشوف في تحقيق معادلة الامتزاج بين الفكر الشيوعي والانفتاح على قوى السوق.

ان عام ٩١ اثبت فشل الزواج المستحيل بين نمطين من التنمية. لذلك كان لا بد من بروز يلتسين الحاسم بفكره الرأسمالي الواضح، وباعلانه انتهاء النظام القديم كله.

واذا كان عام ٩١ واجه مخاطر الخطوة العراقية العدوانية والانقلاب السوفياتي في شهر اغسطس (اب)، الا انه استطاع التغلب على هذه التحديات الجمة التي شكلتها نيران الدبابات العراقية، وطبيعة الانقلاب السوفياتي.

ومن الحقائق المهمة التي ثبتتها ذاكرة ٩١، هي الالتزام بحقوق الانسان، وبتأييد الديمقراطية والحريات، وانهاء الانظمة الشمولية مهما كانت الشعارات التي ترفعها.

وعبر هذه القيم تم حصار بعض النقاط الساخنة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، فمن فضائل نهاية الاستقطاب حصار بؤر التوتر،



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

انقلاب موسكو أعطى يلتسين تاج قيصر روسيا الجديد

الكساد يهدد الدول الصناعية والحركات النازية خطر على الديمقراطية

ونهاية وجود الديكتاتورية التي انتعشت خلال الحرب الباردة سواء في مواقع اليمين أو اليسار.

واذا كان العالم في ٩١ تجاوز مخاطر صعبة.. واستطاع تحقيق بعض الانجازات المهمة، الا انه يدخل ٩٢ بكمية من المخاوف والقلق نتيجة عدم الثقة الكاملة لما يحدث داخل الجمهوريات السوفياتية. وشبح يوغسلافيا يخيم على عقول المفكرين الاستراتيجيين في الغرب، الذين يخشون من تكرار التجربة اليوغسلافية، خصوصاً وان الجمهوريات السوفياتية تملك الاسلحة النووية ووضع هذه الجمهوريات يرتبط بقدرة الغرب على المساعدة المالية، لكن حجم المطلوب اكبر من الامكانيات المتاحة. اذ يحتاج الاتحاد السوفياتي «سابقاً» الى ١٠٠ مليار دولار، للتغلب على صعوبات اقتصادية واجتماعية.لكن ليس امام الغرب والدول الصناعية سوى تقديم المعونة، وقد عبر رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور عن رغبة بلاده في مساعدة يلتسين.

والسؤال يتعلق بمدى استعداد الدول الثرية لمساعدة يلتسين وهي نفسها التي أحجمت عن دعم غورباتشوف، عندما جاء الى لندن في يوليو (تموز) الماضي يطلب العون المادي السريع.لقد تحفظت الدول الصناعية على طلب غورباتشوف، لانه كان يريد الدعم مع بقاء الشيوعية. الا ان الوضع تغير، فيلتسين هو قيصر روسيا الجديد ودعمه لا مفر منه.ان التحدي القادم من داخل دول الكومنولث السوفياتية هو الخطر الحقيقي. لكن هناك مشكلات داخل العالم الصناعي نفسه تتعلق باستمرار الكساد وتدهور معدلات التنمية

وبروز دور المانيا داخل المحور الاوروبي، الذي يتحرك بخطوات واسعة تجاه توحيد العملة واتمام عملية الاندماج السياسي،وتواجه بريطانيا في عام ٩٢ الانتخابات العامة، واذا كان رئيس الوزراء جون ميجور، حقق خطوات مهمة، الا انه محاصر بالكساد الاقتصادي، وينتظر حدوث معجزة سياسية واقتصادية تمنحه فرصة النجاح خلال الانتخابات.والتغيرات في بريطانيا تنعكس على تضاريس العمل في أوروبا بشكل عام، والعلاقات الدولية.واذا كانت اوروبا تواجه تحديات الوحدة، وبروز دور المانيا الموحدة، فان الحركات العنصرية تنمو في داخلها نتيجة الكساد العام ونمو المشاعر القومية. وهذه التطورات تشكل مخاطر على البنية الاوروبية الديمقراطية، وتعيد أوروبا من جديد الى وضعها ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن الاهمية ان نشير الى ان العالم يتشكل مرة اخرى بعد سقوط الامبراطورية السوفياتية، والحوار الآن بين الكتلة الاوروبية والاميركية والآسيوية. والوضع في آسيا، تريد اليابان الانفراد به، في ظل غياب الصين التي تقف على أعتاب النظام العالمي الجديد بشكل متردد، لانها تريد التمسك بالصيغة القديمة مع الانفتاح على قواعد السوق.

هذا الموقف يضعف قوة الصين، خصوصاً ان فيتنام تتحرك بشكل سريع نحو قواعد السوق الحرة، مما قد يعطي لها دوراً في الشكل الآسيوي، يهدد وضع الصين ومكانتها في آسيا، خصوصاً اذا تحالفت فيتنام مع النمور الصغيرة - تايوان وتايلاند وسنغافورة - ودخول هذا المحور في علاقات قوية مع اليابان.

ان العالم القديم انهار، لكن العالم الجديد له مشكلاته ايضاً، لانه لا توجد صيغة واحدة، مع بروز صراعات جديدة لتقسيم قيادة العالم بين تكوينات أوروبية وآسيوية واميركية.المشكلات القديمة اختفت بتراثها وتقاليدها ورجالها، الا ان التسعينات هي حقبة تفاعل القوى الجديدة التي نجحت في هزيمة العراق وضرب الشيوعية، وانهاء الاتحاد السوفياتي.ولعل هذا يذكرنا بما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، فالقوى التي تحالفت ضد هتلر، سرعان ما دخلت في صراع نفوذ في ما بينها.ويمكن القول ان الأوضاع التي ترتبت على نهاية الحرب العالمية الثانية انتهت، والعالم يدخل مرحلة مختلفة بأبطال وكمبارس مختلفين.والصراع العربي الاسرائيلي فرز فترة ما بعد الحرب العالمية وصعود الصهيونية التي استفادت من الاستقطاب، ووضع كل اوراقها داخل السلة الاميركية.هذا الرهان الاستراتيجي، لم يعد يملك قوة دفع، لتغير الظروف والاستراتيجية، لذلك حل الصراع العربي الاسرائيلي قضية تفرضها العلاقات الدولية التي خرجت من نفق عام ١٩٩١.العالم يدخل سنة ٩٢ بمشكلات مختلفة، عن تلك التي كانت قائمة في ٩١.. والعام المقبل سيكون مساحة زمانية لصياغة وتكوين العناصر التي تشرذمت من السنة الماضية ومن بقايا العالم القديم.وقدرة العالم امام اختيارات ليست سهلة ولا هينة، ومسيرة النظام الجديد مرتبطة بالحوار مع واقع مختلف وظروف متغيرة لن تكون على ساحتها قوة الكرملين، ولا منظومة الدول الاشتراكية.

يسري حسين



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

من ثقب الباب

حين كرر الرئيس الامريكي جورج بوش حديثه ٤٢ مرة عن النظام العالمي الجديد ، خلال بضعة شهور ، طبقا لاحصاء إحدى المجلات الامريكية ، تساءلت هنا هذا السؤال :

– هل نحن مقدمون حقاً على « نظام عالمي جديد » ؟ أم على عالم جديد بلانظام !.

ولم يعد السؤال الآن مجرد سؤال .

لان الرئيس الامريكي قرر كما يبدو أن يجعل مجلس الامن مجلس إدارة العالم ، ليتحكم فيه ، ويستخلص منه القرارات التي يريدها . ويبدو من المؤكد ان الرئيس الامريكي كان ينتظر التعديلات الجديدة في عضوية مجلس الامن ، وكان ينتظر خروج ثلاث دول من الاعضاء غير الدائمين ، وهي اليمن وكوبا ورومانيا ، وكانت اليمن وكوبا تصوتان دائما ضد مطالب أمريكا . ويبدو الان ان الرئيس بوش يستبشر خيراً من دخول ثلاثة أعضاء جدد ، هي المجر . وفنزويلا واليابان ، ليستصدر قراراً بإدانة ليبيا بعد اتهامها باسقاط ثلاث طائرات مدنية أمريكية وبريطانية وفرنسية منذ سنوات .

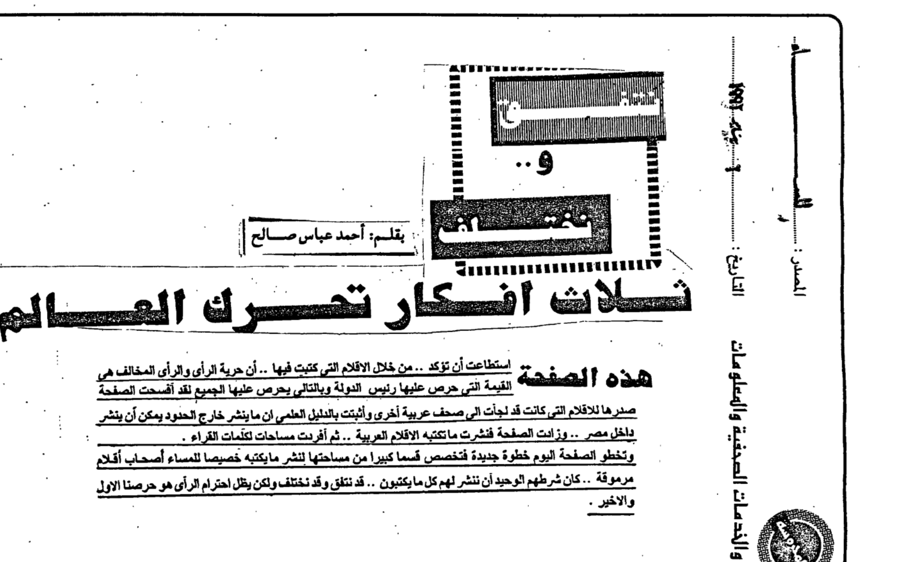
وقد ظل الاتهام معلقا ، والخطير الان هو الاتفاق والتنسيق بين أمريكا وحليفتها الدائمة بريطانيا وشريكتهما فرنسا . وقد لاحظت منذ شهر تصعيد حملة إعلامية تمهد الجمهور في فرنسا أيضا لتحميل ليبيا مسئولية الحوادث المفجعة الثلاث . وشهدت برنامجاً واسع الانتشار في القناة الخامسة ، حضره اوفاديا سنوفير سفير اسرائيل في باريس واتهم السفير ليبيا وسوريا وايران أيضا .

وكانت الحكومة قد رفضت تسليم المتهمين لانه لاتوجد إتفاقية تسليم المتهمين مع الدول الثلاث . وقالت أن القانون الليبي عام ١٩٥٣ ، أي قبل القذافي بـ ١٦ عاما ، يمنع تسليم المتهمين لدولة أجنبية . وعرضت ليبيا ، تأكيدا لحسن النيات ، دعوة محققين من الخارج للاشتراك مع قاضي التحقيق الليبي ، أو القيام بتحقيق دولي لان القاعدة القانونية العالمية هي الاتهام ثم الادانة أو البراءة ، وليس الاتهام والادانة قبل أي تحقيق أو حكم قضائي .

وأستطيع التأكيد بعد جولة سريعة إلى المغرب ، وباريس ، ثم العودة إلى القاهرة ، ان الرأي العام العربي لايتقبل أي تفكير في العدوان على ليبيا ، لان أغلب الحكومات العربية أعلنت رأيها ، وكذلك الجامعة العربية ، وكان آخر القرارات والمواقف قرار وزراء الداخلية في الدول العربية الذي اجتمع منذ أيام في تونس .

ولكن يبدو ان الرئيس بوش مصمم على تحويل مجلس الامن إلى « مجلس إدارة العالم » ، لتترأسه أمريكا ، ولتصدر منه أي قرار تريده ، ويخدم مصالحها . ويا أيها النظام العالمي الجديد ، كم يرتكب باسمك من جرائم ؟! .. وراقبوا معي تحركات أمريكا في مجلس الامن بتشكيله الجديد ، عندما تخرج ثلاث دول ، وتدخل ثلاث دول أخرى .. قريباً .

كامل زهيري



نتفق .. و .. نختلف

ثلاث أفكار تحرك العالم

بقلم: أحمد عباس صالح

هذه الصفحة استطاعت أن تؤكد .. من خلال الاقلام التى كتبت فيها .. أن حرية الرأى والرأى المخالف هي القيمة التي حرص عليها رئيس الدولة وبالتالي يحرص عليها الجميع لقد أفسحت الصفحة صدرها للاقلام التى كانت قد لجأت الى صحف عربية أخرى وأثبتت بالدليل العلمي ان ما ينشر خارج الحدود يمكن أن ينشر داخل مصر .. وزادت الصفحة فنشرت ما تكتبه الاقلام العربية .. ثم أفردت مساحات لكلمات القراء .

وتخطو الصفحة اليوم خطوة جديدة فتخصص قسما كبيرا من مساحتها لنشر مايكتبه خصيصا للمساء أصحاب أقلام مرموقة .. كان شرطهم الوحيد أن ننشر لهم كل ما يكتبون .. قد نتفق وقد نختلف ولكن يظل احترام الرأى هو حرصنا الاول والاخير .

بداية العام الجديد تجعلنا دائما نستعرض احداث العام المنصرم، وما اكثر ما شهده هذا العام من حوادث كبرى. على اننا قلما نلتفت الى الافكار الجديدة، ففى المجال الفكرى تحدث تحولات ذات شأن لعلها هى المسئولة بعد ذلك عن كبريات الحوادث.

فى هذا العام برز مفهوم جديد سمى بالنظام الدولى الجديد، وقد اطنب الكتاب والسياسيون فى تحليله ورسم خطوطه ولكن هذا النظام. كما يقوم على متغيرات مادية، يقوم على متغيرات فكرية.

ولعل ابرز فكرة فيه هى الحرب المستحيلة بين القوى الكبرى. واصبح هناك اجماع لدى الرأى العام بخطر الحرب، وبالبحث عن وسائل اخرى لفض المنازعات وقد احتاجت هذه الفكرة لاكثر من اربعة عقود لتثبت نفسها وتنتشر فى العالم.

كانت قنبلتا هيروشيما وناجازاكى اول منبه خطر قرع اذان العالم. وانتشر سباق التسلح النووى سريعا، ومعه كان يزداد الخوف، وتتواصل الكتابات والمسرحيات والافلام وتسير المظاهرات ضد الخطر النووى، وتولدت فكرة كاملة عن الحرب القادمة فى جميع الاذهان.. ومع ان الحرب لم تتوقف الا ان الوجه القبيح للحرب كان يظهر حتى فى الحروب التقليدية. وعرف الامريكيون معنى الحرب حتى بالاسلحة غير النووية فى فيتنام، وكذلك عرف السوفييت ذلك من خلال حرب افغانستان، وعرف الشرق الاوسط مرارة الحرب اثناء العدوانات التى قامت بها اسرائيل على المنطقة، الى جانب الحرب العراقية - الايرانية، ثم ازمة الخليج.. ولعل نصيب المنطقة العربية هو من اكثر الانصبة من ويلات الحرب..

شروط الحرب

ومع ذلك تعرف العالم على شروط الحرب بعد انتهاء الحرب الباردة. كانت الحرب ممكنة قبل ذلك.. فكل فريق من الخصوم فى اى نزاع اقليمى كان يجد نصيرا من اى من القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى او من يدور فى فلكهما.. اليوم لم تعد حتى هذه الحرب ممكنة الا فى حدود معينة، والحرب الاهلية فى يوغوسلافيا مثال جديد، وسؤال مطروح على فكرة استحالة الحرب..

ولقد كانت ازمة الخليج برهانا على ان اشعال الحرب لم يعد فى مقدور دولة وحدها، وان الحروب الاقليمية اصبحت ايضا مستحيلة وعلى الرغم من تفجر المواقف هنا او هناك على سطح الكوكب الا ان استمرار الحرب ليس مسموحا به، وتعمل القوى المختلفة، وفى مقدمتها الامم المتحدة، على جعل فكرة استحالة الحرب واقعا ملموسا، مما يشير الى ان الفكرة قد ثبتت جذورها واصبحت من المكونات الرئيسية للافكار فى العصر الحديث وهى وراء غالبية «الافعال» السياسية التى نشهدها اليوم فى الحياة الجارية.

ولان الفكرة نضجت نراها وراء رؤية شاملة لحصر الاسلحة التدميرية فى العالم، ومن المؤكد ان المخزون من هذه الاسلحة سيوضع تحت رقابة دولية يسندها رأى عام عالمى، وذلك تمهيدا لتصفيتها.

وسوف يكون السلاح موضع نظر شديد الاهمية وبضغط من الرأى العام، حتى يتحول السلاح الى اداة ضبط دولية حين يقع خروج على مبدأ حول المنازعات حلا سلميا، وسيكون هذا السلاح اشبه باسلحة الامن التى تستعملها قوى الامن المحلية ضد انحرافات سلوكية مخالفة للقانون والاعراف.

حقا ان هناك وقتا طويلا قبل ان يحدث هذا، ولكن الفكرة اصبحت ماثلة فى الاذهان وتساعد على بقائها وتعميقها متغيرات هامة فى الواقع المادى.. ولعل من ابرزها تأثير مشاكل الاقتصاد، والمشاكل الناجمة عن تركيز البحث العلمى فى المجالات العسكرية، على حساب التعليم والصحة والبيئة ورفاهة الانسان.

بالطبع كان الناس يحلمون دائما بعالم لا يعرف الحروب، ولكنهم كانوا يعرفون ان هذا شيء غير ممكن، ولذلك فكرة استحالة الحرب لا ترد على الذهن الا مجرد كونها حلما من الاحلام، أو شيئا يشبه شطحات الخيال الفنى.

والفكرة تزداد كل يوم قوة، ولعلها السبب فى انقسام دول الوحدة الاوروبية، وكان الموضوع المطروح هو اقامة منظمة عسكرية اوروبية غير حلف الاطلنطى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة. ومازالت فرنسا والمانيا تنظران الى قوة عسكرية اوروبية على انها تحرر من الهيمنة العسكرية الامريكية، وعلى انها خطوة ضرورية لحماية المكاسب الاقتصادية الاوربية، او ايجاد توازن قوة بينها وبين الولايات المتحدة يساعدها فى المفاوضات الجارية المتوقعة فى الشئون الاقتصادية والسياسية ومازالت بعض قيادات وحدة اوربا تفهم ان وجود اكثر من قطب دولى لا يتحقق بقوة الاقتصاد فقط بل الى جانب ذلك بالقوة العسكرية.

تسليح اوربا

ومع ذلك يستطيع المراقب المحايد ان يؤكد ان تسليح اوربا بما يوازى الترسانة الامريكية او الروسية، امر مشكوك فيه لا لان الولايات المتحدة والكومنولث الروسى الجديد يرفضان ذلك فحسب، بل لان الرأى العام اصبح مشبعا بفكرة استحالة الحرب وبالخوف من عواقب اشتباكات دولية مما يضفى



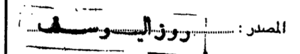
على المعارضة الامريكية شرعية ويمنحها قوة وتأثيرا من الصعب تجنبه.

وتحاول دول كثيرة الان، منها بعض الدول الاوربية ان ترث المؤسسة النووية السوفيتية. ولكن هذا ايضا لن يكون الا خدشا بسيطا فى البناء النووى للامبراطورية القديمة. وبدأت الصحف فعلا تكشف هذه الاتصالات وبعضها اوربى والبعض الاخر من الشرق الاوسط مثل دولة ايران ومع ان احدا لم يتكلم عن اسرائيل الا انه من المفهوم انها - عن طريق هجرة اليهود السوفييت - تعبىء وتشجع خبراء المؤسسات السوفيتية النووية على القدوم الى اسرائيل سواء كانوا يهودا او من غير اليهود.

وهذا الاندفاع لنهب تركة الاتحاد السوفيتى والتقوى بها، لا يسنده رأى عام عالمى، ويتم فى الخفاء، ومن خلال منطلقات عصر الحرب الباردة وسباق التسلح، ومهما يكن من امر، فإنه فى المدى البعيد لن يستطيع ان يقاوم الافكار الجديدة التى طرأت على الاذهان.

اما الفكرة الثانية وهى الرابطة الانسانية ووحدة المصالح البشرية.. وهى فكرة تولدت من الكفاح الطويل ضد الافكار العنصرية، وضد التجمعات المتعصبة التى توقظ المشاعر القبلية او العشائرية او العرقية او الطائفية من اجل تدمير القوى الاخرى.



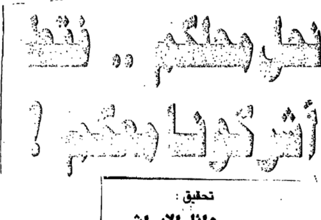
المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ينير ١٩٩٢

أدب

محمود درويش و ٣٠ مثقفا عربيا في رسالة إلى الحكام العرب

تحت توقيع « مثقفون يرفضون الانتظار عند الهامش البعيد » وبعنوان « نداء إلى الساسة .. امنحونا دوراً فيما تسمونه بـ النظام العالمى الجديد » .. وجه حوالى ٣٠ مثقفاً من مختلف الدول العربية رسالة مشتركة ـ صاغها الشاعر الفلسطينى الكبير « محمود درويش » إلى مؤتمر وزراء الثقافة العربى الذى عقد بالجامعة العربية مؤخراً .



تحقيق :
وائل الابراشى



المصدر : ....روز اليوسف

التاريخ : ....٦ يناير ١٩٩٢..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولم تنشر الرسالة فى حينها ـ كما لم تعرض للمناقشة ـ تفادياً لحدوث خلافات بين الوفود العربية وخاصة انها تتعرض لحرية المعرفة والفكر والإبداع فى العالم العربى إلا ان مصر التى تـراست الاجتماعـات رات تعميمها وتوزيعها على الوفود المشاركة لعل البعض يرغب فى إبداء رايه فيها .. وكانت وجهة نظر صائبة حيث إن الرسالة ـ التى لم تناقش علنيا ـ كانت محور المناقشات الجانبية والتى

اظهرت ان هناك اتفاقاً شبه كامل بين اعضاء الوفود على ضرورة مشاركة المثقفين فى صياغة مـا يسمى بـ « النظام العـالمى الجـديـد » وباختصار شديد وجهت الرسالة نداء إلى السياسيين فى العالم العربى وفى كل دول العالم الا يحتكروا وحدهم القيام بكل الادوار وان يفسحوا المجال للمثقفين للمشاركة فى صياغة وتحديد ملامح النظام العالمى الجديد الذى مازال فى طور التكوين والذى بات واضحاً انه يقوم بالدرجة الاولى على حرية العمل السياسى وحرية المعرفة والفكر والإبداع وصيانة حقوق الإنسان حيث سقطت تحت عجلاتـه كل الديكتاتوريات وانظمة القمع والكبت .. ومثل

هذه الامور لا يوجد اقدر من المثقفين والمفكرين على تحديد ملامحها وخطوطها العريضة بما يمتلكون من ملكات إبداع وقدرة على تحكيم العقل فى حين ان تفكير السياسيين دائماً يكون متاثراً بصراع المصالح وحب السلطة فضلاً عن ان القضايا التى كانت شغل السياسيين الشاغل فى الماضى قد انحسرت وعلى راسها : صراع التسلح وكسب مناطق النفوذ والاستقطاب والحرب الباردة .. إلخ اما قضايا المستقبل فى ظل هذا النظام الجديد فهى حقوق الإنسان وحرية الفكر والإبداع والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهى احوج إلى المثقفين منها إلى السياسـيين وجاء فى ختام الرسالة « نحن

لا نريد ان نحل محلكم ولكننا نناشدكم فقط ان تشركونا معكم ـ فنحن نرفض ان نعيش فى عالم ليس من صنعنا ، وليس لنا فيه اى دور .. نحن نرفض الانتظار عند الهامش البعيد » وقد رات وزيرة الثقافة السورية الدكتورة « نجاح العطار » ان مشاركة المثقفين فى صياغة النظام العالمى الجديد يجب الا تتم من خلال المسئولين واجهزة الحكم وإنما من خلال المؤتمرات الشعبية الثقافية فى كل انحاء الوطن العربى .. فى حين طلب رئيس الوفد الفلسطينى « عبد الله حورانى » ان يتحدث ويتحرك مسئولو الثقافة فى الوطن العربى بصفتهم « مثقفين وليسوا مسئولين تابعين لسلطات بلدهم » .

ومن جانبها طرحت « روز اليوسف القضية على عدد من المثقفين والمفكرين وسالتهم عن الدور الذى يمكن ان يقوم به المثقفون للمشاركة فى صيـاغة مـايسمى بـ « النظام العـالمى الجديد » .

قال « إدوار الخراط » .. لا يستطيع المثقفون القيام بالدور المباشر والفعال فى صياغة التطورات السياسية الكبرى فى المدى القصير .. ولكن دور المثقف والمفكر هو فى فن صياغة « الراى العام » عن طريق استغلال ماسوف يتمخض عنه هذا النظام الجديد من مناخ ديمقراطى يسمح بالحوار وبالعقلانية ويفهم الراى والراى الآخر .. ويمكن للمثقف عندئذ ان يسهم فى تجميل العالم وتحويله إلى شىء اكثر عقلانية وجمالاً ويؤكد ان للمثقفين والمفكرين بشكل عام دوراً هاماً واساسيا فى صياغة « نظام عالمى جديد » ـ على اعتبار انه لم يتشكل بعد .

ويضيف .. ربما انقضت الآن الحقبة التى



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان يستطيع فيها المفكر ان يغير العالم تغييراً مباشراً بشكل او اخر إما عن طريق حشد الجماهير او بطرق اخرى ، مثل دور المثقفين الماركسيين ودور المفكر « مالرو » و « ديجول » وقد حل محلها مرحلة جديدة يمكن فيها للمثقفين بشكل (جماعى) وليس فردياً ان يغيروا ويشاركوا فى صياغة نظام جديد عن طريق الحوار وطرح الآراء وإثارة شهوة التفكير عند الجمهور وبالتالى شهوة التغيير .

ويقول الدكتور « على الراعى » .. المثقفون هم المؤهلون والمعنيون بالدرجة الأولى بصياغة هذا النظام العالمى الجديد عن طريق تمسكهم ونشرهم للقيم الإنسانية ويشير إلى ان قضايا هذا النظام الجديد تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتقسيم الثروات تقسيماً عادلاً وكسر الحواجز المصطنعة والحريات الشخصية وحرية التعبير وعدم الوقوف حائلاً دون وصول الآراء إلى الناس عبر الأجهزة الإعلامية ـ وكل هذه القضايا تحتاج إلى مثقفين ولكن يجب اولاً انهاء احتكار الحكومات لوسائل الاتصال خاصة فى دول العالم الثالث ومناقشة كافة القضايا المستقبلية فى ظل هذا النظام العالمى الجديد بحرية تامة . ويؤكد ان الثقافة ـ اولاً واخيراً ـ هى اسلوب حياة .

فى حين يرى الناقد الأدبى الكبير « رجاء النقاش » ان النظام العالمى الجديد تصنعه وتحدد ملامحه القوى الاقتصادية والعسكرية وان دور المثقفين ـ حتى الآن ـ هو دور ثانوى جداً ـ ويشير إلى ان اواخر القرن العشرين ـ شهد اسوأ مراحل التاريخ بالنسبة للثقافة والمثقفين فاجهزة المخابرات الكبرى ومصانع الاسلحة ومؤسسات الاقتصاد العالمية هى التى تتحكم فى مصير العالم الآن بينما المثقفون منسيون تماماً ولايكاد احد يلتفت إليهم او يطلب منهم المشاركة .

ويضيف .. بنظرة بسيطة وغير معقدة إلى البلورة التمهيدية لما يسمى بـ « النظام العالمى الجديد » سوف تجد ان الولايات المتحدة هى التى تسعى وتحاول تشكيله استناداً إلى تقدمها العلمى والصناعى والعسكرى وهى ما يمكن ان نسميه السيادة الأمريكية على العالم .. وفى هذا المناخ الصعب لا يمكن للمثقفين القيام بأى دور ، فالمهمة بالغة الصعوبة بل ومعقدة والنتيجة ان الأحداث تجرى سريعة لاهثة بعيداً عن سيطرة العقل وقيم العدالة والمساواة بين الشعوب وبمنأى عن المثقفين .

ويؤكد « رجاء النقاش » ان دور المثقفين فى الولايات المتحدة نفسها محدود للغاية ولا توجد ادنى مشاركة منهم فى النظام العالمى الجديد بدليل اننا فى كل مرحلة كنا نسمع عن ظهور مفكرين كبار يؤثرون على اتجاهات السياسة الأمريكية فى حين انه فى الفترة الأخيرة لم يظهر حتى مفكر واحد يمكن ان يؤثر فى الفكر العالمى ولا توجد حتى الآن حركة فكرية يمكن ان تضع اسساً لهذا النظام الجديد بحيث يبدو مفهوماً وعقلانياً ـ ويشير إلى ان النظام العالمى الجديد ثقافى وإنسانى فى مضمونه إلا ان دور المثقفين فيه سيكون ثانوياً للغاية .

ويؤكد المفكر الفلسطينى الدكتور « احمد صدقى الدجانى » ـ رئيس المجلس الأعلى الفلسطينى للتربية والثقافة ـ ان النظام العالمى الجديد وليد الأفكار وبالتالى فإن المثقفين هم المؤهلون لصياغة الخطوط الرئيسية لهذا النظام كذلك فإن عامة المثقفين بدورهم يقومون بتعميم هذه الأفكار ونشرها ، اما السياسيون فهم الذين يتولون تنفيذ الأفكار .. ويضيف ..

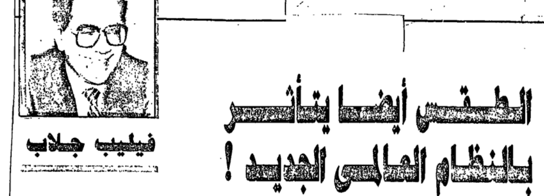
الوضع الطبيعى إذن ان تبدأ الصياغة على صعيد دائرة المفكرين الذين يضعون فى اعتبارهم جميع تجارب السياسيين ثم يكون على السياسيين ان ينفذوا ، واشار إلى ان الأمر لا يتوقف على مطالبة شريحة ذات ثقل مثل المثقفين بان يكون لها دور وإنما على قيام المثقفين بدورهم على الفور ودون استئذان للمشاركة بالأفكار الجديدة فى صياغة النظام العالمى الجديد .



المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الطقس أيضا يتأثر بالنظام العالمى الجديد !

فيليب جلاب

حتى الطقس – فيما يبدو – تأثر بمبادىء النظام العالمى الجديد .

يقول خبراء الأرصاد الجوية إن الجو سيكون صحواً والدفء سيعم البلاد خلال الساعات الأربع والعشرين القادمة ، ثم تغرق البلاد فى موجة من الأمطار لم تشهدها من قبل ويسقط الثلج فى مصر التى كانت تعرف فى ظل النظام العالمى القديم ، كما تعلمنا فى درس الجغرافيا بأن جوها : « حار صيفاً دفء شتاء » .

ويقول إن النظام العالمى الجديد سيضع حداً للفوضى والحروب والقتال والاقتتال وسينشر العدل والسلام ويحارب الإرهاب . وباختصار سيجعل من العالم مكاناً يصلح للاستخدام البشرى اللائق .

وتفاءل أنصار حماية البيئة وقالوا إن كل المخاطر على حياة الناس ستتضاءل فى ظل هذا النظام العالمى الجديد . بل حتى ثقب الأوزون ، الذى يتسع ويهدد بإحراق الناس وكل شىء حى ، سيضيق حتى يختفى تماماً .

لكن العالم لم يشهد حالة من الفوضى والحروب والاقتتال والإرهاب وازدراء كل ما يقال عن العدل والسلام كما حدث طوال الشهور الماضية وحتى الآن .

فى قضية « الإرهاب » يريد أركان النظام العالمى الجديد (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) تدمير بلد عربى لإرغامه على تسليم اثنين من المتهمين بتفجير طائرة حتى لو أدى الأمر إلى خرق كل القوانين والأعراف الدولية ، لكن المخابرات الأمريكية تعرف أن إسرائيل دبرت خلال شهر واحد عمليتين إرهابيتين عن طريق السيارات المفخخة أديتا إلى تدمير المبنى الإدارى للجامعة الأمريكية فى بيروت وقتل وجرح عشرات اللبنانيين فى أكثر المناطق السكانية ازدحاما ، ومع ذلك لم ير رعاة النظام العالمى الجديد أن ما حدث من إسرائيل ضد العرب المدنيين العزل يعد إرهابا أو إجراما . فهذا هو النظام العالمى الجديد !

وبينما يهنىء قادة النظام العالمى أنفسهم بانتهاء وجود الاتحاد السوفيتى وزوال مخاطر الحرب النووية ، وجه ريتشارد تشينى هجوما مريرا لبعض قادة الكومنولث (فى روسيا) لأنهم مازالوا ينتجون أسلحة نووية ولأن الصواريخ

المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النووية موجهة إلى عواصم الغرب !

لكن تشينى لم يذكر شيئاً عن اتجاه الصواريخ الأمريكية والبريطانية والفرنسية .

ولم يشر من قريب او بعيد إلى استمرار الولايات المتحدة الامريكية في إنتاج الاسلحة النووية وما يلزم لما اسموه « حرب النجوم » رغم انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى وتقديم طلب رسمى من موسكو للانضمام إلى حلف الأطلنطى !

فهل ينتج الامريكيون الآن اسلحتهم لحماية النظام العالمى الجديد من مخاطر « هجوم نووى ليبى » ؟ وهل تتجه صواريخهم النووية إلى معاقل « الإرهاب الدولى » ؟

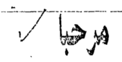
ما الفرق بين النظام العالمى الجديد وذلك النظام القديم سوى ان الكيل بمكيالين اصبح هو الأسلس ، والهيمنة اصبحت لقوة عظمى واحدة بعد ان ضاق او انعدم هامش المناورة لغير صالح الفقراء والساعين إلى ضمان حد ادنى من السيادة والاستقلال والاحترام ؟ ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢



كتاب جديد اسمه «العهد القادم: الفائزون والخاسرون فى النظام العالمى الجديد» الفه «جاك أتالى» رئيس البنك الأوروبى للتعمير والتنمية، ويتحدث فيه عن مستقبل دول العالم.

الكتاب يبدأ بالولايات المتحدة فيقول إنها ستكون القوة العظمى الوحيدة فى العالم، ولكنها ستلحق بالاتحاد السوفييتى فى طريق انهيار اقتصادى لا مفر منه! والسبب فى ذلك أنها لن تنتج سلعا تكفى لسداد ديونها.

الحل فى رأيه أن ترتبط، وتتصل، أو تلتصق، الولايات المتحدة بالمكسيك وعدد من دول أمريكا اللاتينية لإنقاذ اقتصادها!

بعد ذلك يجىء دور أوروبا.

مستقبل هذه القارة مشرق فى رأى الكاتب.

إنها القوة الاقتصادية الضخمة التى تمتد من موسكو إلى لشبونة.

أما أوروبا فستصل إلى الوحدة التى ظلت حلما بسبب تعدد الثقافات ولقيام العداءات بين بعض الدول فى الشرق والتى ستأتلف مع الغرب.. وستتحقق هذه الوحدة بطريقة أو بأخرى وستكون لها هيئاتها ومنظماتها الدستورية وستتفوق العملة الأوروبية الموحدة على الدولار والين.

وستكون الوحدة الأوروبية مصدرا للنمو فى العالم، وستنتشر القيم الأوروبية والخاصة بالديمقراطية والحرية فى القارة كلها.

أما العقبات فكثيرة وأهمها ضرورة استيعاب وامتصاص أوروبا لما يحدث فى الدول الشرقية وقدرتها على إنقاذ الحكام فى هذه الدول.

وهناك خطر القوميات الناشئة والتى تريد تأكيد شخصيتها.. بالدم!

وهناك عنصرية المهاجرين واللاجئين الفقراء من شرق أوروبا.

وهذا هو الفارق بين أوروبا التى تتغلب على مشكلاتها والولايات المتحدة التى تقاسى منها.

ويجىء الدور على اسيا.

إنها أيضا فى صعود.

وتسيطر طوكيو على اسيا، اقتصاديا، فيما سيعرف باسم «دائرة النفوذ الباسفيكى».

ولكن الكتاب لا يوحى بالتفاؤل عن المستقبل.

الفائزون فى كل مكان سيصبحون متجولين يطوفون العالم بحثا عن المصالح الاقتصادية.. فى أيديهم تليفونات تعمل بالطاقة الشمسية، ولا تترك لهم ساعة من راحة، أو استرخاء، ومعهم أجهزة فاكس صغيرة متنقلة ليبعثوا ويستقبلوا رسائل لا تتوقف قط، وحول معاصمهم عقول اليكترونية.. وليس لأحد عنوان أو مقر ثابت لأنهم فى كل مكان!

إنهم مجرد أشياء متحركة متجولة.

ولكن..

من الصعب فى رأى الكاتب التنبؤ بالأبطال والطغاة والأمراض والفيروسات التى قد تجىء من أى مكان وتتجه إلى أى مكان لأن كل النبوءات تقوم على أساس ما لدينا فى الوقت الحاضر فحسب.. ولذلك يجب على الإنسان أن يعقد حلفا مقدسا مع الطبيعة لتتحمل مشكلات الإنسان!!

وكتاب «العصر القادم» لا يتكلم عن الشرق الأوسط أو العالم العربى.

فرغم ضخامة حجم ما لديه من إمكانيات وقدرات ومصالح فإنه لم يستطع بخططه الجبارة وإسعة الطموح أن يفرض نفسه على العالم.

وهذه ستظل، دواما، مشكلتنا!

محسن محمد

رأي الفرسان

قبل ان يعبث الزمن بما تبقّى



بقلم

الدكتور دريد الأسد

ان التأمل في الأحداث الكبرى الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم المعاصر خلال السنوات الخمس الاخيرة في اوروبا الوسطى والشرقية وفي اسيا وافريقيا، يسمح بالقول ان هذه المتغيرات قد جاءت نتيجة حتمية لحاجة الشعوب الى الديمقرطية، وهي تبني مستقبلها التنموي والحضاري.

لقد كانت هذه الاحداث نتيجة حتمية لتراكم الفشل الذي انتهت اليه انظمة سياسية واجتماعية واقتصادية بسبب ما كانت تعانيه من النقص الحيوي في نسيج الديمقراطية. الشيء الذي جعلها (اي الانظمة) تفتقر على الدوام الى اقتناع الشعوب بها، والحماس لها، والاخلاص في الانتصار لها والتفاني في تحمل المسؤولية في مثل ذلك المناخ.

صحيح ان المرحلة الانتقالية الحالية على الصعيد الدولي موسومة بصدق الرغبة في التخلي عن النظم القديمة، سيما ما كان منها محور الحرب الباردة ويشكل في الحين نفسه عصب النظام ثنائي القطب، الا انه صحيح ايضاً، انها مرحلة فوضوية قلقة ما تزال تعاني من غياب الوضوح في التوجه، والضبابية في رؤيتها لنظام جديد واضح الاهداف دقيق الحدود وجلي المصالح.

اكثر من ذلك، فهناك، الآن، كثير ممن يعتقد - ويؤسفنا انهم على خطأ - ان الاعلان اللفظي بالتوجه الديمقراطي وتوسيع مجال الدعاية الاعلامية لهذا التوجه ، كافٍ للوصول الى نظام جديد تقبله الشعوب عن قناعة وتعلق عليه آمالها.

لكل هذا ، فاننا نعتقد انه لا مناص من التاكيد على الحقائق والمنطلقات التالية.
أولاً: ان الديمقراطية ليست «وصفة تركيبية» يقوم بها فرد، كما انها ليست التحاقاً تقليدياً ببلد. وليست بطبيعة الحال التزاماً اعلامياً فحسب، تنفرد به وسائل الاعلام، وصفحاته.
ثانياً: إنّ الديمقراطية لا يمكن ان تكون مادة «مصنعة» ومعلّبة «لانها مناخ حيوي يُدرك في الممارسات ويُعاش في مختلف مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتُجنى ثمارها وحدة وطنية وتقدماً وابداعاً ورفاهاً انسانياً».
ثالثاً: وبهذا المعنى فان الديمقراطية مناخ حيوي يعطي المناعة ضد التسلط والهيمنة ويعصم المجتمع من التفكك والتخلف الاجتماعي والسياسي. لانه بداخل هذا المناخ تتفاعل العناصر الاساسية، في مكونات المجتمع من اصغر خلية الى قمة الهرم، مستفيدة من هواء الحرية ضامنة بذلك استمرار الحياة وتناميها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، للجميع ودون استثناء.
لكن رغم استحالة التصنيع التركيبي للديمقراطية، او بالاحرى، رغم كونها (اي الديمقراطية) منافية لكل المواصفات الاصطناعية، فان هناك بعضاً من الدول، واكثرها في العالم الثالث تصر على المقولة - الخطا في تصنيع الديمقراطية.
امام هذه الظاهرة يغدو ضرورياً التاكيد، الى جانب ما سبق، على ان الانجازات الكبرى في التاريخ الانساني مقرونة على الدوام، ومرتبطة حصراً بالمناخ الديمقراطي الاصيل، لا الاصطناعي.
هذا في حين ان كل «الانجازات» خارج هذا الاطار بقيت محكومة بالزوال مع تلاشي «المناخ اللاديمقراطي» الذي افرزها. بل وقد كانت، في كثير من الاحيان، السبب العميق في افشال محاولات اجيال كثيرة. وستكون خدعة كبرى تستفيق هذه الاجيال على ضخامتها بعد حين. والبراهين على ذلك اكثر من ان تعد.
ان هذه الحقيقة الشديدة الوضوح في العالم الثالث، موجودة بوضوح اقل في بقية العالم ايضاً. ذلك ان الديمقراطية كانت مهددة باستمرار من قبل مالكي الطاقة، سواء كانت تلك الطاقة سيفاً او اكواماً من النقد، اذ لا فرق بين قطع الارزاق اوقطع الاعناق اوقتل الشعوب عبر الجو الموبوء للتسلط والهيمنة بغياب الديمقراطية .
ومن البديهي القول انه حين تكون الديمقراطية بمنأى عن هذه الاشكال من الممارسات غير الصحية، فان الشعوب تكون مستعدة ، وقادرة على العطاء والبناء والإبداع.
تاسيساً على ذلك، فإنّه لا خلاص إلا بان تكون الديمقراطية مناخاً حيوياً شمولياً متجدداً يؤطره التضامن، ويتفاعل فيه الحوار ويمارس داخله البناء، بما يكفل حق الاختيار والتمايز.
فهل سيتم ادراك هذه الحقيقة قبل فوات الاوان؟ قبل ان يعبث عامل الزمن بما تبقى من اوراق رابحة في سبيل اقامة التعايش الحقيقي والتنمية والسلام.
انها غايات كبرى تشترك الشعوب في الايمان بها، لكنها غايات دونها صعوبات وعقبات، ونحن نعتقد ان التضامن الوطني والانساني القائمين على الحرية والديمقراطية هما شرط تذليل تلك العقبات ، والانتصار على الصعوبات ، وامتلاك القدرة الفاعلة للمساهمة في بناء نظام دولي جديد، بعيد عن الاستقطاب، مشبع بروح التنافس وتبادل المصالح متجه نحو التنمية والتعايش والابداع والسلام.



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ينايـر ١٩٩٢

١٩٩١ - ١٩٩٢

رينيه دومون خبير شؤون البيئة والعالم الثالث

في مواجهة الشمال الجنوب بحاجة الى "باندونغ جديدة

■ غلب على عام ١٩٩٠، الفرح والتفاؤل بنهاية الحرب الباردة، ولامس عام ١٩٩١، خطر حرب عالمية ثالثة. فما الذي تتوقعونه لعام ١٩٩٢، إقرار النظام الدولي الجديد؟ السلام؟

□ لا يسعني الا ان اعبّر عن ارتياحي بزوال الشكل القمعي للشيوعية، ولكني غير مطمئن بتاتاً لانتصار الرأسمالية. فإذا كانت للشيوعية عيوب كثيرة فالليبرالية الاقتصادية من ناحيتها عالم لا يحتمل ولا يمكن السكوت عليه. وقد انتقدت دائماً اي نظام دولي يعتمد على الليبرالية الاقتصادية التي آخذ عليها بالجوهر أمرين:

العيب الاول: الفارق بين الشمال والجنوب. فنحن البلدان الغنية اي اميركا الشمالية واوروبا الغربية واستراليا واليابان لسنا اكثر من ١٥ ٪ من مجمل سكان العالم ولكننا نملك ٨٠٪ من ثرواته. وهذا اختلال لا يكف عن التفاقم ومنطق الليبرالية الاقتصادية هو ان يزداد الاثرياء ثراءً. العيب الثاني: البيئة. لقد تصاعدت درجة حرارة كوكبنا وانتشر الجفاف وشهد المغرب جفافاً لم يعرفه من قبل. واذا استمر هذا الاستهلاك المسرف للمحروقات الرخيصة كالنفط والفحم سترتفع درجة حرارة الطبقة الجوية المحيطة بالارض وهناك خطر حقيقي على الامن الغذائي العالمي.

والمسالة مسألة حياة او موت وقد عبّر نادي روما عن المخاوف نفسها. اننا ننتظر المؤتمر الدولي للبيئة الذي سيعقد في ريو دي جنيرو. هل سيكون هذا المؤتمر جريئاً بما يكفي لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة هاتين الكارثتين؟ لست متأكداً من ذلك.



■ ما التغيّرات التي يمكن انتظارها من هذا النظام الدولي الجديد؟

□ بالحال التي يسير عليها اليوم فهو نسخة مكرّرة من النظام القديم. فالسيد المسيطر هو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والاتفاق العام للتجارة (الغات) وكل هذ المؤسسات تديرها وتقودها البلدان الغنية. وقد تدعّمت هذه الديكتاتورية الآن لانه لا وجود الا لقوة عظمى عسكرية واحدة وهي الولايات المتحدة. ولكن اقدام هذه القوة العظمى من الطين فهي بلد حلّ به الخراب الاقتصادي. ان الولايات المتحدة تستدين كل شهر ولم تعد قادرة على موازنة ميزانيتها او ميزانها التجاري.

■ بعد زيارتك للعراق تحدثت عن الرأي الاميركي الذي يفضل إعالة العراقيين بدلاً من ان تتاح لهم فرصة النهوض باقتصادهم. وقد قارنت العراق بسجن وشعبه بمساجين يمنعون من العمل وبالتالي فلا بد من اطعامهم لابقائهم على قيد الحياة. أليس هذا هو الاجراء نفسه المتبع مع بلدان الجنوب حيث لا يجد السكان عملاً؟

□ هذا هو العار! فالامم المتحدة لن تستطيع ابداً اطعام ١٨ مليون نسمة، يضاف الى ذلك ان للعراق ثرواته واذا سمح له ببيع نفطه وبرفع الحصار فباستطاعته ان يحقق اكتفاء ذاتياً وعندئذ تستطيع الامم المتحدة ان تستخدم اموالها لمساعدة البلدان الافريقية حيث يموت الناس جوعاً اليوم.

البطالة من اخطر الظاهرات ولا شك. واذا استطاع الناس ان يعملوا وان يحصلوا على الوسائل اللازمة لذلك فباستطاعتهم انتاج ما يحتاجونه. اما اذا منعناهم من العمل فطبيعي عندئذ ان يبقوا في بؤس.

■ ناس العالم الثالث يستبعدون يوماً بعد يوم من السوق الدولي للعمل فما مصيرهم؟

□ الناس في العالم الثالث لا يدخلون في اي حساب، ويقال الآن ان افريقيا قارة ضائعة واذا انتفت افريقيا من الوجود فالاقتصاد الدولي لن يلاحظ ذلك. هناك ٥٠٠ مليون افريقي يعانون من الجوع، وما يلزم هو أن تتحد كل بلدان العالم الثالث. في بداية هذا القرن كان الشعار الثوري هو: «يا عمال العالم اتحدوا» واليوم فهذه البروليتاريا لم تعد في مصانع الشمال. العمال هنا يعملون ويملكون السيارات ووسائل الراحة والترفيه، البروليتاريا الآن في العالم الثالث ولا بد للعالم الثالث ان يتحد في مواجهة الشياطين الكبار.

■ في رأيك هل سيجد الشرق الاوسط مخرجاً لمشكلاته مع المؤتمر الدولي الذي بدأ في مدريد؟

□ هذا المؤتمر سيدوم سنوات ما لم تعامل الولايات المتحدة اسرائيل بقوة وحزم، الولايات المتحدة قوية بما يكفي لأن يسمعها الاسرائيليون.

■ مع انتهاء الصراعات بين الشرق والغرب هل تتنامى الصراعات بين الشمال والجنوب؟

□ صراع الشمال والجنوب بعيد كل البعد من نهايته وحرب الخليج تثبت ذلك، ولكن ليست هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها كسر احد بلدان الجنوب فقد عرفت فيتنام هذه التجربة. ان الجنوب في مجموعه يمثل ثلاثة ارباع سكان العالم وهذه امكانية هائلة. هناك بلدان كبيران هما الهند والصين واذا استطاعا ان ينظما صفوفهما، ان يتقاربا وان يعودا الى سياسة مؤتمر باندونغ الذي انعقد في ١٩٥٥، حيث نهض الجنوب ضد الاستعمار.. فإن ذلك سيغيّر الامور فهذا العدد الهائل من السكان (ثلاثة مليارات نسمة) ليس غنيمة تؤكل بسهولة.



المصدر : الخرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

الجنرال كلود لوبورني

الاعوام المقبلة قد تكون فوضى... ولكن بلا حرب

■ ١٩٩٢ هل هو عام الفوضى ام ماذا؟

□ هناك كلام كثير عن النظام العالمي الجديد وغالبية هذا الكلام للسخرية والنقد. مع ذلك فهناك شيء جديد تماماً في عالم اليوم، امر هائل هو «النبذ» الذي تعاني منه الماركسية-اللينينية، انه انهيار هذه الايديولوجية وتدهور البلدان التي كانت تقول بانتمائها لها. ثم هناك ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. وتبدو لي حرب الخليج وكأنها الفصل الاول منه. لقد رأى الناس ان الاميركيين هم السادة الذين يفعلون ما يريدون حتى وان كان ذلك تحت غطاء هيئة الامم المتحدة. ونتائج ما فعله الاميركيون في الخليج بعيدة المدى. كان صدام حسين يظن انه من الممكن التأثير حتى اليوم بالوسائل العسكرية او ربما باستخدام التهديد اكثر من التنفيذ. على اي حال كان يظن بأن للوسائل الحربية قول فصل. اما الاميركيون والتحالف فقد ارادوا ان يثبتوا ان القوة العسكرية لا تنفع في هذا العالم الجديد وانه يستحيل فرض اوضاع ما بالقوة.

■ لكنهم اثبتوا ذلك بالحرب. اليس ذلك غريباً؟

□ هناك بالفعل غموض معيّن او بمعنى آخر فقد جرت الحرب ضد الحرب اكثر مما جرت ضد صدام حسين. وقد جرى ذلك بنجاح ومع الخسائر والخرائب التي شهدناها. وقد اخذ البعض على الاميركيين انهم لم يذهبوا الى ابعد مما ذهبوا وانهم لم يفعلوا ما يلزم حتى يختفي الرئيس العراقي ولكن ما اراده الاميركيون تحديداً هو رفض الامر الواقع ورفض ان يكون للحرب اي تأثير على العلاقات الدولية.

■ اذا كان الامر كذلك فكيف تفسّرون عنف الحرب في يوغوسلافيا؟

□ النظام العالمي الجديد يتقدّم بعيداً وخاصة بالنسبة لانقسام الامبراطورية السوفياتية وتوابعها. فهذه البلاد التي تحرّرت تجد نفسها في وضع جديد تماماً وبما انه لم يعد هناك مكان للحرب في العلاقات الدولية فيمكننا ان نتساءل عما اذا كانت الفوضى ستحل محل النظام القديم وهو النظام العسكري. لقد كان النظام القديم قائماً على المواجهة في اوروبا. وقد كان الوضع كاريكاتورياً من حيث ان القوتين تملكان السلاح النووي. ولذلك فقد تجمّدت المواجهة حتى وان ظلّ التهديد المريع مخيّماً على الارض. فما الذي سيحل محل هذا التهديد؟ انها الفوضى واحتمالات يستحيل التحكّم فيها.

■ هل الوضع الجديد يعني نفي الحروب؟

□ الحرب كأداة سياسية محكوم عليها بالفناء. الحرب الصريحة الكلاسيكية التي تجري فيها المواجهة بين جيشي هذه الحرب... اختفت... لم يعد لها وجود. مع ذلك فالعنف لم يختف. ويوغوسلافيا حالة مادية ملموسة للفوضى. انها ليست حرباً تتم فيها مواجهة صريحة بين الامم. الامر اكثر تعقيداً. انها حرب اهلية ليس هدفها ان تحل سلطة محل سلطة اخرى وانما هناك اجزاء من هذه الدولة تريد الانفصال عنها. والمثير

٤٧ ٢٢٢٢



المصدر : الغربان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

للاهتمام حقاً ان الاحقاد المدفونة منذ الحرب العالمية الثانية واحتلال المانيا ليوغوسلافيا قد خرجت من باطن الارض. كانت سلطة تيتو القوية هي التي لجمتها وأحكمت شكيمتها ولكن اليوغوسلافيين لم ينسوا شيئاً، بل انهم يعطون الانطباع بأنهم سعداء باستعادة احقادهم الازلية وبالاقتتال من جديد.

■ في هذا الجزء من اوروبا أليس هناك مخاطر حرب اخرى غير يوغوسلافيا؟

□ ان الاحقاد العنصرية والعرقية التاريخية تعود اليوم للظهور في مختلف اركان الارض. لكن لا داعي للتشاؤم. هناك اسباب تدعو الى الأمل. ومع ذلك... فإن حادثة عادية نسبياً- أعني مقتل احد الارشيدوقات- هي التي حاكت شيئاً فشيئاً نسيجاً أدى الى الحرب العالمية الاولى. في ذلك الوقت كانت القوى العظمى تراقب هذه المنطقة من البلقان حتى تجني كل منها ثمرة كمن يستخرج من النار حبّات الكستناء وكانت كل قوة مستعدة لمناصرة هؤلاء واولئك ولكن بشرط ان تخرج بفائدة تتمتع بها على القوة الاخرى. اما اليوم فالوضع مختلف. فالقوى الاوروبية تأسف لهذا الوضع ولا اكثر. البعض يقيم المقارنات بين مسألة الخليج والمشكلات الاخرى الساخنة التي لا تستخدم معها المناهج نفسها. في العلاقات الدولية، الاخلاق لا تلعب الدور الاول في العلاقات الدولية.

■ ما امر هذا القانون الدولي في ما يختص بالشرق الاوسط؟

□ مشكلتا لبنان وفلسطين متداخلتان. الحق هنا أقل وضوحاً. والالتحام العسكري امر لابد من استبعاده اذ لا يدري احد الى اي مدى قد يمتد هذا الالتحام. كذلك الامر بالنسبة ليوغوسلافيا. ومن الصعوبة بمكان التمييز هنا بين ما هو خير وما هو شر. ان التدخّل في حرب اهلية امر بالغ الدقة عسكرياً وليس ثمة من يحب الخوض في اوحال حرب أهلية. تقنياً وعسكرياً هذا أصعب بكثير من حرب الخليج.

■ ما رأيك في دور روسيا يلتسين في جماعة الدول المستقلة الجديدة؟

□ انها مسألة عظيمة ولكن لا يمكن التحدّث عنها الا بحذر، وهي خطيرة وجدية خاصة وقد كان الاتحاد السوفياتي قوة نووية تكاد ان تضارع الولايات المتحدة ويوجد الآن على هذه الاراضي اكثر من ٣٠ ألف سلاح نووي من مختلف الانواع وهذا امر مقلق. يلتسين يريد ان يتزعّم الآخرين. وقد حقّق نصراً اول بانشاء جماعة الدول هذه ولكن من المؤكّد اننا الآن في فترة توازنات واختلالات. الوضع كله «سريالي»، فرجال السياسة يلوكون الكلام والوضع الاقتصادي يتفاقم والمجاعة على ابواب موسكو.

■ هل تعتقد ان حرب الخليج قد حلّت شيئاً في الشرق الاوسط؟

□ الكل كان ينتظر الاميركيين وينتظر خطأهم. ومع ذلك فمؤتمر مدريد ليس شيئاً هيناً. الاجتماع بين العرب والفلسطينيين من ناحية والاسرائيليين من ناحية اخرى ليس امراً عديم الاهمية تماماً. انها جدلية جديدة تختص بمسألة الاراضي والسلام.



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ ... ١٩٩٢

البير جاكار عالم الوراثة

العلماء لا يلعبون دورهم كعلماء

■ يشكو الشمال من تناقص المواليد، اما الجنوب فهو ينفجر سكانياً.

□ لقد فهم الشمال كيف يمكن منع الاطفال من الموت. اكتشف ذلك اولاً في الغرب حيث كان كل طفل من مائة يموت بعد اقل من عام على مولده. لقد استلزم الامر قروناً عدة للوصول الى هذا النصر وبالتالي كان امام الثقافة العامة مهلة طويلة حتى تتكيّف مع هذا الوضع الجديد واخيراً أمكن التوصّل الى الحد من عدد الاطفال والابقاء على عدد دائم للسكان. اما في الجنوب فقد كان التطوّر من السرعة بحيث لم يتح للثقافة الوقت اللازم حتى تتكيّف. النساء مستمرات في الانجاب ولأن وفيات الاطفال قد تناقصت كثيراً... وقع الانفجار. اكثر النماذج وضوحاً هو افريقيا السوداء. حالياً يبلغ عدد سكان الارض ٥ مليارات نسمة وهذا كثير. هناك دول كالهند والصين والبرازيل تصل فيها الكثافة السكانية الى حدود خطرة ولكن ما زال هناك اماكن قابلة للسكن. اما في عام ٢٠٠٠ فسيصل عدد سكان الارض الى ١٠ مليارات نسمة.

■ ما هو الحد الاقصى الذي تتحمّله الارض؟

□ لا احد يعرف ولكن يقيناً لا يجب الوصول الى حد الـ ١٥ مليارا. وايا كان الامر فلا يمكن ان يتضاعف العدد مرة كل ثلاثين سنة. لا بد اذاً من التوصّل الى عدد مستقر لسكان الارض.

هناك منهجان. المنهج الذي تستخدمه الصين وهو الزامي. بالطبع ليس من الطريف في شيء ان تُجبر النساء على الاجهاض وان يسرّح الموظف الذي ينجب طفلين. قد يكون هذا ضرورياً بالنسبة للصين ولكن الافضل الا تصل الامور الى هذا الحد. اما المنهج الثاني فهو التربية وخاصة تربية النساء. الامر يخصهن اكثر مما يخص الرجال. الضرورة العاجلة اذاً هي تربية الفتيات والنساء، حتى يدركن انهن يهبن الحياة وان الهدف ليس انجاب اكبر عدد من الاطفال. البداية مع المرأة وليست مع الرجل ولكن معظم البلدان تفتح ابواب المدارس للبنين اكثر من البنات. والعكس هو الذي يجب ان يجري.

■ ما الخطر الاكبر بالنسبة للارض، تزايد السكان ام تزايد التكنولوجيا؟

□ كل شيء مرتبط بعدد السكان فكلما تزايد عدد السكان تزايد الضرر بالارض وقد توصلنا الآن الى ادراك ان البشر لا يضرّون بالارض بقدر



الضرر الذي تلحقه الاتهم. لا بد من ادراك ان الارض اصبحت منهكة ولا بد من الكف عن استغلالها. ان بعض هذه الاستغلالات بشع حقاً كالتنقيب عن النفط. هذا اشبه بانتحار جماعي على مستوى الكوكب. لا بد من طرح الاسئلة بطريقة اخرى: النفط ملك لمن؟

النفط ليس ملكاً للعرب ولا للبيض ولا للسود ولا لهؤلاء او اولئك انه ملك لكل البشر لهؤلاء الذين سيأتون وهؤلاء الذين يعيشون الآن. وانه لجوهري حقاً ان نقتنع بأن الثروات الارضية التي لا تتجدّد هي ملك لكل بشر الارض حيثما وجدت هذه الثروات.

■ **يموت الناس جوعاً على حين تتلف المواد الغذائية في اماكن اخرى حتى لا تنهار الاسعار في البورصات؟**

□ هذا جرم... ان يُعطى المزارع الفرنسي معونات حتى يكف عن انتاج المزورعات. وعندما يصل الامر الى هذا الحد يجب ان يقول المرء لنفسه ان هناك خطأ ما في مكان ما. وليس من السهل ان نجد منبع الخطأ الجماعي ولكن يبدو لي أن هذا الخطأ كامن في النظام الاقتصادي. هذا النظام المبني على المنافسة هو كارثة بالنسبة للجميع. لا بد من اعادة نظر بالعمق في آلية هذا الاقتصاد الذي يدفعنا الى طريق مسدود.

■ **هل تعتقد ان النظام العالمي الجديد سيصلح هذا الخطأ؟**

□ انها كلمة تخيفني فكلما اسمع كلمة نظام اتذكّر عبارة بول فاليري الشهيرة: هناك خطران يهدّدان العالم هما الفوضى والنظام. قد نفهم أن الفوضى خطيرة. اما النظام فهو الموت. النظام هنا يعني وجود شيء هرمي الشكل: العالم يخضع لرأس وما على الآخرين الا الطاعة. ان ما يلزم هو العكس. لا بد من وجود شبكة غير هرمية.

■ **كان يمكن للأمم المتحدة ان تكون مركز هذه الشبكة...**

□ للأسف الامم المتحدة اداة بين ايدي الاميركيين. ان ما يرتسم في الافق هو بالتحديد هذه السلطة الهرمية. لا بد من مكافحة هذا المظهر. ان النظام الاميركي مترنّح تماماً. فالبؤس اكثر من فاضح في اميركا. اكثر من ٤٠ مليون اميركي يعيشون تحت حزام الفقر وهذا في بلد مليء بالثروات ولا يعرف ماذا يفعل بها. هذا خطأ قاتل داخل الولايات المتحدة ذاتها. ان قانون السوق المشهور قانون خاطيء. انه يعتمد على تفكير اقتصادي يرجع الى القرن الثامن عشر. انه قانون يعتمد على الانانية الفردية. صحيح ان التوفيق بين الانانيات يؤدّي الى التناسق والتآلف وهذا ثابت علمياً ولكن لا يمكن احداث ذلك على الأرض الا اذا كانت الارض شيئاً لا ينتهي.

■ **البلدان التي اختارت الاقتصاد الاشتراكي جائعة ولا تنتج شيئاً تقريباً.**

□ اين الخطأ المركزي؟ هناك بلد اعتقد انه نموذج في هذا الشأن. انه كوبا لا أظن ان ذلك خطأ الماركسية-اللينينية ولا خطأ فيدل كاسترو. ان الولايات المتحدة قامت بكل ما يمكن حتى يموت هذا البلد جوعاً. الكوبيون لا يستطيعون وحدهم مقاومة عملاق كهذا يريد موتهم. ان سبب الكارثة الكوبية سبب خارجي. لم تترك لكوبا فرصة ان تصنع اشتراكيتها. ولو كان للاميركيين شيء من الذكاء لقالوا فلنجرّب اشتراكية تتسم بشيء من الانسانية ولنجرّب مساعدة كوبا على الخروج من ازمتها خاصة وان خطر نقل الايديولوجيا الكوبية الى القارة الاميركية يكاد ان يكون معدوماً. سيكون موقفاً علمياً من جانب الولايات المتحدة ان تعتبر كوبا معملاً لتجربة غريبة وان كان يمكن ان تكون ايجابية.



■ هل يتمتع العلماء براحة الضمير؟ انهم لا يشيرون بما يكفي الى كل تلك الاخطار التي تتارجح فوق رؤوسنا.

□ انهم لا يتحدثون لأنهم يعتقدون ان دورهم ليس ممارسة السياسة، انهم خائفون ثم ان العمل في المختبرات اكثر راحة.

■ عندما يخرج العالم من مختبره فإنه يصبح مواطناً.

□ انهم ينسون انهم مواطنون. عما قريب سأنشر كتاباً بعنوان «خيانة المثقفين الثانية». قبل الحرب الاولى نشر جوليان بندا كتاباً بهذا العنوان قال فيه ان الذين يستطيعون التفكير والتامل ويملكون المعلومات لا يلعبون دوراً في المجتمع. وهذا صحيح ايضاً اليوم. ان معظم العلماء لا يلعبون دورهم كعلماء...

■ على الرغم من ان المعلومات ومصادرها كثيرة جداً اليوم.

□ انها كثيرة حقاً ولكنها حكر على غباوات كثيرة ايضاً. لم يعد هناك مكان للتفكير. وعندما يتحدث العلماء فإنهم يتقوقعون في تقنياتهم. العالم يتكلم وليس المواطن والواجب ان يتحدث العالم كمواطن وان يقول: هذا ما اراه بالنسبة لهذه المشكلة او تلك مما يخص العالم.

■ هناك انجازات علمية عظيمة... كغزو الفضاء مثلاً.

□ غزو الفضاء عمل جنوني. هناك ملايين من البشر يموتون جوعاً ولكن مبالغ خرافية تنفق للنزهة على زحل. ليست هناك حاجة حتى للذهاب الى القمر. ان غزو القمر عمل طفولي. الاميركيون يتصرفون كطفل يريد لعبة جديدة والناس يستنزفون حتى يضع عدة رجال اقدامهم على القمر. ما الذي أتى به هذا الغزو؟ لا شيء في ما عدا صورة الارض. كذلك الامر بالنسبة للمشروع الاوروبي «هيرميس» ومن الطفولة بمكان ربط تفوق بلد ما بغزو الفضاء. اني أشعر بالاسف عندما اسمع ان بلدي، فرنسا، يجب ان تكون قوية. اذ ما معنى ان تمتلك قنبلة لن تستعملها (لحسن الحظ)؟ فلم تصنع هذه القنابل؟ ان وضع مستقبل الارض بين ايدي العسكر كما هو حاصل الآن يعني وضع الانسانية في ايدي اكثر عناصر المجتمع طفولية.

■ الانسان يسيء الى الانسان والى الطبيعة والاشياء والحيوانات.. ما الذي يمكن عمله حتى يتغير الانسان؟

□ ما الذي يمكن عمله حتى لا يكون الانسان على هذه الدرجة من الغباوة والخطورة في آن معاً: التربية. حتى يدرك انه انسان... انه معجزة... كل انسان معجزة. ولكنه يعتبر الآن آلة انتاج واستهلاك. وهذا شيء بشع. الحماقات لا حصر لها... ان سباق السيارات من باريس الى الكاب اهانة من مجتمع الاغنياء لمجتمع الفقراء. اهانة مجتمع البذخ الاستهلاكي لمجتمع الموت جوعاً.

■ ينتهي عام ١٩٩١، على قرقعة المدافع في اوروبا.

□ ان اخشى ما أخشاه هو عدوى العنف الذي سيتزايد يوماً بعد يوم باتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء. وقبل ان يحدث انفجار يودي بكل شيء فلا بد من عمل ما لتغيير الامور. ان البحر الابيض المتوسط يتغير يوماً بعد يوم ويتحول الى صندوق هائل للقمامة دون ان يرفع احد اصبعه، وعدد سكان شمال حوض المتوسط اليوم ١٨٥ مليون نسمة وجنوبه ١١٥ وفي ظرف ثلاثين عاماً سيصل الشمال الى ١٩٠ مليون نسمة والجنوب ٢٢٠ مليون و سيكون لحوض المتوسط ثقل سكاني في الجنوب اكثر منه في الشمال. الثروات في الشمال، اذ ان الطبيعة اكثر كرماً فالامطار تهطل والخضرة منتشرة. اما الجنوب فهو جاف. وعندما سيصل عددهم الى ٢٢٠ مليون نسمة تشد الاحزمة على البطون وينظرون الينا ونحن نجهد حتى نتتج قليلاً لأننا نتتج كثيراً فسيدركون ان هناك شيئاً على غير ما يرام في التوازن بين البشر وعندئذٍ سيصلون كالامواج الى اوروبا. واذا كنا لا نريد



المصدر : العرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

ذلك فيجب ان نفعل شيئا لتوجيه ثرواتنا نحوهم. والنتيجة: لا بد من انشاء جماعة. اني ادافع عن شيء جديد اسمه «الجماعة الثقافية المتوسطية». وكما انشئت المجموعة الاقتصادية الاوروبية فلا بد من انشاء الجماعة الثقافية المتوسطية التي ستثبت لكل سكان المتوسط ان مصالحهم مشتركة.

■ **هل تظن حقاً ان الشمال سيعطي ثرواته؟**

□ هذا هو شرط البقاء وليس كرماً. ليس هناك حل آخر غير التضامن.

■ **وسائل المعرفة والعلم تكاثرت ولكن الجهل تكاثر ايضاً فكيف تفسّر ذلك؟**

□ مرة اخرى أقول التربية واذا استطاع بلد كالجزائر ان يصل بنظامه التعليمي الى نفس درجة فعالية التعليم في فرنسا مثلاً فسيكون ذلك تقدّماً كبيراً. الوسيلة الوحيدة للخروج من هذه الدائرة العقيمة هي التربية ولا بد للبلدان الغنية ان تدفع لصالح التربية في البلدان الفقيرة وهذا لمصلحة البلدان الغنية ايضاً.

اجرت الحوارات نعيمة لفقير



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

التاريخ يشير بوضوح الى أن الدولة التي تصل الى القمة لا تفكر إلا في مصالحها

وهم إسمه العالم الجديد!

محمود رياض *

■ مطلع كل عــام يطلب مني بعض الصحف تقويم أحداث العام المنصرم وتوقعاتي عن العام الجديد، وهو اجتهاد طيب للغاية من الصحافة تتقدم به إلى الكثير من الشخصيات السياسية، واعتذر عادة لعدم استطاعتي أن أضيف إلى ما يقوله الغير عن احداث تمت فعلاً، أما بالنسبة الى المستقبل فلست من قرائه.

إلا انني رأيت مطلع هذه السنة ان اتحدث عن العالم الجديد مع افتراض انه إذا كان هناك عالم جديد فعلاً فلا بد انه سيزداد وضوحاً خلال هذا العام. وقد سبق وتحدثت في ٥ و١٢ آذار (مارس) من العام الماضي عن النظام العالمي الجديد وهل هو حقيقة ام وهم.

والحديث عن العالم الجديد لا ينشأ من فراغ، إذ تحدث الرئيس الاميركي بوش اكثر من مرة عن مستقبل النظام العالمي، ورأى ضرورة قيام نظام عالمي جديد يرتكز على تحقيق السلام والتعاون الاقتصادي لمصلحة البشرية جمعاء، ولم أحاول، بل لا أزال ارفض التشكيك في حسن نوايا الرئيس الاميركي. فعندما تحدث عن العالم الجديد كان يشعر بانه في طريقه الى تبوأ القيادة الدولية، وبان الولايات المتحدة تجلس وحدها فوق القمة العالمية. فالأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفياتي كانت في طريقها الى التدهور ليفقد الاتحاد السوفياتي مركزه كقطب اساسي في النظام العالمي القائم، مما يؤدي بالتالي الى انفراد الولايات المتحدة بالبقاء فوق القمة. وهذا يمثل نظاما عالميا جديدا أرادت الولايات المتحدة أن ترسم له خطوطا عريضة عندما عملت على عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في باريس في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، وضم الاجتماع رؤساء دول حلفي الناتو ووارسو، وتم فيه الاتفاق على إنهاء الحرب الباردة. وعلى أثر نجاح هذا المؤتمر تحدث الرئيس بوش في مناسبات عدة عن العالم الجديد مؤكداً أن الولايات المتحدة لن تسعى الى السيطرة على العالم او القيام بدور الشرطي، مردداً ما صدر عن المؤتمر الأوروبي من تأكيدات بضرورة تحقيق السلام العالمي والتعاون الاقتصادي واحترام حقوق الانسان. وردت الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر المبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الامم المتحدة، وبخاصة المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية والتي تقوم على أساس حقوق الغير والتعاون وعدم اللجوء الى القوة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

ولم أشأ التعبير عن رأيي باستحالة تنفيذ هذه المبادئ، فالتاريخ يشير بوضوح الى أن الدولة التي تصل الى القمة لا تفكر إلا في مصالحها، اما مصالح الشعوب والمبادئ والقيم الإنسانية فتأتي في مرتبة متأخرة. واكتفيت في ذلك الحين بإبراز حسن نوايا الرئيس بوش مع التشكيك في قدرته على تنفيذ سياسته التي يرددها عن النظام العالمي الجديد. ولم يكن الرئيس بوش اول رئيس للولايات المتحدة يعلن عن ضرورة احترام سيادة الدول الأخرى وحق شعوب العالم في تقرير المصير. إذ سبقه الى ذلك الرئيس ويلسون على أثر الحرب العالمية الاولى التي أمكن حسمها لمصلحة الحلفاء عندما قررت الولايات المتحدة دخول الحرب ضد المانيا، فاعلن عن نقاطه الاربع عشرة التي تدور كلها حول العدالة الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد خذلته في ذلك الوقت الدول الاستعمارية وفي مقدمها بريطانيا وفرنسا حفاظا منهما على مستعمراتهما، كما خذلته الاكثرية في الكونغرس الاميركي برفضها انضمام الولايات المتحدة الى عصبة الامم ابتعادا منها عن مشاكل العالم وتفضيلا لمبدأ العزلة.

وعندما أعلن الرئيس روزفلت عن دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور واليابان رأى استبدال عصبة الامم بعد انهيارها بالامم المتحدة، وعمل على وضع نظام عالمي جديد، وتبنت الولايات المتحدة ميثاق الامم المتحدة الذي تم توقيعه عام ١٩٤٥. وهو ميثاق يتضمن كل المبادئ التي ترجو كل شعوب العالم ان تراها نافذة ومطبقة. إلا أن تعارض مصالح الدول الكبرى ادى الى عدم تنفيذ الكثير من المبادئ الاساسية التي قام عليها الميثاق مثل منع الحروب واستقلال الشعوب وتطبيق مبدأ حقوق الانسان وحرية تقرير المصير.

وعلى رغم ان واضعي الميثاق حاولوا تفادي نقاط الضعف في ميثاق عصبة الامم- وكان من بينها عدم النص على إنشاء جهاز لتنفيذ القرارات المتعلقة بحق الشعوب في الحياة الحرة ومنع الحروب- واستكمال هذه النصوص في ميثاق الامم المتحدة، فإن اختلاف مصالح الدول الكبرى ادى الى تجميد هذه النصوص خصوصا الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يسمح لمجلس الأمن بفرض العقوبات بكل انواعها على الدولة المعتدية بما في ذلك استخدام القوة، وهو الفصل الذي استند إليه مجلس الامن في ردع عدوان صدام حسين على الكويت، وكانت تلك هي المرة الاولى التي استخدم فيها مجلس الامن صلاحياته الواردة في الفصل السابع.

وقد رأى الرئيس بوش ان الولايات المتحدة اصبحت مؤهلة للإعلان عن النظام العالمي الجديد اكثر من اي وقت مضى. فهو لا يواجه المعارضة الخارجية والداخلية التي تعرض لها الرئيس ويلسون على أثر الحرب العالمية الاولى، كما انه لم يعد يواجه معارضة الاتحاد السوفياتي لسياسة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهى الامر بالاتحاد السوفياتي الى الإعلان رسميا عن شطبه من الخريطة السياسية، ولم يتبق منه اليوم سوى جمهوريات مستقلة تتناحر في ما بينها

لأسباب اقتصادية وامنية وعرقية، واصبحت الولايات المتحدة تمسك بزمام الامور داخل الاتحاد السوفياتي بسبب الخلافات العميقة بين هذه الجمهوريات التي اعلنت استقلالها، فتعرض عليها سياسات مقابل الاعتراف بها او تقديم معونات اقتصادية لها، وهي المعونات التي تلوح الولايات المتحدة بتقديمها عن طريق الدول ذات الفائض كاليابان والمانيا وبعض الدول الاوروبية والخليجية.

والنظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة تواجهه صعاب عدة. فالقوة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة حاليا غير كافية لتؤهلها لزعامة العالم، وسيلعب العامل الاقتصادي دورا رئيسيا في تطور النظام العالمي.

وزوال التهديد السوفياتي لدول حلف الناتو ينهي احتياج المجموعة الاوروبية لغطاء عسكري اميركي لحمايتها من الكتلة الشرقية. وقد تحول حلف الناتو الى قوة لم يستطع- حتى الآن- اعضاؤه تحديد اهدافه الجديدة بعد زوال حلف وارسو، بل كان طلب الرئيس يلتسن ان تنضم روسيا الى حلف الناتو مما يثير الحيرة حول دور هذا الحلف. ولا يتبقى امام هذه القوة العسكرية بقيادة اميركا سوى أن تقوم بدور بوليسي في العالم وهو دور يحتاج الى تفاهم سياسي كامل بين اعضاء الحلف. ومن الواضح ان زيادة القدرة الاقتصادية للمجموعة الاوروبية ستجعلها صاحبة راي مستقل بالنسبة الى السياسة الاميركية وستكون فرنسا بؤرة المعارضة إذ أنها تقاوم باستمرار التبعية للسياسة الاميركية.

وقبل الاستطراد حول النظام العالمي الجديد يجب ان نقر بان تطور الاحداث العالمية في العام الماضي، وبالذات نهاية امبراطورية الاتحاد السوفياتي، اوجد فعلا نظاما عالميا جديد، ولكن السؤال ما هي ملامح هذا العالم؟

هل هو النظام العالمي الذي تحدث عنه الرئيس بوش والذي يمكن وصفه بايجاز بانه تطبيق واحترام للاهداف النبيلة الواردة في ميثاق الامم.

● أم ان هذا النظام الجديد سيقوم على الاسس نفسها التي يقوم عليها النظام العالمي منذ بداية التاريخ، وهو الصراع الدائم بين الدول والشعوب من اجل السيطرة على موارد الغير عن طريق التوسع الإقليمي واستغلال الشعوب المتقدمة صناعيا للشعوب المتخلفة وتشجيع الحروب الإقليمية لما يعود بالنفع على القوى الكبرى.

ان الدلائل كلها تشير إلى انه في ظل ميثاق الامم المتحدة ومبادئها السامية فإن الثغرة بين الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة (والتي راينا لاسباب تتعلق بالكرامة تسميتها بالدول النامية) تزداد اتساعا وبسرعة متنامية، فهناك شعوب في اوروبا واميركا غارقة في الترف وشعوب افريقية وآسيوية يموت ابناؤها جوعا. ولا توجد اي محاولة جدية لانقاذ هذه الشعوب، ويتوقف الامر في الدول الغنية عند حد اصدار ابحاث عن هذه الماساة التي يعيشها سكان الكرة الارضية الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، كما يواصل ممثلو دول العالم الثالث في الامم المتحدة في كل دوره للجمعية العامة ترديد الاسطوانة التي حفظها الجميع عن الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها شعوبهم وحاجتهم لمعونة الدول المتقدمة.

هذا هو العالم الذي نعيشه منذ القدم، والجديد هو التغيير في مراكز القوى العسكرية والاقتصادية فتنهار امبراطورية كما حدث للاتحاد السوفياتي وتصبح الولايات المتحدة فوق القمة عسكريا الا انها تتهاوى اقتصاديا في الوقت نفسه. ونرى الآن الرئيس الاميركي يطوف الدول الآسيوية محاولا اقناع هذه الدول لشراء المزيد من السلع الاميركية لوقف التدهور في ميزان المدفوعات الاميركي، الذي يصل في بعض الاعوام إلى ١٥٠ بليون دولار، اي ان الولايات المتحدة تستدين سنويا هذا المبلغ من الخارج مما يجعلها اكبر دولة مدينة في العالم.

ومن بين الدول التي يزورها الرئيس بوش سنغافوره، وقد توقفت كثيرا عند هذا الخبر لما فيه من دلالات تشير إلى ان الاقتصاد هو سيد القرارات. وقد كانت لي صداقة مع رئيس وزراء سنغافوره منذ الستينيات عندما كانت سنغافوره- وهي جزيرة صغيرة- لا تملك مقومات الدولة. فشعبها خليط من الشعوب الآسيوية ولا تتجاوز مساحتها ٣٠٠ ميل مربع. وكانت حتى الحرب العالمية الثانية مجرد مستعمرة بريطانية احتلها اليابان اثناء الحرب، وعندما استردتها بريطانيا بقيت مستعمرة بريطانية حتى عام ١٩٥٩. وكان شعبها، وغالبيته من اصل صيني، من افقر الشعوب الآسيوية، وعندما تولى كوان لي رئاسة الوزارة قام بالعديد من الزيارات لدول العالم الثالث بحثا عن الطريقة لرفع مستوى معيشة شعب جزيرته وسمع عن المشاريع الكبرى التي تقوم بها مصر كالصناعات الثقيلة وبناء السد العالي، فاكثر من زيارته لها إلا انه اكتشف الفارق الكبير بين مشاكل مصر الاقتصادية ومشاكل جزيرته. قال لي من احد لقاءاتنا ان التطبيق الاشتراكي الذي تمارسه مصر لا يصلح لبلده وقرر ان يجعل من الجزيرة كلها منطقة حرة، ووضع قوانين للاستثمار جذبت رؤوس الاموال الاميركية والاوروبية التي استفادت من الاعفاءات الضريبية واليد العاملة الرخيصة. واصبحت سنغافورة احد النمور الآسيوية، وهو الاسم الذي يطلق على الدول التي قفزت اقتصاديا لتصبح دولا ذات فائض كبير خلال العشرين سنة الماضية كتايوان وكوريا الجنوبية.

تعجبت من قوة الاقتصاد وكيف يتوجه رئيس اقوى دولة في العالم لزيارة جزيرة اسيوية كانت إحدى المستعمرات البريطانية ولم يكن لها اي شان الى عهد قريب لتاكيد رغبته في التعاون الاقتصادي مع الدول الآسيوية.

لم يكتمل التغيير العالمي بعد. ففي الوقت الذي يعاني الاقتصاد الاميركي من ركود حاد، تتحرك



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

المجموعة الاوروبية لتصبح اقوى كتلة اقتصادية في العالم. هذا لا يعني ان المجموعة الاوروبية داخلة في خصام مع الولايات المتحدة لكن الامر المؤكد هو انهاء التبعية الاوروبية السياسية للولايات المتحدة.

وهذا الامر ينطبق على اليابان والدول الآسيوية التي قد تدور في فلكها فهي ايضا لا تريد خصاما مع الولايات المتحدة إلا انها هي الاخرى تخلصت من التبعية السياسية الاميركية.

اما الصين فهي تغير من نظامها الاقتصادي تدريجيا بما يزيد من امكاناتها الاقتصادية ولايمكن لها ان تبقى متخلفة عن اليابان، وهي في الوقت نفسه دولة يسكنها شعب واحد بخلاف الاتحاد السوفياتي. ولا يبدو تفككها السياسي واردا كما حدث في الاتحاد السوفياتي.

هذه المتغيرات العالمية هي التي تحكم النظام العالمي الجديد وهي- كما نرى- متغيرات اقتصادية. ويتساءل الكثيرون اين نحن من هذا النظام العالمي؟ والاجابة اصبحت واضحة بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي وما وصلت اليه المبادرة الاميركية للسلام في المنطقة وموقف اسرائيل منها. فقد تصور البعض ان العدوان الإسرائيلي على الدول العربية يمكن انهاؤه عن طريق ارغام اسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة، كما تم ارغام القوات العراقية على الانسحاب من الكويت تنفيذا لقرارات مجلس الامن. ونادى البعض بان الرئيس الاميركي لايمكن ان يكيل بمكيالين خصوصا انه ينادي بعالم جديد يقوم على احترام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها. ثم تبين ان الولايات المتحدة كانت ابعد ما تكون عن ردع العدوان العراقي على اساس المبادىء وإلا كان عليها ان تقوم بالاجراء نفسه إزاء العدوان الإسرائيلي. وإنما كانت الولايات المتحدة تنفذ مخططها الذي وضعه كيسنجر عام ١٩٧٤ بضرورة السيطرة على ابار البترول في الخليج اذا تعرضت المصالح الاميركية للخطر وهو ما نفذته الولايات خلال حرب الخليج بفضل صدام حسين.

وها هي المبادرة الاميركية اصبحت الآن العوبة في يد اسرائيل التي تصر على ان تكون لها اليد الطولى بالنسبة الى اي امر يتعلق بالمبادرة مهما صغر شانه كتحديد موعد لاجتماع الوفود او مكانها، مع اصرار مستمر من اسرائيل على عدم تنفيذ المبادرة. ومما يضعف من جدية المبادرة الاميركية اسراع الولايات المتحدة لارضاء اسرائيل على الرغم اعلانها المستمر رفض تنفيذ المبادرة، إذ خضعت لطلب اسرائيل بالغاء القرار لصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٧٥ الذي ينص على ان الصهيونية والعنصرية صنوان. وحشدت الولايات المتحدة كل قواها للعمل على الغاء هذا القرار، وعملت سفاراتها في الخارج على ضمان حصول الولايات المتحدة على ثلثي الاصوات اللازمة لإلغاء القرار. وكان موقفا مخجلا تعرضت له الولايات المتحدة باستجابتها للمطالب الإسرائيلية، ومما يزيد الامر حرجا للولايات المتحدة ان تقوم إسرائيل بعد ايام قلائل من اصدار قرار الالغاء بطرد مجموعة من الفلسطينيين بحجة الامن، فإذا لم يكن هذا الاجراء نوعا من التفرقة العنصرية فماذا تسميه الولايات المتحدة؟

وتواصل وزارة الخارجية الاميركية والرئيس بوش الحديث عن السلام في الشرق الاوسط بين الحين والآخر الا انها لا تقوم بعمل يدل على قدرتها على تنفيذ المبادرة بل تبادر الى تنفيذ ما تطلبه اسرائيل من امور تؤدي الى تعطيل المبادرة. وقد تستمر المفاوضات بل قد يستمر الشروع فيها شهوراً طويلة قبل ان تتحقق خطوة واحدة نحو السلام.

اما الرئيس بوش فلم يعد امامه سوى مشكلة كبرى عليه ان يعالجها في هذه السنة الانتخابية وهي تدهور الاقتصاد الاميركي وزيادة البطالة، لذلك فان السلام في الشرق الاوسط ياتي في آخر جدول اعماله.

واما الدول العربية فهي تواجه موقفا شائكا، إذ ان العالم يتحرك بسرعة الصاروخ فاوروبا تعمل على اقامة اكبر تجمع اقتصادي ونحن نسير بسرعة السلحفاة من دون اتجاه محدد. واذا استبعدنا حاليا الجامعة العربية لعدم قدرتها على القيام بعمل جماعي بسبب الخلافات المستمرة بين اعضائها فاننا نجد ان مجلس التعاون الخليجي، وهو اكثر المجموعات العربية تقاربا، لايزال يتدارس المواضيع الامنية والاقتصادية، ونجد ان دول «اعلان دمشق» تؤجل اجتماعاتها للمزيد من الدراسة! واصبح «الاعلان» من الناحية العملية على المستوى نفسه الذي بلغته معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت عليها الدول العربية عام ١٩٥٠، اي مجرد اعلان عن حسن النوايا.

وفي هذا المناخ العربي الذي ينتابه الوهن تتفاوض الوفود العربية مع اسرائيل من إجل تحقيق السلام وتطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية. ويتساءل شامير ساخرا: لماذا الانسحاب؟ فهو يرى ان السلام يبدأ باقرار الدول العربية بالأمر الواقع بالنسبة للاراضي المحتلة مع قبول الدول العربية بامداد اسرائيل باحتياجاتها من المياه لاستيعاب المهاجرين الجدد، وتنفيذ مشاريع مشتركة عربية اسرائيلية تمولها الدول العربية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي لتخفيف العبء المالي على الولايات المتحدة والتي تقدم سنويا الف دولار لكل يهودي في إسرائيل.

هذا هو التطور الذي دخل على النظام العالمي والذي يطلق عليه البعض انه نظام جديد وموقعنا منه. واذا لم تنجح دول «إعلان دمشق» في التحرك نحو تحقيق الاهداف الواردة في هذا الاعلان فسيزداد الموقف العربي ضعفا ونفقد قدراتنا التفاوضية من اجل تحقيق السلام.

---

* وزير الخارجية المصري السابق والامين العام السابق للجامعة العربية.



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البـاز: أوروبا الأولى وأمريكا الثانية في النظـام الدولـي الجديد

كتب ـ يسرى السيد :

اعلن الدكتور اسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ان النظام العالمي الجديد سيشكل عدة قوى على انقاض القوتين العظميين .. وستكون اوروبا الموحدة هي القوة الاولى بما تملك من امكانيات هائلة تليها امريكا الشمالية وكندا ثم اليابان والشرق الاقصى واخيرا روسيا الاتحادية .

وقال في اللقاء الفكرى الذى عقد امس بالمعرض الدولى للكتاب ان العرب قادرون على مواجهة اسرائيل بالسلام دون الاضرار بمصالحهم .

وقال ان المماطلة الاسرائيلية متوقعة وكل طرف سيحاول الحصول على الحد الاقصى من المكاسب ولابد من العمل على اظهار معقولية الموقف العربى وعرض مطالبنا بصيغ قانونية مقبولة دوليا

واضاف : ان نجرب السلام مع اسرائيل بعد ان جربنا الحرب معها سنوات طويلة .

وقال : ان مصر ستقيم علاقات اقتصادية وثقافية قوية مع دول الكومنولث الروسى خاصة وانه لايوجد تعارض في المصالح مع هذه الدول .



«العالم اليوم» تحاور نورى وحمروش:

أين تقف منظمة التضامن فى النظام العالمى الجديد؟

□ القاهرة ـ نور الهدى زكى:

أين تقف الان منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الاسيوية بعد انتهاء النظام العالمى القديم وظهور ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى تقوده أو تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكة؟ وما هو مستقبل هذه المنظمة بعد انتهاء الاتحاد السوفييتى من العالم كقوة كبرى مثلت مصدر الدعم الاساسى للمنظمة، وما هو تصور سكرتير عام المنظمة لدورها الجديد فى ظل المتغيرات العالمية التى نفت انقسام العالم إلى كتلتين؟

يقول «نورى عبد الرزاق» سكرتير عام منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية إن تاريخ المنظمة يعود إلى فترة الكفاح التحررى ضد الاستعمار وأنها لم تنشا على أساس انقسام العالم إلى كتلتين او فى ظل ظروف الحرب الباردة، وإنما تعود جذورها التاريخية إلى مؤتمر باندونج فى نهاية عام ١٩٥٧، وفى إطار ثنائية القطبية العالمية وصراع الشرق والغرب.. كان للاتحاد السوفييتى «سابقا» مصلحة فى التعامل مع حركات التحرر ودول العالم الثالث وبالتالى كانت له مصلحة فى دعم المنظمة كجزء من الصراع العالمى أما الان فإن الدعم السوفييتى قد انتهى وهذا منطقى نظرا لاختلاف الاولويات ويقول «أحمد حمروش» رئيس الصحيفة المصرية للتضامن الافرواسيوى إن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الاسيوية نشأت فى مرحلة كانت شعوب العالم الثالث فى حاجة إلى هذا التضامن اما الان فلم تعد هناك حاجة للتضامن بصورته القديمة صورة الخمسينات والستينات والحاجة ملحة الان للتفكير والنظر فى فكرة التضامن خاصة بعد أن أصبح المسئولون فى الاتحاد السوفييتى «سابقا» يتحاشون فكرة التضامن ويتحرجون من الخوض فى اى حوار حول الخلافات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعالم الذى كان «ثالثا» ويضيف «أحمد حمروش» أن الاتحاد السوفييتى «سابقا» كان يمارس هيمنة على المنظمة بحكم إنه كان يحمل العبء المالى الاكبر فى دعمها وكانت الموافقة على تعيين المسئولين فى المنظمة تاتى من الاتحاد السوفييتى «سابقا» أما الان فقد أصبحت مصر هى الممول الاول والرئيسى ولذلك يجب أن تتحول المنظمة إلى وسيلة تعكس طموحات الشعب المصرى فى إيجاد تضامن حقيقى من أجل السلام.

وحول الرؤى المستقبلية لدور المنظمة يقول «نورى عبد الرزاق» نحن ننطلق أساسا من مصلحة دولنا ونرى أن مشاكل دول الجنوب تزداد تأزما وصعوبة ودور دول العالم الثالث والدول النامية وحركة عدم الانحياز يزداد هامشية، ولذلك نعتقد أن مسئوليتنا فى ظل النظام الدولى الجديد ستكون اكثر صعوبة لان العالم الغربى الرأسمالى انفرد بالعالم تماما والهوة تزداد توسعا بين الجنوب والشمال ومن هذه الزاوية نحن مع مشاكل دول الجنوب ضد هيمنة الشمال، سواء كانت هذه العلاقة هى علاقة تحاور أو تدخل فيها بعض نواحى الصراع وفى نفس الوقت تعمل على إيجاد صيغة للتعاون بين الجنوب والجنوب لان علاقات الجنوب هى علاقات ضعيفة وتناحرية.

ويقول «أحمد حمروش» إن اللجنة المصرية تقدمت بافكار حول مستقبل المنظمة تتبلور فى:

أولا: أهمية استمرار التضامن بين شعوب الجنوب والجنوب من أجل التغلب على مشكلات الجنوب الكثيرة.

ثانيا: أن الامور قد جاوزت مرحلة التنظيم المركزى لحركة التضامن بمعنى ألا تكون هناك سكرتارية كبيرة وجهاز إدارى كبير يثقل المنظمة باعباء مالية وبيروقراطية.

ثالثا: ان اللجنة تتطلع إلى إيجاد تنظيمات اقليمية للتضامن مثل لجان التضامن العربية التى سعت اللجنة المصرية لتجميعها وعقدت اجتماعها الأول فى وقت كانت العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ومعظم العواصم العربية مقطوعة.

رابعا: قررت اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافرواسيوية أن يصبح اسمها اللجنة المصرية للتضامن فقط بدلا من الشعوب الافرواسيوية وعليه فقد بدأنا اتصالات مع لجان التضامن فى دول البحر المتوسط وسيعقد أول اجتماع مع لجان تضامن دول البحر المتوسط فى فبراير القادم فى اثينا، وستجرى اتصالات مع كل الدول التى توجد فيها هيئات شعبية غير حكومية فى أوروبا ودول البحر المتوسط.

وحول إمكانية اعتبار منظمة تضامن الشعوب الافرواسيوية نتاجا للحرب الباردة، وبالتالى سوف يصيبها ما أصاب حركة عدم الانحياز من تهميش لدورها.

يقول «نورى عبد الرزاق» إن التضامن ليس نتاج الحرب الباردة وإنما نتاج فترة مؤتمر باندونج وهو أول مؤتمر أسيوى أفريقى، وكانت منظمتنا بمثابة الوجه الشعبى أو الجماهيرى لمؤتمر باندونج، ويقول «أحمد حمروش» إن حركة عدم الانحياز هى حركة حكومات أما منظمة تضامن فهى منظمة شعوب، ولذلك نقول إنها لن تصاب بما أصاب حركة عدم الانحياز من تهميش لدورها.

ويقول «نورى عبد الرزاق» إنه إذا كانت المنظمة تعبر بشكل صادق وموضوعى عن قضايا شعوب الجنوب فسوف يكون دعم شعوب الجنوب لها يؤهلها للقيام بمسئوليتها ولن تصاب بما أصاب حركة عدم الانحياز.

وحول الاتصالات الجارية حاليا بين المنظمة وجمهوريات الكومنولث.

يقول «نورى عبد الرزاق» إن هناك دعوات متبادلة حاليا بين المنظمة وهذه الجمهوريات تمهيدا لعقد لقاءات بين المنظمة وممثلى الجمهوريات، ويقول «أحمد حمروش» إننا بادرنا بإجراء هذه الاتصالات حتى لا تترك المنطقة خالية لتركيا وإيران وتنتظر حضور وفود من هذه الجمهوريات تمهيدا لبدء حوار معها، كما أرسلت اللجنة المصرية بالفعل دعوات لجمعية التعاون والتضامن الروسية وهذا هو المسمى الجديد للجنة التضامن السوفييتية، ويقول إن طبيعة الحوار بين العرب وبين ممثلى هذه الجمهوريات المستقلة سوف تكون مغايرة تماما عما سبق.

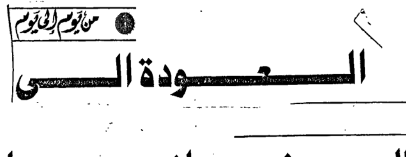
وأضاف «أحمد حمروش» إن اللجنة المصرية حرصت على بدء علاقات مع الصين التى انقطعت علاقاتها بالمنظمة فى الستينات فى أعقاب الخلاف الصينى السوفييتى، وكانت اللجنة المصرية هى أول من تلقت دعوة من جمعية الصداقة الصينية مع البلدان الأجنبية للذهاب إلى بكين لعقد أول حوار عربى صينى فى بكين خلال أبريل القادم.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

من يوم إلى يوم



العودة الى الجغرافيا

اليات العصور الماضية قد تفسر مرحلة تاريخية كاملة ولكنها لا تفسر لحظة التغير التاريخيه

الانفراد بالسيطرة العالمية حالة مؤقتة لا تقبل الاستمرار في ظل التوجه الدولي نحو تعدد الاقطاب

العالم يولد مرة اخرى، كأنها بداية التاريخ، يولد من الجغرافيا. مازال في حالة سيولة كالجنين الذي لم تتحدد ملامحه بعد. وليست هذه هي المرة الاولى التي يستعيد فيها العالم ميلاده. ما ندعوه بعصور التاريخ هو ولادات جديدة للتاريخ، فقد ولد بدائيا مرة ومتمدنا مرات، بين الاحراش والغابات والجبال والوديان والسهول والسواحل، متمركزا في بقاع متناثرة أو متجمعا في الكهوف والصحاري والقرى والمدن، متدينا في معابد الاوثان ثم في معابد التوحيد، خاضعا للاب أو شيخ القبيلة أو الكاهن أو الإمبراطور أو الملك أو الرئيس، راحلا في الادغال و جائلا في القطارات والسيارات والطائرات والصواريخ، متكتلا في العائلة أو العشيرة أو الشعب، يتعرف على غيره من الشعوب بالقتال والمصاهرة والمعاهدات والتجارة والفضول. في كل مرة من هذه المرات كان العالم يولد من جديد، فهو لا يعود إلى نقطة الصفر مطلقا، ولكن صورته تتغير ومحتواه بالكشوف والحروب والأوبئة والمجاعات وانفجارات الطبيعة والإرادة والمصادفات والفتوحات والهزائم. وحين تتغير صورة العالم ومحتواه يستحيل في لحظة التغير سائلا هلاميا يتشكل من مكونات العصر الجديد : الأفكار والقيم والعلوم ونظم الحكم. ومن يعيشون في لحظة التغير تصيبهم الصدمة أو الدهشة أو الفرح أو الحزن حسب القدرة على استيعاب ما يجري وتمثله والتفاعل معه. وليست قارة أطلانتس وحدها هي التي اختفت من الوجود. هناك قارات من الأحلام والأماني والنبوءات وأنماط الفكر وأساليب الحياة قد اختفت إلى غير رجعة.

وحين اختفت تركت قلوباً خاويةً من الامان وعقولا متطيرة من الهول. والاهم انها تركت العالم في حالة «سيولة» كانه يولد للمرة الأولى. وهي ولادة جديدة بالفعل، ولا علاقة لها بالولادة الأولى او الثانية او الثالثة، فهي وليدة عصر جديد لا يتشابه واي عصر آخر إلا في حالة «السيولة» أما العناصر والمركبات التي يتشكل منها العالم السائل، فهي عناصر جديدة مغايرة متفردة تفاجىء الاحياء بصورة مختلفة للعالم ومحتواه حتى إن الحيرة والقلق وأحيانا انعدام القدرة على التصديق او على التصور تصيب الجميع سواء المدهوشين او الفرحين او الحزانى. تصيبهم لدرجة الاستغلاق على الفهم والإدراك والاستعصاء على الشعور والإحساس.

بهذه المعاني فإننا نحن الأجيال المعاصرة نعايش لحظة التغير التاريخية الراهنة، وليس أمامنا وحوالينا إلا هذا العالم «السائل» بلا قوام، يفتقد الى الحد الادنى من التماسك.

وربما لإننا نطل على هذا العالم من داخل لحظة التغير، فإننا لا نراه جيدا. والمفارقة إننا نحن سكان هذا الكوكب صناع ما يجري فوقه من زلازل وبراكين في المعرفة وطرق الحياة واختيارات الوجود. وربما لأن البشرية المعاصرة صاحبة الانقلابات اللاهثة في التكنولوجيا والأيديولوجيا، فإن دهشتها من النتائج لا تتوقف عند المقدمات وتبقى الفروق كبيرة بين دهشة وأخرى، بين مبدعي اللحظة التاريخية للتغير وبين المتفرجين عليها بدرجات متفاوتة .

نحن الآن في عالم سائل يتشكل قوامه الرجراج من تفاعلات خفية عن العيون ومن مقومات معرفية لا يملكها الجميع ومن آليات الحركة الذاتية التي قد تفضي إلى ما لا يخطر على بال فلاسفتها وعلمائها وسياسييها. من ذا الذي تنبأ حقا بحرب الخليج؟ ودعونا من تكهنات المبصرين في عوالم الغيب من المنجمين.

ومن ذا الذي تنبأ بانهيار الاتحاد السوفياتي والتحولات الكبرى في شرق اوروبا ؟ لا احد. وليس العجز هو السبب، وإنما لأن رؤية الجديد لا تحتكم إلى الماضي. اليات العصور الماضية قد



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

بقلم: د. غالي شكري

تفسر مرحلة تاريخية كاملة، ولكنها لا تفسر لحظة التغير التاريخية . وهذه تحمل الياتها داخلها وتحتاج إلى وقت وجهد لهتك أسرارها، ضوابطها ومعاييرها . ولا يبقى لنا سوى الرصد والتوصيف بقدر ما يمكن لأدوات قديمة أن ترصد وتصف. ولا يبقى لنا سوى محاولة الفهم بقدر ما تستطيع أجهزة تفكيرنا وإحساسنا وخيالنا أن تفهم.

نحن الآن في عالم سائل. ليس لأن النظام القديم الذي أثمرته نتائج الحرب العالمية الثانية قد انهار من أساساته الموغلة في توازن الرعب النووي المرتبط طيلة أربعة عقود بالصراع السياسي والأيديولوجي بين قوتين متناقضتين ومعسكرين متعاديين. وإنما عالمنا سائل بفعل ثلاثة عوالم - في الأقل - من عوامل التفجير. أولها التفجير الاجتماعي الذي أدعوه بالتفجير العرقي والثقافي، أو الاحتماء بما أحب أن أدعوه «الهويات الصغرى». ليست صغيرة الأهمية، بل صغيرة التركيب : الطائفي والمذهبي والاثني. وقد كان «الشرق الأوسط» هو البشارة الأولى، ولم يختلف عن البشارة الأخيرة . كانت قبرص في بداية السبعينات ثم لبنان عند منتصفها فالسودان عند أواخرها إلى الصحراء المغربية في بداية الثمانينات فالصومال منذ أوائل التسعينات، مختبرا ساخنا للتفتت الديني والعنصري والثقافي.

ولقد بدت «إسرائيل» في إحدى الفترات كما لو أنها الفعل الذي استدعى رد الفعل الوحدوي العربي كإحدى وسائل المقاومة. ولكن رد الفعل انتهى بالانفصال المبكر بين مصر وسورية والانفصالات المتأخرة جميعا. وأقبلت حرب الخليج لتأخذ في طريقها بقية والوشائج، ولعلها كانت الامتحان العسير لأشكال من الفكر الأقرب إلى الأماني كالفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي العربي والفكر السلفي الديني بالطبع كانت القومية العربية قد ضربت في الصميم عند انفصام عرى الوحدة المصرية - السورية . وكان الانفصال من المقدمات المهمة لهزيمة ١٩٦٧ التي عنت سقوط الفكر القومي والفكر الاشتراكي السائدين. ولكن حرب الخليج أجهزت على النظام العربي الهش بتنويعاته المختلفة.

وكان واضحا، ولايزال، اكثر وضوحا من أي وقت مضى إن تيارات الفكر العربي الرئيسية قومية كانت أو اشتراكية أو سلفية تضمر في إهابها عداء متاصلا للديمقراطية، وإن سقوط التجارب السياسية والاقتصادية القومية أو السلفية أو الاشتراكية قد اقترن بجرثومة أساسية هي القمع والتسلط والوحدانية أو الواحدية والرؤية الأحادية : من يمتلك السلطة يمتلك الحقيقة، سواء أكان في الحكم أو في صفوف المعارضة . وقد واكب هذه الرؤية على الفور الإرهاب والتخلف والهزيمة : أمام الاحتلال الإسرائيلي وأمام المشكلات الآنية على السواء . هكذا أقبل الارتداد التدريجي إلى حرب القبائل في اليمن المتمركس، وحرب الطوائف في لبنان المتعلمن، وحرب الشمال والجنوب في السودان المتوحد. وأمست الطائفة أو المذهب أو العشيرة هي «الوطن»، في ظل نداء مزور لوطن «عربي». وكان الأعلى صوتا بالعروبة والاشتراكية هم طليعة الانفصاليين من دعاة اللجوء السياسي إلى الطوائف أو العشائر لأنهم الأكثر طغيانا وقمعا.

ولكن التفتت إلى «هويات صغيرة» لم يكن ظاهرة عربية أو إسلامية ، فقد ظلت الجمهوريات الإسلامية السوفياتية إلى اللحظة الأخيرة تحاول الإبقاء على الاتحاد، بينما كانت الجمهوريات المسيحية أسبق الجميع إلى الانفصال والاستقلال. والمثل البارز جمهوريات البلطيق وجمهوريات روسيا وجورجيا وأوكرانيا، فضلا عن كرواتيا وسلوفينيا في «الاتحاد اليوغوسلافي».

وإذا كان أمناء الحزب الشيوعي قد أصبحوا في الأغلب رؤساء جمهوريات، فإن الانفصالات أو الاستقلالات المتعاقبة لا ترادف انهيار النموذج «الاشتراكي»، وإنما هي من نتائج انفجار البيرسترويكا والغلاسنوست. أي الاستجابة غير المتوقعة للانفجار الديمقراطي. ليست المسألة هنا مجرد الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق أو حتى التعددية الحزبية والإعلامية. وإنما تكمن المسألة في القهر العرقي والثقافي بدءا من الإمبراطورية القيصرية إلى الدولة الستالينية . كان الدستور السوفياتي آية في الديمقراطية يمنح حق الاستقلال لمن يريد، ويقر حقوق القوميات الثقافية . ولكنه كان حبرا على ورق كان القهر العنصري السلافي يفرض الاتحاد بقوة السلاح والسجون واللغة الروسية والاستيطان الروسي في مختلف الأقاليم غير الروسية وامتيازات الروس بالمناصب والوظائف في الحزب والمجتمع والدولة. وكانت بطولة تيتو في حرب التحرير من النازية هي التي نصبته زعيما لا ينازع للاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي. وبرحيله انفرط العقد دون أن تكون «الاشتراكية» أو اقتصاد السوق هو السبب. وإنما كان الوعاء أضيق من أن يتيح لجمهوريات «الاتحاد» إمكان التعايش. كانت يوغسلافيا أكثر الأقطار الاشتراكية انفتاحا على الغرب. ولم يكن لغورباتشوف أو البيرسترويكا أي نصيب في الحرب الأهلية التي فاقت بكل المقاييس حرب لبنان. وأرجح الاحتمالات الواردة الآن بقسوة هي المزيد من الديكتاتورية والعودة إلى العنصرية في أبشع صورها. إن نوعا من النازية يجتاح دول البلطيق التي اتخذت إجراءات بالفعل ضد الأقليات العرقية - وفي مقدمتها الأقلية الروسية - تجعل من أحدى هذه الفئات مواطنين من الدرجة الثانية . أما الكراهية العمياء للأجانب في روسيا فقد أضحت ظاهرة كاسحة. وداخل روسيا الاتحادية عدة قوميات «تتمتع» بالحكم الذاتي الذي ترفضه. وداخل أذربيجان قلة أرمنية تطلب اللحاق بأرمينيا. وداخل كرواتيا جمهورية صربية قليلة العدد تطلب اللحاق بالجمهورية الأكبر. والسلوفاك يزمعون الاستقلال عن تشيكوسلوفاكيا.

إنه النزوح من التاريخ والعودة إلى الجغرافيا : حيث «الهويات الصغرى» تمرح بكامل حريتها بدلا من تكامل هذه الحرية بحريات الآخرين، ضاربة عرض الحائط بالحاجة الملحة - اقتصاديا وعلميا واستراتيجيا - إلى كيان أكبر. لقد انفجر مخزونها من الصبر على القهر، فكان هذا التحدي والرهان أو المغامرة.

هذه السيولة الجغرافية في أفريقيا والشرق الأوسط وشرق ووسط أوروبا ليست مجرد جغرافيا سياسية، وإنما هي الانفجار الثقافي شظايا من فرط الانصهار القسري في بوتقة القمع باسم قومية كبرى أو أممية وهمية ، وهي ذاتها بوتقة التخلف. هذه الشظايا جزء لا ينفصل عن مخاض العالم الجديد، وسوف تشكل بعض ملامحه التي يتشكل بها أي قوام محتمل.

وعلى الطرف النقيض من هذا اللجوء إلى الهويات الصغرى، هناك التفجير العكسي لإمكانيات التكتل في وحدات كبرى تخلو من المزاعم الايديولوجية القوميه والاشتراكية. هناك عودة ألمانيا إلى ألمانيا وعودة أوروبا إلى نفسها. هذا التكتل الأكبر في تاريخ أوروبا الحديثة هو نفسه نوع من السيولة التي تبحث عن قوام يشكلها في قوة عظمى اقتصادية وسياسية وثقافية. ولن يكون الأمر سهلا، فالقرارات على الورق شيء وحركة الواقع شيء آخر، واتفاق الزعماء يصوغ إرادات الناخبين ولكنه ايضا امر مختلف عن حركة البشر. والمسافة بين القرارات وإرادة الزعماء سوف تأخذ وقتا يتحول فيه السائل إلى قوام متماسك. هذا الوقت هو «حالة السيولة» التي تمرست خلالها أوروبا وتقلصت ولاتزال. ولكن الوحدة قادمة لاريب. وهي وحدة يلعب فيها الاقتصاد والثقافة دورا حاسما، لأن تذويب عشرات السنين من الحروب والحذر المتبادلين سوف تحتاج إلى جهود عملاقة لتأكيد المصالح والغايات دون المساس بالهويات الصغيرة أو الوسيطة ومن دون اللجوء السياسي إليها. وإنما هناك هوية كبرى تحتاج إلى التأصيل والإقناع. ولم يصل الأوروبيون إلى هذه المحطة إلا بوسيلة واحدة هي الديمقراطية ، فالتقدم الفكري والتحرر الاجتماعي والنهوض الاقتصادي لم يحقق إلا عبر هذه الوسيلة. وهناك بالطبع تحفظات مريرة على الديمقراطية الأوروبية فقد انتهكت مرارا وتكرارا، ولكنها في البداية والنهاية هي الاختيار الذي غلب كل الاختيارات، والاعتبار الذي يغلب في خاتمة المطاف كل الاعتبارات. هناك عورات وثغرات لا غش فيها، ولكن الإصرار التاريخي عليها هو الذي عاد بأوروبا إلى الجغرافيا.

وفي مقدمة العورات هذه الموجات العنصرية التي تطفو على السطح بين حين وآخر سواء ضد الأجانب أو ضد فئات من الأوروبيين أنفسهم. ولكن العقد الاجتماعي الموثق هو الديمقراطية. وهي ذاتها العنصر الرئيسي في توجيه حالة السيولة إلى القوام المتماسك من الهويات الصغرى إلى الهوية الحضارية الكبرى دون عدوان على أصغر مكوناتها، بل العكس : تحويل تلك المكونات إلى إمدادات بالطاقة المشحونة بالتفاعل الخصب والخلاق.

ولا تختلف آسيا عن الركب، فالديمقراطية اليابانية سوف تنقل العملاق الآسيوي من حالة السيولة الراهنة إلى قوام آخر لا يزال في ضمير المجهول ومن يظن أن الصين سوف تتخلف عن الركب فهو واهم، لأن الحضارة الصينية هي البحر الذي تسبح فيه اليابان ومن أن الكوريتين لن تتوحدا فهو واهم، لأنه لا حياة لأحداهما بمعزل عن الأخرى في ظل المتغيرات الآسيوية ذاتها. الصين بالرغم من غياب الديمقراطية شرعت في الديمقراطية الاقتصادية بخطى وئيدة لا رجعة عنها. ولن يمضي الاقتصاد بمعزل عن السياسية لأمد طويل. ولن تمضي الصين بمعزل عن جارتها وخصمها القديم : الهند. وإذا تصورنا التنوع الثقافي في ظل الهوية الحضارية المشتركة لاستطعنا أن نتبين أوجها قادمة للشبه بين ما جرى بين شرق وغرب أوروبا نحو الوحدة وبين ما يجري من تفاعل دقيق بين اليابان والصين وكوريا والهند : قوة نووية وانتصار عملاق والديمقراطية. لقد دخلت ألمانيا مساحة أوروبا الموحدة عبر التوحد والقوة الاقتصادية فأضحت هي الممنوعة من التسلح النووي ضمن آليات القوى العظمى النووية . ولا مجال أمام اليابان لكي تلحق بمصاف هذه القوى، بالرغم من جبروتها الاقتصادي سوى هذا المدخل إلى آسيا العظمى. ولن يتم التكامل بين القدرة النووية الصينية والكورية الشمالية والهند من جانب، والقدرات الاقتصادية لليابان والنمور الأربعة ذات الهويات الصغرى إلا عبر الديمقراطية القادرة على إزاحة التخلف في وحدة نراها اليوم خيالا، ولكنها المستقبل الوحيد الممكن للعبور إلى العالم الجديد بالعودة إلى الجغرافيا.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية تبدو الآن كما لو أنها «القوة الأكبر الوحيدة» في عالم اليوم، إلا أن انتهاء الحرب الباردة وما يشبه نهاية الرادع النووي، يشكك في معيار هذه القوة الوحيدة . ولكن ثمة معايير أخرى تعيد أميركا الشمالية إلى الجغرافيا، أي إلى أميركا الجنوبية فتغدو القارة الأميركية الكبرى من عناصر العالم الجديد. ولكن هذا الاحتمال مرهون بحالة السيولة التي تعرفها هذه القارة في الوقت الراهن ولزمن يطول. هناك الركود الاقتصادي الذي جعل من الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة، تواجه منافسة اقتصادية حادة من أوروبا الغربية واليابان ولم تعد ثمة ركائز تسند الهيمنة الأميركية ، فالانفراد بالسيطرة العالمية حالة مؤقتة لا تقبل الاستمرار في ظل التوجه الدولي نحو تعدد الأقطاب. وانهيار النظام الستاليني لا يمنح الولايات المتحدة امتيازا أيديولوجيا، بل هو يسلب مبررات الهيمنة والعدوان أظفارها وأنيابها وحيثيات استراتيجياتها العسكرية والأمنية الكونية . ولن يصبح مطلوبا تصنيع السلاح الرفيع المستوى، بقدر ما يلح الطلب على سد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهي التكلفة المضادة تماما لتكاليف الحرب الباردة والطموح المحرم لحكم العالم. ليس أمام الولايات المتحدة سوى الانفتاح الآخر، على أميركا الجنوبية والوسطى التي بدأت التقلصات السياسية تقودها نحو الديمقراطية من نيكاراغوا إلى السلفادور مرورا بالأرجنتين. ولن

ستستمر حويا مهما حاول الرجل التاريخي فيدل كاسترو في ظل النظام الشمولي. وهكذا يلتقي التحول المحتمل في الولايات المتحدة بالتحولات في أميركا اللاتينية. وكلها تحولات تجعل الأميركيتين في حالة سيولة تعود بموجبها إلى الجغرافيا.

يبقى العامل الثالث، وهو تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تدفع الإنسان اينما كان إلى ساحة الأحداث في كل مكان. كانت حرب الخليج ثم انقلابات شرق اوروبا قيد الإنجاز امام عيون العالم واذانه. ولم يعد ممكنا العيش تحت سماء الأقمار الصناعية التي تبث ليلا ونهارا ان تنكفئ اية رقعة في الدنيا على نفسها. هذه الثورة الصناعية المعلوماتية المتدفقة بالمعرفة البصرية الفورية هي روح الحالة السائلة التي تعيد صياغة الجغرافيا على نحو لم يعرفه العالم من قبل. ليست هناك أسرار أو طلاسم، فالحروب الأهلية والطائفية والحدودية والعرقية وعلوم المستقبل والهندسة الوراثية والمجاعات والأوبئة واكتشاف الكواكب الاخرى ليست بمعزل عن العلاقة بين الهويات الصغرى والهويات الكبرى، فهي التي تضبط حركة الكون الذي يتشكل قوامه الوليد بوتائر أسرع من الصوت والضوء. لسنا إذن محاصرين بين هويات صغرى وقوى عظمى، فجوهر الثورة المعلوماتية والاتصال هو الديمقراطية، مادة الصياغة الوحيدة للعالم الممكن الولادة بدلا من الفناء الشامل الذي كان ممكنا طيلة نصف قرن وكنا نقول إنه المستحيل.

لقد انتهى العالم القديم، ولا اقول النظام القديم ونحن الآن في مفترق اللحظة التاريخية للتغير إلى عالم جديد، أصبحنا على مشارفه. هذا المفترق يبدو كالفجوة بين عالمين، عبورها يتم فوق جسر سائل، تسقط من جانبيه الرؤى القديمة والعواطف المزمنة واليات الفهم والاستبصار العتيقة . ستذهب كلها إلى متحف التاريخ ولا يبقى لمن يقدر على العبور سوى البوصلة التي تهدي العابرين إلى الجغرافيا في قارب الإنقاذ الوحيد : الديمقراطية .

من قريب

الانفلونزا والنظام العالمى !

دخل فيروس «الانفلونزا» مسرح السياسة الدولية ، وقد يصبح جزءاً من النظام العالمى الجديد ، بعد ان اصيب بها الرئيس بوش اثناء زيارته لليابان ، وسقط من على كرسيه اثناء حفل للعشاء فى حالة اغماء استمرت لعدة دقائق .. مما اثار التكهنات حول حالته الصحية ، وتاثير ذلك على احتمالات فوزه فى انتخابات الرياسة !!

وبالفعل ، فإن احداً لايستطيع ان يتنبا بما يمكن ان يحدث لو ادت اصابة الرئيس الامريكى بالانفلونزا إلى خروجه من البيت الابيض ، وحلول نائبه دان كويل محله .. وهو شخصية باهتة لايثق فيها الامريكيون انفسهم .. كما انه لايوجد من بين المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين من يملا فراغ الرئيس بوش ، ليتولى قيادة امريكا والعالم .

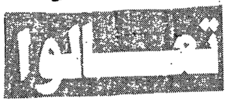
وليس لاحد ان يستهين بالتاثيرات الخطيرة المباشرة وغير المباشرة للانفلونزا ، التى نشر الاهرام تقريراً اخيراً عنها بانها تحمل الجنسية الكورية هذا العام .. بمعنى اننا مازلنا معرضين لاخطار الانفلونزا الاسيوية ، التى تهاجم العالم كل عام على نطاق واسع ، وينجح فيروسها فى تغيير معالمه واخفاء ملامحه سنة بعد سنة ليخدع جهاز المناعة فى جسم الانسان ، وينال منه بطريقة عجز علماء الميكروبولوجيا عن كشف اسرارها .

وفى دراسة نشرها احد المراكز العلمية الامريكية المتخصصة ان فيروس الانفلونزا ينشط عادة فى شهر ديسمبر مع برودة الجو ويصل الى ذروته فى شهر فبراير ، وينتهى مع نهاية شهر مارس .. ولكنه قد يبدا مبكراً عن موعده لاسباب غير معروفة كما حدث هذا العام . ولايقطع العلماء بان برودة الجو هى السبب فى انتشار الفيروس المتنكر ذى الالف وجه ووجه ، لانه يسكن فى المناطق الحارة طول العام تقريباً .. غير ان انتشاره فى الشتاء قد يرجع الى ضعف مقاومة الجسم تحت وطاة البرد ..

وكان اسوا وباء هو ذلك الذى وقع بسبب الانفلونزا الاسبانية عام ١٩١٨ ، وذهب ضحيته مايقرب من نصف مليون امريكى ونحو ٢٠ مليوناً فى انحاء العالم ، وتقول الدراسة ان الفيروس المرعب عندما يعيث فى الارض فساداً ، فإنه يصيب مابين ١٠ إلى ٢٠ بالمائة وقد يرتفع الى خمسين بالمائة من المعرضين له .. اى من بين الذين لم يكتسبوا حصانة ضده من نوبات سابقة .. وبالاخص بين كبار السن .

وربما كان هذا هو السبب فى حالة الانزعاج الشديد التى اصابت العالم حين تعرض الرئيس بوش لحالة الاغماء المفاجئة .. فماذا لو وجدت امريكا نفسها بقيادة كويل مسئولة عن النظام العالمى الجديد ؟

سلامة أحمد سلامة





الناس فى كل بلاد الدنيا ، يكررون هذه العبارة .. الآن :

ـ توجد دولة واحدة عظمى هى الولايات المتحدة الامريكية .

وهذه الكلمات فى حاجة الى نقاش ، او تفسير وايضاح .

والسؤال هو :

ـ هل الولايات المتحدة دولة عظمى ، او الدولة العظمى الوحيدة ؟

ان كان المعيار هو الصواريخ العابرة للقارات ، والتى تحمل رؤوسا نووية ، فإن اربع جمهوريات فى الاتحاد السوفيتى لديها ٢٧ الفا من هذه الصواريخ والقنابل النووية ، وكلها موجهة نحو امريكا .. باعتراف امريكا نفسها .

ووزير الدفاع الامريكى تشينى يعلن صراحة بان انتاج الاسلحة النووية مستمر ومتواصل فى الاتحاد السوفيتى .

وان كان قياس القوة بأن الولايات المتحدة تستطيع غزو « تاديب » اية دولة فى العالم فإن التاريخ المعاصر يقول شيئا آخر .

بعد الحرب العالمية الثانية لم تستطع الولايات المتحدةتحرير اوربا الشرقية ، التى احتلها الاتحاد السوفيتى . ولم تتمكن من توحيد برلين . وعندما حاصر الاتحاد السوفيتى برلين الغربية ومنع الوصول اليها بطريق البر اضطرت الولايات المتحدةالى نقل الغذاء والكساء الى برلين الغربية بطريق الجو ٢٤ ساعة كل يوم .

وعندما غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية اضطرت الولايات المتحدة الى الاستعانة بدول كثيرة خاضت معها الحرب ، بقوات رمزية ، وتجمعت القوات الدولية تحت شعار وعلم الأمم المتحدة فلم تستطع الولايات المتحدة أن تتدخل وحدها وان كانت اغلب القوات المحاربة أمريكية .

وفى الحرب بين فيتنام الجنوبية والشمالية نجحت قوات الشمال فى حصار العاصمة الجنوبية « سايجون » واضطر السفير الأمريكى الى الهرب بطائرة حلقت فوق مبنى السفارة الأمريكية واستقلها السفير من « السطوح » !

ونجحت قوات فيتنام الشمالية فى توحيد فيتنام ، شمالا وجنوبا ، وهو مالم تقدر عليه الولايات المتحدة بالنسبة لالمانيا .

وغزا الاتحاد السوفيتى افغانستان فلم تجد واشنطن ماترد به سوى مقاطعة الدورة الاوليمبية فى موسكو واجراءات مماثلة يمكن القول بانها تافهة ، وتدخل الأمريكيون بطريقة غير مباشرة عن طريق باكستان بامدادها بالسلاح والمعونات . وتحملت باكستان ملايين اللاجئين الافغان وعبء حرب العصابات الافغانية ضد الروس !

وبقيت كوبا الشيوعية شوكة فى جنب الولايات المتحدة فلم تتدخل ضدها او تهددها إلا عندما نصب الزعيم السوفيتى خروشوف الصواريخ فى قلب كوبا ووجهها الى واشنطن ومدن أمريكا الكبرى . عند ذاك تحرك الرئيس الأمريكى جون كيندى وانذر بالحرب لأن العاصمة الأمريكية نفسها كانت مهددة بالفناء .

وسحب خروشوف صواريخه لان ميدان القتال بعيد ولا يعنيه أن يحارب ويكفيه أن كوبا ظلت شيوعية أكثر من ربع قرن وسط القارتين الامريكيتين .

ولم تتدخل . او تنتصر أمريكا ، عسكريا إلا عندما حاربت بلدا صغيرا - جرينادا - هزمته فى ساعات ، ونجحت مرة أخرى بقوات محدودة فى اختطاف رئيس بلد صغير فى أمريكا اللاتينية واسمه نورييجا وقدمته للمحاكمة لانه تاجر مخدرات وعميل قديم للمخابرات الأمريكية !

وفى الحرب ضد صدام حسين ، رغم بشاعة غزوه للكويت فقد اضطرت واشنطن الى الانتظار ستة شهور كاملة ، وحشدت كل دول العالم معها . وظلت تعلن كل يوم لصدام حسين :

- والله العظيم سنضربك !

وصدام يظن المسألة تهديدات جوفاء و « هزار » كما تفعل امريكا .

وبعد الحرب بقى صدام جالسا على عرش العراق ، والرئيس الامريكى جورج بوش لايزال يؤكد لصدام :

والله العظيم سنسقطك

ولولا أن اليهود الامريكيين يعنيهم الا يبقى بلد عربى مزودا بصواريخ لما هوجم صدام حسين !

ولولا ان دول العالم تبرعت بالمليارات لحرب الخليج لما اشتعلت هذه الحرب .. بالاضافة الى انه من مصلحة الغرب الحصول على بترول عربى رخيص اعترافا من دول الخليج بجميل امريكا وحلفائها .

وفى المسألة الليبية قذفت الولايات المتحدة ليبيا بالقنابل مرة واحدة ، وكان العقيد القذافى مصرا على استفزاز العالم كله فى ذلك الحين .

وفى مسألة الطائرة الأمريكية التى نسفت فوق سكوتلندا هددت امريكا بغزو ليبيا ، ولكنها لم تجرؤ على العمل وحدها فجاءت معها بانجلترا وفرنسا تساندانها .

ومع تراجع ليبيا عن استفزاز العالم لم تجد واشنطن مبررا يدعو للهجوم على ليبيا فضلا عن الحملة العربية التى قادتها مصر ضد الغزو المرتقب ، وخوف أمريكا على مصالحها فى البلاد العربية .

معنى هذا كله ان القوة الامريكية حقيقية ولكن استعمالها يجب أن يتم بحدود وقيود ، كما أن القوة الصاروخية النووية لم ولن تستعمل لان الاتحاد السوفيتى ، او الكومنولث الروسى ، اذا أطلق صواريخه على امريكا لن يستطيع - اقتصاديا وعسكريا - الاستمرار فى الحرب .

أين الدولة العظمى الوحيدة فى العالم اذن ؟

الولايات المتحدةخفضت سعر الفائدة على الاموال فاذا بالمانيا ترفع الفائدة .

وأمريكا تتوسل الى منظمة الجات فى اجتماعاتها الطويلة فى اوراجواى لازالة القيود التى تعوق الصادرات الامريكية الى العالم ، فاذا باليابان تقول :

- كله الا الارز . لن نسمح باستيراده ابدا .

وامريكا التى كانت تفرض نفوذها على أوربا تجد أن ١٢ دولة فى هذه القارة تشكل سوقا مشتركة ، وتمضى بهدوء على امتداد أكثر من ثلاثين عاما لتصل الى وحدة أوربية تواجه أمريكا اقتصاديا .

وفى هذه الحالة وبعد انهيار موسكو لم تعد القوات الأمريكية تهم أحدا اذا بقيت فى أوربا أو رحلت .

وهذه هى اليابان ، توافق اخيرا وبعد توسلات ، ولا أقول ضغوطا أمريكية متتالية ، تدفع ١٣ مليارا من الدولارات لحرب الخليج وكأنها تقول لعرب البترول ، قبل أن تقول لأمريكا :

- نحن لا نتأخر عنكم .

ومن هنا أصدرت صحيفة الأنباء الكويتية ملاحق تحت عنوان « الشرفاء » تقصد بذلك الدول التى ساندت الكويت ضد صدام حسين . ويكون لليابان وتركيا وغيرهما ملحق خاص اسوة بأمريكا ومساواة لها .

والبطالة تنتشر فى أمريكا . وميزان التجارة يختل ، وميزان المدفوعات أيضا يختل ، والكساد ينتشر . ورحلة الرئيس الأمريكى بوش الى تلك الدول الصغيرة فى جنوب شرق آسيا والتى كانت محتلة أثناء الحرب ليس لها الا هدف واحد يقول :

- لا تصدروا الينا . دعونا نصدر اليكم .

ولولا الحياء لقال الرئيس الأمريكى لسنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان :

- عيب .. مايصحش . كنتم محتلين ونحن حررناكم .

ولولا أنه « عيب » ، و « مايصحش » لرددت هذه الدول للرئيس الأمريكى اغنية ام كلثوم .

- أنت فاكر .. لسه فاكر .. كان زمان !

وكوريا الديمقراطية الشيوعية ، وكوريا الجنوبية والتابعة لأمريكا تعقدان معاهدة تفاهم تسقطان بها الماضى العدائى بين سول وبيانج يانج مما سيجعل كوريا الجنوبية ستطلب - اجلا - رحيل القوات الأمريكية .

واذا كانت أمريكا قد حررت سول او ساندتها ضد الشيوعية فان كوريا الجنوبية تحتل الآن الأسواق الأمريكية وذلك بالاشتراك مع اليابان وسنغافورة واندونيسيا وتايلاند .

واذا كانت القوات الأمريكية تستقر فى قواعد فى الدول الصغيرة فى جنوب شرق آسيا فان هذه الدول الصغيرة تقيم قواعد صغيرة فى كل او اغلب البيوت الأمريكية . وهذا الاحتلال الاقتصادى اقوى من الاحتلال العسكرى !

ومرة أخرى يتكرر السؤال :

- ايهما اقوى .. المانيا ام الولايات المتحدة ؟



المصدر : أخبـــــار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

المارك الالمانى اقوى من الدولار .

ورغم وجود القوات الأمريكية فى المانيا - التى كانت غربية - فان هلموت كول استطاع توحيد المانيا الشرقية والغربية معا ، او استعادة المانيا القديمة الموحدة ، من ، وفى برلين .

وكانت امريكا تتمنى أن تتوحد المانيا بعد حين ، ثم وجدت أن الوحدة الالمانية العاجلة ستضعف بون اقتصاديا ، ومن هنا ، ولاسباب كثيرة ، رحبت بالوحدة الفورية ، باعتبار ان القسم الغربى من المانيا سيتحمل أعباء باهظة ثقيلة لرفع مستوى الجناح الألمانى الشرقى .

ومن ناحية دفع كول لموسكو ، فى عهد جورباتشوف ، اموالا وقروضا طائلة ليوافق على توحيد المانيا .

ووافق جورباتشوف فان الدولة الالمانية هى الأولى المقرضة ، او الاكثر قروضا للاتحاد السوفيتى .

* * *

وبعد ...

لم يعد السلاح يمثل القوة ، بل اصبحت العملة هى رمز القوة .

ولم يبق فى العالم سوى الدول العربية تهتم بزيادة القوات أو حشد السلاح وكذلك اسرائيل .

اما اسرائيل فالسلاح والجيش هما مصدر العملة الاسرائيلية فانها عن طريق التهديد بالحرب أو الخوف من الحرب تحصل على التبرعات من يهود العالم ويهود أمريكا بالذات .

اما العرب فهم أيضا يهتمون بالقوة العسكرية لسببين الاول اسرائيل والثانى مخاوف العرب من العرب .

و... مصيبة .

والامر لله !

روسيا الجائعة تضـــحك

اذا قرأت الصحف الروسية هذه الأيام فستجد انه رغم المحنة التى يعانيها الجميع ، تحاول ان تجعل قراءها على الأقل ... يضحكون !

فى كاريكاتير يظهر روسى جائع .. حذاؤه ممزق يقف وسط الجليد وأمامه لوحة تقول :

- ساعدونى فانى جائع .

وبجواره تقف سيارة مرسيدس ضخمة فخمة يستقلها رجل غربى وقد وضع لوحة ضخمة عند الزجاج الأمامى للسيارة كتبت عليها هذه الكلمات .

- « آسف » العقل الاليكترونى داخل هذه السيارة معطل لا يعمل .

لا أستطيع فتح نوافذ السيارة . سأبعث لك رسالة بالفاكس .

والمقصود بذلك ان الغرب يساعد روسيا .. بالكلمات فحسب لا بالمال او الغذاء !

وكاريكاتير اخر عن رجل يأكل الحيوانات الأليفة ويصرخ فى زوجته قائلا :

- لم تشكين من نقص اللحوم .

والمقصود طبعا أن الروس يأكلون الآن كل الحيوانات .. كل/!

وكاريكاتير ثالث :

- بائع أمام سوبر ماركت رفوفه خالية يبيع بالونات على هيئة دجاج ولحوم وسجق وخبز .

وكاريكاتير رابع :

امرأة فى دكان جزارة خال تعرى فخذها والجزار يمسك بالساطور ويهم بتمزيق عظامها ولحمها للجمهور المحتشد الذى يطلب شراء اللحم .. اى لحم حتى ولو كان بشريا .

واخطر رسم يبين قرد فى قفص . القرد يقوم بتقشير ثمرة الموز ويأكلها سعيدا بينما يقف امامه رجل جائع يقول :

- كلما ازددت جوعا كلما قل حبى للحرية .

.. اى أن حياة القرد السجين افضل .

وكاريكاتير يظهر فيه قطار على كل عربة من عرباته اسم « روسيا » ، « وروسيا البيضاء » و « وأوكرانيا » .

القطار غادر المحطة وخلفه يجرى جورباتشوف وهو يحمل علما كتبت عليه هذه الكلمات :

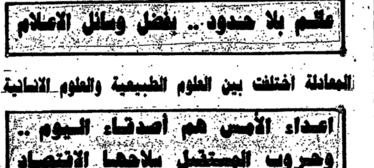
انتظرونى .

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

في اللقاء الفكري
مع د . أسامة الباز :

الحرب والسلام في النظام العالمي الجديد





اللقاء الفكرى الذى حاضر فيه د . اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية شهد حوارا واسعا حول اشكالية النظام العالمى الجديد وموقف السياسة المصرية والعربية .

وفى البداية تساءل د . إسامة الباز هل هناك حقا نظام عالمى جديد ؟ وهل هناك إطار للتغيير اتضحت ملامحه ؟ أم انه وليد لم يكتمل نموه حتى الآن ؟ وما الذى يجعلنا نجزم فى وقت من الأوقات بأن هناك تغييرا او شكلا جديدا او بداية لعصر جديد ؟

ويجيب د . الباز قائلا :

- عندما تختلف القضية ويتباين طرحها ويختلف السؤال الذى تطرقه الأسئلة ويجد صيغة اخرى للاجابة ، فهنا نقول أن هناك عصرا جديدا قد بدأ فى عالم الفكر ... واذا طبقنا ذلك على مجال السياسة نجد ان هذا الطرح الجديد قد بدأ بالفعل ، فقديما كان هناك أسلوبان للحل فى اى ازمة : إما الحرب وإما السلم ، وكانت الحرب ايضا مقننة ، وكما كانت تعقد اتفاقيات السلام ، فهناك اتفاقيات الحروب ايضا .. ولكن بعد الحرب الثانية تغيرت هذه النظرة للمنازعات ، فقد اصبحت الحرب فى زوايا النسيان ، ولا وجود لما يسمى الحرب من اجل حل مشكلة او تسوية منازعات فالحرب اصبحت تشكل خطرا كبيرا بعد استخدام السلاح الذرى ، وبنظرة على اطراف النزاع فى الحرب العالمية الثانية نجد ان الجانب المنهزم هو الاقوى الآن فقد اختلفت معايير القوة فى هذا العصر ، وأصبح الاقتصاد هو المعيار الأول للقوة وليست القوة العسكرية ... ولاشك ان ظهور الأسلحة النووية قد اظهر بعدا آخر حيث ظهر مصطلح Ouerkill اى "القتل المدمر" فلم تعد اطراف الحرب هى الوحيدة الخاسرة ولكن هناك اطرافا اخرى كثيرة سوف يصيبها الدمار من اى حرب .

لقد جعلت وسائل الاعلام العالم بلا حدود .. فاسلوب المعيشة اصبح متداولا ، حتى طريقة الملابس او ما يسمى بالموضة .. واصبح من الواضح اننا نعيش ثورة رهيبة فى تطور المعلومات حيث تتضاعف المعلومات الآن كل ثمانى سنوات ، بينما كانت تستغرق فيما قبل ١٨ سنة .. والمرجح هنا ان الثورة فى العلوم الطبيعية لم تقابلها ثورة فى العلوم الانسانية .. وكان لذلك التطور غير المتوازن اثره الرهيب .. واكبر مثال ماحدث فى روسيا فالتغيير الفورى الذى حدث ادى الى تداعيات خطيرة غير متوازنة وادى الى انهيار الاتحاد السوفييتى وتفككه الى دويلات .. ولاشك ان تغيير النظرة الى التكتل السكرى ادى الى ظهور تكتلات اقتصادية تخضع الى التشابك فى المصالح ، وليس الى قوة السلاح ، ولم تعد الوحدة تقوم بالتلقين السياسى او الشعارات .. ونحن نشاهد الآن تجمع اعداء الأمس فى العقيدة والفكر والمختلفين فى اللغة يتحدون ويكونون تكتلا اقتصاديا يقوم على تشابك



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

المصالح والمنافع المشتركة .
واذا طبقنا ذلك الوضع على الأمة العربية فلابد أن نوجد إطارا جديدا لتحقيق الوحدة فيجب إيجاد سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية متكاملة .

واود ان اشير إلى نقطة هامة فى إطار الحديث عن النظام العالمى الجديد والذى يتهمه البعض بانه نظام أحادى القوى بينما كان النظام القديم ثنائى القوى . وانا اقول إن هذه النظرة سطحية وفجة ، فلن تكون هناك قوة واحدة تتحكم فى العالم .. فالقوتان العظميان تطورتا الى نظام القوى الأعظم فهناك عدة مراكز للقوة فى العالم اولها اوربا الموحدة ، والقوة الالمانية داخل اوربا الموحدة ، ثم امريكا الشمالية اى كندا والولايات المتحدة ، ثم اليابان وشرق اسيا ، وتاتى روسيا الاتحادية فى المرتبة الرابعة وذلك بعد ان تتطور فكريا واقتصاديا .. ولو استطاع العرب ايجاد نموذج واقعى لحركة توحيد وليس وحدة ، ولكن تشابك مصالح وتضامن حقيقى ، فسوف نصبح قوة يحسب لها الف حساب واود ان اشير إلى انه ليس هناك تعارض بين القومية العربية والوحدة الاسلامية والمصالح هى التى توحد فقد مضى عصر الوحدة بالقوة .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

أفكار أولية حول النظام الدولى الجديد

عالم أكثر خطرا

مصطفى الحسينى

عندما نشبت أزمة الخليج، بالغزو العراقي للكويت فى بداية أغسطس ١٩٩٠، بدأيتضح تراجع المركز الدولى للاتحاد السوفييتى السابق. فالدولة التى كانت حتى ذلك الحين تعتبر الطرف الاخر فى نظام دولى محكوم بقطبين متقابلين: يتصارعان وقد يتوافقان، بدا دورها فى تلك الأزمة بحكومة بتفاعل يتجه مع تطور الأزمة إلى معادلة عكسية، أى انه كلما احتدمت الأزمة خفت دور تلك القوة العظمى، بدات من محاولة مواصلة المشاركة المتساوية مع الولايات المتحدة، إلى محاولة التوسط فى النزاع، إلى الاكتفاء بالمراقبة والنصح، وأخيرا إلي المسايرة، التى كانت انصياعا خلوا من التواطؤ وفى العلاقات الدولية، التواطوء هو ميزة الانداد.

وبعد ان انتهت الحرب التي كانت قمة تلك الأزمة، وان لم تكن نهايتها، بدا ان العالم مقبل على انفراد أمريكى بتقرير نظامه وعلاقاته، وراحت فكرة تقول بنظام دولى جديد يحكمه قطب واحد هو الولايات المتحدة الامريكية.

لكن هذه الافكار لم تلبث ان انزاحت أو تراجعت، أو على الاقل أصبحت محلا لجدل مقبول، وهذه ظاهرة واقعية وصحية فى ان.

واقعية وصحية لان العالم بدأ يرى ان انتصار الولايات المتحدة وما اقامت من تحالف، وان كان قد نجح فى كسر وهم القوة العسكرية العراقية أو كشفه، إلا ان الانتصار لم يؤت ثماره السياسية بعد. أى لم يحقق أهدافه السياسية، والدليل هو تلك التصريحات أو التهديدات التى تصدر بين وقت واخر حول احتمال توجيه ضربة عسكرية أخرى إلى العراق. والدليل هو ان صدام حسين مازال فى السلطة فى العراق ولا يبدو فى الأفق المنظور ان نظام حكمه وشيك الانهيار أو الزوال والدليل ان حل المشكلة الكردية يتراوح بين الغسق والمغيب، والدليل ان تلك القوى الدولية التى تدعى الحرص على حل المشكلة الكردية تعامل الأكراد معاملة تقوم على تفرقة فاضحة، فهناك اكراد طيبون فى العراق مطلوب حمايتهم من صدام حسين ونظامه وأكراد أشرار لتركيا حرية ضربهم حتى داخل الاراضى العراقية، والدليل هو ان سعى تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ومن امكانية انتاجها فى المستقبل، دخلت إليه نغمة تشاؤم وقلق تقوم على إدراك متاخر للبديهيات، وأهم هذه البديهيات أنه من الممكن واقعيا تدمير الأسلحة ومصانعها والاستيلاء على وثائقها العلمية، أما المعرفة والخبرة والتصميم على المضى فى السعى إلى انتاجها أو استئنافه، فهى غير قابلة للتدمير لان مستودعها هو العقل والوجدان.

لكن أكبر الأدلة وان يكن اقلها وضوحا هو انه بعد الحرب ازداد فى ساحتها وفى المنطقة المحيطة بها عمق العداوات وانتشار التوجسات.

ازداد العداء الخليجى للعراق عمقا والخوف من استعادته لقوته ومن ثم سعيه إلى الثار لهزيمته أصبح أكثر استقرارا وتوترا، وانتشر ليصبح توجسا من بقية العرب.

وازداد عمق العداوة العراقية – الايرانية، بينما كانت تبدو قبل تلك الحرب بل وفى بداية الأزمة التى أدت إليها متجهة إلى التهدئة والتسوية.

ونشطت عداوة أو عدوانية تركية تجاه العراق، يبدو انها كانت كامنة تحت قشرة التقارب والتعارف.

وربما فى الحالتين، الايرانية والعراقية، أغرى الضعف العراقى الجارتين القويتين فنشطت المطامع والتهبت الجروح.

وفق هذا فإن السعى الامريكي لاقتناء ثمار النصر، وما لقيه هذا السعى من استجابات هنا أو هناك اثار نوعا اخر من التوجسات لدى أخرين غير الذين استجابوا لتوجسات من عودة القواعد العسكرية والقوات لتخلق مناطق نفوذ وتقيم كوابح على الايرادات.

وتأسيسا على هذا كله، بدأت القوة الامريكية التى كانت باطشة وحاسمة فى الحرب تظهر وكانها مهلهلة الثياب، فقد عجزت عن تحقيق ما أدعت انها جاءت لتحققه: إعادة الامن والاستقرار إلى المنطقة.

وهذه علامة واضحة لضعف القوة الامريكية وإلا فإنها دليل سوء نية، بمعنى انه إذا لم تكن علامة ضعف، فمعنى ذلك ان هذه القوة جاءت إلي المنطقة لتحقق ما تحقق: مزيدا من العدائيات ومزيدا من خسائر عدم الاستقرار.

غير ان البعض يرى وقد يكون أقرب إلي الصواب ان الضعف أكيد بل يرون انه كان ما تكرر وان لم يكن واضحا قبل تلك الحرب ومن هذا القبيل ما قاله رئيس الوزراء البريطانى الأسبق ادوارد هيث أمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكى قبل الحرب.

قال إدوارد هيث ما خلاصته انه لو ان بريطانيا فى ١٩٣٨ و١٩٣٩ نجحت فى اقامة تحالف دولى ضد المانيا يعادل فى اتساعه وأهميته التحالف الذى نجحت الولايات المتحدة فى اقامته ضد العراق، ماشنت بريطانيا الحرب على المانيا ولا قامت الحرب العالمية الثانية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

بعبارة أخرى أراد هيث أن يقول إن مجرد اقامة التحالف يجب أن تمنع نشوب الحرب.

لكن الرئيس الأمريكي وبطانته كانوا يعرفون اكثر وافضل من ادوارد هيث، كانوا يعرفون ان التحالف الذى أقاموه هش، وانه إذا لم يدخل إلى دور الحركة النشيطة أى الحرب فإنه سيأتى فى التشقق ثم الانفراط.

وهذا الادراك الصحيح هو علامة لا تخطىء على الضعف.

لكن ادوارد هيث وفى جلسة الاستماع ذاتها أضاف فكرة أخرى: هى أن مجرد احتياج أكبر قوة عسكرية فى العالم إلى اقامة هذا التحالف الدولى الواسع النطاق وتعبئة القوات الأمريكية إلى مستوى المواجهة العالمية، لتحارب بلدا صغيرا مهما كانت قدرته العسكرية، دليل لا يقبل النقض على ما يمكن للقوة العسكرية أن تحققه فى عالم اليوم.

وجاء عجز الانتصار العسكرى عن تحقيق النتائج السياسية مصداقا لهذه النقطة.

على ان حالة حرب الخليج على هذا النحو ليست الحجة الوحيدة التى جعلت فكرة النظام الدولى ذى القطب الواحد محلا للجدل.

فالحرب الأهلية الناشبة فى يوغوسلافيا تظهر عجز النظام الدولى بعناصره جميعا عن معالجتها، من الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة إلى المجموعة الاوروبية.

والحيرة التى يقف بها العالم أمام إعلان نهاية الاتحاد السوفييتى تبدو وكأنها إعلان عن العجز الأمنى ولو كان جيمس بيكر يحصل على التزام بأن تخضع الأسلحة النووية السوفييتية لسيطرة واحدة، وهو يكاد يكون التزاما لا يعرف أحد كيفية الوفاء به، ولا مدى استقرار من التزموا، ولا سبيل لتحديد عواقب الاخلال به ولا يبدو أن هناك سبيلا لتحديد شىء من ذلك فضلا عن تحقيقه.

وما جرى الان بين الولايات المتحدة واليابان، والذى يتردد البعض فى تسميته «حربا تجارية»، هو فى الواقع أهم وأكثر خطورة من أن يوصف بهذا الوصف فالرئيس الأمريكى يذهب إلى طوكيو ليعرض على اليابان «مشاركة شاملة»، لكن طوكيو مترددة لا تثق فى جدارة الشريك، ولأنها لم تحدد بعد حصتها فى صفقة المشاركة، وتخشى ان هى حددت تلك الحصة على قياس تناسب القوة الاقتصادية بين طرفيها أن يبدو أنها تبالغ أو تتطاول وان قبلت تحديدها على قياس تناسب القوة العسكرية أن تدخل فى المشاركة مغبونة.

لذلك فهى فيما يبدو تفضل ان تؤجل مصير المشاركة إلى اختبار الأيام والأحداث والتطورات وتحاول ان تحاصر المحادثات فى نطاق مشاكل التجارة وموازين المدفوعات.

والصين ترفض صراحة أن تفرض عليها الولايات المتحدة شروطا كى تحصل على مركز «الدولة الأولى بالرعاية» فى العلاقات التجارية مع واشنطن، فتحصل على هذا المركز دون شروط، ورغم اعتراض الكونجرس على قرار الرئيس.

هذه حين تؤكد مركز قوة ستجد فى العلاقات مع العالم.

واوروبا كلما اقتربت من موعد وحدة سوقها مع نهاية هذا العام، كلما ازدادت الضغوط المعارضة فى داخلها، حول تلازم وحدة السوق مع بقية عناصر الوحدة الاقتصادية وقمتها الوحدة النقدية، وكلما ازداد التردد حول مقولة تلازم وحدة السوق مع وحدة الاتحاد والسياسة الخارجية.

هل يشير هذا إلى معالم نظام دولى جديد؟

ليس بعد.

هل يعنى هذا ان النظام الدولى القديم مازال قائما؟

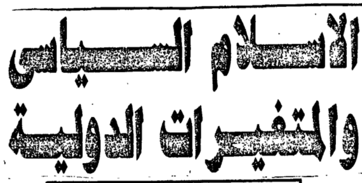
لم يعد.

ونحن نعيش فى عالم أكثر خطرا من الذى كان.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢



الاسلام السياسى والمتغيرات الدولية

بقلم : المستشار محمد سعيد العشماوى

لبيان موقف الاسلام السياسى من المتغيرات الدولية ، يتعين ـ ابتداء ـ بيان وتحديد المتغيرات الدولية ، ثم استجلاء موقف المسلمين عامة من هذه المتغيرات ، ثم بعد ذلك رصد موقف الاسلام السياسى منها .

فالتاريخ ـ غالبا ـ ما يسير فى دوائر متداخلة متصاعدة ، تؤدى الى حدوث تغيرات محلية واقليمية ودولية . ولقد كان سير التاريخ بطيئا وحدوث المتغيرات يسيرا ، يمكن ـ الى حد ما ـ استيعابه بسهولة ، واحتواؤه ببساطة ، والتفاعل معه فى اقتدار ، غير ان حركة التاريخ زادت من اوائل القرن الحالى ، ثم تسارعت فى العقد الاخير منه ، فاحدث تاثيرات بعيدة المدى ، وتخلفت عنها نتائج شديدة الفاعلية ، ونتجت عنها مواقف بالغة التعقيد . ولاول مرة فى التاريخ ، بدا العالم كله كمسرح واحد تجرى عليه احداث شديدة السرعة ، كثيرة التداخل ، بعيدة النتائج ، من الصعوبة بمكان ان تحدث سيطرة تامة عليها ، او ان يقف امامها الناس ساكنين .

ولقد ادى ذلك كله الى متغيرات دولية على كافة الاصعدة ، وفى كل الانشطة ، منها المتغيرات السياسية ، والمتغيرات الاقتصادية ، والمتغيرات الاعلامية والمعلوماتية ، والمتغيرات المعتقدية .



المتغيرات الدولية

اولا : المتغيرات السياسية :

من نوافل القول انه لايمكن تعقب كل المتغيرات السياسية على الساحة الدولية ، لكنه من المتعين ـ مع ذلك ـ رصد اهم هذه المتغيرات ، وهى تتحدد اساسا فى مسائل اربع ، هى :

إنهيار الاتحاد السوفيتى ، وحرب الخليج ، والنظام العالمى الجديد ، ومفاوضات السلام بين العرب واسرائيل .

أ ـ فالاتحاد السوفيتى كان يمثل قوة عظمى ، وكان احد ثنائى قطبى الهيمنة العالمية ، وكان ـ بالنسبة لعدد كبير من النظم والاحزاب والجماعات ـ قوة مناوئة للغرب وسندا فى اى صراع مع العالم الغربى ، ومن ثم فقد كان لما لحق به من انهيار اثر بالغ على كثير من السياسات الدولية والاقليمية والمحلية ، واحد المتغيرات السياسية الهامة ، إن لم يكن اهمها جميعا .

وعلى الرغم من مظاهر القوة والتماسك والهيمنة التى كان يظهر بها الاتحاد السوفيتى وخاصة فى العقود الخمسة الاخيرة ، فإن الدارسين بجدية والباحثين عن صميم الحقيقة ولب الواقع كانوا يدركون ويكتبون ما يفيد أن الاتحاد السوفيتى يحمل فى بنائه عوامل انهياره ، ويحتوى بين ثناياه على عناصر انحلاله .

ب ـ حرب الخليج

كانت حرب الخليج اول حرب فى التاريخ تدار ـ ولو ظاهريا ـ من خلال المنظمات الدولية كالامم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها ، كما انها كانت ـ كذلك ـ اول حرب تضم عددا كبيرا من الدول فى الغرب والشرق ضمن تحالف واحد يعمل من اجل إزالة آثار العدوان العراقى على الكويت ووقف تهديد العراق لجيرانه من الدول العربية . وخلال هذه الحرب ظهرت فكرة النظام العالمى الجديد ، وبدات ملامحه تتضح شيئا فشيئا .

ومن جانب آخر ، فقد كانت حرب الخليج سببا فى تحطيم القوة العسكرية للعراق وفى وجود غربى عسكرى فى المنطقة ، وفى تكوين نظام جديد للدفاع عنها ، وفى بروز قوة اسرائيل العسكرية ، وهذه كلها امور لابد ان تكون ذات اثر بالغ فى العالم باسره ، وعلى منطقة الشرق الاوسط ، وعلى البلاد العربية ، وهى من المتغيرات الدولية الملحوظة .

ج ـ النظام العالمى الجديد

طالما حلم العلماء وكتب الكتاب عن ضرورة نشوء نظام عالمى جديد ، إنسانى فى طبيعته ، إنسانى فى اهدافه . وكان ظهور مثل هذا النظام امرا صعبا ـ بل ومستحيلا ـ فى ظروف الاستقطاب الدولى بين محورى الزعامة : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ثم اصبح نشوء النظام العالمى الجديد املا قريب المنال بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ثم صار حقيقة واقعة اثناء حرب الخليج وما بعدها .

والنظام العالمى الجديد ، ليس هو النظام الانسانى فى طبيعته والانسانى فى اهدافه ، كما امل المفكرون وحلم الكتاب ، لكنه نظام عالمى دولى ، عله ان يكون خطوة ثابتة فى الطريق الصحيح .

والنظام العالمى الجديد يقوم اساسا على ادارة شئون العالم وحل الصراعات فيه ، من خلال المنظمات الدولية ، كالامم المتحدة ومجلس الامن وغيرها ، حماية لمبدا الشرعية الدولية . واذا كانت إدارة شئون العالم وحل صراعاته من خلال المنظمات الدولية امرا محل نظر لسيطرة بعض الدول على هذه المنظمات ، فإن مبدا الشرعية الدولية ـ كذلك ـ قد يكون مبدا مناسبا او كافيا ، طالما كان من الممكن ان يؤدى الى اسباغ الحماية على نظم مستبدة ، والى نشر الرعاية على دول ظالمة ، والى دعم استقرار اوضاع خاطئة .

ويرى بعض الناس أن هذا النظام العالمى الجديد نظام يؤدى الى تفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم بعد ان كانت هذه القيادة متوازنة بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولكن بعضا آخر يرى ان انفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم امر سوف يحدث فى المدى القريب والى حين فقط ، اذ سوف تظهر بعد ذلك قوى اخرى تحدث التوازن المطلوب ، مثل اوروبا الموحدة بعد سنة ١٩٩٢ ، والتكتل الاقتصادى لدول جنوب شرق آسيا ، وغير ذلك من قوى .

د ـ مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل

منذ وعد بلفور فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ والصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين صراع مادى ، اخذ اشكالا متعددة حتى صار صراعا عسكريا ، بل وانتهى الى حروب مستمرة بين بعض البلدان العربية واسرائيل . ونتيجة لهذه الحروب فإن اسرائيل اذاعت ان العرب رفضوا الشرعية الدولية المتمثلة فى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية وعبرية (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧) وأن حدودها سوف تصل الى ما تصل اليه حرابها ، وبذلك لم تعد الحرب بين العرب واسرائيل سبيلا الى الوصول الى السلام ، لكنها اصبحت طريقا يدفع اسرائيل الى التوسع والامتداد على حساب عرب فلسطين وعرب بعض البلاد المجاورة ، واراضى كل منهم .

حرب مثل هذه ليس لها حدود تقف عندها ولا وقت تنتهى فيه ، خاصة وقد اصطبغت ـ هذه الحرب ـ بعد احتلال اسرائيل للقدس القديمة سنة ١٩٦٧ ـ بصبغة دينية ، فاصبحت حربا بين المسلمين من جانب واليهود من جانب آخر ـ والحروب الدينية تستمر على الدوام ولا تعرف لها نهاية الا بالموت .

ونتيجة لأسباب عدة ، تكاد تكون ما سبق بيانه من متغيرات دولية ، فقد اتجه الصراع العربى الاسرائيلى الى مائدة المفاوضات بدلا من ساحات الوغى . وهذا التبدل فى اسلوب حل الصراع ، والذى يساهم فيه الفلسطينيون انفسهم ، يعد من المتغيرات الهامة التى طرأت على الساحة الدولية والتى سوف تؤثر بعيدا على هذه الساحة وعلى منطقة الشرق الاوسط سواء بسواء ، خاصة وأن مفاوضات السلام سوف تتناول عدة موضوعات غير انتهاء الصراع العسكرى ، مثل المقاطعة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

الاقتصادية وتوزيع المياه والأمن الاقليمي وما الى ذلك من موضوعات .

ثانيا : المتغيرات الاقتصادية :

كانت المعادلة الاقتصادية التقليدية معادلة ثلاثية تقوم على الارض والعمل ورأس المال وفي العصر الحديث تغيرت المعادلة لتصبح معادلة رباعية يعد فيها الانسان الراشد اهم عناصرها . بهذا اخذ الترشيد والتدريب والتثقيف معاني جديدة ، اذ صار اهم العوامل لتقديم الانسان الواعي المنتج .

ومع ضرورة التنمية بهذا المفهوم ، خاصة في بلاد العالم الثالث ، فانها اصبحت عسيرة المنال وليست يسيرة التحقيق ، بسبب احتكارات راس المال ، او تضخم الديون الخارجية ، او قلة الموارد ، او ندرة عدد السكان ، او ما الى ذلك .

ومن ناحية اخرى ، فإن احتكارات راس المال العالمية تركزت في بعض المصارف وفي الشركات المتعددة الجنسيات ، واصبحت هذه الشركات وتلك المصارف اهم المؤسسات للتأثير على الاقتصاد العالمي ، وعلى دخول وانفاقات كل اسرة في شتى انحاء العالم .

ونتيجة لذلك ، فقد اخذت اهمية النقد المحلي تتوارى امام عملات دولية للنقد ، اهمها الدولار الامريكي ، كما ان نظام النقد التقليدي بدا يتخلف امام نظام الائتمان الحديث ، وصار من الصعب على الدول ان تفرض رقابة وطنية على حركة تداول النقد ، بسبب سهولة هذا التداول عالميا ، ووجود مناطق جذب له ، وانتشار بطاقات الائتمان ، وغير ذلك .

وبالاضافة الى المتغيرات في النظام النقدي والنظام الاقتصادي المحلي والعالمي ، فإن هناك متغيرات هامة في اكتشاف الطاقة وتداولها . فثم تجارب ناجحة في استخراج الطاقة الآمنة الرخيصة ، بالانشطار النووي او الاندماج النووي ، ومن الطاقة الشمسية ، ومن تسييل الفحم ، ومن تبريد المعادن ، وهذا كله سوف يؤثر على النظام الاقتصادي العالمي باسره ، كما سوف يترك بصماته العريضة على النظام النقدي كذلك .

وحتى في اعتبار النفط منتجا اساسيا للطاقة ، فان التقارب بين دول غرب اوروبا من جانب ، والبلاد التي تحلل عنها الاتحاد السوفييتي من جانب اخر ، قد يؤدي الى مد انابيب النفط من هذه البلاد عبر بلاد غرب اوروبا (كما هو حادث بالنسبة للغاز الطبيعي) ومن شواطئ المحيط الهادي الشرقية ينقل النفط الى الولايات المتحدة الامريكية . واذا حدث ذلك فلابد ان يؤثر تأثيرا سلبيا على منطقة الشرق الاوسط التي يقوم اقتصاد بعض بلادها على استخراج النفط او على مرور ناقلاته عبر اراضيها او في قنواتها .

ثالثا : المتغيرات الاعلامية والمعلوماتية :

حدث في السنوات الاخيرة ثورة اعلامية ملحوظة ، غيرت من وسائل الاتصال وبدلت من طرائق المعرفة ، وفي هذا الصدد قال رئيس الولايات المتحدة الامريكية في خطاب له امام الامم المتحدة (في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١) : « إن ثورة الاتصال حطمت العزلة المفروضة على الشعوب ، وكذلك حطمت الجهل ، وفي مناطق كثيرة من العالم تغلبت التقنية على الاضطهاد وتحققت فرضية : هي ان عصر المعلومات هو بالقدر نفسه عصر الحرية .

إن الثورة الاعلامية التي حدثت ، جعلت من العالم كله قرية الكترونية ، كل الاحداث فيها مرئية ومسموعة ومقروءة للجميع في نفس الوقت ، وغالبا وقت وقوع الحدث او بعده بفترة يسيرة . وقد ادى ذلك الانتقال الحر السريع للافكار والقيم والاحداث والصور الى ظهور قدرة هائلة للاعلام على تشكيل الاحداث وعلى تكوين العقول وعلى التأثير في الضمائر ، وقد بدا ذلك واضحا حين نقل الاعلام الى كل بيت في العالم ، في نفس الوقت ، صور حرب الخليج التي سميت من اجل ذلك بالحرب التليفزيونية ، كما تجلت سطوة الاعلام واثره في سير الاحداث في ذلك الدور البارز الذي لعبه إبان احداث الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفييتي (اغسطس سنة ١٩٩١) مما دعا البعض الى القول بان الاعلام الدولي هو الذي اسقط الانقلاب .

لقد ادت الثورة الاعلامية الى حصار كثير من الافكار والقيم والمبادىء والمعتقدات والتقاليد القديمة والموجودة حالا (حاليا) ، كما انها جعلته ضربا من المستحيل ، حصار الحرية في اي مكان في العالم ، وبهذا افسحت المجال لثورة عظيمة في المجال الفكري والقيمي والعقدي ، وجعلت من الحرية معنى مساويا للخبز ومكافئا للانسان .

اما المعلوماتية ، فهي الانشطة والاعمال والوسائل والنظم والادوات التي تستخدم في جمع وتحليل ومعالجة وصياغة تداول المعلومات في مجتمع ما ، واسلوب تطويع تلك المعلومات لخدمة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك المجتمع ولافراده . وقد تزامن الاهتمام المعاصر بالمعلوماتية ، او لعله كان نتيجة ، لانتشار استخدام الحواسيب computers مما ادى إلى تسهيل تراكم وتركيز وتداول المعلومات لأي فرد .

وتراكم وتركيز المعلومات وسهولة تداولها لأي فرد لابد أن يؤدي إلى تغيير كبير في الفهم والادراك والتصرف ؛ لأن شطرا كبيرا من العقل البشري ومساحة واسعة من تصرفات الأفراد ومعتقداتهم كانت مظلمة قاتمة ، محكومة بالجهل ، او على الاقل مشلولة مشوهة نتيجة نقص المعلومات ، وعندما يزول الجهل وتتكامل المعلومات فان تغييرا كبيرا لابد ان يطرا على كل المستويات الدولية والاقليمية والمحلية والانسانية .

رابعا : المتغيرات المعتقدية : -

ادت المتغيرات المتعاقبة الى تغير كبير في موضوعين هامين ، هما الايمان والانسان .

فقد غلبت على كثير من الناس - في فترات ماضية - نزعات الالحاد وإنكار الدين واعتناق افكار ومبادىء عن مادية السلوك الفردي والجماعي ، بل وعن حركة التاريخ ذاته ، لكن هذه الاتجاهات جميعا ، انهارت في الوقت الحالي لتفسح مجالا للايمان بالله والايمان بالانسان .

فالصحو الديني في كل ارجاء العالم امر ظاهر ملحوظ ممتد شامل لكل الشرائح . ولئن اختلط في بعض الحالات بالاعمال السياسية او بالانشطة الارهابية ، فإنه لا بدوان يصحح نفسه ليصبح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام ط ع

التاريخ : ١٢ يونيه ١٩٩١

صحوا صحيا خلاقا مفيدا للايمان والانسان والانسانية .

وقد واكب الايمان بالله إيمان بالانسان ، فاصبح الاعتقاد بحقوق الانسان ، كل إنسان على ظهر الارض ، امرا يكاد يدخل فى صميم الايمان ، ويعد ترجمة حية واضحة وعملية للايمان بالله .

واذا كانت بعض الحركات العنصرية ، فى هذا المكان من العالم او ذاك ، قد اطلت براسها وبدات تقوى وتشتد ، فإنها ، مع الصحو الدينى والانسانى ، لابد ان تتلاشى وتزول وتخلى مكانها للايمان المتعاظم بالله والانسان ، خاصة وانها حركات مضادة للتاريخ ومعارضة للانسانية ومناقضة للروح الجديدة .

موقف المسلمين من المتغيرات الدولية

الاسلام ليس دينا لجماعة ولاشريعة لامة ، لكنه دين مفتوح للكافة ، وهو بهذه المثابة دين عالمى وشريعة انسانية .

وقد كان فى الفكر السياسى ، خلال القرن الماضى ، نوع من الفرز الدينى ؛ يجعل من اوروبا اقليما للمسيحية بينما يجعل من الشرق الاوسط اقليما للاسلام. غير ان هذا الفرز زال وانتهى ، لقيام نظام الدولة المعاصرة الذى يجعل من الجنسية اساسا للانتماء الى الوطن .

هذا فضلا عن وجود عدد كبير من المسلمين بالشرق الاقصى اضعاف عددهم فى الشرق الاوسط ، ووجود كثير من المسلمين بالبلاد الاوروبية يقدر عددهم مابين سبعة عشر مليونا وعشرين مليونا ، ووجود عدد آخر بالولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالى خمسة ملايين فرد .

فاذا ماكان الوضع كذلك ، فإن بيان موقف المسلمين من المتغيرات الدولية لايعد خطابا موجها الى دول الشرق الاوسط ذات الاغلبية الاسلامية ، لكنه امر يتصل بالمسلمين فى كل مكان ، أينما وجدوا ، وإن كان لمسلمى الشرق الاوسط ـ خاصة ـ دور اساسى وهام ، نظرا للظروف التاريخية والجغرافية والسياسية لهذه المنطقة من العالم .

وموقف المسلمين ـ بهذا المعنى ـ من المتغيرات الدولية يتحدد فى نقاط خمس : الواقعية التاريخية ، وتحديث العقل الاسلامى ، وتجديد الفكر الدينى ، وانتاج التقنية لامجرد استهلاكها ، وتقوية التعاون الاسلامى فى نطاق النظام العالمى .

(١) الواقعية التاريخية :

من الملاحظ ان كثيرا من المسلمين لايتصورون الماضى باعتباره احد عناصر تشكيل الحاضر ومن ثم التاثير على المستقبل ، لكنهم يقيمون تفاضلا فى الزمان بين الماضى والحاضر والمستقبل . وفى هذا التفاضل ، يعد الماضى عندهم سجنا تحبس فيه عقولهم وقلوبهم وضمائرهم ، ولاتستطيع الانعتاق الى الحاضر . والحاضر لديهم مجرد اوصاف انشائية وتعبيرات هلامية وليس عناصر معقدة متشابكة يمكن فهمها فهما علميا ، والتداخل فيها بوعى والسيطرة عليها بقدرة ، ثم توجيهها الى حيث يريد الانسان ويمكنه ، والمستقبل فى تقديرهم غيب لم يقع وامر لم يحدث ، وهو لايرتبط بالماضى ولايتصل بالحاضر ،

هذا الفهم الغائم لفكرة الزمن ومعانى الماضى والحاضر والمستقبل يفصل غالبية المسلمين عن التاريخ ويقطعهم من الزمن ويبعدهم عن الوقت ، ويدعهم معلقين فى فضاء ابدى وسكون سرمدى لايستطيعون الحركة ، ولايقدرون على التاثير فى الأحداث ، ولايتمكنون من التداخل فى النتائج ، وليس بقدرتهم ان يكونوا فاعلين ايجابيين ، وبذلك تركوا لغيرهم العمل والانتاج والتاثير فى الاحداث وتشكيل الواقع ومحاولة رسم افاق المستقبل .

واهم واول واجب على المسلمين لمواجهة المتغيرات الدولية ادراك فكرة الزمن وقيمة الوقت ومعنى التاريخ ومبدا الحركة واسس الفاعلية وسبل الايجابية . فإن فعلوا ذلك ـ اتصلوا بالزمن ، وتعلقوا بالوقت ، واستوعبوا التاريخ ، وتحركوا مع الاحداث ، وتفاعلوا مع كل عناصر الكون ، وكانوا ايجابيين فى مسلكهم ، ومن ثم استطاعوا ان يحلوا مشكلة الاصالة والتحديث ، كما استطاعوا ان يبداوا التوافق السليم مع المتغيرات الدولية والاسهام الفعال فى تشكيل هذه المتغيرات والسيطرة عليها .

(٢) تحديث العقل الاسلامى :

كان المسلمون الاوائل يفكرون ويتحدثون ويتصرفون على سجيتهم ، وفقا لطبيعة اللغة العربية ولهجاتها المتعددة ، دون ان يتجهوا الى وضع اسلوب للتفكير او نظام للعقل ، مثلما فعل ارسطو الاغريقى فى القرن الرابع قبل الميلاد ، حين وضع المنطق الصورى اداة لضبط العقل وتحديد الفكر .

ووصل العقل الاسلامى الى درجة بعيدة من الحرية إبان عهد المعتزلة : غير ان هؤلاء بددوا طاقاتهم واستهلكوا قواهم فى مسائل فرعية وقضايا جدلية وامور وقتية ، ولم يبحثوا فى الموضوعات الانسانية العامة ، ولاوضعوا للعقل الاسلامى منهجا متكاملا للعمل ، او اداة دقيقة للفكر تحمل سماته .

وفى بحث المعتزلة فى القضايا الاسلامية وقفوا كثيرا عند مسالة خلق القران واكدوا عليها تاكيدا فلسفيا جدليا ، مع انهم كادوا يكونون اكثر توفيقا لو انهم طرحوها من الناحية الفقهية وفقا لنظرية تفسير آيات القران تبعا لاسباب تنزيلها لاعلى عموم الفاظها .

ومن المؤسف ان المعتزلة ، وقد كانوا فرسان العقل ، ما إن وصلوا الى السلطة فى عهد الخليفة المامون حتى لجاوا الى العنف والقوة والقهر لفرض معتقدهم عن خلق القران ، واضطهدوا الكثيرين من مخالفيهم ومنهم احمد بن حنبل ، فضربوا بذلك حرية العقل ، ومهدوا لتقويض العقل الاسلامى .

وفى عهد المتوكل ، عندما انتصر السلفيون على المعتزلة عمدوا الى ضرب العقل والمنطق وحرية الفكر ، باعتبارها السبيل الذى يؤدى الى الكفر والالحاد بمسالة مثل مسالة خلق القران .

وظهر الاشعرى (ابو الحسن بن ابى موسى (٨٧٣/٩٤١ م) ليجدد عقيدته فى التمسك بكتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) ومارو ى

عن الصحابة والتابعين وائمة الحديث ، وبمذهب واتجاه احمد بن حنبل (عدو المعتزلة الذى كان يقول بازلية القران) . واهم ما يتالف منه مذهب الاشعرى ما قاله من ان « الله قادر على كل شىء وخالق كل شىء ، وليس للطبيعة عنده فعل ما .. اما افعال الانسان ، فإن الله يفعلها ويخلقها فيه فينسبها الانسان الى نفسه ويزعم انها من كسبه .. والعقل اداة للادراك فقط لكنه لايستطيع ادراك وجود الله » .

وقد انتهى الاشاعرة ، اتباعه ، الى ان العقل لايوجب شيئا من المعارف ، ولا يقتضى تحسينا ولاتقبيحا ، ولايوجب على الله رعاية لصالح العباد ، والواجبات كلها تفرض بالسمع ولا وصول لها بالعقل ، وهذا كله على الضد من آيات القرآن الواضحة الصريحة فى تبجيل العقل وجعله مدار المساءله ..

ثم تلى الاشعرى ابو حامد محمد الغزالى (١٠٥٩ ـ ١١١١ م) فختم على العقل الاسلامى نهائيا ، دون رجعة الا بمراجعة شديدة وثورة شاملة .

وخلاصة مذهبه ـ فيما يتعلق بالموضوع ـ انه يرى ان الله سبب لوجود العالم ، وانه خلقه بارادته وقدرته ، وانه لا توجد الا علة واحدة ، هى علة وجود المريد ، اى الله ، اما علة الطبيعية ، او ماتلحظه المشاهدة من وجود صلة بين شيئين كاضرام النار واشتعالها فى الاشياء من ثم ، او احداث اصابة تعقبها وفاة ، او رش ماء يتبعه بلل ، ذلك كله امر منكور ومردود الى علاقة زمانية بين الشيئين ، اى حدوث تتابع بينهما ، فليست النار هى التى اشعلت الاشياء ، ولا الاصابة احدثت الموت ، ولا الماء انشا البلل ، انما ذلك كله تهيؤ فى ذهن الناس لحدوث هذه بعد تلك ـ والفاعل فى الحقيقة ، والسبب ـ هو وحده الله سبحانه ، لاهذا الشىء او ذاك .

ونظرا لانتشار فكر الغزالى ، وكتابه أحياء علوم الدين ، فقد ختم على العقل الاسلامى وقطع دابر الراى ، بل وانتهت تماما فكرة وجود قوانين ثابتة مطردة لحكم الاشياء ، كما انتهت كذلك حرية الارادة ومبدا مساءلة الانسان عما يفعل .

لقد ضرب منطق السببية ومنهج العلية ومبدا حرية الارادة واساس القوانين ، وانتهى جانب العقل وتقدير الحرية من العقل الاسلامى ، فلا هو قادر على الفقه والتشريع ، ولا هو قادر على النظر والتدبير ، وليس مسموحا له ان يبحث عن سبب الاشياء ، او يغوص فى علل الحوادث ، او يحاول تنظيم افعاله او السيطرة على ارادته او التداخل فى التاريخ او التفكير فى تسخير المواد لصالحه ، ومن باب العقل ضرب العقل ، ومن نهج الدين وقف الدين ، وباسم العلم انتهى العلم تماما . فبغير المنطق لايستقيم فهم ، ودون السببية لا يتكون عقل ، وبنفى العلية تنتهى العلوم ، وبانكار حرية الانسان يصبح ادنى الى الحيوان واقرب الى المادة .

لكل اولئك فقد تراجع المنطق ، وتخلف العقل ، واندثر العلم ، وضاعت الحرية ، وبدا الاسلام عهدا طويلا من النوم وعصرا بعيدا من الخرافة .

وتحديث العقل الاسلامى واجب على المسلمين جميعا ، ولايمكن ان يكون ذلك الا بتحديث اليته ، وتعصير ادواته ، ليقوم على منطقة الاشياء ، ومنهجة العلوم ، والاخذ بالسببية ، والركون الى العلية ، وتقدير حرية الانسان .

ولايمكن بحال من الاحوال ان يواجه المسلمون المتغيرات الدولية الا اذا كانوا على مستوى راق من الفهم ومستوى عال من الاداء ، وذلك امر يتوقف اساسا على تحديث العقل الاسلامى .

(٣) تجديد الفكر الدينى :

منذ ضرب العقل الاسلامى ـ فى القرن الرابع الهجرى ـ هبط مستوى تفكيره ، فلم يعد قادرا على تناول الموضوعات الهامة والرئيسية والاساسية والجادة ، فى الدين او فى الدنيا ، وانما اقتصر على الهامشيات وانحصر فى القشوريات وتبدد فى التافه من الامور ، واقتصر شانه على طلب الفتوى جاهزة فى شعار ، او معلبة فى راى ، او مغلفة فى قول ، او مطلقة فى هتاف .

وفى العصر الحالى الذى تفرض فيه التحديات على العقل الاسلامى ان يجدد فكره ويعلو بمستوى تفكيره ليستوعب المتغيرات ، فيستطيع مواجهتها والاسهام فى حلها ، فى هذا العصر ، فإن الفكر الاسلامى يدور اساسا حول موضوعات غير جادة مثل شرعية لبس الجلباب ، وطول هذا الجلباب ، وضرورة اطلاق اللحية ، وما اذا كان من اللازم حلق الشارب ام تركه ، وحرمة الخل او حليته ، وما اذا كان يجوز دفن الميتة الانثى بجوار ميت ذكر .. وهكذا ، من موضوعات ابعد ماتكون عن لباب الامور واس المسائل فى العصر الحديث .

وتجديد الفكر الدينى واجب على المسلمين جميعا للخروج من هذا المازق الى انفساح الفكر وعرض التفكير .

واهم السبل للوصول الى هذا التجديد يكون باتباع مايلى :

١ ـ تحديد معانى القرآن الكريم تحديدا واضحا لكل لفظ ـ جامعا لمعناه ، مانعا من تداخله مع غيره ، فبعض الالفاظ يتحمل الاختلاف اللغوى ، وبعضها تغير على مدى التاريخ ، وبعضها ينطق باكثر من نطق يؤدى الى تغيير معناه .. وهكذا .

واهم الالفاظ التى ينبغى تحديدها لتجديد الفكر الاسلامى هى الفاظ : ـ الشريعة ، الحكم ، الامة الناس ، الكفر ، الذكر ، الشرك ، الكتاب ، العالمين ، الايمان ، الاسلام وغيرها .

ب ـ تحديد منهج لتفسير القرآن ، ثم منهج اصيل يرى ان يكون تفسير آيات القرآن وفقا لاسباب تنزيلها ، بينما يرى منهج اخر ـ متاخر ـ ان يكون تفسير آيات القرآن تبعا لعموم الفاظها لا على خصوص اسبابها .



والفارق بين المنهجين كبير ومتشعب ، ويمكن ان يكون فارقا بين بنائين كاملين للدين ، كل منهما متفاصل عن الآخر ، ومتباعد عنه . ولا يمكن للفكر الاسلامى ان يستقيم حقيقة الا اذا استقر على منهج واحد لتفسير ايات القران الكريم ، وهو المنهج الاصيل .

جـ ـ وضع نظرية للنسخ فى القران الكريم . ذلك انه على مدى التاريخ الاسلامى لم توضع نظرية ولم تحدد قاعدة للنسخ فى القران الكريم ـ وبهذا خضع النسخ للاعتبارات الشخصية والاراء الفقهية والاغراض السياسية ، كل يقول بما يوافقه ، فثم راى على ان ايات حرية العقيدة فى القران نسخت باية السيف ، وثم راى اخر بانها لم تنسخ قط لانها من المحكمات ولان لاية السيف ، وثم راى اخر بانها لم تنسخ قط لانها من المحكمات ولان لاية السيف تفسيرا يبعد بها عن ايات حرية العقيدة . والفارق بين الرايين فارق بين اتجاه يلجا الى السلم فى الدعوة الى الاسلام ومع غير المسلمين عموما ، واتجاه يفرض الحرب على كل مخالف فى العقيدة او مخالف لاى راى له او تفسير او حتى شعار .

د ـ وضع نظرية للاحكام التى يمكن للمجتمع تعليق تنفيذها . فالرق موجود فى القران ولم تنسخ منه اياته . والتسرى بالاماء (الجوارى) ورد فى ٢٥ موضعا من القران الكريم ومع ذلك فإن المسلمين الآن جميعا لا يعترفون بالرق ولا يجيزون التسرى بالجوارى .. اى انهم علقوا العمل باحكام الرق فى القران الكريم مع ان بعضها يتصل بالعبادة ، مثل احكام فك الرقبة (تحرير عبد) .

وتجديد الفكر الدينى الاسلامى يقتضى دراسة مافعله عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين من وقف العمل بحد السرقة عام المجاعة ، ووقف زواج المتعة ، ووقف اعطاء الارض المفتوحة الى الجنود الفاتحين ، ثم دراسة ماحدث فى العصر الحديث من وقف العمل باحكام الرق والتسرى بالجوارى ، واستخراج نظرية عامة فى ذلك تحقق مرونة فى تطبيق التشريع وتسمح بمواجهة تحديات العصر دون اعراض عن الدين او اشاحة عن الشريعة ، بل بحلول من صميم الدين ومن بناء الشريعة .

هـ ـ وضع معيار لتقويم الاحاديث النبوية على اساس صحة المتن لا على اساس سلامة الاسناد فقط . مثل هذا المنهج قد ينتهى الى استبعاد بعض الاحاديث الموضوعة والتى تشكل حائلا ضخما دون تجديد الفكر الدينى .

وعلى صعيد آخر ـ فإن بعض الفقهاء تحدثوا عن وقتية بعض الاحاديث مثل حديث « وفروا اللحى وحفوا الشوارب » ، دون ان يضعوا فى ذلك قاعدة عامة يمكن لاى مسلم ان يستند اليها ، فيعمل ذلك على تجديد فكره وصحو عقله ، ويمكنه من ان يواكب الاحداث المعاصرة وان يتصدى للمتغيرات الدولية .

(٤) إنتاج التقنية لامجرد استهلاكها : ـ

من اهم سمات العصر الحالى ذلك التحول الكبير من نطاق الجدال الفكرى والمعتقدية الجافة (الايدلوجية) الى مجال الانتاج التقنى والعملية الفنية ، فالتقنية اصبحت طابع العصر واسلوب الحياة ، ولم تعد وسائل الانتاج التقليدية كافية او قادرة على تلبية متطلبات الشعوب واحتياجات الامم .

واغلب المسلمين ـ وخاصة فى منطقة الشرق الاوسط ـ يستهلكون الحضارة ولاينتجونها ، بل ان معدلات الاستهلاك لبعض المنتجات ـ فى هذه المنطقة ـ تفوق معدلاته فى اى منطقة اخرى فى العالم ، بما فى ذلك البلاد المتقدمة صناعيا .

والاستهلاك دون انتاج يؤدى الى ايجاد خلل فى نظام الحياة ويفضى الى نتائج سلبية للغاية على الشخصية الفردية وعلى البناء الاجتماعى سواء بسواء . ذلك انه يوفر وقتا طويلا ممتدا لايملؤه عمل جدى ويعود على الراحة والدعة فيسلب الفرد روح الكفاح وقدرة العمل وعنصر المبادأة ، ويجعل من اللهو والتسلية طابعا للعيش فيحول الحياة الى ملل وسأم وتفاهة وغثاثة ، ويوجد اسلوب تجارى فى التعامل معها ، وربما للخلاص منها ، اما الانتاج مع الاستهلاك فانه يحقق التوازن النفسى والتوازن الاجتماعى والتوازن الاقتصادى والانتاج المعاصر لابد ان يكون انتاجا تقنيا لان هذا الانتاج هو الانتاج الامثل اقتصاديا ولانه هو وحده الذى يرفع الانسان الى مستوى العصر ويقف به على الجديد من العلوم وعلى السليم فى الانتاج .

ولئن كانت التقنية المتقدمة سرا تحتفظ به بعض البلاد المتقدمة ولاتعطيه لغيرها فان ثمة انواعا من التقنية البسيطة الشائعة فى مناطق من العالم وخاصة جنوب شرق اسيا يمكن استيرادها وتعلمها وانتاجها كبداية فى الطريق .

(٥) تقوية التعاون الاسلامى فى نطاق نظام عالمى

ثم منظمات للعالم الاسلامى مثل المؤتمر الاسلامى غير ان هذه المنظمات تعمل لصالح بعض الحكومات ومن ثم تحدث اضطرابا فى العالم الاسلامى ولاتحقق الفائدة المرجوة لمواجهة تحديات العصر :.

اما المؤتمر الاسلامى فان اغلب اعماله تتصل بالحكومات والجهات الرسمية ولاشك انه من الاوفق فى الظروف المعاصرة . ان يهتم هذا المؤتمر او ان تنشا بجانبه . مراكز للبحوث والدراسات تهتم بالمكتشفات العلمية وتعنى بالتقنية الحديثة ، وتعمل على مساعدة البلاد الاسلامية فى استخدام هذه واستعمال تلك على ان يكون ذلك فى نطاق النظام العالمى الجديد الذى يعلن قيامه على اسس من الشرعية الدولية وحقوق الانسان ويعنى ذلك الا يعلن المسلمون ـ كلهم او بعضهم ـ عداوة لهذا النظام او خصومة معه او انفصالا عنه وحتى اذا وجد خلاف ـ فعليهم ان يعلنوا عن قبولهم حل الخلافات داخل نطاق النظام العالمى الجديد ولا يتخذوا موقف المجابهة العالمية كى لايعد المسلمون خالقين للاضطرابات داعين الى الحروب باعثين على الفتن عامدين الى الصراع فيدفع ذلك المجتمع الدولى ـ كله او بعضه ـ الى ان يحارب العالم الاسلامى ـ سرا وعلانية ـ ويمنع عنه اى



تقدم او ازدهار انساني او علمي او اقتصادي ويجهض اى محاولة فيه للتقدم .

فالسلوك الحضارى الهادىء الرصين ضرورى للعالم الاسلامي كي يسلك في مسالك الواقع والممكن ، ولا يبدد طاقاته في شعارات بلا مضمون او حروب بلا نصر او صراعات هوفيها الخاسر ، هذا فضلا عن ان هذا السلوك هو السلوك الامثل لمجتمع يعمل على استيعاب المكتشفات العلمية والوعي بالتقنية الحديثة ، ورفع اسسه على التنمية الانسانية والانتاج الوفير .

الاسلام السياسى والمتغيرات الدولية

الاسلام دين واحد لكن صيغه متعددة فثم تفسيرات متباينة ونظرات تؤدى الى وجود اكثر من صيغة اسلامية .. وليس ادل على ذلك من وجود صيغتين او اتجاهين متباعدين ـ وربما في بعض الاحيان متناقضين ـ ادل الى وجود الاسلام السني والاسلام الشيعي .

ومنذ عشرينات هذا القرن ظهر في العالم الاسلامي مفهوم للاسلام كان قد ظهر في عهد الخوارج ، اسميناه بالاسلام السياسى تحديدا لهويته وتفريقا له عن الاسلام المستنير .

والاسلام السياسى يتميز بعناصر رئيسية ثلاثة هى :

١ ـ التأكيد على ان السياسة جزء من الاسلام وان العمل السياسى فرض على كل مسلم .

٢ ـ الادعاء بان جماعته (وكل جماعة تاثرت او انشقت عنه) هى جماعة المسلمين ، وماتقول به هو الاسلام الصحيح وهو امر يعني ان من ليس من هذه الجماعة ليس من جماعة المسلمين بل هو خارج عن الاسلام وربما كان مهدر الدم والمال والعرض كما يعني ان من لم يعتنق كل مبادىء الجماعة بلانقاش او جدال او تفهم او تعديل ـ يعد مرتدا عن الاسلام يستوجب عقاب المرتد .

٣ ـ فرض الاراء والقرارات والاتجاهات بالقوة والعنف والاغتيال والحرب الذى يسمونه جهادا في سبيل الله .

والاسلام السياسى بعناصره الرئيسية الثلاثة ، لايصمد للنقاش ولايقوى على التحليل .

فالقول بان السياسة جزء من الاسلام قول هلامي مخادع ، فلاذا كان المعنى به ان السياسة ركن من عقيدة الاسلام ، فانه بذلك يكون قد قوض الاتجاه السني (الذى يرى ان اركان الاسلام خمسة) لحساب الاتجاه الشيعي (الذى يرى ان اركان الاسلام ستة) والذى يعتبر ان الامامة ـ او السياسة ـ ركن سادس في الاسلام واذا كان المعنى بمقالة (ان السياسة جزء من الاسلام) انها جزء من التاريخ الاسلامي فالتاريخ الاسلامي ليس هو الاسلام وهو مراحل كل مرحلة منه تختلف عن المرحلة الاخرى .

اما اعتبار العمل السياسى فرض على كل مسلم فهو اعتبار خاطىء لان العمل السياسى ليس فرضا دينيا قط . وفروض الاسلام محددة وليس منها العمل السياسى ، هذا فضلا عن ان واجب المسلم هو المشاركة في الحياة عموما بايجابية واقتدار وليس اعتزالها باى حال من الاحوال . اما العمل السياسى فهو جزء من الحياة ، وليس كل الحياة او كل انشطتها واداؤه يعد عملا بشريا لاعملا دينيا . واذا كان هذا العمل منافيا للحياة متعارضا معها . فهو عمل مخالف للدين مجانب للشرع .

والادعاء بان العمل السياسى فرض ديني او عمل ديني ادعاء يميز هذا العمل عن باقي انشطة الحياة كالبيع والشراء والزواج والطلاق وغيرها . فهي جميعا اعمال بشرية وتصرفات عادية يضاف الى ذلك ان اعتبار العمل السياسى عملا دينيا يؤدى الى تعصيم (اى اضفاء العصمة على) عمل السلطة وقرارات الحكام ، بحيث يكون اى جدال عنها او اى معارضة لها كفرا بالله يستوجب عقوبة المرتد او عقوبة المحارب ومن ناحية اخرى فانه يؤدى الى تعصيم (اى اضفاء العصمة على) عمل المعارضة بحيث يكون اى جدال عنه او اى رفض له كفرا بالله كذلك . وهكذا ينتهي الامر الى كفر الجميع ، السلطة والمعارضة والى مقاومة الراى المعارض بالقتل والاغتيال بحكم من الشرع او فتوى من الدين ـ بدلا من مجادلته بالتى هى احسن .

اما الادعاء بان جماعة ما هى جماعة المسلمين ، وان من عداها خارج عن الاسلام فهذا قول الخوارج قالوا به من قبل ، ولايتبعهم فيه الا خارج ، فالاسلام دين مفتوح للجميع لايقتصر على جماعة ولايقف على مجموعة والمسلم هو من نطق بالشهادة وآمن باركان الاسلام وليس الاسلام هو الانضمام لجماعة او الانضواء تحت زعامة مرشد او امير او رئيس بذاته .

وتكفير اى مسلم عمل غير اسلامي ، فضلا عن انه لايجوز ان يكون هذا التكفير في باب السياسة وعلى مسرح التحزب ، وهى مسائل بشرية وليست دينية بحال .

اما فرض الاراء والقرارات والاتجاهات بالقوة والعنف ورفع صيحة الحرب دوما ، وتبرير اغتيال الخصوم غشا والادعاء بان ذلك كله جهاد فى سبيل الله ، فهو امر مناف للاسلام ومجاف للشريعة ، ففى القران وردت ايات بعكس ذلك ، منها ماهو خطاب للنبى (صلى الله عليه وسلم) مثل « لست عليهم بمسيطر » (سورة الغاشية ٨٨ : ٢٢) « ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » (سورة ال عمران ٣ : ١٥٩) « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (سورة الكهف ١٨ : ٢٩) « ولو شاء ربك لامن من فى الارض كلهم جميعا » (سورة يونس ١٠ : ٩٩) « ولو شاء الله لجعلهم امة واحدة » (سورة الشورى ٤٢ : ٨) وهى كلها ايات تمجد التسامح وتبين حرية الفكر وتقرر ان الخلاف فى الايمان ذاته هو سنة الله وارادته .

والجهاد فى الفهم الاسلامى الصحيح جهاد النفس قبل ان يكون اعلانا للحرب ، فان يكن حربا فهو للدفاع عن النفس اساسا ولاجهاد فى العدوانية او الاغتيال .

ومع ان كل مقولات الاسلام السياسى مردودة فانه لايقدم شيئا ذا بال يدل على فهم المتغيرات الدولية والتفاعل معها تفاعلا صحيا .

فهو لم يقدر بعد معنى انهيار الاتحاد السوفيتى وان لذلك دلالات كثيرة ونتائج بعيدة فى انهيار عصر المعتقدية الجافة (الايدلوجيا) وحلول عصر جديد هو عصر التقنية والعمل والانتاج . فمازال الاسلام السياسى يرفع - رغم ذلك - شعارات بلابرامج ويردد مقولات بلافعل ويكرر عبارات بلافهم .

وهو لم يستوعب معنى ظهور نظام عالمى جديد وان هذا النظام يتضمن وفاق الاقطاب التى ظلت ثنائية ومتعارضة لفترة طويلة وهذا مايدعو هذه الاقطاب الى توحيد جهودها لضرب اى اتجاه يرون فيه خطورة او يسفر لهم عن عداوة ومع ذلك فان الاسلام السياسى دائم اظهار العداوة للعالم واعلان المواجهة مع الجميع ، مع انه لايملك اسباب ومقومات الحرب الحديثة ولايعرف تقنيتها واى حرب دون استعداد وبغير تمكن هى ضرب من البلاهة ونوع من الانتحار .

ولان الاسلام السياسى بغير نهج واضح محدد فقد وقف فى حرب الخليج ضد اغلب بلاد العالم العربى وضد الشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد فكان بذلك فى جانب العدوان ومع نظام للحكم لم يعمل ابدا باسم الدين الا ابان الحرب ولو ان الاسلام السياسى وقف بجانب العدل والحرية وحقوق الانسان لجاز له بعد ذلك ان يطالب النظام العالمى الجديد باعمال هذه المبادىء فى الصراع بين الدول العربية واسرائيل وفى اى صراع او خلاف اخر .

وهو يعارض الحضارة العالمية ويرفض نقل التقنية بزعم ان ذلك غزو فكرى مع ان نقل التقنية لازم فى الحد الادنى ، ان لم يكن لرخاء المجتمع ، فللدفاع عنه امام اسلحة تقنية متقدمة . والاسلام السياسى لايقدم فى معارضته للحضارة العالمية اى حضارة مقابلة او مغايرة بل انه ينكر حتى الحضارة الاسلامية ويتمسك بعهد البداوة فى الاسلام لا بعصر الحضارة فيه . فكانه بذلك يتنكب طريق التطور والتقدم وهو امامه واضح قويم ويعزل نفسه عن حركة الحياة الفعالة ويتحجر فى دوامات من الالفاظ السحرية والعبارات غير البناءة .

وكل مايرفعه الاسلام السياسى فى هذا المجال عبارة غامضة محددة هى « المشروع الاسلامى » وتعبير « المشروع الاسلامى » هذا ظهر اصلا فى الغرب لدى بعض الكتاب المستشرقين وغيرهم قصد التدليل على ان العالم الاسلامى لايسير ولن يسير فى طريق الحضارة العالمية لان له مشروعا يخالف ويضاد المشروع الحضارى العالمى . اى ان التعبير يؤكد ويكرس فكرة العزل والتفريق بين الشرق والغرب ، وهو ترديد معاصر لمقولة رديارد كبلنج القديمة من ان الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا .

والحقيقة والواقع ان المشروع الحضارى الاسلامى لايمكن ان يكون معارضا للحضارة العالمية وهو يرتع فى مادياتها او مجانبا للتاريخ الانسانية مع انه لابد ان يكون ثمرة لجانبه المضىء ذلك ان هذا المشروع لابد ان يكون واعيا بذلك التاريخ تاليا لتلك الحضارة وهو على اليقين لايمكن ان ينقض الحضارة العالمية الا اذا كف عن استهلاك نتاجها المادى بشراهة ثم استوعب كل علومها وفنونها وثقافتها ليعيد تقديمها حضارة روحية سامية نابعة منه ومناقضة لحضارة مادية استغلالية (كما يقال) ومفاد ذلك ان المشروع الحضارى الاسلامى لايمكن ان يقوم فى عزلة عن الواقع العالمى كما انه لايمكن ان ينقض هذا الواقع الا بعد استيعابه وبعد ان يضيف اليه او يخلط به قيم الدين السامية واخلاقيات الشرائع الرفيعة ومن ثم فان هذا المشروع يتمحض عن قيم واخلاق وعلم ووعى وقدرة واقتدار ولايمكن ان يقوم على مجرد دعاوى سياسية وشعارات جوفاء .



في ندوة بمعرض الكتاب بالقاهرة:

النظام الدولي الجديد.. سلام أم بلطجة دولية؟

□ القاهرة ـ خاص:

اجمع المتحدثون في ندوة حول النظام العالمي الجديد نظمت بمعرض الكتاب بالقاهرة، على أن هذا النظام لم يتشكل بعد، لكنهم اختلفوا حول تقييم بشائره وكيفية التعامل مع الجديد القادم. هل هو نظام سيسود فيه السلام والشرعية الدولية، أم البلطجة الدولية؟ وهل يقف العالم العربي موقف الترقب، أم يشارك في ولادة النظام الجديد بإرادة؟

في البداية يقدم د. محمد السيد سعيد الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية تعريفا لـ «المنظومة الدولية» بأنها توزيع معين للقوى والعلاقات بين الدول الكبرى والصغرى أما النظام الدولي فيعني مجموعة القيم والمبادىء المقبولة دوليا وتحرسها وتثبتها مؤسسات دولية. ويقول إن ما يحدث الان هو تغير في المنظومة الدولية، أي في توزيع القوى، لا في النظام الدولي، فالاتحاد السوفييتي انهار وأصبح البيت الغربي مركز القوى وتحتل صدارته الولايات المتحدة الأمريكية.. وأشار إلى الرؤية القائلة باقتسام القوة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة واليابان.

ويضيف أن انتصار الغرب حكم الحياة السياسية بالتوجه نحو الليبرالية، والحياة الاقتصادية نحو النسق الرأسمالي وتمكينه من السيطرة على الهياكل الاقتصادية، كما فرض النسق الثقافي للحضارة الغربية على العالم مثل قضايا حقوق الإنسان.

ويتفق صلاح الدين حافظ رئيس تحرير الأهرام الدولي مع القول بعدم تبلور نظام دولي جديد، ويقول إننا نحيا «سيولة دولية» مشيرا إلى الرأي الرائج بأننا في ظل القطب الواحد. فيما تؤكد فريدة النقاش رئيسة تحرير مجلة «أدب ونقد» أننا في وضع انتقالي تلا الحرب الباردة ورسخ دور أمريكا للهيمنة المؤقتة على العالم. وتضيف أن الحالة الأمريكية مأساوية للعالم الثالث، فالاقتصاد الأمريكي منهك، وتبين زيارة بوش الأخيرة لليابان حدة أزمته.

أما د. أسامة الغزالي حرب مدير مركز الأهرام للدراسات بالإنابة فيقول أن هناك تغييرات تجرى في النظام الدولي وبمعدل أسرع أحيانا من أن نلاحقه، وأن القطبية الثنائية في الهيمنة الدولية أصبحت أحادية، وأشار إلى أن الثورة العلمية والتكنولوجية هي أهم متغيرات النظام الدولي، وإلى الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية.

ورغم اتفاق أغلب المتحدثين على أن نظاما دوليا جديدا لم يولد بعد، فإن تباينا حادا ميز وجهات النظر حول كيفية التعامل مع هذا الجديد القادم.. هل هو نظام عدل وسلام أم بلطجة سياسية..

صلاح الدين حافظ وفريدة النقاش وأحمد الجمال ـ صحفي ـ يقولون إنه بلطجة. ويميل أحمد الجمال إلى فكرة تآمر النظام الدولي على العالم العربي. فيما يرفض د. أسامة الغزالي القول بتآمر النظام الدولي، ويقول إن كل دولة تسعى إلى أن تحقق مصالحها، ودعا إلى تنمية قدرات العالم العربي وشدد على أن إرادة العالم العربي هي التي تحدد موقعه في النظام الدولي، ولا يحق التباكي على شرعية لا تساندها قوة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

سقوط بوش رمز لتداعي أمريكا

جدل يابانى حول دورها فى النظام العالمى الجديد

□ طوكيو – تيرى مكارثى – «العالم اليوم» والاندبندانت:

يبدو الامر وكان الصحف اليابانية كانت فى انتظار سقوط الرئيس الامريكي «جورج بوش» فى مأدبة العشاء التى أقامها له رئيس الوزراء اليابانى «كيتشى ميازاوا»، لتنقض على الولايات المتحدة بعناوين تحمل الكثير من «الشماتة»، فها هى صحيفة «سانكى» تكتب عن الوعكة الصحية المفاجئة لبوش قائلة «سقوط بوش، رمز لتداعي أمريكا...».

ومن المؤكد ان مشهد سقوط الرئيس «بوش» والذي نقل على الهواء في التليفزيون اليابانى، وصورته ورأسه بين يدى «ميازاوا» جعلت الكثير من اليابانيين يتساءلون أليس هذا هو «بوش» الذى جاء شاحذا أسلحته لخوض حرب اقتصادية مع اليابان؟!

ولكن هذا المشهد وردود الفعل اليابانية ليست سوى مجرد إشارة إلى المطالب المتوالية من جانب العملاق الاقتصادى لكى يلعب دوراً رئيسيا فى السياسة الدولية، لا أن يقتصر دوره على كونه «وكيل» واشنطن فى اسيا، خاصة وان الاحصائيات التى لا تكذب، تؤكد ان هناك فارقا شاسعا فى قوة الاقتصاد فى البلدين، وهو ما يمثل من وجهة نظر اليابانيين مبررا كافيا لتلعب دورا دوليا مماثلا للدور الامريكى.

ورغم قناعة اليابانيين بأن الولايات المتحدة أصبحت حاليا القوة العظمى المسيطرة دوليا إلا انها تجد ان من حقها أن تلعب دور «مشارك» ان لم يكن رئيسيا، فى «توجيه» دفة الشئون الدولية.

ويقول اليابانيون انه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت القوة الاقتصادية هى المحدد الرئيسى لموقع اى دولة على الخريطة الدولية أكثر من الترسانة النووية، وبالتالى فإن المطلب اليابانى بزيادة فاعليتها على المستوى الدولى مطلب عادل وله ما يبرره.

وقد جاءت زيارة الرئيس «بوش» الاخيرة لليابان – والتى تمثل أول زيارة لرئيس أمريكي منذ عام ١٩٨٣ – لتضع هذه المسالة أمام عيون اليابانيين والأمريكيين على حد سواء.

وبالتاكيد سيظل مشهد سقوط «بوش» أيا كانت ظروفه الصحية سواء متدهورة أو معقولة – ماثلا فى اذهان اليابانيين دليلا على ضعف الولايات المتحدة مثلما صورته صحيفة «سانكى» فها هو بوش الذى اتى ليحارب اليابانيين اقتصاديا مصطحبا معه رؤساء اكبر ثلاث شركات لانتاج السيارات فى الولايات المتحدة، يسقط بين يدى «ميازاوا»، وعلى نفس المستوى نجد صناع السيارات اليابانيين يكادون يتحكمون فى مصير بوش فى عام الانتخابات.

ويقول «يوتاكو كوم» رئيس شركة «نيسان» اليابانية إننى وكافة مسئولى شركات إنتاج السيارات لم نندهش لاصطحاب «بوش» لرؤساء شركات صناعة السيارات الأمريكية، ولكن صناع السيارات اليابانيين لن يستسلموا بسهولة...».

ويشير المراقبون إلى ان اليابان التى فرض عليها «تدويل» برنامجها السياسى والاجتماعى لفترة طويلة، وكان عليها ان تختفى خلف الولايات المتحدة، لحمايتها من الخطر السوفييتى فى المحيط الهادى تحررت أخيرا من هذا القيد، وأصبحت بعد النمو الاقتصادى الهائل تسعى إلى دور سياسى يحقق شيئا من التوازن يتكافأ مع الثقل الاقتصادى لليابان.

وفى الوقت الذى تطالب فيه اليابان بدور سياسى متميز على الساحة الدولية، فإن سنوات العزلة الطويلة التى عاشها اليابانيون والتى خرجت منها اليابان منذ حوالى قرن من الزمان والتى يطلق عليها «فترة ميجى» تجدد مخاوف اليابانيين من الانفتاح على العالم، وهو ما يتمثل فى رفض اليابانيين لاشتراك قوات يابانية فى وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث واجهت هذه الفكرة اعتراضات واسعة من جانب السياسيين عند مناقشتها فى شهر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

ديسمبر الماضى والذين ألمحوا إلى احتمال اعتراض الدول الاسيوية على عودة اليابان إلى المشاركة العسكرية.

وقد مثل أعتراض اليابانيين على فتح الأسواق اليابانية أمام العمالة الأجنبية تأكيدا لهذه المخاوف، حيث أشار البعض إلى ان فتح المجال أمام العمالة الأجنبية، سيجعل السير فى شوارع طوكيو مغامرة محفوفة بالمخاطر.

وعلى نفس المستوى قاوم المزارعون اليابانيون – وهم أصحاب الأصوات المؤثرة فى الانتخابات – المطالب المتوالية لليابان بفتح أسواقها أمام تجارة الأرز، فى محاولة للابقاء على محادثات «الجات».

كما وصف المتشددون مسالة اعتذار اليابان عن العنف المرتبط باسمها فى الحرب العالمية الثانية بأنه شيء يدل على الضعف.

وتمثل علاقة الشد والجذب محور مشكلة اليابان مع العالم الخارجى، فبينما نجدها مدفوعة بحكم هيمنتها الاقتصادية للعب دور سياسى دولى، نجد فى المقابل اعتراضات من داخل اليابان نفسها على أمور حيوية بالنسبة لأى دولة تطمح إلى دور دولى كأن تشارك فى قوات حفظ السلام أو تنسق أعمالها مع المنظمات الدولية، أو تفتح أسواقها للتجارة الحرة مع دول العالم.

وقد عبر رئيس الوزراء اليابانى «كيتشى ميازاوا» عن هذه المشكلة فى خطابه فى مأدبة العشاء الشهيرة التى أقامها للرئيس «بوش» بقوله «أعتقد ان العالم يدخل عصرا لن يرضى أحدا.. فقد أنتهت الأيام، التى كان السلام الدولى والاستقرار فيها خاضعين لسيطرة القوى العظمى، ومسالة بناء النظام العالمى الجديد تستوجب من كل دولة أن تستفيد من هذا النظام بما تسمح بها شخصيتها وثقلها القومى..».

وذلك فى إشارة واضحة للثقل الاقتصادى اليابانى على الساحة الدولية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

ميازاوا يعاقب محطة التليفزيون التى نقلت صورة بوش منهارا

□ طوكيو - رويتر:

ذكرت وكالة أنباء «كيودو» اليابانية أمس ان مكتب رئيس الوزراء الياباني «كيشي ميازاوا» احتج رسميا على محطة تليفزيون «إن اتش كي» N H K اليابانية لانها نقلت للجمهور صورة الرئيس الامريكي جورج بوش وهو مرمى عند قدم ميازاوا إثر انهياره أثناء مادبة العشاء.

وقال مسئول فى مكتب رئيس الوزراء إن محطة التليفزيون خرقت اتفاقا شفهيا كانت قد توصلت إليه مع رئيس الوزراء على إذاعة كلمة الزعيمين على العشاء فقط. وأكد المسئول أن هذه المحطة لن يسمح لها بتغطية مادب العشاء لرئيس الوزراء بعد ذلك. وقال إن قيام التليفزيون بتصوير بوش وهو على الارض لم يكن أسلوبا مهذبا.

وقد صرح مسئول من محطة تليفزيون N H K بأن المحطة ستشرح ظروف الحادث فيما بعد لمكتب رئيس الوزراء، وقال إن عدم إذاعة هذا المشهد كان سيعتبر إخلالا بمسئوليتنا إزاء الجمهور.



المصدر : الغربات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الديمقراطية والنظام العالمي الجديد من المنظور الصيني

بقلم

السيد بينغ وانغ دونغ

الامين العام المساعد
للجنة العلاقات الخارجية في الهيئة المركزية
للحزب الشيوعي الصيني

شهدت السنة الماضية الذكرى السبعين لميلاد الحزب الشيوعي الصيني والذكرى الثانية والاربعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وطوال السنوات الاثنتين والاربعين التي امضتها الصين تحت قيادة الحزب الشيوعي، تمّ تطبيق سياسة استقلالية، وتشجيع روح العمل والاعتماد على النفس، ووضع حدّ لحالة الحروب والنزاعات التي شهدتها الصين القديمة طيلة سنوات. لقد تدعمت وتطورت وحدة البلاد وتوحدت القوميات المختلفة، وتحولت الصين القديمة من بلد فقير ومتخلف الى بلد جديد يعرف بدايات السعادة (...)

وفي نفس الوقت الذي كانت تشهد فيه الصين اصلاحات اقتصادية، تمّ ادخال اصلاحات في مستوى البنى السياسية بهدف بناء سياسة ديمقراطية اشتراكية ذات الوان صينية. ونحن نطبّق في الصين نظام الجمعيات الشعبية الوطنية والجمعيات الشعبية المحلية على كل المستويات. وتمكّن الشعب ان يتولّى بنفسه تقرير مصيره، ونطبّق نظام التعاون بين الاحزاب المختلفة والتشاور بينها تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي تشكّل في اطار مسار تاريخي طويل. ويوجد في الصين ثمانية احزاب ديمقراطية تسهم في شؤون الحكم. وتتميز علاقاتنا بهذه الاحزاب بالتعايش البعيد المدى والمراقبة المتبادلة والتعاون بقلب مفتوح ووحدة المصير في السرّاء والضرّاء. ويُطبّق نظام التسيير الذاتي في المناطق التي تقطنها اقليات عرقية. وفي داخل المؤسسات، تمثل جمعيات ممثلي العمال الشكل الاول للادارة الديمقراطية، فيما تتمتع لجان سكان المدن او الارياف بصلاحية اتخاذ القرارات. وباختصار يتمتع الشعب الصيني بكل الحقوق المدنية والحريات التي ينص عليها الدستور. واصلاحات البنى السياسية تهدف الى تحسين الانظمة المذكورة وانشاء نظام قرار ومراقبة وادارة يرتكز على مستوى عال من الديمقراطية وعلى تشريع كامل يتمتّع بفاعلية وحيوية كبيرين وتطوير النظام الاداري ونظام التاطير. نحن نريد ان تتوازى عملية تطوير الديمقراطية مع التمسك بالشرعية، وان

تتكامل الاصلاحات الاقتصادية واصلاحات البنى السياسية لان الاصلاحات الاقتصادية لا يمكن ان تتواصل الا في ظل وضع سياسي مستقر.

وتولي الصين اهمية كبرى لحقوق الانسان وقد ساندت واحترمت ميثاق الامم المتحدة ومبادىء الدفاع عن حقوق الانسان التي تضمنتها النصوص الدولية حول حقوق الانسان، كما شاركت الصين بجدية في الاعمال المتعلقة بهذا الميدان التي نظمتها الأمم المتحدة.

في ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان، اعتقد ان الديمقراطية هي نسبية ولها مضمون محسوس. ان حقوق الانسان تتضمن الحق السياسي وحق الحياة وحق التنمية وحق المساواة بين الامم والمجموعات العرقية، وحقوق المرأة والطفل وحقوق المعاقين الخ... وتتطلب تنمية كافة الميادين الاجتماعية.

> ان العالم الحالي يمر بفترة انتقالية بعد ان تهشم النظام القديم من دون ان تكتمل ملامح الجديد، والرغبة المشتركة بين الجميع والضرورية للتطور تتمثل في بناء نظام عالمي جديد يقوم على السلام والاستقرار والمعقولية. والنظام العالمي الجديد يجب أن يرتكز الى مبادىء خمسة تضمن التعايش السلمي بين جميع البلدان

ونعتقد ان التمييز العنصري والاستعمار والغزو والاحتلال الاجنبي تمثل مساً صارخاً بحقوق الانسان، فبدون سيادة وطنية تفتقد حقوق الانسان ضمانتها الاساسية. ولا بدّ من التخلص من السيطرة الاستعمارية وتطبيق مبادىء تقرير المصير الوطني حتى يتمتع الشعب بحقوق الانسان والحريات الاساسية. وفي الوقت الحالي يمثل حقّ الحياة وحق التنمية بالنسبة للبلدان في طريق النمو الحقوق الاساسية للانسان. ومن جهة اخرى، يجب احترام خصوصيات البلدان التي لديها انظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة في ظروف تاريخية ودينية وثقافية مختلفة، حتى نضمن حقاً التطبيق الشامل لحقوق الانسان والحريات لكل الانسانية. فلان الاقتصاد التجاري لبلدنا ليس بدرجة عالية من النمو، فان انشاء السياسة الديمقراطية المنشودة يتطلب مساراً طويلاً، ويتم عبر التخطيط وباعتماد المراحل، تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وانطلاقاً من الواقع الملموس لبلدنا. ان استقرار الصين ونموها يوفران ليس مصالح الشعب الصيني فحسب، انما السلام والاستقرار في آسيا وفي بقية العالم أيضاً.

وطوال مسار البناء، تحتاج الصين الى محيط دولي يسوده السلام، والى اعانات ومساعدات شعوب العالم الاخرى. على ان السلام والامن والتنمية في العالم وفي اقاليمه المختلفة تواجهها تحديات خطيرة. فمنذ اكثر من سنة يتجه الوضع الدولي نحو الانفراج، وهو امر نشجّعه، الا ان الاضطراب وعدم الاستقرار اصبحا اكثر حدة في بعض المناطق ونزاعات جديدة تفجّرت بعنف. والتقابل بين الشمال والجنوب اصبح شديد الوقع، كل



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

هذا يلفت انظار المجتمع الدولي. ان العالم الحالي يمرّ بفترة انتقالية بعد ان تهشّم النظام القديم من دون ان تكتمل ملامح الجديد، والرغبة المشتركة بين الجميع والضرورية للتطوّر تتمثل في بناء نظام عالمي جديد يقوم على السلام والاستقرار والمعقولية.

ان الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية يطالبان ان يرتكز النظام العالمي الجديد على مبادىء خمسة تضمن التعايش السلمي، والمضمون الرئيسي لهذه المبادىء هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى. كل البلدان، الكبيرة منها والصغيرة، القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة، هي بلدان مستقلة وذات سيادة تتمتع بعضوية كاملة في المجتمع الدولي على قدم المساواة مع الآخرين.

ان النظام العالمي الجديد يجب ان يتضمن اساساً النقاط التالية:

اولاً: لكل البلدان الحق في اختيار، بكل حرية، نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وايضاً الطريق التي تسلكها في مجال التنمية بحسب الواقع المحلي للبلد.

ثانياً: ليس من حق اي بلد، خاصة البلدان الكبرى، ان يتدخل في القضايا الداخلية للآخرين، او ان يفرض قيمه وايديولوجيته ونمط تنميته على الآخرين.

ثالثاً: الاحترام المتبادل للسيادة ولسلامة التراب الوطني. ليس من حَقّ اي بلد ان يغزو اراضي غيره او ان يضمّها باي تبرير كان. والنّزاعات الدولية يجب ان تحلّ بطريقة عادلة عبر مفاوضات سلمية وليس عن طريق الحروب.

رابعاً: القضايا الدولية يجب ان تسوّى عبر المشاورات التي تجمع ممثلي دول العالم كله على قدم المساواة عوض ان تكون احتكاراً على بلد او مجموعة محدودة من البلدان. وليس من حق اي طرف ان يسعى لفرض هيمنته على الآخرين او ان يمارس سياسة الاقوى.

خامساً: يجب اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة، بهدف استبدالها بنظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على العدالة والمساواة والمصالح المشتركة والتبادل المتوازن.

ان الصين ستواصل تطبيق سياسة خارجية مستقلة ومسالمة، وستواصل تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع كل بلدان العالم. والحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية والشعب الصيني مستعدون لتوحيد جهودهم مع جهود الاحزاب والمنظمات الصديقة وحكومات وشعوب العالم بهدف اقامة نظام عالمي جديد عادل ومعقول.

العالم / استراليا

تباشير المواجهة الاقتصادية بين اقطاب النظام العالمي الجديد

الصراع الاميركي الأوروبي ـ الياباني يبدأ في اوستراليا!

...ـية الاقتصـاديـة في ...ـديد، قائم على القوة الاقتصاديـة والمنافسة التجـارية وايجـاد الأسواق، وحيث التحـالفات السيـاسية تمليهـا الحاجـات التي يتطلبها دعم الاقتصاد.

هذه هي الصورة على عتبة القـرن الواحـد والعشرين، حيث بـدات تتبلـور اولى مـلامـح النظـام العالمي الجـديد، وطبيعـة الاقطـاب ـ الكتل، التي تشكل مراكز القوى الرئيسية فيه، والتي يحددها رئيس الوزراء الاوسترالي السابق والصديق الحميم للرئيس «جورج بوش» السيد «بوب هاوك»، باليابـان والمجموعـة الاوروبية، وطبعا الولايات المتحدة الاميركية، وحيث سقط «هـاوك» مؤخـرا بسبب سيـاسـاتـه المـواليـة لواشنطن في اطار «حـرب الاقتصاد والتجـارة» التـي راحت تـعنف بـين الكتـل ـ الاقطـاب، وساحتها الاساسية في هذه المرحلة منطقة «غرب المحيط الهادىء»، التي زارها وزيـر الخارجيـة الاميركي جيمس بيكر في جـولة قبـل اسابيـع، واتبعها الرئيس بوش بجولة اخرى على دولها في الاسبـوع الفائت. فمـا الذي استـدعى هذا التحرك الاميركي المكثف الى تلك المنطقة؟

الواقع ان الاجابة على هذ التساؤل تتركز في كلمتين اثنتين: المنافسة التجارية. ويتبـع ذلك طبعـا الضغط الاميركي لفتـح الأسـواق امـام المنتجات والصادرات الاميركية وتامين الحماية لعدد من الدول التي تعتبر «محطات تجـارية» لتلك المنتوجات، سواء في طـريقها الى اسـواق تصريفها او في مراكز التصريف نفسها. ولـذلك فقد أعلن الرئيس بوش عن استمرار الـوجود العسكري الاميركي في شرق آسيا وغرب الهادىء في اثناء جولته الاخيرة على دول تلك المنطقـة، التي كانت قد خشيت ان تقلص واشنطن هـذا الـوجـود في اطـار انتهـاء «الحـرب البـاردة»، خصوصا وآن العاصمة الاميركية سبق واعلنت عن مثل هذا الامر في وقت سابق، واقفلت اكثر من قاعدة ومنشاة عسكرية في غير موقع في تلك الرقعة من الكرة الارضية.

□□ العسكر في مواجهة الاقتصاد

ويبدو ان الاميركيين، ولدى تزايد المنـافسة اليابانيـة التجاريـة في منطقة غـرب الهادىء، وكذلك تصاعد المساعدات اليابانية الاقتصادية لدول تلك المنطقة، ومعها توسيع الدور الامني

...رق التجاريـة البحريـة في الشرق ...ى، قد عادوا لتركيز وجودهم العسكري في المناطق التي كانوا سينسحبون منها ويخلونها. وبما ان اليابانيين راحوا يقدمون الدعم للرئيسة اكينو في مواجهة ضغوط الادارة الاميركية على مدى السنتين الماضيتين، خصوصا لجهة وقوفها بحزم بشان انهـاء مسالـة القواعـد الاميركيـة العسكرية الكبيرة في الفيليبين، وحيث ادى ذلك الى افشـال المشروع الاميركي، التجـديد لهـذه القـواعد، فقـد تحولت الجهـود الاميركيـة الى جزيرة سنغافورة كبديل عن الفيليبـين، بحيث نجح الرئيس بوش في اثناء زيارته للجزيرة في الاسبوع الماضي في توقيع اتفاقية بهذا الشان، وذلك بالاضافة الى كون سنغافورة مركزا ماليـا وتجاريا لتجمع الاستثمارات والبنوك الاميركية في تلك المنطقة.

ولكن متى بدا التنافس الاميركي ـ الياباني ـ الاوروبي عـلى موضـوع فتح الاسـواق في غير منطقة من العالم، امام المنتجات، وما هي قصته، وكيف يمكن تقـويم «الطحشة الامـيركية» عـلى منطقـة غـرب الـهـادىء والشرق الاقصى،



وخصوصا الخلاف الاميركي - الاوروبي حول اوستراليا التي يسعى كل من الجانبين المذكورين استمالتها؟

في الاجتماعات والمحادثات التي جرت قبل عامين ونيف بشأن تعديل «الاتفاق العام للتعرفة والتجارة»، والذي يعرف باتفاقية منظمة «الغات»، برزت بوادر الخلافات، بين الولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول، عندما رفضت واشنطن تقليص الدعم للمنتجات الزراعية الاميركية وصادراتها، وهو ما كان يؤثر سلبا على المنتجات والصادرات المماثلة لدى المزارعين الاوروبيين والاوستراليين، ويخلق لها منافسة تسببت بكسادها وركودها، وانعكست الامور نتيجة لذلك بلبلة للحكومات في تلك الدول.

ولما اثير هذا الامر في لقاءات القمة للدول الصناعية السبع المتقدمة، اثار الاميركيون بالمقابل قضايا تتعلق بالمشاكل التي تسببها المنتجات الصناعية الاوروبية واليابانية للمنتجات الاميركية المماثلة، وتحججوا بأن هناك تنسيقا اوروبيا - يابانيا ضد اميركا.

□□ مفاوضات «الغات»؟

وقد توقفت نتيجة لهذه الخلافات وهذا التجاذب محادثات «الغات» منذ اكثر من سنة بسبب العناد الاميركي، وراح الاميركيون يحاولون الالتفاف على هذه المحادثات وعلى اتفاقية «الغات» الاساسية بمحاولة اقامة التحالفات والتكتلات الاقتصادية لتطويق الاوروبيين واليابان التي تحقق سنويا فائضا تجاريا قدره ٤٠ مليار دولار في مواجهة الولايات المتحدة. وقد سعى الاميركيون لاقامة تحالف مع كندا والمكسيك واستراليا، وعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع هذه الدول، مستغلين في ذلك وجود «بوب هاوك» رئيسا للوزراء في اوستراليا، وهو صديق قديم وحميم للرئيس جورج بوش.

بل ان الادارة الاميركية ارسلت وزير خارجيتها جيمس بيكر، قبل شهرين الى «المنتدى الاقتصادي لدول غرب الهادىء» الذي عقد في «سيول»، في محاولة لاقامة نظام امني - اقتصادي - اقليمي، وحاولت اشراك اوستراليا وكندا ونيوزيلندا فيه الى جانب اليابان وبريطانيا، ولكن من دون ان تحقق نتائج فاعلة في هذا المجال.

ولما شعرت واشنطن ان هذا المشروع بشأن «غرب الهادىء» يتراجع، خصوصا عندما أطيح برئيس الوزراء الاوسترالي «بوب هاوك» الموالي لسياسات الولايات المتحدة قبل بضعة اسابيع، وحل محله وزير المال السابق بول كيتينغ المناصر للسياسات الاوروبية، قام الرئيس بوش شخصيا ليجول على دول «غرب الهادىء» في زيارة شملت اوستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، في محاولة لترتيب الامور وانقاذ ما يمكن انقاذه.

وقد مهّد الرئيس الاميركي قبل انطلاقه في جولته هذه، بالقول ان «التجارة الحرة طريق له اتجاهان، إما التوافق والتكامل والتنسيق والتفاهم وإما المنافسة، وشكا من ان دولا كثيرة لا تزال تغلق اسواقها في وجه المنتجات الاميركية على انواعها، الزراعية والصناعية، واشار الى ان اليابان والمجموعة الاوروبية تحمل مسؤولية مشاكل الاقتصاد العالمي، ودعا الى اتفاق جديد لـ «الغات»، محاولا اقناع الاوستراليين بأن مفهوم الحماية التجارية «افلس»، وأن اتفاق التجارة الحرة في اميركا الشمالية «لن يصبح تكتلا تجاريا مقصوراً علينا»، وانه يرغب في اقامة تعاون بين اميركا واوستراليا لأن «نمونا سيحفز نموكم». ولكن بوش رفض من جانب آخر تقديم تنازلات استجابة لشكاوى المزارعين الاوستراليين من السياسات الاميركية الاقتصادية التي تكلفهم مئات الملايين من الدولارات سنويا، وحيث نظم المزارعون الاوستراليون مسيرات احتجاجا على زيارة بوش، الذي بدا انه لم يتوصل الى اتفاق واضح مع رئيس الوزراء الاوسترالي «كيتينغ» الذي يؤيد وجه نظر الاوروبيين في مجال السياسة الزراعية والصناعية.

«الطحشة الاميركية» تكبر في «غرب الهادىء»، حيث يريد الاميركيون من اليابانيين «سلوكا اكثر عدالة» في مجال التجارة، كما يرغبون بفتح الجديد من الاسواق امام المنتجات الاميركية في الشرق الاقصى، ويطلبون من الاوستراليين مزيدا من التعاون من دون ان يقدموا لهم اي شيء بالمقابل، بل يصرون على عدم التجاوب مع

شكاوى مزارعي اوستراليا، ويحملون اوروبا واليابان مسؤولية مشاكل الاقتصاد العالمي، ويلتفون على منطقة «غرب الهادىء» بمحاولة اقامة نظام امني ـ اقتصادي اقليمي لمصلحتهم فيها، ويعلنون عن بقاء وجودهم العسكري في تلك المنطقة حيث استبدلوا الفيليبين بسنغافورة كمركز للتسهيلات والقواعد العسكرية.

بالمقابل يرفض الأوروبيون هذا التحرك الاميركي، ويسكت اليابانيون ولكنهم يعملون ضمنا لمواجهة الاميركيين اقتصاديا، بحيث يمكن القول ان المنافسة هي اساس النظام العالمي الجديد وليس التوافق، وعلى الرغم من جميع المساعي التي تبذل لتجنب المواجهة، يبدو ان هذه المواجهة بين القوى الاقتصادية التي تشكل ركائز النظام العالمي الجديد قد بدأت! ■■

■ غ. ك.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٢

الوجه الآخر للنظام الجديد

الناس في بغداد رأوا باعينهم بصمات نظام العالم الجديد في قلب شارع الرشيد!

ذاك اليوم، خرج نفر من الامريكيين ذوي القامات الطويلة والنظارات السوداء الى الشارع، وقد حمل كل منهم جهاز اتصال وتابط حقيبة جلدية، وفي صحبة الجميع ثلة من رجال الشرطة العراقيين، ضابطان سارا في المقدمة وسبعة جنود ترجلوا في المؤخرة، بينما سيارة شرطة تتحرك وراءهم ببطء عن بعد ـ فجاة توقف الركب، واشار قائده الى محل مغلق طالبا فتح بابه. تبادل الضابطان العراقيان النظرات، ثم اوما احدهما براسه مشيرا الى الجنود بتنفيذ الطلب. وفي ثوان كان الباب قد عولج وانفتح، فدخلت المجموعة الامريكية تقلب مافي الداخل وتفتش ارجاء المكان، وسط ذهول العراقيين الذين تجمعوا على الرصيف المقابل ليتابعوا المشهد المثير، الذي صار مالوفا لديهم، منذ انسحبت القوات العراقية من الكويت، وفرض على العراق ان يستقبل فرق «التفتيش» الدولية.

أكثر الذين فاجاهم المشهد من بين الواقفين، كان دبلوماسيا رفيع المستوى اوفدته الجامعة العربية لمهمة في العراق، وتصادف ان راى تجمع الناس، فدفعه الفضول الى الالتفات حيث اتجهت أبصاره، واذا به يتسمر في مكانه غير مصدق لعينيه، ثم يضرب كفا بكف ويتمتم ماذا يسمى هذا المشهد في النظام الجديد؟

لما لقيته وجدته ماخوذا بما راى، ولايزال يتساءل عن مغزى ماحصل.وهو الذي خبر مراحل «الاحتلال» و«الانتداب» و«الوصاية» التي فرضتها الدول الكبرى على دول العالم الثالث، بتعبير زماننا، منذ القرن التاسع عشر. لكن الذي شاهده كان جديدا على كل معارفه وخبراته. رغم انه كان عملا من اعمال المنظمة الدولية، جرى تنفيذه طبقا لقرارات مجلس الامن، وهي التي رهنت نفط العراق وصادرت أرصدته، وفتحت سماءه ومطاراته وكل مدنه لفرق التفتيش دون اذن او اعتبار لسلطة الدولة، واقامت للاكراد منطقة عازلة في شمال البلاد، هي جغرافيا وسياسيا ضمن ارض العراق، لكنها عمليا وموضوعيا منتزعة منه. كل ذلك والعراق في عرف المجتمع الدولي دولة مستقلة ذات سيادة!

ادري ان ذلك من نتائج الجرم الذي ارتكبه النظام العراقي، وان ما اقترفه كان ينبغي الا يمر دون عقاب، لكن ذلك ليس موضوعنا الآن، وربما عدنا اليه بعد قليل . ذلك ان رسالة المشهد الذي وقف عليه المبعوث العربي محملة بمعان لها دلالتها المهمة، ربما كان في مقدمتها ان الذي تعرفه عن سيادة الدولة على اراضيها صار في ظل التطور الحاصل، نوعا من الثقافة «التراثية» او«السلفية»، التي تجاوزها الزمن، حيث صار من حق المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الامن، تحديدا الدول الكبرى دائمة العضوية فيه، ان تخترق سياج السيادة المتعارف عليه، في ظروف معينة، لتتدخل او تفرض اوضاعا هي من صميم الشؤون الداخلية لكل دولة. وهذا التطور هو احد عناصر مايسمى بالنظام العالمي الجديد، الذي شاع الحديث حوله خلال السنتين الاخيرتين بوجه اخص، في اعقاب انتهاء الحرب الباردة، وحلول الوفاق الذي انتهى بتفرد الولايات المتحدة بتقرير مصير القضايا الكبرى ـ واحيانا الصغرى ايضا ـ في العالم.

لنا حاشية من شقين نريد أن نبثها على هامش عنوان النظام العالمي الجديد، قبل أن ندلف الى موضوعنا الشق الاول بمثابة نوع من التعبير عن الدهشة ازاء اللغة التي يتعامل معها الخطاب العربي مع ذلك النظام المفترض: مصدر الدهشة ان العالم العربي هو المكان الوحيد في العالم تقريبا الذي يتعامل مع الفكرة وكانها باتت حقيقة مستقرة او قدرا مكتوبا.

فاوروبا لديها تحفظاتها ولاتخفي اصرارها على أن يكون لها مكان معتبر في النظام الدولي. وفي اسيا اليابان بوجه أخص، ثمة رفض شديد للفكرة من اساسها لأنها تتجاهل العملاق الأسيوي في تقرير مصير العالم. وفي أمريكا اللاتينية يعتبرون المسالة خاصة بالشرق الأوسط ولاشان لهم بها. اما في الولايات المتحدة فالرغبة قائمة لتصميم ذلك النظام على القد والقياس الأمريكيين، طبعا، لكن الدوائر المعنية بالدراسات السياسية والاستراتيجية تعتبره حالة قيد التشكيل، لم تتضح معالمها النهائية بعد.

يختلف الامر في العالم العربي كما قلنا ، حتى صار محور الخطاب السياسي يقوم على فكرة «التكيف» مع متطلبات النظام العالمي الجديد بمعنى التسليم بالحاصل والامتثال لمقتضاه، وليس على فكرة البحث عن مكان ودور في الخريطة الجديدة، التي هي عمليا لم تتشكل بعد، وانما ترسم معالمها في ضوء موازين القوى المفترضة. والفرق بين الموقفين هو في نهاية المطاف كالفرق بين الالتحاق والاستقلال. فانت في الحالة الاولى تتعلق بالآخر وتتشكل تبعا له بينما في الثانية تسعى الى تثبيت موقعك والحفاظ على كيانك الى جواره حتى وان صغر حجمك وتواضع قدرك. لانقول تتمرد عليه او تخاصمه او تشتبك معه، ولكن فقط لاتذوب فيه أو تنسحق امامه.

هذا المطلب المتواضع يستكثره علينا البعض، ويطالبوننا بالمسارعة الى التغير والتلون وحجز التذاكر مقدما، لنجد لانفسنا مقعدا في القطار الذي انطلق، والا سنبقى في العراء فريسة للمجهول!

الشق الثاني في الحاشية يتمثل في أن النظام الجديد الذي قلنا انه لم ينته تشكيله بعد، له شواهد ثبتت على أرض الواقع. اذ رغم ان الجسم لم يكتمل او ينضج بعد، الا ان الوضع تم والجنين موجود!

واكثر القائلين في العالم العربي يتحدثون عن وجه واحد للنظام الجديد، يتمثل في سيادة قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، التي باتت حقا من مقومات الانتماء الى الطور الراهن من مسيرة البشرية، خاصة بعد انهيار الدكتاتوريات الشيوعية. لكن هناك وجها آخر لم يلق نصيبه الواجب من العرض والمناقشة، يتمثل في قيم السوق الحرة وحق التدخل، الذي تمارسه عمليا الدول



الكبرى من خلال المنظمة الدولية.

والمراد بقيم السوق الحرة، التي هي في الخطاب الامريكي والاوروبي من مستلزمات النظام الجديد ومن مكملات الحرية والديمقراطية، هو قيام النشاط الاقتصادي على قاعدة الربح والحافز الفردي بصرف النظر عن مضمونه الاجتماعي ودوره في ارساء قوائم العدل في المجتمع. اذ يفترض في هذه الحالة ان اطلاق الربح والكسب يؤدي الى الرخاء، والرخاء يعود خيره على الجميع بانصبة مختلفة.

ربما كان ذلك تبسيطا للامر، لكن الموقف لايحتمل التفصيل، لأن قضية حق او مبدأ التدخل هي التي تعنينا في هذا السياق، بعدما اتيح لها ان تتبلور خلال العام الذي غادرناه توا، على صعيدي الواقع والفكر ايضا وثمة علامات استفهام كثيرة حول الاحتمالات المستقبلية لأعمال مبدأ التدخل وعما اذا كان سيسفر عن تهديد جديد للدول الصغرى أم لا.

الاستعمار باسم التحضر

الأمر في مبدئه ليس جديداً. فذاكرة التاريخ تحتفظ للتدخل بسجل خاص، لايختلف في مضمونه كثيرا عن سجل «ارباب السوابق» في مخافر الشرطة. فقد كان الاستعمار ذاته نوعا من التدخل في شؤون الدول الصغرى، وصل الى حد النهب والابتلاع وان تم تحت لافتة جذابة، فعندما دعا المستشار الألماني «بسمارك»الى مؤتمر للدول الاوروبية في سنة ١٨٨٤م بهدف الاتفاق على قواعد اقتسام العالم المتخلف، ألقى في المؤتمرين خطبة قال فيها: «لقد دعت الحكومة الامبراطورية الى عقد هذا المؤتمر، انطلاقا من ايمانها بأن جميع الحكومات المدعوة لحضوره تحدوها الرغبة في اشراك سكان افريقيا الأصليين في التقدم الحضاري، عبر فتح هذه القارة امام التجارة، وعبر توفير وسائل التعليم لسكانها.. وكان ذلك المؤتمر بمثابة اشارة البدء للدول الاوروبية لكي تنقض على القارة الافريقية بدعوى تمدين اهلها المتخلفين!

وافرز هذا الموقف تيارا سياسيا وفكريا يقسم العالم الى متحضرين وهمج متخلفين واجناس راقية واخرى منحطة، حتى نقل عن رئيس الحكومة الفرنسية «جول فيري» قوله ان مسالة الاستعمار «تكتسي» بعدا انسانيا وحضاريا، لان للأجناس العليا حقا تفرضه على الأجناس السفلى«اذ عليه» العليا واجب تمدين الأجناس السفلى. ولاينسى للرجل انه قال في عام ١٨٨٥ ردا على احتجاج الليبراليين ان اعلان حقوق الانسان لم يوضع لسكان افريقيا الاستوائية السود!

هكذ، فباسم التحضر تارة، وباسم حماية الاقليات تارة اخرى، او حماية المستوطنين في حين ثالثة، كانت الدول الكبرى تفرض نفسها ونفوذها على الدول الصغرى.

وحتى ظهور عصبة الامم في سنة ١٩١٤، كانت عمليات التدخل تتم من خلال تصرف دولة ازاء دولة اخرى، ولم يكن قد ظهر تدخل باسم المجتمع الدولي . وحتى في ظل النظام الدولي الذي نشأ بعد عصبة الامم (لاحظ انه كان يقوم اساسا على الدول الاوروبية وامريكا الشمالية وبعض اقطار امريكا اللاتينية) فان صفحة التدخل الاستعماري لم تطو وانما اكتسبت اسماء جديدة مثل«الانتداب» في ظل عصبة الامم، ثم«الوصاية» في ظل الامم المتحدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. طيلة تلك الفترة، فان التدخل كان يتم اما من خلال الدول الكبرى ذاتها، او لصالحها في نهاية المطاف سواء لان تلك الدول هي التي تملك القوة العسكرية والاقتصادية على ارض الواقع، او لانها تملك النفوذ في مجلس الأمن، نظرا لعضويتها الدائمة فيه.

سننحي جانبا الآن تدخل دولة في شؤون دولة اخرى باسم الدفاع عن النفس او الدفاع عن الأمن، من قبيل ما مارسته الولايات المتحدة من تدخلات في دول امريكا اللاتينية او في عدوانها ضد ليبيا سنة ١٩٨٦، او ما مارسته اسرائيل ضد قيادة منظمة التحرير في تونس او المفاعل النووي العراقي او في لبنان. وهي تدخلات اخذت الطابع العسكري وتعللت بذرائع مكشوفة لتحقيق اهداف معروفة.

ذلك جانب لن نتوقف امامه لانه لا مجال للالتباس منه، أما ماهو مثير للجدل والالتباس حقا فهو مايمارس من تدخل في ظل المنظمات التي يفترض انها تعبر عن المجتمع الدولي مثل الامم المتحدة وبعض المنظمات الانسانية الأخرى مثل الصليب الأحمر وجمعية اطباء بلا حدود وغيرها.

بابان شرعيان للتدخل

في صلب ميثاق الامم المتحدة (الفقرة السابعة من المادة الثانية) نص على انه«ليس في هذا الميثاق مايسوغ للامم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.. على ان هذا المبدأ لايخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .. وهي تدابير الامن الجماعي المنوطة بمجلس الأمن، التي تتخذ عادة عند تهديد السلم والاخلال به او وقوع العدوان.

وفي سنة ١٩٨٨ أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارا يقضي بمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية، كما أصدرت الجمعية العامة بعد سنتين قرارا ينص على ايجاد ممرات للاغاثة الانسانية والحق في منفذ للوصول الى ضحايا.

وكان مقتضى ذلك ان النظام الدولي فتح بابين للتدخل في شؤون الدول الاعضاء بالأمم المتحدة، احدهما في حالة وجود تهديد للسلم والامن الدوليين، والثاني للاعتبارات الانسانية.

حظي هذا الباب الثاني باهتمام الباحثين حتى عرف بانه «اقرار بحق ممارسة مراقبة دولية من طرف دولة على اعمال مخالفة لقوانين الانسانية، تندرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى» وكان الرئيس الفرنسي ميتران من مؤيدي ذلك التدخل . حيث قال عام ١٩٨١ في احدى خطبه: اذا كان القانون الجنائي يعاقب من امسك عن تقديم مساعدة لشخص في خطر، فان عدم مساعدة الشعوب التي تعيش في ظل الخطر لايعتبر جنحة في القانون الدولي. غير انه خطيئة اخلاقية وسياسية كلفت البشرية كثيرا من القتلى وكثيرا من الآلام. لذلك لايمكن قبول ارتكاب هذه الخطيئة.

في ذات المعنى قال« ميشال فوكو»: ان سيادة الدولة القائمة على توزيع الموت او الابقاء على الحياة قد تم تجاوزها، لان المجتمع العصري يعمل كل مافي وسعه بيولوجيا وعلميا للحفاظ على الحياة.

لاول وهلة يبدو الامر منطقيا ومبررا الى حد كبير. اذ من غير المنظمة الدولية يتدخل ليصد خطرا يهدد السلام او يصد عدوانا غاشما مارسته دولة استقوت على اخرى. ومن غير هذه المنظمة وامثالها ينهض بدور المنقذ لضحايا الكوارث الطبيعية والسياسية التي تحل بالعباد وهل يعقل فى هذا الزمن الذى صغر فيه العالم وصارت

شعوبه واقطاره اقرب الى بعضها البعض من اي زمن مضى ان يترك شعب وحده يعاني من الجوع والموت او القهر والذل والابادة بينما شعوب العالم الاخرى تقف منه موقف المتفرج.

تلك أسئلة وجيهة حقا لكن المشكلة ان العمل السياسي لايتسم بالبراءة كقاعدة، وان المصالح تتقدم دائما على المبادىء، وأنه ليس يكفي ان يقرر المبدأ السليم، لأنه لايقل عن ذلك اهمية ان تتوافر لتنفيذه آليات تتسم بالأمانة والتجرد، لكي يحقق التطبيق مقاصده في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وفي حماية المنكوبين والمقهورين.

ولسنا بحاجة لأن نذهب بعيدا لكي نتلمس الادلة والشواهد، فتجربة المنظمة الدولية مع قضية فلسطين الوطن والبشر، نموذج يجسد مدى التلاعب بالمبادىء، والاستعداد الدائم للميل مع الهوى والكيل بكيلين والانتقاء في التنفيذ والالتزام.فكل مااقترفته اسرائيل بحق الاراضي المحتلة ولبنان، لم يحرك ساكنا في المنظمة الدولية باستثناء اصدار البيانات والقرارات وجميع قرارات المنظمة التي صدرت بصدد القضية الفلسطينية ضرب بها عرض الحائط، ولم تجبر على تنفيذ اي منها، كما فعل مجلس الامن بحق العراق، الأمر الذي اشاع ـ للأسف ـ قدرا لايستهان به من فقدان الثقة في عدالة المنظمات الدولية.

حدث ذلك في ظل نظام تعدد الاقطاب ونظام القطبين، واحتمالات حدوثه في ظل هيمنة القطب الامريكي الواحد ـ ولو مؤقتا ـ اشد وأرجح . لذا فان قلقا مشروعا يساور دوائر عديدة من سوء استخدام مبدأ التدخل والعواقب التي يمكن أن تنشأ في ظل ذلك الوضع.

مبررات قوية لقلق مشروع

هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟

طرح هذا السؤال على« أكاديمية المملكة المغربية» في دورة شهر اكتوبرالماضي، وكان الاتجاه الغالب في اجابات اعضائها، وجلهم من كبار المفكرين والباحثين العرب والفرنسيين، يشكك فيما يمكن أن يؤول اليه شان التدخل، بل ذهب نفر منهم الى أن حق التدخل في ظل النظام الراهن يمثل عودة الى عهد الامبراطوريات الكبرى في التاريخ.

ولا مجال هنا لاستعراض الاوراق التي قدمت في هذا الشان، علما بانني استندت في كتابة هذا المقال من المعلومات التي وردت فيها. لكنني ساكتفي بتسجيل بعض الأفكار والخلاصات التي تضمنتها الاوراق، مما احسبه يلقي أضواء متباينة على اجابة السؤال. هذه الافكار المقتطفة هي:

* ان مانخشاه هو أن تتكرر ظاهرة التدخل لتتحول الى نوع جديد من الاستعمار.. وتخوفنا هذا يستمد مبرراته من تجربة القرن الماضي ـ اذ بمجرد أن تم وضع القواعد التي تخول رخصة التدخل داخل القارة الاوروبية وتضبطه، عمد البعض الى تعميم هذا الحق بل واضفاء الصبغة الأخلاقية عليه لتحويله الى«رسالة حضارية» ـ عبد الهادي أبو طالب.

* رأينا كيف انقلبت ليبرالية القرن ١٩ م، من تفنيد صورة من الاستعمار الى تبرير صورة أعم واعمق. كيف أدت الى صراع عنيف حول مناطق النفوذ، وأخيرا الى حرب كونية مدمرة .. اننا نشاهد اليوم بوادر عودة الى تعصب تلك الليبرالية ذاتها، فهل تؤول الى ما آلت اليه أمس؟ هل التشابه بين البوادر ينذر بتشابه العواقب؟ هذا التساؤل هو مايدعو الى الريبة والاشفاق وان يتحقق الخطر، فهو أعظم من اي كارثة طبيعية يتصورها الخبراء ويحتاط لها القادة ـ عبد الله العروي.

* ان تمييز الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمسؤولية تكوين هيئة أركان حرب تعاونه في استخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، أحدث تداخلا بين مسؤوليات المجلس ومسؤوليات دول أولئك العسكريين الكبار. ونقل مسؤولياته كاملة الى تلك الدول . وبذلك أحدث حدثا خطيرا في القانون الدولي في موضوع حساس. ويزداد الأمر خطورة حينما نتصور ان بعض أعضاء الامم المتحدة يمكنهم ان يواجهوا البعض الآخر بالحرب، ويرفضوا على هذا البعض صورا من المقاطعة باسم المجلس مع ان لهم جميعا نفس الحقوق والالتزامات. ومن شأن ذلك ان يجرد المنظمة من المصداقية الدولية، ليضعها في يد بعض الاعضاء يتصرفون باسمها. وقد تبين بالوضوح الكامل ان مجلس الأمن لم يحتج اليه اثناء حرب الخليج الا لاتخاذ القرارات المتوالية.وكان التنفيذ كاملا، وبدون اشرافه ولا مشورته، في يد اركان حرب بعض الدول دائمة العضوية، لينتهي في الأخير الى أحداها ـ اليس هذا خطيرا حقا؟ عبد الكريم غلاب.

* لقد أصبح مجلس الأمن يتوسع ـ نتيجة للسلطة التقديرية التي يتمتع بها ـ في مفهوم حالات تهديد السلم والعدوان. كما ان هذه الصلاحية الواسعة أصبحت تتعرض لمظهر جديد من الهيمنة يتمثل في تسخير المنظمة العالمية في خدمة المصالح الحيوية للقوى العظمى. وبصفة عامة، فان استفحال ظاهرة التدخل لم ينتج فقط عن التراجع في مصداقية الأمم المتحدة، بل ان التفاعل في المصالح الدولية اخرج الكثير من القضايا التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي الى المجال الدولي. كما أن المعيار القانوني لم يعد هو الاساس بل أصبح المعيار بالدرجة الأولى سياسيا وهي وضعية لم تعد الكثير من الدول قادرة معها على الاحتماء حتى بالقانون الدولي، لمنع تدخل الغير في شؤونها ـ محمد تاج الحسيني.

* ان هناك مبررات قوية مشروع من احتمال حدوث شطط في تطبيق مبدأ التدخل، يمكن ان يؤدي الى اعطاء شرعية جديدة للاستعمار يتخذ صورة طغيان تتجاوز فيه الحدود، ويحدث فيه «البغي بغير الحق» في ظل اغواء غطرسة القوة . ومن هنا فالحاجة ملحة الى وضع ضوابط صارمة لاستخدام هذا المبدأ. والحاجة ملحة أيضا الى ترشيد الشرعية الدولية ولعل من أهم هذه الضوابط، التماس حلول للصراعات على المستوى الاقليمي بداية. وهذا يتطلب تقوية الأنظمة الاقليمية، ومحاصرة الكيانات الاستعمارية الاستيطانية كي لاتعطل عملها ـ احمد صدقي الدجاني.

* تتعين التفرقة بين التدخل لاعتبارات انسانية، الذي تستخدم فيه الجيوش، وبين العمل الانساني الخيري الذي تقوم به جماعات (مثل الأطباء) لاعانة ضحايا الكوارث ولئن اختلف حول الحالة الاولى فالاخيرة لا خلاف حوله، وفي كل الأحوال ينبغي ان نقر بأن القانون الدولي في مجال الأعمال الانسانية الخيرية، حقق تقدما كبيرا لصالح ضحايا الكوارث الطبيعية والاصطناعية ـ ماريو بيطاتي.

* ان الفكر يدعو حقا الى عالمية حقوق الانسان، واعتبارها لصيقة بالتنمية والأمن والسلم، غير أنه يعاين الانتقائية في التطبيق، وفي الدعوة الى التطبيق ضمن خلفيات وبواعث سياسية. وان الفقه ـ



الواجهة الشرعية للفكر - يقبل التدخل ان كان اتفاقيا، ويرفضه ان كان تلقائيا قسريا - محمد ميكو.

* لو حاولنا ان نجد لفكرة التدخل الانساني تكييفا لوجدناه في المبدا الذي يجوز بموجبه، بل يتحتم، درء شر أعظم بشر أصغر. ولكن ازاء الممارسات التي عشناها وخبرتها البشرية، فربما كان من المفيد الانتباه والاحتماء بذلك المبدا القائل بان الابواب التي تؤدي الى الفساد يجب اغلاقها باحكام - الأمير الحسن بن طلال.

* حق التدخل، ككل القوانين وخاصة الدولية، تكريس تشريعي لعلاقات القوة في ظل امر واقع. ومن ثم فيمكن النظر الى هذا الحق كشكل من اشكال الحق الاستعماري، خاصة بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي. ان الدلالة الحقيقية لحق التدخل هي ظهور قوي استعمارية موحدة. تفرض اختياراتها الاقتصادية والسياسية بغية القضاء على التنوع الحضاري، لتعزيز هيمنة السوق على مقدرات الدول والشعوب. ولايستطيع ان يقاوم هذا المشروع غير الانساني، الذي يذكرنا بانحطاط الامبراطورية الرومانية، سوى الشعوب التي استطاعت أن تحافظ على هويتها الثقافية الأصلية، او الابطال الذين لاتقهرهم مغريات العصر - روجيه جارودي.

الا يدعونا ذلك الى التفكير بعمق اكثر في المسالة، وأخذها ماخذ الجد؟!■

بقلم فهمي هويدي



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أيام وقضايا

البلقان... يتوالد!

منذ الحرب العالمية الثانية لم تقم دول ولم تغب دول، كما هو الحال في هذه المرحلة الزلزالية التي بدأت، عملياً، مع سقوط جدار برلين. وقبل هذا السقوط، سقوط الجدار، كانت مقتضيات النظام العالمي ان يبقى كل ما رسم في الحرب العالمية الاولى، في مكانه.

وسميت الحرب العالمية الاولى الحرب الكبرى او العظمى بسبب مداها وشمولها وليس فقط بسبب فظاعاتها وضحاياها. ولم يمض عليها ربع قرن حتى قامت الحرب الكونية الثانية لكي تكرس، عملياً، مكاسب الحرب الاولى وتغربل بقاياها وتقيم منظومة جديدة من الدول المتعايشة او المتصالحة، طوعاً او رغماً.

اليوم نشهد أعادة تفكيك منظمة لجسم النظام العالمي، الذي قام في أوائل القرن، وهو تفكك يشبه التفتت التلقائي والطبيعي الى درجة تكاد تكون مرضية. وامس بالذات قامت، هكذا، وبكل هدوء، دولتان جديدتان وانتهت دولة كبيرة ثالثة، كان شيئاً لم يكن. كان هذا هو المطلوب، الذي لم يحدث، منذ العام ١٩٢٠.

لقد اعترفت اوروبا، مجتمعة، ومعها الفاتيكان، باستقلال كرواتيا وسلوفينيا، وهذا يعني عملياً الاعتراف بنهاية يوغوسلافيا كدولة أو انهائها. وهذا يعني ايضاً انه لن تمضي ايام إلا وتبدأ الحرب، سياسية او مسلحة، من أجل استقلال مقدونيا، وقد يأتي يوم لا يبقى فيه من يوغوسلافيا سوى البيان الذي اعلن قيامها وذكريات الماريشال تيتو في بريوني.

وإذا نظرنا الى الخريطة التي اصبحت الآن خلف العالم، وفي سرعة عجيبة، نرى ان الذي تغير حيث كانت الشيوعية قائمة، ليس النظام الايديولوجي وحده بل الخريطة السياسية كذلك. إليكم لائحة بهذه الاحداث الهائلة التي اصبحنا نراها احداثاً عادية لاننا نعيشها ونعايشها كل يوم: اولا، غياب الامبراطورية السوفياتية ككل؛ ثانياً، غياب المانيا الشرقية كدولة وقيام المانيا الموحدة. ثالثاً، استقلال الدول السوفياتية. رابعاً، غياب الدولة البلقانية الكبرى، يوغوسلافيا.

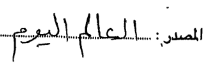
الى ماذا يؤدي ذلك، عملياً، وفي المدى البعيد؟

لقد ادى انهيار الامبراطورية، والآن انهيار البلقان كدولة رئيسية موحدة، الى فرز تلقائي، جغرافي واثني وديني: حيث كان هناك اتحاد سوفياتي، قام الآن في آسيا السوفياتية، تجمع الدول الاسلامية، وفي الجزء الاوروبي الآسيوي قامت من جديد روسيا الارثوذكسية واوكرانيا الكاثوليكية. أما في البلقان، فقد انفصلت الجمهوريتان الكاثوليكيتان عن صربيا الارثوذكسية وغداً تنفصل ايضاً مقدونيا الارثوذكسية (التي لن تسمى مقدونيا، إكراماً لليونان) وبعدها على الأرجح تنفصل بلاد البشناق والهرسك.

كل ذلك في عامين، ومن دون حروب عالمية، ومن دون ان يقتل ارشيدوق النمسا في ساراييفو! لقد كانت يوغوسلافيا، في الحربين، الاولى والثانية، مفتاح النظام العالمي ومفتاح الحرب: هل هي اليوم أيضاً مفتاح النظام الجديد؟ وما هو هذا النظام؟ هل هو انفراط الوحدات الكبرى وانهيار الاتحادات أم هو انفراطها في مكان وقيامها في مكان آخر؟ وهل التغيير لن يكون إلا حيث كانت الشيوعية قائمة، بحيث يبقى الآخرون من دون اي مساس؟

سمير عطا الله





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ يونيه ١٩٩٢

رأى

أفكار أولية حول النظام الدولى الجديد

هل تصبح الأمم المتحدة منظمة هامشية؟

مصطفى الحسينى

خلال ازمة الخليج، بدت الأمم المتحدة – ممثلة بمجلس الأمن – ممسكة بالزمام، فلا قرار يتخذ خارجها ولا عمل يتحقق دون مظلتها.

وبعد حرب الخليج، بدت الأمم المتحدة واهنة، فمعالجة ما يمس الأمن الدولى أو يهدده من تطورات، والسعى إلى حل ما يقلقه أو يمكن ان يقوضه من منازعات يجرى خارجها وبدونها، وان دعيت فهى دعوة «ضيف الشرف» أو «شاهد الزور» حسب موقعك من التحليل.

والأمثلة ماثلة:

فى الأزمة اليوغوسلافية، يتوازن دور الامم المتحدة الذى يمثله سايروس فانس مع دور المجموعة الأوروبية الذى يمثله لورد كارينجتون، ولكن الموقف الالمانى هو الذى يحسم، وتضطر المجموعة الأوروبية إلى المسايرة، والمضض فى بعض الحالات معلن، كما هو حال فرنسا.

وفي محادثات سلام الشرق الأوسط، عندما بدأت فى مدريد، دعيت المنظمة الدولية مراقبا صامتا فى المهرجان الافتتاحى، ثم غابت عن المحادثات الثنائية التى بدأت في مدريد وتتواصل حتى الآن فى واشنطن، أما فى المحادثات الاقليمية أو المتعددة الأطراف التى يفترض ان تجرى فى موسكو، فتعود الأمم المتحدة، إن دعيت، إلى دور الشاهد الصامت.

وفى انهيار الاتحاد السوفييتى، وما ترتب عليه من مخاوف وأخطار تهدد الأمن الدولى، لا يسمع أحد عن دور للمنظمة الدولية رغم جسامة الأخطار، بدءا من مسألة المعونة الاقتصادية حتى لا يتهدد الاستقرار، إلى السيطرة على الأسلحة النووية إلي مخاوف انتقال هذه الأسلحة أو ممكنات انتاجها إلى بلدان أخرى، فالأولى يعالجها مؤتمر دولى تدعو إليه واشنطن، والثانية يتراءى انها تحل بتعهد يحصل عليه وزير الخارجية الأمريكية بتوحيد السيطرة على هذه الأسلحة، والثالثة تجرى محاولة معالجتها بنداء من وزير الخارجية الروسية إلى الدول الغربية لتمويل برنامج الأبحاث النووية فى بلدان الاتحاد السوفييتى السابق، حتى لا تنتقل امكانيات هذه الأبحاث إلى دول أخرى تحت ضغط الحاجة إلى التمويل.

ولا دور للأمم المتحدة، بل ولا يبدو ان أحدا يفكر فيها، فضلا عن ان يتطلع لدور لها.

وتبدو المسألة متناقضة: هل المنظمة الدولية تقوى أم تضعف؟ هل هى مناط الشرعية أم ان شرعيتها تستدعى عند الحاجة لكى تزور أو تغتصب؟ هل تتدعم مكانتها الدولية وتقوى خلال العملية الشاقة لاعادة صياغة النظام الدولى أم هى تتاكل وتضعف؟

الذى يبدو لهذا المراقب، ان ما تراءى من قوة دور الأمم المتحدة اثناء أزمة الخليج، باطنه هو نقيضه، أى ان الدور الذى نسب إلى المنظمة الدولية أثناء تلك الأزمة، كان استخداما لها، وليس رجوعا إليها، أى انها كانت الاداة دون أن تكون المرجع.

والذى جعل هذا ممكنا أمران:

أولهما: أن السلوك العراقى، أى غزو الكويت ثم ضمها، كان من الخطر السماح له بأن يكون سابقة فى العلاقات الدولية.

وثانيهما: أن هذا السلوك وقع فى وقت كانت موازين القوى التى تحكم سلوك المنظمة الدولية تتعرض لتغيرات عميقة، بعضها منظور وبعضها غير منظور، بعضها كان فى حينها مدركا وبعضها كان غير مدرك، كان هذا التوازن يتميز بالارتباك، إذا استخدمنا أكثر الاوصاف تحفظا وتهذيبا ورحمة.

فى أثناء تلك الأزمة، عملت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، الذى هو اداتها التنفيذية بحكم فرضية ان قراراته ملزمة، ومجلس الأمن محكوم بالدول الخمس التى تتمتع بعضويته الدائمة، ولها على قراراته حق الاعتراض، وكان ارتباك التوازن واضحا فى المراكز النسبية لهذه الدول الخمس بالذات.

كان الاتحاد السوفييتى يدرك تراجع مركزه الدولى، أكثر من غيره، وحتى ولو لم يدركه غيره.

وكانت الصين – ومازالت – تحمل عبء معالجتها الدموية للحركة الديمقراطية عندها، ولم يكن من



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصلحتها ان تضيف إلى هذه الوصمة وصمة أخرى.

وكانت أوروبا التى تمثلها فى مجلس الامن بريطانيا وفرنسا فى حال اقل ما توصف به هو الحيرة.

فمن ناحية لم يكن قد تبلور لديها بعد مغزى انتهاء الحرب الباردة، مغزى انتهاء الاستقطاب الدولى بين قطبين كبيرين بتراجع احدهما، وهو المغزى الذى يؤدى إلى ان تصفية معسكر، تفقد المعسكر الاخر مبررات وحدته، لانه توحد لمواجهة المعسكر الذى تفكك ويتخذ طريقه إلى النهاية.

ولذلك فمن الناحية الاخرى لم تكن اوروبا قد توصلت إلى جواب عما إذا كان من الحكمة التى تخدم المصلحة، ان تترجم تباين المصالح وتمايزها داخل المعسكر الغربى إلى تمايز فى السياسات وتباين.

ومن ناحية ثالثة. كان عدم الاستقرار فى الاتحاد السوفييتى وصعوبة التنبؤ بوجهة حصيلة ما يجرى فيه من صراع داخلى، يجعله لا يتسرع باتيان ما يغضب المظلة الامنية الامريكية.

وبهذا التوازن الموصوف كانت الولايات المتحدة هى القوة الدولية الوحيدة التى «لها سياسة خارجية واضحة وتقدر على ممارستها».

لان من شان هذا التوازن ان يجعل من مجلس الامن اداة طيعة.

ومن هنا فإن ما بدا من قوة الامم المتحدة اثناء ازمة الخليج، كان فى حقيقة الأمر إعلانا عن ضعفها، ومن هنا أيضا فإن الضعف المعلن للمنظمة الدولية بعد تلك الازمة، لاغرابة فيه، ولاشىء فيه يناقض شيئا.

ولعله لهذا ذهبت ادراج الرياح تصورات الرئيس السوفييتى السابق «ميخائيل جورباتشوف» حول تقوية دور الأمم المتحدة، وتبدو الان وكانها كانت تصورات جامحة المثالية والتفاؤل.

فقد دعا جورباتشوف – مثلا – إلى مؤتمر قمة للأمم المتحدة، لتوزيع عائد نهاية الحرب الباردة – أى ما يتوافر من نفقات التسلح – على متطلبات التنمية الاقتصادية فى عالم كان يراه موحد المصالح، أو كان يستشرفه على هذا النحو.

ودعا مثلا: إلى ان تحدد المنظمة الدولية معايير «الكفاية الدفاعية» لدول العالم جميعا، العظمى والكبرى والكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، وتحدد لها مستويات التسلح، وتراقب الالتزام بها.

كان يتصور انه يمكن ان تتحول الامم المتحدة إلى «حكومة فوق الحكومات» وحكومة خيرة فوق ذلك!

ولعله لهذا أيضا تتعثر الان الافكار التى طرحت حول اصلاح الامم المتحدة، عن طريق «تصحيح» تكوين مجلس الامن كى يعبر عن حقيقة التغير فى ميزان القوى الدولية وتوازن المصالح فيه، فتحصل كل من اليابان والمانيا على مقعد دائم مزدان بحق الاعتراض، وتخصص للعالم الثالث مقعدان أو ثلاثة لها صفة الدوام، وان لم تتمتع بحق الاعتراض.

ويبدو ان هذه الافكار تتعثر لان التوازن لم يستقر بعد، ولم تتضح وجهته بعد.

هذا كله يؤدى إلى سؤال:

هل الامم المتحدة فى طريقها إلى ان تصبح منظمة هامشية؟ منتدى مفتوحا للجميع، يقولون فيه ما يشاءون، لكن قولهم يبقى «صوتا مناديا فى البرية؟».

أم انه، كما انتجت نهاية الحرب العالمية الاولى عصبة الامم لتعبر عن التوازن الدولى الذى استجد بنتائج الحرب، وكما انتجت نهاية الحرب العالمية الثانية منظمة الامم المتحدة، لتعبر عن التوازن الدولى الذى افرزته حصيلة تلك الحرب، فإن من شان نهاية الحرب الباردة ان تنتج منظمة دولية جديدة، لتعبر عن التوازن الجديد؟

وإذا كان منطقيا ان تؤدى نهاية الحرب الباردة إلى تغيير فى المؤسسات المعبرة عن النظام الدولى، الذى هو تعبير عن التوازن الدولى وعلى راس هذه المؤسسات: الامم المتحدة، إذا كان هذا منطقيا فهل يتحقق هذا عن طريق «صب سائل جديد فى الوعاء القديم» أم ان الامر سيتطلب تغيير الوعاء ذاته؟

ويبدو انه إلى أن تتضح وجهة التوازنات الدولية، ستبقى الامم المتحدة كما هى. لكنها – على الارجح – ستبقى هامشية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

مجرد رأى

معانى الاسماء

تغيرت معانى الاسماء التى تعودنا على ترديدها سنوات طويلة .. فالعالم جرت العادة على تقسيمه الى ثلاثة عوالم : الأول ويضم امريكا والدول الغربية والمتقدمة ، والثانى ويضم « الاتحاد السوفيتى » سابقا ودول الكتلة الشرقية التى كانت تدور فى فلكه ، ثم دول العالم الثالث التى ليست بين العالمين .. اليوم تستطيع ان تقول ان العالم الثانى بمفهومه السابق قد اختفى واننا ـ نحن دول العالم الثالث ـ قد اصبح من حقنا الانتقال للوقوف تحت عنوان العالم الثانى وانه ان كان هناك عالم ثالث باق بعد ذلك فلابد ان يضم الدول الفقيرة المتخلفة التى تعانى الجوع والفقروهى مازالت تمثل عددا كبيرا من الدول ليست من بينها مصر ..

وكما تغير مفهوم العالم الثانى كذلك تغير مفهوم اليسار واليمين .. فلقد كانت كلمة « اليسار » تشير الى الماركسيين والشيوعيين كتيار ينشد التغيير والتقدم ..

واليوم وبعد فشل تجربة الشيوعية فشلا ذريعا ليس فقط فى الاتحاد السوفيتى سابقا وانما فى كل الدول التى اختارت الطريق نفسه المعروف فان كلمة يسار لم تعد تعنى التقدم الى الامام وانما الى الخلف .. وان « اليمين » هو التيار المتقدم لا الرجعى ، وهو الذى يتطلع الى تحسين مستوى الشعوب ورفع مستواها وذلك الا اذا حافظنا على ثبات المعنى لليسار واليمين واستخدمنا كلمة اليسار بمفهومها التقدمى نطلقها على نظام الانفتاح المتحرر الذى يقوم على الية السوق ، وكلمة اليمين بمفهومها الرجعى والمتخلف نطلقها على النظام الشمولى المركزى الذى يحاول اليوم النهوض من كبوته !

وهناك تعبير ثالث راج استعماله فى سنوات الستينات والسبعينات وتم فى هدوء ورفق تشييعه الى مقره الاخير .. واقصد به تعبير « عدم الانحياز » الذى يعنى حالة من الحياد تعنى عدم ارتباط الدولة فى علاقاتها الخارجية باحدى القوتين العظميين : الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتى .. وقد تم تسجيل ميلاد حركة عدم الانحياز فى اغسطس ٦١ الذى شهد انعقاد أول مؤتمر لهذه الدول ولكن سبحان مغير الاحوال .. فقد اختفى الاتحاد السوفيتى من كفة ميزان القوى .. واختفت يوجوسلافيا ايضا بصورتها السابقة واصبحت نفسها عدة دول !

صلاح منتصر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

مرة اخرى يجلى الصدأ وينفض الغبار عن مصطلح « النظام الدولى الجديد » او « النظام العالمى الجديد » ليفرض حضوره القوى على لغة الخطاب السياسى المعاصر .

فالمصطلح ، الذى يحلو للعديد من الكتاب وصمه بالهلامية والغموض عريق الحضور فى ادبيات العلاقات الدولية وكان معناه ولا يزال ينصرف دائما اما الى حالة وقوع تحول جوهرى فى هيكل العلاقات الدولية واما للتعبير عن عدم الاقتناع او عدم الرضى بالهيكل القائم فعلا والاعراب عن الحاجة الى احداث تغييرات فيه ..






نحو نظام عالمى لم يتشكل بعد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دكتور عباس رشدى العمارى

فلم يكن هذا المعنى مبهما او غامضا فى اعقاب الحروب النابوليونية وقبل مؤتمر فينا ١٨١٤/١٨١٥ عندما عنت الحاجة الى تقييد تنامى قوة الدول دونما حدود على نحو يسمح بظهور طاغية جديد على شاكلة بونابرت يهدد سلام القارة الاوروبية واستقرارها ولذلك استخدم المصطلح للدلالة على الحاجة الى تحقيق « توازن القوى » كما لم يكن المصطلح مفتقرا الى الوضوح عندما استخدم فى اعقاب الحرب العالمية الاولى للتعبير عن ضرورة محاولة تجنيب العالم التعرض مرة اخرى للاهوال والكوارث التى اسفرت عنها محنة هذه الحرب وذلك من خلال اعتماد اول صيغة « للامن الجماعى » لتحقيق تضامن عالمى فى رد العدوان وتكاتف دولى من اجل ردع المعتدى على النحو الذى تضمنه عهد عصبة الامم .

وكان المصطلح ابعد ما يكون عن الهلامية عندما عبر فى السنوات الاولى للحرب العالمية الثانية عن الحاجة الى تنقيح صيغة الامن الجماعى فى عهد عصبة الامم وسد ثغراتها ووضع اطار متكامل لمناهج حفظ السلام بالصورة التى عكسها ميثاق الامم المتحدة وفى حقبة الحرب الباردة لجأت دول العالم الثالث الى المصطلح للتعبير عن رفضها للواقع الاقتصادى الدولى القائم وشجبها للركائز الرجعية المتخلفة القائم عليها وتنديدها بعجزه عن مواكبة المراحل المتقدمة من التطور السياسى الذى حققه مجتمع الدول ومن ثم طالبت بانشاء « نظام اقتصادى دولى جديد » اكثر عدالة وانصافا يحقق لدول الجنوب التحرر من السيطرة الاقتصادية للشمال القوى مثلما تحررت من قبل من سيطرته السياسية مع افول شمس الحقبة الاستعمارية ..

وفى الواقع ان اشكالية تحديد مفهوم النظام الدولى الجديد ـ فى بعدها المتعلق بمعادلة القوى ـ تنبع من حقيقة . ان العالم لا يزال يعيش مرحلة المخاض التاريخى لظهور النظام الدولى الجديد ولكنه لم يشهد ميلاده بعد الكل يتوقعه ولكن احدا لم يره بعد الجميع شهود على انقضاء النظام الدولى القائم على القطبية الثنائية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . والجميع يعلمون بانه لابد ان ينهض من بين ركام النظام الدولى القديم نظام دولى جديد ولكن ما من احد يستطيع ان يقطع عن يقين بطبيعة هذا النظام او ان يتصور هندسة هيكله فما من شك ان غياب الاتحاد السوفيتى كمنافس للولايات المتحدة على قمة القرار السياسى العالمى قد اوحى للكثيرين بانفراد هذه الاخيرة على تلك القمة ومن ثم راج الحديث عن عالم « احادى القطبية » تستأثر بقراره الولايات المتحدة ومثل هذا الاستنتاج لا يخلو من تبسيط شديد ومخل بما يهدره من عناصر عديدة يبدو التحليل بدونها قاصرا ومعيبا .

وهذا فضلا عن ان العامل الذى تم التعويل عليه فى مثل هذا الاستنتاج ليس حاسما او قاطعا . خرج الاتحاد السوفيتى من حلبة المنافسة على السيادة العالمية وهذا صحيح ولكنه لم يخرج مطرودا او مقهورا وانما بملء اراداته واختياره الحر حاملا معه درعه وسيفه اللذين لم يلق بهما بعد . ومن ثم فان احتمال عودته الى هذه الحلبة ـ مضطرا او بعد اعادة تفكيره وان كان ذلك يبدو مستبعدا الا انه ليس مستحيلا

فقد يعود الاتحاد السوفيتى الى الحلبة نتيجة لفشل البريسترويكا ، او للصحوة العسكرية السوفيتية من جديد او لغير ذلك من اسباب ، وقد يحاول البعض ان ينال من منطق هذا الاحتمال بأسباب عديدة منها الاوضاع الاقتصادية المتردية والبالغة السوء ، ومنها ايضا فقدان الاتحاد السوفيتى لحزامه الامنى المتمثل فى دول اوروبا الشرقية ، ومنها كذلك تصدع فسيفساء الكيان السوفيتى بثورة القوميات والحركات الاستقلالية فى جمهوريات البلطيق وعبر القوقاز والاضطرابات فى الجمهوريات الاسلامية ، بيد ان كل هذه الحجج مردود عليها فالاوضاع الاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتى لم تكن لتبدو على مثل هذا القدر من السوء لولا سياسة « الجلاسنوست » التى سمحت بتعرية عورات الاتحاد السوفيتى الاقتصادية ، ولولا قدر لايستهان به من المبالغة لتكريس انتصار الراسمالية بتسليط الضوء مركزا من خلف عدسات مجسمة على مظاهر اخفاق التطبيق الاشتراكى





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

اما فقدان الاتحاد السوفيتي لحزامه الامنى في شرق اوروبا ولتماسكه الداخلي نتيجة لثورة القوميات وتعدد الدعوات الانفصالية فلعل الامر يقتضى التذكير هنا بان الفيلسوف الفرنسي الاشهر اليكسيس دى توكفيل قد تنبأ في عام ١٨٣٥ بارتقاء كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لسدة السيادة العالمية استنادا الى العوامل الجيوبوليتكية في عناصر قوة الدولة اى قبل ان يصطنع الاتحاد السوفيتي لنفسه حزاما امنيا في شرق اوروبا ، وقبل ان يضم لكيانه ما ضمه من قوميات واراض جديدة بأكثر من مائة عام وهذا فضلا عن حقيقة مسارعة الشياه الشاردة الى الانضمام الى القطيع فور ظهور نذر اى خطر خارجي يهدد وجود الجميع ، وليس هناك من ينكر ان جراحات التحول قد استنزفت قدرا لايستهان به من طاقات الاتحاد السوفيتي وقوته الا ان ماتبقى له من هذه القوة لايزال يصلح كجواز مروره لحلبة المنافسة من جديد ، ربما على نحو لايضمن له الغلبة ولكنه بالقدر الذى يمكنه من ان يشكل تحديا خطيرا لايمكن التقليل من شأنه ،

واذا كان غياب الاتحاد السوفيتي من حلبة المنافسة لم يكتسب بعد حجية الامر المقضى فيه فان ثمة عناصر اخرى وهامة لم تدرج في حسابات انصار نظرية « الاحادية القطبية » لعل من اهمها تغييب عدد من الفاعلين الرئيسيين في « معادلة القوة الجديدة » مثل القوة الاوروبية الصاعدة ، واليابان ، والصين ، ،

كما ان انصار هذه النظرية تجاهلوا او اغفلوا تفاقم اسباب القصور الذاتي الاخذة في التبلور داخل الولايات المتحدة ذاتها وهو القصور الذى اصاب كافة الامبراطوريات والدول العظمى في التاريخ وتسبب في انحدارها كمحصلة لعدة عوامل من اهمها ضعف الحافز وفتور الحماسة نتيجة لغياب التحدى وانجياب الخطر وانعكاسات ذلك على حيوية طاقاتها الخلاقة ، ومنها ايضا وكنتيجة متفرعة عن السبب الاول احتدام تناقضات النظام الراس الداخلية بعد زوال حالة الضرورة التى اقتضت تعايشها بسبب وجود نظام منافس ، ومنها كذلك ما يعرف بتجاوز الحد الأمثل للتوسع Overexpaneinism وهي الحالة التى تنوء فيها طاقات الدولة بمسئولياتها الضخمة والتى بدت نذرها في الظهور مع اختلال التوازن بين قوة الولايات المتحدة الاقتصادية وباقى عناصر قوتها الشاملة الاخرى مما دفعها الى الاستنجاد بحلفائها القادرين مثل اليابان والمانيا للمساهمة في تمويل حرب الخليج ،

ولعله من نافلة القول ان نأكد في نهاية هذا المقال ان زمنا ليس بالقصير يجب ان يمر حتى تستوفى اية قوة صاعدة جديدة المقومات التى تؤهلها لدخول حلبة المنافسة على مركز من مراكز الصدارة الدولية ولذلك يبدو من السابق لاوانه ولكن ليس من المستبعد الحديث عن « عالم متعدد الاقطاب » , بيد ان مثل هذا الوقت لن يكون ايضا طويلا للغاية الى الحد الذى يستوعب حقبة زمنية بأكملها تكفى لاستقرار توازن القوى العالمى على ركيزة لأحادية القطبية

كاتب هذا المقال استاذ زائر سابقا بأكاديمية ناصر العسكرية العليا .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي ٣٠

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢



نظام عالمي جديد أم عالم جديد؟

عبر العام الأول من عقد التسعينات شهد الوضع الدولي تغيرات جوهرية عديدة يمكن القول انها قد أدت مجتمعة الى تقويض هيكل البناء العالمي الذى ارتبط بمفاهيم الحرب الباردة وواقع ما بعد الحرب العالمية الثانية والذى تاسس على منطق القوة والمواجهة العسكرية والردع النووي وفرض الهيمنة وتقسيم مناطق النفوذ بين قطبى العالم الرئيسيين .

وبينما بدأ الحديث عن ارساء نظام عالمي جديد قبل ذلك بسنوات عدة ادت تداعيات الاحداث فى مختلف أرجاء العالم الى التعجيل بإنهاء النظام السائد فى وقت لم يكن العالم قد توصل بعد الى ارساء الاسس اللازمة لبناء جديد فى ظل نظام عالمي جديد ، الامر الذى ادى الى تفجر العديد من الخلافات والاضطرابات الكامنة والمتراكمة عبر سنوات النظام السابق ، مما اثار التساؤل عما اذا كان السعي لنظام عالمي جديد هو السبب وراء ما حدث من تغيرات عالمية حاسمة ، أم أن حالة الفوارق التى شهدها العالم استدعت التخلى عما ساد من مفاهيم ومبادىء فى العلاقات الدولية ، أو بتعبير اخر هل يؤدى نظام عالمي جديد الى عالم جديد ، ام أن العالم الجديد هو الذى افرز الحاجة لنظام عالمي جديد ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

أسامة المجدوب :
سكرتير ثان

وفى هذا السياق يمكن النظر الى انهيار نظم الحكم الشيوعى عالميا وتفكك ما عرف سابقا بالمعسكر الشرقى — ووحدة المانيا ، واتفاقيات خفض التسلح النووى والتقليدى جنبا الى جنب مع تناقص احتمالات المواجهة العسكرية والعمل على ازالة اسباب التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — على انها جميعا مظاهر صحية و ايجابية تشكل فى مضمونها جانبا من شواهد التغير الذى يشهده عالمنا اليوم الا انها لا تكفى بأى حال لخلق واقع جديد يكفل لدول العالم كافة العيش فى سلام ورخاء ولاتزال هناك العديد من التحديات المصيرية التى تواجه دول العالم أجمع فى ظل هذا التطور السريع . حيث أن إزالة أسباب التوتر بين الشرق والغرب لم تؤد لنتيجة مماثلة بين الشمال والجنوب فى وقت تتزايد فيه الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة والاكثر فقرا ، ولا تزال تلك الدول تعانى من اوضاع اقتصادية متردية وأزمة مديونية خارجية طاحنة تفوق بمراحل امكانات تلك الدول لعشرات السنين القادمة ، فضلا عما نتعرض له دول الجنوب من شروط تجارية قاسية ومتشددة من قبل الدول الغنية تزيد من إستحالة تمكنها من التغلب على أزمتها الاقتصادية ضاربة الجذور .

ومن ناحية أخرى فقد أدى تحول نمط العلاقة بين العملاقين من المواجهة الى التعاون ، الى ظهور العديد من الخلافات العرقية والسياسية والاقتصادية فى مختلف بلدان العالم ، كانت تختفى من قبل تحت ستار التحالفات والتكتلات التى افرزتها الحرب العالمية الثانية وعاشت طوال مرحلة الحرب الباردة ، حرصا على تماسك كل تكتل فى مواجهة الاخر ، الامر الذى انتهى بانتهاء اسباب التكتل والتبعية التكتل ذاته ، خاصة على صعيد المعسكر الشرقى مما ادى الى تلاشى اسباب الابقاء على تلك الخلافات كامنة مما اتاح لها الظهور على السطح والتأثير بشكل مباشر فى مجريات الأحداث ، وفى الشكل النهائى الذى سيستقر عليه العالم بإنتهاء تلك المرحلة الانتقالية .

عالم جديد وتناقضات جديدة

بينما ساد العالم توجه جديد تحكمه القناعة بضرورة العمل الجماعى من خلال تكتلات اقتصادية قوية تتماشى مع التصورات المستقبلية لوضع دولى قائم على التعاون والحوار والعمل المشترك ، الا أنه يمكن القول أن هذا التوجه لم يمنع ، بل أسهم فى إزكاء النزعات الانفصالية والسوفيتية القومية والعرقية سواء شرقا بالنظر لما تشهده دولة كالاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا من انسلاخ بعض جمهورياتها سعيا للاستقلال ، او غربا فى ظل تنامى النزعة القومية لدول اوروبا الغربية كل على حدة بسبب خشية بعضها ان يؤدى التكتل الجديد الى طمس قوميتها واذا به هويه الدول الضعيفة والصغيرة فى اطار التكتل لصالح هوية الدول القوية فيه ، الامر الذى يشكل تناقضا مباشرا مع التوجه السياسى الجديد الرامى الى تعديل النظرة التقليدية لمفاهيم السيادة والحدود الاقليمية والعديد من المفاهيم الاخرى المرتبطة بمفهوم الدولة والتى شهد القرن التاسع عشر ميلادها .

ومن ناحية اخرى فلقد اسهمت احداث الخليج فى القاء الضوء على جانب من التصورات المستقبلية للعمل الجماعى الدولى لتسوية النزاعات والدور المرتقب للامم المتحدة ، الا انها فى ذات الوقت جسدت المخاوف من تزايد سطوة الولايات المتحدة وتفوذها بشكل يجعل من الامم المتحدة مجرد ستار لهيمنة امريكية عالمية تطبق نفس ممارسات الماضى ولكن تحت رداء مختلف ، ولعل اكثر التعليقات تعبيرا عن هذه المخاوف جاء فى أحد التعليقات الساخرة والذى وصف ما حدث فى الخليج على النحو التالى : —

- « فى فيتنام قام الرجل الأبيض بإرسال الرجل الاسود لقتل الرجل الاصفر دفاعا عن الارض التى نهبها من الرجل الأحمر »
- « فى العراق قام الرجل الابيض بإرسال الرجل الاسود لقتل الرجل الأسمر دفاعا عن الوقود اللازم لسيارات اشتراها من الرجل الاصفر .

وهذا ... هو النظام العالمى الجديد »

ونظرا لمرور العالم حاليا بمرحلة المخاض التى قد تؤدى فى النهاية ميلاد نظام عالمى جديد . وما يشوب هذه المرحلة الانتقالية من مظاهر التخبط والبحث عن البدائل و التصورات ، فإنه من الطبيعى ان تشهد تلك المرحلة العديد من التناقضات الجوهرية فى توجهات مختلف الدول .

وبينما كان التناقض فى التوجهات يشكل احدى ابرز السمات الرئيسية للنظام السابق ، يتباين حجمه بقدر تباين الغايات والأهداف ، يمكن وصف التناقضات الحالية بأنها قد نشأت بحثا عن نفس الأهداف وتحقيقا لنفس الغايات الامر الذى يكسبها خصوصية فريدة .



فتناقضات النظام القديم يمكن وصفها بكونها ذات طبيعة محددة ومباشرة حيث ولدتها فلسفات وايديولوجيات متضادة يسعى كل فريق الى نشر ايديولوجيته عالميا وتوجيه الواقع العالمى نحو وجهة مختلفة ، وتمثل ذلك فى الصراع بين النظامين الشيوعى والرأسمالى ، ونظم الحكم الديمقراطية فى مواجهة الديكتاتورية مع وضوح توجهات كل نظام وأهدافه الامر الذى يجعل تناقض المواقف بمثابة احدى الدعامات لسياسة كل طرف فى مواجهة الاخر .

وبرغم حدة التناقضات التى شهدها العالم فى ظل هذا الواقع ثنائى القطبية ، والتى كانت تحمل مخاطر المواجهة العسكرية وربما النووية أحيانا ، الا أنه يمكن القول يكون تلك التناقضات أيسر فى التعامل معها وتجاوزها نظرا لوضوح مسبباتها وارتباطها المباشر بعقائد معلنة وسياسات مطبقة بالفعل .

أما التناقضات التى يشهدها العالم اليوم فهى من ذلك النوع الذى يحمل فى طياته الشكل غير المباشر من عناصر إفشال السياسات والتوجهات المعلنة ، حيث التناقض فى هذه الحالة ليس تناقضا بين الاضواء ، أو بين فلسفات متباينة ، ولكنه فى الواقع تناقض فى موقف كل دولة على حدة ، بين ماتعلنه من سياسات تهدف الى الاندماج فى التكتلات وفتح الحدود وتوحيد العملات ، وبين ماتطبقه داخليا من إجراءات تعمل على ترشيح قوميتها الفردية وتأصيل جذورها العرقية وشخصيتها القومية ، كما أنه من ناحية اخرى تناقض بين توجهات الحكومات والشعور الشعبى العام الملىء بالمخاوف من فقدان الهوية وتحول مواطنى بعض الدول فى إطار التكتل الى مواطنين من الدرجة الثانية ، ومن المتوقع ان تستمر حالة التشكك والتخوف السائدة حاليا لما بعد إنشاء التكتلات المزمع انشاؤها والتأكد من خلال الممارسة العملية للخط الجديد للعلاقات من تحقيق المساواة بكافة اوجهها بين دول التكتل الواحد .

التوازن وعناصر الاستقرار

من أهم المجالات التى ستتأثر مباشرة بما قد ينتهى اليه الوضع العالمى فى ظل النظام المرتقب هو مجال تحقيق الاستقرار العالمى ، ولعله من أهم عناصر الاستقرار النسبى الذى شهده العالم طوال فترة الحرب الباردة هو وجود قطبين رئيسيين على الصعيد العالمى ، او مركزى ثقل أحدهما فى واشنطن والاخر فى موسكو كل باتباعه مما جعل كليهما يضع فى حسبانه ردود فعل الطرف الاخرى لدى اى تحرك ، بما حقق مظلة ردع - بخلاف الردع النووى - قوامها توافر الندية وثنائية القطبية .

اما عالم اليوم - وبخاصة بعد أزمة الخليج - فيشهد مركزا واحدا للثقل وقطبا واحدا مقره البيت الأبيض ، بينما يمر الاتحاد السوفيتى بأزمة طاحنة ذات أوجه عديدة إقتصادية تنذر بإنهيار الاقتصاد السوفيتى وعجزه تماما ، وسياسة تهدد بتفكك الاتحاد السوفيتى وإنفراط وحدته الاقليمية ، الامر الذى يخل فى مجملة بمفهوم التوازن وبالتبعية فى تحقيق استقرار عالمى ، ويخلق واقعا تتحدد توجهاته طبقا لمصالح ورغبات واشنطن دون رقيب أو رادع .

وبحديثنا عن مفهوم الاستقرار فإنه ليس من الضرورى ان يعنى ذلك إستقرار أوضاع مثالية أو عادلة ، ولكن يكفى تحقيق إستقرار فى الأوضاع القائمة بالفعل من خلال وجود توازن قوى يجعله من الممكن توقع التطورات المستقبلية والعمل على حل المشكلات القائمة من خلال تكريس التوازن القائم .

اما الوضع الحالى فرغم ما يبدو من سعيه نحو إرساء اوضاع صحيحة وعادلة - على غرار ماحدث فى الخليج - الا أنه أبعد مايكون عن مقتضيات الاستقرار .

وبرغم التوقعات السابقة والقائلة بأن عقد التسعينات سيشهد الانهيار الاقتصادى للولايات المتحدة ، وماتردد من تصريحات لعدد من الزعماء الاوروبيين مفادها ان زعامة الولايات المتحدة اصبحت أمرا عفا عليه الزمن ، خابت توقعات الاقتصاديين ولم يحدث الانهيار المنتظر ، كما جاءت ازمة الخليج بأحداثها لتعيد للولايات المتحدة زعامتها وتزيل التردد فى نفوس زعماء اوروبا الذين أقروا فى أعقاب الأزمة بزعامة الولايات المتحدة لتصف الكرة الغربى ان لم يكن للعالم أجمع .

وإقتناعا من دول العالم بأهمية تعدد القطبية تحقيقا للتوازن سعى العالم الى ايجاد واقع جديد ثنائى القطبية مرة أخرى ، ولكن هذه المرة يقع احد القطبين فى واشنطن والاخر فى نيويورك متمثلا فى الامم المتحدة التى كان لدورها الحاسم اكبر الاثر فى انهاء أزمة الخليج بالصورة التى انتهت إليها بما يطرح الامل ويفسح المجال لقيام المنظمة الدولية بدور فعال يحقق التوازن المنشود بما يؤدى فى النهاية الى إرساء الاستقرار ووضع الضوابط الكفيلة بتحقيقه من خلال نمط جديد للعلاقات الدولية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

تصور للضوابط المستقبلية

لكى يتمتع النظام العالمى المرتقب بالفاعلية لابد أن يعالج مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعلاقات الدولية .

ويمكن تحديد المبادىء السياسية فى إطار إرساء قواعد احترام السيادة وسلامة الاراضى والمساواة بين الدول بغض النظر عن حجمها ، والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وان يقتصر استخدام القوة فى بعض الحالات على العمل الجماعى وتحت الاشراف الدولى وفى اطر الشرعية الدولية من خلال قرارات الامم المتحدة .

أما المبادىء الاجتماعية للنظام الجديد فيجب ان يتمثل فى احترام العقيدة الاجتماعية لكل دولة وكل مجتمع وعدم السعى لتغيير الانماط الاجتماعية لدول اخرى ، مع العمل على تحديد نقاط الالتقاء التى يمكن من خلال تحقيق مزيد من التفاهم ودعم التقارب بين المجتمعات المختلفة ايا كانت متباينة الطابع .

وتبنى المبادىء الثقافية على أساس احترام ثقافات الغير وإبداء المزيد من التفهم تجاهها دون التسرع بالحكم عليها وانتقادها او معاداة الاخرين بسبب إختلاف البناء الثقافى ، ولعل من أهم عناصر نجاح استيعاب المجتمع السعودى المتحفظ لقوات التحالف هو إحترام تلك القوات للثقافة الاسلامية السعودية والالتزام بمبادىء وعادات المجتمع السعودى المسلم .

وتاتى المبادىء الاقتصادية فى إطار أهمية سعى الدول الغنية للمساهمة فى حل مشكلات الدول الفقيرة سواء داخليا ـ البناء الاقتصادى ـ او خارجيا ـ المديونية وشروط العلاقات التجارية ، إدراكا منها لاهمية ذلك لتحقيق إستقرار اقتصادى ، يلى ذلك أهمية العمل الجماعى المشترك من خلال التكتلات الاقتصادية التى يجب أن تتجدد أهدافها على أساس التنسيق والتعاون ، وليس يهدف الاحتكار وكسب الاسواق والعمل على سدها فى وجه سائر التكتلات أو الاطراف الاخرى ، ثم السعى نحو تخفيف إجراءات الحماية الاقتصادية ، وإعطاء دور اكبر للدول الفقيرة للمساهمة فى تشكيل البناء الاقتصادى العالمى .

وسوف تشكل السنوات القادمة وحتى منتصف عقد التسعينات الاساس العمل لبناء واقع عالمى جديد يدخل به العالم افاق القرن ٢١ حاملا معه العديد من التطلعات والامال نحو مستقبل أفضل فى عالم أدرك أخيرا معنى مفهوم وحدة المصير .



المصدر : الفرسان

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحقيقة الغائبة في المتغيرات الدولية

بقلم
لطفي الخولي

المتغيّرات الدراماتيكية، في هذا الزمان، الذي بدأ عام ١٩٨٥ مع تفجير غورباتشوف للبريسترويكا والغلاسنوست ولما اصبح يعرف باسم التفكير السياسي الجديد، لم يعد من الممكن، بعد مغادرة غورباتشوف للكرملين وتفكك الاتحاد السوفياتي، وصفها بانها تفاجىء العالم بحدوثها.

وقد يكون من الصحيح اليوم، مع بدايات عام ١٩٩٢، القول بأن هذه المتغيّرات اصبحت «تهاجم» العالم في كل الاتجاهات وفي جميع الدول والمجتمعات والايديولوجيات وقواعد القانون الدولي المعروفة، دون استثناء. وذلك في غيبة حد ادنى من العقلانية، المتعارف عليها دولياً. الامر الذي انفلتت معه حركة المتغيّرات دون قيود، وغدت مستعصية على اي نوع من انواع السيطرة او التحكّم في تحديد اتجاهاتها، او على الاقل التنبؤ -بقدر او باخر- بنوعياتها ومسارها. ينطبق هذا على بلد صغير محدود الامكانات مثل الغابون في افريقيا، تماماً كما ينطبق على بلد عظيم وافر القدرات، مثل الولايات المتحدة الاميركية. وذلك على الرغم مما تبدو عليه، فوق سطح الاحداث، من حيث انها صارت الدولة العظمى الوحيدة المتربعة على قمة العالم.

ماذا يعني هذا؟

يعني في تقديرنا- اول ما يعني- ان العالم الذي عرفناه وعشناه وعانيناه، بات مسرحاً مفتوحاً، لقوة عاتية، لها طابع القدر الاعمى المعروف في المسرحيات الاغريقية، من فوضوية المتغيّرات، وكان كل شيء قد مسّه الجنون فجأة.

ويكاد يكون من المستحيل على المرء ان يحصر وقائع هذه المتغيّرات الفوضوية. ولكن من الممكن الاشارة الى بعض تلك التي تتصف بطاقة غير محدودة على التدمير الصاروخي الحركة، او تلك التي تنشىء، في يوم وليلة، هنا او هناك من العالم، واقعاً جديداً، لم يخطر يوماً على بال احد، عاقلاً كان او غير عاقل.

في هذا المجال، نستطيع ان نرصد الوقائع التالية:



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

– انهيار النظام السوفياتي من الداخل، والتحول السلمي- سواء نجح في المستقبل او فشل- من الاشتراكية الى الرأسمالية بمفهومها البدائي من القرن الثامن عشر.

– قبول الولايات المتحدة الاميركية- وهي الدولة العظمى المتقدمة- بأن تقوم قواتها المسلحة بدور المرتزقة في حرب الخليج، يستاجرها عدد من دول الخليج البترولية الصغيرة والنامية بما لديها من رصيد البترودولار، وذلك بهدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

– وصول قوة سياسية، تؤكد ادبياتها المعادية للديمقراطية، الى مشارف السلطة في بلادها من خلال العملية الديمقراطية وآلياتها. ونعني بذلك حصول جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر على غالبية الاصوات في الانتخابات التشريعية ورفض «القوى الديمقراطية» لما اسفرت عنه قواعد لعبتها الديمقراطية.

– اقدام كل من فرنسا والمانيا، اكبر قوتين متصارعتين في تاريخ اوروبا في القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، على تكوين نواة لاول جيش اوروبي موحد.

– تسول الولايات المتحدة الاميركية، التي تتربع اليوم على عرش العالم السياسي- العسكري، المساعدة والدعم الاقتصاديين، بصورة علنية يشوبها الذل من اليابان التي قصفتها الطائرات الاميركية قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية باول قنبلتين ذريتين. الامر الذي أدى الى استسلامها الكامل وغير المشروط لواشنطن قبل ما يقل عن خمسة واربعين عاماً وحسب.

الملفت للانتباه ان الخلل والخروقات بعد رفع الغطاء الثقيل عن الاتحاد السوفياتي تزداد حدة واتساعاً يوماً بعد يوم، بمعدل سريع تعجز عن مواكبته الرأسمالية والاشتراكية الليبرالية والدكتاتورية، القومية والاممية، الدينية والعلمانية. من هنا يصبح من المهم ان نفتح باب الاجتهاد الفكري والسياسي على مصراعيه لمحاولة الكشف عن جذور واسباب وطبيعة هذه الحالة الفوضوية من المتغيرات

– انفتاح سوق عالمية سوداء، ولكن نصف مرئية، للاتجار في الاسلحة النووية التكتيكية، سواء مع دول العالم الثالث وربما مع الجماعات الارهابية الكبيرة. وذلك تحت ضغط التفكك السياسي والايديولوجي السوفياتي والضائقة الاقتصادية. الامر الذي بات يهدد بإشعال نيران حروب اقليمية نووية تتمرد على جميع القيود والضمانات التي اقامتها الدول العظمى والكبرى لعدم انتشار الاسلحة النووية في العالم. وفي الوقت الذي يجري فيه تخفيض كم ونوع هذه الاسلحة بيد الكبار، تمهيداً لنزع السلاح النووي الشامل، تكتيكياً واستراتيجياً، باعتبار ان ذلك يشكل شرطاً اساسياً من شروط بناء ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

وربما تكون هذه الحالة الفوضوية للمتغيرات الدولية الضاربة في كل الاتجاهات متجاوزة جميع الحدود والارادات الذاتية والموضوعية للدول والمؤسسات الوطنية والدولية والجماعات والافراد، هي التي دفعت بجون ميجور رئيس وزراء بريطانيا الى تقديم مبادرة لقيت استجابة فورية من جميع



المصدر : الفرسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الامن الى عقد مؤتمر قمة في اطار المجلس، لمحاولة الوصول الى آلية للسيطرة على حركة المتغيرات واتجاهاتها. وقد تقرر بالفعل عقد هذا المؤتمر قبيل نهاية كانون الثاني/يناير الحالي.

ولكن هل تفلح مبادرة ميجور؟

لا أظن. على الاقل في المدى القصير. ذلك ان هذه المبادرة تظل في الواقع، رغم انها تشمل جميع اعضاء مجلس الامن الدائمين وغير الدائمين، أسيرة المصالح الضيقة الافق للدول العظمى والكبرى الخمس، والتي من خلال احتكاكها مع بعضها البعض او اتفاقها في مواجهة مصالح بقية دول العالم، احد مصادر التفجّر الفوضوي للمتغيّرات.

ان المبادرة تبقى، في حقيقتها، محاولة من سادة العالم القديم والآخذ في الانهيار، لاستعادة السيادة والتحكم في اطار اتفاق علوي، هو اقرب الى عمل من اعمال التواطؤ، الذي تضفي عليه- شكلياً- شرعية الامم المتحدة، ضد بقية شعوب ودول هذا العالم. وهذا هو جوهر الامر الذي ترفضه حركة المتغيرات. وربما يكون عناد الدول لعظمى والكبرى بشأن هذا الامر، هو الذي يدفع بالمتغيرات الى حالة من الفوضى المتزايدة.

وفي تقديرنا، انه ما لم تتسلح الانسانية، في جميع اشكالها ودولها ومجتمعاتها وايديولوجياتها ومواقع عملها، بالشجاعة والموضوعية في التعامل مع هذه المتغيرات والكشف عن اسبابها العميقة الجذور، والتي لا نشك في انها ظلت تتراكم تحت ضغوط هائلة على مدى قرون في قاع العالم،حتى اذا ما رفع الغطاء الثقيل عنها في لحظة تاريخية، من فوق قوة عظمى كالاتحاد السوفياتي، اندفعت حمم البركان بقوة عاصفة، لا سابقة لها.



المصدر : الخرطوم

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويرجح - في حساباتنا - ان رفع الغطاء الثقيل في الاتحاد السوفياتي، قد أحدث خللاً وخروقات، متفاوتة الحجم، في بقية الغطاءات الثقيلة الاخرى في العالم، ابتداء من اميركا حتى العراق.

والملفت للانتباه، ان الخلل والخروقات تزداد حدة واتساعاً يوماً بعد يوم بمعدل سريع، تعجز عن مواكبته الرأسمالية والاشتراكية، الليبرالية والدكتاتورية، القومية والاممية، الدينية والعلمانية.

من هنا يصبح من المهم ان نفتح باب الاجتهاد الفكري والسياسي على مصراعيه، دون حدود او قيود، لمحاولة الكشف عن جذور واسباب وطبيعة هذه الحالة الفوضوية من المتغيرات.

واحسب، ان احداً، فرداً او مركز ابحاث او سلطة في عالمنا، قادر وحده على الكشف عن الحقيقة واحتكارها. وانما في تعدد الاجتهادات والرؤى بحرية وجسارة، يمكن فقط الاقتراب من مفاتيح هذه الحقيقة الغائبة.

ونحاول في المقالات القادمة ان نغامر بتقديم اجتهاداتنا، التي لا تعدو ان تكون مجرد تفكير متواضع بصوت مسموع.



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أفغانستان والنظام العالمى الجديد

هل ياتى الدور على افغانستان لتجنى هى ايضا ثمار النظام العالمى الجديد ، بعد ان فشلت موسكو طوال ١٢ عاما فى حسم الصراع الافغانى عسكريا لصالحها او لصالح حكومة كابول التى يراسها نجيب الله . وبعد ان دخلت موسكو فى مباحثات مباشرة مع بعض زعماء المجاهدين الافغان لدراسة سبل التسوية الشاملة والدائمة للمسالة الافغانية . بعد ان كانت ترفض التعامل مع المجاهدين ، بل واعلنت يومها انها لن تعارض اقامة حكومة جديدة فى كابول بزعامة المجاهدين الافغان مما اعتبر تطورا بالغ الاهمية .

يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى « القديم » اتفقا على ايقاف المساعدات العسكرية لكافة الاطراف اعتبارا من شهر يناير الحالى ، وعلى استمرار المباحثات . وليس بعيدا ان تتفق موسكو وواشنطن بعد ذلك على تشكيل مجلس شورى يضم جميع اطراف النزاع للاشراف على وقف اطلاق النار واجراء انتخابات حرة ليمارس الشعب الافغانى حقه فى تقرير المصير . كما حدث فى بعض مناطق النزاع المؤقتة وكان اخرها فى كمبوديا . ولعل هذا هو مفتاح حل الصراع العربى الاسرائيلى فى جوهره وهو القضية الفلسطينية : حق تقرير المصير ..



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

المجتمع الدولي والتحولات الديمقراطية في العالم

بقلم: محمد عبد الجبار*

لا جديد في «النظام الدولي» الموصوف بانه «جديد» ما لم يبن على اسس ديمقراطية، وما لم تحترم هذه الاسس، بلا تردد، مهما كانت النتائج.

وانما ربطنا «الجدة» بالديمقراطية، لان هذا التحول التاريخي الذي شهدته اوروبا الشرقية، عبر الانهيارات المتتابعة لانظمة الحكم الشيوعية الشمولية، والتي بلغت ذروتها بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، لتحل محله انظمة حكم تكسب مشروعيتها من اعتمادها النهج الديمقراطي في تاسيس العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية، وهذا ما نسميه بالمستوى العمودي للعلاقة، من جهة، وفي تاسيس العلاقة فيما بين الوحدات السياسية الجديدة، وهذا ما نسميه بالمستوى الافقي للعلاقة، من جهة ثانية.

والديمقراطية الموصوف بها النظام الدولي الجديد لا بد ان تستبطن كل معاني المشاركة السياسية الواسعة في صناعة القرار، واذعان الجميع لراي الاغلبية المعبر عنه سلمياً من خلال اليات تعبير وتصويت معتمدة ومتفق عليها، وتخل عن استخدام القوة، او التهديد باستخدامها، في الحياة «السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة سلمياً.

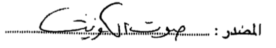
والنظام الدولي الجديد لا يكون ديمقراطياً ما لم تكن انظمة الحكم في مكوناته السياسية الاساسية، اي الدول، ديمقراطية، بمعنى انبثاقها من داخل المجتمع المدني عبر عملية انتخابية تمنحها مشروعية تمثيلية ودستورية صادقة، وبمعنى قبول بقائها في السلطة ما دامت تحظى بتاييد اغلبية الناخبين، في مقابل استعدادها المطلق للتخلي عن الحكم فور فقدانها لهذا التاييد، وبمعنى عدم لجوئها الى «العنف الرسمي» - وان اجتهدت في اعطائه المبرر السياسي والغطاء الدستوري - ضد ارادة الاغلبية من الناخبين.

ان النظام الدولي الديمقراطي يتألف من دول ذات حكومات ديمقراطية، وليس العكس، فلا يمكن لحكومات ديكتاتورية، او غير ديمقراطية، ان تكون لبنات في بناء نظام دولي ديمقراطي، ففاقد الشيء لا يعطيه، كما كان يقول المناطقة. وان انهيار الديكتاتوريات الشيوعية ليس هو الاساس الوحيد لقيام النظام الدولي الديمقراطي الجديد، بل ان الاساس الحقيقي لهذه العملية التاريخية هو قيام حكومات ديمقراطية في كل الدول غير الديمقراطية في العالم.

واذا كانت مسؤولية بناء النظام الدولي الجديد تقع على عاتق كل الدول الاعضاء في المجتمع الدولي، فان اقامة الحكومات الديمقراطية في هذه الدول هي الاخرى مسؤولية المجتمع الدولي. ان المجتمع الدولي، المنطلق الى بناء نظام دولي جديد، مسؤول مسؤولية تاريخية وتضامنية عن «دمقرطة» الدول الاعضاء فيه وقبول هذا المبدأ الجديد في العلاقات الدولية يرتب العديد من النتائج العملية والسياسية، بل والقانونية، المهمة.

ولعل من ابرز هذه النتائج على الصعيد القانوني هو تغيير معنى «الشان الداخلي» لكل دولة، بالشكل الذي يسمح للمجتمع الدولي بالتدخل لاحداث التحولات والتغيرات الديمقراطية في دوله، بل وفي منع الاجراءات والممارسات غير الديمقراطية فيها، وقد يتطلب هذا انشاء مركز عالمي، تابع للامم المتحدة، مهمته مراقبة الاوضاع الديمقراطية في دول العالم المختلفة، وتسجيل «المخالفات» غير الديمقراطية، والمحاسبة عليها، بالضبط كما هي الحال في مراقبة حقوق الانسان. ان «المركز العالمي لمراقبة الديمقراطية» يجب ان يمنح صلاحيات «التدخل» في الدول المختلفة من اجل دعم مسيرة الديمقراطية فيها، والحيلولة دون انتهاكها ولن يكون مثل هذا التدخل ضمن قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. واذا كانت هذه القاعدة تستهدف حماية سيادة الدول على اراضيها ورعاياها، فان حماية سيادة الرعايا على انفسهم، وهذا هو الركن الاساسي للديمقراطية، اولى من حماية سيادة الدول.



المصدر : صوت الكويت 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

ان الفكر القانوني العالمي بحاجة الى ان يخطو هذه الخطوة النوعية الكبيرة، باعتبار «سيادة الناس على انفسهم» مقدمة على سيادة الدولة عليهم. فلا يجوز ان تكون لسيادة الدول اية قيمة ما لم تحفظ سيادة الناس، وما لم تكن امتداداً لها، وليس نفياً لها. ان الطغاة والديكتاتوريين والحكام الفرديين لطالما تسلحوا بحكاية «سيادة الدول الوطنية» وحرمة التدخل في شؤونها الداخلية لحماية انظمتهم.

وابعاد سياساتها وممارسات القائمة على اساس مصادرة سيادة الناس، وفرض السلطة عليهم بالقوة، وحرمانهم من المشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي لبلدانهم، وحرمانهم من حقهم الطبيعي في اختيار قادتهم وحكوماتهم. وهذا ما كان يطلق يد هؤلاء الحكام في اضطهاد شعوبهم وسحق حقوقهم. وقد ان الاوان للمجتمع الدولي الذي يحاول اليوم بناء نظام دولي جديد على اسس ديمقراطية، ان يضع حداً نهائياً لكل هذه الصور غير الانسانية وغير الديمقراطية.

ولا بد ان يؤدي مثل هذا التحول في الفكر القانوني العالمي الى احداث تغيير جديد في الممارسة العملية الدولية يقضي بجواز قيام المجتمع الدولي بالعمل على الاطاحة بالانظمة الديكتاتورية، بالتعاون والتنسيق مع الشعوب المعنية لتحرير ارادة هذه الشعوب، واطلاق يدها في اختيار النظام والحكم الذي تريد، على ان لا يؤدي ذلك الى فرض نظام حكم جديد عليها، باية وسيلة من وسائل الفرض. ان شعوباً عديدة تعاني من تسلط الانظمة الفردية، او الديكتاتورية عليها، وقد لا تستطيع بمفردها التخلص من هذه الانظمة واسقاطها، وفي مثل هذه الحالة ينبغي ان يثبت القانون الدولي للنظام الدولي الجديد «حقها» في طلب العون والمساعدة من المجتمع الدولي، كما يثبت «مشروعية» استجابة المجتمع الدولي لمثل هذا الطلب.

ولا ينبغي التذرع بالقواعد القانونية والاعراف الدولية الراهنة لدحض هذه الدعوة والرد عليها، لان هذه القواعد والاعراف صيغت وتشكلت في مرحلة ما قبل التحولات الديمقراطية العالمية، وبالتالي فليس من الصحيح ان تبقى حاكمة على السلوك السياسي الدولي بعد ان اصبحت الديمقراطية ظاهرة عالمية. ان الامر يتطلب مراجعة جذرية وجادة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة من اجل اعادة صياغته بشكل ينسجم مع متطلبات وضرورات التحول العالمي نحو الديمقراطية، بما يجعل هذا القانون عاملاً مساعداً على انجاز هذا التحول واتمامه، لا ان يبقى عامل اعاقة وعرقلة له.

وفي ظل هذه التطورات لا يكون مقبولاً ان تقوم الدول المعنية باعادة بناء النظام الدولي على اساس ديمقراطي بدعم الانظمة الديكتاتورية وتاييدها لان هذا يتناقض، على المستوى المبدئي وعلى المستوى العملي مع مفهوم النظام الدولي الجديد، ولم يعد مقبولاً ما كانت تقوم به دول «ديمقراطية» من دعم حكومات ديكتاتورية وربما عسكرية كما هو الحال في اميركا اللاتينية بحجة مواجهة الخطر الشيوعي، واذا كانت «ضرورات» مرحلة مضت تبيح مثل هذه «المحظورات»، فان «ضرورات» المرحلة الراهنة تجرمها جملة وتفصيلاً. ان حكومات معنية لم تفهم هذه الضرورات حين سارعت بصبيانية فاقعة الى تاييد الانقلاب العسكري السوفياتي الذي اراد اعادة عقارب الساعة الى الوراء. لم تفهم تلك الحكومات ان «روح العصر» الديمقراطية صارت تابى اللجوء الى الجيش والقوات المسلحة من اجل عرقلة التحولات السياسية المدنية نحو الديمقراطية، التي تعني، في بعض معانيها ودلالاتها، ابعاد «العسكر» عن «السياسة»، تماماً كما كانت علمانية اوروبا تقضي بابعاد «رجال الدين» عن السياسة!

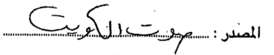
واذا كان قيام أنظمة ديمقراطية في بلدان العالم المختلفة هو من شروط قيام النظام الدولي الجديد، فان من شروطه الاخرى اقامة العلاقات الافقية بين مكوناته الاساسية أي دوله، على اسس ديمقراطية ايضاً. وهذا الشرط يتطلب صياغة مفاهيم واضحة ومحددة عن صيغة النظام الدولي الجديد تضمن ديمقراطيته. ولعل من ابرز هذه «المفاهيم» مسألة «القطبية» في النظام الدولي الجديد. لقد حاول واضعو النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اقامة نظام تعددي (بدليل افتراض خمس قوى عظمى في مجلس الامن الدولي)، ولكن الامر آل لاحقاً الى قوتين عظميين تتحكمان في مقدرات العالم، بطريقة لا يمكن وصفها بانها ديمقراطية. واليوم، وبعد انهيار نظام القطبية الثنائية، نجد البعض يتحدث عن نظام قطبي احادي، الامر الذي يؤول الى حصر السلطة والنفوذ الدوليين بيد دولة واحدة، توصف بانها عظمى، واذا كانت «عظموية» دولة ما حالة «تكوينية» تستمد وجودها من مقومات فعلية سياسية واقتصادية وعسكرية، لا علاقة للقانون بها، من جهة، كما تستمد وجودها من عدم وجود طرف منافس يمتلك نفس الدرجة من المقومات الفعلية، من جهة ثانية، فان على القانون الدولي ان يضع من القواعد القانونية ما يحول دون اسامة

استخدام «مقومات القوة» بطريقة تضر بديمقراطية النظام الدولي، اي بمصالح مكوناته الاخرى الاقل قوة، وبدورها في صناعة قراراته، وفرض سلطانه.

واذا كانت فكرة الدول الخمس العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن عبرت عن نزوع لم يكتمل نحو اقامة نظام تعددي، فانها، كشفت، من جهة اخرى، عن نزوع مناقض يستهدف اقامة نظام جماعي، محدود، لممارسة السلطة على الصعيد العالمي، بل واحتكارها، عبر الحق باستخدام الفيتو، الامر الذي يتناقض هو الاخر مع الديمقراطية، التي تعني في بعض مفاهيمها اوسع مشاركة ممكنة في ممارسة السلطة، وهذا اذن يتطلب مراجعة اخرى لمفهوم «المقاعد الدائمة» في مجلس الامن، والصلاحيات المترتبة عليها، بما في ذلك حق الفيتو، اي حق الغاء قرار وافقت عليه الاغلبية، لان «قويا» واحداً رفضه ان حق الفيتو يعني من جهة اخرى اضفاء الشرعية على قيام طرف قوي واحد بممارسة السلطة والنفوذ بشكل مطلق، ان اقامة نظام دولي جديد يمكن ان يوصف بأنه ديمقراطي، تتطلب الغاء مبدأ المقاعد الدائمة، والصلاحيات المرتبطة بها، واعتبار كل اعضاء مجلس الامن متساوين في الحقوق والواجبات والصلاحيات، وبدونه لا يمكن اقامة نظام دولي ديمقراطي اذا كان بعض اعضائه يتمتع بصلاحيات غير ديمقراطية!

• كاتب عراقي

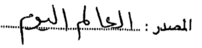


المصدر : صوت الكويت


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

اعادة النظر بميثاق الأمم المتحدة والعضوية الدائمة وحق الفيتو ضرورة للشروع في اقامة نظام عالمي جديد سمته الديمقراطية



المصدر : 

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

ضمانات حماية الدول الصغيرة في النظام الدولي الجديد

ماذا يتضمن النظام الدولي الجديد؟! هل يتضمن وقوف الدول الصغرى وحيدة أمام الدول الكبرى لتقوم باستخدام المنظمة الدولية لاضفاء الشرعية على أي اجراءات ترغب في اتخاذها ضد دولة صغرى بغض النظر عن التقاليد القانونية والدولية واتفاقات تسليم المجرمين وغيرها من المبادىء المستقرة في العرف الدولي والممارسة الدولية منذ سنوات طويلة؟ هذا هو السؤال الذي تبادر إلى الاذهان في العالم العربي عند صدور قرار مجلس الأمن الدولي بتأييد مشروع القرار الذي اعدته الولايات المتحدة وبريطانيا بضرورة استجابة ليبيا فورا لمطالب بريطانيا وأمريكا وفرنسا بالتعاون الكامل في تحديد المسئولية عن الاعمال الارهابية التي تعرضت لها طائرة بان أمريكان وطائرة UTA منذ ثلاثة أعوام.

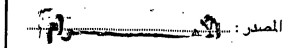
وكلف المجلس الأمين العام بالتماس تعاون ليبيا في تقديم رد كامل وفعال على تلك الطلبات وقرر المجلس بقاء المسألة قيد البحث والكل يعرف ان طلبات الدول الثلاث تتركز على مطالبة ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها تتهمهما الدول الثلاث بالاشتراك في عمليات تفجير الطائرتين المذكورتين.

وقد حاولت ليبيا البعد عن طريق المواجهة وأعلنت قبولها للوساطة الدولية لبحث هذه القضية كما رحبت بقيام لجنة تحقيق دولية للتحقيق فيها أو عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية بل أعلنت استعدادها لحضور التحقيق في دولة محايدة أو قيام منظمات ترعى حقوق الانسان باجراءات المحاكمة.

وقالت إن القضاة الليبيين الذين بدأوا في بحث القضية بناء على اتهامات أمريكا وبريطانيا وفرنسا اتصلوا بالسلطات القضائية في سكوتلاند يارد وأمريكا وفرنسا وطلبوا الاطلاع على ملفات التحقيق دون جدوى.

وتمسكت ليبيا بأن الاتهامات التي أعدتها الدول الثلاث لم تكشف عن تهم محددة أو ادلة ثابتة تؤكد ادانة الليبيين وان القاعدة القانونية ان المتهم برىء حتى تثبت إدانته غير ان الدول الثلاث الكبرى مضيت في مساعيها لاستصدار هذا القرار وجاء النص فيه على بقاء القضية مفتوحة ليثير مزيداً من القلق من ان تلجأ إلى فرض عقوبات اقتصادية ثم عسكرية على ليبيا وهو قلق ينتشر في الدوائر العربية وفي غيرها حول الهدف الحقيقي من هذا الموقف وحول الضمانات الغائبة التي يمكن ان تحمي دولا صغيرة في العصر الجديد.. أو النظام الدولي الجديد.



المصدر : 
الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٢

الديمقراطية والنظام الدولى الجديد

بالرغم من ان النظام الدولى الجديد مازال فى مرحلة التشكيل والتكوين ، ولم تتضح صورته النهائية بعد ، الا ان بعض ملامحه الرئيسية تبلورت من خلال الاحداث المتلاحقة التى تدفقت فى العامين الاخيرين بشكل خاص ، يمكن رصدها من بين مايزخر به العالم الان من تغيرات اشبه بالانقلاب ، فى خمسة مبادىء كبرى سوف تحكم اطار الحياة السياسية فى عالم القرن الحادى والعشرين .

رجب البنا

المبدا الاول : نظام هرمى جديد للعلاقات الدولية تنفرد فيه الدول الكبرى بادارة الاحداث وفق مصالحها ، مستخدمة مظلة المنظمات الدولية ومبادىء الشرعية الدولية ، وعلى قمة الدول الكبرى تتولى الولايات المتحدة زمام القيادة والمبادرة ، الى ان يقدر للقوى الصاعدة ان تنقل العالم من عالم احادى القطب الى عالم متعدد الاقطاب (اليابان - اوروبا - الصين) وهو احتمال يبدو قائما من الناحية النظرية والموضوعية لكنه مازال بعيدا من حيث الواقع . (وفى تأمل قرار مجلس الأمن الاخير بتسليم اثنين من رعايا ليبيا لمجرد ان الولايات المتحدة لديها معلومات قد تكون صحيحة وقد تكون غير صحيحة بانهما متهمان بتفجير طائرتين ، والقاعدة الاصولية تقضى بان المتهم برىء حتى تثبت ادانته ، وليس فى القانون الدولى مايلزم دولة بتسليم متهمين ، ولكن هناك قواعد لتنظيم تسليم المجرمين الذين تثبت المحاكمات العادلة إدانتهم وحتى ذلك لايتم الا بين دول بينها اتفاقات بذلك لكن منطق القوة الامريكية فى ظل الوضع الحالى للنظام الدولى يجعلها قادرة على حشد اصوات مجلس الامن بالاجماع حتى ولو كان القرار متعارضا مع القانون الدولى ، ومع مبادىء العدالة والشرعية الدولية وهو الشعار الذى يرفعه النظام الدولى الجديد .

المبدا الثانى : الديمقراطية بمعنى انتهاء عصر نظم الحكم الشمولية فى العالم بكافة صورها ، وسيادة عصر احترام حقوق الانسان واحترام حقه فى ابداء ارائه ومعتقداته ، وحقه فى اختيار حكومته دون ضغط او تزييف ، بالاضافة الى الحقوق الكلاسيكية الاخرى التى تكون مفهوم الديمقراطية بمعناها الليبرالى بما فيه الاعتراف بالتعدد والاختلاف وامكان تبادل السلطة بالطرق السلمية .

المبدا الثالث : النظم الاقتصادية الشمولية القائمة والاتجاه الى اقتصاد السوق بمعنى انتهاء عصر الدولة المهيمنة على تفاصيل الحياة الاقتصادية وان ترفع الدولة يدها فى التدخل المركزى وافساح الطريق للمبادرة الفردية ليتكامل مع نظام يحترم سيادة القانون واستقلال القضاء ومحاربة الفساد الذى يظهر عادة فى صور متعددة مستغلا مناخ الحرية الاقتصادية .

المبدا الرابع : احترام حق تقرير المصير ، وبالتالى الاعتراف بحق القوميات التى عاشت مغلوبة بنظم القمع فى ان تستقل بوطن لها (الامثلة فى الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا وتكرارها وارد)

المبدا الخامس : احترام حقوق الاقليات ، ليس من منطلق التسامح والتعاطف الانسانى ، ليس من منطلق المساواة السياسية والقانونية والاجتماعية الكاملة ، دون تفرقة من اى نوع (مايحدث فى جنوب افريقيا من تطور فى هذا الاتجاه يعتبر مؤهلا ، بالرغم من انه تطور متردد وتدريجى ويحاول الالتفاف حول المبادىء) لا انه يبين اتجاه المسار العام للنظام الدولى الجديد فى هذا المجال .

من بين هذه المبادىء الخمسة تبدو الديمقراطية هى حجر الاساس فى النظام الدولى الجديد ، فما حدث فى دول اوروبا الشرقية تم فى الاتحاد السوفيتى ، ومايحدث فى مواقع اخرى كثيرة ابتداء من الجزائر وانتهاء بجورجيا التى تحول رئيسها جامسا خورديا من مسجون بسبب نضاله من اجل الديمقراطية الى رئيس لنظام حكم دكتاتورى مرفوض شعبيا ، الى جنوب افريقيا التى تسعى الى ايجاد نظام يعطى الاغلبية السوداء حقوقا سياسية



لاتجاوز خط الامان الدستورى الذى يمكن ان يحفظ الامتيازات للاقلية البيضاء المسيطرة على الثروة والسلطة .. وخلال العام الماضى وحده عاش العالم مشهدا دراميا لسقوط الحكومات القمعية والتسلطية واحدة بعد الاخرى ، وصعود قوى المعارضة الى الحكم او قريبا منه ، وفى نفس الوقت ظهرت مخاوف عن الاثار العكسية لحالة الطوفان الديمقراطى هذه ، فلم توصل الانتخابات الحرة فى بعض الدول الى الاختيار الذى يعكس مناخ الحريات وحقوق الانسان والسعى الى الرخاء الاقتصادى ، فقد جاءت نتائج بعض الانتخابات بقوى معادية للديمقراطية ذاتها ، كذلك فان الاندفاع نحو ممارسة حق تقرير المصير اصبح يمثل خطورة فى بعض الحالات كما فى حالة مثل يوغسلافيا التى اصبحت مهددة بان تتحول الى شظايا .. ظهرت حالات يبدو الحل الامثل فيها تطبيق الديمقراطية خطوة خطوة ، لتفادى الهزات والتصدع الذى يمكن ان يحدث فى بلد مخنوق محروم من الحرية تفتح له كل النوافذ والابواب مرة واحدة ، ويكفى ان الاخذ بالتعددية الحزبية سوف يساعد على طرح كل الاجتهادات والاراء ، ويحقق التوصل الى تسويات وحلول وسط ممكنة التنفيذ دون مخاطر ، ويحمى الاستقرار ، وفى سيادة القانون واستقلال القضاء مايحقق ضمانا موثوقا فيه فى محاربة صور الفساد والانحراف التى يتكرر ظهورها فى حالات التحول هذه .. ولعل ماحدث فى افريقيا فى العام الماضى يشير الى فعالية النظام الدولى الجديد فى الدول التى استقرت فيها الشمولية لفترة طويلة ، مثل هزيمة كينيث كاوندا فى انتخابات زامبيا الاخيرة ، واضطرار كل من موبوتو فى زائير ودانيل اراب موى فى كينيا الى قبول تعدد الاحزاب ..

المشكلة الحقيقية فى الدول المتخلفة ان قادتها يأخذون الديمقراطية بشكل انتقائى ، واحيانا يجهضون الديمقراطية بالالتفاف حولها بقوانين وتطبيق فاسد ، تحت دعوى ان هذه هى سياسة أو تطبيق الديمقراطية خطوة خطوة ، فالديمقراطية ليست فقط حرية الانتخابات وتعدد الاحزاب ووجود برلمان ، ولكنها منظومة تشمل ايضا وبنفس القدر من الاهمية قوانين عادلة هى التى تكون لها السيادة ، وقضاء مستقلا استقلالا كاملا ، وصحافة حرة حرية حقيقية ، لان الديمقراطية كمبدأ ، او كشعار ، يمكن التلاعب به ، والتحايل عليه ، بدليل ان انظمة بعيدة عن الديمقراطية باى معنى كانت الاكثر حرصا على ترديد كلمة الديمقراطية حتى فى اسم الدولة ، مثل جمهورية المانيا الديمقراطية ، وجمهورية بلغاريا الديمقراطية .. الخ

هكذا يبدو النظام العالمى واعدا بحياة لصالح الشعوب لكن اصعب المراحل هى مراحل الانتقال ، وبخاصة فى الدول المتخلفة ، حيث الذئاب دائما فى حالة استعداد للانقضاض ، وتحويل مغانم كل نظام لصالحها تحت المسميات الجديدة وبشعارات اكثر بريقا .

وهذه معادلة صعبة امام النظام الدولى الجديد مثلما كانت كذلك بالنسبة للنظام الدولى القديم .



المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

بعد العصيان الاوربى .. والتمرد الدولى على أمريكا

هل يطل شبح الحرب الباردة على العالم من جديد ؟

كتب ـ طارق بركات

فى ظل التقلبات والتغيرات المتلاحقة التى تجرى على الساحة الدولية منذ انهيار الكتلة الشرقية ، وسقوط إمبراطورية الشيوعية الأم إحدى القوتين العظميين فى العالم ـ الاتحاد السوفيتى ـ وحتى الان ، شهد العالم احداثا جساما ، غير متوقعة ، اخلت بجميع الموازين والمعايير الدولية المتعارف عليها منذ عقود طويلة مضت ، واطاحت بكل القواعد المنطقية التى تأسست فى ظل المفاهيم السابقة خلال حقبة ما قبل الوفاق الدولى .. فقد كان ضربا من ضروب الخيال ـ منذ عام واحد فقط ـ ان نتصور ان تطلب روسيا يد العون الامريكية ضد الاسلحة السوفيتية !!
وكذلك لم يكن يتوقع اى من خبراء السياسة الدولية ان تطلب روسيا فى يوم ما الانضمام الى حلف الاطلنطى .. كما كانت صدمة كبرى لواشنطن إرهاصات ذلك العصيان الاوربى الذى تمثل فى المشروع الفرنسى ـ الالمانى الذى يقضى بإنشاء قوة عسكرية مشتركة من البلدين ، تكون بمثابة نواة لجيش أوربى خاص بالدفاع عن اوربا فقط ، وبعيدا كل البعد عن عباءة حلف الاطلنطى .. مما اعتبرته امريكا صيغة أوربية للتمرد على المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين دول الحلف ، كما اعتبرته تمرد اعلى الدور الامريكى فى أوربا بصفة خاصة ،

نمـــر آســـيا الشـــرس !

وبالرغم من حالة الارتباك التى تشهدها الساحة الدولية ، إلا ان هناك بعض الوقائع والاحداث التى تلقى بوميض حاد له مغزاه العميق على خريطة مستقبل الصراع الدولى خلال السنوات القادمة .
وفى محاولة لاستقراء التطورات الجديدة على الصعيد الدولى ، نجد اليابان ، وبعد ان اصبحت عملاقا اقتصاديا عالميا له وزنه المؤثر على ميزان الاقتصاد العالمى - باتت لها طموحات واسعة فى مجال المشاركة فى قيادة العالم الجديد ، والوقوف كند قوى للولايات المتحدة ، فالذاكرة اليابانية ما زالت تحتفظ بالذكريات الاليمة من الحرب العالمية الثانية ، وما زال الحلم اليابانى بالتفوق قائما لتحقيق الامجاد القديمة التى تحطمت بفعل القنابل الذرية الامريكية على هيروشيما ونجازاكى . فها هى اليابان تشارك فى التحالف الدولى أثناء ازمة الخليج ، لاثبات وجودها على الساحة ، وتبذل الان محاولات مستترة ـ كما تشير
ويتوقع عديد من المراقبين إحتمالية إندماج اليابان مع ابناء العمومة الصغار ممن يطلق عليهم « النمور الاسيوية » وهم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وتايلاند ، لتكوين تكتل اقتصادى آسيوى لمواجهة التكتلات الاقتصادية المنافسة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر هى محاولة يابانية ذكية لامتصاص القوة الاقتصادية البازغة فى هذه البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد القوى ، وتحاشى المنافسة معهم ، تلك المنافسة التى اسفرت فى الخمس سنوات الماضية عن حرمان اليابان من ٧ ٪ من إجمالى دخلها القومى فى مجال الصادرات .

افكـــار عســـكرية جديـــدة

ولا شك ان فكرة التكتل الاسيوى ، تزعج امريكا والغرب على السواء ، لان خروج تلك الفكرة الى حيز التنفيذ ، يعنى التاثير على اقتصاديات تلك القوى العملاقة .. وبعد أن كانت واشنطن تضغط على حكومات طوكيو المتوالية بضرورة زيادة المخصصات المالية فى مجال التسليح العسكرى بهدف خفض معدلات النمو العالية هناك ، والحد من قوة هذا الاقتصاد المتنامى ، وبذلت فى ذلك جهودا مستميته لرفع تلك المخصصات من ١ ٪ فقط من اجمالى الميزانية السنوية فى اليابان إلى ٦ ٪ ثم إلى ٩ ٪ بعد مشاورات ومباحثات طويلة ، فإن اليابانيين



انفسهم يطالبون الان بضرورة بناء قوة عسكرية ضخمة تتناسب وحجم اليابان الاقتصادى ، لحماية هذا الاقتصاد من اية اطماع او ضغوط دولية او هيمنة امريكية بهدف زعزعته وإضعافه ، ومن المعروف ان زيارة بوش الاخيرة لطوكيو قد حملت نوعا من ممارسة الضغوط الامريكية على اليابان ، لتخفيف وطأة الاقتصاد اليابانى وانعكاساته السلبية على اقتصاد امريكا ..

مناورات سياسية

كما لا يجب إغفال البعد الاستراتيجى للقوة العسكرية الاوربية ، والذى اشار إليه الرئيس الفرنسى فى احدى تصريحاته التى كانت تهدف لتخفيف حدة الموقف مع امريكا الرافضة لمسألة الجيش الاوربى ، مؤكدا على ان قوة اوربا العسكرية ستكون دعما لحلف الاطلنطى كما انها ستستخدم كقوة سلام للفصل بين الاطراف المتنازعة فى مناطق التوتر فى العالم .. وقد تكون تلك مناورة من الرئيس الفرنسى بهدف وقوف القوات الاوربية جنبا إلى جنب مع امريكا فى المناطق الحساسة من العالم ذات الاهمية الخاصة لكليهما ، حتى لا تنفرد امريكا بالسيطرة على تلك المناطق ، ومن ثم التحكم فى المصالح الاوربية هناك ، ولا شك ان المقصود فى هذه الحالة هى منطقة الشرق الاوسط بما تحويه من بترول خام ، ومحاولة امريكا بعد حرب الخليج بالانفراد بتلك الثروة ..

وقد اقدمت الولايات المتحدة على خطوة كان لابد منها ، مع وجود تلك التكتلات العملاقة ، التى من الممكن ان تهز الكيان الامريكى ، فقامت بطرح مشروع تكتل اقتصادى آخر يضم معها كل من كندا والمكسيك ، لمواجهة العملاقين الاوربى والاسيوى ، ولتضمن سوقا امريكية ضخمة قوامها ٤٥٠ مليون مستهلك .

الاتحاد الاسلامى .. ومخاوف الغرب

وعلى صعيد آخر ، فإن مشاكل الولايات المتحدة عند هذا الحد ، فقد ظهرت امام الادارة الامريكية ، مشكلة جديدة تؤرقها فى آسيا الوسطى ، بعد استقلال الجمهوريات الاسلامية الست عن جسد الاتحاد السوفيتى السابق ، وأزعج امريكا المحاولات الايرانية لاستقطاب تلك الجمهوريات ، وتشير التقارير الامريكية عن ان الايرانيين يفكرون جديا فى مشروع اتحاد إسلامى جديد ، ربما يمتد مداه مع الوقت إلى كافة الدول العربية ، ويدعم من قدراته الثروات البترولية فى العالم العربى ، وكذلك الخبرات العلمية التكنولوجية فى جمهوريات آسيا الوسطى ، وفوق ذلك كله الاسلحة النووية التى يتوقع مع حدوث اتحاد إسلامى ، أن تنتقل الى بقية دول هذا الاتحاد مما يثير مخاوف امريكا ، ويهدد اوربا التى يطل جنوبها على الدول العربية فى شمال افريقيا .

هل هناك حرب جديدة ؟

وبنظرة متفحصة لتلك الاحداث والتطورات ، فسنرى امامنا ما يشبه بالتمرد الدولى على تلك الهيمنة الامريكية العالمية .. ودلالات قوية على بزوغ عصر جديد متعدد الاقطاب ، يتم تهميش الدور الامريكى الذى تلعبه واشنطن على الساحة الدولية .

ومن البديهى امام تلك المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة التى تتشكل ملامحها الان بقوة ، أن تتعارض المصالح الاقتصادية بين تلك التكتلات او القوى الاقتصادية بأى شكل من الاشكال ـ وامر منطقى أن يخلق هذا التعارض نوعا من الصراعات او المنازعات ، قد ينقلب فى وقت ما إلى مواجهة أوتحرش ، او شىء من هذا القبيل ، مما قد ينقلنا مرة اخرى إلى عصر الحرب الباردة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيه ١٩٩٢

أزمة الديمقراطية فى النظام الدولى الجديد

«من الجزائر الى جورجيا ومن يوغوسلافيا الى جنوب افريقيا اربعة مشاهد للديمقراطية تولد فى احضان النظام الدولى الجديد يباعد بينها المكان ويجمع بينها الزمان .

فى المشهد الأول كان من المفروض ان تستكمل الجزائر اول انتخابات تشريعية حرة تجرى على اساس تعدد الاحزاب لأول مرة فى تاريخ البلاد منذ الاستقلال وكان من المقرر ان يفوز الاصوليون بنصر ساحق يعطيهم الاغلبية التى تمكنهم من اعادة كتابة الدستور وتغيير وجه الحياة فى الجزائر ولكن الجيش تدخل واجبر الرئيس بن جديد على الاستقالة والغى الانتخابات !

وفى المشهد الثانى تقترب الاوضاع فى جورجيا احدى الجمهوريات السوفييتية السابقة من حافة الحرب الأهلية بين انصار الرئيس الشرعى للبلاد والليبراليين الذين من المفترض انهم يقفوا فى المعسكر الديمقراطى ولكنهم اطاحوا بالرئيس المنتخب الذى خرج من السجون الى قصر الرئاسة راكبا موجة التاييد الشعبى المؤيد للاستقلال !

وفى المشهد الثالث انضمت يوغوسلافيا الى قائمة الأمم البائدة التى قضت عليها الحرب الاهلية واضطر العالم للاعتراف باثنتين من الجمهوريات الست التى كانت تكوّن معا الدولة التى كانت تعرف بهذا الاسم !

وفى المشهد الرابع اقتربت نهاية النظام العنصرى فى ارض التفرقة بعد الغاء معظم القوانين العنصرية ودخول جنوب افريقيا فى جدل سياسى شاق وطويل لصياغة نظام ديمقراطى يعطى الاغلبية السوداء حق التصويت والانتخاب ويعطى فى الوقت نفسه ضمانات دستورية للاقلية البيضاء !.»

انتصار الديمقراطية

لقد تصدرت الديمقراطية ملامح النظام الدولى الجديد الذى صاغته موازين القوى فى العالم على اعتاب القرن الواحد والعشرين وقطع العالم شوطا طويلا على طريق الديمقراطية خلال السنوات الاخيرة . فسقطت النظم القمعية والاستبدادية وتهاوت الامبراطوريات الديكتاتورية واصبحت دولا عديدة اكثر تفتحا للمعارضة السياسية وانتزعت الشعوب حقها فى ان تملك ارادتها وتجهر برايها بعد صمت طويل فرض عليها بالقوة .

حتى فى افريقيا القارة السمراء اقل قارات الدنيا حظا من الديمقراطية تبددت مخاوف الصراع القبلى والطائفى الذى اعطى زعماء حقبة ما بعد الاستعمار التى شكلت شلالا متدفقا من الفساد والاستبداد الذريعة لادارة ظهورهم للديمقراطية وانتهت الايام التى حكم فيها هؤلاء الاباطرة شعوبهم بالحديد والنار وخلال العام الماضى فقط حدث تغير كبير فى زامبيا فسقط نظام الرئيس كينيث كاوندا فى الانتخابات الحرة وفى زائير وكينيا اضطر كل من الرئيس موبوتو سيسيكو والرئيس دانيال اراب موای لقبول نظام تعدد الاحزاب .

ولكن رغم كل هذه الانجازات قد يكون من الصعب إن نقول ان الديمقراطية تدعمت وسادت الحرية . فقبل ان تنفض الاحتفالات والافراح بالديمقراطية الوليدة اكتشفت الشعوب الحقيقة المؤلمة فمجرد الاطاحة بالنظم الفاسدة وتنصيب غيرها لن يحل المشاكل المزمنة والاكثر من ذلك ان الحريات الجديدة التى حصلت عليها الشعوب ربما تكون سببا فى مزيد من المعاناة تفوق المعاناة التى احدثتها النظم القمعية والاستبدادية . وقد غاب عن اذهان الشعوب ان السقوط المدوى للنظم الديكتاتورية الذى بدأ عام ١٩٨٩ لن يعقبه قيام نظم ديمقراطية بصورة تلقائية .

ورغم ان الديمقراطية هى اعظم ما توصل اليه الفكر البشرى فان لها جوانب قصورها مثلها مثل اية تجربة انسانية والانتخابات الحرة قد لا تؤدى بالضرورة الى افراز حكومات ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وقادرة على تحقيق الرفاهية . ومن حيث المبدأ ليس هناك اعتراض على حق تقرير المصير الذى هو جوهر العملية الديمقراطية ولكن تطبيق هذا المبدأ يصطدم فى اغلب الاحيان بعقبة تحديد الخطوط الحمراء التى يتعين عندها تقييد هذا الحق لتلافى السقوط فى مصيدة التفتت والتشرذم . فعلى سبيل المثال يتفق الجميع على ضرورة بقاء دولة مثل تشيكوسلوفاكيا مستقلة ولكن هذا الاجماع غير موجود عندما يتعلق الامر باستقلال التشيك عن السلوفاك كما ينادى البعض ولناخذ مثلا اخر فاذا كان من الديمقراطية ان نعترف بحق كرواتيا فى الاستقلال وتقرير المصير رغم ان اجزاء كبيرة من اراضيها مازالت محتلة فهل تعنى الديمقراطية ايضا ان دولة مثل فلسطين لها نفس الحق فى تقرير المصير ؟!

والمشكلة الحقيقية هى ان الديمقراطية تعنى اشياء مختلفة للجميع فهى تعنى للبعض الحريات السياسية وهى تعنى للبعض الاخر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولذلك فاهمية الديمقراطية تختلف باختلاف الشعوب دون ان يعنى ذلك ان الشعوب التى تحظى بقدر اقل من الديمقراطية مقمعة بالضرورة وهذا امر طبيعى فشكل الديمقراطية يجب ان يختلف ويلزم ان يتباين ليلائم الظروف المحلية والتاريخية . ان اثارة هذه التساؤلات ليس المقصود منها التشكيك فى جدوى الديمقراطية او انكار فضائلها فقد اصدر التاريخ حكمه لصالح الانظمة الديمقراطية لانها اثبتت انها كنظام تستحق التطبيق لانها تتيح العدل والمساواة بين الجميع وتلزم الحكومات بادارة دفة الامور نيابة عن الشعوب وتحقيقا لمصالحها والأهم من كل ذلك انها تضع طريقة سلمية لانتقال السلطة والتخلص من الحكام السيئين وتصحيح المسار .

ان احد الحقائق الهامة التى تبلورت فى عالم اليوم هى ان الديمقراطية لم تعد فى حاجة لمن يهتف باسمها ، فقد انتصرت الديمقراطية فى المعركة البلاغية بالفعل وهى فى امس الحاجة الآن لتجارب حية تبرهن على قدرتها كنظام يحقق امال



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

الشعوب وربما كان اشد ما تحتاجه الديمقراطية هو الفهم المسئول لمعناها الحقيقي والادراك الواعي لمتطلباتها ونقاط القوة والضعف فيها . ولا جدال في ان الديمقراطية رغم كل الانتصارات ملزالت تواجه مخاطر ضخمة وتحديات عديدة وبصورة خاصة في الدول التي شرعت لتوها في تطبيق هذا النظام واصبح واجبا قوميا من الدرجة الاولى على زعماء العالم الذين يسعون لبناء مجتمعات ديمقراطية الاستفادة من دروس الديمقراطية في التجارب الاخرى وتجنب تكرار اخطائها لان الديمقراطية لا يمكن ان تطبق نفسها وتنتصر في معركتها بغير نموذج يغرى بالتقليد .

أخطاء شائعة

اول هذه الاخطاء واكثرها خطورة الاعتقاد بان الديمقراطية ستجعل السماء تمطر رخاء ورفاهية وهذا الخطا ينبع من خطا اكبر هو قصر فهم الديمقراطية على معناها الغربي فقط والذى يربط في التطبيق بينها وبين الاقتصاديات الحرة واليات السوق كما هو موجود في الغرب . ويخلط هذا التصور بين الديمقراطية والراسمالية التي من المفترض وفق نفس التصور ، ان تقود الى الرخاء وتاتي بالغذاء على موائد الفقراء . والحقيقة المؤلمة هي ان النظم التي شرعت لتوها في تطبيق الديمقراطية ستواجه على الاقل في المدى القصير صعوبات هائلة تجعل الاوضاع تبدو كما لو كانت اصعب مما كانت عليه قبل تطبيق الديمقراطية وفي احضان النظم الديكتاتورية .

وتشير الخبرة الديمقراطية التراكمية الى ان اجراءات الاصلاح الاقتصادى في ظل الديمقراطية غالبا ما تكون عرضة للتوقف والالغاء رغم الحاجة الماسة اليها وتشعر الحكومات الديمقراطية بالعجز عن المضى قدما في تطبيق برامج الاصلاح للقضاء على البيروقراطية والفساد وعدم الكفاءة خوفا من الغضب الشعبى وبركان الغضب الذى قد يتفجر نتيجة الاعراض المصاحبة للاصلاح والتي تتمثل في ارتفاع الاسعار وانخفاض مستويات المعيشة وزيادة حدة البطالة والكساد وهذا هو بالضبط الوضع في الجمهوريات السوفييتية السابقة وكافة دول اوروبا الشرقية ومناطق اخرى كثيرة من العالم .

وربما زاد الامر سوءا ان الاصلاحات لها دائما ثمنها الاجتماعي الذى يدفعه الفقراء بينما يكتفى الاغنياء بجني الثمار . ومن الصعب جدا على الحكومات ان تشرح للشعوب لماذا انخفضت مستويات معيشتهم في ظل الديمقراطية فهم لم يتمردوا على حكامهم السابقين لحرمانهم من حرياتهم السياسية ولكن في الاساس لان هؤلاء الحكام عجزوا عن توفير الرخاء الاقتصادى الذى تراه الشعوب في الغرب . والخطا الذى يقع فيه اغلب زعماء الاصلاح الديمقراطي هو الاكتفاء برصيدهم. من الشعبية التي سرعان ما تنفد وتبقى المعاناة فقط . وبالاضافة الى ذلك فان مقولة ان الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتحقيق الاصلاح تنطوى على تبسيط اكثر من اللازم ففي اجزاء كثيرة من العالم ازدهرت الاصلاحات الاقتصادية في ظل انظمة سياسية ابعد ما تكون عن الديمقراطية والانفتاح والامثلة كثيرة على ذلك فقد استطاع واحد مثل الجنرال «اوجستو بينوشيه» رئيس شيلى ان يحقق اعلى معدل للنمو الاقتصادى في امريكا اللاتينية وقدم نظام الحزب الواحد الحاكم في المكسيك القاعدة السياسية الصلبة التي مكنت الرئيس كارلوس ساليناس من تطبيق الاجراءات الاقتصادية الصارمة اللازمة لتحسين اوضاع البلاد . وهناك مفارقات مضحكة اسفر عنها التناقض الاقتصادى للديمقراطية فالرئيس الارجنتيني كارلوس منعم ورئيس بيرو البرتو فيجمورى كلاهما فاز في الانتخابات كزعيم شعبى وكلاهما اصبح من اشد انصار الاقتصاد الحر ولكن بمجرد ان نجحا في الانتخابات اضطرا الى فرض برامجهما بالقوة ! اما في اسيا فان التجارب الديمقراطية تشكل نمطا مختلفا تماما والنمط السائد في هذه التجارب هو تحقيق الرخاء الاقتصادى اولا . وبعد ذلك تاتي الديمقراطية فيما بعد . ووفق هذا النمط استطاعت دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة بناء اقتصاديات قوية مزدهرة في ظل انظمة لا تتسامح مع المعارضة السياسية وتتجه هذه الدول الآن بصورة تدريجية لتحقيق الانفتاح في نظمها السياسية نتيجة للضغوط التي تمارسها الطبقة الوسطى التي قفزت الى المقدمة بفضل الرخاء وخلاصة التجربة الاسيوية هي انه اذا كانت الديمقراطية لا تغذى الرخاء فربما ادى الرخاء الى تغذية الديمقراطية .

والخطا الثاني الذى يشيع تكراره في التجارب الديمقراطية هو الاعتقاد بان الديمقراطية تقود الى الاستقرار بصورة تلقائية بمجرد اقامة نظم ديمقراطية . ولا جدال في ان التعدد الحزبي يشيع روح التوفيق والمشاركة ولكن ماذا لو كانت الديمقراطية سلعة جديدة تماما لم يسبق تجربتها ؟ ففي هذه الحالة قد تصبح الديمقراطية عامل تقويض والتجارب الديمقراطية مليئة بامثلة عديدة على ذلك فالديمقراطية بقدر ما تقلق الحكام تقلق المحكومين ايضا .. ففي الصين على سبيل المثال يصعب تصور قيام نظام ديمقراطي بالمعنى الغربي فحتى مظاهرات الديمقراطية التي ادت الى مذبحة عام ١٩٨٩ في ميدان «تيان امين» لم تكن تطالب بذلك وانما كانت موجهة في الاساس ضد الفساد الرسمي وعدم كفاءة الاجهزة الحكومية ويسود اعتقاد قوى لدى اغلب الصينيين بان درجة ما من الحكم السلطوى مطلوبة للحفاظ على وحدة دولة بحجم الصين وتنوعها .

التمايز الثقافي

غالبا ما يشار الى الديمقراطية على انها تعني حكم الاغلبية ورغم صحة هذه المقولة الا انها تعني ما هو اكثر من ذلك فهى تعني ايضا احترام حقوق ومصالح الاقلية وغياب ذلك كان سببا اساسيا في اندلاع الحرب الاهلية في يوغوسلافيا وحقوق الاقليات هي القضية الشائكة التي يدور الجدل حولها غالبا كما هو الحال في جنوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك فان الديمقراطية تتطلب وجود مجموعة من المؤسسات من بينها نظام قضائي مستقل وغير متحيز واخضاع المؤسسة العسكرية بسلطة المدنيين فضلا عن وجود صحافة حرة وبغير هذه الاشياء يظل المواطنون دائما تحت رحمة الدولة ومثل هذه المؤسسات لا ينتظر وجودها بين يوم وليلة بل يجب ان تنمو وتزدهر بمرور الوقت ولذلك فان الديمقراطيات الناشئة ستستطيع بشق الانفس الحفاظ على المبادىء الاخلاقية الاساسية والديمقراطية مثلما هي مطبقة في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ليست صالحة بالضرورة للتطبيق في بقية انحاء العالم ففي هذه المناطق هناك دساتير مكتوبة ومستقرة تضمن حالة التعادل بين القوى السياسية . وعلى سبيل المثال في اليابان لا يمكن ان نطلق على ما هو موجود ديمقراطية بالمعنى الحقيقي لانها تفتقر الى حزب معارض يعتد به فالسلطة تنتقل دائما وببساطة بين الاجنحة المختلفة للحزب الحاكم ولكن هذا لا يعني ان الراى العام ليست له مشاركة في الحياة السياسية

جورج فهيم



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

هل تكون البداية العملية للنظام العالمي الجديد؟

قمة نيويورك تبحث تشكيل قوات دولية دائمة توكل اليها مهام تنفيذ قرارات الامم المتحدة

لندن ـ من د. محمد غيث

طلبت فرنسا ان ينظر مجلس الامن في تشكيل قوة دولية دائمة تابعة للامم المتحدة عملا بالمادة ٤٣ من ميثاق المنظمة الدولية. وجاء هذا الطلب قبيل اسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر قمة يجمع رؤساء الدول الدائمة العضوية في المجلس في نيويورك آخر هذا الشهر. وهو ما اعاد الى دائرة الضوء مسألة شغلت الامم المتحدة باستمرار، لاسيما في العقدين الاولين من قيامها. وكادت في وقت من الاوقات، خاصة إبان ازمة الكونجو، ان تؤدي الى فرط عقدها.

وقد التزمت الدول الاعضاء بموجب المادة ٤٣ من الميثاق، ان تضع عددا من قواتها المسلحة بتصرف مجلس الامن كلما طلب المجلس ذلك، على ان تخضع علاقة هذه القوات بالمجلس الى اتفاقية او اتفاقيات معيارية تحدد، بين امور مختلفة، حجم تلك القوات وتشكيلها، ودرجة استعدادها وتجهيزها، ومركز تجمعها العام، وطبيعة التسهيلات والمساعدات التي يفترض من الدول الاعضاء تقديمها.

وكلفت هيئة الاركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة التي نصت على تشكيلها المادة ٤٧ من الميثاق، اعداد المبادئ الواجب ان تتضمنها الاتفاقية، او الاتفاقيات المعيارية. وجعلت هذه المهمة في طليعة مهمات تلك الهيئة علما ان فكرة الهيئة ومهماتها ارتبطت بالدور العسكري الذي توقعه ميثاق الامم المتحدة للمنظمة الدولية بهدف حفظ الامن والسلم الدوليين لاسيما الاجراءات الزجرية العسكرية، البرية والبحرية والجوية، التي يقررها مجلس الامن عملا بالمادة ٤٢ من الميثاق.

واقتصرت الهيئة، التي مازالت تلتئم بصورة احتفالية حتى اليوم، على عضوية رؤساء الاركان في الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن بحجة زيادة فعاليتها وانتاجيتها. لكن الباب ترك مفتوحا لإتاحة المجال لمشاركة اي دولة عضو في الامم المتحدة يكون اشتراكها ضروريا لقيام الهيئة بإحدى مهماتها.

وكان التصور في حينه ان الدول التي تساهم بقوات منها في عمليات الامم المتحدة ستكون مدعوة للمشاركة في اعمال الهيئة.

وقد فشلت الهيئة في الاتفاق على المبادئ المنشودة. ووضعت تقريرها الاخيرة بهذا الصدد في ابريل (نيسان) ١٩٤٧. وكان واضحا آنذاك ان سبب الفشل الحقيقي لم يكن عسكريا بل سياسيا ومرده الحذر الذي ساد العلاقات بين الغرب والشرق عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار التحالف الامريكي السوفياتي. واتفق الراي في حينه على ان الهيئة لن تحقق اي تقدم ملموس ما لم يتم إزالة تلك



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

الشكوك المتبادلة في نوايا الكتلتين الدوليتين.

اما الآن وقد زال هذا الشك نتيجة للتحولات التي جرت في اوروبا الشرقية والوسطى هل يمكن اطلاق مسيرة الهيئة من جديد؟ وهل يتم التوافق في نيويورك على اعادة تكليفها صياغة المبادئ المتصلة بتشكيل قوة دولية دائمة تابعة للامم المتحدة؟

من الملاحظ ان مجلس الأمن لجأ في السنوات الثلاث المنصرمة الى الاعتماد بشكل متزايد على نشر قوات دولية او مراقبين عسكريين دوليين تابعين للأمم المتحدة في مناطق متعددة في محاولة لتسوية نزاعات مستجدة او طارئة او للمساعدة في تحقيق حلول سلمية تم التوصل اليها بشأن بعض المنازعات المزمنة، من بينها مثلاً ارسال مراقبين الى ناميبيا، وامريكا الوسطى، وكمبوديا، وافغانستان، والحدود العراقية ـ الايرانية والحدود العراقية ـ الكويتية، ويوغوسلافيا.

ومازالت عدة عمليات للامم المتحدة قائمة حتى الآن رغم مرور سنوات عديدة على بدايتها مثل عمليات قوات الفصل الدولية في الجولان السورية المستمرة منذ عام ١٩٧٤، وعمليات القوات الدولية في قبرص المستمرة منذ عام ١٩٧٤، وعمليات القوات الدولية في قبرص المستمرة منذ عام ١٩٦٤، وعمليات القوات الدولية في جنوب لبنان المستمرة منذ عام ١٩٧٨، وعمليات فريق المراقبة في كشمير المستمرة منذ عام ١٩٤٨.

وقد كانت الدوائر المعنية في الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن تشارك فعليا في توجيه هذه العمليات ولكن بالايحاءات وانشطة وفود بلدانها الدبلوماسية.

اما الآن وبعد نهاية عصر الحرب الباردة فإن من الممكن اعادة تفعيل هيئة الأركان العسكرية كمؤسسة معنية ومختصة في اطار ميثاق الامم المتحدة بغية ممارسة ذلك التوجيه مباشرة. وسيقلص هذا التوجه في الاعباء المالية والعملية التي تتحملها أمانة الامم المتحدة بسبب حاجتها الدائمة لتقصي رغبات ومواقف الدول الفاعلية في هذا الشأن.

وقد طالب الاتحاد السوفياتي في مطلع حرب الخليج ان توكل عمليات القوات الحليفة وتوجيهها الى هيئة الاركان العسكرية.

غير ان الولايات المتحدة عارضت هذا التوجه لأسباب مختلفة اهمها ان الاتحاد السوفياتي لم يكن قطع الشوط النهائي في عملية التخلي عن الايديولوجية الشيوعية. اما بعد تفكك هذه الدولة وتحول روسيا الاتحادية، التي ورثت مقعد الاتحاد السوفياتي الدائم في مجلس الامن، نحو نظام السوق، وبعد التجربة الميدانية التي اظهرت الكلفة الباهظة لتلك الحرب، فان من المرجح ان لا تعارض الولايات المتحدة تفعيل هيئة الأركان مجددا. والولايات المتحدة تقدر وطأة العبء الذي سيقع على عاتقها بعد الآن اذا ارادت ان تبقى القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم. فبالاضافة الى حاجتها لاقناع الدول الغربية الاخرى بضرورة مشاركتها عسكريا ولعب دور رأس الحربة في عمليات حفظ السلام الكبرى، هي بحاجة ايضا الى اقتناعها بتحميل جزء كبير من نفقات تلك العمليات.

اما اذا اعيد تفعيل هيئة الاركان وتشكيل قوات دولية دائمة تابعة للامم المتحدة فان ذلك العبء المادي سيتوزع سواء لجهة المشاركة العسكرية او لجهة التمويل فيما تبقى واقعيا عملية التوجيه والادارة في اطار التأثير السياسي الفاعل للولايات المتحدة بفعل موقعها الدولي.

وقد يطرح تساؤل حول وضع الصين وموقفها من هذا الموضوع. وهل يمكن ان يقبل الغرب مشاركة رئيس اركان الجيش الصيني في توجيه وادارة عملية عسكرية للامم المتحدة؟

ان الرد على هذا السؤال يعيدنا الى الموقف الصيني من حرب الخليج. ففي حينه كان قرار مجلس الامن ضروريا لتأكيد الشرعية الدولية لعمليات الحلفاء ضد العراق. ولم تقف الصين حائلا امام صدور ذلك القرار. كما يلاحظ ان الصين عدلت موقفها كثيرا منذ بضع سنوات بالنسبة لعمليات حفظ السلام في العالم باتجاه قبول هذه العمليات والمشاركة في تحمل نفقاتها. هذا بالاضافة الى ان الصين، بعد التحولات التي مرت في الاتحاد السوفياتي، تسعى الى كل ما يثبت حسن نواياها في اعين الغرب ـ وندرج في هذا السياق اعلان اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ـ وذلك بغية حماية نظامها الحالي والمحافظة عليه قدر الامكان.

ثم ان المبادئ التي ستكلف الهيئة اعدادها، اذا اعيد تفعيل دورها، ستتناول مسائل بالغة الاهمية تتصل باعادة تعريف النظام الدولي. وستكون صياغة تلك المبادئ التعبير الامثل لمفهوم النظام الدولي الجديد لحفظ الامن والسلم الدوليين.

وهي ستغني عن الحاجة لاي تعديل في ميثاق الامم المتحدة وتقدم تعريفا وتفسيرا لمواده ولكثير من المفاهيم الدولية القائمة المتصلة بحفظ السلم والامن الدوليين.

ويساهم هذا التوجه في تفعيل دور القوات الدولية المنتشرة حاليا في بقاع مختلفة من العالم، اذ يزيل الشك في توجهاتها ويعطيها الضمانات الدولية والدعم الدولي الضروريين لتنفيذ ولاياتها وتحقيق الغاية من القرارات التي ادت الى انشائها. كما ومن الممكن ان يكون هذا التوجه مساعدا لتسهيل عمليات التسويات الجارية لعدد من المشاكل الاقليمية بما في ذلك مشكلة الشرق الاوسط.

ولا يخفى ان لبنان، مثلا، يسعى لان تكون قوات الطوارئ الدولية في جنوبه مخرجا دوليا لمواجهة الادعاءات والمطالب الاسرائيلية التي تسببت في تجميد محادثاتهما الثنائية في اطار مساعي السلام وفي الحؤول دون تقدمها.

فاذا اعادت الهيئة امساك ملف هذه القوات فان ذلك سيؤدي الى تعزيز دورها ومنحها حصانة الدول الاعضاء في تلك الهيئة وستشكل العلاقة بين الهيئة والقوة عاملا للضغط على اسرائيل لاحترام دور القوة الدولية اضافة الى دحض ادعاءاتها بأن تلك القوة ضعيفة وغير قادرة او انها منحازة وعدائية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٢

على «عتبة» النظام العالمى الجديد

حرب «ناعمة» فى الغرب و«باردة» فى الشرق

إنه العام الأول لاختفاء المعسكر السوفييتي.. إنه اختفاء ستكون له نتائجه الدولية من العوامل الاساسية في خلق توازن جديد، توازن سيقل فيه وزن القوة العسكرية، وسيزيد وزن القوة السياسية والاقتصادية والمعنوية هذا المناخ من شأنه أن يدعم الشرعية الدولية، أى وزن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. إن زيادة أهمية الأمم المتحدة سوف يبرز الحاجة لاصلاح المنظمة الدولية. بحيث يصبح تكوينها وأجهزتها أكثر عدالة فى تجسيد الإرادة الدولية وتمثيل الأسرة الدولية.

ومناخ الشرعية الدولية من شأنه أن يساعد على الدفع نحو نظام عالمى اقتصادى وتجارى ومالى ونقدى جديد أكثر عدالة. فى ظل الشرعية الدولية سوف تسلط عوامل لانهاء الحروب الإقليمية. وربما استعدت الاسرة الدولية بكل قدراتها لعزل النظم التى لا تحترم حقوق الانسان، والتى تؤجج الحروب، والتى لا تكفل لشعوبها الحريات الأساسية.

إن النهج الذى واجهت به الأسرة الدولية التسلط الاوتقراطى العسكرى فى هايتى ربما أصبح نهجا عاما يواجه به الاوتقراطيون فى كل مكان.

وسوف يشهد عام ١٩٩٢ مزيدا من الوعى البيئوى والاهتمام بعافية البيئة على صعيد العالم كله مما سيؤدى إلى اصدار سياسات تطور ما اتفق عليه فى استكهولم «السويد» قبل عشرين عاما.

أما فى داخل المعسكر الغربى فالمتوقع أن تبدأ «حرب ناعمة» بين ركائز هذا المعسكر فى إتجاه توازن جديد بين الدول الصناعية الغنية، توازن تلعب فيه اليابان وأوروبا الغربية دورا أكثر إلى جانب الدور البارز للولايات المتحدة الامريكية.

أما فى داخل المعسكر الشرقى «السوفييتى» السابق فسوف تبدأ «حرب باردة» بين دوله المختلفة تستمر حتى ينشأ بينها

بقلم : الصادق المهدى★

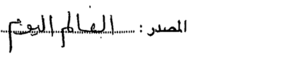
توازن جديد يحمى مصالحها الاقتصادية وهمومها الأمنية. وفى الوقت نفسه، فإن مفهوم الانماء الأوروبى سوف يتسع ليشمل دول شرق أوروبا أيضا. أما دول الاتحاد السوفييتي الاسيوية فإنها سوف تتجه نحو جذورها الاسيوية والإسلامية.

وسـ[illegible] تبقى بعض الدول على شيوعيتها مثل الصين، وكوبا، وكوريـ[illegible] [illegible] سوف تتجه نحو تضامن بينها، اى أن الشيوعية سوف تصبح مذهبا مطرودا من الشمال ذا وجود فى الجنوب «اسيا وامريكا اللاتينية».

ان ثراء دول الشمال وعوامل أخرى سوف تؤدى للتمييز الحاد بين الجنوب الذى يسكنه ٧٥٪ من سكان الكرة الارضية ودخلهم ٢٠٪ من الدخل العالمى، والشمال الذى يسكنه ٢٠٪ من سكان الارض ودخلهم ٨٠٪ من الدخل العالمى.. سوف يزداد الوعى بحائط الفقر هذا..

عالم الجنوب سوف يشهد مزيدا من الصراع بين الديمقراطية أمل الشعوب، والدكتاتورية ملاذ الحكام. وحيثما انتصرت الديمقراطية — وانتصارها متوقع — فسوف تظهر عللها ونقاط ضعفها مما يغرى العسكريين فيحاولون



المصدر : 

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

الإطاحة بها. ولكن وعى الشعوب بأن الديمقراطية رغم تلك العلل ونقاط الضعف – هي الخيار الأمثل سوف يهزمهم.

أما على الصعيد الإسلامي فسوف يتسع النزاع بين حماة الامر الواقع ودعاة التاصيل الإسلامي كما سوف يتسع النزاع داخل دعاة التاصيل الإسلامي بين دعاة الصحوة ودعاة الانكفاء. دعاة الانكفاء يحاولون فرض الإسلام قهرا، ويتصورون الإسلام نفسه عودة لوراء تاريخي، ويتعاملون مع غيرهم داخل الوطن ودوليا على انهم اما اهل نفاق او اهل كفر لا يجوز معهم التعاون والسلام. اما دعاة الصحوة الإسلامية فيعتبرون التوجه الإسلامي حركة للأمام تلتزم بالقطعي ورودا ودلالة من نصوص الوحي، وتلتزم بالاجتهاد فيما عدا ذلك، وتمارس حركتها السياسية كلها على أساس ديمقراطي يكفل حقوق الانسان والحريات الأساسية.

دعاة الصحوة يتعاملون مع غيرهم داخل الوطن على أساس حقوق انسان وحقوق مواطنة مكفولة للجميع، ويتعاملون مع الاخرين دوليا على أساس السلام العادل والتعاون على نحو: «لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم.. الاية».

أما على الصعيد العربي، فإن عوامل عربية ودولية سوف تدعم الاتجاه نحو السلام، ولكن هذا السلام سوف يستحيل امام التعنت الإسرائيلي مما سيؤدى لموقف تتوقف فيه حركة السلام او سيؤدى لتطورات تعزل اسرائيل دوليا. وتفاعلات داخل إسرائيل تطيح بحكومة شامير لاستبدالها بحكومة اقل عدوانية.

اما على الصعيد الافريقي فيتوقع

- ان تكون المجهودات اكثر إلحاحا لانهاء الحروب الإقليمية.
- ان تشتد موجة التوجه الديمقراطي.
- ان تنتظم المجهودات لمحاربة الجوع ومواجهة أسبابه الطبيعية والاجتماعية.
- إبراز ضرورة الخروج من مستنقع الركود الاقتصادى إلى حركة التنمية. وسيكون واضحا للقيادات الوطنية وللرأى العام العالمي أن حركة الاصلاح الاقتصادى والتنمية تتوقف اولا على إحلال السلام ليقل الانفاق العسكري، وعلى إقامة الديمقراطية ليقل الانفاق الأمني، وهما مصدرا استنزاف الموارد الداخلية، كما أن إيقاف هذا الاستنزاف شرط لإلغاء الدين الخارجي، وشرط لاستقطاب موارد خارجية للتنمية.

هذه التطورات ستواجه عقبات واتجاهات مضادة، ولكنها كما يبدو لي تشكل موجة المستقبل ولبنات النظام العالمي الجديد. عام ١٩٩٢ هو العتبة الزمانية الأولى في هذا السلم..

★ رئيس وزراء السودان السابق



أول مؤتمر قمة لمجلس الأمن يبحث اليوم فى واشنطن

رسم معالم النظام العالمى الجديد

□ نيويورك - وكالات الأنباء:

تبدأ اليوم فى واشنطن اجتماعات مؤتمر قمة مجلس الأمن الدولى بمشاركة عدد من زعماء الدول الأعضاء فى المجلس ومن بينهم الرئيس الأمريكى جورج بوش والرئيس الروسى بوريس يلتسين والملك الحسن الثانى ملك المغرب.

وقد انتهى ديفيد هاناى مندوب بريطانيا لدى مجلس الأمن ورئيس الدورة الحالية من المشاورات التى أجراها مع ممثلى الدول الأعضاء حول جدول أعمال القمة والمقترحات الأخرى المطروحة وصيغة مشروع القرار الذى سيوافق عليه المجلس. وقد اشترك فى هذه المشاورات الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة.

ويتسم مؤتمر قمة مجلس الأمن بأهمية خاصة من حيث توقيته سواء من حيث التطورات الأخيرة ومن بينها المفاوضات متعددة الأطراف التى عقدت فى موسكو أو من الناحية التاريخية ولاسيما الدور المتعاظم الذى تلعبه الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن الدولى بشكل خاص فى الشئون الدولية وتعتبر قمة مجلس الأمن الدولى أول مؤتمر قمة يعقده المجلس منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

ويجسد المؤتمر الدور الحيوى الذى سيلعبه المجلس فى النظام الدولى الجديد ولاسيما فى حفظ السلام والأمن الدوليين بعدما انقضى عهد الحرب الباردة وانتهى عصر الاستقطاب الدولى الذى كان يجعل من المجلس ساحة للصراع بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة والشرق بقيادة الاتحاد السوفييتى.

ويأتى يلتسين هذه المرة ليحتل المقعد الذى كان يحتله الاتحاد السوفييتى بعد أن اختفى الأخير من الوجود لترثه روسيا الاتحادية ويجلس كصديق حميم إلى جوار الرئيس بوش وغيره من الزعماء.

وربما يجسد مؤتمر القمة فى حد ذاته رغبة المجتمع الدولى فى قيام مجلس الأمن بدوره الجديد كمجلس تنفيذى لإدارة شئون السلم والأمن الدوليين. وبهذا يحافظ بشكل أو بآخر على موازين القوى الدولية بعد أن اختفى الاتحاد السوفييتى من الساحة الدولية تاركا الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة.

ولاشك أن مؤتمرات القمة بهذا المعنى ستكون محاولة جديدة من المجتمع الدولى لرسم معالم النظام الدولى الجديد بعد التغييرات العارمة التى اجتاحت النظام القديم الذى نشأ فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ونشأت معه منظمة الأمم المتحدة نفسها.

وهكذا بعد حوالى نصف قرن من الزمان يستعد مجلس الأمن الدولى لدخول مرحلة جديدة على أعتاب القرن الحادى والعشرين.

ومن المؤكد أن الرغبة فى استعادة التوازن فى الموازين الدولية تتعدى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فالدول الأخرى دائمة العضوية مثل الصين وحتى بريطانيا وفرنسا لا تريد أن تستأثر الولايات المتحدة لنفسها بزعامة العالم.

ويؤكد المسئولون فى الإدارة الأمريكية أنهم لا يريدون هذا الدور للولايات المتحدة على أية حال وسوف يؤكد الرئيس بوش ذلك بنفسه فى كلمته أمام المؤتمر اليوم.



وفي إطار إعادة الموازين لنصابها سوف يعبر رئيس وزراء اليابان عن رغبة بلاده في الحصول علي مقعد دائم بمجلس الامن.

وقد استمرت المشاورات المكثفة أمس بين مندوبي الدول الاعضاء في مجلس الامن حول مشروع القرار الذي سيقترع عليه مجلس الامن اليوم والذي يركز على المهمة الجديدة لمجلس الامن ويؤكد التزام الدول الاعضاء بمبدأ الامن الجماعي كاداة للتعامع مع التهديدات للسلام ورد أعمال العدوان عند اللزوم.

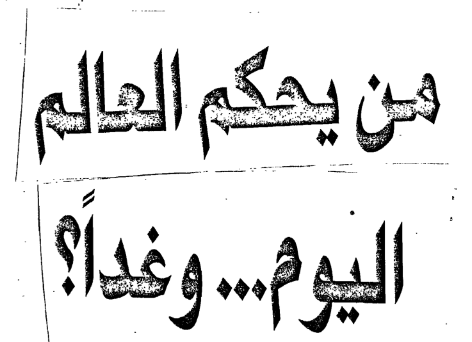
وسوف يكون الملك الحسن الثاني ملك المغرب الزعيم العربي الإسلامي الوحيد الذي يشترك في قمة مجلس الامن علي أساس أن المغرب هي إحدى الدول العشر المناوبة في الدورة الحالية لمجلس الامن والدول الاخرى المناوبة هي المجر واستراليا وبلجيكا واليابان والهند وزيمبابوي والرأس الاخضر والاكوادور وفنزويلا.

وسيتيح اشتراك الملك الحسن في مؤتمر قمة مجلس الامن من إثارة عدد من القضايا العربية والإسلامية ومن أهمها عملية السلام في الشرق الاوسط وسوف يحث العاهل المغربي الدول الاعضاء في المجلس على العمل من أجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن النزاع العربي ـــ الإسرائيلي والضغط على إسرائيل من أجل الاستجابة لجهود السلام.



المصدر : الشام

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢



د. أحمد زين الدين

من يحكم العالم اليوم؟.. يبدو السؤال للوهلة الاولى في غير محله لافراطه في الشمولية في زمن سمته الفوضى وورشته الاساسية اعادة رسم الخرائط. انفراط هنا واتحاد هناك.. مصالح لا يمنعها تناقضها من التعاون احياناً.. تشابك وتداخل بين الجغرافيا الفيزيائية وجغرافيا القطاعات.. تترك مجالاً لتفرعات كثيرة للسؤال. الا ان السؤال هذا، على تعقيده في مرحلة الفوضى الحالية، يبقى مبرر الطرح الآن اكثر من اي وقت مضى..

اذا كانت شمولية السؤال هي التي تدفع للتشكيك بصلاحيته الاشكالية، تكفي العودة الى تقرير «نادي روما» الاخير للتأكد من ان هذه الشمولية ليست مجرد هذيان فلسفي نظري، اذ ان الترابط بين مختلف المسائل التي تواجهها البشرية الآن، لا يقبل الشك. ولعل هذا الترابط المؤكد هو الذي يبرر عنوان التقرير: «الثورة العالمية الشاملة الاولى» (طالع الشام ١ - ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١).

والحديث عن العالم في هكذا سؤال تبرره التغييرات التي بدأت منذ منتصف الثمانينات وتتوجت بدفن الاتحاد السوفياتي، بما الغى حدوداً «ذهنية» كانت الشعوب اعتادت عليها وبنت على اساسها استراتيجيات فجأة لم تعد مبررة. والغاء الحدود، غمر في طوفانه هنا وهناك، «كبش المحرقة»، ذلك العدو الوهمي او الحقيقي الذي كانت الشعوب تتجمع في مواجهته.

بالأمس، كان عدو «هنا» موجوداً وراء الستار هناك، وكان عدو «هناك» يتربص في هذه الناحية من الستار.. وكان الانقسام يتجذر يوماً بعد يوم. أما الآن، وقد انهار الستار، فتجد الشعوب نفسها أمام شعوب تشبهها، وتتقاسم وإياها العدو: انخفاض مستوى المعيشة.. او ارتفاع حرارة الارض.. او شح المياه.

بكلام آخر، ان التغييرات «الفجائية» الهائلة التي تشهدها الانسانية اليوم، لم تلغ الثابت التاريخي الذي يتمثل بالتكتل والتجمع في مواجهة عدو، وانما غيرت، في عمقها، طبيعة العدو الذي اصبح الآن مشتركاً، يستدعي «قيادة» موحدة تضمن تكافل وتضامن قوى المواجهة. وعلى ذلك، اذا ما كان السؤال بالامس: من يقود هنا ومن يقود هناك؟ يصبح السؤال اليوم: هل القيادة الموحدة لهنا وهناك معاً موجودة الآن؟ قبل ان يمسي: من يحكم العالم؟

وككل الاسئلة التي تمثل عصب الاشكاليات، يستدعي السؤال اسئلة عديدة تتفرع عنه وتصب في نطاق توضيحه وتجميع عناصر الاجابة او النظرية المفترض ان تنبثق عن التفكير حوله. وعلى المدى المباشر، يبدو السؤال الاول الذي يتبادر الى الذهن آلياً في هذا السياق هو: هل تحكم الولايات المتحدة العالم اليوم؟ (طالع مقالة مصطفى مرجان ص ٢ - ٣).

عندما اكتشف الاوروبيون اميركا منذ خمسمئة سنة، وبدأوا يهاجرون اليها ويبنون، تحديداً في فورة ثورتهم الصناعية، لم يكونوا ليعلمون في ذلك الحين، ان دولة كبرى ستنشأ في القارة الجديدة ليصبح وزنها على الساحة الدولية منذ بداية القرن العشرين، يوازي اوزان امم القارة القديمة مجتمعة. واذا ما حافظت بعض هذه الامم على موقعها كقوة عظمى حتى الحرب العالمية الثانية، فان افولها على هذا الصعيد بدأ مع نهاية تلك الحرب لصالح جبارين اثنين بينهما واحد «عدو»، والآخر «زعيم» يعطيهم عسكرياً واقتصادياً، ويأخذ منهم مواقعهم وتوسعهم.

ومع بداية التسعينات، غاب «العدو» ثم وقعت حرب الخليج لتثبت من جديد زعامة الولايات المتحدة وقدراتها على «صون» مصالح العالم، والعالم «المتحضر» الصناعي بشكل خاص. عسكرياً وبالتالي سياسياً. بدت زعامة الولايات المتحدة من خلال حرب الخليج الاخيرة لا تقبل



الشك، بمعنى ان واشنطن تبدو قادرة على مواجهة تحديات الحرب على المستوى العالمي.

ولكن، هل هذا يعني في ذات الوقت انها قادرة على مواجهة تحديات السلم؟ اذا ما كانت الولايات المتحدة لا تزال تتمتع باقتصاد مهيمن عالمياً.. فهذا لا يمنع ان القلعة الاميركية تبدو على حافة الانهيار. واذا ما كانت القلعة ستسقط.. ففي يد من؟ الواضح ان اليابانيين قطعوا شوطاً كبيراً في هذا المجال، على حساب اوروبا الغنية، المنشغلة بحالها وبورشة شرقها. واذا ما كانت واشنطن اثبتت فاعليتها العسكرية خلال الحرب الاخيرة في الخليج، فهذا لا يمنع ان اليابان والمانيا دفعا قسطاً كبيراً من الفاتورة.

وبصورة أعم، ان الازمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الاميركي والتي تنعكس تراجعاً في الناتج القومي، في مقابل مواجهة نمو القوى الاقتصادية الاخرى، سوف تؤثر سلبياً، ان لم يكن الآن فمستقبلاً، على الزعامة الاميركية.

تاريخياً حصل ذلك، ابتداء من الامبراطوريات القديمة مروراً باسبانيا وفرنسا وبريطانيا، وانتهاء بالاتحاد السوفياتي.

اذن، الزعامة الاميركية، وان كانت لا تقبل الشك الآن على الصعيد العسكري بالذات، تبقى موضع تساؤلات عديدة، لعل اولها يتعلق بمدى الاختراق الياباني لبنيتها الاقتصادية وحتى العسكرية احياناً (من خلال تصنيع مركبات تدخل في انتاج الاسلحة المتطورة مثلاً). هذا فضلاً عن السؤال المتعلق بمدى أهمية العسكر في ضوء تراجع اخطار الحرب الشاملة، او «العالمية»، او الكبرى!

اذا ما واصل اليابان نموه بسرعة توازي ضعف سرعة النمو الاميركي، فان ذلك سيؤدي، كما تقول رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر، الى «كارثة». وكالة الاستخبارات الاميركية اعدت تقريراً بعنوان «اليابان ٢٠٠٠»، يقول ان اليابان يستهدف «السيطرة على العالم». رئيسة الوزراء الفرنسية، في اكثر من تصريح، قالت الكلام ذاته تقريباً. باختصار، ان اليابان يخيف العالم الصناعي المتزعم عموماً.

ولكن اليابان، «ممول العالم»، رغم قوته الاقتصادية وخصوصيته الصعبة الاختراق (طالع مقالة د. راغب جابر ص ٤ - ٥)، ودوره المحوري في منطقة تضم «العمالقة الاقتصاديين» الجدد وتجاوره الصين ذات المليار نسمة ونيف، لا تكفيه بعد صادراته السلعية لتبوء منصب الزعيم، بل عليه «تصدير» دبلوماسيته بعد تطويرها وانفتاحها ليس الجغرافي وانما المجالي (من الاقتصاد الى السياسة مثلاً).

هكذا يبدو السؤال الاكثر ملاءمة للموضوع في ما يخص اليابان: متى يحكم العالم؟ بل متى يتحول من الشراكة «الثانوية» في الزعامة الى الزعامة ذاتها؟ لقد بدأ اليابانيون يتحدثون اكثر فاكثر عن دور سياسي دولي يوازي الدور الاقتصادي الدولي.

ان البحث عمن يحكم العالم اليوم يقود، دون اي منطق محدد للتسلسل، الى اوروبا الاثني عشرية، باعتبارها تمثل المجموعة او التجمع الاكثر جدية حتى الآن والاكثر قوة بين المجموعات الاخرى. ذلك لأن حصر الحكم الكوني لا يبدو من خلال ما سبق ممكناً الآن من خلال الحديث عن دولة محددة، ويقوده بالتالي الى البحث في المجموعات.



المصدر : الأفكار

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرياً، قطعت المجموعة الاوروبية شوطاً كبيراً على طريق توحدها، في حين انها تتمتع بكل مقومات التحول الى قطب دولي ذي زعامة (طالع مقال ميشال بونجم ص ٨ ـ ٩) في المستقبل. الا ان المجموعة هذه لا تزال مشلولة على هذا الصعيد بالنظر لطبيعة العلاقات حتى الآن بين مكوناتها، وعدم التوازن بينها فضلاً عن عدم قدرتها حتى الآن على وضع سياسات مشتركة فعلياً، خصوصاً على الصعيد الخارجي والعسكري ـ الامني.

واقع المجموعة هذا، يدفع للبحث عن توجه زعامي لدى مكوناتها. وتبدو المانيا اكثر المؤهلين نظرياً لذلك، خصوصاً بعد توحدها ولقدراتها الاقتصادية المنافسة لليابان، ولموقعها ومكانتها المستقبلية في شرق القارة القديمة. ورغم ان التقديرات تضع المانيا خلال خمس سنوات في الموقع الاقتصادي الدولي الثاني (طالع مقال د. مهدي شحادة ص ٦ ـ ٧)، لا تزال المانيا تبحث عن افق سياسي وامتداد يتعدى حدود اوروبا والدول الصناعية، وهو امر ليس بالسهل بسبب التاريخ الحديث..

ان النظر صوب الدول، وكذلك المجموعات الحالية سواء الاقليمية او الدولية، لا يساعد اذاً على ايجاد جواب عن سؤال من يحكم العالم، وانما يثير تساؤلات في كل مرة وموقع يبحث فيهما. واذا كان البحث في الدول عن زعامة دولية يبين مدى تداخل عوامل ودول اخرى، فان البحث في المجموعات يسوق الى ذات الاتجاه. وفي المجموعات الدولية بالذات، كالامم المتحدة التي، كما يشاع، اتخذت دوراً جديداً بعد حرب الخليج، يبقى التداخل ولعبة القوة في اساس هذا الدور حتى الآن.

وعلى ذلك، فان السؤال في هذه المرحلة يحتم سؤالاً آخر يبدو اكثر ملاءمة: من يتمتع اكثر بوسائل حكم العالم اليوم؟

مع تداعي الحدود وقصر المسافات بفضل تطور الاتصال، وغياب العدو ـ الآخر، أو كبش المحرقة وبروز «العدو المشترك»، تبدو اكثر وسائل الحكم اهمية اليوم، تلك الوسائل التي تؤمن تجميع الشعوب واشباعها بانكار ايديولوجية معينة تضمن انصياعها لاصحاب هذه الافكار.

والشعوب تعني هنا كل ما يشكلها.. العلماء الذين يطورون التكنولوجيا الحديثة ويعالجون الآفات الكبرى (كالايدز مثلاً)، بما فيهم الجغرافيون الذين يقدمون خدمات كبرى لاصحاب السلطة رغم بعدهم عن الاضواء (طالع مقال ب. بانتاص) وكذلك الاعلاميون وصانعو الصورة والصوت العابرين للقارات (طالع مقال د. رودولف القارح ص ١٢ ـ ١٣).. اي الجميع... جميع المستهلكين للسلع والافكار الذين يبحث عنهم رأس المال ويملك وسائل ملاحقتهم (طالع مقالنا ص ١٠ ـ ١١).

وضمان «تجميع» الشعوب ضد العدو المشترك، وبالتالي انصياعها يعني خلق تبعية ما لمركز ما، «تبعية لا تقف عند الحد المادي بل تتعداه الى ما يرسخه ويزكيه، اي دائرة الذهني والنفسي وبكلمة جامعة، الثقافي... (طالع مقال سالم حميش ص ١٦). هذه التبعية التي تتقاسم «عائداتها» الآن بعض الدول والشركات والمجموعات، التي تتقاسم بالتالي حكم العالم في مرحلة الفوضى واعادة التنظيم الحالية. وبانتظار نهاية هذه المرحلة يصبح السؤال.. من يحكم العالم غداً؟



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

رغم انهيار الامبراطورية السوفياتية

الولايات المتحدة الاميركية وعقدة القلاع الحصينة

خرجت الولايات المتحدة الاميركية منتصرة من حالة الحرب الباردة، وتربعت وحيدة على مقعد القوة العظمى الاولى في العالم بعدما تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول الى مجموعة من الدول الباحثة عن رغيف الخبز. ويستطيع الرئيس الاميركي ان يعبر عن غبطته بسير الأمور السوفياتية بما يخدم المصلحة الاميركية. فهذه المصلحة هي القاعدة والاساس لتصرفات وسياسات واشنطن ازاء العالم. لكن هل واشنطن قادرة على ان تقود العالم بمفردها، وهل امكاناتها (حالياً وفي المستقبل) تسمح لها بلعب هذا الدور بغض النظر عن امكانيات العرقلة من هنا وهناك؟ ام انها ستنكفىء الى داخل حدودها كما يدعو تيار لا يستهان به من الاميركيين، واين تتفق وتتعارض مصالحها مع مصالح القوى الاخرى الطامحة الى مشاركتها في حكم العالم؟ في ما يلي تلمس لحقائق الوضع الاميركي في استراتيجياته وتشابكاته.

مصطفى مرجان

في ٦ اذار / مارس ١٩٩١، اي غداة الانتهاء من عملية عاصفة الصحراء، وجه الرئيس الاميركي جورج بوش الى الكونغرس خطاباً اعلن فيه عن ميلاد النظام العالمي الجديد، «نظام تستطيع فيه هيئة الامم المتحدة وقد خرجت من طريق الحرب الباردة المسدود، ان تحقق حلم مؤسسيها، عالم تحترم فيه كل الامم الحرية وحقوق الانسان».

وقد استخدم الاعلام العالمي بسرعة خاطفة بريق هذه العبارة لتعطي للحدث، حرب الخليج، ليس طابعاً عالمياً وحسب بل لتؤذن به عن مولد عالم جديد وعن استحقاق الولايات المتحدة بزعامة رئيسها «الحكيم» جورج بوش لريادة العالم بلا منازع.

اميركا كلها صفقت للنصر ولكن لاسباب ربما لا تمت لحرب الخليج بصلة، فالبعض رأى فيه ان هذه المرة تطابقت المثل العليا الاميركية - نصرة الحق والضعيف - مع ساستها في عمل ملحمي رائع، البعض الآخر وعلى رأسهم . نورمان شوارزكوف اعلن في حماس عارم ان «عار» فيتنام قد انمحى ولم يعد هناك مكان لان تخجل اميركا من جنودها. وفي هذا الفرح الصاخب ندت بعض الاصوات هنا وهناك، وعلى وجه خاص في «الهيرالد تريبيون» و«الواشنطن بوست»، لتحذر الولايات المتحدة من الوقوع تحت اغراء الحلم الامبراطوري بريادة العالم، هذا الحلم - السراب الذي يقوض القوى العظمى من داخلها كما حدث في روما وبيزنطة وبريطانيا وفرنسا واخيراً روسيا السوفياتية. ولم تكن هذه الاصوات تعبر عن النزعة الانعزالية العتيدة ذات الجذور الراسخة في المجتمع الاميركي بقدر ما تعبر عن مخاوف فعلية من مشكلات تكاثفت نزرها في العقود الاخيرة في المجتمع الاميركي دون ان يتضح ان الافلات منها ممكن حتى وان كان الثمن هو الحرب كما حدث ذلك في ١٩١٧ - ١٩١٨ و١٩٤٢ - ١٩٤٤ اي عند دخولها الى الحربين العالميتين.

واذا كان من الصعب اليوم تصوير السياسة الخارجية الاميركية على انها موضوع تنازع بين اتجاهين هما الانعزالية «وراء المحيط» حسب تعبير الآباء المؤسسين من واشنطن الى مونرو والتحام المصالح بل وتطابقها، مصالح العالم ومصالح الولايات المتحدة فلا يقل صعوبة تصور ان يعيش عالم اليوم وان يتطور بدون الولايات المتحدة، ذلك انه اذا كانت هذه قد اتت الى العالم على امتداد السبعين سنة الماضية بعوامل سلبية وايجابية اثرت في العالم وشكلت مناحي واساليب من حياة الناس في مختلف اصقاع الارض، فهناك اليوم من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الدولية ما يفرض على الولايات المتحدة الضلوع من القدمين وحتى الرأس في تشكل العالم الجديد او الحضارة الجديدة التي تستشرف اليوم بشائرها في ثلاثة ميادين اساسية هي القوة والثروة والمعرفة، حسب تعريف الفين توفلر، وما ينشأ عن تفاعل هذه القوى الثلاث، وما تأتي به من مؤثرات على مستوى العلاقات الدولية ومصير العالم بل وما تأتي به ايضاً على مستوى المعارف والمفاهيم الاساسية التي تتحكم في عالم اليوم كمفاهيم «السيادة» و«الامة» و«الدولة» ومفهوم «توازن العلاقات». بشكل ابسط يمكن القول بان الولايات المتحدة، الخصم المنتصر في الحرب الباردة والقوة التي اثبتت وجودها في حرب الخليج، تواجه بعد الانتصار نوعين على الاقل من المشكلات، يختص الاول بتأمين مكانتها على الساحة الدولية اليوم وقد يترتب على ذلك حل النوع الثاني من المشكلات وهو الذي يختص بمكانتها في عالم جديد تتحكم فيه اطراف جديدة كاليابان والمانيا، ومن ورائها اوروبا في ما يختص بنصف الكرة الشمالي وتؤثر فيه عوامل توتر ليست جديدة ولكن استجد بها الوعي كمشكلات الجوع والبيئة وتزايد سكان الكرة الارضية بالنسبة لنصف الكرة الجنوبي والى ذلك ينبغي ان نضيف نوعاً جديداً تماماً من المشكلات ونعني المستقبلات الممكنة وتطبيقات العلوم الفيزيائية والفضائية والبيولوجية.

هل هي حقاً شرطي العالم؟

لاول مرة منذ الحرب الفيتنامية حصل رئيس اميركي على موافقة مجلسي الشيوخ والنواب «بامكان» استخدام القوة ضد «دولة معتدية» فقد صوت مجلس الشيوخ باثنين وخمسين صوتاً ضد سبعة واربعين وصوت مجلس



المصدر : اسلام

التاريخ : ٢١ يونيه ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان عالم اليوم يتشكل مع مصاعب وفوارق كبيرة في ايقاعات التطور بحيث يمكن القول بان انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة قد حدثا باسرع من تطور الامور داخل المعسكر الليبرالي وعلى رأسه الولايات المتحدة، والمنتصر لا يغير من ذاته بنفس السرعة التي تفرض نفسها على "المهزوم" وعادة ما يكون هذا البطء او هذه النزعة المحافظة من اسباب تدهور القوة المنتصرة بعد تحقيق النصر.

النواب بمائتي وخمسين صوتاً ضد مائة وثلاثة وثمانين لان يستخدم الرئيس الاميركي القوة وفقاً «للقرار ٦٧٨» لهيئة الامم المتحدة ما لم يسحب العراق قواته من الكويت قبل الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وفي ٢١ كانون الثاني/ يناير أي بعد بدء عملية عاصفة الصحراء باربعة ايام كان الرئيس جورج بوش يتمتع بشعبية لم يحققها اي رئيس اميركي منذ جون ف. كينيدي.

ففي استطلاع اجرته «سي.بي.اس نيوز» وافق ٨٦ ٪ من الذين سئلوا عن سياسة رئيسهم. هذا هو الاجراء السياسي. اما الاجراء الدبلوماسي الدولي فقد تجسد في ان رئيس الولايات المتحدة تمكن في زمن قياسي من استنفار وتعبئة منظمة الامم المتحدة وتأييد «الاتحاد السوفياتي» وتعاون او صمت الصين واصوات اثني عشر عضواً في مجلس الامن اي باستثناء اليمن وكوبا وكانت النتيجة سلسلة من القرارات اولها دعوة العراق الى سحب قواته من الكويت «فوراً وبلا شروط» (قرار ٦٦٠ في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠) وآخرها استمرار الحصار الاقتصادي. اما على المستوى العسكري فقد استطاعت القوات الاميركية ان تنقل الى أرض المعركة اكثر من ٤٥٠ الف جندي وهذا ايضاً انجاز لا يقل ضخامة عن العمليات نفسها التي اسقطت فيها الطائرات الاميركية ٩٠ الف طن من القنابل.

واذا تاملنا هذه الاجراءات - السياسي والدبلوماسي والعسكري- فسنجد انها تحتوي على مصاعب كثيرة استطاع الرئيس الاميركي ورجاله تجاوزها بدقة بالغة مما يشهد لهذا الفريق بفاعليته المنقطعة النظير، فالرأي العام الاميركي لم يكن يريد فيتنام اخرى وقد وقعت الحرب ولم تحدث فيتنام. والمجتمع الدولي ومؤسسته الرئيسية قاوم حتى اللحظة الاخيرة فكرة الحرب ولم يكن يقاسم البيت الابيض تصوره للأمور ومع ذلك ولاول مرة منذ الحرب الكورية (١٩٥٣) توافق هيئة الامم المتحدة على استخدام العنف، والقوات العسكرية استطاعت اخيراً ان تمحو العار الفيتنامي و«الهروب» من لبنان وفشل عملية «صحراء ١» لتحرير الرهائن المحتجزين في السفارة الاميركية بطهران.

مع ذلك ورغم هذه الصورة اللامعة البراقة فهناك تساؤلات كثيرة في حقيقة هذا الانتصار، وهي تساؤلات لا تنبع من منطق الشك بقدر ما تفرضها التطورات التي يشهدها عالم اليوم، فاذا كنا ننظر الى عالم اليوم من خلال ماضيه ومن خلال ثوابته العتيدة التي اعتدنا عليها (الحرب الباردة والازدواجية القطبية مثلاً) فما حققته الولايات المتحدة هو انتصار لا شك فيه. ولكن اذا نظرنا الى الامور بعيون مستقبلية اي من حيث التخلق الجديد لعالم الغد الوشيك فسنقول ان هذا الانتصار هو تكريس او نهاية مسار وان ما سياتي لا



يعني بالضرورة ان الولايات المتحدة مؤهلة لان تكون شرطي العالم وليس ذلك لاسباب داخلية «حلولية» تتعلق بالولايات نفسها وحسب بل لان معنى القيادة قد يختلف من حيث انها قد لا تكون سياسية - عسكرية مبنية على مفاهيم غير تلك الثنائيات التي حكمت وتحكم العالم حتى اليوم كالسيادة / الاغتراب والهيمنة / التبعية والاستقلال / الاستعمار اي كل هذه العوامل التي صاغت العلاقات الدولية وتحكمت فيها حتى اليوم.

لهذه الاسباب وللأسباب الداخلية ايضاً تبدو الامم المتحدة وكأنها في سباق مع الزمن، وقد يقول قائل ان هذا ليس بجديد فهذا هو دائماً حال الخطط السياسية العظمى في العالم من هادريان وجوستينيان الى ستالين مروراً بقادة الامبراطورية الاسلامية وسليمان الاعظم ونابليون. والرد على ذلك بسيط وهو ان العصر الذي تتمسك فيه الولايات المتحدة بمثلها العليا وهي الحرية وحق الملكية والامن والمساواة هو نفسه الذي يشهد تحول هذه القيم او اختفائها، وظهور قيم جديدة وبمعنى ابسط فالامبراطوريات، اذا جاز هذا التعبير، لم تعد تنشأ مثلما كانت تنشأ من قبل.

في نهاية الستينات وضع ريمون آرون في كتابه «السلام والحرب بين الامم» تصورين لحلول السلام في العالم الاول هو السلام بالقانون حيث يصبح العالم نظاماً متناسقاً لا تشك فيه دولة في الاخرى وتخف فيه حدة الصراعات الاقتصادية - السكانية وتشبه الانسانية الجماعات القومية التي لا تتخذ فيها المنافسة بين الافراد والمصالح اي شكل من اشكال العنف وذلك كله بفضل السلام القائم على القانون. ويرى ريمون آرون ان هذا الحلم لكي يتحقق يستلزم شرطين اساسيين هما انهاء السباق على التسلح بين القوتين الاعظم والشرط الثاني وهو الاهم «ان تكف الدول عن رغبة القوة لفرض ارادتها على الآخرين» و«ان تختفي ارادة القوة أو ان تنتقل الى ساحة اخرى». ترى ماذا كان يمكن لهذا المفكر ان يقول لو انه عاش ورأى ما يحدث اليوم؟ واذا استلهمنا روح «السلام والحرب بين الامم» وبعد هذا العمل عن الفكر المثالي فاقل ما يمكن ان يقال هو ان السباق على التسلح قد انتهى عملياً ولكن «ارادة القوة» تصل اليوم في الولايات المتحدة الى اعلى مراحلها حتى وان اعلن الرئيس جورج بوش غداة حرب الخليج «ميلاد نظام جديد تستطيع فيه منظمة الامم المتحدة وقد خرجت من طريق الحرب الباردة المسدود، ان تحقق حلم مؤسسيها (بارساء) عالم تلقى فيه الحرية وحقوق الانسان احترام كل الامم» (من خطابه الى الكونغرس في ٦ اذار / مارس ١٩٩١).

اما التصور الثاني الذي وصفه ريمون آرون فهو ما يسميه «بالسلام الامبراطوري» او «ما وراء سياسة القوة» ويقصد بذلك ان تدخل القوى المتناحرة في وحدة اقتصادية ما تشبه بشكل او بآخر الجماعة الاقتصادية الاوروبية. وهنا ايضاً توجد عدة شروط او عوائق لعل اهمها ان المصالح الاقتصادية المشتركة لا تؤدي بالضرورة الى وحدة «فدرالية» وان هذه الوحدة، وهذا هو الشرط الثاني، تقتضي نقل او تغير او حتى الغاء (مفهوم السيادة). واذا جاز لنا ان نربط بين مختلف هذه الشروط فنستطيع عندئذ ان نقول ان الشرط الاسبق للتنازل عن السيادة أو حتى عن جزء منها هو بالبداهة التخلي عن ارادة القوة او استبدالها بارادة اخرى هي ارادة المصلحة العامة، وكأننا هنا امام نفس مفهوم (المصلحة العامة) الذي وصفه جان جاك روسو في كتاباته السياسية وان كان الجديد هو انتقال ذلك من مستوى الدولة - الامة الى مستوى الدول او الامم. ولا شك ان مثل هذا التقدم يقتضي درجة ما من التقارب بين الاطراف المعنية به اقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً والحاصل اليوم ان القوى المعنية بذلك، اي اوروبا واميركا على وجه التحديد، لم تتخلص بعد من شياطينها، فبالنسبة للولايات المتحدة ليس هناك الا احد خيارين: اما العزلة والانغلاق على الاميركيتين الشمالية والجنوبية في حالة تعاظم القوة الاوروبية عبر التنسيق بين مختلف عناصرها المتنافرة اي المانيا / أوروبا الوسطى / روسيا / أوروبا الغربية والمتوسطية واما الهيمنة على مصير أوروبا في حالة او ربما بفضل تنافر أو تصارع هذه العناصر، ويجدر هنا ان نشير الى ان نموذج التنسيق والتآلف الذي بشر به ميخائيل غورباتشوف قد انهار قبل أن يخرج الى الوجود وان النموذج الفدرالي الاوروبي يواجه هو أيضاً خطر الانهيار فالمانيا بقوتها المالية وبعد الوحدة تشرئب بتلحظ الى وسط أوروبا أي ان الولايات المتحدة لا تنظر الى مصيرها الا بمنظاري الهيمنة او العزلة. انها «دراما» الشخصية الأميركية في ما وراء المصالح الاقتصادية. دراما سيكولوجية يقابلها في أوروبا هذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الخليج..........

التاريخ : ....٢١ مايو ١٩٩٦.......

الصراع الذي تصورة أسطورة بروميثيوس سارق شعلة الآلهة وواهبها للبشر، فاوروبا العلم والتكنولوجيا والثقافة تتآكل من داخلها وفي كبدها لان هناك دائماً شيئاً ينقصها هو الوئام او السكينة او السلام.

ثمن النصر

ان عالم اليوم يتشكل مع مصاعب وفوارق كبيرة في ايقاعات التطور بحيث يمكن القول بان انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة قد حدثا باسرع من تطور الامور داخل المعسكر الليبرالي وعلى رأسه الولايات المتحدة، والمنتصر لا يغير من ذاته بنفس السرعة التي تفرض نفسها على «المهزوم» وعادة ما يكون هذا البطء او هذه (النزعة المحافظة) من اسباب تدهور القوة المنتصرة بعد تحقيق النصر. ولا يعرف التاريخ امثلة كثيرة قوّم فيها المنتصر من امر نفسه بعد حصوله على النصر، لذلك فقد يكون هناك مبررات لان تستمر الولايات المتحدة بل وان تزداد رغبة في القوة وما يستتبعه ذلك من نزوع الى الهيمنة. والسؤال، مرة اخرى، هو: هل تملك الولايات المتحدة اليوم وسائل تحقيق رغبتها او ارادتها: ارادة القوة؟ من مبررات هذا التساؤل، وسنذكرها في السطور التالية، تبدو حرب الخليج وكأنها مهلة - هدية وقعت من السماء لمد آجال الاختيارات الصعبة كما قد تبدو أيضاً وكأنها فرصة لتأكيد وضعية الولايات المتحدة «كشرطي العالم» كما يقال.

ما هي اهمية هذه المهلة؟

انها ترتبط بالتطور العام داخل الولايات المتحدة.

وواقع الامر ان الازمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة اخطر بكثير من مجرد ازمة الكساد وما يواكبها من بطالة وتزايد الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية. هناك شيء خاص بالولايات المتحدة لا بد من اضافته للعوامل الاقتصادية ونعني عامل «الاندماج الاجتماعي» فاميركا خليط من الاوروبيين والاسبان والسود والآسيويين وهي مبنية على هذا الاختلاط، وفي ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي الستينات على وجه خاص (مارتن لوثر كينغ وانجيلا ديفيس) كان السعي حثيثاً الى الانتهاء من مشكلة التمييز العنصري ولكن ذلك لم يؤد الى الاندماج الحقيقي رغم حصول السود على شيء من الحقوق الانسانية، بما يعني ان هناك قطاع او قطاعات اقتصادية لا زالت مبنية على رخص سعر اليد العاملة السوداء والمكسيكية. يضاف الى ذلك ان عصر رونالد ريغان شهد ظاهرة خطيرة في الاقتصاد الاميركي وهي تزايد اهمية قطاع البنوك والمضاربات وهي حساب قطاعات الانتاج الفعلي واذا كان ذلك قد ادى الى ازدهار مالي افيدت به فئات قليلة جداً فقد كانت العواقب وخيمة على المصارف نفسها. وفي العام الماضي وحده تم اعلان افلاس ١٦٨ مصرفاً ووضع ١٠٠٠ مصرف في قائمة المصارف التي تواجه خطر الافلاس بعد عجزها عن ضمان الايداعات. وقد جاءت هذه «الكوارث» المتتالية نتيجة للمضاربة على العقارات وتركيز كثير من القروض لشراء العقارات وقد حدث ذلك وقت كانت المشروعات الصناعية الجديدة الكبرى بحاجة لقروض.

يقول احد الخبراء الاقتصاديين، كيفين فيليبس، ان النتيجة الاولى للاقتصاد الريغاني هي تزايد سرعة الفوارق الاجتماعية، فمن ١٩٧٧ الى ١٩٨٨ لم يرتفع معدل دخل الاسرة الاميركية المتوسطة الا بنسبة ٢.٢ ٪ وفي الوقت ذاته ارتفعت مداخيل ١ ٪ من السكان باكثر من ٥٠ ٪ (من ٢٧٠ الف الى ٤٠٥ الاف دولار سنوياً في المتوسط). هذه ظاهرة لا مثيل لها الا في المجتمعات الاقطاعية المتخلفة وتتناقض بشكل صارخ مع احد اهم مبادىء الديمقراطية الليبرالية واعني دعم حزام امان الديمقراطية اي توسيع شريحة الفئة المتوسطة في المجتمع. ان المشكلة الكبرى في اميركا اليوم وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين هي مشكلة الفقر، وفي ما تقول احصاءات السلطات الفدرالية ففي اميركا عام ١٩٩١ اكثر من ٣١ مليون نسمة يعيشون في مستوى الفقر والفقراء بين السود ثلاثة اضعاف الفقراء بين البيض و٤٣ ٪ من الفقراء السود تحت مستوى الفقر مما يضاعف من عزلة الفقراء وانغلاقهم في «الفيتوهات» بالعواصم الكبرى. حسب نفس المصادر ففي نيويورك وواشنطن ولوس انجلوس بلغ عدد جرائم القتل من ١٩٩٠ اكثر من ٣٧٠٠ جريمة والغالبية الساحقة من الضحايا سود تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٢٣ سنة.

وواقع الامر ان هذه الاعراض جاءت نتيجة لان الفريق الذي تزعمه رونالد ريغان في فترتيه الرئاسيتين لم يكن يستطيع برؤياه المحافظة للامور ان يتواكب مع التطورات العميقة والجذرية التي كانت وما زالت تجري على مستوى القارة الاميركية، اضف الى ذلك ان الهدف الذي لم يعلنه ريغان والذي عمل

لتحقيقه طيلة حكمه هو توجيه الضربة القاضية للاتحاد السوفياتي بواسطة ما يصطلح على تسميته بحرب النجوم. وقد كلف ذلك الولايات المتحدة ما لا طاقة لها به حتى وان كانت قد انتصرت ولنبين ذلك بشيء من التفصيل:

حتى نهاية الخمسينات كان قلب الولايات المتحدة الصناعي هو مربع بالتيمور - سانت لويس - ميلووكي - بورتلاند اي شمال القارة من المحيط الاطلسي شرقاً الى المحيط الهادي غرباً وعلى امتداد الحدود الكندية وكانت هذه المنطقة، تستأثر بـ ٤٦ ٪ من سكان الولايات المتحدة و٧٥ ٪ من اجمالي الانتاج الصناعي الاميركي و٨٠ ٪ من المدن التي يزيد عدد سكانها على ٢٥٠ الف نسمة. كان الشمال صناعياً والجنوب زراعياً وكان هذا الجنوب ينقسم بدوره الى مناطق شاسعة تتخصص كل منها في انتاج نوع واحد من المنتجات الزراعية. فالدخان يزرع في فرجينيا وكارولين والقطن في جيورجيا وتكساس والقمح في كانساس واوكلاهوما ونبراسكا والذرة في انديانا وايوا والالبان في مونتانا والفواكه والخضر في فلوريدا وكاليفورنيا.

ابتداء من الستينات ستتغير هذه الخريطة السكانية الانتاجية اذ تناقص عدد سكان الشمال - الشرقي من ٤٦ ٪ من مجمل سكان الولايات المتحدة الى ٤٠ ٪ وكذلك الوزن الصناعي الذي سينخفض من ٦٨ ٪ من مجمل الانتاج الصناعي الى ٤٨ ٪ وهكذا تحول الحزام الصناعي الى «حزام الثلج» قبل ان يتحول الى «حزام الخردة» أو «حزام الصدأ». ومن ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ بلغ عدد «المهاجرين» من شمال الولايات الى جنوبها ٣ ملايين نسمة (منهم ٣٥٠ الف من السود) وفي الفترة نفسها ازداد عدد سكان كاليفورنيا بنسبة ١٨ ٪ وفلوريدا ٤١ ٪ واريزونا ٥٣ ٪.

لقد بدأ هذا التحول غداة الحرب العالمية الثانية اي مع تزايد الحاجة الى النفط والتنقيب عنه في خليج المكسيك وفي كاليفورنيا ومع بدايات التطبيقات التكنولوجية لعلم «السيبرنطيقا» والالكترونيات من سان فرانسيسكو بجامعة ستانفورد و«وادي السليكون» الذي تدين له الولايات المتحدة بثورتها الالكترونية لقد انتقل الثقل من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي على المحيط الهادي والى الجنوب بشكل عام حيث المدن التي تتردّد أسماؤها كثيراً: كولومبيا وهيوستون واتلانتا في الجنوب الشرقي وسان دييغو ولوس انجلوس وسان فرانسيسكو على المحيط الهادي. هذا لا يعني ان الشمال (بوسطن - نيويورك - واشنطن) قد فقد اهميته فهو يظل مركز القرار السياسي والتبادل التجاري العالمي ولكن يصح ان نتساءل مع الفين توفلر في كتابه «القوى الجديدة» عما اذا كانت هذه المراكز ستحتفظ بسلطاتها واحتكاراتها. فالحاصل ان الانتقال من اقتصاد الصناعة الفوردية، اذا جاز هذا التعبير، الى التكوين الجديد للثروات بفضل الصورة والمعلومة و«البرغوثة» الالكترونية يسبب حتى الآن خسائر فادحة لم تتحكم فيها او تحد منها ادارة ريغان ومن المشكوك فيه ان يتمكن فريق الرئيس جورج بوش في الحد منها، فقد أعلن الأسبوع الماضي ان الكساد لن ينقشع في عام ١٩٩٢ وغداة هذا التصريح أعلن مجمع جنرال موتورز عن الاستغناء عن عدد هائل من العمال في هذا العام، مما يعني ان فتح الابواب امام الصناعات الجديدة قد تأخر كثيراً بالمقارنة الى المانيا واليابان وأن التضحيات نتيجة لذلك ستكون فادحة ولا شك حتى يكون هناك شيء من التقارب بين «الكبار الجدد» في السباق على الثروات. إنها تضحيات وليست خسائر بمعنى ان هناك تحديات خطيرة أمام الادارات الأميركية الحالية والمقبلة ولعل أخطرها وأكثرها دقة هو التحكم في توجه التغيرات الدولية والمحلية لتجنب أي انزلاقات خطيرة، من هنا قد نفهم الأسباب التي تدعو الولايات المتحدة الى مسايرة تغيرات العالم مع التمتع في الآن ذاته بالمهلة الزمنية اللازمة لمسايرة التحولات الداخلية الكبرى هذا مع البقاء في المركز الريادي للعالم.

التحديات الكبرى والقلعة الأوروبية

يرى أصحاب الدعوة الى استقلال أوروبا وخاصة ذوي النزعة الديغولية منهم ان منظمة حلف شمال الأطلسي كيان غريب على اوروبا لا بدّ من اخراجه منها، ودون الدخول في تفاصيل هذه المشكلة ينبغي ان نشير الى ان أسباب الاختلاف أو الاتفاق على استمرار هذه المنظمة ليست هي ذاتها لدى جميع الاطراف المعنية.

المصدر : الشام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

واقع الأمر ان الولايات المتحدة لا تنظر باطمئنان الى احتمال تكوين «جماعة اقتصادية أوروبية» ذات كيان سياسي قوي. الأميركيون يستخدمون تعبير «القلعة الاوروبية» للاشارة الى الجماعة الاوروبية او الى «تحصن» الاوروبيين اقتصادياً داخل هذه القلعة. واكثر ما يثير قلقهم هو احتمال ان تتحول هذه القلعة الاقتصادية الى قلعة سياسية ايضاً بمعنى ان تتعاظم الجماعة ويصبح بمقدورها ان تتخذ قرارات سياسية مستقلة على الساحة الدولية. «ومنظمة حلف شمال الاطلسي هي المؤسسة الوحيدة التي تضمن وتنظم في شيفرة (كود) دقيقة الزعامة الاميركية داخل الجماعة الاطلسية». وغداة حل حلف وارسو كانت المنظمة تواجه موضوعياً خطر الفناء لذلك كان ضرورياً ان يعاد صياغة عقيدتها وجهازها العسكري رغم ان الخطر الذي نشأت من أجله وهو خطر وهمي اصلاً في اعتقاد الكثيرين لم يعد له وجود (أنظر مقالات بول ماري دي لاغورس الاخيرة في مجلة «الفرسان») واعتمدت الولايات المتحدة على حليفها البريطاني الامين داخل الجماعة الاوروبية لتسد الطريق بسرعة وبشيء من العنف على مبادرة المانيا وفرنسا لانشاء نظام دفاعي اوروبي مستقل. وقد استكملت الولايات المتحدة جهاز الهيمنة هذا بجهاز آخر هو «مركز الوقاية من الازمات» الذي نشأ عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي جمع كل دول أوروبا الى جانب الولايات المتحدة وكندا، ويهدف هذا المركز الى ادارة التوترات وخاصة في وسط أوروبا والبلقان حتى لا تتحول من صراعات محلية مغلقة الى صراعات واسعة مفتوحة. وتلعب الولايات المتحدة في هذا الجهاز دوراً أساسياً مع اهم قوتين اقليميتين وهما روسيا والمانيا وبهذه الطريقة تتمكن اميركا من حد هامش المناورة لاي سياسة خارجية اوروبية مشتركة تحت أي زعامة كانت غير زعامتها. وبعبارة أبسط فهذا هو «السلام الاميركي» في أوروبا وفي ما يختص بالامن والدفاع. أما في ما يختص بالاقتصاد فيسعى جورج بوش الى التوصل لمعاهدة او لاتفاق او تفاهم يسمح بان تؤخذ القرارات الاقتصادية الدولية بالتنسيق مع واشنطن، والحلم الاميركي الآن هو الحصول على مقعد في مقر الجماعة الاوروبية. واذا كانت واشنطن قد سلكت سلوكاً ديبلوماسياً مهذباً في اطار مفاوضات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي فالامر كان مختلفاً تماماً في مؤتمرات الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة. اذ وضعت كل ثقلها الاقتصادي والسياسي حتى لا تكون اوروبا معقلاً تجارياً وحتى تظل مفتوحة للمنافسة الدولية. اي ان اميركا تشجع ازدهار أوروبا اقتصادياً ولكنها تقيم كل العوائق الممكنة حتى لا يكتسب هذا الازدهار شخصيته السياسية المستقلة. فهل هذا ممكن؟ اي هل تملك الولايات المتحدة حقيقة القوة الفعلية اللازمة للابقاء على «توازنات» دقيقة هي ميراث الحرب الباردة؟ ان القادة الاميركيين، في مواجهة الاصوات الداعية الى الانغلاق على القارتين، يراهنون على امكان استمرار زعامة اميركا للعالم رغم التغيرات التي يشهدها عالم اليوم ولا يتحكم فيها احد وذلك من خلال القوة العسكرية التي ثبتت فعاليتها في حرب الخليج ومن خلال الابقاء دون حل على مختلف النزاعات الاقليمية المنتشرة في العالم واخيراً من خلال دخول دول اوروبا الشرقية وروسيا الى المعسكر الليبرالي ولكن باكبر درجة ممكنة من البطء وفي اطار واسع تحدده اميركا بما اسماه جيمس بيكر بالجماعة الاوروبية - الاطلسية الممتدة من «فانكوفر في كندا الى فلاديفوستك»

واقع الأمر ان الولايات المتحدة لا تنظر باطمئنان الى احتمال تكوين "جماعة اقتصادية أوروبية" ذات كيان سياسي قوي. الأميركيون يستخدمون تعبير "القلعة الاوروبية" للاشارة الى الجماعة الاوروبية او الى "تحصن" الاوروبيين اقتصادياً داخل هذه القلعة. واكثر ما يثير قلقهم هو احتمال ان تتحول هذه القلعة الاقتصادية الى قلعة سياسية ايضاً بمعنى ان تتعاظم الجماعة ويصبح بمقدورها ان تتخذ قرارات سياسية مستقلة على الساحة الدولية."



المصدر : السفير

التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في سيبيريا، والواقع ان هذا المشروع هو جزء من مشروع اكبر يحلم به الاميركيون منذ سنوات وهو ربط الساحل الغربي من الولايات المتحدة اي المحيط الهادي بمنتجاته المتقدمة باليابان وجنوب شرق آسيا عن طريق سيبيريا وهو طريق التجارة الجديد الذي يفترض انه سيضارع طريق الاطلسي في اهميته ان لم يتفوق عليه.

مرة أخرى نتساءل هل تستطيع الولايات المتحدة ان تحقق هذه الاهداف مع افتراض بقاء العالم في صورة ساكنة؟

ان الجواب لا يكمن في ضخامة الترسانة العسكرية ولا في الهيمنة الدبلوماسية الدولية. ان تحقيق هذه الاهداف مشروط بتخلي الولايات المتحدة الاميركية عن مركزيتها الذاتية وعن «سياسة القوة» حسب تعبير ريمون آرون فانتهاء الازدواجية القطبية في منطق تطور التاريخ يلغي على الاقل نظرياً حالة التجاذب بين القطبين أي انه اذا زال احد القطبين فلا بد للآخر ان يزول أيضاً وبمعنى آخر فان زوال الاتحاد السوفياتي كقطب يعني زوال الولايات المتحدة ايضاً كقطب ويعني اخيراً تحول هذه القوى الى قوى اخرى لا تتعامل بمنطق سياسة القوة بل بمنطق التضامن والديمقراطية والمصلحة المشتركة.

ان عالم اليوم يتجه الى تعدد وتمايز الهويات اي ان المستقبل للتنوع وليس التوحد في كتل جليدية صماء كما كان الامر طيلة الحرب الباردة ونزوع الاقليات الى تأكيد هوياتها ليس خطراً او تهديداً بالعزلة والانعزال بل قد يكون ولادة عسيرة لعالم جديد ترى بتنوعاته والولايات المتحدة عرفت الازدهار الاقتصادي والثقافي عندما كانت تشجع على تنوع مكوناتها الانسانية، وفي سياستها الداخلية كما هو الامر على الساحة الدولية فهي تقف اليوم في مواجهة الرهان الاكبر وهو التخلي عن «الفكر الكتلوي» اذا جاز هذا التعبير. وبالطبع ليس هذا بالامر الذي يمكن ان يتم في سنوات قليلة ولكن مشكلات عالم اليوم اصبحت على درجة من التداخل والخطورة بحيث لا يمكن الانسحاب وراء المحيط كما كان الامر في نهاية القرن الماضي. ان مشكلة تناقص الاوزون في الطبقة الجوية او التلوث النووي او تناقص مصادر الثروة الطبيعية او تزايد وتعمق الهوة بين التطور الديمغرافي في العالم وامكانات سد حاجات البشر الاساسية. كل هذه مشكلات تختص بالشمال والجنوب معاً وتركيز التطوير على نصف الكرة الشمالي فقط قد يعطي لهذا الشمال مهلة ولكنه سيتأثر اجلاً أو عاجلاً بكوارث الجنوب. ان اميركا تطبق اليوم نفس القيود على الهجرة التي تطبقها اوروبا ولكن عدد المهاجرين من اميركا اللاتينية في تزايد مستمر بينما يتناقص عدد «الاوروبيين» ولن تجدي هذه القيود على المدى الطويل. لذلك لا تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في سياسة عزل الفئات الاجتماعية الفقيرة والخطوة الاولى على طريق التآلف في مجتمع الامم هو تطبيق سياسة الاندماج التي عملت بها في بداية القرن بما يسمح للفئات الفقيرة بالتحول الى منتجين ومستهلكين وهو نفس ما يجب ان ينتهج بالنسبة للقارة اللاتينية وبالنسبة للعالم الثالث عامة.

ويبقى اخيراً ان مشروعات المستقبل الفضائية والبيولوجية وغيرها هي من الضخامة بحيث يستحيل ان تكون حكراً على دولة وحدها او على مجموعة صغيرة من الدول بل انها تتطلب مشاركة الجميع ولن يتم ذلك الا بالتخلص من فكرة الهيمنة وبالتالي التخلص ايضاً من تكريس الميزانيات الهائلة للتسلح والتجارب على الاسلحة. واذا كانت وزارة الدفاع الاميركية ستخفض من ميزانياتها في الاعوام المقبلة لتوجيه هذه المستقطعات نحو التنمية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة فقد يكون ذلك امراً طيباً في ذاته ولكنه لا يكفي بل لا بد من تغيير جذري في بنية الانتاج الصناعي وهنا يتبين الى اي حد نجح اليابانيون والالمان في بناء صروح صناعية لا تعتمد على الانتاج العسكري كقطاع متقدم. ان ما وراء «العصر الثالث» حسب تعبير توفلر هو

عصر «الثروة ـ المعرفة» او «الثروة ـ العلم» ولا بد من ادارة واستثمار هذه الثروة وفق قواعد العدل والديمقراطية والتضامن، وما لم يتم ذلك فالعالم يسير ليس نحو نظام عالمي جديد بل نحو فوضى عالمية جديدة. يقول الفين توفلر ان الدول العظمى، بعد الجنوب، تواجه خطراً يهدد كيانها هو الشركات المتعددة الجنسية (انظر مقال د. احمد زين الدين في هذا العدد) التي تتجه اليوم الى الاستغناء عن التنسيق مع صاحب القرار السياسي لتدافع عن مصالحها بنفسها واذا استمر الامر بهذا الشكل فقد يأتي يوم تطالب فيه هذه الشركات بان تكون ممثلة في مؤسسات كالامم المتحدة او البنك الدولي أو «الغات».. انها قوى جديدة غاشمة لا تعرف الرحمة وليست لها اي «محصنات» اخلاقية انسانية ولذلك فهي تعتمد المنافسة كاحد سبل الحرب وليس كوسيلة لفائدة الجميع ومن هذه الزاوية فالولايات المتحدة كاليابان والمانيا واوروبا الغربية عامة على نفس الخط الدقيق وليس ثمة سبيل آخر الا المشاركة مع الآخرين في بناء نظام دولي جديد حقيقي... هذا أو الغرق في طوفان الظلامية.

المصدر : الشام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

أي نظام سيحكم العالم بعد نهاية نظام القطبين والحرب الباردة

اسئلة بصدد النظام الدولي الجديد

قبل الانهيار النهائي للاتحاد السوفياتي كان الحديث عن النظام الدولي الجديد يعني بشكل اولي حالة الوفاق القائمة بين الجبارين على انقاض الحرب الباردة التي انهاها زعيم الاتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف. وبعد زوال الاتحاد كدولة وكقوة عظمى لا بد أن يأخذ البحث حول الموضوع منحى آخر باتجاه البحث عن القطب الآخر او الاقطاب الآخرين في النظام الدولي الجديد (اذا كان هناك من اقطاب). ويبقى السؤال أي نظام دولي يحكم وسيحكم العالم، وكيف وأين مصادر القرار في هذا النظام؟

حسن السوسي

توارت أهم معطيات نظام الحرب الباردة عن مسرح الاحداث الدولي. فقد تهاوت النظم الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة على المساحة الجغرافية لدول المعسكر الاشتراكي سابقاً ورحل معها حلف وارسو العسكري بعد سقوط جدار برلين واعادة توحيد المانيا. وها هوذا الستار يسدل اخيراً، عن «الشيوعية» كنظام حكم في الاتحاد السوفياتي سابقاً. وهو الذي تزعم دول «المعسكر الشرقي» سابقاً وقاد معركته في المجابهة الدولية التي كانت ترمز اليها حقبة الحرب الباردة.

لكن على الرغم من هذه التغيرات الهائلة والتحولات الاخرى التي شهدتها الساحة الدولية، فانه من السابق لاوانه الجزم في تحديد طبيعة نظام العلاقات الذي سيتمخض عن التحولات الدولية ليخلف نظام الحرب الباردة ويقود «الطبعة» المقبلة للشرعية الدولية.

هذا يعني ان اتساع مجال الديمقراطية وتجذر مبادئها في اكثر من بقعة وقارة، حيث اعيد الاعتبار لحقوق الانسان الاساسية لا يدل على ان معركة الديمقراطية قد تم كسبها لصالح الشعوب جميعاً. وهو يعني ايضاً ان سقوط منطق المجابهة بين المعسكرين الشرقي والغربي سابقاً وتراجع الحظر النووي لا يعني ان كل جبهات الصراع قد خمدت وان البشرية في منأى عن المخاطر التي يولدها التنافس

والصراع اللاّمتكافيء على الساحات المحلية والاقليمية والدولية على السواء. اذ ماذا يمكن القول عن جبهة شمال/ جنوب الآن وفي الزمن المنظور ايضاً؟ ما هو الشكل المقبل للتعاطي الدولي مع معضلات التنمية والتحرر القومي؟ ما هو مقدار مساهمة شعوب ودول «العالم الثالث» في رسم مسيرة العالم وصياغة الشكل الجديد للشرعية الدولية وباي مضمون؟ أي باختصار ما هو شكل النظام الذي سيقود عالم ما بعد «الحرب الباردة»؟

ما اكثر الاسئلة المتداولة، في هذا السياق، والمعضلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المثارة بصدد الوضع الراهن للعلاقات الدولية، لكن ما اقل الاجوبة المصاغة، وما اشد كثافة الغموض الذي ما زال يكتنف الحلول المطروحة، في افق رسم صورة المستقبل المنظور للعلاقات الدولية وتحديد مضمون النظام الدولي الجديد!

اسئلة الواقع و"اسئلة" الايديولوجيا

لا ينبغي ان يحمل الحديث عن «النظام الدولي الجديد» بين طياته اية شحنة عاطفية وأي حكم قيمة ايجابي او سلبي، تجاه النمط الراهن او المستقبلي للعلاقات الدولية. ذلك ان التعامل مع معطيات الواقع الدولي على اساس الميول العاطفية او بواسطة ادوات وعبر مفاهيم تنتمي الى حيز مفارق لحيزها الموضوعي يضلل الباحث، ويفقد المحلل السياسي ميزته الرئيسية، وهي الالتزام بمعطيات الواقع وحقائقه الموضوعية والتقدم في الكشف عن اليات فعل كل نظام للعلاقات بين الدول والشعوب. وبطبيعة الحال فان الآفاق الوحيدة المفتوحة امام مثل هذه الممارسة هي الفرق في مجال تحكمه عوامل الايديولوجيا وتوجهه المحددات المعيارية. وهي لا علاقة لها، حكماً، بما يجري على ارض الواقع، الشيء الذي يحكم، سلفاً، على الاسئلة والاجوبة معاً، بالخطا ويفرض على المؤمنين بها البقاء خارج سيرورة الاحداث على الرغم من الاوهام التي يحملونها حول الادوار التي يضطلعون بها في صنع الاحداث الدولية.

صحيح ان الحديث عن «النظام الدولي الجديد» قد ارتبط في الخطاب الاميركي الرسمي بما يوحي انه نظام الحق والعدل النموذجيين، في ظل احترام «الشرعية الدولية» القائمة على احياء ميثاق الامم المتحدة وتجسيد مبادئها في نسيج العلاقات الدولية واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على قاعدة الحرية والانتصار لحقوق الانسان الفردية والجماعية. وكلها مفاهيم تنتمي الى دائرة الايديولوجيا، مما يجعل الحديث عن النظام الدولي الجديد اقرب ما يكون الى «دعوة» ايديولوجية منه الى نظام ملموس للعلاقات. وصحيح ايضاً ان اقتران الحديث عن النظام الدولي الجديد باعلان انتهاء الحرب الباردة، والحرص على اقامة نوع من التلازم بين التبشير بالنظام الجديد وتعداد محاسنه مع تأكيد تراجع سياسة المجابهة بين الشرق والغرب، يوحي بدوره بان النظام الدولي الجديد سيتخلص من سلبيات ومثالب وذهنية النظام القديم. الا ان كل ذلك لا يسمح بالقول بضرورة التطابق، على ارض الواقع، بين ما يتم التبشير به، وبين ما تتم ممارسته فعلاً. ولذلك فهو لا يسمح، بالمقابل، باقامة «الدعوة» البديلة على اسس مجردة تكتفي بمعالجة مسألة العلاقات الدولية وفق اسس المنطق وخارج حركة الواقع. اذ ان وقائع كل نظام دولي، لا ترتبط باوثق الصلات مع التمنيات والمواقف الاخلاقية، وحجم ومقدار ونسبة الصدق في نوايا توجهات القوى الدولية الفاعلة



في هذه الحقبة او تلك، بل، بالعكس، ان اتجاهات المصالح والتنافس بين مكونات المجتمع الدولي، في سبيل تجسيد تلك المصالح هو الذي سيصوغ غداً، كما صاغ بالامس، النظام الدولي الجديد، وسيطبعه بطابعه الخاص في نهاية المطاف.
وبالتالي فان البحث ينبغي ان ينصب اساساً حول مسالة المصالح الفعلية التي تحرك الاطراف المؤثرة على الساحة الدولية ورصد توجهاتها السياسية والاستراتيجية في ضوء تلك المصالح وكيفية تحقيقها على المدى القريب وفي المدى المتوسط والبعيد على السواء.

تساكن المتناقضات على الساحة الدولية

في ضوء هذا التصور فقط يمكن محاكمة كل دعوة الى اقامة نظام دولي جديد خصوصاً اذا تم فهم مسالة المصلحة بمعناها الشمولي وليس الاقتصادي الضيق الذي نعاينه في بعض البحوث والدراسات. فالمعضلة اوسع نطاقاً من حيز المعادلات الاقتصادية كما تشمل كل المرافق السياسية والاجتماعية والثقافية للحياة على الساحة الدولية. وهذا ما يفسر التعايش الذي نلمسه اليوم بين الدعوة الى اقامة نظام دولي جديد عبر احياء دور هيئة الامم المتحدة، مثلاً والحرص على ابقاء القرار الدولي في يد الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والتي انخرطت بهذا القدر او ذاك في معركة الحرب الباردة طوال العقود الاربعة الماضية. كما يفسر التساكن بين الدخول في اكبر حرب «اقليمية» عرفها تاريخ البشرية (حرب الخليج) وبين الاصرار على حل النزاعات والصراعات الاقليمية بالوسائل السياسية. وان ما يجري في يوغوسلافيا ليحمل دلالة كبرى على هذا المنحى من تساكن المتناقضات على الساحة الدولية. ذلك ان المانيا التي عانت من التقسيم الجغرافي والسياسي خلال عقود طويلة، والتي كانت اعادة توحيدها رمزاً على تراجع نظام الحرب الباردة خصوصاً في تجليه التمزيقي للاقاليم في كثير من الاحيان هي ان المانيا هذه هي التي تزعمت العمل على تكريس انشطار يوغسلافيا وتغذية الحرب الاهلية عبر الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا! هذا حتى لا نتحدث عن خطط وزير الدفاع الاميركي ديك تشيني لمواجهة الاوضاع داخل رابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً). فقد اصبح من الواضح ان هناك اتجاهاً اميركياً كان يرى انه لا ينبغي الاكتفاء بتسليم السوفيات بهزيمتهم في الحرب الباردة بل يجب العمل على دفع هذا التسليم الى نهايته المنطقية وهي تفتيت كيان الدولة القديمة والحيلولة دون قيام اي شكل من اشكال الاتحاد الذي يمكن ان تكون بديلاً فعلياً للاتحاد السوفياتي السابق، هذا الى جانب مفارقات اخرى لا يتسع المجال لذكرها تبين كلها ان النظر الى الواقع وتفسير معطياته اعتماداً على عامل واحد من العوامل لا يمكن المحلل من استكناه حقيقة هذه المعطيات. وبالتالي لا يوفر على السياسي اية فرصة للتأثير على مجرى الاحداث.
ولعل هذا هو السر في هذه المتاهة من التأويلات والتحاليل المتراكمة بصدد النظام الدولي الجديد، وهي تحاليل وتأويلات تتباين الى حد التناقض. اذ ما هو القاسم المشترك بين اعتبار «النظام الدولي الجديد» مجرد فرضية، من حيث الاسس والملامح، مطروح على المستقبل ان يحدد شكلها الملموس، وبين الانطلاق من التسليم المسبق بان «النظام الدولي الجديد» ليس الا التجسيد الراهن والمستقبلي لارادة الولايات المتحدة وهي تتربع على عرش زعامة الغرب، بارادة منه او بدون ارادة، هذا لا يهم، بعد ان انتهت حقبة الحرب الباردة لصالحها. ما الذي يجمع القول بنظام القطب الاميركي الواحد وبين الحديث عن نظام متعدد الاقطاب تتبوأ فيه اوروبا واليابان مكانة هامة وهما مرشحتان لادوار قيادية متميزة في عالم الغد نظراً لقدراتها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية الهائلة.
ان هذا التباين يميل الى الاختلاف الجوهري على عدة مستويات اهمها:
اولاً: تقويم المرحلة الراهنة من حيث قدرات الدول والمجموعات الدولية قيد



التكوين. ففي الوقت الذي يعتبر فيه البعض ان صورة العالم الجديد قد تشكلت، وان نهاية الحرب الباردة هي التي وضعت اللمسات الاخيرة على الوضع الجديد، ومكنت بالتالي الولايات المتحدة من البروز كزعيم بدون منافس للعالم، يرى آخرون ان المرحلة الراهنة انتقالية بكل المقاييس، وبالتالي فهي لن تستقر على حال بل هي مرشحة لتغيرات مذهلة اخرى ومفتوحة على مختلف الاحتمالات. لا بالنسبة لمستقبل النظام الدولي الجديد فحسب بل ايضاً واساساً لجهة تحديد زعامة العالم على المدى المتوسط.

ثانياً: ان العامل الذي يبرز على هذا المستوى هو التفاوت الواضح بين مؤهلات الولايات المتحدة العسكرية والسياسية والاقتصادية. اذ ان عدم التناسب بين هذه المستويات وخصوصاً مع استمرار ظاهرة الركود الاقتصادي التي تعاني منها اميركا سيؤدي حتماً الى وضع واشنطن امام واقع جديد خياراتها فيه تضيق باستمرار. وهذا ما تنبه اليه العديد من المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الذين توقفوا كثيراً عند ظاهرة حرب الخليج الاخيرة وحاولوا استخلاص دروس منها برسم مستقبل الاستراتيجية الاميركية.

وبهذا الصدد يشير وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسنجر الى استحالة تعايش الولايات المتحدة مع واقع تحولها الى «قوة ارتزاقية» جديدة في العالم. لذلك فهو يرى ان «جباية» نفقات حرب الخليج من دول المنطقة ومن اليابان والمانيا ينبغي ان تظل حالة استثنائية. وبالتالي من المحبذ ان تقلص الولايات المتحدة مجال تدخلها في العالم، وان تنصب الجهود على بحث امكانية اقامة انظمة اقليمية وجماعية للامن للعقود المقبلة تجعل واشنطن غير مضطرة الى البروز مرة اخرى كقوة ارتزاقية الشيء الذي يتنافى مع رسالتها الحضارية حسب كيسنجر.

الغائب الاكبر

ان الحلقة المفقودة في خضم هذه التحاليل والتأويلات حول النظام الدولي الجديد تتجلى في التقليل من اهمية معالم الزمن في تحديد اتجاهات التطور خصوصاً متى تمكنت شعوب العالم من تجاوز حالة الضياع الفكري والايديولوجي التي اعقبت انهيار «الانظمة الاشتراكية» في العالم. فالملاحظ ان كل طاقات الابداع، لدى مدى معظم الشعوب التي تعاني من حالة الضياع هذه، قد تحولت عن مسارها الطبيعي فاكتسبت ملامح قومية اوروبية متطرفة حاملة معول الهدم والتدمير لكل ما يمت الى الماضي المرفوض بادنى صلة. وعلى الرغم من عدم وضوح معالم المستقبل الذي تنشده هذه الشعوب فان ادراكها للكثير من سلبيات الماضي قد يسمح لها بشق طريق البناء على اسس جديدة. الشيء الذي يجعل العالم المعاصر وجهاً لوجه امام معطى جديد، يبدو ان لدى البعض مصلحة في بقائه مغيباً، وهو دخول تلك الشعوب مجدداً الى حلبة الابداع والفعل في مسيرة بناء العالم الجديد على أسس نوعية تقطع مع منطق المنتصر والمهزوم، الغالب - المغلوب، الاحادي الجانب.

ان هكذا وضع، هو الذي يعطي لمفاهيم الديمقراطية والتعاون والتضامن على المستوى الدولي معناها الحقيقي وهو الكفيل حقاً بخلق نظام دولي جديد بديل لنظام الحرب الباردة ينطلق من الواقع وهو مشدود نحو المستقبل ضمن حركة تغيير تستثمر كل الامكانيات المتاحة لدى مكونات المجتمع الدولي كافة وخارج منطق الحرب الباردة والساخنة معاً.

اما ما عدا ذلك، فهو تنكر لقيم الحق والديمقراطية والتضامن، وانكار لحقيقة الاعتماد المتبادل بين مكونات المجتمع الدولي في ظل ثورة العلم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الجماهيري، وهو بالتالي ميل الى استمرار الهيمنة وهضم الحريات والحقوق مهما يكن الشعار المرفوع براقاً واليافطة التي تتم الممارسة في ظلها مغرية.



المصدر : ....الحوادث..........................

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....٢١ يناير ١٩٩٢..............

آفاق

يكتبها باسم الجسر

بانتظار النظام العالمي الجديد: من يطلق الرصاصة القادمة؟

ان الذين اطلقوا الرصاصة الاولى، عام ١٩٧٥، في لبنان، ايا كانوا بل وايا كانت اهدافهم القريبة والبعيدة، لم يريدوا، حتما، ولم يتصوروا ان الحرب سوف تستمر خمسة عشر عاما (هذا اذا إعتبرنا انها انتهت؟)، ولا ان لبنان سوف ينتهي الى ما انتهى اليه، ولا داعي للوصف.

اما الذين استنجدوا بالخارج، عربيا كان ام غير عربي (مع التسليم بالفرق بين التوجهين)، فلم يكن يتصوروا، ايضا، انهم سوف ينتهون حيث هم الآن، اي «خاضعين» او «صامتين» او... تحت التراب.

اما الذين كانوا يعتقدون بان لبنان هو حالة خاصة وان تحارب ابنائه وجيرانه فيه وعليه، «ماركة لبنانية مسجلة» (ما سمي بـ اللبننة)، فان هذا «الشرف»، انتزع منهم، لان دولا وشعوبا اخرى مرشحة للتلبنن اجلاً ام عاجلاً بعد سقوط حائط برلين والامبراطورية السوفياتية والانظمة الشيوعية الدكتاتورية، وبانتظار ان يسود العالم «النظام العالمي الجديد» الذي يبشر به الرئيس الاميركي، ويذكر الى حد ما، بما كان يبشر به القسيسون البروتستانت عن «قيام ملكوت السماء على الارض»؟

هذا لا يعني ان سقوط الامبراطورية السوفياتية والنظام الشيوعي، على طريقة ستالين او شاوشيسكو، كان شيئا غير مرغوب، لا سيما من الشعوب الخاضعة له. ولا ان انتهاء الحرب الباردة له نتائج سلبية على الحياة الدولية والعلاقات بين الشعوب، بل العكس هو الصحيح. ولكن ازالة «الضوابط» في اي مجتمع، فجاة او تعطيل السلطة او شلها، لا بد من ان يحدث فراغاً يسرع الانتهازيون والمغامرون والمتطرفون واصحاب المصالح الخارجية لملئه، وتكون النتيجة الطبيعية اضطرابات او حرب اهلية او حرب اهلية - اقليمية، على الطريقة اللبنانية.

لقد كان ذلك منتظرا ومحسوبا، يقول كبار المسؤولين والمحللين السياسيين في واشنطن والعواصم الاوروبية. ولكن هل كان من الافضل الابقاء على الاوضاع السائدة في الاتحاد السوفياتي والعالم الشيوعي، بالاضافة الى الحرب الباردة وما تكلفه من هدر للطاقات والثروات، تخوفا من حدوث ما حدث من اضطرابات «محدودة في يوغوسلافيا وجورجيا وكازاخستان»؟

بالطبع، كلا، ولكن من يضمن عدم تحول هذه الاضطرابات المحدودة الى «حرب لبنانية» اخرى؟ وما ذنب هؤلاء المساكين، ابناء تلك الدول المتحررة من نظام مركزي قوي، ان هم دفعوا ثمن هذا التحرر غالياً، وغالياً جداً، من امنهم وحياتهم ولقمة عيشهم، اي من هذا الحد الادنى من الحاجات البشرية التي كانت الانظمة الدكتاتورية توفرها لهم لقاء حرمانهم من جزء كبير من حريتهم؟

انه ثمن الحرية، يقول البعض، بل انها بداية طريق الديمقراطية، والاقتصاد الحر، وهو طريق صعب. ولكنها افضل من الانظمة المركزية الديكتاتورية، ايا كانت عقيدتها، والتي تحرم الانسان من الحرية والامل والرجاء، ولا تعطيه، غالبا الا القليل من البحبوحة والعدالة والمساواة.

ولكن، في هذا الوقت، من يستفيد من هذه العواصف التي تضرب الدول والشعوب المغيرة لانظمتها؟ انها الدول العريقة في الديمقراطية، اذا جاز التعبير، او المتقدمة صناعيا او المتطورة، اي الولايات المتحدة ودول غربي اوروبا، واليابان وبعض الدول ككندا وتايوان وسويسرا، في مطلق الاحوال.

تلك هي الحياة او التطور او الطبيعة: لكل شعب او مجتمع نهضته فارتفاعه فسيطرته فدوخته فتخلخله فتفككه فانهياره. وليست الامبراطورية السوفياتية اول امبراطورية سقطت ولن تكون الاخيرة. اما الدول التي تبدو اليوم في اوج قوتها وازدهارها ورخائها واستقرارها، فانها مصابة باكثر من علة: التضخم، البطالة، الاستهلاكية المفرطة ناهيك بإنحلال العائلة والاباحية الجنسية وغيرها، وبالتنافس المحتدم بينها اقتصاديا، والذي يهددها بالخيار، يوما، بين الافلاس او... الحرب.

ان القرن العشرين ينتهي مبددا معظم الاحلام الكبيرة، او بالاحرى الاوهام، التي راودت المفكرين والسياسيين في بدايته، بالنظام المثالي لتحقيق العدل والمساواة والحرية الحقيقية بين البشر ونعني الماركسية اللينينية والاشتراكية الوطنية والقومية التاريخية، اذ انتهت كل هذه التجارب بالديكتاتورية او بالحرب، ويبدو ان الشعارين المرفوعين، حاليا، فوق اشلاء الايديولوجيات الراحلة هما: الدين والديمقراطية، فالشعوب المحرومة والمقهورة والمغلوب على امرها تتطلع الى خلاصها من خلال الدين او الايمان وما يمليه الدين على المؤمن من تعاليم وارشادات تختلف عما يثيره السياسيون في نفسه وخياله من احلام و آمال واطماع. اما الشعوب «المكتفية»

والمرتاحة في استقرار اجتماعي واقتصادي نسبي، فانها لا ترى حلا لمشاكل الانسان والمجتمعات والدول الا بالديمقراطية، او بالشعار المثلث الجديد: الديمقراطية، احترام حقوق الانسان، وحق تقرير المصير.

لقد سمعت رئيس حكومة كندا واكثر من رئيس دولة غربية، في مؤتمر الفرانكوفونية الاخير في باريس، يعلنون، وكانهم ينطقون بحقيقة لا تقبل البحث او الجدل: ان دولهم لن تمنح اي مساعدة لاي دولة فرانكوفونية (في الواقع اي دولة افريقية من مستعمرات فرنسا وبلجيكا سابقا) «الا اذا تاكدت من ديمقراطية نظامها». ومن المعروف، ايضا، ان البنك الدولي «يشترط» لمساعدة اي دولة من دول العالم الثالث ان يكون اقتصادها «سليما» الى حد ما، بينما هو، او من وراءه من دول غنية يعلن ان هذه الدول ما كانت لتطلب مساعدته لو كان اقتصادها «سليما نوعا ما»؟ اما الموجة الدينية - كما يسميها الغربيون - التي يشهدها قسم من شعوب العالم الثالث، فان الدول الغربية الغنية والديمقراطية، ترى فيها خطرا عليها وعلى هذه الشعوب ايضا. والسؤال هو: كيف ستستطيع دول وشعوب العالم الثالث ومعظم دول العالمين العربي والاسلامي منه، ان تحقق ديمقراطيتها بالشروط التي تضعها الدول الغربية او ان تحقق نموها بشروط البنك الدولي او ان تبني مجتمعا دينيا دون ان تصطدم بالدول الغربية؟

نحن من الذين يعتقدون ان الايمان وجوهر الاديان وغايتها لا يتعارض مع جوهر الديمقراطية، اي الحق في التعبير الحر عن الراي وانتخاب الحكومة ومحاسبة الحكم وحكم القانون واحترام الحقوق الطبيعية للانسان. ولكننا لا نعتقد بان هنالك «موديلاً» واحداً للديمقراطية صالح لكل الشعوب والعصور، كما لا نعتقد بان القيم الغربية المدنية والسياسية والاجتماعية هي قيم نهائية او صالحة بشكل مطلق او قابلة للتطبيق والممارسة في كل انحاء العالم. ولكننا لا نعتقد بان «خلاص» الشعوب المحرومة والمغلوبة او المقهورة يكون باعلان الحرب على الدول الغنية والصناعية ولا ان هذه الحرب - التي لا تملك هذه الشعوب القدرة على كسبها - هي الطريق الافضل للنهضة والخلاص. بل ان الطريق الصحيح هو، مثلا، الطريق الذي سلكته المانيا واليابان بعد اندحارهما في الحرب العالمية الثانية واحتلالهما من قبل الدول الغربية، اي بناء المجتمع والاقتصاد الحديثين والتغلب على الذات ونسيان الصفحة السابقة من تاريخ خصامهما مع اعدائهما، سواء فعليا ام «باطنيا».

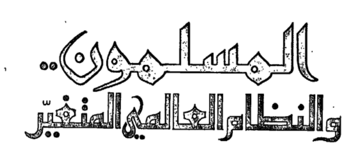
نعم،ان العالم، عند نهاية هذا القرن العشرين المذهل باحلامه الكونية وسقوط كل الامبراطوريات خلاله، لم يهتد بعد الى «النظام» الذي يوفر لشعوب الارض فرص تحقيق امانيها او حتى بلوغ حقوقها. اما النظام الذي يعد به «حاكم العالم» الجديد، اي الرئيس الاميركي، فانه ما زال فكرة جميلة وامنية مؤجلة التحقيق.

اما في الانتظار فان ما حدث في الجزائر وما يحدث في واشنطن، في المحادثات العربية - الاسرائيلية، وما يتخبط فيه لبنان، لا يبشر، لسوء الحظ، بان عام ١٩٩٢، سوف يحمل حلا للصراع العربي - الاسرائيلي ولا للمحنة اللبنانية. بل علينا، كعرب ولبنانيين، ان نشكر الله، اذا بقينا على ما نحن عليه.

مثل الذين اطلقوا الرصاصة الاولى، في الحرب اللبنانية، عام ١٩٧٥، لم يكن غورباتشوف، يتصور ان البيروسترويكا كانت ستؤدي الى زوال الاتحاد السوفياتي و«الغاء» الشيوعية من العالم والتاريخ.

ترى اين سوف تطلق الرصاصة القادمة؟

من التحديات التي يواجهها المفكرون والباحثون ـ كما يواجهها القادة وصانعو السياسات في هذا الزمان ـ أن الحقائق قد صارت أغرب من الخيال . وأن السرعة التي تتلاحق بها الحوادث والتغيرات قد صارت أكبر من السرعة التي يكتب بها الكتاب ، أو يفكر بها المحللون .



المسلمون.. والنظام العالمي المتغيّر

بقلم : الدكتور أحمد كمال أبو المجد

لا يكاد الباحث أو السياسي يرصد ظاهرة جديدة ، أو يسجل وقوع حدث من الأحداث ، ويستعد لتحليله وفهمه وإدخاله في حسبانه عند اتخاذ المواقف وإصدار القرارات حتى يقتحم الساحة حدث جديد يغير صورة الواقع القديم ، ويقتضي الباحث وراسم السياسة ومصدر القرار أن يعيدوا حساباتهم في ضوء تلك التغيرات المتلاحقة والظواهر التي لا تكاد تثبت على حال .

ولقد شهد العالم خلال السنوات الثلاث الأخيرة سلسلة من التغيرات السياسية والاقتصادية الكبرى زلزلت أركان « النظام العالمي » الذي تكونت معالمه وتحددت قسماته عبر نصف قرن من الزمان في تطور محدد الوجهة موصول الحلقات .

مركز الزلزال

ولقد ظهر على الفور ، مع بداية هذه التغيرات ، أن مركز الزلزال يقع في عاصمة الاتحاد السوفييتي ، الذي كان وجوده كقوة سياسية وعسكرية وأيديولوجية كبرى ركنا أساسيا من أركان النظام العالمي ، الذي بدأ في الاستقرار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . والذي قام على أساس انقسام العالم إلى عالمين ، وانقسام القوى الفعالة سياسيا واقتصاديا إلى معسكرين كبيرين يتقاسمان النفوذ ويتوزعان السيطرة والتحكم في سائر شعوب الأرض . يدين أحدهما بالمذهب الفردي الحر في السياسة والاقتصاد ، ويدين الآخر بالأيديولوجية الماركسية والفلسفة الاشتراكية في التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ومع بداية التحول الأساسي في علاقة المعسكرين الكبيرين ابتعادًا عن الحرب الباردة واقترابا من الوفاق ، بدأت شعوب العالم كلها تعيد النظر في حساباتها ، وتتحسس مواطن الخطر على مصالحها ، ومواطن الفرص الممكنة لخدمة تلك المصالح .

وقد تجددت الحاجة إلى إعادة الحسابات واستشراف صورة المستقبل ، مع التطور السريع الذي تلاحقت به



العربي - العدد ٣٩٩ - فبراير ١٩٩٢ م

الحوادث خلال السنتين الأخيرتين والذي تمثل في سقوط الأنظمة الشمولية ذات الأيديولوجية الماركسية في جميع دول أوربا الشرقية ، ثم في سقوط النظام الشيوعي في «الاتحاد السوفييتي» ، وأخيرا في تفكك ذلك الاتحاد وانهياره التام سياسيا واقتصاديا . وإذا كان العرب والمسلمون يدخلون في نطاق ما اصطلح الباحثون على تسميته العالم الثالث ، وإذا كانت هموم ذلك العالم تتشابه إلى حد كبير ، فإن للشعوب المسلمة خصوصية تتفرد بها وهي تراجع حساباتها وتتطلع إلى تحديد علاقتها بالعالم في ظل نظامه الجديد .

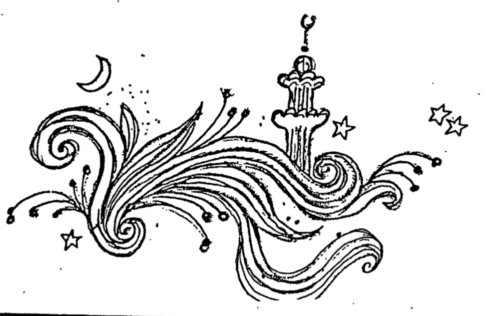
وقبل أن نتحدث عن هذه الخصوصية ، ونرتب على ذلك الحديث أهم نتائجه ، فإننا نسجل - دون دخول في محاولة للفهم الكامل لما جرى - أنه من العسير ، علميا وعمليا ، الحديث عن نظام عالمي جديد . ذلك أن الأمر المؤكد أن تغيرات مهمة قد طرأت على خريطة القوى السياسية والاقتصادية في العالم ، وأن عديدًا من مكونات النظام القديم قد سقطت واختفت ، وأن القوى الباقية في الساحة تتوجه إلى الاتفاق على صيغ وأساليب جديدة للتعامل ، جوهرها الاعتماد المتبادل أو التعاون على مواجهة الأخطار المشتركة الجديدة ، أخطار نفاد الموارد ، وتلوث البيئة ، وانتشار الأوبئة ، بدلا من التوجه القديم لخوض نزاعات مسلحة تسابقًا على حيازة الموارد والثروات الطبيعية ، وتنافسا - لذلك - على النفوذ السياسي الذي يكفل الاستئثار بتلك الموارد .

هذا هو الشيء الوحيد المؤكد . أما صورة النظام الجديد ، وحقيقة القوى المشاركة فيه ، والوزن النسبي لكل منها ، فلا تزال أمورًا يصعب الحديث العلمي فيها ، ما دامت التغيرات الكبرى لا تزال تتوالى ، وما دامت الصورة المستقرة للأوضاع السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم لم تتضح معالمها بعد . لهذا فإن الحديث عن النظام العالمي في أيامنا هذه ينبغي أن يكون حديثًا عن «نظام عالمي متغير» بدلا من أن يكون حديثا عن «نظام عالمي جديد» .

ثورة التقنية والنظام العالمي الجديد

وإذا كنا قد أشرنا إلى خصوصية العرب والمسلمين في مواجهتهم لهذا النظام العالمي المتغير . فإننا نحاول الآن وضع النقاط على الحروف توضيحا لهذه الخصوصية ، وسعيا إلى تحديد أسلوب التعامل الأمثل مع قوى هذا النظام العالمي المتغير .

١ - إن زلزال التغيرات الحادة التي طرأت على موازين القوى السياسية والاقتصادية ، قد وقع ولا يزال يقع في



عصر بلغت فيه الثورة التقنية في مجالات الانتقال والاتصال والمعلومات ذروة لم يسبق لها مثيل ، وهي ثورة أدت ـ خلال سنوات قليلة ـ إلى سقوط الحواجز وانهيار الستر الحديدي ، وتقارب الزمان والمكان وتشابه الهموم والشواغل والاهتمامات ، مما جعل كثيرا من الساسة والمفكرين يتحدثون عن ثقافة عالمية ذات طابع إنساني تشارك فيها جميع الأمم والشعوب ، تكون أساسًا مشتركا للحياة العقلية والنفسية لشعوب العالم وهي تتهيأ لإقامة نظامها العالمي الجديد . إن مرحلة التطور الحضاري التي يسميها كثير من المؤرخين مرحلة الثورة الصناعية الثانية قد عمت خصائصها أركان العالم كله تستوي في ذلك الدول التي شاركت مشاركة فعالة في تحقيق تلك الثورة الصناعية ، والدول التي اقتصر دورها على استيراد ثمرات تلك الثورة واستخدام منتجاتها . ولذلك توحدت ـ إلى درجة كبيرة ـ مشاكل أكثر الشعوب ، كما توحدت آمالها وتطلعاتها .

والسؤال الذي يطرحه المسلمون اليوم على أنفسهم ، كما يطرحونه على سائر الأمم والشعوب هو التساؤل عما إذا كان المسلمون شركاء في أساسيات الثقافة العالمية ، وأنهم لذلك ينبغي أن يكونوا شركاء في تحديد معالم الأساس الثقافي والأخلاقي للنظام العالمي الجديد ، أم أن ثقافتهم ورؤيتهم العامة للحياة ولأنفسهم وللآخرين تجعل منهم كيانا مختلفًا مقطوع الصلة ـ في تاريخه وحاضره ـ بهذه الثقافة . وأنه لا سبيل ـ بسبب ذلك ـ لاندماجهم ومشاركتهم في هذا الجهد الجديد .

٢ ـ إن الإجابة عن هذا التساؤل المبدئي لم تتم حتى الآن في إطار موضوع قائم على تحديد الخصائص والمعالم الأساسية للثقافة الإسلامية والبحث الجاد عن عناصر اللقاء بينها وبين عناصر الثقافة التي تتجمع هذه الأيام لتكون رؤية مشتركة واختيارًا جديدًا لشعوب العالم . لقد تمت المقابلة بين عناصر الثقافة الإسلامية وعناصر الثقافات الأخرى ، وخصوصا ثقافة الغرب في أوربا وأمريكا في إطار تاريخي صنعته ظروف الصراع والمنافسة ، وملابسات حقبة الاستعمار السياسي والاقتصادي ، وحقبة الحروب الدينية والتبشيرية التي عاصرت ـ زمنيا على الأقل ـ تلك الحقبة الاستعمارية . وكان من ثمرات ذلك أن رسمت للإسلام في الفكر الغربي والعالمي صورة بالغة التشويه جوهرها أن المسلمين شعوب متخلفة تحركها رؤى غيبية خالصة ، وعقائد جبرية مطلقة ، تكفر بقوانين السببية ، وتنكر دور الإرادة الإنسانية الحرة . كما أضيفت إلى تلك الصورة عناصر أخرى تدور كلها حول « العدوانية » و«الإرهاب » وإكراه الآخرين على العقيدة والفكر والسلوك . واختزلت في هذا السياق فكرة الجهاد الإسلامي وشوهت حقيقتها لتغدو حربا عدوانية شاملة على العالم كله . ولم يكن غريبا أن تكون الثمرة النهائية لتلك التصورات كلها إحساسا بالغربة التامة ، وشعورا باستحالة التواصل الحقيقي ، والتعاون المتبادل لإقامة نظام عالمي جديد مشترك . ولذلك كان الجواب القاطع عن السؤال الذي طرحناه جوابا بالنفي مؤداه أن المسلمين هم « الغير » ، كذلك كانوا على امتداد تاريخهم ، وكذلك ينبغي أن يظلوا خلال المرحلة الجديدة ، التي تصوغ فيها الشعوب الأخرى نظاما عالميا جديدًا يحكم علاقاتها في المستقبل .

الانحياز الغربي لإسرائيل

٣ ـ ولقد شهدت السنوات التي أعقبت قيام دولة إسرائيل إضافة جديدة إلى قائمة « الحواجز » بين المسلمين وبين سائر الشعوب . وذلك بما لجأت إليه الدعاية الصهيونية داخل شعوب الغرب من إثارة فكرة « الميراث اليهودي المسيحي المشترك Judes Christian Heritage لتتوصل به إلى ضمان انحياز الغرب شعوريا وعقائديا ، ومن ثم سياسيا وعمليا إلى جانب الدولة الصهيونية في صراعها مع العرب والمسلمين . ولقد كان من ثمرات نجاح هذه الفكرة أن انحاز الغرب شعوريا وسياسيا إلى إسرائيل لسنوات طويلة انحيازًا أثر كثيرا على مسار الصراع السياسي بين العرب وإسرائيل ، ونشطت في ظل هذا الانحياز كنائس مسيحية كثيرة في الولايات المتحدة تبشر « بالصهيونية المسيحية » ، من منطلقات ظاهرها الاعتقاد المسيحي الديني ، وحقيقتها الوقوع تحت تأثير أفكار ومصالح تروج لها وتدافع عنها دوائر صهيونية ذات جذور وعلاقات واسعة داخل المجتمع الأمريكي . والذي يعنينا أن هذا

العربي ـ العدد ٣٩٩ ـ فبراير ١٩٩٢ م

العنصر الإضافي الذي ولد داخل ساحة الصراع العربي الإسرائيلي قد ساهم في زيادة تشويه صورة العرب والمسلمين وفي تعميق الشعور بالغربة « والغيرية » نحو الإسلام والمسلمين . إلى حد لا يزال يجعل كثيرا من العقلاء والمنصفين في الغرب يتساءلون ـ وهم صادقون مع أنفسهم ـ عما إذا كان للشعوب المسلمة مكان أو دور تؤديه في إقامة النظام العالمي الجديد .

٤ ـ وعلى الجانب الإسلامي ، فإن ملابسات الصراع الحضاري والسياسي قد حملت معها إحساسا قويا بالخطر الذي يتهدد الهوية الإسلامية كما يتهدد العناصر الأساسية للوجود الحضاري والتميز الثقافي لأمة المسلمين ، وكان رد الفعل الطبيعي أن ترتفع ـ على الجانب الإسلامي ـ دعوات العزلة والمحافظة على القديم الأصيل ، والمبالغة ـ لذلك ـ في توكيد تميز الحضارة الإسلامية ، واختلاف التصور الإسلامي عن نظائره في سائر الحضارات والشعوب . فاستقر لدى كثير من المسلمين إحساس قوي بالاختلاف الجذري وباستحالة اللقاء مع الآخرين . وأديرت المنافسة الحضارية ، كما أدير الصراع السياسي في كثير من الأحيان ، على أساس النفي المتبادل ، واستحالة العمل المشترك ، حتى صارت الدعوة إلى مثل هذا العمل المشترك تصور على أنها تنازل حتمي عن خصوصية الإسلام ، وإهدار لوظيفته الأساسية في الدعوة إلى الحق الذي يمثله المسلمون وحدهم . وأنها بذلك كله بداية استسلام المسلمين لخصومهم وفنائهم في الحضارة الأخرى الغازية .

٥ ـ والهدف من كتابة هذه السطور كلها يتلخص في كلمتين تقال أولاهما للقادة والدعاة المسلمين ، وتقال الأخرى للقادة والباحثين والمثقفين خارج العالم الإسلامي ممن يطرحون على أنفسهم السؤال عن مكان المسلمين من الجهد العالمي لبناء ثقافة عالمية جديدة تكون « بنية تحتية » للنظام العالمي الجديد تزوده بمنظومة أخلاقية جديدة ذات طابع فردي وجماعي ترسم أسس التعامل بين الأمم والشعوب على أساس التعاون والاعتماد المتبادل بدلا من الصراع والسباق إلى التسلح والدخول في حروب باردة وساخنة . كما تفتح مجالا جديدًا للعمل المشترك يتوجه به العمل الثقافي ـ من جديد ـ إلى حماية الإنسان وصيانة حقوقه وحرياته وترشيد مسيرته على طريق التقدم والبحث عن الرخاء .

مهمة المسلمين أن يكونوا حاضرين

(أ) فأما الكلمة التي توجه إلى المسلمين فإنها تذكير بوحدة الخالق ، ووحدة الخلق ، ووحدة رسالة الإسلام الذي أوحى به الله لجميع الأنبياء والمرسلين «رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ـ « وما أرسلناك إلا كافة للناس » ـ « قل ياأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا » .

وهي تذكير كذلك بأن الحق لا يصل إلى الناس إلا من خلال بشر مثلهم « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » وأن العزلة هي العدو الأول للدعاة . وأن الاغتراب مقدمة للعزلة . وهي أمر لم يعد ممكنا ولم يعد جائزًا ، وهي تذكير لهم ـ كذلك ـ بأن مسيرة الحضارة الإنسانية قد وصلت بالأمم والشعوب إلى مفترق طرق .



تبحث عنده عن مسار ثقافي وأخلاقي جديد يتدارك الآثار الجانبية المدمرة للحضارة المادية الشيئية التي حل فيها الاستكثار من الثروة محل الحرص على مودة الناس وتعميق الصلات بين الإنسان والإنسان ، وإقامة العدل ، وتقديم الفضل ، وإشاعة الرحمة وإفشاء السلام . وأنه إذا كان الإسلام قادرا على الإسهام في تثبيت هذه القيم الغائبة التي يبحث عنها اليوم أكثر الناس فإن مهمة المسلمين أن يكونوا حاضرين مع تلك الشعوب ، وأن يقولوا للناس جميعًا في بر ومودة وتواضع « نحن هنا » ونحن معكم على هذا الطريق . وبغير الإصرار على هذه المعية ، وترجمتها بالقول والسلوك ، فسيبقى المسلمون في عزلتهم ، وتبقى سائر الشعوب في حيرتها . إنه إذا كانت مرحلة المواجهة في عصر الاستعمار قد أوجبت إصرار المسلمين على تميزهم وحفاظهم على هويتهم ، فإن مرحلة انهيار الحواجز بين الشعوب ، والتوجه لإقامة نظام عالمي جديد تقتضي المسلمين أن يقتربوا ، وأن يشاركوا وأن يقدموا كل يوم ألف دليل على أنهم شركاء وليسوا غرباء . وأنهم إخوة وأصدقاء ، وليسوا خصوما ولا أعداء ، وألا يدخروا جهدًا في إزالة الصدأ الكثير عن وجه الإسلام المشرق الجميل الذي أراده الله رحمة للعالمين ، فتصوره البعض ـ وصوره آخرون ـ على أنه نقمة وحرج وشقاء .

على أن الأمر في ذلك كله لا يمكن أن يكون أمر كلمات تقال أو نداءات توجه إلى الآخرين ، يبقى معها واقع المسلمين شاهدًا على نقيض ما يقال ، وإنما يحتاج الأمر إلى أن يبدأ المسلمون ـ داخل حدودهم ـ مسيرة نهضوية جديدة يصبح واقعهم بعدها مؤيدا لما يوجهونه للعالم من نداءات وما يزعمونه عن أنفسهم من ادعاءات ، والمسيرة النهضوية التي نتحدث عنها لابد أن تشمل المحاور الثلاثة الآتية :

١ ـ براءة سريعة من كل صور انتهاك الحقوق والحريات ، والتزام جديد باحترام الإنسان وتكريمه وتحويل هذا الالتزام الذي يجد أصوله الواضحة والصارمة في توجيهات الإسلام ومبادئه إلى واقع معيش في الحياتين السياسية والاجتماعية على السواء ، فلا تنتهك حقوق الأفراد والأقليات ، ولا يستخف بحق المخالفين والمعارضين في أن يعلنوا رأيهم ويجهروا بخلافهم وهم آمنون ، كما لا يستخف بحق الجماهير في أن تشارك في إدارة شئونها مشاركة حقيقية لا حجر عليها ولا التفاف من حولها .

٢ ـ توقف عن روح الانطواء ، وقذف الآخرين بالحجارة لمجرد أنهم مختلفون ، وبحث جاد صادق عن عناصر الاتفاق والالتقاء بين المسلمين وسائر الشعوب ، وتوقف عن معالجة العزلة الحضارية التي فرضت على العرب والمسلمين عن طريق المبالغة في توكيد تميز الحضارة العربية الإسلامية وإدانة سائر الحضارات إدانة عامة مسبقة تضيع معها فرص التعاون على الخير ، وتبادل الاعتماد .

٣ ـ تحرير المجتمعات العربية والإسلامية من واقع التخلف والتبعية الاقتصادية ، وهو واقع يصعب معه على الآخرين أن يتعاملوا مع العرب والمسلمين في إطار الشعور بالندية والتكافؤ . . في عصر يوشك فيه تحديد الوزن النسبي للشعوب على أساس ما تملكه من أسلحة الدمار أن يختفي ليحل محله معيار جديد هو معيار القوة الاقتصادية لتلك الشعوب .

(ب) وأما الكلمة التي توجه للقادة والمثقفين والباحثين ورجال الإعلام خارج العالم الإسلامي فخلاصتها أن سوء فهم خطيرا للإسلام قد تراكمت عناصره عبر السنين ، وأن فجوة ظالمة وجفوة مصطنعة قد زرعت في أرض العلاقة بين المسلمين وبين سائر الشعوب . وأنه إذا كان المسلمون يكونون ـ إحصائيا ـ سدس سكان العالم ، فإن المصلحة والأمانة والموضوعية والحرص على مستقبل الشعوب ، كل هذا يجعل إعادة فتح ملف الإسلام والمسلمين في إطار نظرة إنسانية موضوعية منصفة أمرًا لا غنى عنه ولا بديل له .

إننا ندعوهم ـ في هذه السطور ـ إلى أن يلاحظوا أمورا ثلاثة :

الأصولية ليست هي التيار الغالب

١ ـ أن المسلمين في النهاية ناس من الناس ، وأنهم أبناء عصرهم أدركوا ذلك أو لم يدركوه . وأن مشاكلهم في عصر انهيار الحواجز بين الشعوب هي مشاكل تلك الشعوب ، وأنهم ـ مثلهم ـ يسعون إلى تحقيق العدل والتقدم وحماية حقوق الإنسان وصيانة حياته على هذا



المصدر : العربي

التاريخ : فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربي - العدد ٣٩٩ - فبراير ١٩٩٢ م

الكوكب المرهق بتخريب الإنسان ، وأنهم يسعون - في النهاية - إلى تحقيق الاعتماد المتبادل وإشاعة السلام بين جميع الأمم والشعوب .

٢ - أن ما يسمى « الأصولية » ليس هو التيار الغالب بين المسلمين ، وإنما هو رد فعل له أسبابه ، وله نظائره وأشباهه المعروفة داخل سائر الديانات ، وعلى ساحة بقية الحضارات . وأن الغالبية العظمى من المسلمين لا تقبل أن تسلم قيادها للمتشددين الذين تغيب عن عقولهم وقلوبهم وظيفة الدين الأساسية في تحقيق «الانعتاق » وتوفير الحب والطمأنينة للناس .. كل الناس ، وأنه من الظلم والخطأ الفادح التعامل مع الشعوب المسلمة كما لو كانت كلها جيشا من الأصوليين . وإن كان هذا اللفظ واردًا من الغرب غريبا على تراث الإسلام والمسلمين .

٣ - أنه قد آن الأوان لوقف الحملة على الإسلام والمسلمين ، حملة التشويه والتشهير اللذين تضيع معهما الحقيقة ، وتتراجع فرص الاقتراب واللقاء ، ذلك أن هذه الحملة لم يعد لها دور ولا وظيفة في ظل الأوضاع العالمية الجديدة ، والحروب الدينية قد صارت جزءًا من التاريخ ، وموقف الإسلام في هذا لا شبهة فيه ولا غموض ، جوهره أن « لا إكراه في الدين » وخطابه لنبيه (ص) : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ولقد بقي من عالمية الإسلام أن أبوابه مفتوحة لمن شاء ، وأن دعوته إلى الخير موجهة لجميع الناس ، وأن يد



أتباعه ممدودة بالخير والسلام إلى جميع الشعوب أن «حي على الفلاح » « وتعالوا إلى كلمة سواء » و «تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » . وما نظن توجه البشرية في عالمنا هذا الجديد إلا توجها إلى هذه القيم التي نادت بها سائر الأديان ، ودعا إليها سائر المنصفين والعقلاء . فهل تجد هذه الدعوة صدى؟ وهل يستجيب أحد على جانبي الساحة لهذا النداء ؟ □



الأمم المتحدة والنظام العالمى الجديد

فى ختام القمة التاريخية التى عقدها قادة الدول الخمس عشرة الاعضاء فى مجلس الامن الدولى تم اصدار بيان هدفه الأساسى تقوية وزيادة فاعلية وكفاءة الامم المتحدة وتحسين قدرتها على صنع وحفظ السلام فى العالم .

وطلب قادة الدول الخمس عشرة من الدكتور بطرس غالى الأمين العام للامم المتحدة ان يقدم فى موعد غايته اول يوليو القادم تقريرا مفصلا يتضمن توصياته من اجل تمكين الامم المتحدة من التعرف على الازمات المحتملة ومعالجتها قبل ان تحدث وهو مايعرف باسم « الدبلوماسية الوقائية » وإقتراح الوسائل المناسبة لزيادة موارد المنظمة الدولية حتى تستطيع ان تضطلع بما هو ملقى على عاتقها من اعباء

وقد تضمن بيان مجلس الأمن مجموعة اساسية من النقاط ياتى فى مقدمتها مايلى :

اولا : ان المجلس يدعو الى سرعة التصديق على المعاهدات الدولية والاقليمية الخاصة بالحد من التسلح وخاصة اتفاقية « ستارت » واتفاقية « سيف »

ثانيا : ان المجلس يتعهد بالعمل على منع اسلحة الدمار الشامل ويدعو مختلف دول العالم الى تحاشى تكديس الأسلحة والعمل على حل منازعاتها بالطرق السلمية

ثالثا : ان المجلس يؤيد الجهود الرامية الى التوصل لاتفاقية لمنع انتشار الاسلحة الكيماوية قبل حلول نهاية عام ١٩٩٢

رابعا : ان المجلس يؤكد عزمه على استمرار العقوبات المفروضة ضد العراق بسبب غزوها للكويت .

خامسا : المجلس يدعم مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط الذى ينعقد برعاية مشتركة من كل من الولايات المتحدة وجمهورية الاتحاد الروسى تلك تقريبا اهم النقاط الذى تضمنها البيان الختامى لمجلس الامن فى قمته التاريخية التى عقدت امس .. وقد استمع المجلس قبل اصدار هذا البيان الى خطابات من رؤساء كل من الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية الاتحاد الروسى ورؤساء حكومات كل من بريطانيا والهند والصين واليابان والملك الحسن الثانى ملك المغرب وغيرهم من زعماء الدول الإعضاء فى مجلس الامن .

وقد اجمع المراقبون على ان قمة مجلس الامن تستهدف محاولة وضع ملامح للنظام العالمى الجديد وان اهم هذه الملامح هى اعطاء دور اكبر للامم المتحدة .. ومن هذا المنطلق جاءت دعوة المجلس للامين العام للأمم المتحدة الى تقديم توصياته فى هذا الشان فى موعد اقصاه اول يوليو القادم .وعلى نفس الطريق تاتى فكرة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بوضع قوات فرنسية تحت امرة الامم المتحدة تكون نواة لقوات دولية يجرى تشكيلها من اجل حفظ السلام فى العالم والتدخل فى الازمات الساخنة التى ترى الامم المتحدة ضرورة التدخل فيها بقوات عسكرية .

وهذه هى اول مرة يدعو فيها قادة العالم الى اعطاء دور عسكرى اكبر للامم المتحدة فى الشئون الدولية وقد وافق كل من الرئيس الامريكى بوش والرئيس الروسى بوريس يلتسين على هذه الفكرة ولكنهما لم يقدما بعد تعهدات محددة فى هذا الشان

وليس هذا الدور العسكرى والدبلوماسى الاوسع للامم المتحدة هو الملمح الوحيد من ملامح النظام العالمي الجديد ، ولكن هناك ملامح اخرى من بينها على سبيل المثال التعاون الوثيق الذى اقترحه الرئيس الروسى يلتسين مع الولايات المتحدة الامريكية حيث اكد من جديد ضرورة استخدام التكنولوجيا الامريكية والسوفيتية استخداما مشتركا من اجل بناء درع عالمي ضد الصواريخ .. وفى هذا الاطار تبدو الدول الصغيرة والمتوسطة فى عالمنا الراهن مطالبة بالتحرك السريع للمساهمة فى وضع ملامح النظام العالمي الجديد على النحو الذى يحفظ لها مصالحها الحيوية ولا يتركها مجرد تابع للدول الكبرى .. ولاشك ان مصر بحركتها الذكية والمحسوبة على النطاقين العربى والافريقى تبذل جهدا محمودا فى هذا الاتجاه استمرارا لدورها المثابر من اجل السلام والامن فى عالم اليوم .

المحرر



الولايات المتحدة تعيد ترتيب أوراقها فى موسكو لتستعيد دورها الاقتصادى فى النظام الدولى الجديد (٢)

تراجع الاقتصاد الأمريكى لا يؤهل الولايات المتحدة لقيادة العالم رغم تفوقها عسكريا

تؤكد مؤشرات الاداء فى الاقتصاد الامريكى ، ان الولايات المتحدة فقدت الترتيب الاول عالميا ، وتراجعت للترتيب الثانى بعد اليابان ، بل ان قوة المارك الالمانى حاليا ومن ثم الوحدة الاوروبية تؤكد ان الولايات المتحدة قد يتراجع دورها للترتيب الثالث او الرابع ، وهذا الترتيب يفقد الاستراتيجية الامريكية اهم روافدها ، حيث لا تؤهلها لقيادة العالم اقتصاديا ، رغم انها تقوده عسكريا ومنفردة دون مزاحمة .

ومن ابرز مؤشرات الاداء الاقتصادى الامريكى ذلك العجز التجارى اليومى الذى يصل الى مليار دولار يوميا ، فيما يصل العجز فى موازنة الدولة الى نحو ٣٩٩ مليار دولار بنسبة ٢٦,٦٪ من اجمالى الموازنة التى تبلغ لعام ١٩٩٢ نحو ١,٥ تريليون دولار اى نحو ١٥٠٠ مليار دولار ، ويظل هاجس الانفاق الدفاعى مسيطرا على السياسة الامريكية ، رغم قرار بوش الاخير فى خطابه عن «حالة الاتحاد» بخفض الانفاق العسكرى بمقدار ٥٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة (١٠ مليارات دولار سنويا) . ومن المقرر ان يبلغ الانفاق العسكرى فى الموازنة القادمة نحو ٢٩١ مليار دولار ، وسيصل العجز فى ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٢ الى نحو ٢٧٩ مليار دولار ، فيما تبلغ موازنة الصرف على جيش العاطلين نحو ٣٠٠ مليار دولار اى ان الانفاق الدفاعى ومتطلبات البطالة يلتهمان ثلثى الموازنة العامة للدولة .

وان كانت الولايات المتحدة نجحت حتى اليوم فى قيادة العالم عسكريا ، فانها قدمت فاتورة ضخمة للغاية منذ استقلالها حتى اليوم ، على تجهيز هذا الدور وعلى ما يبدو بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء الحرب الباردة ، وانفرادها عسكريا فى الساحة الدولية ، تعتزم تعويض ما انفقته خلال السنوات التى خلت . فقد خصصت الولايات المتحدة ١١٪ من الموازنة الاتحادية لعام ١٩١٥ للانفاق الدفاعى ، وارتفعت هذه النسبة الى ٨٤٪ خلال الحرب العالمية الثانية ،

يلتسين



جورباتشوف



بوش

وقفزت موازنة الدفاع من ٧٣٤ مليون دولار فى العام ١٩٣٠ (٢٢,١٪ من مجموع الموازنة الاتحادية) الى ٨٢ مليار دولار فى العام ١٩٤٥ (٨٢,٧٪) حيث لم يتبق من موازنة الدولة سوى ١٧ مليار دولار فقط (!!) واثناء الحرب الفيتنامية التهمت المصاريف الدفاعية نحو ٥٦٪ من اجمالى الموازنة فبلغت ٧٦ مليارا فى عام ١٩٦٨ واستمرت الولايات المتحدة، فى تركيز اهتماماتها على الانفاق العسكرى، حيث اصبح نهجا ثابتا فى الاستراتيجية الامريكية، وقد كانت حقبة الرئيس ريجان من ابرز الحقب التى اظهرت الاهتمام بالانفاق الدفاعى، ففى العام ١٩٨٠ بلغت مصروفات الدفاع نحو ٣٠٠ مليار وظلت ثابتة طوال الثمانينات، وهى تعادل تقريبا ١٥٪ من الناتج القومى الاجمالى، مما تسبب فى زيادة العجز فى الموازنة الامريكية، وقد ساهم الوجود العسكرى الامريكى فى الخارج بدوره فى زيادة المصروفات العسكرية، فامريكا تمتلك نحو ١٦٠٠ قاعدة ومنشأة عسكرية تتوزع فى المناطق الاستراتيجية فى الكرة الارضية، تكلف الموازنة الامريكية الاف الملايين من الدولارات سنويا، ويكفى ان نذكر هنا انها تمتلك نحو ٣٨١ قاعدة عسكرية فى اوروبا لمواجهة ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى، فضلا عن اعتبار هذه القواعد ورقة ضغط، اذا ما فكرت الدول الاوروبية فى الخروج قليلا عن المسار المحدد لها، ويلاحظ من قراءة التوجهات الامريكية الحالية، ان مسالة اجراء خفض كبير فى النفقات الدفاعية، لن يحدث، بل سيتم بشكل تدريجى، لحين الانتهاء من هاجس الحرب النووية، ولا سيما من مصدرها التقليدى بدول الكومنولث، وعلى ذلك فان اللجوء لخفض الانفاق العسكرى لاصلاح الخلل فى الاقتصاد الامريكى، لن يكون هو السبيل ليتجاوز هذا الاقتصاد ازمته، حتى ان برنامج خفض الوجود العسكرى الامريكى فى اوروبا، لن يساهم فى خفض عجز الموازنة، ومن المقرر سحب ١٧ الف جندى و ١٣٠٠ مدنى امريكى من المانيا والاستغناء عن ٧٥٠٠ موظف مدنى، كما سيتم خفض عدد القوات من ٣١٤ الفا الى ٢٢٧ الفا، وسيصل هذا العدد فى نهاية الامر الى ١٥٠ الفا بالاضافة الى سحب ١٠٦ الاف و٦٠٠ جندى من اوروبا حتى نهاية عام ١٩٩٢.

وقد استشعرت الشركات الامريكية العاملة فى مجال انتاج الاسلحة خطورة تجميد الانطلاق العسكرى الامريكى، فبدات تفكر جديا فى التحول الى الانتاج المدنى، وهو امر يعبر جيدا عن حالة العملاق الامريكى، فقد بدات ثلاث شركات من اكبر منتجى السلاح فى العالم فى تغيير نشاطها استجابة للتطورات المتلاحقة، والشركات هى لوكهيد واولين كورب وبابكوك اند ويلكوكس، وقالت الشركات فى بيان صدر لها فى ٣٠ يناير ١٩٩٢ «انها ستتولى ازالة وتدمير الاسلحة»، واذا دققنا النظر فى طبيعة نشاط الشركات الثلاث، لادركنا هول التغير الذى بدا ينخر فى عظام الاقتصاد الامريكى، فالشركات الثلاث، تولت مهام تطوير الاسلحة النووية والانظمة الصاروخية المتكاملة وخاصة صواريخ البحرية الامريكية النووية، والمقاتلة الشبح (اف ـ ١١٧ ايه) (F-117 A) «لوكهيد»، بينما شركة اولين كورب تعمل فى مجال الاسلحة الكيمائية وتخزين المتفجرات ذات القدرات التدميرية العالية جدا، اما الشركة الثالثة فهى تعمل فى مجال تصنيع وتجميع المكونات والانظمة النووية. فهل يعنى ذلك ان المارد العسكرى سيتوقف عن الانطلاق، متى يستعيد المارد الاقتصادى دوره، بعد ما تمكن الين اليابانى من سحب السجادة الحمراء من تحت اقدام الدولار؟ من الجائز ان تفكر الادارة الامريكية فى هذا الامر، لانقاذ تدهورها الاقتصادى لكن ما يقلق «الادارة» الامريكية الآن، هو ما يتعلق بامكانية تجاوز ازمتها، دون ان تفقد دورها عالميا هذا من جهة، ومن جهة اخرى يقلق قادتها «ان السياسة الامريكية منذ الاستقلال وحتى اليوم نجحت عن طريق التوسع والاستيلاء فى بناء اقتصادها بشكل لم يتكرر بعد، فكيف يتم تطبيق هذا النموذج اليوم، لتستعيد دورها ؟».

فحتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت امريكا تحتل المرتبة الثانية بعد بريطانيا من حيث حجم التجارة الخارجية وقيمتها، وفى الفترة من ١٧٩٥ ـ ١٨٠١ للميلاد قدرت ارباح الاسطول التجارى الامريكى بـ ٣٢ مليون دولار سنويا، ومن ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ تضاعفت الصادرات الامريكية ٢٢ مرة والايرادات ١٦ مرة، وفاض الميزان التجارى ٧٥ مرة، وبانفتاح الولايات المتحدة على الاسواق الاسيوية، تضاعفت ثروتها من ٧ مليارات فى ١٨٥٠ الى ٢٨ مليارا فى ١٨٧٠ ثم بلغت ٨٨ مليارا فى ١٩٠٠ ثم تضاعفت عند نهاية ١٩١٢ الى ١٨٦ مليار دولار، فتخطت كل الثروات المنافسة فى ذلك الوقت، وارتفعت بالتالى الموازنة الفيدرالية من اقل من بليون فى ١٩٠٠ الى ٧ بلايين فى ١٩٢٠، وارتفع دخلها القومى من ٢٨ الى ٦١ بليونا فى نفس الفترة. وبلغت حدا لم تصل اليه اى دولة من قبل، فحتى منتصف الستينات كانت تنتج ٤٥٪ من انتاج الالمنيوم فى العالم كله و ١٤٪ من انتاج القمح العالمى و٤٥٪ من الذرة، ٢٠٪ من انتاج اللحوم، رغم انها لا تمثل سوى ٥٪ من سكان العالم وتراجع اليوم مراكز الابحاث والدراسات الامريكية، غول الاستهلاك الذى وقف مع الانفاق الدفاعى حتى بلغ بالاقتصاد الامريكى هذا المازق، الذى يهدد بوش فى بداية جولته



الانتخابية . ويرى المراقبون ان حجم الاستهلاك الامريكي احد ابرز اسباب الازمة الاقتصادية ، وانه «لن تجدي معه اى اصلاحات حالية ، الا بعد سنوات طويلة» . وتاريخ الاستهلاك في امريكا لم يكن وليد العصر الحالي ، بل دائما ما انعكس على النعرة الامريكية باعتبارها «سيدة العالم» ، فقد بلغت ذروة الازمة حينما وجد الاقتصاديون ان ٥٪ من سكان العالم ينتجون ويستهلكون ٤٠٪ من الانتاج العالمي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي الستينات بدأ الميزان التجاري يدخل دائرة العجز ، وجاءت السبعينات لتجبر ادارة البيت الابيض على سحب جزء من الاحتياطي النقدي لانقاذ ميزان المدفوعات من التدهور الذى لحق به . وحينما فشلت خطة السحب من الاحتياطي ، ظهر العجز التجاري في الثمانينات وتحولت امريكا الى اكبر دولة مدينة في العالم يقدر عجزها بنحو ٣٦٥ مليار دولار سنويا .

وتدل مؤشرات الاستهلاك في امريكا على انها تستهلك ٤١٪ من انتاج القصدير في العالم ، ٢٨٪ من انتاج البوتاسيوم ، ٢٧٪ من انتاج الجبس ، ٣٤٪ من انتاج الحديد ، ٣٦٪ من انتاج الكروم ، ٤٠٪ من النيكل . وسيكون من الصعوبة بمكان ان تبادر الادارة الامريكية بمجرد جس نبض المستهلك الامريكي ، والسبب واضح جدا ، حيث ان امريكا انشات شعبها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ، فانعكس ذلك على حجم الاستهلاك ، فهل امريكا مستعدة ـ حاليا ـ للتنازل عن هذا «الوصف» . بالطبع ان العكس صحيح ، فامريكا ستكرس كونها قوة عظمى ، ومن ثم سيتكرس الاستهلاك ، وسترتفع معدلاته بشكل يفوق ما مضى ، بعدما انفردت في الساحة ، وامام هذه المعادلة الصعبة والمعقدة ، لا بد من البحث عن مخرج من المأزق الاقتصادي والذى يدلف لجهة التأزم واصبح مسار تباين كبير بين خبراء الاقتصاد ، فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع نمو الاقتصاد الامريكي لعام ١٩٩٢ ، ثم تراجع الى ٢,٦٪ في نوفمبر ١٩٩١ وفي ديسمبر ١٩٩١ تراجعت التوقعات الى ٢,٢٪ ، اما لجنة الخبراء الاقتصاديين الامريكيين فتوقعت نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٢٪ فقط لعام ١٩٩٢ ، ومعدل زيادة اسعار السلع الاستهلاكية ٣,٤٪ ، وتبقى معدلات البطالة في ١٩٩١ بنفس النسبة لعام ١٩٩٢ اى نحو ٦,٧٪ . بينما بيانات منظمة التعاون الاقتصادي تتوقع ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١,٠٪ اى تصل الى ٦,٨٪ وقد بدات أطروحات الاقتصاديين الامريكيين لحل الازمة ، فراى البعض ان موضوع ضمانات القروض الاسرائيلية ، تعبير عن التحول الامريكي لجهة التخفف من اجمالي المساعدات الخارجية ولا سيما لاسرائيل ، فالمساعدات الامريكية لاسرائيل منذ العام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٩١ ، خلقت مناخا فاسدا ، بعدما تمكن الاسرائيليون العسكريون من سرقة مبالغ ضخمة من المساعدات العسكرية الامريكية وحولوها لحسابهم الشخصي في بنوك سويسرا ، وهو الامر الذى حدا بالصحف الامريكية إلى تذكير اصحاب القرار في البيت الابيض بان المبالغ المسروقة والمساعدات ترهق دافعي الضرائب الامريكيين . فمنذ ١٩٥١ وحتى عام ١٩٩١ بلغ اجمالي المساعدات الامريكية لاسرائيل نحو ٥٠ مليارا و٦٦٩ مليونا و٨٠٠ الف دولار ، توزعت بين ١٩ مليارا و٢٧٦ مليونا و٣٠٠ الف دولار كمساعدات اقتصادية بنسبة ٣٨,٤٪ من اجمالي المساعدات و٣١ مليارا و٣٩٣ مليونا و ٥٠٠ الف دولار كمساعدات عسكرية بنسبة ٦١,٩٦٪ من الاجمالي ، وهو ما يعني المشاركة الفعالة في بناء القوة العسكرية الاسرائيلية ، حيث ساهمت امريكا في تمويل ٣٧,٧٦٪ من اجمالي الانفاق العسكري في الكيان الصهيوني الذى يبلغ نحو ٨٣ مليارا و١٣٩ مليونا و٦٥٦ الفا خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٩١ . وفضلا عن هذه المساعدات المعلنة ، فهناك عشرات من وسائل الدعم اللامحدود لم تتضمنها هذه الارقام ، فمجموع اموال يهود امريكا في المصارف الاسرائيلية يتعدى ٦ مليارات دولار ، اذا تم سحبها ، ينهار النظام المصرفي برمته ، وهناك العديد من القروض التي تحولت الى منح ، حينما عجزت اسرائيل عن سداد الاقساط في مواعيد الاستحقاق ، كما ان اشتراك اسرائيل في حرب النجوم ، يكلف امريكا ما لا يقل عن مليار دولار للمرحلتين الاولى والثانية لانتاج الصاروخ الباليستي حيتس «ارو» المضاد للصواريخ .

ان سلة الدعم الامريكي للكيان الاسرائيلي ، لا يجب ان تتفاعل الا لجهة واحدة ، هي جهة انقاذ الاقتصاد ، مع التخفف من المساعدات وان كانت كرست مؤخرا الحفاظ على نفس المعدل لكل من مصر واسرائيل للعام القادم ، فهو حفاظ يتسق والرؤية الامريكية حيال الظروف الراهنة فقط ، حيث سيبقى من المؤكد والحتمي ان تتفاعل هذه المساعدات لجهة الخفض ثم التخفيض حتى بلوغ الاجمالي «صفر» وقد تكون مصر في المقدمة ، ثم تليها اسرائيل (!!) .

بعد استعراض الاوضاع الاقتصادية من الداخل ، وظهورها على هذا النحو من التأزم ، كان لا بد من استغلال اوضاع ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ، فهل من خلاله تستطيع امريكا تحسين الاداء في اقتصادها ؟ وماذا كان يشكل الاقتصاد السوفييتي لها ؟ وهل تعتبر سوق الكومنولث احد ابرز الحلول لحل ازمة العجز التجاري ؟ وهل الغرض من دعوة باقي الفعاليات الدولية تقديم مساعدات ، ام سحب جزء من الفوائض لديهم ؟

. هذه الاسئلة هي جُل الهدف الامريكي من المؤتمر التنسيقي الذى احتضنته واشنطن ، فكيف تنفذ امريكا عبر هذا المؤتمر لجهة تحسين الاداء الاقتصادي ؟.. هذا هو ما سنحاول الاجابة عنه غدا .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

في النظام الدولي الجديد

هل من معنى جديد للأوطان..؟

طرح غورباتشوف فكرة البيت الأوروبي ولكن الغرب هو الذي مضى في خططه نحو أوروبا الموحدة

فكرة المصلحة الاقتصادية المشتركة ستتغلب على فكرة التمايز السياسي أو العرقي التي تنتشر دعوتها بمواقع عديدة في العالم

بقلم: محمود المراغي

يبدو أننا في عصر الحدود السياسية المتحركة.. وان النظام الدولي الجديد - تحت التأسيس - يحمل، ضمن ما يحمل تعريفات جديدة لفكرة الوطن التي طالما ارتبطت في أذهاننا بأفكار يختلط فيها المادي كالأرض والمعنوي مثل القومية.

الآن يقف الأوروبيون في مفترق طرق. البعض منهم ينتقل الى فكرة ان الوطن هو البيت الكبير (أوروبا) والبعض منهم يعود الى فكرة البيت الصغير فيقسم الوطن الاكبر الذي تم تشييده الى أوطان أصغر، كما هو الحال في يوغسلافيا، على سبيل المثال.. فأي المتحركين ينتسب للنظام الدولي الجديد.. وأيهما «خارج عن العصري»..

.. هل من تفسير للرغبة في التوحد - كما هو الحال في غرب أوروبا - والرغبة في التمايز، كما هو الحال في شرق أوروبا.

لقد شهد العالم، كما شهدت فكرة الوطن مراحل عدة كانت هناك - كما نعلم - فكرة الدولة القومية.. وكان هناك الاستعمار عابر الحدود.. لكننا كنا نعتبر التحرك الاستعماري انتهاكاً لسيادة الوطن.. ولم نكن نعتبره تغييراً في خرائط العالم.

.. وفي النصف الثاني من القرن العشرين أخذ التوسع الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى شكلا جديداً فنشأت الشركات العملاقة متعددة الجنسية، وقال البعض بل أن التعبير الصحيح: متعدية الجنسية. وهي شركات تزيد ميزانية أي منها عن ميزانيات كثير من الدول.. أنشطتها متشعبة من حيث نوع النشاط، ومن حيث الانتشار الجغرافي.

هذه الشركات تجد أن من مصلحتها إسقاط الحدود الاقتصادية - على الأقل - فهي مع انسياب السلع والخدمات والأموال.. انها ترفض القيود والسدود.. تعادي الاجراءات الجمركية وتحارب فكرة السيادة الاقليمية. الوطن بالنسبة لها هو الاقتصاد والمال.. السلعة والرواج والبنك.

في الوقت نفسه، فقد برز الوعي بقضايا البيئة.. وأصبح دخان المصانع في الولايات المتحدة قادرا على أن يقتل الحياة في كندا ويحرك المظاهرات الكندية في وجه الرئيس الأميركي.. وأصبح ثقب الأوزون الذي يهدد مناطق عدة من العالم مجهول النسب، وهل خلقته الصناعة الأميركية أم الأوروبية.. وأي الأقطار منها.

لقد أثيرت القضية، وكان يمكن قيدها «ضد مجهول» بسبب شيوع المسؤولية، لولا الوصول الى فكرة النضال المشترك والعابر للحدود والقارات ضد الكوارث.. و.. بالفعل، تم إبرام العديد من الاتفاقيات التي تلزم أطرافا مختلفة بالعمل المشترك غير المقيد بفكرة الحدود.. وآخر الجهود في هذا المجال ما هو مطروح في مؤتمر موسكو للشرق الأوسط.. فاللجان متعددة الأطراف تدرس قضية البيئة: الهم المشترك.. عابر الحدود بالضرورة.

كل ذلك، مع تزايد صيحة الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة تراجع بفكرة الحدود الثابتة، والوطن المغلق، والسيادة المطلقة. أصبحت الأمور نسبية.. وتأكد ذلك بشكل أكبر في تحرك ثالث بارز هو الاتجاه نحو وحدة أوروبية.

منذ سنوات، تحدث غورباتشوف عن البيت الأوروبي، لكن الذي فعلها، ومضى في خططه هو الغرب الأوروبي وليس الشرق.. أوروبا الموحدة هي أكثر الأشكال اكتمالا لفكرة تراجع الحدود وتراجع فكرة السيادة والتنازل عن كثير من الخصوصيات من أجل ذلك المشترك الذي يستهدفون. وأقول انها «أكثر الأشكال اكتمالا» لأنها تضم مؤسسات فوق القطرية - كمجلس الوزراء والبرلمان وبعض اللجان - وهي مؤسسات ذات صلاحيات تجب صلاحيات الحكومات المحلية. انها - وباتفاق الأطراف - حكومة فوق الحكومات. حكومة، لا تعرف الحدود الاقليمية، فأوروبا بالنسبة لها اقليم واحد وما ينبغي تطبيقه في فرنسا، لا بد أن تخضع له ايطاليا والمانيا.. و.. بطبيعة الحال فإن ذلك يجد مقاومة من البعض.. فالعملة الأوروبية الموحدة مقبولة ومرفوضة.. والتنازل - بعد سنوات - عن العملة المحلية: الاسترليني أو الفرنك أو المارك وكلا من مظاهر السيادة محل جدل شديد.. وهناك شد وجذب بين بريطانيا وبقية الأطراف.. وهناك قضية مطروحة أمام الناخبين في كل بلد وسؤال مطروح على متخذي القرار: أي قدر من التنازل..



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

وأي قدر من التمسك بالسيادة. أي حدود سياسية واقتصادية - بل وعسكرية - لا بد أن نتمسك بها.. وأي حدود يمكن أن نتنازل عنها؟

و.. كلها أسئلة حول المعنى الجديد للوطن.. وهل هو البيت الصغير الذي يضم ابناء الجنس، أو العرق، أو الطائفة.. أو هو البيت الكبير الذي تتحقق فيه المصلحة الاقتصادية، وتزيد فيه فرص الرفاهية؟

أما في الشرق الأوروبي، وكما نلاحظ جميعاً، يحدث عكس ذلك.. يوغسلافيا تنقسم الى دول عدة والاتحاد السوفياتي يتبخر، وكأنه عملاق يهوي.. أو دمية امتلأت بالهواء فلما مستها رياح الحرية مع البيروسترويكا.. عادت الى حجمها الطبيعي.. تفتت. صارت فرقا وشيعا، خمس عشرة جمهورية. وبصرف النظر عن الأسباب الاقتصادية للسقوط.. أو الأسباب الايديولوجية، والتخلي عن فكرة الشيوعية. بصرف النظر عن ذلك، فإن القاسم المشترك هو التشبث بالحدود القومية.. الروس يعودون لدولتهم الروسية.. الارمن يعودون الى أرمينيا، نافضين عن كاهلهم فكرة الدولة المركزية الكبيرة.. الآسيون يعودون الى اصولهم الاولى. صحيح ان هناك تداخلات قومية، وهناك صراعات من طراز «ناغورنو كاراباخ» بين أرمينيا وأذربيجان.. لكن هذه الصراعات تعكس الشيء نفسه وهو الارتباط بين فكرة الأرض، الوطن، الحدود.. والرابطة القومية.

وبطبيعة الحال فإن أماكن أخرى من العالم تشهد المصير نفسه، فحركة الاكراد في العراق وتركيا وايران تسعى الى التمايز القومي.. والأكيد ان عودة الروح القومية في الجمهوريات الاسيوية، السوفياتية (سابقا) سوف تترك انعكاساتها على هذه الحركة. أيضا، وفي الصومال تزيد حدة الصراع وتضيق حدود الوطن حتى تكاد تطابق حدود القبيلة!

وقبل ذلك، كادت الطائفية تمزق لبنان.

و.. كلها تحركات في اتجاه التمايز، والعودة للحدود السياسية الأصغر المطابقة لمعان قومية أو عرقية أو طائفية.

في الوقت نفسه، وعلى مستوى المنظمات الدولية نشهد تحركا يكاد يؤكد ان جزءا من النظام الدولي الجديد ان تكون هناك إرادة «فوق القطرية». نلحظ ذلك من تحرك الأمم المتحدة ومجلس الأمن في قضية الصراع الكويتي - العراقي.. ولجوء قوات تنتسب لـ ٢٨ دولة لاقتحام الحدود العراقية وفرض أوضاع سياسية واقتصادية وعقوبات محددة.

ايضا، نلحظ ذلك من انتشار فكرة القوات الدولية التي تستمد سلطتها من المنظمة الدولية - وان حصلت على موافقة الدول المعنية - وهذه القوات يتزايد تواجدها، وتتزايد صلاحياتها يوما بعد يوم.. فبعد ان كانت في بقع محدودة مثل سيناء (بعد اتفاقية السلام) فإنها تنتشر الآن في أماكن متفرقة مثل يوغسلافيا والعراق وغيرهما.

كل ذلك يطرح السؤال.. أو يطرح التناقض بين ما يبدو تخليا عن فكرة الحدود السياسية الجامدة والمتطابقة - في كثير من الأحيان - مع القوميات.. وفكرة التمسك بهذه الحدود.. بل وتضييقها أيضا.

وأظن ان التفسير الصحيح قد يزيل غموض ما يبدو متعارضا، أو متناقضا.

فهناك ميل في العالم للاندماج اقتصاديا.. وهناك ميل آخر للتمايز سياسيا. الأول، أساسه المصلحة المادية.. والثاني يستند - على الأرجح - لأشياء معنوية. ولا تخلو الشعوب التي قررت ان تندمج اقتصاديا من رغبة في التمايز السياسي والثقافي.. كذلك فإن الشعوب التي آثرت الانفصال عن كيانات اكبر وفضلت التمايز السياسي.. لا تخلو هذه الشعوب من ميل لاتحادات اقتصادية تحقق لها بعض الفوائد.. و.. المثال عندنا في جمهوريات الكومنولث المستقلة والتي خرجت من وحدتها السياسية لتبحث عن اشكال أخرى من التوحد والتكامل.. خاصة في المجال الاقتصادي.

هما إذن اتجاهان، يبدوان متناقضين وان قانون الحركة في كل منهما يسير عكس الآخر.. ولكن بمزيد من التأمل نجد ان الاتجاهين متوافران في كل مكان.. وانما بدرجات مختلفة تحسم ما نحن بصدده: «وطن اكبر.. أم وطن أصغر؟».. وفي البحث عن مستقبل هذه القضية.. سوف يطرحون بالضرورة: مدى إمكانية التوفيق بين الأمرين.. الاندماج الاقتصادي، والتمايز السياسي.. فالاندماج الاقتصادي يعني السوق المشتركة.. ان تتحرك الأموال والسلع ويتحرك الأفراد بحرية، وبصرف النظر عن الحدود السياسية التي سوف تصبح حينذاك أقرب للحدود الوهمية.. فهل يمكن ان يتم ذلك مع المحافظة على مظاهر سيادية أساسية مثل أمور: الحدود، والدفاع، والأمن، والعدالة، وفرض الضرائب، وممارسة حق التأميم (أو التخصيص)؟.. الأكيد أن هناك تداخلا.. وان كلا الاتجاهين يضع قيداً على الآخر.. وبمقدار ما يحتله أحدهما من مساحة على أرض الواقع بمقدار ما يتراجع الاتجاه الآخر.. و.. مع ذلك فإن فكرة التفاعل بين الاثنين، والتوفيق بين الاثنين قائمة.. والأرجح ان تنتصر المصلحة المادية الاقتصادية.. فكما ان الناس تريد ان تتنفس بحرية، وتستمتع بالانتماء الى وطن وهوية.. فإنها - وبدرجة أكبر - تريد ما يعزز رفاهيتها ومستوى معيشتها. سوف يتمسك البعض بالجيوش الكبيرة وميزانيات التسليح الضخمة دفاعا عن الحدود الصغيرة، ولكن مع الوقت سوف يدركون ان السلام أبسط ثمنا.. وان توحيد الجهود الاقليمية عسكريا واقتصاديا أكثر جدوى وذات عائد أكبر على الرفاهية وحياة الفرد.. وسوف يدرك الجميع ان عصر الكيانات الصغيرة قد انتهى، وان البقاء للأقوى اقتصاديا، وانه في ظل الكيانات الكبيرة تتاح فرصة أفضل للصناعة والزراعة وأسواق المال والتبادل التجاري.

وإذا كان الصراع سوف يظل، ولبعض الوقت، قائما على محور: الوطن حيث نكسب.. ام الوطن حيث ننشأ ونترابط روحانياً؟.. الوطن، حيث نعيش بشكل أفضل، ام الوطن حيث يلتقي أبناء الدين أو الجنس أو العنصر أو القبيلة؟.. إذا كان ذلك الصراع سوف يستمر لبعض الوقت فإن الاتجاه على الارجح سوف يكون الوطن الاقتصادي.. قبل الوطن العرقي.. وطن المصلحة قبل وطن العاطفة. وحينذاك سوف يولد معنى جديد للسيادة الوطنية.. وهي السيادة الجماعية.. أو السيادة فوق القطرية.

ألم أقل ان هناك معنى جديدا للوطن؟.. أظن ذلك.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

١٩٩٢ عام المتغيرات الايديولوجية

الزمن يجرى ويحمل فى جعبته اجنة الفكر البشرى .
ما كان فى الماضى ليس هو بالبقين ما هو قائم بين ظهرانينا .
كل ما فى الكون يتغير ويتبدل وهى سنة الحياة ولن تجد لسنتها تبديلا او تحويلا .
الكون هو الابيض والاسود وما بينهما .
الكون هو الليل والنهار وما بينهما .
فماهو اذن الذى بينهما ؟؟
ذلك الذى يفرق بين النور والظلام ، خيط ، غير مرئى ، وهو فى نظرى الذى يحتاج إلى تقويم وإلى اجتهاد .
الليل نعرفه ، علاماته ، لونه ، خصائصه . الظلام .. ولا ينسى المتفائلون : القمر .
النهار ، الضوء ، الحياة ، الشمس ، البهجة ، ايجابيات الوجود .
فى ظل هذه الفلكية ، تجرى سنة الوجود .
ولكن المشكلة الكبرى ، هى منطقة « الاجتهاد » ، تلك المنطقة التى عندها يلتقى الليل بالنهار ، ويموت الظلام مع زحف اشعة النور ، انها فى يقينى ، لحظة الحياة « او « المولد » ، او هى عند المفكرين « لحظة الابداع » او عند الشعراء « لحظة الالهام »
هى هذه التى يرنو اليها الفكر فى سموقه .
اذن ما بين النور والظلام ، درجة ، ما بين الليل والنهار .. درجة ، ما بين الحق والباطل ، درجة او خطوة او شعرة ، لمعاوية او لعمرو او عثمان .
وما هو اذن طريقنا ؟؟
الذى يبصر الطريق ، هو الذى « بصره حديد » ،
والذى ينتكب الطريق ، هو الاعمى .
الاول ، قائد نفسه ، يمشى الهوينى ، كما يشاء حسبما يشاء .
والثانى اعمى ، الطريق ظلام ، وعليه ان يبحث عن عصا ، يتوكا عليها . او انسان يهديه صراط الطريق المستقيم ، والا سقط « الاعمى » فى غيابة الجب وكان من الهالكين .
الزمن يمر ، نبنى معه او نهدم .
الزمن ايضا يجمع وهو ذاته يفرق .
الزمن .. بل على لوحة الزمن ، ساعة تحسبه وتدقق ولا تقدم او تؤخر .
عقرباها هى الايام والشهور ، ومرور العمر .
عقربان يجتمعان ليفترقا ، ليجتمعا من جديد ليحكيا قصة ساعة ، بل قصة يوم بل قصة العمر كله .
... تقولون ان هى الا فلسفة ؟؟
وما الفلسفة ؟؟ هل هى بمصطلحها القويم الذى انجبته الارض اليونانية ، واثمر وايتع نظريات فلسفية انجبت اعظم الوان الفكر البشرى .
هل هى كما علمناها ، البحث عن الفضيلة البحث عن الحكمة ، البحث عن « السؤال الغائب الحائر » ؟؟ وراء الكون ووراء خلق الانسان .
الفلسفة قديمة ، هل هى هى فى « مفهوم » نهاية القرن العشرين ؟؟ ام اخذت الفلسفة لونا لخر مع تعود المذاهب المعاصرة وتغير الافكار المتوارثة ، وتغير الطباع والعادات والتقاليد والمفاهيم ، وكل ما ينتجه « الانسان » حركة « فى عالم الملذيات » وفكر فى عالم « النبوغ العقلى » ؟؟
لو تحدثنا مثلا عن سقراط ؟؟
يذكرك اليوم باى شىء ؟؟
وهل يغنيك عن الذهاب فى رحلة خلوية تناجى فيها الطبيعة والبحر وتستمع إلى تغريد عصفور حزين الانغام والالحان ، وتكون النشوة العاطفية « لغة الوجدان » والهدوء المطلق اثر مشاهدة حكيمة لتلك اللغة الصامتة فى قلب الوجود ، وعقلك نعم عقلك يكشف السر واخفى ؟؟
نعود إلى السؤال الجوهرى ؟؟
سقراط ، من هو فى نظرك الان ؟؟
حكيم يعلم الحكمة فى شوارع اثينا .
استاذ يصطحب تلاميذه فى الخلاء بعيدا عن صخب المدينة وغوغاء الناس ، ويحلو له « الحوار المقدس » مع تلاميذه الخالدين : السؤال والجواب ، والجواب من قلب السؤال ، وهو يسال ويسال ، ويدعى « اللامعرفة » ، وينبرى حواريوه



بالاجابات عن كل سيء .
عن الانسان وما يحتويه : اعرف نفسك بنفسك
عن الحقيقة ، عن الايمان ، عن الحكم وشكل الحكومة . عن ذلك الوليد الجديد في « حوارى » اثينا ، واسمه باليونانية ثم بالعالمية ـ فيما بعد ـ الديمقراطية ؟؟
ثم عن سقراط شهيد الحقيقة ، الذى دافع عن مذهبه في الحياة اعظم دفاع ، ووقف عملاقا ، بفكره ، في وجه قضاة يقرر الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة .
واجه الفيلسوف الحكيم الموت بشجاعة بل سعى اليه ولم يهرب ، رغم ان كل شيء قد اعده الحواريون اليه لياخذ طريقه بعيدا عن السجن والسجن و « عدم حيدة قضاته » واجترع كاس السم ، ليفنى الزمن وتبقى الحقيقة المقدسة الغالية الخالدة .. باقية بالمبدا وايضا باقية بالانسان . هذا سقراط القرون الاولى .
عاش من اجل المبدا
ومات شهيد المبدا
وبقيت حكمة تتلوها الاجيال جيلا بعد جيل . وماذا بقى من تراث المبدا الخالد ؟؟
وهل سقراط له مكان في عالم اليوم ، وشمس القرن العشرين تؤذن وتستاذن بالمغيب ؟؟
من هو سقراط هذا الزمان ؟؟
وهل وعت ذاكرة الزمن الدرس والدرس والموت شهيدا من اجل المبدا .
يبدو ـ وهذا هو بيت القصيد ـ ان متغيرات جمة ، في الفكر ولونه ، في النظريات ومضمونها ، سواء في نطاق الفلسفة ام سياسة الحكم مع النظريات التقليدية قد شحب وجهها من كثرة استهلاكها مع الشعوب ، وها هى ـ مع علم المتغيرات الجذرية العظمى ـ تغرب شمسها :
امثلة تحتاج الواحدة منها إلى حديث وحديث ، ويكفي ان تشير :
عن الديمقراطية ، هى مازالت هى حكم الشعب بواسطة الشعب من اجل الشعب دون تدخل من احد ـ قريب ام بعيد ـ ودون مراهنات ام مزايدات ؟؟
واذن بماذا تفسرون ما يدور في الجزائر الان ؟ لا يستطيع احد ان ينكر ان الشعب قال كلمة في نوابه ؟ لماذا اذن لم تحترم ارادتها ـ ايا كانت ـ في نطاق صياغ النظرية الديمقراطية التقليدية ، ام ان دور الشعب قد انتهى في صياغة النظرية ؟؟
. الحكم المؤبد لرؤساء العالم الثالث ، كيف ولماذا يجرؤ حكام هذه الدول بتقديم استقالاتهم والبعد عن الحكم رغم انهم ـ حتى علم ١٩٩١ ـ يعيشون في ظل نظرية الحكم الجمهورى الملكى ، اى المؤبد حتى الموت ؟ لماذا اذن ـ والتجربة ايضا عن الجزائر ، استقال ـ في عز المعركة ـ الشاذلى بن جديد ؟
هل بدات شمس هذا اللون من الحكم الشمولى ، هى الاخرى تميل صوب افق المغيب مع علم ١٩٩٢ علم المتغيرات الجذرية في الحكم وطبيعته ؟؟
عام ١٩٩٢ سوف يشهد لا محالة لونا جديدا من حرب « الخلفاء » مسرحه سيكون على ارض الفلبين بين الملكة العائدة .. اميلدا ماركوس » التى عادت من المنفى واعلنت عقب محاكمتها ـ بل اثناء اجراءات المحاكمة « باللقدرة » عن عودتها لتكون مرشحة الرئاسة ، وفي مواجهة الرئيسة .. التى هى الاخرى تعلن كل يوم انها ستتخلى عن الحكم والسيادة والسلطان ؟؟
علم ١٩٩٢ عام غروب شمس الاتحاد السوفييتى كيف ولماذا وما هى اخر اخبار « جورباتشوف » الذى شرب الكاس ـ مثل سقراط ـ ولكنه لم يمت ، ما شكل الحكم الجديد في العام الجديد ؟
واوروبا ـ بعد التوحيد كقوة سياسية واقتصادية ـ علم ١٩٩٢ هو عامها ما شكل الجديد في عالم المتغيرات ؟
وعام ١٩٩٢ علم الانتخابات الامريكية داخليا بدات صورة الرئيس الامريكى تهتز تماما ، وتعلمون انه منذ بداية هذا العلم ـ وعلى ارض اليابان ـ ارض هيروشيما ونجازاكى سقط من على كرسيه ، وهل هى بداية السقوط العظمى له وامريكا كلها ولاية بعد ولاية ؟؟ وماذا سيكون اذن لون وشكل الحكم في كل الولايات ؟؟
علم ١٩٩٢ ، في رؤيتى اذن يحل الجديد الذى معه ستهدم معابد الفكر السياسى المستقر ، الذى بدا منذ عصر النهضة ، واخذ شكله الحركى مع نهاية القرن التاسع عشر ، واصبح سويا خلال القرن العشرين ، وها هى ـ النظرية السياسية التقليدية ـ تغير ثوبها بل وتمزقه وتصبغ وجهها بالالوان .
ومن يدرى ربما تصبح ـ امريكا ـ عند نهاية غروب شمس علم ١٩٩٢ دولة من الدرجة الثالثة !؟ من يدرى ؟؟

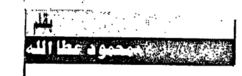
الدكتور محمود السقا



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

الشرق والغرب في النظام الدولي الجديد



بقلم محمود عطا الله

لكل رحلة من رحلات التاريخ، قديمه وحديثه، محطات تشكل منعطفات الرحلة ونقاط مسارها. وسواء كانت الرحلة الى الحرب ام الى السلام فمسيرتها تنطلق وتمر وتنتهي، من وعبر والى، محطات لكل محطة منها اسم وجغرافيا ولها ايضاً تاريخ.

ولعل قمة قادة دول مجلس الامن التي عقدت في نيويورك في الاسبوع الماضي هي، ورغم كل الانتقادات التي سبقتها وأعقبتها، محطة بالغة الاهمية في رحلة التاريخ انطلاقاً من نهاية الحرب الباردة مروراً بوضع نظام دولي جديد وانتهاء بإقرار السلام في العالم.

وقد يبدو مسار الرحلة صعباً ومليئاً بالاشواك، خاصة وان الهدف في النهاية هو السلام بكل ما يحمله من تعقيدات وصعوبات، بيد ان ما يسهل من امر الرحلة هو انها انطلقت وأصبحت نهاية الحرب الباردة حقيقة واقعة لا لبس فيها..

كما ان اول المنعطفات بدأ يلوح في الافق، مفضيا الى المحطة التالية التي سيتحدد فيها شكل النظام الدولي الجديد الذي بدأت فعلاً بعض ملامحه تتضح.

ومما يسهل من مواصلة المسيرة قدر التفاهم المتاح والسهولة التي يدور بها الحوار بين اعداء الامس وما يمكن ان يوصفوا بشركاء، ان لم يكونوا اصدقاء اليوم.

الجو السياسي العام يتيح، رغم كل تفاعلات الماضي، فرصة تاريخية للقاء قادة القوى الكبرى ولإلقاء نظرة اكثر عمقاً في مشاكل العالم والتوصل الى قرار موحد ثم المشاركة الجماعية في تنفيذه عبر جهاز دولي استعاد قدرا كبيرا من مكانة كان قد فقدها وعاد ولأول مرة الى مهمته التي قام من اجلها ونص عليها ميثاقه، وهو جهاز الامم المتحدة ممثلا بمجلس الامن وبالجمعية العامة.

ولا شك ان هذا الجو قد يوحي بالافراط في التفاؤل كما قد يؤدي الى الشطط في الخيال، خاصة وان قمة نيويورك أنتهت مثلا دون خلاف جوهري، عدا ما تعلق بمسألة حقوق الانسان في الصين، حتى ان البعض بدأ يتحدث عن التوحد الدولي والاجماع العالمي، وهنا مكمن الخطر الحقيقي. فالتفاهم لا يجب ان يعني التوحد والوفاق لا يجب ان يعني الاجماع والرؤية المشتركة لا يجب ان تعني ابداً حل كل المشاكل وإقرار السلام.

وبعبارة اخرى فإن تجمع الدول الكبرى في اطار مجلس الامن يشكل حقيقة قوة هائلة يسودها التفاهم والوفاق والرؤية المشتركة ولكن ذلك لا يمكن ان يؤخذ على انه نهاية المطاف وان السلام مقبل وسيتحقق دون شك او جدل.

وهنا تاتي اهمية الوسائل التي ستنفذ بها بنود النظام الدولي الجديد او بمعنى اكثر دقة القواعد التي ستعمل على اساسها الامم المتحدة سواء من خلال مجلس الامن أو الجمعية العامة.

ولعل ما يضاعف من هذه الاهمية ويجعلها ضرورة حتمية ذلك الانطباع الذي خرج به البعض ممن تابعوا قمة نيويورك ونتائجها والمتمثل في التركيز الواضح خلال القمة وعبر مناقشة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

قواعد النظام الدولي الجديد والمشروع البريطاني الذي طرح فيها على مشاكل الشرق بدءاً من اوروبا الشرقية وامتداداً بآسيا الى الشرق الاوسط وكأن الغرب ليس فيه مشاكل بل يتمتع باستقرار يخول له ان يقود العالم من منبر ما زالت الشكوك تحيط بحجم تمثيله للعالم كله.

وحقيقة ان تلك الشكوك لا تقلل من دور مجلس الامن وفعاليته، خاصة خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، في حل الكثير في المنازعات وفي اقرار الحق والعدل، ولكن الامر الذي لا يجب ان يغيب عن الاذهان هو ان هذا الدور وهذه الفعالية موجهان بشكل اساسي نحو الشرق بحيث يبدو الامر وكأن ثمة اجماعاً يصل الى حد التوحد في الغرب مما يصبغ قراراته بالمنطقية وبالعدالة.

فالواقع ان الخمس الكبار الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ما زالت الخلافات تسود علاقاتهم وان كانت حالياً في مرحلة هدوء الا انها تتفاعل تحت السطح ويخشى ان تغلي فجاة فتتفجر كالبركان.

ولا يقتصر هذا التصور على العلاقات بين الغرب ممثلاً في المجلس بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبين الشرق ممثلاً بروسيا والصين، ولكنه يمتد ايضاً الى علاقات ممثلي الغرب الثلاثة، بل وأكثر من ذلك الى التركيبة الداخلية من اكثر في دولة من الدول الغربية الثلاث. فأية نظرة متعمقة يلقيها الزائر هذه الايام على شوارع اوروبا الغربية، سواء في باريس او لندن او روما او بون، يخرج بانطباع غريب ان الغرب مقبل على حالة تفكك لا تقل اثراً وخطراً من تفكك اوروبا الشرقية وتفسخ الاتحاد السوفياتي.

والمذهل في هذا الانطباع انه يبرز في وقت تقترب فيه اوروبا من تحقيق حلم الوحدة الذي لا يبدو له اي اثر في ذهن ولا في طموح رجل الشارع الاوروبي الذي تستشعر هذا الاحساس بسهولة من حركة نبضه.

وحقيقة ان هذا النبض لا يعكس اجماعا، فهناك بالقطع مؤيد ومعارض، ولكن المؤكد ان اي تأييد نابع من مصلحة خاصة قد تكون سياسية بالنسبة للمسؤول او اقتصادية بالنسبة لرجل الاعمال او حتى الفلاح. اما المعارضة فنابعة من قناعة غالبة بالتمسك بالقومية.

المعارضة في الشارع البريطاني صريحة ومعلنة لأن بريطانيا، نتيجة لواقعها الجغرافي كجزيرة، يسود شعبها احساس محبب له بالعزلة وبالتقوقع بعيدا عن مشاكل باقي القارة. اما المعارضة في الشارع الفرنسي او الشارع الايطالي فالتعبير عنها واضح فقط عبر التعامل اليومي الذي يترجم في شكل كبرياء وتعال ازاء البريطاني يصل احياناً الى حد الاستخفاف والسخرية.

ولذلك فإن الوحدة الاوروبية، ورغم كل الشوط الذي قطع لتحقيقها، ما زال هناك الكثير من علامات الاستفهام التي تحيط بإمكانيات استكمالها بالشكل المطلوب، فالخلافات جذرية وأسباب الفرقة متعمقة في الجذور.

وقد يبدو من الشطط في الفكر تطبيق تحذيرات الامين العام الجديد للأمم المتحدة بطرس غالي من انفجار القوميات وما يشكله من تحد للسلام والامن، فهو بالقطع يقصد قوميات الشرق وما تخفيها من نزاعات عرقية ولكن المؤكد ان هذا التحذير وارد ايضاً بالنسبة للغرب ولو على مدى المستقبل البعيد.

ومن هنا تبرز ضرورة ان يكون النظام الدولي الجديد هو نظاماً للعالم كله، شرقه وغربه، وحتمية ان تدعم الامم المتحدة وان يكون دورها وقوتها وسلطاتها قادرة على ان تجعل منها الوسيلة الاساسية الفعالة لتطبيق قواعد النظام الدولي الجديد في الغرب كما في الشرق لأن العالم لم يعد في امكانه تحمل اية اتجاهات انعزالية جديدة.

خواطر سياسية :

حوار حول ليبيا .. والعالم الجديد



بقلم : سعد كامل

جرى هذا الحوار بيني وبين صديقى الطبيب الشاب ، وكانت لى معه حوارات سابقة ولكنها قصيرة وفى موضوعات متفرقة ، داخلية وخارجية نتفق قليلا ونختلف كثيرا ، ولكن الحوار مستمر ، وخاصة عن النظام العالمى الجديد .

ـ قال صديقى الشاب : ارجو الا تندفع فى تأييد العالم الجديد ، ثم استطرد ضاحكا ـ لقد ورطتنا فى الاقتناع بعدد من المسلمات ، كالاشتراكية ، والاتحاد السوفيتي .. وقد ثبت فشلها ، وكانت مجرد أوهام .

● قلت له ـ ولكنى لم اكن متورطا فى الاقتناع بالاشتراكية ، او المعسكر الاشتراكى ، فايمانى لم يتزعزع بالاشتراكية واحلامها ، وكان يجب ان احب الاتحاد السوفيتي ، لان الاشتراكية كحلم لم تمت فى داخلى ، لابد ان يستمر الانسان فى طموحه بعالم افضل تسوده العدالة والحب ؛ وتنتهى فيه الاحقاد والحروب . واذا كانت التجربة السوفيتية قد فشلت ، فلابد أن يعود الانسان الى تجربة اخرى ، فلابد ان يظهر يسار جديد ، فبدون الأمل ، لن يكون هناك معنى للحياة .

● ● ●

ـ قال الشاب : ولكن كيف فشلت هذه التجربة ؟ ولماذا لم تكتشفوا هذه الاخطاء الكبيرة التى كانت تجرى فى المعسكر الاشتراكى والاحزاب الشيوعية .

● كان ردى عليه ، لا اريد ان ابرىء نفسى او غيرى من تحمل بعض المسئولية لان هذه الاحزاب الشيوعية الحاكمة او التى خارج الحكم . كنا نبرر لها الاخطاء ، ولاننقدها حتى لانعطى الخصم الرأسمالى الامبريالى ، السلاح الذى يطعن به الاشتراكية الوليدة . وكان عالم السرية يسيطر على كل الحياة الداخلية فى هذه الاحزاب ، فلم نكن نعرف كل الحقيقة خوفا من الرجعية التى تريد ان تنقض على التجربة الاشتراكية .. وعندما استرجع السنوات الماضية ـ بعد أن ازالت الغشاوة عن عينى ، وعيون الآخرين فلاشك أن غياب الديمقراطية والحرية فى التعبير هو الذى ادى الى هذا الحال . فما أن تعرضت البلاد الاشتراكية لرياح الديمقراطية السياسية حتى سقط النظام بدوى هائل ، لقد كشفت الديمقراطية عن كل هذه المساوىء .

● ● ●

ـ قال الشاب : وهل ننسى ما قدمته البلاد الاشتراكية لنا فى مصر . وفى البلاد العربية وكل بلاد العالم الثالث . هل ننسى السد العالى وقد بنته مصر بمساعدة السوفيت وضد ارادة أمريكا ؟ وهل ننسى القاعدة الصناعية الكبرى التى شيدت فى بلادنا بمساعدة البلاد الاشتراكية ؟ وهل ننسى تسليح بلادنا بعد هزيمة ٦٧ الساحقة ؟ كيف ننسى كل هذا ؟

● قلت : لم نقف ضد الاتحاد السوفيتي ، الصديق القديم .. ولانفرح بانهياره . نحن نضيق بهذا الانهيار غير المتوقع .. ولكن بعض الناس يقولون مثل ما كنت تردد فى مناقشاتنا ، اننا كان يجب ان نعمل على استمرار وجود الاتحاد السوفيتي ، حتى لو كان مجردا من الاشتراكية ! كقوة عظمى فقط ! الا ترى أن فى كلامك هذا ، وكلام الآخرين تناقضا !

ان وجود الاتحاد السوفيتي ـ بلا اشتراكية ـ يعنى اضافة قوة عظمى امبريالية فى الساحة العالمية .. كانجلترا ، وفرنسا والمانيا .. الخ .. وحتى لو ناصب الاتحاد السوفيتي ـ المجرد من الاشتراكية . العداء لامريكا ، فسيكون الخطر على العالم



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الرعب النووى اكثر ، لأن الدول الامبريالية لاترى سوى مصالحها الضيقة . والله اعلم من كان سيوقف هذا التصادم والتصاعد فى تكديس اسلحة الدمار والشامل ؟ كان معنى وجود قوتين امبرياليتين بلا قيم بشرية الفناء للبشرية .

لهذا كان اول ما فعله جورباتشوف واخطره هو انه مديدة الى الولايات المتحدة ، والعالم الغربى ليوقف هذا التصادم عن طريق نزع السلاح تدريجا ، وانهاء حالة الحرب الباردة ، لقد شعر ان النظام الاشتراكى بدأ يفقد قوة دفعه الثورية ، ويتخلى بالتدريج عن القيم الاشتراكية الحقيقية .

● ● ●

ـ قال الشاب ، وهو يحاورنى بحرارة ـ ولكنى مالى اراك راضيا عن سقوط النظام القديم ، متفائلا بالعالم الجديد ، الا ترى ان موقعك سيورطنا مع نظام لانعرف من هويته ، الا انه نظام تحكمه امريكا ، وتقوم فيه بدور الشرطى ؟

● يا صديقى الشاب ان رضائى لانى ادركت الحقيقة ، كنا فى وهم وعلى اى حال فان سقوط النظام القديم ، لم يحدث بارادته . انها رغبة الشعوب التى جربت الحياة فى ظل هذه النظم الاشتراكية ، سقطت هذه النظم دون ان تستأذن احدا .. ولا شعوب العالم الثالث ، ولايمكن ان نسند هذا الانهيار لموقف فرد واحد كجورباتشوف العظيم ، عندما اعلن البريسترويكا والجلاسنوست ، وانه لاهانة كبيرة للشعوب (الاشتراكية) وقدرتها على التعبير .

ان فردا واحدا لايمكن مهما بلغت قدراته ان يحدث هذا الزلزال التاريخى

ان الخطورة ان تيأس ، وتترك العالم تبنيه امريكا وحدها بينما الذى يجب ان تفعله نحن شعوب العالم الثالث والدول الصغيرة ، ان نساهم بشكل ايجابى فى بناء هذا النظام .

هل راقبت التصويت فى مجلس الامن فى موضوع ليبيا ، وحادث الطائرة ؟ كان التصويت بالاجماع ضد الارهاب .. حتى الصين التى مازالت شيوعية صوتت مع امريكا فى هذا القرار ، وكذلك الهند رائدة عدم الانحياز صوتت مع القرار .. ومع ذلك اذا تأملت قليلا فسترى ان مجرد اشتراك هذه البلاد فى صناعة

القرارات العالمية جعل القرار هادئا واكثر انصافا لليبيا ، فلقد اصرت الصين والهند ودول اخرى من العالم الثالث ، بضرورة اجراء حوار مع ليبيا قبل الاقدام على اى خطوة أو عقوبة ضدها ، وقال مندوبو هذه الدول ان عندهم ثقة ، بان النظام الليبى سيتعاون من اجل الوصول الى الحقيقة

ان ما حدث فى مجلس الامن بخصوص موضوع ليبيا هو علامة هامة . انها تشير لنا نحن الشعوب العربية ان نتكاتف ونتضامن معا ونسعى مع دول العالم وشعوبها فى بناء النظام العالمى الجديد ، ونساهم فى تشكيل القواعد التى تتفق مع رؤيتنا ومصالحنا الم تسمع ان بعض البلاد العربية تقف مع أمريكا ضد ليبيا ؟

● ● ●

ـ قال الشاب فى ختام حديثنا : ولكن لماذا يقف بعض الكتاب الذين تحترمهم موقفا معاديا للعالم الجديد ؟

● قلت ـ للاسف انهم يولولون فقط على نظام قد مات ، ولايدركون ، ان النظام القديم.، قد انهار كما انهارت عمارة لوران بالاسكندرية ، وانهيار العمارة لم يكن بفعل فاعل ، انما نتيجة انعدام ضمير الذين بنوها.... نتيجة الرشوة والفساد .. ولن تجدى ان اقف امام العمارة القديمة المنهارة ، وان اهتف « عاشت العمارة القديمة » ان هذا الهتاف لن يجعلها تنهض مرة ثانية .. انا لم اكن اكره العمارة القديمة انى لم اكن اعرف انها آيلة للسقوط .. انا لم اساعد على سقوطها .. هى التى انهارت .. ولكى تبنى العمارة الجديدة ، فلابد من ازالة الانقاض ، وان يتم البناء الجديد على اسس مختلفة حتى لاتسقط مرة ثانية .

انتهى الحوار مؤقتا بينى وبين صديقى الشاب ، بأمل مواصلته مرات اخرى .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهاز مخابرات جديد في نظام عالمي جديد

واشنطن: «الشرق الأوسط»

يأتي تعيين قيصر جديد لجهاز الأمن القومي الامريكي في اطار عملية الاصلاحات التي اقترحها الكونجرس في الأسبوع الماضي وتشمل مختلف مؤسسات التجسس الأمريكية. وكان السبب الرئيسي وراء هذه التغييرات هو انتهاء التهديد العسكري السوفياتي في المرحلة التالية للحرب الباردة وظهور تحديات جديدة من بينها تهريب المخدرات وخطر انتشار الاسلحة والارهاب والاضطرابات في العالم الثالث.

ويقول السناتور الديمقراطي ديفيد بورين (من ولاية اكلاهوما) رئيس لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ انه: «لا يمكن تغيير الاولويات الا باحداث تغيير في هياكل المؤسسات».

وبينما كان اتجاه وكالة المخابرات الامريكية يتسم بالتردد، اعرب البيت الأبيض عن عزمه على تبني الاقتراح الذي قدمه السناتور بورين وعضو الكونجرس ديفيد ماكوردي رئيس لجنة المخابرات في مجلس النواب.

ويتضمن قانون التعديل ما يلي:

● ان يقوم رئيس اجهزة المخابرات القومية بالإشراف على جميع عملياتها، ويختلف ذلك عن دور مدير وكالة المخابرات المركزية الذي تحددت مسؤولياته بشكل عشوائي، ويتمتع المشرف على أجهزة المخابرات بسلطات دستورية ويكون له صوت في مجلس الأمن القومي وسيطرة تنظيمية على عمليات الانفاق لوزارة الدفاع.

● يتم تخفيض انشطة وكالة المخابرات المركزية بحيث تتحدد بأعمال التجسس الفردي والعمليات السرية، ويجري فصل نشاط تحليل المعلومات عن العمليات السرية ويسند الى مكتب الابحاث الذي يقوم بوظيفة موحدة تتصف الآن بالتوزع على عمل عدد من الوكالات المختلفة.

● ستكون المؤسسة الجديدة المقترحة مسؤولة عن جميع عمليات جمع المعلومات باستعمال الاقمار الصناعية والتصوير الجوي وهو نشاط تقوم به اجهزة متعددة حالياً من بينها مكتب الرصد القومي الذي تحيط به سرية شديدة ويخضع في عملياته لقيادة القوات الجوية.

● ويقول مارك كوينتال رئيس مخابرات وزارة الخارجية السابق الذي يعمل حالياً في ادارة ابحاث الكونجرس: «اذا حدث ذلك فإنه سيكون نوعاً من اعادة الصياغة لهيكل المخابرات بالكامل وسيزيد في مداه عن الاصلاحات الاخرى التي حدثت منذ تأسيس عمليات المخابرات. ويعتبر الاقتراح نتيجة للمعلومات المستخلصة من لقاءات وشهادات اكثر من ١٢٠ من مسؤولي المخابرات الحاليين والسابقين.

ويضيف بورين: «لا أعتقد ان ذلك سيكون المنتج النهائي»، معبراً عن رغبته في التماشي مع اهتمامات البيت الابيض. ويتوقع بعض المتخصصين في نشاط المخابرات ان يواجه مشروع القانون معارضة الكونجرس حيث يقول فانسنت هونيسترا كبير ضباط مقاومة الارهاب في وكالة المخابرات المركزية (سي. أي. ايه) سيعاني المشروع من معارضة شديدة من جانب الادارة لانها نظام يتسم بالجمود البالغ».

ومع ذلك فإن الحاجة الى التغيير ستتكلف نحو ٣٠ مليار دولار حسب تصور المصادر المطلعة.

وقد حذر روبرت جيتس في حديث القاه في شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، من ضرورة ادخال اجراءات بتخفيض كبير في النفقات وعدد العاملين ومن ثم فإن وكالة المخابرات المركزية تقوم بمهمة مراجعة للذات من المتوقع استكمالها في الشهر المقبل.

وهناك تكهنات في اوساط المخابرات بأنه اذا انشئ منصب مدير جهاز المخابرات القومي فإنه سيتم تعيين جيتس لشغله لأن الرئيس بوش يعتبره أصلح شخص لتولي هذا المنصب.

ويستهدف اقتراح الكونجرس بالاساس تعزيز خطوط المسؤولين والمحاسبة لتلافي حدوث اساءة لاستخدام السلطة على النحو الذي حدث في فضيحة ايران كونترا.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

خمسة مشاهد من سيناريو النظام العالمي الجديد أمام قمة مجلس الأمن

لم يعد هناك خلاف كبير الآن على ان النظام العالمي الجديد لايزال في دور التكوين ، وان الانفراد الامريكي الظاهر حاليا بمقدرات العالم ليس سوى فترة مؤقته او انتقالية ، وان هناك أطرافا عالمية اخرى تطالب لنفسها بدور ومكانة في عالم المستقبل القريب . وقد برزت ضمن قمة مجلس الامن الاخيرة خمسة مشاهد من سيناريو النظام العالمي الجديد .. خمسة مشاهد تعبر عن المستقبل وتتطلع إليه وتشير إلى احتمالاته القادمة .. وسوف نتناول هذه المشاهد الخمسة بقدر من التفصيل ثم نحاول تلمس اثارها علينا نحن هنا في الشرق الاوسط .

● المشهد الأول ●

مشهد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وهو يعرض وضع قوة سلام فرنسية تحت تصرف الامين العام للأمم المتحدة .. ويعلن استعداد فرنسا لأن تضع تحت تصرف الامين العام للامم المتحدة في اية لحظة وخلال مهلة قدرها ٤٨ ساعة كتيبة من الف رجل للقيام بعمليات حفظ السلام في العالم .. وقد عرض الرئيس ميتران ايضا مضاعفة هذه القوة الفرنسية في غضون اسبوع .. وقال ميتران ان تشكيل هذه القوة ـ التي لم يستبعد احد ان تشارك فيها دول اخرى ـ سيعني بالطبع تشغيل لجنة قيادة الاركان العسكرية كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لتكون هذه القوة تحت إمرتها .

ويرمز هذا المشهد كما هو واضح الى الرغبة في توسيع دور الامم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد ومنحها صلاحيات تنفيذية واسعة في قضايا حفظ السلام والامن العالميين .

● المشهد الثاني ●

هو مشهد الرئيس الروسي بوريس يلتسين وهو يدعو في غضون قمة مجلس الامن إلى إقامة درع دفاعي حول الكرة الارضية امريكي ـ روسي مشترك ضد الصواريخ يستثمر ابحاث حرب النجوم الامريكية وما توافر لدى روسيا من تكنولوجيا في هذا الشان من اجل حماية الكرة الارضية من أخطار الصواريخ والعمل على تدمير تلك الصواريخ قبل ان تصيب اهدافها .

وواضح ان بوريس يلتسين يحاول ان يقفز من عصر الحرب الباردة والمواجهة مع امريكا الى عصر

يكتبها اليوم :
عبد اللطيف الحنفي

جديد تماما لايكتفي بمجرد انهاء هذه الحرب ولكنه يسعى اكثر من ذلك إلى تعاون امريكي ـ روسي في مجال الامن المشترك والامن العالمي على السواء .

وكان يلتسين قد اشار إلى هذا الاقتراح لأول مرة قبل سفره من موسكو لحضور قمة مجلس الأمن ولكنه عاد فكرره في واشنطن اكثر من مرة .. ولكن الطريف ان يلتسين لم يؤكد هذا الاقتراح في خطابه امام قمة مجلس الامن وهو ما يعني رغبته في ان يكون التعاون الروسي ـ الامريكي بهذا الخصوص خارج نطاق الامم المتحدة .. ان يلتسين يريده ان يكون إمتيازا روسيا ـ امريكيا لاعلاقة للأمم المتحدة به من قريب او بعيد .. امتياز للمتقدمين تكنولوجيا دون غيرهم .. ومحاولة لمشاركة الولايات المتحدة في الهيمنة على الأمن العالمي من الناحية العملية .

اما في قمة مجلس الأمن ذاتها فقد كان يلتسين حريصا على ان يهاجم الفكر الشيوعي باعتباره فكرا هداما ضد المصالح الاقتصادية للشعوب عامة وللشعب الروسي بشكل خاص .. ويؤكد عودة روسيا إلى احضان الحضارة الغربية التي تعلي قيمة الديمقراطية باعتبارها احد الاصول الرئيسية للحضارة الانسانية .

وقد دعا يلتسين امام مجلس الامن إلى تنفيذ تخفيضات عميقة في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والتكتيكية والنووية منها بشكل خاص .. كما دعا إلى منع انتشار اسلحة الدمار الشامل وابدى استعداد روسيا للاشتراك في نظام دفاعي جماعي للامن في اوروبا مشيرا إلى ان روسيا تعتبر الولايات المتحدة والدول الغربية حلفاء .

● المشهد الثالث ●

مشهد رئيس الوزراء الياباني كيتشي ميازاوا وهو يتحدث عن مساهمة بلاده الكبيرة في تمويل الامم المتحدة وعملياتها من اجل حفظ السلام ويطالب بشكل غير مباشر بمقعد دائم لليابان في مجلس الامن الدولي .. ان ميازاوا يدعو ليس فقط الى تجاوز مرحلة الحرب الباردة وآثارها بالتصالح بين روسيا والغرب ولكنه يدعو ايضا إلى تجاوز مجمل الحرب العالمية الثانية وآثارها على كل من اليابان والمانيا .. فاليابان والمانيا لم تعودا دولتين مهزومتين في

الحرب وانما اصبحت كل منهما قوة اقتصادية وتكنولوجية هائلة ولابد من وضع ذلك فى الاعتبار عند مناقشة ملامح النظام العالمى الجديد .

لقد تحدث ميازاوا عن حق بلاده فى مقعد دائم بمجلس الامن بطريقة وصفتها وكالات الانباء بانها مؤدبة وغير مباشرة .. ولكنه ترك لفرسان آخرين فى العالم الثالث دورا ان يثيروا بشكل مباشر الدعوة إلى اعادة النظر فى هيكل المنظمة الدولية .

● المشهد الرابع ●

مشهد كل من الهند وزيمبابوى وفنزويلا وهى تطالب على لسان ممثليها فى قمة مجلس الامن باعادة نظر جذرية فى دور الامم المتحدة واسلوب تشكيل هياكلها وليس صدفة ان هذه الدول الثلاث تمثل دول العالم الثالث فى قارات آسيا وإفريقيا وامريكا اللاتينية على التوالى .

فقد اعلن الرئيس الفنزويلى كارلوس اندريه بيريز وكذلك ناتان شاموياريرا وزير خارجية زيمبابوى ان حق الفيتو الذى تتمتع به الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن هو حق غير ديمقراطى وينبغى الغاؤه .. وعبر وزير خارجية زيمبابوى عن مخاوف دول العالم الثالث من تحكم الخمسة الكبار فى حركة الاحداث العالمية من خلال الامم المتحدة ومجلس الامن بحيث تتحول المنظمة الدولية من ملاذ للضعفاء الى غطاء يضفى الشرعية على تحكم الكبار فى الصغار والاقوياء فى الضعفاء وتحول الصراع بين الشرق والغرب الى صراع بين الشمال والجنوب .

● المشهد الخامس ●

مشهد يؤكد من جديد ان المصالح لا المبادىء هى التى تحكم حركة الخمسة الكبار وان المبادىء يمكن ان تتحول فى لحظة الى مجرد جورب من نوع « اول سايز » يصلح لجميع المقاسات .. وهذا هو مشهد رئيس وزراء الصين لى بنج احد مهندسى الهجوم على الطلبة الصينيين المطالبين بالديمقراطية فى ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩ وهو يعلن على الملا معارضة بلاده للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى بدعوى الدفاع عن حقوق الانسان .. وكان رئيس الوزراء الصينى يرد بذلك على ويلفريد مارتينز وزير خارجية بلجيكا الذى دعا إلى عدم التخفى وراء مبدا عدم التدخل فى الشئون الداخلية كدرع قانونى لاخفاء ما يحدث داخل اى دولة من انتهاكات لحقوق الانسان .

والطريف ان رئيس وزراء الصين كان قد سمح لتوه بوضع توقيع بلاده على قرار يطالب ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها لمحاكمتهما خارج اراضيها مما يعتبره كل المراقبين تدخل سافر فى سيادة ليبيا ـ على اراضيها ومواطنيها حتى لو كانت الحجة هى محاربة الارهاب .. فلا فرق فى اى تقدير منصف بين الارهاب وانتهاك حقوق الانسان .. كما ان حالة ليبيا هى مجرد اتهام مشكوك فى صحته بينما حالة الصين جريمة موثقة ومذاعة عبر التليفزيون على العالم كله .

تلك هى المشاهد الخمسة التى تعبر عن بواكير ما هو قادم من ملامح النظام العالمى الجديد ـ دعوة إلى انهاء آثار ونتائج الحرب العالمية الثانية وليس مجرد انهاء آثار الحرب الباردة ـ تاكيد سيادة المصالح فوق المبادىء فى غابة الصراع العالمى المتفجر ـ محاولة للتحالف بين التكنولوجيا العسكرية الروسية والامريكية من اجل الهيمنة الاستراتيجية على مقدرات العالم ـ السعى الى اعطاء دور اكبر للامم المتحدة سواء فى تشكيل ملامح هذا النظام العالمى الجديد ذاته او فى حراسة ما يتولد له من ملامح نتيجة التفاعل بين ارادات



القوى الكبرى في عالم اليوم .

وهناك الآن من يرى ان الولايات المتحدة ستدافع بشراسة عن انفرادها بالهيمنة على مقدرات النظام العالمي الجديد .. وهناك من يرى على العكس من ذلك ان الاقتصاد الامريكي لن يستطيع ان يتحمل هذا العبء .. وان واشنطن سوف تسمح ـ طال الوقت ام قصر ـ بمشاركة الاخرين .

ويقولون ان التغيير قد يبدأ بمجلس الأمن حيث يتم توسيع نطاق عضويته ليصبح اكثر تمثيلا لعالم اليوم .. لقد كان عدد اعضاء مجلس الأمن عند تشكيل الامم المتحدة عام ١٩٤٥ إحدى عشر عضوا (٥ دائمين + ٦ غير دائمين) يمثلون ٢٠ ٪ من حجم عضوية الامم المتحدة حينذاك اما عدد اعضاء المجلس الآن بعد توسيعه (١٥ عضوا) فلا يمثل سوى اقل من ١٠ ٪ من جملة العضوية في الامم المتحدة (١٦٦ دولة) فضلا عن ضرورة حل مشكلة تمثيل اليابان والمانيا من العالم الصناعي المتقدم وتمثيل دول كبرى بازغة في العالم الثالث مثل الهند والبرازيل ونيجيريا وغيرها ويقدر المراقبون ان يحدث ذلك قبل العيد الذهبي للامم المتحدة عام ١٩٩٥ .

وفي ظل هذه التطورات لابد ان ندرك نحن العرب انه يعاد الآن تشكيل الخريطة السياسية للشرق الأوسط برمته .. وان علينا ان نسهم في هذه العملية ولا نغيب عنها لحظة واحدة .. علينا ان ندافع عن مصالحنا في كل الساحات وكل الاروقة .. ننسق حركتنا .. ونكف عن العاب الصغار التي ضيعتنا طويلا .. وندرك دروس التاريخ على حقيتها .. ندرك مثلا ان اليابان والمانيا بعد قرابة خمسين عاما من هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية قد عادتا وبالقوة الاقتصادية والتكنولوجية وحدها تحتلان مكانتهما اللائقة تحت الشمس .. وان اليابان وحدها اصبحت ـ دون قوة عسكرية كونية ـ تسبب لامريكا صداعا لاتكاد تفيق منه .. وهذا يعني أن عناصر القوة ألشاملة وليست القوة العسكرية وحدها ستكون هي الفيصل في عالم اسلحة الدمار الشامل .. ندرك ايضا ان العالم يسقط الحواجز والفواصل وينهي عصر العزلة والمواجهات ذات الطابع الايديولوجي ويتجه الى منطق الحلول الوسط .. وفي عبارة واحدة ندرك ان الدنيا من حولنا تتحرك وان من لايدرك قوانين حركتها ويتصرف على اسس هذه القوانين سوف يسقط دون رحمة او هوادة خارج نطاق التاريخ .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

فتحى غانم

كلام كثير عن النظام العالمى الجديد . فما هو هذا النظام الجديد ؟ لا احد يستطيع ان يجيب عن هذا السؤال الآن ، فهو مجرد كلمات متراصة فى جملة غامضة نحاول ان نجد لها تفسيراً مما يجرى حولنا من احداث فيزداد الغموض لأن النظام يتحول إلى فوضى ، والجديد الذى نراه فى الواقع هو القديم الذى عرفه البشر منذ فجر التاريخ .

اخر ما سمعناه من الجنرال « باول » رئيس الاركان فى الولايات المتحدة انه يريد ان يشعر العالم بالرعب من قوة بلاده العسكرية ، فما الجديد فى هذا ؟ ، ولا احد يستطيع ان يعرف ماالذى سوف تنتهى إليه الامور فى روسيا او دول الكومنولث الجديدة ، ومرحلة الانتقال ، التى يتحدثون عنها ، تعنى الخروج من نظام قديم ثبت فشله ولكن إلى اين الخروج ؟ لقد انهار النظام القائم على توازن بين قوتين اعظم تدور فى فلكيهما دول تابعة ، وتقف بينهما دول اخرى تزعم انها غير منحازة او تحاول ان تكون على الحياد . انتهى هذا النظام وظهرت قوى متعددة مستعدة لخوض مغامرة توازن القوى ، ولا احد يستطيع ان يحدد هذه القوى ، وإذا حددها فلن يستطيع ان يحدد من يكون اقواها واكثرها فاعلية . ألمانيا ام الصين ومجموعة دول شرق اسيا ، ام اوروبا الموحدة وإذا استطاع ان يحدد درجات القوة والفاعلية ، فلا يستطيع – الآن – ان يعرف متى يتحقق هذا الوضع الجديد والوسائل – او الاحداث – التى تؤدى إلى تحقيقه ، حتى تعود إلى العالم درجة من الاستقرار بعد انتهاء عمليات التمرد والشد والجذب وهدوء تفاعلات التشكيلات الجديدة . المستقبل غامض وايامه حبلى باحتمالات من الصعب حصرها او السيطرة على مسارها ، لذلك يسود القلق جميع المجتمعات ، والجميع يهربون من المؤسسات القديمة والانظمة القديمة والافكار القديمة .

واغلب الهاربين يتملكهم ياس الفئران الهاربة من السفينة الغارقة . وملاجىء الياس معروفة ولها حصون وقلاع . فالإنسان اليائس لا يملك إلا ان يلجا إلى ربه – عقيدته – وارضه – وطنه وقوميته – لذلك اصبحت الجماعات الدينية والعرقية والقومية ظاهرة عامة فى عالم اليوم . ولن يخرج الناس من قلاعهم ويقبلون على الحياة – كما لابد ان يحدث – حتى تهدا عواصف التغيير عندئذ يكون الاهتمام بالدنيا اكثر من الاهتمام بالآخرة . هذا هو ما عرفناه عن طباع البشر وتقلباتهم على مر عصور التاريخ .

والذين يحتمون بحصون العقيدة والقومية ، يتعرضون لمخاطر شديدة ، إذا كانت حصونهم لا تسمح لهم بالتفكير فى المستقبل ، وإذا كان اللجوء إلى العقيدة هو



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اخطر جريمة فى حق البشر هى ممارسة الانغلاق الفكرى . هى حرمان اى إنسان من البوح بافكاره وشكوكه . هى افتراض أن صوت الحق غير قادر على مواجهة الباطل . هى محاولة إخراس كل صوت باسلوب آخر غير اسلوب المواجهة واستخدام المنطق ، وتقديم الحجج والبراهين التى تثبت فساد الراى الذى نراه لا يتفق مع العقيدة لانه بالضرورة لا يتفق مع المنطق واحكام العقل .

النظام الجديد للعالم ، لم يتحدد بعد . والانغلاق يعنى الانكماش والتقوقع وانتظار بزوغ النظام الجديد كما يصنعه ويحدده الآخرون . وايا كان هذا النظام فهو يعتمد على القوة ، سواء كانت قوة المعرفة العلم ، او قوة الإرادة او قوة الثراء المادى ، او قوة السلاح .. ونقطة الانطلاق هى العلم والإرادة . اما الحشود والجحافل البشرية التى تنقاد بلا علم او إرادة حرة وراء من يقودها ويفكر لها ويوجهها كما يشاء ، فهى مجرد وقود بشرى يحترق جسدياً او يفقد امواله بعد ان يفقد إرادته فى مجتمع يتحول إلى مستودع لنفايات الفقر والجهل يتحكم فيه قادة يمارسون شهوة السلطان ، بينما يمثل هؤلاء القادة دور البيادق يحركها اصحاب القوة الحقيقية على رقعة الشطرنج .

الغلاف وهروب على طريقة النعام الذى يدفن راسه فى التراب حتى لا يواجه المأساة . بينما هناك آخرون يستعدون ويعملون لدنياهم كانهم يعيشون فيها ابداً فى نفس الوقت الذى يحصنون انفسهم بالعقيدة والقومية كما لو كانت آخرتهم غداً .

ومـا اسهل دعـاوى الانغلاق فى زمن القلاقل ، وما اسهل حشد الناس فى جحافل لا عقل لها ، وما اسهل تكرار المآسى التى اودت بحياة الاف الصبية فى الحرب الإيرانية العراقية لتنتهى الحرب إلى لا شىء سوى الدمار والتخريب . وما اسهل اندفاع جحافل المقاتلين باسم العقيدة وتحت شعار الدين ، ليتحول البلد إلى ديكتاتورية تضطهد البشر وتمارس تجارة الهيروين بتصديره إلى شعوب العالم من المؤمنين وغير المؤمنين ، وما اسهل جمع اموال وثروات التابعين باسم الدين ، ثم الهرب بالاموال سعياً وراء ملذات الدنيا وهرباً من تعاليم الدين .

غالي: الفقر يهدد النظام العالمي الجديد

قرطاجنة (كولومبيا) ـ وكالات الانباء: قال بطرس بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة ان انتشار الفقر يعرض الامن العالمي للخطر ودعا كل الدول الى الاضطلاع بمسؤولية النهوض بالتنمية في العالم الثالث.

وقال غالي امس الاول في كلمة امام المؤتمر الثامن للتجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (اونكتاد) في مدينة قرطاجنة الساحلية في كولومبيا: «لا سلام ولا استقرار بدون التنمية».

وقال ان وجود تنمية دائمة «عامل ضروري في تحقيق السلام والاستقرار في العالم» وان مناطق الفقر تنطوي على مخاطر تفجر العنف والصدام بشكل دائم.

واضاف غالي قوله ان الأمم المتحدة عليها واجب خاص للنهوض بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وضمان ان جميع الشعوب تستطيع العيش في عالم جديد تخلص من الفقر وسوء التغذية والجوع والاوبئة.

واقترح غالي ان تدرس الدول الاعضاء ان تجري الأمم المتحدة مراجعة كل ثلاث سنوات للاوضاع العالمية لتكون اساسا لقرارات معالجة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية العالمية.

ويحضر مندوبون من اكثر من ١٥٠ دولة مؤتمر الاونكتاد وهو اكبر تجمع من نوعه منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي.

وقد انشئ الاونكتاد عام ١٩٦٤ ليكون الذراع الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وستدرس الدول الاعضاء خلال ١٩ يوما من المحادثات سبل معالجة القضايا التقليدية مثل الفقر وديون العالم الثالث وانخفاض اسعار السلع الاولية والتكنولوجيا والتجارة في عالم تغير تغيرا شديدا بعد سقوط الشيوعية.

وقال كينيث دادزي الامين العام للاونكتاد في كلمته الافتتاحية ان «صوت الحرية تتردد اصداؤه في شتى انحاء المعمورة». لكنه حذر المندوبين بقوله: «الحرية لا يمكن ان تبقى اذا سعت مجموعة من الناس او المجتمعات الى تطوير انفسهم وفي الوقت نفسه حرمان الاخرين من فرص التقدم. فالحرية لا تتجزأ».

وتأمل الدول النامية ـ التي تشعر بالقلق ازاء ما تقول انه ازدياد الحماية التجارية والاتجاه الانعزالي في العالم الصناعي ـ في ان تستخدم المؤتمر في الحصول على تنازلات في قضايا التجارة والديون.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢

ملامح النظام العالمي الجديد !



بقلم : حسين فهمي

منذ ان اعلن الرئيس الامريكي « بوش » عن النظام العالمي الجديد بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي ، اختلف الكتاب والمعلقون والساسة في تفسير هذا النظام . ومازالوا يختلفون !

البعض يقول انه يكرس انفراد الولايات المتحدة كقوة وحيدة اعظم بالسيطرة على العالم .. ويرى البعض الآخر انه يستهدف السير على طريق السلام وخفض نفقات التسلح .. بينما يرى البعض الثالث انه يمكن الولايات المتحدة من اعادة ترتيب الاوضاع في العالم كله .

ومن يتأمل في التصريحات الامريكية الاخيرة ، يمكنه استكشاف بعض ملامح هذا النظام العالمي الجديد .. فتشيني وزير الدفاع الامريكي يصرح بأن امريكا تسيطر على مجموعة من القواعد العسكرية في جميع انحاء العالم ، وان هذه السيطرة ضرورية وتستهدف الدفاع عن السلام والنظام العالمي الجديد !

ومن ناحية اخرى فقد قرر حلف الاطلنطي بزعامة امريكا التدخل خارج المنطقة التي انشىء الحلف من اجل الدفاع عنها وحتى منطقة شمال الاطلنطي .. واذا كنا قد شهدنا تدخل بريطانيا وفرنسا وغيرها من اعضاء الاطلنطي في ازمة الكويت ، فان التأكيد الجديد ينبىء عن استعداد الحلف للتدخل في اى مكان في العالم !

وبذلك تتحد اهداف « واشنطون » وحلف الاطلنطي في التدخل العسكري . ويوضح هذا تماما التهديدات الامريكية البريطانية الفرنسية الموجهة إلى ليبيا لارغامها على تسليم اثنين من مواطنيها اتهموهما بتفجير طائرة امريكية وأخرى فرنسية !

• • •

والسؤال الذي يطرح نفسه هو عن ماهية النظام العالمي الجديد الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتكتل الامبريالي الامريكي الاوربي وباهدافه .

والواضح ان هذه الاهداف تتلخص في ارغام دول العالم الثالث على الخضوع للإدارة الامريكية . وبذلك تتعرض كل دولة تجرؤ على رفض التبعية لامريكا للتهديدات والعقوبات العسكرية والاقتصادية ! ولاشك ان هذه التهديدات التي توجه الآن الى ليبيا مردها الى رفضها لهذه التبعية وتمسكها بحقوقها الوطنية والدولية !

وتمتلك القوة الامريكية الاعظم وسائل كثيرة للضغط والتدخل في شئون دول العالم الثالث ، واذا كانت امريكا تملك القوة العسكرية الجبارة ، فانها تمتلك ايضا اسلحة الضغط بالقمح والطعام والديون .

وامريكا تزود الغالبية الساحقة لدول العالم الثالث بالقمح كما تزودها بالطعام .. وتدينها بمبالغ طائلة وفوائد ربوية فاحشة وبذلك تسقطها في شباك التبعية .. فالقوة الامريكية الاعظم تمتلك كل مقومات الضغط والارهاب !.

ومن ناحية ثالثة فان الولايات المتحدة مصممة على الحفاظ على قوتها العسكرية الهائلة ، واسلحتها النووية وصواريخها الاستراتيجية .. واذا كانت القوة الاعظم الثانية قد اختفت بتفكك ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ، فان الولايات المتحدة مازالت متمسكة بابقاء غالبية اسلحتها الاستراتيجية والتقليدية رغم اعبائها المالية التي ينوء بها الاقتصاد الامريكي .. فهي ترفض خفضها خفضا كبيرا ، وقد اقترح « يلتسين »

رئيس روسيا ذلك ، ولكن « تشيني » وجه حملة شعواء على هذا الاتجاه :

● ● ●

ومن ناحية رابعة ، فان أمريكا وحلفاءها يسيطرون على مجلس الأمن ، وتحت قيادة أمريكا ، يستطيعون التدخل العسكرى ، والضغط الاقتصادى تحت راية مجلس الأمن وبقرارات منه كما هو الحال بالنسبة للتهديدات العسكرية والاقتصادية التى يوجهونها الى الجماهيرية الليبية . كذلك حق الفيتو الذى استخدم لصالح اسرائيل مرات ومرات !

وهكذا يتضح جوهر النظام العالمى الجديد الذى أعلنه « بوش » .. فهو نظام يعتمد على القوة ودعم النفوذ الامريكى فى جميع انحاء العالم ! وفى نفس الوقت يطرح هذا النظام ، بما ينطوى عليه من ترسانة امريكا النووية ، يطرح سؤالا هاما هو : الى من توجه هذه الترسانة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى الذى كانت الاسلحة الامريكية موجهة اليه !

وتحاول « واشنطون » أن تلف وتدور حول هذا السؤال وذلك بحملاتها المستمرة على الدول العربية والاسلامية وبوجه خاص ليبيا وايران وغيرهما .. وذلك رغم ان الرقابة الدولية على الاسلحة النووية تنفى ذلك .. ولكنها مجرد حجة لتبرير تسلحها الهائل ، والتشهير بالنظم التى لاتسير فى ركابها !

● ● ●

واذا كان حظر نشوب حرب عالمية قد انقشع ، فان الحرب الاقتصادية والتجارية تحتدم بين اطراف التحالف الغربى (امريكا واوربا الغربية واليابان) وقد نال هذا من مكانة امريكا الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية .. وقفزت الى هذه المكانة دول اخرى مثل المانيا واليابان واوربا الغربية الموحدة الجديدة .. بل والدول الصغيرة فى آسيا والمسماة بالنمور الآسيوية التى غزت منتجاتها مع المنتجات اليابانية اسواق أمريكا !

ومن ناحية اخرى ، فان الاقتصاد الامريكى يعانى من الكساد والخلل فى الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات والديون والبطالة المتزايدة .. وغير ذلك من الامراض الاقتصادية .. وهو الأمر الذى قد يسوق أمريكا إلى حروب صغيرة للتدخل فى العالم الثالث !

وعن كل هذا تتضح ملامح النظام العالمى الجديد ، والقوة العالمية الاعظم !



حدث في مانشستر!

عندما تستبد الحيرة ببعض شبابنا، الى الحد الذي يدفع احدهم لكي يتوجه الى أهل الذكر بسؤال عما اذا كانت«الديمقراطية» كفرا أم لا، فان الموقف في مجمله يعني ان ازمة الواقع العربي اعمق واعقد بكثير مما نتصور، اذ تبدو الازمة متجاوزة حدود الاوضاع السياسية، ومعششة في عموم الحالة الثقافية. سمعت بقصة السؤال من شيخنا الدكتور يوسف القرضاوي، في جلسة لتبادل الهموم والاشجان جمعتنا في مدينة«مانشستر» البريطانية، التي شهدت في الشهر الماضي مؤتمرا للطلاب المسلمين في المملكة المتحدة وايرلندا، كنا بين ضيوفه، وقد جرنا الى ذلك الموضوع ماسمعناه من بعض الدارسين العرب اثناء جلسات المؤتمر وفي حواراته الجانبية من افكار، بدت مثيرة للدهشة والعجب، حيث لم تكن المفاجاة في مجرد شذوذ تلك الافكار، ولكنها كانت أيضا في استمرارها على ذلك النحو، حتى عندما غادر اولئك الشبان مجتمعاتهم التي تشربوا منها بتلك الافكار، ونزحوا الى الغرب لاستكمال دراساتهم العليا.

لما روى الشيخ القرضاوي قصة ذلك السؤال الذي استفتي في صدده أكثر من مرة اثناء وجوده في الجزائر قبل عام، عندما كان قائما على شؤون الجامعة الاسلامية هناك، قلت: هذه فجيعة حقا، لكننا نستطيع ان نفهم ملابساتها، فاولئك الذين يشكون في علاقة الديمقراطية بالكفر، لم يعرفوا الديمقراطية اصلا، منذ ظهروا على قيد الحياة. ربما سمعوا بها فقط، باعتبارها شانا من ثقافة الغرب، الذي مارس بحقهم قهرا وذلا - على ايدي الفرنسيين - طيلة مائة وثلاثين عاما، ومن ثم فرفضهم لها يمكن اعتباره جزءا من تصفية الحساب مع أولئك«الكفار» الذين جثموا على انفاسهم وأذلوهم، ربما سمعوا أيضا بان من شان الديمقراطية تحليل الحرام وتحريم الحلال، على نحو ما فعلت بعض البرلمانات الغربية، التي أباحت الشذوذ الجنسي مثلا، وهو النموذج الذي يتردد على السنة بعض المتدينين الذين لم يعرفوا من الديمقراطية الا اتعس افرازاتها.

قلت: امثال هؤلاء نعذرهم ونشفق عليهم، لكننا لانجد سبيلا لاعذار اولئك الشبان الذين سمعناهم اثناء المؤتمر، ممن ظهروا في حالة عقلية ونفسية لاتختلف كثيرا عن اقرانهم من الشباب الجزائري، اذ يفترض انهم اتيح لهم ان يكتسبوا وعيا جديدا ويحصلوا ثقافات ومعارف جديدة، بحكم المعايشة او بحكم الدراسات العليا التي يعدونها، ومن ثم فليس بوسعنا ان ندعي بأنهم لم يروا ولم يسمعوا، اذ الحقيقة انهم عرفوا ولم يدركوا، لان ثمة حواجز كثيفة حالت دون انتقال المعارف الى الوعي والمدارك.

ولانريد ان نسترسل في التفسير والتحليل قبل ان نثبت الحالة، لكننا قبل هذا وذاك نريد ان نلفت النظر الى ان الأمر لاينبغي ان يكون مثيرا للانزعاج او الفزع، لان النماذج التي صادفناها في ذلك المؤتمر تمثل دوائر محدودة في نهاية المطاف، ورغم علو صوتها واندفاع عناصرها وجراتهم، فان حجم الرفض لافكارهم من جانب الجمهور المتلقي كان أكبر بكثير من حجم القبول، ولذا فاننا نقول إن ما لمسناه يبعث - فقط - على بعض القلق، باعتباره يعكس اعراضا سلبية لم تصل بعد الى مرحلة الخطر، وفي كل الاحوال فاحسب انها يمكن ان تستجيب للعلاج بسهولة، اذا توافر«الاخصائي» الذي ينهض بتلك المسؤولية.لنبدا الحكاية من أولها..

هل هو سبيل المجرمين؟

كان عنوان المؤتمر وموضوعه الأساسي هو: المسلمون والنظام العالمي الجديد، وفيما هو ظاهر، فان العنوان بدا معبرا عن ادراك لما يحدث في العالم من متغيرات، ووعي بأن المسلمين جزء من هذا العالم، ولابد لهم ان يتاثروا بمتغيراته شاءوا أم أبوا، وهو معنى قدرته واعتبرته مؤشرا ايجابيا وباعثا على الاطمئنان، لكنني لم أهنا بذلك الشعور طويلا، فقد لاحظت ان منظمي المؤتمر دعوا الدارسين المسلمين وعائلاتهم، فقدموا في افواج كبيرة من مختلف انحاء المملكة المتحدة وايرلندا، لكنهم عندما بدات جلسات العمل قصروها على الرجال وحدهم، ثم عزلوا نساءهم في بناية اخرى، ونظموا لهن برنامجا آخر، وفهمت ان النية اتجهت في البداية الى اشراك النساء في الجلسات وتخصيص اماكن لهن في القاعة؛ ولكن ضغوط ذلك الفريق من الشباب، كثير الجلبة وقليل المعرفة، نجحت في فرض العزل وابعاد النساء عن المشاركه.

ولما قلت ان المجتمع الذي اقامه النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن منفصلا ولكنه كان محتشما وقائما على مشاركة الجنسين في مختلف مجالات العلم والعمل، باعتبار



المصدر : المجلة

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢

ان«النساء شقائق الرجال»، رد واحد من المنظمين قائلا: كلامك صحيح، ولكننا اردنا تجنب المشاكل!

كان الشيخان يوسف القرضاوي وراشد الغنوشي جالسين، فقالا في صوت واحد: اذا حجبت المرأة على هذا النحو حتى في مجالس العلم، فكيف يتاح لها اذن ان تتثقف وترتقي بمعارفها ومداركها؟!. واضاف الشيخ القرضاوي انه كان من بين نتائج تكرار هذه الظاهرة في الواقع العربي ان اصبحت اكثر الاسئلة التي يتلقاها منهن تدور حول مسائل التجمل والزينة، ولاشان لها بمشكلات المجتمع والحياة!

عرفت منهما اثناء الحديث انهما انتقدا هذه الظاهرة في احد المؤتمرات التي نظمها بعض الشباب المسلم في الولايات المتحدة، وفي لقاء لهما مع النساء سمعا احتجاجا على تكرار مسالة العزل في المؤتمرات الاسلامية، فاقترحا عليهن اخذ زمام المبادرة لتصحيح الموقف، وفرض تغيير الواقع على المنظمين، فما كان من النساء الا ان دخلن في اليوم التالي الى قاعة المؤتمر، وقمن«باحتلال» جانب منها جلسن فيه ولم يغادرنه حتى اليوم الأخير!

استعدنا ماحدث قبل ثلاث سنوات في ندوة«مستقبل العمل الاسلامي»، التي عقدت بالجزائر، وكيف اخذ فيها باقتراح بعض الاخوة التوانسة ان تشارك امرأة في ادارة احدى الجلسات، وليس فقط في مجرد الحضور بالقاعة والاسهام في المناقشة، عندئذ قلت ان ماوقع في الجزائر كان استثناء على الحالة الاسلامية العربية، المشرقية على الأقل، لكن هذا الذي رأيناه في«مانشستر» يعني ان المسالة اكبر من مجرد كونها ضغوطا اجتماعية، حيث لامحل لمثل تلك الضغوط في انجلترا، ولكنها حالة فكرية وعقلية تحتاج الى دراسة ومراجعة.

ولم يكن ذلك هو كل مافي الأمر، لانه ما ان بدات الجلسة الافتتاحية، حتى تقدم واحد من المنظمين ليحدثنا عن برنامج اليوم الأول، الذي خصص لعرض ومناقشة موضوع النظام الدولي، وعندما شرع صاحبنا في اقناعنا باهمية الموضوع، وجدناه يستشهد بعبارة لاحد الدعاة المعاصرين يحث فيها المسلمين على دراسة مجتمع«الجاهلية»، وتبعه آخر تحدث في النقطة ذاتها، وبنى كلامه على أساس من ضرورة الاحاطة بما أسماه«سبيل المجرمين»!

فوجئت بهذه اللغة، وقلت: كيف يمكن ان يفكر هؤلاء في التعامل مع العالم، بينما هم يقفون منه ذلك الموقف الرافض والمتهم، والمعادي في ذات الوقت، وأي عقلية تلك التي تاتي الى هذه البلاد لتنهل من معارفها، وتتزود باعلى الشهادات، ليعود حاملوها الى بلادهم متطلعين الى المكانة المرموقة والمناصب الرفيعة، ثم تنسب الى الذين تعلموا على ايديهم بانهم من اهل الجاهلية وانهم سالكو سبيل المجرمين؟!

من جانبي اعتبرت ذلك الخطاب غير منصف ومفتقدا حسن التعبير، واهم من ذلك انه في منطلقه كان مخالفا لما تعلمناه في مدرسة الاسلام وأدبه.

اخذت الكلمة وقلت اننا لانستطيع بهذه الروح ان نستهل حديثا عن علاقتنا بالمتغيرات الدولية، وان الغرب الذي يثير حفيظة كثيرين منا ليس شيئا واحدا، اذ فيه الايجابي والسلبي، وتقديرنا لما هو ايجابي في حضارته وقيمه لايعني قبولنا بسلبياته. ومن ثم فليس مقبولا من أي باب ان نطلق عليه أوصافا تدمغه وتدينه على الجملة، من ناحية ثانية فنحن نفهم من خطاب الاسلام ان الله خلق الناس شعوبا وقبائل ليتعارفوا، وليس لكي يتخاصموا ويتعاركوا، وان القاعدة في تعامل الاسلام مع الآخرين هي البر والقسط، طالما انهم لم يقاتلوا المسلمين في دينهم ولم يخرجوهم من ديارهم.

اما تصنيف الناس الى مسلمين وكفار أو مؤمنين ومجرمين، فمجاله أمام الله سبحانه وتعالى يوم الدين والحساب. وليس من حسن الفهم ان نخلط بين الخطاب الاخروي والآخر الدنيوي، كما انه من الخطأ المنهجي أن نجري تخليطا آخر بين ماهو عقيدي وماهو سياسي أو حضاري، وعلى الجميع ان ينتبهوا الى تلك الفوارق والتمايزات حتى لانظلم انفسنا والآخرين، أو نظلم ديننا الذي ننتسب اليه.

ابن تيمية ليس الشرع

في حوار آخر قلت ان المستقبل للكيانات البشرية الكبيرة، وان بعض فقهاء المسلمين بذلوا جهدا لتصنيف الملل والنحل المختلفة المنسوبة الى الاسلام ورد ما فيها من معتقدات تختلف مع أهل السنة والجماعة في الفروع أو في الأصول. ومن هؤلاء من اخرج بعض الفرق من ملة المسلمين وحذفهم من وعاء الأمة، استنادا الى المعيار العقيدي، وربما كانوا محقين في ذلك، ولكن الأمر يحتاج الى مناقشة اخرى في ظروفنا الراهنة، تستهدف البحث عن صيغة للتعامل مع تلك الفرق من باب الاضافة لا الخصم. واذا كان الاسلام قد اعتبر أتباع الديانات الاخرى«أهل كتاب» فان فقهاءنا صاغوا علاقة المسلمين بهم على أساس من فكرة«عقد الذمة»، وفي العصر الأموي اعتبر المجوس والصائبة من أهل الذمة، ثم اذا كان الحوار الجاري حاليا في المفاوضات«متعددة الأطراف» يستهدف ادخال اسرائيل في نسيج المنطقة وخرائطها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وربما العسكرية، فلماذا لانفكر نحن في صيغة لجمع شمل الأمة الاسلامية، والاستفادة من كل فرقها وطاقاتها التي تنسب نفسها الى الاسلام، سواء اختلفت معنا تلك الفرق في الفروع أو في الأصول، وفي كل الأحوال، ليبق التصنيف العقيدي كما هو، ولكن لنضف اليه الرؤية السياسية والمنهج الحضاري، الذي يقوم على الاستيعاب وليس الحذف.

ضربت لذلك مثلا بفرق عديدة فى مقدمتها



المصدر : ....الحياة

التاريخ : ....١١ فبراير ١٩٩٢

الشيعة، التي يصل تعداد الاثنا عشرية منهم الى مائة مليون شخص. وقلت ان اختلافنا مع أولئك الشيعة هو في الفروع وليس الأصول، كما قرر علماء الأزهر، ومن ثم فاننا نستطيع ان نكسب الكثير على المستوى السياسي والحضاري اذا ما اقمنا صيغة ايجابية للتعامل معهم بمنطق الاضافة وليس الحذف، وهو توجه محمود تلوح بوادره الآن في الساحة العربية، ونتمنى له التوفيق والتسديد.

بعد هذا الكلام جاءني شاب متسائلا: كيف تدعو الى التعامل مع الرافضة بينما الشرع نهى عن ذلك؟

قلت: لا أعرف ان الشرع اعتبرهم رافضة

قال: هكذا وصفهم ابن تيمية

قلت: ابن تيمية فقيه جليل القدر وعالي المقام، ولكنه ليس الشرع، والشرع الذي نعرفه هو ماشرعه الله للمسلمين في كتابه أو أوحي به الى نبيه، وما دون ذلك فهو«فقه»، والفرق بين الاثنين كبير، وتعاملنا مع ماهو وحي من الله سبحانه وتعالى ينبغي ان يختلف عن تلقينا لما هو اجتهاد بشري، اذ الأول ملزم بدرجة أو بأخرى، بينما الثاني لايلزم على اطلاقه، وانما يؤخذ منه ويرد، بحسب درجة اتفاقه مع الشرع والمصلحة.

قال: تلك بلبلة تخرب علينا ديننا!

قلت: تخريب الدين يأتي من قلة الفهم وضيق الصدر، ورحمة الله بالعباد أكبر بكثير من قسوة العباد على العباد.

في مناسبة اخرى تعرض الحوار لما جرى في الجزائر، وقلت ان كبح الانفعال مهم في مناقشة هذا الموضوع، لان حفاوتنا جميعا باي تجربة اسلامية ينبغي ألا تغيب عن بالنا ضرورة فرز وتحقيق الأسس والعناصر التي تقوم عليها التجربة، وأوردت تحفظاتي التي اشرت اليها ربما أكثر من مرة على هذه الصفحات، ثم قلت ان مشروع الدولة الاسلامية يمثل طموحا كبيرا يحتاج الى ترو واعداد وتدرج، فذلك أمر لاتجوز فيه المغامرة بالقفز فوق المراحل أو خطف الفرص.

بعدما أنهيت كلامي جاءني أحدهم وعيناه تقدحان بالغضب والشرر، وقال: لماذا تعارض قيام الدولة الاسلامية؟

قلت: اما انك لم تسمع ماقلت او انك لم تفهمه!

قال: بل سمعت وفهمت وادركت انك تدعو الى تاجيل قيام الدولة بحجة الترتيب والاعداد.

اضاف واحد من زملائه، ان النبي عليه الصلاة والسلام أقام دولة المدينة في ثلاثة أيام.

ادهشتني تلك الجراة في الحديث فقلت: تعني ان المرحلة المكية التي استغرقت ثلاثة عشر عاما ساقطة من الحساب ولم تكن اعدادا للدولة؟

قال الأول: لقد تجاوزنا المرحلة المكية بتمام التبليغ، وأن لنا ان ندخل مباشرة في المرحلة المدنية، ففيم التاجيل والتردد اذن؟

قلت: اذا كنت تعتقد اننا جاهزون الآن، ولم يبق الا قرار اعلان الدولة، فمعنى ذلك ان كلا منا يرى الواقع من زاوية مخالفة تماما للآخر.

الخلافة ليست دينا

كانت محاضرتي في المؤتمر حول مسلمي الاتحاد السوفياتي(سابقا) ومستقبل جمهوريات اسيا الوسطى، ومما قلته في الموضوع ان انهيار الاتحاد السوفياتي أدى الى اطلاق سراح كل المؤمنين، كما انه انهى الجدل حول الخيار الشيوعي أو الاشتراكي، لكنه أضر بالعالم الثالث، والمسلمون في صدارته، من حيث انه اخل بالتوازن الدولي، وجعل الولايات المتحدة تستفرد - ولو مؤقتا - بتقرير مصير العالم، ومن ثم فقد فقدت دول العالم الثالث النصير السوفياتي الذي كانت تحتمي به في بعض الاحيان، قلت أيضا انه بعد الانهيار وتطلع مسلمي تلك المناطق الى اخوانهم في العالم العربي، فان هذا الأخير بدأ يصدر اليهم أمورا عدة، بينها الجدل حول المسائل الخلافية واشتباك السلفيين مع المتصوفة، في حين ان أولئك المتصوفة لهم وجودهم المعتبر في تلك المناطق، وكان لهم دورهم التاريخي الذي لاينكر في الدفاع عن الاسلام وتثبيت عقائد المسلمين.

هذا الكلام ازعج البعض، فمنهم من اعتبره تعاطفا مع اليسار وأسفا على ما حل بالاتحاد السوفياتي، ومنهم من تصوره هجوما على السلفيين وانتقادا لمقولاتهم، ومنهم من حمله بمحمل الدفاع عن الطرق الصوفية. وكانت النتيجة انني امضيت ليلة بطولها اناقش اولئك الشبان فيما خرجوا به من انطباعات، وأحاول اقناعهم ببعض المبادىء البسيطة في التحليل الذي يفترض انه يحاول سبر غور أية قضية، وتقليبها من مختلف أوجهها، ومن ثم فهو أقرب الى صورة الاشعة التي ينبغي ان تلتقط للحالة وتفحص جيدا، قبل الادلاء برأي في التشخيص أو العلاج.

في نهاية المطاف سالني واحد منهم: سمعنا انك تعارض اقامة الخلافة الاسلامية؟

كنت قد تعبت من المناقشة والجدل، فقلت ان الخلافة ليست دينا نتعبد به، وما أعرفه من الاسلام انه لم يحدد شكلا لنظام الحكم، ولكنه عني بتحديد أسس ومقاصد للحكم، ومع ذلك فاذا كنت تعرف ما لا أعرف، واستطعت ان تقيم الخلافة فتوكل على الله واضمن بيعتي لك من الآن!

ما الذي يعنيه ذلك كله؟

لاول وهلة يخرج المرء بانطباع مؤداه ان هؤلاء الشبان يتلقون ثقافة شائهة ومغلوطة، وان اي جهد يبذل لتصحيح افكارهم لن يؤتي ثماره المنشودة، لان ثمة أجيالا بعدهم تاتي محملة بذات البصمات الثقافية، ببساطة لانها

تتلقى زادها الفكري من ذات المنابع المنتجة للتشوه الفكري والمصدرة له، وما لم ننتبه الى طبيعة تلك المنابع، ونبذل جهدا لتصويبها وتقويمها، فسنظل نواجه المشكلة في كل حين.

لقد حرصت على ان اسجل فقط ذلك الشق من الصورة الذي كنت طرفا مباشرا فيه، وأحسب ان غيري من ضيوف ذلك المؤتمر واجهوا مثلما واجهت بدرجة أو اخرى، بل وأعرف ان شيخنا يوسف القرضاوي صادف في المؤتمر ما ازعجه وأغضبه، من جراء ادعاء بعض اولئك الشبان واجترائهم.

مع ذلك، فلست أبيح لنفسي ان اتحدث عن الآخرين أو أنقل انطباعاتهم، لكن ما أستطيع ان اقوله - فضلا عما سبق - ان الحوار بدا غنيا في مجمله، وان تلك التصرفات كانت بمثابة بقع قاتمة تناثرت على الثوب الأبيض، ومن حق كل حريص على الثوب ومعتز به ان يرفع الصوت داعيا الى ازالة تلك البقع قبل فوات الاوان، ومعالجة مصدرها بالكفاءة والرفق اللازمين.

لكن السؤال هو: من يبادر، ويضع الجرس في رقبة القط؟! ■



بقلم فهمي هويدي



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر عالمي لبحث دور «المتوسط» في النظام العالمي الجديد

اثينا - «صوت الكويت»: أعلنت وكيلة الخارجية اليونانية فيرجينيا تسوديرو، أمس، عقد مؤتمر دولي في أثينا يوم ٨ ابريل (نيسان) المقبل، حول دور أوروبا ودول البحر المتوسط في النظام العالمي الجديد. وأضافت ان هناك ٤٢ دولة أوروبية ومتوسطية وافقت على حضور المؤتمر الذي سيعقد بحضور الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي من بينها الولايات المتحدة واليابان.

وأضافت: «ان المؤتمر يهدف الى توسيع وتأطير الحوار، وزيادة التواصل بين الشعوب الأوروبية والمتوسطية في اطار المتغيرات الدولية الجارية». وأشارت الى «ان المؤتمر سيتناول بالبحث قضايا الأمن في المتوسط، والبيئة، والتعاون، والعلاقات المتوسطية مع مجموعة دول البحر الأسود».

وأوضحت: «ان المؤتمر سيحضره عدد من رؤساء الدول التي تشكلت حديثاً، كالرئيس الأرمني ليفرون تيريتروسيان، والمولدافي ميرسيا سينجور، ورئيس الوزراء السلوفيني ليبز بيتريل، اضافة الى الرئيس البلغاري جيليو جيليف، وغيرهم من الرؤساء الأوروبيين والمتوسطيين».

ورداً على سؤال لـ«صوت الكويت» حول الحضور العربي في المؤتمر قالت فيرجينيا تسوديرو: «لقد وجهنا الدعوة الى جميع الدول العربية المتوسطية، اضافة الى دول مجلس التعاون الخليجي، وايران، وممثلين عن الفلسطينيين».

وأشارت الى ان رئيس الوزراء اليوناني قسطنطين متسوتاكيس، بحث المشاركة العربية خلال زيارته، أمس، الى المملكة العربية السعودية، ثم الكويت، والامارات، وقالت: «ان وزير الدولة ميكس تيودوراكس سيقوم خلال الأيام القليلة المقبلة بزيارة الى تونس والمغرب للغرض نفسه».



فن «صناعة المؤامرات» اسقط دولا وأشعل حروبا

صناع القرار في العالم الثالث يفضلون «الصدام»

كتاب جديد

إدارة الأزمات

منهج اقتصادى ادارى لحل الازمات على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية

د. محسن احمد الخضيرى

مكتبة مدبولى

النظام العالمي الجديد.. بالطريقة الأمريكية

الإدارة .. بالأزمات

إذا كانت المعارك العسكرية تدار بالأسلحة والدبابات فإن هناك معارك خفية بين الدول والمنظمات والشركات بل والعصابات تدار بسلاح فتاك اسمه «الادارة بالازمات»!

واذا كان المثل القديم يقول «فرق تسد» فإن امريكا فى قيادتها للعالم الان ـ تطبق هذا المثل ولكن بطريقة «الادارة بالازمات» او بعبارة اخرى «صناعة المؤامرات» وهو ما يمكنها من التواجد الأمن وسط اكثر مناطق العالم توترا واشتعالا.

وهذا السلاح الجديد ادى الى اسقاط حكومات واشعال حروب واستخدمه «هتلر» فى الحرب العالمية الأولى عندما افتعل ازمة مع بولندا بتصوير الغزو الالمانى على انه مجرد دفاع وتاديب لها لأنها خانت المعاهدات وعلاقات حسن الجوار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٢

□ القاهرة - عزة نصر:

فى القاهرة صدر مؤخرا كتاب بعنوان «إدارة الأزمات» للدكتور محسن الخضيرى.. وهو يكشف عن ان ادارة الازمات قد تتحول فى بعض الاحيان الى فن ومنهج لحل ازمات الاقتصاد القومى.

فى البداية يفرق المؤلف بين مفهوم ادارة الازمات والادارة بالازمات.. فادارة الازمة هى كيفية التغلب عليها بالادوات العلمية المختلفة فى حين ان الادارة بالازمات تقوم على افتعال الازمات كوسيلة للتغطية على المشاكل القائمة حيث ان نسيان مشكلة ما يتم فقط عندما تحدث مشكلة اكبر واشد تاثيرا بحيث تطغى على المشكلة القائمة، وتقوم الادارة بالازمات على خلق ازمة وهمية يتم من خلالها توجيه قوى الفعل السلوكى والاقتصادى مثلما يعمد اليه بعض التجار المحتكرين بخلق ازمات فى بعض السلع بتخزينها وعدم عرضها بالسوق لتعطيش المستهلك لها واشاعة وجود ازمة فى انتاجها مما يدفع المستهلكين للبحث عنها او شرائها باكثر من احتياجاتهم ويعرضها التاجر لتحقيق ارباح طائلة.

ايضا ما تستخدمه القوى الكبرى وامريكا فى علاقاتها الاقتصادية والسياسية بتحالفاتها القوية وارتباطاتها الهشة، فالاستراتيجية الأمريكية تستند الى جذر التواجد أمن وسط المحيط الملتهب، واستخدام هذا الجذر كقاعدة ارتكاز قوية مؤثرة بفرض السيطرة على المحيط، وفى الوقت ذاته التمتع بحرية الحركة داخله حيث يكون من الصعب السيطرة بالكامل على المحيط سيطرة شاملة اقتصادية وعسكرية وسياسية ولكن يمكن فقط التوجيه أو فرض محددات وقيود على حركتها واتجاهها، وتستخدم امريكا الادارة بالازمات لتحقيق استراتيجيتها، وتمتلك الدول الصغيرة زمام صنع الازمات مثل الكبيرة كما حدث فى ازمة الرهائن الأمريكيين فى طهران، وقد تكون الازمة المفتعلة مركبة او مزدوجة التاثير ومضادة فى الاتجاهات لدرجة التطرف، كما قد تكون خفية وغير معلنة من خلال ايجاد ازمة متغلغلة شديدة التدمير، وقد تكون عنيفة فى لحظتها لكنها تنتهى بانتهاء احداثها مثل حوادث الاغتيال.

وصناعة الازمات نوع من صناعة المؤامرات تستخدم فيه أعلى درجات المكر والخداع وممارسة كافة أنواع الضغوط لتحقيق جملة من الأهداف.

وتستخدم المؤسسات إدارة الأزمات فى إخفاء مشاكلها وعجزها عن تحقيق أهدافها المتمثلة فى الربحية والتوسع، وأيضا يستخدمها رجال الاعمال فى فرض مصالحهم وإملاء إرادتهم على الحكومات وجعلها تستجيب لمطالبهم بطريقة غير مباشرة.

ويوضح الكاتب ان الإدارة بالازمات أسلوب لم يعد يتناسب مع روح العصر بسبب ازدياد الوعى وانتشار ثورة الاتصالات وهى لا تتم إلا فى كيانات ديكتاتورية يحتل فيها أصحاب النفوذ الأماكن التى تحكم مسارات القرارات.

أما إدارة الأزمات فهى إدارة لأزمة ما للتحكم فى مساراتها واتجاهاتها، وهى عملية علمية رشيدة تقوم على البحث والحصول على المعرفة واستخدام المعلومات المناسبة كأساس للقرار المناسب، وتقوم على التخطيط والتوجيه والرقابة والبعد عن الارتجالية والعشوائية وانفعالات اللحظة. وهى تعمل بهدف تلقائى وهو التعامل القوى مع الأحداث لوقف تصاعدها، وإبقاء حال الأزمة على ما وصلت إليه وحرمانها من أى روافد جديدة تكتسبها أثناء هذا التصاعد.

ولهذا فإن الإدارة بالأزمات وقتية، وغالبا ما يصاب الكيان الذى يعتمد على هذا الأسلوب أو يسمح لكيانات أخرى باستخدام هذه الأساليب ضده - بالتشويه والارتجالية وتسيطر الرؤية الشخصية للقائد الأعلى على إجمالى النشاط بشكل مغالى فيه وهو ما ينجم عنه أزمات عنيفة لتعارض الرؤى الشخصية مع ما يجب اتباعه وتنشأ الأزمة كنتيجة لسوء الفهم والإدراك أو المعلومات المبتورة والتسرع فى اصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها، وكذلك سوء التقدير، وهو أكثر أسباب حدوث الأزمات فى جميع المجالات خاصة المجال العسكرى.

وأداء سلوك الأزمة له عدة أنواع أهمها: الأزمة الزاحفة ولا يملك متخذ القرار وقف زحفها مثل أزمات نظم الحكم وأزمة الديون الخارجية، الأزمة الفجائية وتخرج عن السيطرة مثل الكوارث الطبيعية أو عمليات التخريب، الأزمة الصريحة العلنية مثل الحروب وهى أكثر أنواع الأزمات انتشارا وهناك الأزمة الضمنية أو المستترة، وهى أخطر الأنواع وأشدها تدميرا لأنها غامضة وإن كانت ملموسة مثل أزمة الثقة فى الجهاز المصرفى.

والتتبع الحثيث للأداء الخاص بالأزمة يجعل من الممكن التدخل فى المرحلة المناسبة.

وتعد العوامل البيئية الخارجية المحيطة والذاتية هى المصدر الرئيسى للأزمة من خلال الضغوط المتتالية التى تولدها ومن خلال بالونات الاختبار تكتشف القوى الصانعة للأزمة مواطن الضعف وأماكن الخلل وإيجاد المناخ الذى يشجع على اشتعال الأزمة ونموها، واستخدام العوامل المساعدة مثل التنظيمات غير الرسمية المؤثرة وسياسة الأبواب المغلقة وصنع الحواجز التى تعزل متخذ القرار بعيدا عما يجرى فعلا وتجعله أسير مستشاريه الذين يصورون له نزواته وميوله الشاذة على أنها وحى هبط عليه لإصلاح الكون، وعن طريق ذلك يتم زرع بذور الأزمة وتغذيتها وكسب مؤيدين لها.

ثم تسود مظاهر التوتر والقلق، عندما تكون قوى الأزمة قد عبأت بالكامل كافة العوامل وأصحاب المصالح ثم تأتى مرحلة انفجار الأزمة التى تولد طاقة ضخمة ذات أبعاد يصعب حصرها لوجود حالة من عدم التوازن ويتوقف التدخل الإدارى الواعى للتعامل مع الأزمات على حجم الأزمة ومدى عمقها أو تغلغلها داخل البنيان أو هيكل الكيان الذى حدثت به، وقدرته على تحمل آثار ونتائج الأزمة.

استيراد وتصدير الأزمات

ويصنف المؤلف الأزمات من حيث مرحلة التكوين لأزمة فى مرحلة الميلاد يدركها متخذ القرار بخبرته ويتم التعامل معها بإفقادها مرتكزات النمو، وأزمة فى مرحلة النمو وتحدث عند عدم تنبه متخذ القرار لخطورة الأزمة فى مرحلة الميلاد وعليه أن يوقفها فى هذه الحالة عند المستوى الذى وصلت له باستقطاب العوامل التى حركتها، وأزمة فى مرحلة النضج وتحدث بسبب جهل متخذ القرار، وتعمل الأزمة فيها لأقصى قوتها.

ويصبح لا مفر من الصدام العنيف معها، وقد



تطيح بمتخذ القرار. وأزمة فى مرحلة الانحسار عندما يفقد الموقف جزءا من القوة الدافعة لها، إلا أنها تشكل فى النهاية معالم عدم الاستقرار ثم تصل لمرحلة الإختفاء وتتلاشى مظاهرها التى تكون دافعا لإعادة البناء.

ومن حيث تكرار حدوثها تصنف الأزمات لدورية مثل الأزمات الاقتصادية المرتبطة بالدورة الشرائية وأخرى غير دورية عشوائية الحدوث مثل أزمات ناتجة من سوء الأحوال الجوية، ومن حيث التأثير تقسم الأزمات إلى محدودة ليس لها بصمات ومعالجتها تكون بتعديل السياسات المستخدمة مثل عدم توفير الكافيار أو لحم الطاووس الذى يفضله الأغنياء وأزمات هيكلية التأثير وجوهرية من حيث اتصالها بالكيان مثل أزمات المياه والوقود والغذاء، ولا يمكن تجاهلها لان استمرارها له تأثير سيىء، ومن حيث المستوى هناك ازمات على المستوى القومى وتحتاج إلى جهد كبير من قوى خارج الدولة لمعاونتها وأخرى على المستوى الخاص، ومن حيث علاقاتها بالعالم الخارجى هناك ازمة عالمية مستوردة من الخارج مثل ازمة القمح فى أمريكا ونقلها للدول التى تتبعها، وأخرى محلية وأمكن تصديرها للخارج مثل نقلة ازمة البترول للدول المستهلكة من الدول المنتجة، وثالثة محلية لا يمكن تصديرها ولا يتعدى تأثيرها حدود الدولة وتؤثر على جزء محدود فيها. وللتعامل مع الازمات لابد من توافر غرفة مؤمنة ومجهزة بوسائل الاتصال الفعالة ومزودة بشاشات تعكس تطور الأزمة، وأجهزة كمبيوتر تعكس تطور الاحداث، ولابد من نظم اتصال تعتمد على طرق الاتصال والرسالة المطلوب ارسالها والوسيلة التى يتم عن طريقها إبلاغ المعلومات والشفرة المستخدمة بين الأطراف لضمان عدم تسرب مضمون الرسالة، والسلوك المطلوب القيام به ونتائجه باستخدام أجهزة الليزر واللاسلكى والتلكس.

وهناك أيضا أدوات الصدام، وعلى الرغم من أن الصدام العنيف أصبح أحد الأساليب المندثرة وحل محلها الحوار وأساليب امتصاص واستيعاب الأزمة إلا أنها مازالت تجد تفضيلا لدى متخذ القرار فى مؤسسات دول العالم الثالث، وقد يكون الصدام الخيار الوحيد لنقص المعلومات أو تدهور الاوضاع سريعا باستخدام البطش والارهاب والتصفية الجسدية واتلاف الممتلكات، ولكى ينجح نظام معلومات إدارة الأزمات فى مهمته لابد للقائمين عليه أن يحددوا على وجه الدقة متطلبات إدارة الأزمات من البيانات والمعلومات خاصة ما يتصل بأماكن التوتر، ومناطق الصراع، وخطورة هذا النظام أيضا فى كيفية الحفاظ على أمن المعلومات التى فى حوزته والحيلولة دون اختراق صانعى الأزمة لها.

وأدوات النقل والحركة مهمة جدا أثناء إدارة الأزمة، لابد من وجود احتياطى كاف بالقرب من أماكن الأحداث ليسمح باستخدام القوى الإضافية التى قد يحتاج إليها إذا لم ينجح فريق التعامل مع الازمات فى وقف تصاعد الازمة أو تحويل مسارها.

وللتعامل مع الازمات أهداف فورية عاجلة لوقف تصاعدها كما يحدث عند اجتياح الفيضانات والأعاصير المدمرة للمدن حيث تصبح المهمة الأولى تدبير مأوى للأسر المشردة، وأهداف نهائية لمعالجة آثار الأزمة والارتقاء بالأداء التشغيلى ووضع نظام وقائى يمنع حدوثها وللتعامل مع الأزمات هناك طرق تقليدية وأخرى غير تقليدية.

من التقليدية: إنكار الأزمة بالتعتيم الإعلامى للسيطرة عليها وتأجيل ظهورها مع استخدام العنف الشديد مثل أحداث المجر وتشيكوسلوفاكيا عندما تدخلت القوات السوفييتية فى الستينات والسبعينات لفرض النظام بالقوة، إلا ان هذه الاساليب قد أصبحت عبئا على مستخدميها حيث مضى عهد الحديد والنار.

وهناك طرق غير مباشرة بالمشاركة الديمقراطية وقد استخدمت من جانب الدول الصناعية فى معالجة ازمة الطاقة فى منتصف السبعينات وطريقة الوفرة الوهمية وهى أحد الأساليب النفسية يلجأ لها متخذ القرار للتعامل مع الأزمات العنيفة والتى تنذر بخطر مثل الأزمات التموينية وتجعل الناس يتدافعون للحصول على السلعة بأى ثمن.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

قمة مجلس الأمن .. وصراعات.. النظام الجديد..!!

بقلم : محفوظ الانصارى

من الاحداث الفريدة والهامة ، التى وقعت ومرت بهدوء ، دون ان يتوقف عندها احد كثيرا ..

اجتماع مجلس الامن الدولى على مستوى القمة ولاول مرة ، منذ انشائه ، فى اطار الترتيبات الدولية ، والنظام العالمى ، الذى تم اقامته فى اعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ..

اهمية هذا الاجتماع الذى مررنا عليه ، مر الكرام ، او مر بنا سريعا هى :

ـ انه كما بدأ النظام والترتيب الدولى فى اعقاب الحرب الكونية الثانية بتشكيل « جهاز تنفيذى » .. او حكومة للمنظمة الدولية الحديثة النشأة ـ الامم المتحدة ..

هذا الجهاز ، او الحكومة ، هى مجلس الامن ، المسئول عن حماية السلام والامن الدوليين .. والمسئول عن تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعنه .. والمتعلقة بحفظ السلام والامن ..

ـ فها هو اليوم .. نفس المجلس او الحكومة ، مدعو لتحديد دوره وتطوير هذا الدور فى النظام الكونى الجديد ، والذى يتشكل ويتخلق الان .. وايضا فى اعقاب ، ونهاية « الحرب الكونية الباردة » ..

الا ان المسألة هذه المرة اكثر صعوبة ، على الرغم ما تبدو عليه من سهولة وبساطة :

● فالحرب الكونية الثانية .. انتهت ، وقد اسفرت عن :

ـ منتصرين ، من حقهم ان يخططوا ويدبروا ويقرروا .. ثم ينفذوا ، ما اتفقوا عليه .. ويقتسموا ، ما وصلوا اليه من قسمة بالتراضى .. ويتنازعوا ، ما ترك دون حسم او توزيع ..

لكن تظل حقيقة ، ان هناك مواجهة قد وقعت .. وحسما بالسلاح قد تم .. او يجب ان يتم ..

ـ ومنهزمين .. عليهم دفع كل الغرم ، ووضعت على اكتافهم كل المسئولية .. وتقسمت اوطانهم ، واجتزأت اراضيهم ، وضم البعض منها هنا ، والبعض الاخر هناك ..

وفى ظل هذه النهاية الواضحة للحرب الثانية ، كان من السهل التوصل الى اتفاقات ، ومعاهدات ، ومواثيق ..

● هذه المرة ـ الحرب الباردة الكونية ـ انتهت ، بعيدا عن ساحات القتال ، وميادين المواجهة العسكرية ..

والحرب الباردة انتهت ، بالاتفاق الودى بين القوتين



المتنازعتين او المتصارعتين .

وبدا الاتفاق ، وان النهاية جاءت « دون غالب او مغلوب » .. دون منتصر ومنهزم ..

حتى ما حدث بعد ذلك من انهيار فى المعسكر الاشتراكى وسقوط للنظام السوفيتى .. وان كان بلاشك احدى النتائج الهامة لانهاء الحرب الباردة .. حينما ازيل « الخطر » ، مبرر القبضة الحديدية ، وحافز التعبئة ، والاستبداد فظهرت العيوب ، وانكشف المستور ..

المهم انه ، حتى حينما حدث السقوط والانهيار . لم يعلن احد نفسه منتصرا فى معركة . وان رفعت هامات الغار تكلل المنتصرين !! وان طارد عار الهزيمة المنكسرين وهم « يتسولون » المساعدات الانسانية .

هذا الوضع الجديد الذى يتطلب صياغة المستقبل ويفرض وضع الاحكام ويحتم اعادة النظر « فى الحكومة العالميــة » .. مجلس الامــن ، الاداة التنفيذيــة للارادة الدولية .. بعد ان عجزت « هذه الحكومة » .. على مدى نصف قرن عن ان تضطلــع بمهمتهــا .. بسبب خلاف المنتصرين ، وانقسامهم ، ومواجهتهم لبعضهم البعض .

وهذه النقطة الاخيــرة .. وهــى خلاف المنتصريــن وصراعهم .. هى التى ربما ، اعطت شبهة التماثل بين الوضع الدولى فى اعقاب الحرب الثانية .. والوضع الدولى الان فى اعقاب « الحرب الباردة » ..

● فالمنتصرون عام ١٩٤٥ ، سرعان ما اختلفت بهم الرؤيات ، والعقائد والاحلاف ، والاطماع .. وانقسم العالم بهذا الخلاف الى معسكرين ..

والمنتصرون اليوم .. وهم المعسكر الديمقراطى الرأسمالى ، على حافة خلاف وانقسام ومنافسة .. بشكل جديد يختلف عن خلاف ١٩٤٥ ..

الان معيار العظمة والقوة ، الاقتصاد ، بحجم انتاجه الوفير .. بجودته ، وتميزه .. بسعره ، باسواقه ..

معيار العظمة وفرة تحقق فائضا ، بعيدا عن العجز او الاختناق .

معياره نقد له سطوته فى السوق المالى ..

المعيار تكنولوجيا ، وتقدم علمي ..

ومن هذه النقطة يمكن ان نقرأ بدايات الصراع والتنافس بين المنتصرين اعوام التسعينات ..

● فى حين ان اسباب المواجهة والصراع كانت موجودة ، قبل تحالف « الاضداد » ، فى مواجهة هتلر ودول المحور ..

الا ان المؤشرات تدل ، على ان منتصرى اليوم ، قد تعلموا من درس الماضى ..

وهم بخلاف حلفاء الامس .. شركاء فى التوجه والسياسة والعقيــدة والحلــف .. هم معسكــر ، الديمقراطيــة والحريــة والرأسمالية .. معسكر اقتصاد السوق ..

هم لهذا يحاولون وضع صيغة للوضع الدولى الجديد ، تنظمه وتحدد قوانينه ومعالمه .



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

يحاولون القسمة والاتفاق ، قبل المواجهة والنزاع ..
يحاولون كذلك وضع الضوابط « للمشاغبين » ، والاشرار من دول العالم الثالث ، الذين بتمردهم ، « وشقاواتهم » .. وطموحاتهم « المشروعة » ، يمكن ان يفسدوا عليهم اللعبة ..

او الذين ، باحباطهم ويأسهم ، وظروف شعوبهم ودولهم الصعبة ، يمكن أن يعكروا على الكبار صفو الحياة .. ويمكن لهم ، أن يستبدلوا « لعبهم القديمة » ، بلعب حديثة ، كالصواريخ العابرة .. والقنابل الانشطارية او النيتروجينية او النووية ..
لهذا فمنتصرو اليوم .. يفضلون « الدبلوماسية الوقائية » .. ويحبذون « العمل الوقائى » .. يتبنون سياسة ، الاحباط والاجهاض ، بالضرب او الحصار ..
لكل متمرد .. لكل مشاغب .. ولكل من تسول له نفسه ان يفكر ، او يحلم ، او يتحدث فى شىء ، قد يعكر الصفو ، ويمس الهناء والنعمة .
واظنهم لهذا ذهبوا .. ولاول مرة الى مجلس الامن وعلى مستوى القمة ..
واظن ان دعوة « ميجور » .. حازت القبول والرضا والموافقة الاجماعية خاصة من الاربعة الكبار ، اصحاب العضوية الدائمة فى مجلس الامن ، جهاز العالم التنفيذى وحكومته .. لهذا السبب ..
ولانه بقدر ما يتواجد تخوف وريبة من المشاغبين المتمردين فى العالم .. فى هذه المرحلة العالمية المتسمة ، بالسيولة .. والمتميزة بالعجز والفقر والاحباط للدول الصغيرة ، ولدول كبيرة على السواء .. وخاصة وان بالسوق العالمية .. قنابل وصواريخ وعلماء ، وعقولا للبيع .. ولمن يدفع .. ليس اعلى الاثمان .. بل يدفع ما يمكن أن يسد الرمق ويستر عورات « الدول الجديدة » ، وعورات شعوبها ..

● بقدر هذا ، توجد حالة من عدم الثقة بين الكبار المنتصرين .. خاصة بين من يملك بقايا معيار العظمة القديمة وهو السلاح ، ونقصد الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ..
● وبين حلفائها القدامى .. زملاء اليوم ، ومنافسيه ، الذين يملكون ، وباقتدار اسباب « العظمة » .. للدول ، والقوة للامم ، وهو الاقتصاد .. ونقصد بهم « السوق الاوربية الموحدة » .. اليابان .. المانيا الموحدة .

●●●

واذا كان من الضرورى العودة .. والعودة الفورية الى اصل الموضوع ، وهو اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة لاول مرة ..
فلابد ان نذكر ، ونحن مازلنا قريبين ، من توصيف حالة العالم المتسمة بالسيولة .. والمتسمة بحدة المنافسة الخفية والعلنية بين الكبار .. والمتسمة بالاحباط واليأس والتمرد والرفض من جانب الاغلبية ..
لابد ان نذكر ان رئيس وزراء اليابان قد عكس هذا الوضع فى كلمته امام قمة المجلس .. ورغم محاولته ان يغلفها بالعمومية ،



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

والغموض ، الا انها كشفت عن ذلك كله ..

هو يقول ـ كيتشى مايازاوا ـ ان موقف العالم ووضعه بعد انتهاء الحرب الباردة ، يتميز بالسيولة الشديدة ..

ويقول فى نفس الوقت ـ معطيا الامل ومحذرا ..!!

ان هذا الوضع الصعب المتسم بالسيولة يقدم فرصا كبيرة لبناء نظام دولى جديد .. قائم على السلام ..

ثم يستدرك معبرا عن حقيقة وضع بلاده .. ومبعدا شبهة « التآمر » .. او التدبير بين الكبار .. فيقول « انه لم يتبلور بعد شكل محدد لهذا النظام الجديد الذى نأمله » ..

ويواصل .. لكن لابد من مشاركة جميع الدول فى تشكيل ووضع نظام جديد يتفق والعصر الجديد ..

هو لا يريد نظاما مفروضا من « المنتصر الاول » .. فى واشنطن ..

لايريد نظاما غربيا .. الاغلبية فى مجلس الامن الذى يجتمعون تحت مظلته لهم ..

فقد اصبحوا اربعة من خمسة .

اصبحت العضوية الدائمة : لروسيا الاتحادية « الاوربية » ..

وللولايات المتحدة الامريكية .. ولكل من فرنسا ، وانجلترا ..

اضافة اليهم مقعد خامس للصين ..

ولهذا فالمشاركة العامة فى صياغة وتشكيل ووضع اسس واطر واحكام النظام الجديد تفرض بالضرورة :

ـ التكافؤ ..

ـ تفرض التوزيع الجغرافى ..

ـ تفرض وضع المعايير الجديدة للدولة العظمى التى بحكم « ادوات العظمة » .. واسبابها ، والتى تمتلكها وتحتكم عليها ، تأخذ دورا اكبر من الاخرين ..

والتى بحكمها .. تحوز على نصيب اكبر من القسمة :

ـ قسمة المسئولية الدولية ..

ـ وقسمة القرار ..

●●●

ولهذا .. ورغم ان مسألة العضوية الدائمة فى مجلس الامن ، لم يجر مناقشتها وبحثها فى اجتماع القمة ..

الا انها كانت ودائما الغائب الحاضر ..

فالكل يعلم .. كبار الدول .. وصغارها .. عظماء اليوم والامس .. وكذلك المتفرجون الدوليون . يعلمون جميعا ، ان معايير الاختيار ، التى فرضت التشكيل والعضوية الدائمة لمجلس الامن عند قيامه ..

هذه المعايير لم تعد صالحة ، ولا مقبولة ولا قائمة فى اوضاع عالم اليوم ، وعالم الغد ..

ـ فاذا كانت اليابان خاسرة فى معارك السلاح عام ٤٥ .. والمانيا خاسرة مقسمة نتيجة الهزيمة .. فهما اليوم الاقوى والاهم والاقدر ..

ـ واذا كانت انجلترا ، وفرنسا هما القوتان العظميان اللتان حكمتا

عصرا .. وبدا فى تسليم مفاتيح الحكم لزعماء جدد ، وقوى عظمى جديدة .. امريكا .. والاتحاد السوفيتى ..

واذا كانت عملية التسليم والتسلم تستوجب استمرار الوجود ، واستمرار المشاركة من جانبهما فى النظام الجديد .. نظام ما بعد الحرب الكونية الثانية ..

ـ فالمؤكد ان هذه الصورة مختلفة تماما اليوم ..

فلم تعد القوة العسكرية هى الفيصل او المعيار ..

وحتى هذه القوة ، ليس هما الاقوى والاقدر فى مضمارهما ..

ـ واذا كان المعيار ، معيارا اقتصاديا ، فليسا هما الاغنى او الاقوى او الاكثر تقدما ..

ـ واذا كان جغرافيا .. فالجغرافيا تتحدث عن الكون ونظامه .. وليس على اوربا وترتيباتها وتنظيماتها .. وبالتالى .. الجغرافيا تفرض هنا الامتداد على اتساع خريطة الكون .. تفرض التمثيل القارى ..

ـ واذا كان المعيار سياسيا .. فكيف يمكن لعالم او جماعة تتوحد .. مثل الجماعة الاوربية ، وتحتفظ لنفسها بثلاثة مقاعد .. مقعدان اوربيان ثابتان ، لنفس المجموعة الموحدة ـ السوق المشتركة ـ هما انجلترا وفرنسا ..

ومقعد ثالث ، لعضو ثالث يريد الالتحاق بالمجموعة فى اقرب وقت هو مقعد روسيا الاتحادية .

●●●

وحتى تكون الصورة اوضح واكثر اقناعا ، لابد من قراءة مدققة ، واقتراب اكثر من الذين شاركوا فى قمة مجلس الامن ، ومن خلال الكلمات التى القوها امام الاجتماع .. ومن خلال الاقتراب والتعرف على معانى هذه الكلمات ودلالاتها ..

واظن ان مثل هذا الاقتراب وهذا التناول بالقراءة المباشرة للكلمات .. والقراءة الاعمق لما بين الكلمات وخلفها .. نستطيع ان نتبين معالم العالم الجديد ، الذى تجرى صياغته ، او يجرى النقاش حول شكله وصورته ومضمونه ..

وهذا حديث أخر ..

محفوظ الأنصارى



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٢

عاصمة النظام الدولي الجديد مدينة بلا أسرار

لندن : من امير طاهري

كان يشار اليها حتى عامين بالحرفين «دي.سي» - اختصارا لـ «مقاطعة كولومبيا» وتمييزا عن ولاية تحمل نفس أسمها - في حين يشير اليها عدد متزايد من الناس اليوم بـ «العاصمة» ويعتبرونها «مركز العالم الجديد». لقد حوّل سقوط الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة قوى عالمية كبرى وحيدة واشنطن، التي كانت ذات يوم مدينة اقليمية هادئة، الى «عاصمة العالم».

لواشنطن وضع فريد بين سائر كبريات العواصم العالمية بحكم السياسة والدبلوماسية اللتين هما شغلها الشاغل. فبخلاف لندن او باريس او روما او موسكو، التي لكل منها تاريخ طويل وتتيح ميادين لشتى النشاطات الاقتصادية والثقافية فإن واشنطن مدينة بوجودها للسياسة دون غيرها. ففي واشنطن تكاد الحياة تقوم على السياسة والدبلوماسية. إذ أن مختلف الوزارات الامريكية تستخدم اكثر من ١٠٠ الف شخص. ويعمل في «البنتاجون» مقر وزارة الدفاع وحده حوالي ٣٠ ألف شخص.

وهناك اكثر من ٢٠٠ سفارة وقنصلية وممثلية وغيرها من البعثات الدولية في واشنطن. وفيها أيضا الآلاف من العاملين في مختلف جماعات الضغط (اللوبي) اضافة الى آلاف الدبلوماسيين الاجانب.

كذلك فإن واشنطن هي عاصمة العالم على الصعيد العسكري وعلى صعيد البحث السياسي - حيث تتخذ اكثر من ٦٠ مؤسسة بنها مقرا لها.

وهي ايضا عاصمة التجسس والتجسس المضاد، فمنها تسرب «التقارير السرية» المهمة حول شتى جوانب السياسة الدولية الى الاعلام العالمي. وفيها تحبك الاسرار الا ان قلة منها تبقى اسرارا فترة طويلة.

وما عليك سوى الاستماع الى احاديث عابرة في مطعم راق حتى تسمع بامر ما يدور بين الدول من صفقات ومعاملات سرية. ولا تستغرب اذا سمعت بواب المصعد يقول إنه سمع بأحدث «سيناريو» لاضعاف هذا الحاكم او ذاك في العالم الثالث، إذ أن العيش في واشنطن دون الاطلاع على أي «اسرار» يعتبر إهانة.

كان جورج شولتز، وزير الخارجية في عهد رونالد ريجان، يقول: «السر الكبير هو ما لم ينشر في الصحف في اليوم نفسه». اما وليام كيسي، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الـ «سي. آي. ايه» السابق الراحل فكان يعتبر العاصمة الامريكية «غربالاً لا تضاهي ثقوبها حجماً أية أفواه».

الا انه ليس من الصعب هذه الايام سماع احاديث خاصة مساء عن ما كان يعتبر سرا في الصباح، ولعل من اكثر اشكال صنع القرارات سرية في الولايات المتحدة هو ما يسمى بـ «المذكرة الرئاسية». والمذكرات الرئاسية اجيزت بموجب قانون اصدر عام ١٩٧٤. اذ يوقع الرئيس على امر يجيز عمليات سرية بدون الحصول على موافقة الكونجرس اولا. ولكن عليه بطبيعة الحال ابلاغ الكونجرس في النهاية ولكن بعد انجاز العملية التي كان قد اجاز تنفيذها. ففي ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي وقع الرئيس جورج بوش «مذكرة» من هذا القبيل لمساعدة المعارضة العراقية على الاطاحة بنظام صدام حسين وفي اليوم التالي كانت المذكرة حديث الناس في واشنطن. واليوم تناقش كل وسائل الاعلام تفاصيلها.

كيف تتسرب اسرار كهذه؟

ان اكثر المذكرات سرية لا بد ان تعد من قبل خبراء من مختلف اقسام الادارة الامريكية. ويشارك موظفو البيت الابيض بشكل مباشر في اعدادها وكذلك الحال بالنسبة لخبراء وزارة الخارجية وعند اعدادها يؤخذ ايضا



رأي مسؤولي «البنتاجون». ويقوم مجلس الأمن القومي بالاشراف على العملية من اولها الى اخرها. وتتدخل في إعدادها ايضا منظمات الاستخبارات الامريكية المختلفة التي يزيد عددها على عشر منظمات.

وعندما يأتي الوقت الذي تصاغ فيه مسودة «المذكرة» فإن ما بين ٤٠ و٥٠ شخصاً، باستثناء الطابعات على الآلات الطابعة والسكرتيرات، يكونون قد علموا بأمرها.

والخطوة التالية هي ابلاغ لجان الكونجرس المعنية بالاستخبارات والدفاع والعلاقات الخارجية. وتضم كل لجنة منها ٣٠ عضواً من اعضاء مجلس النواب و١٥ عضواً من مجلس الشيوخ. أي ان ١٣٥ مشرعا سيكونون على علم خلال يوم او يومين بما هو «سري للغاية». ولهؤلاء النواب والشيوخ مساعدون ومستشارون - وهم في الغالب رجال ونساء اذكياء في ريعان العمر ولكل منهم طموحاته السياسية. ويدرك هؤلاء المساعدون والمستشارون نفوذ الاعلام، ويحاولون بالتالي اقامة اوثق العلاقات مع كبار الصحافيين. واحدى الطرق لاقامة مثل هذه العلاقات مع الصحافيين هي بتسريب الاخبار السرية اليهم.

الا ان القصة لا تنتهي هنا. اذ تبلغ حكومات بعض الدول الحليفة بما هو «سري للغاية» في ما يتعلق بخطط قد تستدعي كسب تأييد او تفهم هذه الحكومات لها.

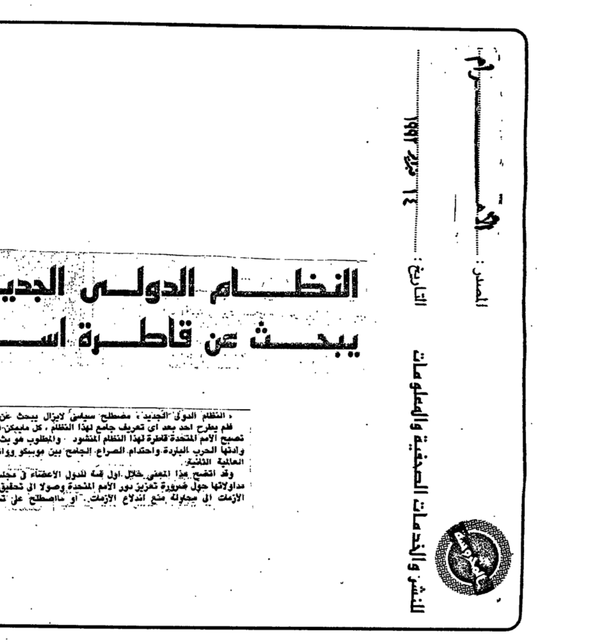
وفي حالات معينة تقرر الادارة نفسها تسريب سر - حقيقي او وهمي - كجزء من حملة نفسية ضد النظم المستهدفة والمشكلة هي أن من الصعب التأكد من حقيقة ما تفكر به الادارة.

وعلى كل حال اذا اردت الاحتفاظ بأسرارك لا تذهب الى واشنطن. اما اذا اردت معرفة اسرار الآخرين فاذهب اليها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢



النظـــام الدولـــى الجديـــد ... يبحـــث عن قاطـــرة اســـمها : الأمـــم المتحـــدة

« النظام الدولي الجديد » مصطلح سياسي لايزال يبحث عن تفسير.

فلم يطرح احد بعد اى تعريف جامع لهذا النظام ، كل مايمكن قوله حتى الآن ان ثمة اتفاقا مبدئيا على ان تصبح الأمم المتحدة قاطرة لهذا النظام المنشود . والمطلوب هو بث الحياة فى بنود ميثاق المنظمة الدولية التى وأدتها الحرب الباردة واحتدام الصراع الجامح بين موسكو وواشنطن على مناطق النفوذ فى اعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقد اتضح هذا المعنى خلال اول قمة للدول الاعضاء فى مجلس الامن فى ٣١ يناير الماضى ـ فقد تركزت مداولاتها حول ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة وصولا الى تحقيق هدف اساسى هو الانتقال من مرحلة ادارة الأزمات الى محاولة منع اندلاع الأزمات . او ما اصطلح على تسميته بانتهاج الدبلوماسية الوقائية



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمـد عيسى الشرقاوى

ولم يكن ثمة خلاف بين دول القمة حول هذا المعنى العام ، فهو امر يحظى باجماع الآراء تقريبا منذ تفجر اول ازمة اقليمية في عصر مابعد انتهاء الحرب الباردة ، وهى ازمة الخليج وحربها . وهنا لابد من الاشارة الى ان دول العالم قد تضافرت جهودها فور الغزو العراقي للكويت لردع العدوان ، واستصدرت قرارات متعاقبة من مجلس الامن لتحقيق هذه الغاية .

وخلال هذه الازمة العاصفة برزت عبارة ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية . وبادر الرئيس الامريكى بوش الى صك مصطلح النظام الدولى الجديد وكانت الفكرة المحورية التي يستند اليها هذا المصطلح هى : وجوب الامتثال للشرعية الدولية . غير ان هذه الفكرة سرعان ماكتنفها الغموض مع نهاية حرب الخليج وبدء مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية . ذلك ان اسرائيل تمسكت برفضها للقرارات الشرعية الدولية الصادرة من الامم المتحدة بشأن التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط . واصرت على التفاوض بدون اى التزام مسبق من جانبها باى من هذه القرارات !!

ولعل هذا السلوك الاسرائيلى اول خرق وانتهاك سافر لفكرة النظام الدولى الجديد التي اقترنت في اذهان الكثيرين وخاصة في منطقة الشرق الاوسط بضرورة احترام قرارات الشرعية الدولية . وكانت المفارقة اللافتة للنظر ان الدول الكبرى الفاعلة والمؤثرة لم تتوقف لمراجعة هذا السلوك الاسرائيلى فكل مايعنى الجميع في الوقت الحاضر هو ان تنتشر المفاوضات الثنائية .. دون اى تحديد لجدول زمنى للنهاية السعيدة لهذه المباحثات .

وفي ضوء هذا ، فان النظام الدولى الجديد اصبح يقترن بالدعوة لتعزيز دور الامم المتحدة حتى لايعكر صفو عالم مابعد انتهاء الحرب الباردة اية مشاغبات من جانب الدول الصغرى في ساحة العالم الثالث . وهذا ماوضح خلال قمة مجلس الامن . وليس ادل على ذلك من ان دول القمة كلفت الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة باعداد تقرير يقدمه قبل اول يوليو القادم يتضمن تحليله ومقترحاته حول سبل تعزيز فعالية قدرة الامم المتحدة ضمن اطار وتوجهات ميثاق المنظمة الدولية في مجال الدبلوماسية الوقائية . ومن اجل صيانة وحفظ السلام .

وهذا هو الاجراء العملى الوحيد الملموس الذى تمخضت عنه القمة . وليس بخاف أنه يكشف عن حقيقة مثيرة للجدل هى ان المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى هى التي تطغى الآن فيما يتعلق بمحاولة صياغة معنى النظام الدولى الجديد . ذلك انه لم يطرح للنقاش اى تصورات شاملة وكلية تاخذ في اعتبارها هموم ومشاكل الدول الصغرى والنامية في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية . والتي تعانى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متفاقمة . وتئن تحت وطأة اختلال النظام الاقتصادى السائد في العالم . والذى تهيمن الدول الكبرى على مقدراته ومساره . ومما يثير الانتباه في هذا الصدد ان البيان الختامى للقمة اكتفى بعبارة تقليدية فضفاضة لابراء الذمة ليس الا ، دعا فيها المجتمع الدولى الى العمل في المجالات الاقتصادية والانسانية والبيئية لأن مثل هذه المشاكل تهدد السلم والأمن الدوليين .

ولذلك لم تكن مفاجأة مثيرة ان تنتقد بعض دول العالم الثالث - التي شاركت في القمة بحكم عضويتها غير الدائمة - ممارسات الدول الخمس الكبرى . واعرب ممثلو فنزويلا والهند وزيمبابوى عن اعتقادهم بان الدول الخمس الكبرى لاتمثل غالبية العالم وانها لاتبالى باحتياجات التنمية . ووصف بعضهم القمة بأنها لم تكن سوى مناسبة لالتقاط الصور التذكارية .

وعند هذا الحد لابد من طرح هذا السؤال : لماذا تحمس جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا باعتبارها الرئيسة الحالية لمجلس الامن للدعوة لهذه القمة غير المسبوقة ؟

ان محاولة الاجابة عن هذا السؤال ، كما تكشف عنها المصادر البرلمانية والغربية ، تشير الى ان ميجور كانت لديه اسبابه الخاصة وحساباته السياسية التي املت عليه مبررات هذه الدعوة . صحيح ان من بينها تعزيز دور الامم المتحدة ، الا ان ثمة اسبابا اخرى عاجلة قد تكون لها الأولوية من ابرزها :

○ مصادرة اى محاولة لزيادة عدد اعضاء مجلس الامن او تغيير تركيبته الراهنة . فبريطانيا تؤيد بحماس بقاء الحال على ماهو عليه . وقد اوضح ميجور ذلك بجلاء عندما قال لاينبغى تغيير الفريق الفائز ولذلك فقد جاهرت اليابان بالاعراب عن استيائها من هذا الموقف الذى يعرقل تطلعها الى الحصول على عضوية دائمة في مجلس الامن . وقالت المصادر اليابانية ان اليابان وحدها تساهم بنسبة ١٢,٥٪ من اجمالى ميزانية الامم المتحدة ، وان هذه المساهمة تساوى نصف المساهمة الامريكية وتفوق حجم مساهمة كل من فرنسا وبريطانيا .

○ حرص بريطانيا على تاكيد شغل جمهورية روسيا الاتحادية برئاسة يلتسين المقعد الدائم في مجلس الامن الذى كان يشغله الاتحاد السوفيتى قبل انهياره ويوضح هذا المعنى ايضا تمسك بريطانيا بعدم اجراء اى تعديل في تكوين مجلس الامن .

○ اقناع قيادات حزب المحافظين الحاكم ميجور بالدعوة الى القمة حتى يبرز على الصعيد العالمى كصانع للسياسات الدولية . والهدف من وراء تلك تعزيز فرص ميجور في الانتخابات العامة القادمة ، خاصة ان منافسه نيل كينوك زعيم حزب العمال المعارض لم يتول اى منصب وزارى ، كما انه لم يمارس اى دور سياسى على الصعيد الدولى .

واخيرا .. لعل ماسلف ليس قراءة في اوراق قمة مجلس الامن ، وانما استاذنك في ان الامر مجرد وجهة نظر .. مجرد هوامش على دفتر القمة حتى يتواصل الحوار حول نظام عالمى جديد لم تتبلور ملامحه بعد □



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

نظرة تحذيرية إلى النظام الدولى الجديد

فلنحذر أن يتحول العالم الثالث إلى حديقة خلفية للدول المتقدمة

من أشد مايثير العجب والألم معا اننا غالبا ما ننظر إلى التطورات العالمية الكبرى الجارية فى هذا العصر من موقع غير موقعنا، فنهلل كابناء أمريكا وأوروبا لسقوط الشيوعية وانتصار الرأسمالية الباهر، أو نبتهج كابناء الاتحاد السوفييتى (سابقا) وأوروبا الشرقية لزوال الطاغوت الشيوعى والانفتاح على الغرب أو يستخف بنا الطرب كاننا يابانيون أو ألمان لصعود نجم اليابان والمانيا.. ولكننا نادرا ما نعيش هذه الأحداث الكبرى من زاوية موقفنا كابناء العالم الثالث الذى يوصف – ترفقا – بالدول النامية.

لا سبيل إلى انكار اننا لانقف فحسب على ابواب عالم جديد، بل الحقيقة اننا قطعنا فيه خطوات وخطوات، ولكن معالم المستقبل – مهما اشتط الخيال العلمى فى تصورها – ليست واضحة بما فيه الكفاية حتى الان، وان كان من الممكن اجمالها فى عبارة واضحة: تقدم مذهل للعالم الصناعى بمجموعاته الثلاث أوروبا وأمريكا واليابان وتخلف مذر للعالم الثالث الذى تعيش فيه أربعة أخماس البشرية.

ولكن سوف يظل العالم الثالث – بل قد يزداد فى هذه الظروف – بالغ الأهمية للعالم الصناعى المتقدم، فهو مخزن للقوى البشرية والمصادر الطبيعية والمواد الخام، ولا غنى للمتقدمين عن التعامل معه، ولكن كيف وبأى شروط؟

المعروف أن معدل المبادلة يميل تلقائيا فى صالح الدول الصناعية عند تعاملها مع الدول المنتجة للمواد الخام، ولنضرب مثلا صغيرا على ذلك: لكى نحصل على سلعة مصنعة بذلت فى إنتاجها ١٠ وحدات من العمل مثلا علينا أن نقدم سلعة غير مصنعة كالقطن مثلا بذلت فى إنتاجها ١٠٠ وحدة عمل، أى أن الفرد فى العالم الصناعى يساوى عشرة أفراد او أكثر فى العالم النامى.

هذا هو الموقف الان فكيف يكون الأمر إذا زادت السلع المصنعة فى الغرب تقدما كاجهزة الكمبيوتر والروبوت والأقمار الصناعية، وقلت ضرورة المواد الخام التى ينتجها العالم الثالث بالنسبة للغرب كان ينتج مثلا بديلا للبترول أو القطن أو غيرهما من السلع غير المصنعة؟ على أى معيار تتم المبادلة انذاك؟ وكم وحدة عمل من العالم الثالث تكون لازمة لشراء مثل هذه المخترعات المتقدمة؟

أرقاء العصر الحديث

يضاف إلى ذلك انه إذا تمكن العالم الصناعى من تكبيل العالم الثالث بمزيد من المديونية – الامر الذى ظهرت بوادره الان بالفعل – فإن العالم الثالث يتحول حينئذ – حقيقة لا مجازا – إلى مجموعة من العبيد الارقاء الذين يعملون فى خدمة اسيادهم الدائنين والمالكين لكل أساليب الحياة.

عندئذ يمكن لهؤلاء الدائنين فى العالم الصناعى المتقدم أن يحولوا العالم الثالث ببساطة شديدة إلى:

محمد العزب موسى

١– مزرعة تمد العالم المتقدم بحاجته من الخضراوات والانسجة والفواكه بأرخص الأسعار الممكنة أو بلا سعر على الإطلاق خصما من فوائد المديونية.

٢– منجم يمد العالم المتقدم بحاجته من المواد الأولية المختلفة كاليورانيوم والبترول والمعادن وغيرها من المواد اللازمة للصناعة والتى تظل الحاجة إليها قائمة فى العالم الصناعى رغم تقدمه المذهل.

٣– مقبرة نفايات ذرية وصناعية تلقى فيها الدول المتقدمة بنفايات صناعاتها ووقودها الذرى التى تخشى دفنها فى أراضيها خوفا على صحة أبنائها وقد رأينا مقدمات لذلك فى افريقيا بالفعل.

٤– ورشة للصناعات التقليدية التى تنتج عنها نسبة كبيرة من التلوث كصناعة السيارات والقطارات والحديد والصلب.. الخ فتقوم الدول المتقدمة بنقل هذه الصناعات التلويثية إلى مصانع تدار تحت اشرافها فى العالم الثالث وتضمن لها الحصول على ايد عاملة رخيصة وتتخصص هى – اى الدول المتقدمة – داخل أراضيها فى الصناعات الراقية النظيفة كاجهزة الكمبيوتر والروبوت والمخترعات الالكترونية.

امتصاص العقول والثروات

إن المرحلة القادمة من امبريالية المستقبل الصناعى التكنولوجى لا تقتصر على امتصاص ثروات الشعوب بواسطة البنوك والكارتلات والعلاقات التجارية فحسب وإنما هى تخضع هذه الشعوب نفسها لنوع جديد من التكبيلات والقيود يحولها إلى ما يشبه الرق المباشر أو اقنان الارض.

والعلاقات بين العالم المتخلف والعالم المتقدم فى النظام الدولى الجديد لن تقتصر على التبعية الاقتصادية، وإنما قد يقع العالم المتخلف بأسره تحت السيطرة الفعلية للعالم المتقدم بتكتلاته المختلفة التى تقتسمه فيما بينها، وذلك بهدف امتصاص ثروات العالم الثالث وامكانياته وتوظيفها فيما يعود بالنفع على هذه التكتلات، وحتى تضمن التكتلات المتقدمة بقاء هذا المجال الحيوى تحت سيطرتها الدائمة فإنها ستعمل على استنزاف العقول الواعدة فى هذه المناطق أولا بأول بحيث لايقوم للعالم الثالث قائمة من العلم أو الإرادة، فإن التكتلات الاقتصادية المتقدمة فى المستقبل لن تكون مغلقة على نفسها شأن السوق الأوروبية المشتركة فى أول نشأتها أو على نمط الدول القومية المستقلة، وإنما يبدو واضحا من الان أن هذه التكتلات سواء كانت أوروبا أو

امريكا أو الشرق الاقصى ستكون مفتوحة للعمالة والاستثمارات الاجنبية ولن تعرف الانغلاق الوطنى أو القومي، بل سوف ترحب بالخبرة الأجنبية المتميزة فى الوقت الذى تتخلص من العمالة الزائدة إذا كانت غير مدربة أو غير ماهرة، فأمثال هؤلاء العمال الذين يبلغون عشرات الملايين فى اوروبا وأمريكا فى الوقت الحالى سيجرى طردهم إلى البلاد التى جاءوا منها عن طريق سلسلة من الاضطهادات والأوضاع غير المقبولة وفى نفس الوقت تفتح الأبواب للخبراء والعلماء والمثقفين القادمين من الدول المتخلفة بل سوف توضع مغريات لاجتذاب أمثال هؤلاء المتميزين وتوظيفهم فى العالم المتقدم تحقيقا لهدفين هما: الحصول على ناتج خبرتهم وجهدهم من جانب وحرمان بلادهم الأصلية من هذا الناتج كى تبقى على الدوام فى دائرة التبعية من جانب اخر.

وبنفس الاسلوب يجرى امتصاص مدخرات العالم الثالث المالية وايداعها فى بنوك العالم المتقدم، وهذا ماتم فعلا الان، فها نحن نسمع عن مدخرات عربية تقدر بمئات المليارات من الدولارات تقبع فى بنوك الغرب نظير فوائد بنكية لن تعدو فى النهاية أن تكون حسابا رقميا اشك فى قدرة الدول المودعة على سحبه لاسباب مصرفية وسياسية وأمنية فى الوقت الذى تحتاج المنطقة العربية لهذه المدخرات لتمويل عملية تنمية واسعة النطاق.

نظرة كافكاوية

إن إطلاق العنان للخيال فى تصور أحوال العالم المتخلف فى المستقبل الذى نقف على أعتابه بالفعل يأتينا بصورة بالغة الازعاج عما قد يحيق بهذه الجزيرة المتخلفة وسط بحر من التقدم المذهل، والأكثر ازعاجا أن هذه الصورة ليست ضربا من الخيال الخرف وإنما تقوم على أسس واقعية نستطيع أن نلمسها بوضوح منذ الان.

إن الأمر يتطلب خيالا لا يقل عن خيال فرانز كافكا فى تصور هذه الأحوال، وكافكا كما هو معروف أديب تخصص فى كتابة قصص الرعب والتشاؤم، وقد يكون من اللازم أن نستعير بعض أساليب كافكا لتصور هذا المستقبل المأساوى المرعب الذى ينتظر شعوب العالم المتخلف.

من الممكن مثلا، أن نتصور هذا العالم فى المستقبل كمخزن كبير لقطع الغيار الادمية يلجأ إليه سكان العالم المتقدم للحصول على الأجزاء البشرية التى تلزمهم فى الجراحات التعويضية، ففى المستقبل سوف تتقدم هذه الجراحة تقدما عظيما فسيكون من أسهل الامور تركيب عين أو قلب أو رئة أو كبد أو رجل جديدة لمن يفقد هذه الاعضاء نتيجة حادث أو مرض، ولكن المشكلة هى كيفية الحصول على مثل هذه الاعضاء البشرية المناسبة التى لايمكن أن توفرها حوادث الطرق أو التنازل الاختيارى فى العالم المتقدم، وهنا يبرز العالم الثالث كمصدر لا ينضب للحصول على هذه الاعضاء فتقام فيه المراكز التى تحصل عليها اختيارا أو قصرا، بمقابل بسيط أو بلا مقابل على الإطلاق، ونحن نرى بوادر ذلك الان بالفعل فى صورة من يبيعون أعضاءهم مقابل النقود، أو الأطباء معدومى الضمائر الذين يسرقون هذه الاعضاء أثناء العمليات الجراحية دون علم أصحابها كما حدث منذ عامين للرجل التركى الذى سرقوا احدى كليتيه أثناء عملية جراحية أجراها فى واحده من أرقى مستشفيات الغرب!

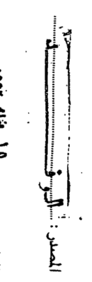
واستطرادا للنظرة الكفكاوية إلى مصير العالم الثالث يمكننا أن نتصور هذا العالم وقد تحول إلى مخزن للنفايات الذرية وإلى ساحة للتجارب النووية وإلى مزرعة لإجراء التجارب على العقاقير والأدوية الجديدة بدلا من اجرائها على الارانب والفئران، وإلى مستودع بشرى للحصول على أيد عاملة رخيصة تغنى عن كثرة الانفاق.

فى إمكاننا أن نتصور العالم الثالث وقد أصبح حديقة خلفية للدول المتقدمة أى ساحة تجرى فيها الأعمال الشاقة المساعدة التى تقدم خدمات لا غنى عنها لسكان هذه القصور ففى هذه الحديقة أو الساحة يمكن أن تزرع مساحات من الأرض لامداد السادة بحاجتهم إلى الفاكهة والخضراوات وأن تحفر الابار لاستخراج المواد التى لا غنى عنها لحياتهم سواء كانت مياها أو بترولا، وفى هذه الساحة أيضا يجرى إصلاح وتركيب الأدوات والمصنوعات التى تحتاجها القصور، فيكون فيها ورش لإنتاج وإصلاح السيارات والالات والقطارات والأجهزة وخلافه، ولا بأس أن يكون سكان القصور بما شاءوا من التجارب الزراعية والكيماوية والطبية فى هذه المنطقة المليئة بفئران التجارب البشرية، إلى جانب تخزين أو إلقاء مخلفاتهم الصناعية التى يستغنون عنها فى بعض جوانبها.

وتكون النتيجة الحتمية أن تتحول الحياة فى هذه الحديقة الخلفية إلى تعاسة وتبعية بينما ينعم أبناء المجموعات الاقتصادية والحضارية المتقدمة بما لا عين رأت ولا أذن سمعت من أسباب الرفاهية والنعيم فى الكرة الأرضية بل فى الكون الرحيب إلى أن يدمرهم الترف والاسراف مصداقا لقوله تعالى: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا» وقوله تعالى: «حتى إذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها انهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس». المستقبل، باختصار بالغ الخطورة ومحفوف بالمخاطر لابناء العالم الثالث مالم يتداركوا هذا المصير الاسود بتخطيط واع جماعى شامل يبدأ من الان استدراكا لما فات، وتحسبا لما هو آت، ولكن لهذا حديثا اخر فإلى لقاء.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



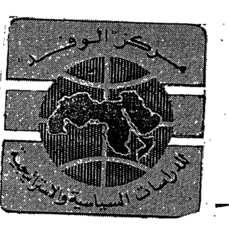
المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٢

إعلان قمة مجلس الأمن والنظام الدولى الجديد

القمة أكدت أن مسئولية النظام الدولى ليست مقصورة على الولايات المتحدة

منذ حدثت المتغيرات الدولية التى قلبت الموازين والمعادلات التى استمرت نحو نصف قرن من الزمان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول السباق الى التسلح ، سباقا نحو الحد من التسلح من خلال التفاهم والتعاون والعمل المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا ، والمجتمع الدولى يتابع هذه التطورات ويسعى إلى تحديد المسار الذى يتجه اليه التنظيم الدولى الجديد والدور المتعاظم للولايات المتحدة والمدى الذى تذهب اليه فى تحديد وتوجيه التنظيم الدولى ثم موقف القوى السياسية الرئيسية الاخرى من هذه التحولات ، وما يبدو من اتجاهات لدى اوروبا واليابان لمحاولة استعادة التوازن الدولى ووضع اسبقية فى ميزان العلاقات الدولية للقوة الاقتصادية للتجمعات القائمة



المصدر : الوفد
التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاهيم الأمن والسلام الدوليين فى الاعلان تتطلب من العالم الثالث الحذر والترقب

وليس من شك فى انه بعد حرب الخليج ودور مجلس الامن فى اضفاء الشرعية الدولية على عملية تحرير الكويت وتوازى هذا التطور الهام فى دور مسئولية الامم المتحدة مع المراحل الاخيرة فى حياة الدولة السوفييتية ، أمكن للرئيس بوش ان يتحدث عن النظام العالمى الجديد . ولكن مفهوم الرئيس الامريكي وتصوراته حول هذا النظام مازالت غامضة ولا تعتمد على تكرار هذه العبارة التوصيفية دون ان تتضمن من الجوهر شيئا سوى انه نظام دولى يقوم على المبادىء الليبرالية فى السياسة والاقتصاد الحر . وان على جميع اعضاء المجتمع الدولى قبول هذه الاوضاع الجديدة .

وفى وسط هذا الغموض من جهة ، ثم الصراع الاقتصادى المتعاظم بين التكتلات الاقتصادية العالمية وبين الولايات المتحدة ، اقترحت بريطانيا - خلال رئاستها لمجلس الامن فى يناير ان يعقد المجلس اجتماعه على مستوى القمة لبحث شئون العالم وتاكيد دور الامم المتحدة فى امور ومستقبل المجتمع الدولى .

وواضح ان السكرتير العام الجديد للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى ، رحب بهذا الاقتراح وعمل على نجاحه املا فى ان تتحقق بذلك سابقة تسمح بان يكون هذا الاجتماع سنويا ، على غرار دبلوماسية القمة الافريقية والتى لعب

سفير/ صلاح بسيونى

فيها الدكتور غالى دورا هاما على مدي سنوات اهتماماته الافريقية كوزير للدولة .

وواضح ايضا ان الاقتراح البريطانى لاقى ترحيبا من زعماء الدول الاعضاء فى المجلس ، فالبعض منهم كجون ميجور صاحب الاقتراح يسعى الى دعم لشخصه قبل الانتخابات وهو نفس موقف الرئيس الامريكى بوش اما الرئيس ميتران فهو يعانى من انخفاض فى شعبيته لم يحدث من قبل ، والرئيس الروسى يلتسين يتلهف على فرصة لاثبات وجوده وعودة روسيا الى الساحة الدولية . واما الصين فبعد عزلتها فانها وجدت فى هذه القمة ما يسمح بمعاودة الاتصال مع القوى الكبرى . ويلى هذه القائمة اليابان كقوة دولية صاعدة وتطالب بمقعد دائم فى المجلس ، كما ان الهند تطالب ايضا بالمقعد الدائم وترى انه لا يعقل ان تتجاهل الامم المتحدة حق ما يقرب من بليون مواطن فى ان يكون لهم مقعد دائم . وكانت بالتاكيد مناسبة هامة للملك الحسن الثانى ممثل العرب فى المجلس ليلقى بيانا يؤكد فيه موقف العرب من قضاياهم المصيرية . والملاحظ بالنسبة لاعلان قمة مجلس الامن :

اولا : فإلى جانب المطالب والنزعات الشخصية للزعماء الذين حضروا القمة ، فقد كان الاتجاه الذى ساد قبل انعقادها ان هذه القمة ستحدد اسس النظام العالمى الجديد ، كما انها تبلغ العالم رسالة بان الاقطاب اصحاب المقاعد الدائمة هم الزعامة الجديدة ، وإذا كانت الولايات المتحدة طامعة فى ان تجلس بمفردها على كرسى الزعامة، فان هذه القمة كانت توجه ايضا رسالة الى واشنطن بان مسئولية التنظيم الدولى الجديد ليست مقصورة عليها، ولعل الولايات المتحدة قد تنبهت الى هذا المعنى ولذلك ابتعد الرئيس بوش عن ابراز الدور الخاص الامريكى حرصا على عدم اثارة حساسية الاخرين.

ثانيا سعت بريطانيا - صاحبة الاقتراح ومشروع الاعلان - الى ارضاء كافة الاطراف وبحكم الخبرة البريطانية فى الصياغة - ولا ننسى هنا صياغة القرار ٢٤٢ - نجحت فى اقرار صياغة مقبولة للجميع وان كانت تحقق فتح الباب امام استخدام فعلى للامم المتحدة كالاداة الرئيسية للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى فى النظام الدولى الجديد، وهو ما يتمشى مع الفقرة فى الاعلان والتى تؤكد اهمية دور الامم المتحدة فى المستقبل فى تحقيق الامن والسلام الدوليين وتنفيذ ذلك فى اطار ميثاق الامم المتحدة وخاصة الالتزام بنظام الامن الجماعى للميثاق ومواجهة التهديدات ووقف اعمال العدوان. واهم من ذلك دعوة السكرتير العام الى تقديم تقرير يتضمن تحليله وتوصياته بشان سبل ودعم وتطوير عمل الامم المتحدة طبقا للميثاق. والذين يعرفون عن قرب الدكتور بطرس غالى وقدراته وافكاره حول التنظيم الدولى والعلاقات الدولية يثقون فى انه سيستخدم هذه الزخمة فى تقديم

مقترحات تحقق الكثير مما هو مطلوب في هذا المجال ومع ذلك، فان كل ما سيقدمه د. غالى لابد ان يراعى ان تعديل الميثاق امر غير وارد لدى الاعضاء الدائمين حيث تضمن الاعلان التاكيد على العمل في اطار الميثاق الحالى، كما ان الاتجاه نحو زيادة المقاعد الدائمة مرفوض تماما من الاعضاء الدائمين الحاليين، واعتقد ان من اهم القضايا التى تساعد الامم المتحدة على اداء رسالتها دعم اختصاصات السكرتير العام السياسية، حيث ان سلطاته ادارية وتنفيذية في المقام الاول وان كان الميثاق قد اعطى له حق دعوة مجلس الامن كاستثناء.

ولذلك فان من الممكن - دون تعديل الميثاق - صدور قرار من المنظمة الدولية يدعم هذا الاختصاص او من خلال الموافقة على تقريره الذى سيقدم الى المجلس في يوليو القادم.

ثالثا: ونلاحظ ان د. غالى نجح في ان يتضمن الاعلان ما يطالب به من اختصاص في مجال الدبلوماسية الوقائية، وهنا نجح السكرتير العام في ان يطور بالفعل من اختصاصه السياسى، حيث ان الاعلان طلب منه:

١ - دور الامم المتحدة في التعرف على المنازعات المحتملة او مناطق التوتر المحتملة.

٢ - دور المنظمات الاقليمية، كمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ومنظمة الدول الامريكية في معاونة الامم المتحدة طبقا للفصل الثامن من الميثاق، لمعاونة مجلس الامن في اعماله.

٣ - تحديد المطالب المادية والمالية اللازمة.

رابعا: كما يلاحظ في مجال القضايا السياسية المعاصرة:

١ - ان قضية الفصل العنصرى احتلت الصدارة في البيان باعتبارها من القضايا التى تتعارض مع نصوص الميثاق.

٢ - تمت الاشارة الى مسيرة السلام في الشرق الاوسط ودعم مجلس الامن للولايات المتحدة وروسيا الفيدرالية والامل في ان يتحقق السلام على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨، والملاحظ بالنسبة لهذه الفقرة انها اول موقف جماعى للمجلس لتاييد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط والتاكيد على قرارى المجلس في هذا الشان، ولكن الاعلان توقف عند هذا الحد ولم يتخط هذا الموقف ليشير الى دور فعال للامم المتحدة الذى تعارضه اسرائيل. ومع ذلك فان ما تضمنه الاعلان قد يكون منفذا للسكرتير العام لكى يؤكد موقفه في دور فعال للامم المتحدة في المؤتمر.

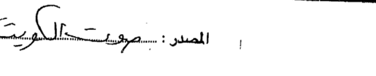
خامسا: وحتى تقدم القمة ما يرضى العالم الثالث، اشار الاعلان الى ان هناك مخاطر على الامن الدولى ذات طبيعة غير عسكرية وان مصدرها عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والانسانى والبيئى، ولذلك تطالب القمة كل الدول الاعضاء - من خلال اجهزة الامم المتحدة المختصة - بالعمل واعطاء اسبقية لحل هذه المشاكل.

سادسا: ركز الاعلان على اهمية الامن الجماعى. في اطار مواد الميثاق - وتاكيد اعضاء المجلس على التزامهم بذلك ومواجهة العدوان والارهاب الدولى. ونلاحظ هذا الربط المباشر بين العدوان العسكرى والارهاب الدولى والمساواة بينهما، وهو ما يفتح الباب امام مشروعية ضرب دولة متهمة بالارهاب الدولى باعتبارها قد ارتكبت عدوانا ضد المجتمع الدولى او دولة بعينها.

سابعا: وبالطبع اعطى الاعلان اهمية خاصة لموضوع نزع السلاح والرقابة على التسليح واسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار النووى. وبالنسبة لاحتمالات انتشار السلاح النووى فقد ربط الاعلان بينه وبين تهديد الامن والسلم الدوليين. وهنا ايضا يجدر التنبيه الى هذا الربط وما قد يترتب عليه مستقبلا بالنسبة للتعامل الدولى مع من سيعتبر حائزا لهذا السلاح - خارج النادى النووى - وباستثناء اسرائيل بالطبع والتى تعتبر على الدوام استثناء من اى قاعدة عامة في المعاملات الدولية.

•• ان هذا الاعلان - والذى لم يلق حتى الان ما يستحقه من دراسة متانية - يعتبر مؤشرا لحركة النظام الدولى الجديد ودور الامم المتحدة وسكرتيرها العام الجديد. وقد تضمن العديد من الاضافات والتفسيرات حول مفاهيم الامن والسلام الدوليين، وجميعها تتطلب من العالم الثالث الكثير من الحذر والترقب. وقرار مجلس الامن حول ليبيا ليس الا بداية على الطريق الذى حددته قوى النظام الجديد.





المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٢

حديث عن النظام الإقليمي الجديد

يتحدث الجميع عن النظام العالمي «الجديد» الذي أخذ في بسط جناحيه ليشمل كل الكوكب الذي نعيش فيه... البعض متفائل يحدوه الأمل في تغير قواعده واتجاهاته لصالح الشعوب المغلوبة على أمرها - ونحن منها - والبعض الآخر متشائم يقتله الشك خوفا من أن تكون الحسابات ضد الآمال والأماني فالتاريخ القريب والبعيد يذكرنا دوما بأن التطورات الكبرى عقب الأحداث العظمى تكون دائما على حسابنا.. حدث هذا عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وتقسيم الإمبراطورية العثمانية لتتولى أمورها الدول الاستعمارية على أساس غنائم الحرب مع إعطاء وعد بلفور المشؤوم، ثم تكرر حدوثه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتكوين «إسرائيل»... فما الذي يمنع أن يتكرر ذلك مرة أخرى بعد «عاصفة الصحراء» خاصة وأنه يبدو لأمثالنا ممن يعيشون في الشارع العربي، أننا لا نشارك في ما يحدث تاركين المبادأة لغيرنا من أصحاب المصالح والنفوذ!؟!

ما علينا من التفاؤل أو التشاؤم في مثل هذه الأمور المصيرية إذ أن الأفضل ونحن نحاول أن نفهم هذا العالم الجديد الذي يتكون، أن نتساءل: جديد في ماذا؟ وجديد لمن؟ والإجابة صعبة وربما تكون غامضة يستحسن أن تؤجل لحديث اخر حتى لا نخرج عن الموضوع الذي اخترناه.وكمدخل للموضوع الخطير نعترف بأحاسيس الشك التي تسيطر علينا، إذ أنه بعد «عاصفة الصحراء» حدث شيء غريب ومريب، فقد خفت الحديث عن النظام العربي الذي أثبتت الأحداث أنه لو كان قائما ما حدث عدوان ولا قامت حرب. ثم أصبح الحديث الخافت مجرد همسات لا تكاد تصل إلا إلى الأذهان الواعية وفي فترات متباعدة. ثم تلاشى الهمس واختفى بطريقة غامضة تثير التساؤل.. صحيح تظهر صورة الأمين العام للجامعة العربية أحيانا إلى جانب حديث عن نشاط جامعته، ولكن يعرف الجميع أن المظلة الكبرى مقفلة منكسة، وأن عملا عربيا بالمعنى المفهوم لا يحدث خلف الكواليس أو أمامها لدرجة أنني أثناء وجودي في ندوة مهمة عقدت في «مؤسسة جيوفاني انيللي - Fonda Zione Giovanni Agnelli» بتورينو في إيطاليا، استمعت بنفسي إلى نعي «القومية العربية» وإعلان نهايتها من بعض المتحدثين من العرب مما دفع مندوبي الصحف إلى مواجهتي بأسئلة محرجة تريد أن تنفي أو تؤكد ما سمعوه، ونفيت طبعا ما قيل لأن القومية العربية ليست قبعة يضعها أو يرفعها من يشاء، فهي من الأمور والثوابت ذات الجذور العميقة الضاربة في الأرض من المحيط إلى الخليج.

وسط هذه البلبلة والغموض هناك إحساس بأن المحاولات تجري لبناء نظام إقليمي جديد يعلن تأكيد المحاولات التي كانت تجري على قدم وساق منذ أوائل الخمسينات والتي كانت ومازالت تعتمد على المفاهيم الآتية:

* هذه المنطقة ليست كتلة واحدة ولو ظهر ذلك على الخريطة وفي الواقع.
* يجب فصل المغرب العربي عن المشرق العربي.
* المشرق العربي لا يعني مجرد البلاد العربية التي تعيش داخل إطاره فربما يمتد المفهوم إلى دول إسلامية أخرى مثل تركيا وإيران.
* إن القوة العربية الذاتية عاجزة عن ملء الفراغ ولا بد من وجود قوة أجنبية لملئه.
* يبنى النظام الإقليمي المرجو على أسس استراتيجية بعيدة عن النواحي التاريخية أو العقائدية .. على أساس الدوائر الحمراء والزرقاء التي توضع على الخرائط في غرف القرار لمواجهة العدو الرئيسي وهو الاتحاد السوفياتي.

كان الدافع لهذا التصور إذن وجود الاتحاد السوفياتي - أو ما كان يسمى كذلك بعد الحرب العالمية الثانية - كقوة مهددة للنفوذ الغربي في العالم وأيضا في المنطقة وقد تعززت هذه المفاهيم بعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي قوة نووية تكاد تتعادل مع القوة الغربية في عدد الرؤوس النووية ولكنها تتفوق عليها في عدد وأنواع الصواريخ وهي أداة إطلاق الرؤوس. وكانت فكرة الأحلاف أو النظم الإقليمية كلها تبنى على حسابات دقيقة لمواجهة هذه التهديدات. ولم يقتنع بعض قادة المنطقة في تلك الفترة بهذه المفاهيم فكان «جمال عبدالناصر» مثلا حينما يضغطون عليه «للانزلاق» إلى مثل هذه النظم للوقوف أمام العدو السوفياتي يرد قائلا «الاتحاد السوفياتي بعيد جدا عنا ثم هو لم يهددنا أو يختلف معنا بل ولا علاقة بيننا أصلا... إسرائيل هي العدو فهي في وسط الدار تهددنا ليلا نهارا فكيف تريدون مني أن أذهب لقتال عدو افتراضي وأترك عدوا حقيقيا يهددني بصفة مباشرة؟ كيف أترك نارا تلتهم داري وأذهب لأطفئ نارا تشتعل في دار جاري؟».

ويذكر التاريخ أن دولا عربية أخرى وقفت ضد تلك المفاهيم التي تريد أن تقحمنا في صراع لا ناقة لنا فيه ولا جمل، ومنعا من انتشار هذه المواقف اتخذت الدول الغربية عدة وسائل للسيطرة على الموقف: فإسرائيل هي القاعدة الأمامية التي زرعت في قلب المنطقة ومن الواجب الحفاظ عليها بغرض تقسيم العالم العربي ووضعه دائما تحت تهديد مباشر يمنع تنميته ورفع مستوى شعوبه، وهذا استدعى الحفاظ على توازن القوى دائما إلى جانب إسرائيل تحت راية الإعلان الثلاثي الذي أصدرته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ بمنع تصدير السلاح إلى دول المنطقة إلا بموافقة أصحاب التصريح الظالم.

ولكن وبعد عقود ثلاثة من الأفعال وردود الأفعال، ومن الحروب المتتالية التي أجهدت المنطقة، وتحت عمليات غربية تم فيها نقل السلاح والتكنولوجيا بمعادلات تفرض واقعا سياسيا معينا، تغيرت الأمور وتبدلت وأصبحت مفاهيم الخمسينات أقرب إلى فرض نفسها ونحن في أوائل التسعينات رغما عن اختلاف الظروف والأحوال على المستويين العالمي والإقليمي.

وأهم هذه الاختلافات اختفاء الاتحاد السوفياتي وهو الذي كان يشكل التهديد الرئيسي للدول الغربية على المستويين العالمي والإقليمي وأدى ذلك إلى توقيع وثيقة «كامب دافيد» بين



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 15 فبراير 1992



بقلم: أمين هويدي

الرئيس جورج بوش والرئيس الجديد لروسيا الاتحادية بوريس يلتسين في أوائل الشهر الحالي والتي تنص على أن «أميركا وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصوم او الأعداء المتنافسين بل علاقات صداقة ومشاركة قائمة على أساس الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة للاقتصاد، وسوف تعمل الدولتان معا على إزالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائما بين الدولتين واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة السلاح الاستراتيجي». والوثيقة بذلك تنص على تحالف مشترك بين شركاء يواجهون أفكارا جديدة «إذ نستطيع معا أن ننهي صراعاتنا وخلافاتنا من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههم». ومعنى ذلك أن العدو الرئيسي الذي كان يشكل التهديد الرئيسي والذي صيغت الاستراتيجية الغربية برئاسة الولايات المتحدة لمواجهته في المنطقة قد زال، فالعدو الذي كان، أصبح صديقا وحليفا وكان من الطبيعي ترتيبا على ذلك إلغاء هذه الإستراتيجية إلا أنها - كما نلاحظ - تتجذر وتستمر وتتعزز!!

ضد من تنفذ هذه الاستراتيجية من جديد؟ من الغريب حقيقة أن الولايات المتحدة نفسها أو الدول الأوروبية لا تعرف الإجابة بصفة مؤكدة!! فالولايات المتحدة تبحث عن عدو يلائم استراتيجية وضعتها في الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية.. وليس هذا بقولي ولكنهم أنفسهم يقولون ذلك ويصرحون به. وعلى سبيل المثال أوردت «الهيرالد تريبيون» بتاريخ ١٩٩٢/٢/٤ حوارا يدور بين ضابطين في مدرسة المدرعات... يبدأ أحدهما الحوار قائلا: «جورج.. نحن نتدرب كل يوم تدريبا عمليا رائعا يعطينا خبرة قتالية نحن في أشد الحاجة إليها ويزيد من سعادتي أننا نتدرب على مشروعات مشتركة مع الدول الصديقة في الشرق الأوسط»، ويرد عليه جورج بعد تفكير: «ولكنا يا هنري نتدرب كفريق لا يعرف الفريق الذي سينازله ولا يعرف الملعب الذي ستجري المباراة على أرضه!!». وهذا ما حدث لي بعد أن أعلن الرئيس بوريس يلتسين قراره إلى قائد القوات الاستراتيجية بالكف عن توجيه الصواريخ البلاستيكية عابرة القارات والتي تحمل رؤوسا نووية إلى المدن الأميركية كما كان يحدث أيام الحرب الباردة، فقد سألتني إذاعة لندن (BBC) في خبث: «وماذا عن الصواريخ الأميركية؟ هل مازالت موجهة إلى المدن الروسية؟ وإذا طبق مبدأ المعاملة بالمثل فإلى أين توجه هذه الصواريخ؟». وكانت إجابتي دون تردد «لا أعرف. وأرجو أن توجه السؤال إلى مستر ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي، وإن لم تجده فيمكن توجيهه إلى الجنرال باول رئيس هيئة الأركان الأميركية» ولا أظن أن المذيع قد اقتنع بإجابتي تلك علما بأن من قال لا أعرف فقد أفتى .بل نجد أن هذه الحيرة تسيطر على رجال وزارة الخارجية الأميركية في مبناها الراسخ في «فوجي بوتوم - Foggy Bottom»، وفي وشنطن وهم يتطلعون إلى من يحدد لهم الاتجاه الجديد ويتذكرون المقال الذي كتبه جورج كينان في مجلة الشؤون الخارجية في يوليو (تموز) ١٩٤٧ ووقعه بالاسم المستعار إكس «X» والذي حدد فيه السياسة الخارجية الأميركية للأربعة عقود المقبلة في كلمة واحدة جديدة في ذلك الوقت وهي كلمة الاحتواء -Con tainnent. ويتمنون لو أن «إكس X» آخر يتقدم ليكتب مقالا كالذي كتبه كينان منذ أربعة عقود مضت يحدد فيه السياسة الخارجية الأميركية للأربعين أو العشرين سنة المقبلة ولكن إلى وقتنا هذا لا أظن أن أحدا تقدم لتحديد المطلوب. ومع الحيرة في تحديد العدو المنتظر أو السياسة الخارجية المستقبلية تصر الولايات المتحدة وهي تبذل مساعاها لحل الصراع العربي الإسرائيلي، على عقد المحادثات متعددة الأطراف جنبا إلى جب مع المحادثات الثنائية بغرض تطبيع العلاقات واستغلال الإمكانات الاستراتيجية في المنطقة، وبمعنى آخر بناء نظام إقليمي جديد تتعاون دول المنطقة في إطاره في شؤون الأمن والبيئة والموارد.. وإن كانت الظروف السائدة تحول دون اشتراك إيران والعراق فإن الأيام المقبلة ستثبت أن هذا الإبعاد سوف يكون إلى حين.

وإلى جانب المساعي الجارية هناك بعض الملاحظات التي تلفت الأنظار:

* ففي الوقت الذي تنادي فيه الولايات المتحدة بضرورة الحد من نقل السلاح والتكنولوجيا على أساس مبادرة الرئيس جورج بوش وقرارات مؤتمر لندن للدول الصناعية المصدرة للسلاح، بلغت مبيعات السلاح الأميركية ٦٣ مليار دولار حصل الشرق الأوسط منها على ٢٣ مليار دولار و٢٨٣ مليونا وهي تمثل ٣٧ في المائة من إجمالي المبيعات وهو أعلى رقم في الفترة الأخيرة علاوة على القيام بتوقيع اتفاقيات ضخمة مع دول المنطقة لتوريد أحجام مختلفة من الأسلحة المتطورة.

* تطبيق الشرعية الدولية بطريقة انتقائية لتجريد العراق من مصادر قوته وتهديد ليبيا المستمر باحتمال العدوان عليها مع ترك الترسانة الإسرائيلية تزيد وتتضخم سواء من المصادر الأميركية المعتادة أو من المصادر الشرقية الجديدة.

* تجاهل الأنظمة العربية علاج أمور الجامعة العربية المشلولة، والأنظمة الجهوية العاجزة، والاتجاه المركز نحو أوروبا كما تفعل بلاد المغرب العربي أو نحو الدول الأوروبية غرب البحر المتوسط كما تفعل دول المغرب العربي أيضا، أو إلى كل الدول الأوروبية البحر متوسطية كما تفعل مصر. وبينما تتضح هذه النزعات التي تعطي إشارات على اتجاهات استراتيجية جديدة نجد أن هناك حماسا كاملا للمفاوضات متعددة الأطراف حتى دون الوصول إلى نتائج إيجابية في المحادثات الثنائية.

ومعنى ذلك أن التركيز الآن على العالم العربي وإعلان سقوط القومية العربية والدخول في أنظمة جديدة مجهولة ليس بصفتنا العربية ولكن بصفتنا الإقليمية، فالعوامل الجغرافية هنا ستبعد كل العوامل التاريخية والعقائدية والواقعية وهذا أمر غير جائز. ولا أريد أبدا أن يفهم من حديثي ولو للحظة واحدة أننا ضد التعاون الإقليمي أو أننا مع عملية استقطاب عنصري في وقت تذوب فيه الاستقطابات، ولكن المقصود من الحديث حتى الآن هو أن هذا التفكك المقصود والمخطط ليس من صنع الغير فقط ولكننا نشارك فيه ونعمل له سواء عن قصد أو غير قصد. وهو تفكيك ضد قوى التاريخ والواقع لن يؤدي إلى استقرار إقليمي يبنى على توازن القوى وليس توازن المصالح. وليس أمامنا في هذه الحالة وتحت هذه الظروف إلا خياران: الخيار الأول هو مواصلة الاتجاه نحو النظام الإقليمي الجديد في ظل الظروف العربية المتدهورة.



والخيار الثاني هو العمل على تقوية الجبهة العربية أولا والتقدم بخطوات ثابتة إلى النظام الإقليمي الذي يكفل لنا تعاوننا على قدم المساواة مع كل الأعضاء بعد إزالة كل عوامل القهر والعدوان.

والخيار الأول خطير إذ يحمل في ثناياه ذوبان الدول العربية في المحيط الأوسع الذي تخطو إليه أو تدفع دفعا للتورط فيه بتعبير أدق، دون هدف موحد أو خطة واحدة ويهدد في الوقت نفسه باتساع الفجوات بين النظم العربية بمرور الوقت، فعوامل الخلاف والشك موجودة والعمل على تجاهلها بالسير في اتجاهات جغرافية لا تبنى على الأسس التاريخية والطبيعية هو نوع من السير إلى المجهول بما في ذلك من مخاطر وأهوال.

والخيار الثاني فيه الأمان، فالجبهة العربية الواحدة تعطي وزنا ثقيلا لنا في النظم الإقليمية وتجعل للتعاون مع الغير طعما مختلفا مادمنا حققنا التعاون مع بعضنا البعض، إذ كيف نتخيل أن يتحقق التعاون مع دول البحر المتوسط أو مع الدول الإسلامية الأخرى في المنطقة مع عجزنا عن تحقيق التعاون العربي؟! كيف يمكن أن نثق في تحركاتنا إلى الخارج دون تقوية قاعدتنا الوطيدة التي ننطلق منها؟ كيف يمكن أن نتناسى عروبتنا في ظل أخطاء وخطايا ارتكبناها مع بعضنا البعض دون محاولة جادة منا لإعادة ترميم البيت قبل انهياره؟

إن أي نظام إقليمي مهدد بالانهيار في ظل عدم وجود نواته العربية الصلبة، وسوف نستمع إلى نعيه كما استمعت بنفسي إلى نعي القومية العربية وأنا جالس في قاعة بعيدة هناك في تورينو!!



المصدر : الأهــــــرام

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. خواطر ..

حـــول النظـــام العالمـــى الجديـــد

المتابع لمسار حركة الاحداث على المسرح الدولى ، لابد وان يكون قد لاحظ ان من أكثر المصطلحات التى تداولتها وسائل الاعلام المختلفة فى الآونة الأخيرة هى تلك المتعلقة بالتبشير بمولد « نظام عالمى جديد » . كما لابد قد لاحظ ايضا ان تداول هذا المصطلح اقترن فى معظم الأحيان بغير قليل من الغموض والايحاءات التى زرعت القلق فى نفوس الكثيرين وجعلتهم يتلمسون السبل لمعرفة ماهية النظام الجديد ومن هم الذين يقومون بصياغته وتشكيله وكيف يتسنى التعامل الأمن مع هذا النظام او من خلاله واين سيكون موقع كل دولة منه .. الى آخر هذه التساؤلات التى تداخلت بصورة لم تساعد على التوصل لاجابتها وانما اضفت عليها المزيد من الغموض والتعقيد .

ومع انه سبق لى ان تطرقت من قبل لمثل هذا المعنى فى أكثر من مناسبة وبشكل عارض خلال حديثى عن امور اخرى مثل احداث اوروبا الشرقية ومستقبل العلاقات الدولية وغير ذلك . الا اننى أرى انه قد يكون مفيدا ايضا ان نعاود مناقشة هذا الموضوع من وقت لآخر ونقلبه على شتى جوانبه حتى نتمكن فى النهاية من التوصل الى اجابات محددة وتفسير مقنع لهذه التساؤلات المطروحة . وذلك باعتبار ان الموضوع حيوى ويحظى - او بالاحرى يجب ان يحظى - بالاهتمام ، ليس فقط من جانب الحكومات ، بل وايضا من جانب كل انسان يعيش هذا العصر ويتأثر سلبا وايجابا بكل ما يحدث فيه من متغيرات .

غير اننى اود ان اوضح هنا بانه لكى نحصل على الاجابة التى ننشدها او التفسير الذى تطمئن اليه نفوسنا ، فان علينا ان نعيد قراءة بعض دروس التاريخ ، ثم علينا ايضا ان نستوعب حقائق الحاضر بكل ابعاده قبل ان ننتقل الى مرحلة استخلاص النتائج التى كلما كانت قائمة على معطيات حقيقية ومقدمات موضوعية كلما كانت اقرب الى الدقة وادعى للثقة . ومن ثم ينبغى ان يكون لدينا منذ البداية مفهوم مشترك - واضح ومحدد - لهذا النظام الجديد الذى نبحث عن كنهه ـــــ

بقلم : الدكتور:
فؤاد عبدالسلام الفارسى



ودون اغراق في تفاصيل علوم اللغة واشتقاقات معاني الكلمات ، دعونا نتفق مبدئيا على ان المقصود بعبارة « النظام » بصفة عامة ، والتي يقابلها في اللغة الانجليزية (SYStem-Regime-Method) هو مجموعة المبادئ والترتيبات التي يقوم على اساسها عمل ما بشكل نمطي وبانتظام وترتيب وتواتر . اما عندما يقال « النظام الدولي » فان المقصود هنا لايبعد عن هذا المفهوم كثيرا ، ولكنه ينصب بصفة أساسية على نوع وشكل العلاقات القائمة بين الدول واسلوب التعامل بينها . وهي أمور يحكمها ويحدد ضوابطها وابعادها حجم كل دولة ومكانتها على خارطة القوى والمصالح الدولية وقدرتها على التأثير في مجريات الاحداث .

وليس من شك في ان الحاق كلمة « جديد » بكلمة « النظام الدولي » يعني ان هناك نظاما دوليا « قديما » . وهذا صحيح تماما ، حيث ان هناك بالفعل نظاما مازلنا نشهد فصوله الختامية ، وقد بدأ العمل به منذ عام ١٩٤٥م في اعقاب وقوع عدد من الأحداث الكبرى ، منها على سبيل المثال ظهور السلاح النووي واستخدامه لأول مرة في التاريخ وما صاحب ذلك من خلق شعور دولي بالخوف والقلق من هذا الخطر الجديد الذي لايعرف احد كيفية مواجهته او تفاديه . ومنها ايضا اعادة ترتيب اوضاع الدول على اساس ما اسفرت عنه الحرب من نتائج ، وقيام الامم المتحدة بمنظماتها وهيئاتها المختلفة بديلا عن عصبة الامم ، وكذلك شهدت تلك الفترة ايضا اندلاع احداث الحرب الباردة ومولد حلفي وارسو والاطلسي .. الخ .

وكما هو معروف فأن ايا من تلك الأحداث كان كفيلا وحده بزلزلة اركان العلاقات الدولية من اساسها . وعلى كل حال فقد تغيرت الأوضاع الدولية بشكل جذري حيث اقتضت نتائج الحرب اخراج كل من اليابان والمانيا (بشكل كامل) من معادلة القوى العالمية المؤثرة ، كما خرجت ايضا (وبشكل جزئي) على الرغم من كونها من الجانب المنتصر ، كل من بريطانيا وفرنسا ومعظم دول غرب اوروبا من نفس المعادلة بسبب ما اصابها من دمار خلال سنوات الحرب وانعدام قدرتها على لعب اى دور مؤثر في الاحداث الدولية .

وهكذا لم يبق في الساحة من ارقام المعادلة .سوى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية اللتين خرجتا من الحرب ولدى كل منهما رصيد من الطاقة العسكرية والاقتصادية يكفي لممارسة دور فعال على ساحة الاحداث . غير انه بسبب حجم الاختلافات الجذرية والتناقضات الحادة بين انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد دخلت الدولتان على الفور في صراع جديد عرف لاحقا باسم « الحرب الباردة » ، والتي استمرت لأكثر من اربعين عاما خاض خلالها الطرفان سباقا وحشيا نحو انتاج وتطوير وتخزين كل انواع الأسلحة وفي مقدمتها اسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها الى اراضي الطرف الآخر .

وفي اطار هذا الصراع وقفت كل من الدولتين المذكورتين على قمة مجموعة من الدول عرفت احداهما باسم « حلف وارسو » وعرفت الاخرى باسم « حلف الاطلسي » واخذ الحلفان يطوران قواهما العسكرية ويتسلحان بأخطر انواع الأسلحة الفتاكة ، كما اخذت القوتان العظميان (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) تمارسان عمليات استقطاب واسعة النطاق لبقية دول العالم مستخدمتين في سبيل تحقيق اهدافهما شتى الوان الضغط والترغيب والترهيب والاغراء والتحريض والتآمر .. الخ .

وعلى هذا الأساس اتخذت القوتان مواقفهما تجاه بعضهما البعض ، كما اخذت بقية الدول ترتب اوضاعها تجاههما او تجاه بعضها البعض على نفس الاساس وتبعا لانتماءات كل منها لأى من الطرفين او استقلالها عنه . وهذا هو الوضع الذي اطلق عليه « النظام الدولي السابق » .

واذا رجعنا الى تلك الحقبة الحافلة بالأحداث والقينا نظرة على اهم النتائج التي تمخضت عنها وانعكاساتها على حاضرنا المعاصر ، لوجدنا ان الحظر الصارم الذي فرضته الدول المنتصرة على الدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية ، وبالذات المانيا واليابان والذي حرم على الاخيرتين التسلح او الاحتفاظ بقوات عسكرية . **قد ادى الى عزل هاتين الدولتين تماما عن مشاكل الصراعات الدولية واعفاها من اعباء الحرب الباردة بصورة وفرت لها افضل الفرص للتفرغ التام للبناء والتنمية والتعمير ، خاصة وان الولايات المتحدة كانت قد التزمت في مقابل الحظر المذكور - وحرصا منها على عدم وقوع اى من الدولتين المذكورتين في براثن الشيوعية كما وقعت من قبل معظم دول شرق اوروبا - بمسئولية الدفاع عن امنهما الخارجي .**

لذلك نجد انه في الوقت الذي كانت اليابان والمانيا والعديد من دول العالم الثالث التي كانت تصنف حتى عهد قريب من الدول الفقيرة والمتخلفة قد قفزت قفزات هائلة في اتجاه تدعيم بنياتها الاقتصادية وتحقيق أعلى معدلات التنمية ، كانت دول الحلفين ، وعلى راسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، غارقة في صراعاتها منتشية بتقوية بنياتها العسكرية على حساب قواها الاقتصادية التي كانت تتآكل بشكل مستمر ، ليس فقط بسبب الالتزامات العسكرية الباهظة التي فرضتها صراعات الحرب الباردة ، وانما ايضا بفعل المنافسة الشديدة التي لقيتها من دول المجموعة السالف الاشارة اليها في المجال الاقتصادي والتي لم تكتف بمطاردة الدول الكبرى في اسواقها التقليدية ، بل وغزتها ايضا في اسواقها المحلية نفسها ...

وقد يكون مناسبا هنا ايضا لزيادة ايضاح الصورة الحالية للأوضاع العالمية والأسباب التي ادت اليها ، ان نذكر ان الولايات المتحدة كانت قد اضطلعت في اعقاب الحرب بما يعرف بمشروع مارشال الذي ضخت من خلاله في شرايين اقتصاد دول غرب اوروبا عشرات المليارات من الدولارات لمساعدتها على إعمار ما خربته الحرب من بنياتها الاساسية واعادة تشغيل آلتها الصناعية من جديد .

ولقد بدأ الانهاك الاقتصادي يظهر واضحا على كلا المعسكرين على السواء (الشيوعي والراسمالي) وبشكل حاد بالنسبة للأول وبشكل اقل حدة بالنسبة للثاني ، وكانت اعراضه بادية في صور متعددة مثل اختلال في الموازين التجارية وايضا في التضخم والركود والبطالة وتفاقم حالات الافلاس .. الخ . وكمثال على ذلك فقد كان نصيب الولايات المتحدة من الانتاج العالمي في اعقاب الحرب العالمية الثانية يبلغ نحو ٤٠ بالمائة (وهذا هو في الواقع ما ساعدها على تحمل تبعات الانفاق الهائل والالتزامات العسكرية التي فرضها الصراع منذ البداية دون تأثر ظاهر) ، ولكن هذه الحصة اخذت في التراجع بسبب العوامل السالف ذكرها حتى وصلت الى اقل من ٢٠ بالمائة . بل ولقد اصبحت الولايات المتحدة اكبر دولة مستدينة في العالم وصاحبة اعلى رقم عجز في ميزان المدفوعات . والواقع انه لولا تنوع الاقتصاد الامريكي واتساع قاعدته لحدث له مثل الذي حدث للاقتصاد البريطاني في عام ١٩٤٥م ، او ما حدث للاقتصاد السوفييتي مؤخرا في عام ١٩٩١ .

وعندما بدأ العملاقان يدركان خطورة ما آلت اليه اوضاعهما الاقتصادية وسوء عاقبة استمرارهما في هذه اللعبة ، سارعا الى الاتفاق اما على تغيير قواعدها او التخلي عنها نهائيا . وكانت الثمرة الاولى لهذا الاتفاق هي اتخاذ قرار بانهاء الحرب الباردة وتخفيض اعداد بعض انواع الاسلحة الاستراتيجية ، على ان يتواصل هذا التخفيض تبعا لمراحل



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متعاقبة .

ومع ان هذا التحرك جاء متأخرا بأكثر مما ينبغى ، حيث لم يكن قد تبقى من الوقت متسع يسمح بانقاذ الاقتصاد السوفييتى ، بل والاتحاد السوفييتى نفسه من الانهيار . الا ان هذا لايقلل مطلقا من اهمية التحرك وعمق تأثيره فى مجريات الاحداث العالمية ، باعتبار انه يمثل التغيير الجوهرى الأول لمرتكزات النظام العالمى الذى كانت الحرب الباردة تجسده وتشكل محوره الاساسى .

وبتفكك الاتحاد السوفييتى وخروج حلف وارسو بكامله من حلبة المنافسة وسقوط نظرية الحكم الشمولى القائم على ديكتاتورية البروليتاريا فى الانظمة الشيوعية ، تكون اللعبة قد انتهت بالفعل ، نظريا وعمليا ، وسقطت تبعا لذلك البقية الباقية من اركان النظام الدولى الذى كان يرتكز عليها والذى ظل مسيطرا على حركة السياسة الدولية منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن .

ومن هنا اصبح ضروريا ان يحل نظام اخر جديد على اسس جديدة محل النظام الحالى الذى استنفد أغراضه وهذا ينقلنا تلقائيا الى الجزء الاخير من حديثنا ؛ والمتعلق بمحاولة التعرف على شكل النظام الجديد واحتمالات المستقبل .

واذا كنا قد خلصنا من العرض السابق الى ان العامل الاقتصادى كان السبب الرئيسى والمباشر فيما انتهى اليه النظام القديم ، فمن البديهى ان يكون العامل الاقتصادى ايضا هو نفسه الذى يشكل المحور الرئيسى للنظام الجديد . اما عن اولئك الذين سيتولون تنفيذ هذا التغيير فيمكن ان نحدد هنا اسماء عدد من القوى الرئيسية المرشحة لاحتلال مواقع القمة فى هذا النظام بالنظر لما تمتلكه كل منها من مقومات تؤهلها لذلك مثل الخبرة والتقنية والرساميل اللازمة لخوض مثل هذه المنافسات مثل اليابان والمانيا والولايات المتحدة واوروبا الموحدة .

ومما سبق يمكن ان نستخلص الآتى :ـ

١ ـ ككل الظواهر الجديدة ، سوف يشهد العالم المزيد من عدم الاستقرار . بمعنى ان يبدأ مؤشر الاحداث فى الصعود بحدة ثم ينحو نحو التعادل (كالرسم البيانى) قبل ان ينتهى الى الاستقرار . وستكون بؤرات عدم الاستقرار هذه مركزة فى جمهوريات اوروبا الشرقية الحديثة الاستقلال فى شكل حروب اهلية ذات طابع عرقى او سياسى او اقتصادى (مثل ذلك الذى يحدث الان فى يوغوسلافيا وارمينيا) .

٢ ـ بالنسبة للجمهوريات الاسلامية التى كانت ضمن مكونات الاتحاد السوفييتى السابق ، وبعض دول اوروبا الشرقية الهامة ، فقد اصبحت منذ الان هدفا مفضلا لعملية استقطاب معاكس (POLARIZATION IN REVERSE) من دول العالم لسبب او لاخر . وسوف يتخذ هذا الاستقطاب شكلا احاديا (UNI-POLARIZATION) فى بعض الاحيان وشكلا متعددا فى احيان اخرى (MULTI-POLARIZATION) لذلك فاننى اعتقد (وارجو ان اكون مخطئا) ان تلك المنطقة ستشهد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لفترة من الزمن قبل ان تستقر الأمور فيها تماما .

٣ ـ سوف تتخذ الصراعات فى النظام العالمى الجديد شكلا اقتصاديا اكثر منه أيديولوجيا

٤ ـ بالنسبة لالمانيا واليابان ، فان عاجلا او آجلا ، سيلعبان دورا نشطا ومؤثرا فى العلاقات الدولية . ولقد بدأت بالفعل نبرة التصريحات السياسية فى كلا البلدين تأخذ شكلا جديدا لم يعهد منهما خلال الاربعين عاما الماضية . كما ستشهد الحقبة المقبلة توسعا فى عضوية مجلس الامن لتشمل كلا من المانيا واليابان . وسوف يتم ذلك فى اطار المقايضات الاقتصادية بالسياسية هذه المرة .

٥ ـ سوف يعيش العالم عصرا احادى القوة . وستكون الولايات المتحدة هى القاسم المشترك فى توازن القوى ، وسيكون لهذا الوضع ايجابياته وسلبياته ، ولكن الايجابيات (فى تقديرى) تفوق السلبيات .

وما التوفيق الا من عند الله



المصدر : الأهالى

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دور الأمم المتحدة فى النظام الدولى الجديد

كتب مدحت الزاهد :



د. عبد الوهاب المسيرى

أثار دور الأمم المتحدة فى ظل النظام الدولى الجديد مناقشات واسعة فى الندوة التى عقدتها لجنة الحريات بنقابة المحامين مساء الخميس الماضى ، وتحدث فيها د. حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، والسفير صلاح بسيونى والكاتب الصحفى احمد الجمال ود. عبد الوهاب المسيرى ، وقدم الندوة فهمي ناشد وكيل النقابة وادارها سامح عاشور مقرر لجنة الحريات وفى حديثه اوضح د. حسن نافعة ان المرحلة الإنتقالية التى يمر بها النظام الدولى الجديد تنعكس بصورة سلبية على اداء الامم المتحدة ، لأن توازنات القوى الجديدة لم تتبلور بينما تحاول الولايات المتحدة الامريكية الهيمنة

وقال السفير صلاح بسيونى ان قضية الزعامة الامريكية للنظام الدولى الجديد ومؤسساته ، تحيط بها الكثير من الشكوك ، بسبب التكتلات الاقتصادية والتوازنات فيها وأشار الى القمة التى عقدها رؤساء الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن والتى اكدت على مبدأ الامن الجماعي واوضح ان العالم يعيش تحت مظلة نظام دولى تستطيع القوى الكبرى ان تتوافق فيه لاتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية وعسكرية تضع العالم الثالث والعالم العربى فى اسوأ وضع ممكن ما لم تحدث المعجزة ، وينطلق العالم العربى الى مرحلة جديدة .

وقدم د. عبد الوهاب المسيرى بعض مفارقات النظام الدولى الجديد وقال انه عندما يفجر اشخاص طائرة تحمل صحافة الغرب ، بعناوين بارزة ابناء العملية الارهابية ، ولكن عندما تلقى الطائرات بعشرات الاطنان من القنابل على البشر لا نسمع كلمة عن الارهاب ! ! والذى يختطف طائرة يسمى ارهابيا ، اما الذى يختطف وطنا تفتح له ابواب الهيئات الدولية ! وربط د. المسيرى هذه القيم بالحضارة الغربية التى تنكر المطلقات ولا تعترف سوى بدور القوة وتدمج كل شىء فى نظام مادى آلى يسحق الانسان واوضح د. المسيرى ان الهيكل القانونى للدولة الصهيونية عنصرى ، فاذا كانت بعض مظاهر التمييز العنصرى او الدينى فى كل الدول ، فان الاساس القانونى للدولة الصهيونية يؤكد على فكرة ومبدأ العنصرية .

المصدر : المختار الإسلامي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٢ / ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم

منذ أن ظهر ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، أي منذ أن أصبحت الهيمنة المطلقة في العالم للولايات المتحدة الأمريكية، أي منذ أصبحت الأمم المتحدة مجرد قفاز تلبسه أمريكا لتبرير مخططاتها وتحقيق أهدافها، منذ ذلك الحين ونحن ننظر إلى أي شيء يصدر عن الأمم المتحدة ونبحث فيه عن الأهداف الأمريكية القريبة والبعيدة.

ويبدو أن الهدف الأمريكي هذه المرة يستهدف حصار وضرب ذلك التجمع الإسلامي الجديد الذي بدأ يتشكل في آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ذلك التجمع الذي يضم الجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان، وهذا الهدف الأمريكي الجديد يظهر واضحاً من خلال تقرير مشبوه صدر عن الأمم المتحدة يقول إن أفغانستان وخاصة المناطق التي يسيطر عليها المجاهدون أصبحت الدولة رقم واحد في العالم في إنتاج الأفيون، وأن زراعة الأفيون انتشرت في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي!! وأشار التقرير إلى أن دولة باكستان أصبحت المركز الرئيسي لتصنيع الأفيون وتحويله إلى هيروين!!

وهذا التقرير يكشف في الحقيقة عن الأصابع الأمريكية التي تريد التحرك في هذا الوقت بالذات ضد تلك الدول التي تكلم عنها التقرير، وهكذا فإن التقرير مشبوه في توقيته وفي معلوماته كذلك وفضلاً عن أنه كذب صريح لأكثر من سبب.

على كل حال فإن أمريكا تريد من خلال هذا التقرير أن تلقي بظلال كثيفة على الجهاد الأفغاني الذي كان له الفضل الأول في إسقاط الشيوعية وكذلك حصار الآثار الإيجابية لهذا الجهاد على النفسية الإسلامية المجاهدة في العالم أجمع والتي اعتبرت الجهاد الأفغاني نموذجاً وقدوة لها، وكذلك تريد قطع الطريق على قيام حكومة إسلامية في أفغانستان وكذلك تريد أمريكا ـ من خلال هذا التقرير المشبوه ـ أن تمهد لتدخلها المحتمل ضد باكستان والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي السابق على أساس أن باكستان وكازاخستان تمتلكان امكانيات نووية من الطبيعي أن أمريكا تريد القضاء عليها، حتى لا تكون في أيد إسلامية، وهكذا فإن هذا التقرير ما هو إلا تمهيد أمريكي وصهيوني لتدخل محتمل ضد تلك الدول الإسلامية بهدف ضرب إمكانياتها النووية من ناحية والحيلولة دون قيام كيان إسلامي كبير من تلك الدول الإسلامية بالإضافة إلى إيران وتركيا، وبالطبع تأتي تهمة زراعة الأفيون وتصنيعه كأفضل تهمة لتبرير عدوان أمريكي محتمل، ونحن نحذر من هذا العدوان الأمريكي المحتمل لأننا نرى وراء الدخان المفتعل ناراً..

المختار الإسلامي



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢



عالم .. بغير حدود .!

فى ظل عالم جديد ، سقطت فيه الحواجز ، وكادت تتلاشى منه الحدود .. بدأت تتردد على الالسنة عبارة جديدة .. هى عبارة النظام العالمى الجديد .

ماهو هذا النظام ؟ هل له كيان ووجود . ام هو مجرد حلم وامل ؟

وما معنى النظام العالمى الجديد على وجه الدقة والتحديد ؟

كان هذا السؤال مطروحا فى احد لقاءات منتدى الاقتصاد العالمى ، الذى انعقد مؤخرا فى بلدة دافوس السويسرية . وقد اشتركت مجموعة من السياسيين ، وصناع القرار ، والمفكرين فى محاولة للاجابة . وهذه مقتطفات من اجاباتهم التى استمعت اليها اثناء لقاء المنتدى .

هنرى كيسنجر – وزير خارجية امريكا الاسبق : تصور الكثيرون ان النظام العالمى الجديد هو مشكلة هندسية ، بينما هو فى حقيقة الامر والواقع نظام متفاعل تؤثر فيه عوامل سياسية ، واقتصادية وتقنية ، وبيئية معقدة . وقد ظلت امريكا لعقود طويلة مضت تشكل النظام العالمى .. ولكن اليوم ومع انتهاء الحرب الباردة ، جاء النظام العالمى الجديد ، بعالم متعدد الاقطاب . واصبح من واجب الدول ان تتعلم كيف تعيش فى ظل توازن للقوة ، وان تعمل على اقامة قاعدة للتعاون الدولى .

سيزار تريجيليو – رئيس جمهورية كولومبيا : فى ظل النظام العالمى الجديد ، يواجه العالم مشاكل كبيرة معقدة لاتستطيع ان تحلها الدول منفردة .. انما لابد من تضافر القوى الدولية لمواجهة هذه المشكلات وفى مقدمتها ، تجارة المخدرات ، والهجرة ، ومشكلات البيئة .

جيانى دى ميكيلس – وزير خارجية ايطاليا : العالم الجديد يجب ان يعتمد على المبادىء والمؤسسات ، ومن الواضح ان الدول النامية لاتثق كثيرا فى المؤسسات التى تدير النظام العالمى الجديد .. من هنا يصبح واجبا على دول الشمال الصناعية ، ان توضح وتؤكد انها



تتعامل مع الجميع على قدم المساواة ، وان الايام التى كان يجرى فيها الكيل بمكيالين احدهما للاصدقاء ، والآخر للخصوم .. ولت ومضت .

سليمان ديميريل - رئيس وزراء تركيا : القيم الدينية هى احدى سمات النظام العالمى الجديد .. ويجب على العالم الا يخشى الاسلام .. ان الاسلام لايهدد النظام الجديد ، إنما ما يهدده حقا هو الانظمة غير الديموقراطية .

مانفريد وورنر - السكرتير العام لمنظمة حلف الاطلنطى : فى ظل النظام الجديد ، وبعد انتهاء الحرب الباردة ، أصبح امرا طبيعيا ان يضع الحلف استراتيجية جديدة تضع فى الاعتبار تخفيض حجم القوات مع استمرار الهدف الاساسى للحلف . وهو الامن الجماعى لمجموعة الدول الاعضاء المشتركة فيه .

موتو شينا - رئيس مركز الدراسات السياسية بطوكيو : فى ظل النظام الجديد .. من المتوقع ان تلعب اليابان دورا سياسيا أكثر فاعلية ، وان تسهم بشكل اكبر فى حل مشاكل الدول الآسيوية .

سيد احمد غزالى - رئيس وزراء الجزائر : النظام العالمى الجديد ، قد يؤدى الى فوضى عالمية ، ما لم تتضافر الجهود من اجل حل مشاكل الفقراء فى الدول النامية .. والتحدى الحقيقى لهذا النظام هو توفير حياة لائقة لبلايين البشر من سكان العالم .

انتهت الاجابات . والواضح ان النظام العالمى الجديد . لايزال مجرد ارهاصات .. واغلب الظن انه سيستمر هكذا ، الى ان تستقر الاوضاع فى العالم الجديد ، وتتضح الصورة اكثر ، واكثر .

ولاتزال الكلمات والسطور من داقوس .. والى لقاء اخر مع صباح الخير ..

سعيد سنبل

النظـــام الجـــديد:
«دبلوماسية وقائية..»...!!
وقوات تأديب.. دولية..

بقلم : محفوظ الانصارى

مازالت حكاية « النظام العالمى الجديد .. » تشغل الدنيا كلها .. كبيرها وصغيرها ..

مازالت هذه الحكاية محل جدل « الهواة .. » ،من أصحاب الخيال السياسى .. وجدل المتشككين من أهل الأفكار والقوالب الجامدة .. وكذلك محل جدل المتفلسفين ، الذين يغريهم ويسعدهم التفتيش فى الهوامش ، وفى الشكل وفى المسميات ، بينما الحقائق واضحة .. بينما الواقع صريح .. وبينما التغيير والتحول يجرى بسرعة ، وبلاهوادة ..

وأياً كان الأمر .. وكما قلنا يوما .. أن الذى لاشك فيه ، هو أن العالم يشهد حالة جديدة ويعيش وضعا جديدا ..

حالة ووضعا يتميزان بتغير حاد فى علاقات القوى .. وفى التحالفات .. وفى مستقبل الأحلاف ..

يتميز بتسويات « وتربيطات .. » ، وكذلك ترتيبات ، أمن واقتصاد وسياسة ..

يتميزان ، بانتقال بؤر الاهتمام ..

ويتميزان باختلاف سلم الأولويات لقضايا الكون ، حيث الأولوية لمحاربة الارهاب والعنف والتطرف ..

والقضاء أو المحاصرة لما يسمونه « مراكز الارهاب .. » ..

وحيث الأولوية للبيئة .. والمخدرات ..

وفى كل الأحوال ، يظل الأمر بيد الكبار ..

هم الذين يتولون ، وضع ..:-

● القضايا ذات الأولوية ..

● وهم الذين يحددون ، « غير المرغوب فيهم .. !! » .. فى العالم ، من دول ، وزعماء ..

● هم الباحثون عن الأحكام الجديدة والقواعد والقوانين الجديدة للنظام الذى يبحثون عنه ..

● هم صاغة هذا النظام .. هم كتابه .. وهم حماته ..

ولهذا نجد أن الترتيبات الأمنية ، لمناطق الأهمية ومناطق الثروة والطاقة .. تجرى على قدم وساق ..

ونجد التبدلات والتغيرات فى حركة السير والانتقال للقوافل



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرية الدولية .. العسكرى منها والمدنى ، محل إنشغال ، بدولها وممراتها وجزرها وشواطئها ..

●●●●●●

من هذه المقدمة العامة ننتقل إلى أحد أهم المراكز أو المواقع الدولية ، التى يجرى فيها بحث الصيغة الجديدة للنظام العالمى الجديد .. وبحث الأدوات اللازمة لحماية ، وتأمين هذا النظام الجديد .. وكذلك إستنباط ودراسة القواعد والأحكام التى سيجرى على أساسها الصياغة الشرعية والقانونية لهذا النظام ..

والموقع أو المركز الذى نقصده ، هو مجلس الأمن .

ومن خلال الدورة الفريدة التى عقدها المجلس على مستوى القمة لأول مرة يوم ٣١ يناير الماضى ..

خاصة وأن المجتمعين ، لم يعلنوا صراحة ، عن نيتهم فى تغييرات – واجبة – فى الميثاق .. أو تعديلات – مطلوبة – فى لوائح المجلس ، والمنظمة الدولية ، ومؤسساتها الفرعية ..

– وإن كانت المناقشات والتلميحات المكتوبة والمنقولة توحى ، أن إتجاها للتغيير فى القواعد الدولية وفى الميثاق مطروحة ..

– وإن كانت الممارسات الدولية والتدخلات الدولية باسم المنظمة الدولية ، « وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن .. !! » ، تؤكد أن تغييرا قد حدث وأن هذا التغيير يستلزم التعديل أو التطوير والتجديد ..

أو حتى الانقلاب .. خصوصا مايخص التدخل فى الشئون الداخلية للدول .. وفيما يتعلق ، باسقاط اعتبار السيادة الوطنية ..

وكذلك وحدة التراب الوطنى ..

وهذه كلها تمثل مبادىء ثابتة ، بنى عليها ميثاق الأمم المتحدة ، جاعلا منها « قدس أقداس .. » لايجوز المساس به ، ومحرم الاقتراب منه ..

إلا أن الملاحظة الجديرة بالتأمل ، هى أن القوة العظمى الفريدة ، التى « ورثت .. » العالم ، فى هذه الفترة الفريدة أيضا ..

هذه القوة العظمى المنفردة والمتربعة على عرش الكون وحدها ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، لاتريد ..:–

– أن تتصرف فى شئون الكون منفردة ..

– لاتريد أن تتدخل فى شئون الغير منفردة ..

– لاتريد أن تصيغ النظام الجديد منفردة ..

فى حين انها كانت تلجأ لهذا وتمارسه وحدها أو بمساندات بسيطة ، وهى تقتسم العالم ، مع القوة العظمى الثانية والمنافسة وهى الاتحاد السوفيتى القديم ..

● فهى لم تشأ أن تتعامل مع قضية الخليج وتحرير الكويت إلا فى « لمّة .. » جمعت أكثر من ثلاثين دولة ..

● ولم تذهب إلى هناك إلا تحت غطاء مجلس الأمن وقراراته الصادرة بالاجماع .. خاصة إجماع الأعضاء الدائمين ..

● بل لم تطلق ، طلقة واحدة .. إلا بقرار المجلس الذى خول للقوات المتحالفة التدخل والتحرير ..

واليوم .. نراها تواصل نفس السياسة ونفس السلوك ..

– وهى تغوص فى أحشاء الأرض العراقية ..

– وهى تضرب كل مبادىء السيادة ، وحرمة التراب الوطنى ، وقدسية الاستقلال .

– نراها تمارسها أيضا وهى تقبل الذهاب إلى قمة مجلس الأمن .. سواء كانت هذه القمة بوحى أو تحريض منها ..

أو كانت مبادرة بريطانية بحتة ..

هذه الظاهرة الجديدة فى سياسة وسلوك الولايات المتحدة بعد أن أصبحت وحدها متربعة على عرش الكون تستوجب التأمل .. وتدعو إلى التساؤل ..

● هل هى حقيقة تريد مشاركة كونية فعلية فى إدارة الكون وصياغة نظامه الجديد ، ووضع قوانينه وأحكامه .. ؟! .

● أم أنها .. تريد فقط المظلة والغطاء ، وهى قادرة على فرضهما اليوم ، ومن الموقع الذى تحتله على خريطة العالم .. ؟! .

● ● ● ● ● ●

وإذا جاز لنا أن نعود لقمة مجلس الأمن لنتبين منها ، ومن خلال مواقف رؤساء الدول المشاركة فيها ..

نقول .. إن أفكارا جديدة قديمة ، قد أثيرت فى كلمات الوفود .. تحمس لها البعض .. وقلل من شأنها البعض الآخر ..

ولاشك أن الاقتراح الخاص بتشكيل « جيش دولى .. » تابع للأمم المتحدة ، ويأخذ أوامره من مجلس الأمن ، ويتابع نشاطه ، وتطبيق مهامة السكرتير العام للأمم المتحدة .. لاشك أن هذا الاقتراح جدير بالتوقف عنده ومناقشته ..

فالواقع أن الأمم المتحدة ، قد عانت من عدم توفر جهاز تنفيذى قادر على تنفيذ قراراتها الممثلة لارادة الأسرة الدولية ، والعاكسة للشرعية الدولية ..

● وإذا كان مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذى أو الحكومة ..

● وإذا كان الميثاق يسمح بقيام وإنشاء قوات دولية تخصصها الدول الأعضاء ، وتكون تحت تصرف المنظمة الدولية ..

إلا أن الواقع يقول .. أن هذا الذى شرّعه الميثاق وأجازه ونص عليه ، لم يوضع موضع التنفيذ ، إلا فى الحالات الخاصة ، ومن أجل حفظ السلام ، بتشكيل قوات تفصل بين المتحاربين .. أو تراقب خطوط وقف القتال أو النيران .. وتعددت أسماء هذه القوات بين ..:-

- مراقبين ..
- أو قوات حفظ السلام ..
- أو قوات صنع السلام ..

وهذه الحالات الخاصة .. لم تستطع الأمم المتحدة فيها ، بمجلس الأمن أو الجمعية العامة ، أن تمنع قيام صراع مسلح .. أو توقف حربا توشك أن تقع .. أو تمنع عدوانا يجرى التجهيز له ..

بل كانت مهمتها تالية لاحقة للعدوان أو الصراع والحرب ..

● ● ● ● ● ●

ولهذا .. تداول الرؤساء ، للدول والحكومات الذين حضروا قمة مجلس الأمن .. تعبيرا سياسيا جديدا ..

أو مبدأ دولياً يريدون دفعه إلى الساحة الدولية ، وتقنينه ..

وهو .. « الدبلوماسية الوقائية .. » ..

وهذه « الدبلوماسية الوقائية .. » ، التى تحدثوا عنها الواحد بعد الآخر ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٢

وهذا الجيش المقترح ، والذى بادرت فرنسا على لسان رئيسها ميتران ، وكذلك دول أخرى باعلان استعدادها للمشاركة فيه .. بل وأعلنوا تخصيص قوات بالفعل ، لهذا الجيش أو لهذه القوة الدولية ، تكون جاهزة للانتقال إلى مكان الحدث والتعامل معه فى أقل من ٤٨ ساعة .

المهم هذه « الدبلوماسية الوقائية .. » ، وهذه القوات الدولية ، وبهذا الوضوح والصراحة ، وأمام مجلس الأمن المنعقد على مستوى « مجلس إدارة الكون .. » ، مجلس القمة .. هذان العنصران ..:–

– عنصر السياسة الوقائية ..

– وعنصر التنفيذ والمنع أو العقاب بالقوة ..

- سيمارسان ضد من .. ؟! .
- وأية معايير ستحكم هذا التدخل وتسمح به وتقننه .. ؟! .

فإذا كان مفهوم الدبلوماسية الوقائية كما شرحه الشراح من أصحابه فى « مجلس أمن القمة .. » هو منع الخطر واحتواؤه قبل وقوعه ..

فما هى الضمانات التى تحول دون إستخدام الكبار لهذه السياسة ، والقوة المنفذة لها ضد الصغار فقط .. ضد من لايعجبهم أو يمشى فى ركابهم ..

كيف يمكننا ويمكنهم التمييز بين عمليات الاجهاض « لقوات الدول .. » اللازمة لتأمين سلامة ترابها وحمايته .. وبين قوى ودول مجهزة للعدوان .. ؟! .. خاصة وأن العمليات الصحيحة .. وكذلك العمليات « المشبوهة .. » ، ستكون باسم مجلس الأمن وتحت مظلته .. بل وبقرار منه ..

● ● ● ● ● ●

لقد تحدث الملك الحسن الثانى ، على سبيل المثال فى قمة مجلس الأمن بسبب عضوية بلاده ، عن القدس وعن تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوان ١٩٦٧ ، والخاصة بحقوق الشعب الفلسطينى ..

فهل نتوقع أن تستخدم القوات الدولية ، ويطبق مبدأ « الدبلوماسية الوقائية .. » ضد اسرائيل ، وهى ترفض الانصياع لقرارات المجلس .. وهى تغتصب الأرض والمياه وتطرد السكان .. ؟! .

الرئيس الأمريكى جورج بوش ، أعرب عن فخره للمشاركة فى هذه القمة الفريدة والمهمة .. وأعلنها بداية جديدة للمؤسسة الدولية – مجلس الأمن – ..

الحديث عن ذكرياته فى هذا المجلس نفسه يوم كان مندوبا مضيفا .. لبلاده فى الأمم المتحدة .. وذكر الناس بتاريخ مضى وإنتهى .. قال .. « أن الجدل العقائدى فى عصر الحرب الباردة حال دون إتخاذ أى قرار فى القضايا

المهمة وأدى هذا الوضع لشلل المنظمة ومجلسها .. واليوم كل شيء يتغير .. » ..

هذا صحيح .. ولكن فى أى اتجاه .. فى إتجاه العدل .. أم هو تغيير وتعديل لحساب أصحاب المصالح الكبرى ، وعملائهم وأحسابهم .. ؟! .

ثم يعود « بوش .. » ليضع أمام الرؤساء الأولويات كما يراها .. :-

- وقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل ..
- القضاء على الصراعات الاقليمية ، وحل نزاعاتها ..
- « معاقبة .. » الأنظمة التى تعمل على نشر حالة الفوضى وعدم الاستقرار ..
- الأرهاب .. وحقوق الانسان ..

وقال .. إن هذه القضايا تستوجب العمل والاهتمام الفورى .. ومن خلال « الدبلوماسية الوقائية .. » من أجل التوصل إلى ديمقراطية عالمية .. واحترام دولى لحقوق الانسان .. وتحكيم للقانون وبنوده ..

وهذه هى كلها وغيرها جزء من مطالب العالم ، بأغنيائه وفقرائه .. بأقويائه وضعفائه ..

ولكن مرة أخرى يظل السؤال .. هل هى قواعد ومبادىء وإجراءات ، للتطبيق على الجميع .. ؟! .

أظن أن كلمة الرئيس بوش نفسها أجابت على السؤال ..

ففى الوقت الذى طالب الناس فيه بالحذر خلال فترة التحول والانتقال الحالية ..

نجده يركز على بعض الخارجين على القانون وعلى الشرعية الدولية ، دون البعض الآخر ..

- تراه يطلب استمرار العقوبات ضد العراق ..
- ولا تراه يشير بكلمة واحدة ضد اسرائيل ..

تراه يؤكد ضرورة عدم التطبيع مع العراق ..

فى حين يعيد النظر فى القرض المطلوب لبناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ..

نرى الرئيس بوش يختار من بين « الخارجين على القانون .. !! » فى الكون كله .. دولة عربية أخرى هى ليبيا ..

ثم يغض النظر عن الباقين ..

هذا الكيل ، بمكيالين .. وهذا الاستشهاد ، بمثيرى الاضطرابات وعدم الاستقرار فى العالم ، بصرف النظر عن « صحة الحالة .. » أو عدم صحتها ..



المصدر : ......

التاريخ : ....٣٠ فبراير ١٩٩٢........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستشهاد المركز ، والاختيار المحدد لدول عربية دون غيرها ..

من شأنه ألا يعطى الاطمئنان .. أو يبشر بأن الصياغة التى يجرى استكشاف قوانينها وأحكامها وقواعدها ، ستكون بعيدة عن الصياغة القديمة ..

الصياغة التى وضعت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واختارت مجموعة من المبادىء العامة .. لكنها تركت التنفيذ للأقوى ..

والخوف أن تكون الصياغة الجديدة ، ليست خالية من أدوات التنفيذ العادل .. ولكن أيضا بعيدة عن روح العدل .. وغافلة عن الأحكام التى تحفظ الحقوق للدول وللشعوب فى إطار مبادىء ارتضاها واتفق عليها مجتمع الدول والشعوب ..

صياغة تحافظ على ..:-

- حق الشعوب فى تقرير المصير ..
- وتحرم المساس بالاستقلال والسيادة ووحدة التراب ..
- وتكيل بمكيال واحد لكل الشعوب والدول .. تحت مبدأ .. فرد واحد .. صوت واحد .. وبلاتمييز أو انحياز أو تعصب ..

والحديث مفتوح ..

محفوظ الأنصارى



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الطريق الى نظام عالمي جديد: (امن ٢)

امن التجارة... وتجارة الامن

محمود عوض*

■ جرت اخيرا انتخابات اولية في اصغر الولايات الاميركية لاختيار مرشح كل حزب الى انتخابات الرئاسة المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وبالطبع اختار الحزب الجمهوري جورج بوش، لكن التالي له في الاصوات حصل على اكثر من اربعين في المئة من اصوات الولايات الصغيرة، الامر الذي لا يعني انقساما ملحوظا بين صفوف الحزب الجمهوري الحاكم فحسب، بل تشوشا في العقل السياسي الاميركي ازاء المستقبل، تشوشا، ربما كنا نحن - في العالم العربي - في مقدمة ضحاياه اذا قدر له ان يمضي حتى النهاية، ولذلك فمتابعة حملة الانتخابات الاميركية ليست مجرد متابعة لقضية داخلية اميركية، اذ اصبح للولايات المتحدة تاثير غير مسبوق في معظم مجالات حياتنا، بالخير والشر... سواء كرهنا ذلك ام احببناه.

انها اولا انتخابات تجرى، وقد اصبحت الولايات المتحدة للمرة الاولى في هذا القرن قوة عظمى وحيدة ومنفردة على الاقل في المستوى العسكري، ان الماركسية كعقيدة منافسة لم تنهار فقط ولكن دولتها الاولى تفككت وتحللت وتبخرت كما لم يحدث حتى بالنسبة لاصغر دول العالم الثالث، ووسط الموسيقى التصويرية الملائمة سلم ميخائيل غورباتشوف، ومن بعده بوريس يلتسين، مفاتيح كل ركن في بلادهما الى وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر، الذي لم يعد يذهب الى موسكو في زيارات عادية ولكن في جولات تفتيشية متتابعة يصحح فيها اولا باول اجابات كل واحد من رؤساء الجمهوريات التي كانت فيما مضى اتحادا سوفياتيا. وهكذا اصبح الرئيس جورج بوش اول من يعلن في الكونغرس بالفم المليان: «لقد ماتت الشيوعية في هذه السنة» هذا صحيح، لكنه قال ايضا: «بعون الله، كسبت اميركا الحرب الباردة» وهذا هو المثير للجدل.

اننا نعرف الآن على وجه الدقة من هو المهزوم الاكبر في الحرب الباردة، انه ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين وكل الطبقة السياسية الحاكمة في ما كان اتحادا سوفياتيا، لكن من هو المنتصر؟ بالطبع توجد اجابات سهلة المنتصر - مثلا - هو الولايات المتحدة، لكن المازق هنا هو اننا نصبح امام منتصر لم يعد يملك ادوات النصر.

عسكريا، خرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة بكل ترسانتها سليمة، ولديها ٣٧٥ قاعدة عسكرية حول العالم ونصف مليون جندي في ما وراء البحار وحملة تاديبية مدوية قامت بشنها في الخليج، لكن هذا كله لا يقاس عليه حاضرا ولا مستقبلا.

فضلا عن ان التحالف العسكري الذي خاضت به الولايات المتحدة حربها الباردة طوال ٤٥ عاماً اصبح متشققا من داخله، واقتصاديا نجحت الولايات المتحدة في ان تحمل لواء سباق تسلح غير مسبوق في الارض وفي الفضاء وجعل الخصم يركع في النهاية، لكن الثمن في لحظة النصر هو ان الولايات المتحدة اصبحت اكبر دولة مدينة في التاريخ.

وسياسيا كانت الارادة الاميركية هي الحاسمة في تعبئة الغرب كله من خلفها، لكن في لحظة النصر اصبح حلفاء الولايات المتحدة اكثر تشككا في استمرار حاجتهم لقيادة اميركية ظلت تحدد لهم اولويات حياتهم طوال ٤٥ عاماً.

هناك مهزوم واضح في الحرب الباردة، لكن المنتصر لا يعيش حالة الانتصار، فللمرة الاولى يشارك الرئيس الاميركي بنفسه في حملة اعلانية لجذب المزيد من السائحين الاجانب الى بلاده، وللمرة الاولى يراس وفدا من رجال الاعمال لكي يضغط على اليابان حتى تشتري المزيد من السيارات الاميركية رغما عنها، وللمرة الاولى يقوم دان كويل نائب الرئيس الاميركي بتهديد الحلفاء الاوروبيين صراحة بانه: «اذا لم تعطونا تنازلات كبيرة وسريعة في مجال التجارة فاننا سنسحب قواتنا الاميركية المرابطة في اراضيكم»، وبكلمات لا مواربة فيها قال دان كويل لحلفاء الولايات المتحدة: «ايها الاصدقاء، ان التجارة هي قضية امن قومي بالنسبة للولايات المتحدة»، والآن تريد الولايات المتحدة من حلفائها التسليم لها بحصة اكبر من اسواق العالم الثالث».

لقد خرج مرشح في انتخابات الرئاسة الاميركية ليقول لمواطنيه الاميركيين «اذا كنتم تريدون لنا الاستمرار في دفع مائة وستين بليون دولار سنويا لحماية اوروبا بينما نعاني نحن من عجز اقتصادي، فاعطوا اصواتكم لجورج بوش». هذا صوت باتريك بوكانان داخل الحزب الجمهوري الحاكم في الولايات المتحدة، صوت يرى انه

ان الاوان لكي تعطي الولايات المتحدة الاولوية لمصالحها هي ولو على حساب حلفائها، وهو حينما يرفع شعار «اميركا اولا» فانه يقصد انسحاب اميركا مما فرضته على نفسها من التزامات حول العالم طوال سنوات الحرب الباردة حتى تعالج اولا ازمتها الاقتصادية في الداخل. فما معنى ان تكون لاميركا اقوى عضلات في العالم بينما هي اكبر مدين اقتصادي لنفس هذا العالم؟

واستمرارا للنغمة نفسها بدات في الولايات المتحدة حملة سياسية تحض المواطن الاميركي على شراء كل ما هو اميركي والبعد عن كل ما هو مستورد، حيث: اذا كانت امامك سيارة جيب - اميركية - مقابل سيارة ايسوزو - يابانية - فانا اقول لك: «اشتر الجيب»، والمشكلة هنا هي ان ٣٨ في المئة من شركة «ايسوزو» مملوك لشركة «جنرال موتورز» الاميركية، لكن لا يهم، فشعارات التعبئة في الحملات الانتخابية الكبرى لا تدقق في التفاصيل.

من بين تلك التفاصيل، مثلا انه حتى في شراء ما هو اميركي فان هذا قد لا يعني بالضرورة اضافة كبيرة للاقتصاد الاميركي، وفي كتاب اميركي مهم صدر اخيرا بعنوان «عمل الامم» لاحظ المؤلف انه حينما يقوم مواطن اميركي بدفع عشرين الف دولار ثمنا لشراء سيارة «بونتياك» مثلا من انتاج شركة جنرال موتورز الاميركية، فان ستة الاف دولار منها تذهب الى كوريا الجنوبية ثمنا لعمليات التجميع، و٣٥٠٠ دولار تذهب الى اليابان ثمنا لاجزاء اساسية من بينها محرك السيارة، و١٥٠٠ دولار تذهب الى المانيا ثمنا للتصميم الهندسي، و٨٠٠ دولار تذهب الى تايوان وسنغافورة واليابان ثمنا لقطع غيار صغيرة و٦٠٠ دولار تذهب الى بريطانيا وايرلندا وبربادوس ثمنا لخدمات اخرى، اما الباقي في الثمن - وهو اقل من ٨٠٠٠ دولار فيذهب الى مواطنين اميركيين من محامين وعمال رعاية صحية وشركات تامين فضلا عن اصحاب اسهم شركة «جنرال موتورز» ذاتها.

هل يظل شعار «اشتر كل ما هو اميركي» اذن علاجا صحيا للازمة الاقتصادية الاميركية؟ وهل تلك الازمة في مجموعها تظل شهادة صحة لقوة عظمى وحيدة؟ لقد قفز الدين القومي الاميركي بين ١٩٨٠ و١٩٩١ الى ثلاثة امثاله، واصبح خمس العائلات الاميركية في نهاية تلك الفترة افقر مما كان في بدايتها، وفي العام الماضي بلغ العجز في الموازنة الفيديرالية ٢٩٠ بليون دولار، وسيقفز في هذا العام مرة اخرى ليصبح ٤٠٠ بليون دولار، واعباء خدمة الدين الاميركي تصل وحدها الى ٢٠٠ بليون دولار في السنة، وكلها ارقام غير مسبوقة في التاريخ الاميركي، اضافت المزيد من التشوش في التصور الاميركي للعلاج، كجزء من التصور الاميركي الاكبر لعالم جديد تريد الولايات المتحدة ان تصبح قوته العظمى والوحيدة والقائدة.

لقد ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الاميركي اخيرا في شهادة له امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ان انهيار الاتحاد السوفياتي اعطى للولايات المتحدة «فرصة لا تتحقق الا مرة واحدة كل قرن لكي تنمي مصالحها وتنشر قيمها حول العالم»، لكن في تلك اللحظة نفسها كانت اوروبا الغربية - وليست اميركا - هي التي تتحمل ٨٠ بالمئة من المعونات الغذائية العاجلة لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي اللحظة نفسها ايضا كانت الولايات المتحدة تعتذر بضيق ذات اليد عن زيادة حصتها في راسمال صندوق النقد الدولي كمقدمة ضرورية لمساعدة الاتحاد السوفياتي السابق على التوجه الى اقتصاديات السوق.

ان اعضاء الصندوق (١٥٦ دولة) كانوا صدقوا في سنة ١٩٩٠ على قرار بزيادة راسمال الصندوق بنسبة النصف، ونصيب اميركا في هذه الزيادة ١٢ بليون دولار، لكن بينما قدمت الدول الاخرى انصبتها ظلت الولايات المتحدة حتى الان تتلكا، مع معرفتها المسبقة بان الانهيار الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي السابق سيصبح اكثر فداحة اذا لم يتقدم صندوق النقد الدولي بصفقة كافية لدعمه ماليا واخراجه من العزلة الاقتصادية التي كانت هي منطق الحرب الباردة من حيث الجوهر.

والواقع انه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه فان ما اصبح يعني الولايات المتحدة هو شيء اخر تماما، وحينما تطوع السفير الاميركي في موسكو اخيرا بتوجيه نصائحه الى رجال الاعمال الاميركيين قال لهم صراحة: «لو كان معي مائة الف دولار فانني ساستثمرها في السوق السوفياتي لاكسب منها عشرة ملايين دولار، لكن لو كان معي عشرة ملايين دولار فانني لن استثمر منها في السوق السوفياتي سوى مائة الف دولار».

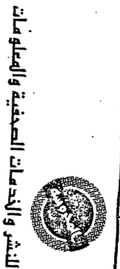
فالاقتصاد الاميركي في حالته الراهنة اصبح يريد من يعطيه وليس من ياخذ منه، ولذلك لم يكن غريبا ان يذهب دان كويل نائب الرئيس الاميركي اخيرا الى اجتماع دولي في ميونيخ في المانيا لكي يوجه ما يشبه الانذار الى حلفاء اميركا لكي يعطوها تنازلات اكبر في الجولة الحالية من المفاوضات التجارية، اما اذا ظلت اوروبا الغربية تقاوم وتتردد فان الولايات المتحدة ستخفض بشدة من اعبائها العسكرية في اوروبا، وقال نائب الرئيس الاميركي لهم بوضوح: «اذا شئتم، فان هناك ارتباطا بين الامن الاقتصادي والامن العسكري».

الان تعطي الولايات المتحدة اولوية قصوى لمعالجة امنها الاقتصادي، ولذلك اصبحت تعتبر ان استمرار اوروبا الغربية في دعم منتجاتها الزراعية، واستمرار اليابان في منع استيراد الرز، يؤدي في النهاية الى «سرقة» - وتلك بالضبط الكلمة التي جرى استخدامها - اسواق في العالم الثالث، وفي اليابان، من الزراع الاميركيين، الان تريد الولايات المتحدة تلك الاسواق، وبسرعة.

وحلفاء الولايات المتحدة لم يعودوا يقبلون هذا المنطق الاميركي بسهولة، فهم ايضا لديهم راي عام ومصالح اقتصادية محددة، ففي فرنسا مثلا، سيؤدي الغاء الدعم الزراعي الى قلاقل سياسية بين مزارعيها، ولو سمحت اليابان باستيراد الرز تكون قد نسفت تقليدا مستمرا لالف سنة ونسفت ايضا قاعدة كبرى يعتمد عليها الحزب الحاكم في بقائه، وعلى خلاف ذلك يرى الحلفاء ان مشكلة اميركا هي داخل اميركا اكثر مما هي خارجها، وهكذا رأينا كيشي ميازاوا رئيس وزراء اليابان يتجرأ اخيرا لكي يسجل على الاميركيين ان ايمانهم بالعمل كقيمة قد تراجع بحدة في السنوات الاخيرة، وان خريجي الجامعات الاميركية اصبحوا يفضلون المضاربة في البورصة على اسهم الشركات القائمة باكثر مما يقبلون على بناء شركات ومصانع جديدة.

ان هذا يعيدنا من جديد الى القضية الكبرى في انتخابات الرئاسة الاميركية هذه السنة، انها ليست مجرد انتخابات اخرى كل اربع سنوات، انها ليست ايضا انتخابات لتجديد رئاسة جورج بوش او حتى لاختيار رئيس اخر، في الواقع انها اختيار لمسار جديد في السياسة الاميركية خارجيا وداخليا، وبهذا المعنى فاننا - شئنا او لم نشا - نقع في قلب كل هذا الذي يجري.

* نائب رئيس تحرير «اخبار اليوم» المصرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ شباط ١٩٩٢

النظام العالمي الجديد يفرض على واشنطن تغييرات استراتيجية واقتصادية عديدة

محمد صادق كتب من واشنطن عن الاستراتيجية الامريكية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبوادر بروز نظام عالمي جديد. ويرى ان الاستراتيجية الامريكية يات عليها ان تعيد وانْ تحول الاموال التي كانت تضخها في القطاع العسكري الى القطاع الاقتصادي لإجراء عمليات تحديث.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

ستنقضي سنوات عدة قبل ان تتحدد معالم ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، الذي يكثر الحديث عنه منذ التغيير الهائل الذي شهده العالم خلال العامين الماضيين، والمتمثل في انفراط عقد الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه، وما ترتب على ذلك من انتهاء للحرب الباردة وانهيار الشيوعية، وما تركه من آثار وانعكاسات على دول العالم، والقضايا العالمية والاقليمية التي كانت تشغلها خلال سنوات الحرب الباردة. ومع عدم وضوح معالم النظام الجديد، حيث ما زال في طور التشكيل، وبرغم قول الرئيس جورج بوش وكبار المسؤولين في ادارته. ان الولايات المتحدة ربحت الحرب الباردة، وان الشيوعية دفنت، فإن السؤال الجدير طرحه هو: هل ستظل الولايات المتحدة نفسها في منأى عن التغيير؟ وهل ستظل بعيدة عن التأثر من نتائج هذا التغيير العالمي الهائل؟

من كلام المسؤولين الامريكيين، وتعليقاتهم على الاحداث ومسارها واستقرائهم لتطورها ونتائجها في المستقبل، لا ترد الاشارة الصريحة الى تغيير قد تشهده الولايات المتحدة في المستقبل، وانما يركزون على التحديات والمسؤوليات الكبرى، التي تفرضها نتائج التغيير على الولايات المتحدة، خصوصاً وانها باتت القوة الأولى الكبرى والوحيدة في العالم، وان على الصعيد العسكري في المقام الاول، في اعقاب انهيار القوة الكبرى التي كان يشكلها الاتحاد السوفياتي، وما كانت تفرضه الحرب الباردة بينهما مباشرة من مسؤوليات عليهما في مقدمتها ذلك السباق في مجال التسلح النووي، علاوة على الحروب العسكرية المحدودة نسبيا عبر وكلاء وحلفاء كل منهما في مناطق مختلفة من العالم.

اليوم، وقد انتهت اسباب الحرب النووية، وتلاشت الى حد كبير جدا احتمالات وقوعها، وانتهى سباق التسلح النووي، وما كان يستلزمه من نفقات ضخمة، وتأثرت استراتيجيات واهداف وقطاعات وصناعات كبيرة مرتبطة به، وتلاشت حروب «الوكالة» بينهما، او بدأت القضايا الاقليمية التي كانت سببا لها، تأخذ طريقها الى الحل، يعترف الخبراء والمحللون الاستراتيجيون بأن الولايات المتحدة لا بد ان تشهد تغييراً هي الاخرى، ولا يمكنها ان تظل في منأى عنه، وان مواجهة التحديات التي اوجدها التغيير الهائل، وان كان صحيحاً في بعض جوانبه كما يشير المسؤولون الامريكيون، تفرض تغييراً في مختلف المجالات بالنسبة للولايات المتحدة، استراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً، وفي مجال علاقاتها مع الدول العالم الاخرى.

ويشيرون الى ان التغيير لا يعني انهياراً في الاسس او الفلسفة التي يقوم عليها النظام الامريكي، مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت منضوية تحت مظلته، فمثل هذا التغيير امر مستحيل، بل ان مثل تلك الاسس بات نموذجاً ثبتت صحته، وانما التغيير المحتمل يكمن في الاستراتيجية الامريكية واهدافها، ووسائل تحقيق تلك الاهداف، ويحددون مجالات التغيير، وبشكل دقيق، بالقول انها ستكون في المجالين العسكري والاقتصادي في الدرجة الاولى. وهذا في حد ذاته سيؤثر على، وسيطال، الكثير من المفاهيم والسياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة لاكثر من اربعة عقود، وبالفعل بدأت ملامح هذا التأثير او التغيير في الظهور.

فعلى الصعيد العسكري، لم تعد «امبراطورية الشيطان او الشر» قائمة، وهو اللقب الذي كان يطلقه الرئيس السابق رونالد ريغان على الاتحاد السوفياتي، وبالتالي لم يعد الخطر الذي كان يشكله على الولايات المتحدة والعالم الحر قائماً، وان كان الاعتقاد في اوساط بعض القادة العسكريين الامريكيين ان الخطر لا يزال موجوداً. الا ان الاعتقاد العام السائد يتمثل في ان الخطر تلاشى الى حد كبير ولم ينته، اشارة الى الترسانة النووية الروسية، التي تعمل الولايات المتحدة، بالتعاون مع الحكومة الروسية لتدميرها، وخفضها الى ادنى حد ممكن.

ونظراً لتلاشي هذا الخطر الى حد كبير، يقوم المخططون وواضعوا الاستراتيجية العسكرية الامريكية، بصياغة اطار وهيكلية جديدة للمؤسسة العسكرية الامريكية وما يرتبط بها من صناعات، تحتفظ بقوة ذات فعالية عالية، وان كانت في حجم اقل مما هي عليه الآن او قبل سنتين.. قوة قادرة على مواجهة اي خطر او عدوان في اي مكان من العالم، على غرار ما جرى في مواجهة العدوان العراقي على الكويت. ويقول عدد من القادة العسكريين ان ذلك ربما يكون نموذجاً يحتذى في المستقبل.

في هذا الاطار يأتي الخفض الذي تجريه وستجريه الحكومة الامريكية على عدد افراد قواتها المسلحة، سواء في الخارج او الداخل، اذ انه بعد بضعة اعوام، سيتم تسريح حوالي مليون جندي، وخفض عدد قواتها في مناطق وجودها حالياً مثل المانيا وغيرها من دول اوروبا الغربية، واولئك الموجودين في كوريا الشمالية.

وهناك القرارات والاجراءات التي تمت بشأن اغلاق عدد من القواعد العسكرية في داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وهذا يستدعي بدوره خفض



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

ميزانية وزارة الدفاع الامريكية وتحويل المبالغ المقتطعة منها لاستثمارها واستخدامها في المجالات المدنية، وهو امر يلاقي ترحيباً عند الرأي العام الامريكي، الذي جرى تغيير مبدئي على مفاهيمه ونظرته الى الدول العدوة والصديقة، اذ ان الشعور العام اليوم يظهر الاعتقاد بان الاتحاد السوفياتي والشيوعية لم يعودا خطرين محدقين بالولايات المتحدة، ومن هنا يجب الاهتمام بمجالات اخرى تتصل بحياة الامريكي ومشاكله.

ويتداخل التغيير في المجال العسكري، مع التغيير في المجال الاقتصادي، الذي يشغل الامريكيين منذ اشهر بشكل لم يسبق له مثيل. ففي ضوء المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الامريكي، وتلاشي الخطر الاكبر، باتت الدعوة الملحة على اكثر من صعيد، التي تطالب الادارة الحالية، واية ادارة اخرى مقبلة، بتكريس الاهتمام على الشأن الاقتصادي.

ويتجلى الامر بشكل واضح في اجواء معركة انتخابات الرئاسة الامريكية، اذ يؤكد المرشحون، جمهوريون وديمقراطيون، على ان القضية الاولى التي تشغلهم وسيكرسون كل جهد ووقت حلها تتمثل في حل مشاكل الاقتصاد الامريكي، والتركيز على حل المشاكل المحلية الاخرى، والحفاظ على نمط ومستوى حياة الامريكي، اللذين شهدا تراجعاً طوال السنوات القليلة الماضية. ولهذا، وللمرة الاولى تغيب عن شعارات المرشحين للرئاسة، الشعارات المتعلقة بمحاربة الاتحاد السوفياتي والخطر الذي كان يشكله، ليحل محلها شعار مساعدة بعض جمهورياته وخصوصاً روسيا. وان جاء هذا الشعار في آخر قائمة شعارات المرشحين وأهدافهم.

ولا يرتبط التغيير في المجال الاقتصادي، بالخفض في ميزانية الدفاع، والاستراتيجية العسكرية ذات القوة الفعالة والتقنية المتقدمة والحجم الاقل، وإنما يرتبط بنتائج التغيير الهائل والشامل الذي شهده العالم.

فانهيار الاتحاد السوفياتي، وما كان يشكله من خطر وتحديات، اوجد واقعاً وتحديات و«مخاطر» اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة. ففي اعقاب ذلك التغيير، يدرك المسؤولون الامريكيون القوى الجديدة المنافسة على الصعيد الاقتصادي، فهناك اليوم مركز لقوتين يتعاظم شأنهما يوماً بعد يوم، وهما اليابان من جهة والمانيا الغربية منفردة من جهة اخرى وما تشكله في اطار اوروبا الموحدة مستقبلاً من جهة ثالثة.

وفي هذا الخصوص لا يخفي اكثر من محلل اقتصادي واستراتيجي في الولايات المتحدة، ان التنافس المقبل ان لم يكن «الصراع»، هو صراع اقتصادي بين هذه القوى، والذي تشكل الولايات المتحدة احد اطرافه الرئيسين. ومن هنا يمكن تفسير الحرب الاقتصادية والتجارية غير المعلنة بين اليابان والولايات المتحدة، والشكوك والتساؤلات المثارة بشأن موقع المانيا ودورها في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بل ان هذه التساؤلات تصل الى حد ابداء المخاوف من دور المانيا، ولذلك كانت الاشارات الامريكية التي تصدر بين فترة واخرى، عن الدور المتعاظم الذي تلعبه المانيا منفردة، في الدول التي كانت تشكل الكتلة الشرقية، علاوة على المانيا الموحدة التي يتوقع المسؤولون الامريكيون ان تصبح قوة رئيسية مع حلول عام ٩٦ او ٩٧، بعد ما تكون قد تغلبت على مختلف المشاكل التي ورثتها مع المانيا الشرقية التي عادت اليها.

وتبعاً لذلك يشهد المجال الاقتصادي الامريكي، وما يتصل به من قطاعات صناعية وتجارية تغييراً لمواجهة المستجدات لا على المدى القصير وحل المشاكل الراهنة، بل على المدى البعيد لجعله قادراً على منافسة اقتصاديات الدول الاخرى، وفي هذا النطاق تأتي الاجراءات والتنظيمات التي تجريها كبريات شركات الصناعة الامريكية، العسكرية منها والمدنية، حتى تتمكن من منافسة مثيلاتها، حيث تعيد النظر في فلسفتها، وهيكلياتها، وبرامجها ووسائل انتاجها.

والقول نفسه ينطبق على علاقات الولايات المتحدة مع الدول الاخرى. فمن جهة سترسخ علاقاتها مع الدول الصديقة والحليفة، ومن جهة اخرى ستحاول كما يقول المسؤولون الامريكيون، مساعدة الدول الجديدة التي قامت على انقاض الاتحاد السوفياتي، حتى تتمكن من ترسيخ التحولات التي اختارتها وتمكينها - قدر الامكان - من مواجهة المشكلات والتحديات التي تشهدها اليوم، وهذا كما يؤكد الامريكيون يتطلب نوعاً من التعاون والتحالف بين دول العالم، لانه ما من دولة بمفردها قادرة على مواجهة المستجدات، وربما تكون نواة ذلك التعاون، في المؤتمر الذي عقد في واشنطن الشهر الماضي، وشاركت فيه ٥٤ دولة ومنظمة عالمية، وهو المؤتمر الذي يصفه المسؤولون الامريكيون بالتحالف الاقتصادي العالمي لمواجهة تحديات المستقبل.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الطريق الى نظام عالمي جديد: (٢ من ٢)

امن التجارة... وتجارة الامن

محمود عوض*

■ اندمجت الولايات المتحدة في سياسات الحرب الباردة منذ سنة ١٩٤٧ الى درجة المفارقة الكبرى، ففي لحظة الهزيمة الكبرى للخصم، بل وانهياره بالكامل، لم تكن نشوة الانتصار في العقل السياسي الاميركي كاملة ولا نهائية، لقد دخلت الحرب الباردة في كل ما هو اميركي من البداية، من الافلام، الى الروايات، الى برامج التلفزيون، الى مقررات التعليم، الى ٣٧٥ قاعدة عسكرية ونصف مليون جندي حول العالم، الى ١٦ بليون دولار معونات سنوية لدول محددة لها اهمية خاصة في مسار الحرب الباردة، الى صناعة سلاح تبيع لدول العالم اربعين في المئة من الذخيرة وتعطيها معدات عسكرية بمئة بليون دولار، الى مئة الف قتيل في حربين معلنتين - في كوريا وفيتنام - فضلا عن حروب اخرى بالوكالة او في الظل.

خاضت الولايات المتحدة الحرب الباردة بعملية تعبئة غير مسبوقة لنفسها ولحلفائها، وبمنطق «الاخيار ضد الاشرار» ولكن في لحظة الهزيمة الكبرى للخصم الرئيسي - الذي سماه رونالد ريغان «امبراطورية الشر» لم تجد الولايات المتحدة تحت يدها ما يكفي من «الخير» لكي تمارس الدور القيادي نفسه في مرحلة بعد الحرب الباردة. وفي سلسلة اخيرة من المقالات الاميركية قال احد الكتاب: «لقد انجرفنا تماما، كنا نركز بطريقة لعينة على روسيا بحيث اننا لم نواجه مطلقا الواقع الاقتصادي المتغير من حولنا، والنموذج البسيط لذلك هو راديوهات الترانزستور واجهزة التلفزيون الملون ومسجلات الفيديو كاسيت ورقائق الكمبيوتر، كل تلك هي في الاصل مبتكرات اميركية، لكن اليابانيين هم الذين انتجوها على نطاق واسع وجعلوها من اكثر السلع شعبية حول العالم، بل انه حتى في صناعة السيارات، التي كانت الولايات المتحدة تعتبرها دائما رمزا لقوتها وعافيتها الاقتصادية، اصبحت اليابان تزاحمها في السوق الاميركية ذاتها بما جعل ثلث هذه السوق من نصيبها، ولو لم تكن هناك «قيود اختيارية» ارتضتها اليابان لنفسها لزادت حصتها من السوق الاميركية عن هذا بكثير..

وفي بداية الحرب الباردة وجد العقل السياسي الاميركي من يعطيه دليلا بسيطا للتحرك والعمل، فحينما نشر جورج كينان في تموز (يوليو) ١٩٤٧ مقاله الشهير بتوقيع مستعار لخص استراتيجية اميركا

كلها في كلمة واحدة هي «الاحتواء» فاذا استطاعت الولايات المتحدة ان تقود حلفاءها في عملية «احتواء» كبرى وعالمية لمنع انتشار الشيوعية، فان الشيوعية ستنهار في نهاية المطاف من دون قتال ولا حرب، وطوال ٤٥ سنة ظل هذا هو فعلا عنوان برنامج العمل الاميركي حول العالم، بحيث ان الشيوعية انهارت اخيرا من دون طلقة رصاص واحدة.

والآن بعد انتهاء الحرب الباردة، يواجه العقل السياسي الاميركي مازقه الكبير: الى اين؟ في الحرب الباردة كان العدو محددا وواضحا، وادوات وسياسات الاحتواء متاحة وناجحة، والاصدقاء والخصوم يتم فرزهم بناء على قبولهم او رفضهم المشاركة في سياسة «الاحتواء» تلك... الآن، في سنة ١٩٩٢: من هو العدو؟ وما هو دليل العمل؟

في البداية طرح العقل السياسي الاميركي ثلاث قضايا محددة لتكون محورا للسياسات الاميركية في مرحلة التحول الجارية عالميا بعد الانهيار السوفياتي، الاولى هي التعامل مع التفكك الكبير في ما كان اتحادا سوفياتيا، وبكلمات اخرى، الكيفية التي يتم بها ضمان عدم عودة تلك الدولة الموحدة التي كان اسمها الاتحاد السوفياتي الى الوجود كقوة مؤثرة على المسرح الدولي. والثانية هي منع انتشار التكنولوجيا النووية والصواريخ ذاتية الدفع الى دول العالم الثالث، والثالثة هي فتح اكبر قدر من اسواق دول العالم الثالث امام الاقتصاد الاميركي.

ومن بين تلك القضايا الثلاث، التي تبدو غير مترابطة للوهلة الاولى، فاننا موجودون في اثنتين منها على الاقل، سواء كعالم عربي، او كجزء من العالم الثالث، ووجه الخطورة هنا يكمن في ان «البحث عن عدو» جديد لاستمرار حال التعبئة الاميركية يمكن ان ينتهي بعملية «تلفيق عدو» لمجرد شفاء الغل او لانه «حكم القوي على الضعيف». ونائب الرئيس الاميركي دان كويل حينما دافع اخيرا عن اهمية الاستمرار في تمويل



ابحاث واسلحة «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» - التي كان عدوها في الاصل هو الاتحاد السوفياتي - فانه لم يعد يذكر موسكو، وبدلا من ذلك قال ان وجود نظام صاروخي للدفاع في الفضاء هو امر ضروري لحماية الدول «الملتزمة بالقانون» ضد اولئك «الخارجين عن القانون» وقطاع الطرق وممارسي الابتزاز «مثل العراق وكوريا الشمالية».

بعد قليل اجتهد آخرون ليجعلوا قائمة «الاعداء الجدد» اكثر تحديدا وشمولا وتوضيحا، حيث على الولايات المتحدة ان تختار بعناية هؤلاء الاعداء الجدد، «لكي تضربهم بقوة في العالم الثالث (ليبيا مرة اخرى، او بنما جديدة، او غرينادا اخرى) يعني دولة من الصغر بحيث تضمن لراعي البقر الاميركي عملية تاديبية مضمونة، وفي الوقت نفسه من التاثير بما يجعل الدرس مسموعا في محيط بأسره من العلاقات الاقليمية.

ثم اضاف آخرون اجتهادا فوق اجتهاد، فما دامت حال التعبئة تقتضي شعارات مختصرة وعامة وبسيطة من نوع «امبراطورية الشر» فحينئذ يصبح شعار الحرب الدينية اكثر سهولة: الغرب ضد الاسلام مثلا، لكن عيب مثل هذا الشعار انه

> المشكلة هي ان اصحاب شعار «اميركا اولا» في الحملة الانتخابية الاميركية الجارية لا يريدون مواجهة المواطن الاميركي بما لا يحب ان يسمعه. والشعار بالمعنى المطروح فيه الكثير من المداهنة لانه يجعل العالم كله مسؤولاً عن ازمة اميركا الاقتصادية.

لن يثير مطلقا خيال المواطن الاميركي، فالرأي العام الاميركي - تاريخيا - لم يتحمس بالمرة لاية حروب دينية، فضلا عن ان الحديث هنا عن اسلام واحد لا يوجد له اساس عملي. ان ايران وتركيا واندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا وبروناي وباكستان وتونس وعمان كلها دول مسلمة، لكن هل تقف كلها على مسافة واحدة من الغرب، وهل لديها جميعا نفس الموارد الطبيعية التي يريدها الاقتصاد الاميركي؟ ثم ان معظم التكنولوجيا النووية - التي اصبحت السياسة الاميركية الجديدة تريد منعها - خارج العالم الاسلامي وليس في داخله، وباستثناء باكستان - التي تملك الامكانات ولكن ليس السلاح النووي - فان السياسة الاميركية سوف تجد نفسها هنا في مواجهة جنوب افريقيا واسرائيل وتايوان والصين والهند والارجنتين والبرازيل وكوريا الشمالية، باكثر مما ستجد نفسها في مواجهة دول اسلامية. وحينما جربت السياسة الاميركية افتعال خطر وهمي من معمل ابحاث تعليمي نووي في الجزائر، او مفاعل صغير عاجز في ايران لم تجد احدا يصدقها، حتى من بين الحلفاء.

مرة اخرى: اين العدو؟ او بكلمات اكثر وضوحا: اين يمكن «تلفيق» العدو؟ لقد وجدت الولايات المتحدة شعارا ترفعه لنفسها بعد الحرب العالمية الاولى وهو الدفاع عن الديموقراطية، ووجدت لنفسها شعارا آخر بعد الحرب العالمية الثانية وهو احتواء الشيوعية، الآن ما هو الشعار؟ خصوصا ان الولايات المتحدة لم تعد هي اليوم القوة نفسها او النموذج الذي كانت عليه قبل ٤٥ سنة.

وحتى في حدود الحديث عن الليبرالية واقتصاد السوق والفردية والمشروع الخاص والنظام الرأسمالي، فان رأسمالية اليابان مثلا، وكذلك المانيا، تبدو اكثر وعيا ومسؤولية وكفاءة وانجازا من رأسمالية راعي البقر الاميركي، بل حتى دول جنوب شرقي آسيا نفسها (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة) حينما ارادت انجاز نهضة اقتصادية سريعة وجدت نفسها اقرب الى النموذج الياباني منها الى النموذج الاميركي في التنمية.

واذا رفعت السياسة الاميركية الجديدة شعار «اميركا اولا» المطروح الآن في سياق حملة انتخابات الرئاسة الاميركية فان هذا قد يشير الى ٤٣ بليون دولار فائضا تجاريا سنويا تحققه اليابان مع الولايات المتحدة لكنه لا يشير في اللحظة نفسها الى تسعة بلايين دولار تستثمرها اليابان في صناعة



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

السيارات داخل الولايات المتحدة، ولا الى منتجات زراعية وصناعية اميركية تستوردها اليابان بخمسين بليون دولار في السنة، ولا الى ٨٤ بليون دولار تستثمرها اليابان بشكل مباشر في شركات ومؤسسات اميركية.

والمشكلة هي ان اصحاب شعار «اميركا اولا» في الحملة الانتخابية الاميركية الجارية لا يريدون مواجهة المواطن الاميركي بما لا يجب ان يسمعه، فالشعوب تحب احيانا من يداهنها وينافقها، وشعار «اميركا اولا» بالمعنى المطروح حاليا فيه الكثير من المداهنة لانه يجعل العالم كله مسؤولاً عن

ازمة اميركا الاقتصادية، الا اميركا ذاتها، انه يحجب عن المواطن الاميركي حقيقة انه عاش طوال الثمانينات في ظل رخاء مستعار، تموله قروض من الخارج بفوائد وصلت احيانا الى ١٨ في المئة و١٩ في المئة واصبح سدادها معلقا في رقبة جيل اميركي قادم، هذا يعني باختصار ان اميركا اصبحت تستهلك اكثر مما تنتج.

وحتى الآن لا يبدو ان العلاجات المطروحة جادة ولا جذرية بما فيه الكفاية، فمهارة الثنائي جورج بوش - جيمس بيكر تستطيع ان تضمن مثلا ثلاثين بليون دولار فائضا صافيا في سياق ازمة الخليج، لكن هذا لم يكف لانعاش الاقتصاد الاميركي باكثر من ثلاثة اشهر، كذلك قد يرفع الساسة الاميركيون الآن شعار «الديبلوماسية متعددة الاطراف» ويقصدون بذلك ان اميركا ستدير العالم بمزيج من العضلات الاميركية والاموال من اليابان والمانيا وغيرها من الدول، وخاتم الشرعية الدولية من الامم المتحدة، وهنا ايضا نجدها صيغة ملفقة وغير جادة، فحتى الآن لا يوجد لليابان ولا المانيا مقعد دائم في مجلس الامن، كما انه من بين ٨٠٠ مليون دولار مستحقات متاخرة في موازنة الامم المتحدة، فان الولايات المتحدة هي المدين الاكبر للمنظمة الدولية التي تريد الولايات المتحدة خاتمها الآن في جيبها.

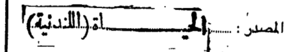
هكذا اذن ينتهي بنا الحديث في كل مرة الى الاقتصاد، لقد جاءت نتيجة الانتخابات الاولية في ولاية اميركية صغيرة لكي تكشف مدى سيطرة البعد الاقتصادي على العقل السياسي الاميركي، فمرشح الحزب الديموقراطي الاول هو الذي يقول: «ان دعوتي الاساسية للمواطن الاميركي هي الا يشتري الا كل ما هو اميركي» والمرشح الثاني للحزب الجمهوري هو الذي يرفع شعار «اميركا اولا» اما المرشح الاول للحزب الجمهوري - الذي هو جورج بوش نفسه - فهدد حلفاءه الغربيين بانه سيواجه بكل قوة ذلك «الستار الحديدي الجديد» من اجراءات الحماية الجمركية الذي تحيط به نفسها تحت عنوان حماية انتاجها الزراعي والصناعي.

هل هي رائحة دماء في طريقها الى ان تسيل؟ ربما نعم، وربما لا، لكن اخشى ما نخشاه، على الاقل من الآن حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، هو ان يكون كبش الفداء في هذا كله موجودا جنوبا، بنما اخرى؟ غرينادا اخرى؟ يجوز لكنها في هذه المرة ستكون اقرب الينا بكثير... اقرب تماما.

---

* نائب رئيس تحرير «اخبار اليوم» القاهرية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ تموز ١٩٩٢

السلم الاميركي يغطي العالم بعد سقوط التوازن

النظام الدولي الجديد ام نظام الدولة المنفردة و... اللاعب الأوحد؟

احمد اصفهاني *

■ ترافق ظهور الافكار الجنينية الأولى لمفهوم النظام الدولي الجديد مع اتضاح طبيعة الاصلاحات الجذرية التي طبقها الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف في ما اصطلح على تسميته بـ «البيريسترويكا». وتبلورت هذه الافكار بوتيرة متصاعدة بموازاة سقوط النموذج الاشتراكي في اوروبا الشرقية اولاً، ثم في الاتحاد السوفياتي (السابق) اخيراً.

غير ان مفهوم النظام الدولي الجديد لم يصبح حقيقة نظرية واقعة الا بعد دخول القوات العراقية الى الكويت وما نتج عنه من اتفاق الدول الغربية الاساسية – للمرة الاولى ربما في تاريخ الامم المتحدة – على اجبار بغداد على الانسحاب حتى لو ادى الامر الى شن حرب مدمرة. وهذا ما حدث بالفعل، واندلعت حرب الخليج في ظل شبه اجماع عالمي لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم المعاصر.

طوال ازمة احتلال الكويت – قبل الحرب وبعدها – كان قادة الدول الغربية، وعلى راسهم الرئيس الاميركي جورج بوش، يشددون على ان العالم دخل في مرحلة «النظام الدولي الجديد» الذي حل مكان الحرب الباردة ونظام توازن الرعب، وبالتالي الغى سياسة الاستقطاب الدولية التي كان محوراها الاساسيان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وحتى قبل نهاية هذا الاخير، كان المسؤولون السوفيات انفسهم يبشرون بالنظام الجديد القائم على التعاون بدل المواجهة.

... وانتصرت «الارادة الدولية» في حرب الخليج الثانية، وانهار الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية اساسية لتقوم مكانه دول وتحالفات متعددة ما زالت تسعى حتى الآن الى تلبية احتياجات شعوبها المعيشية، وفي الوقت نفسه تشكيل نظامها «الديموقراطي» الجديد على انقاض اكثر من سبعين سنة من الحكم الشيوعي التوتاليتاري. ووجد مفهوم «النظام الدولي الجديد» رواجاً سياسياً واعلامياً واسع النطاق، وتلقفته – كالعادة – اقلام سياسية في العالم العربي لتبني عليه مداميك عماراتها الفكرية الجديدة بعد افلاس معظم البنى الايديولوجية القديمة.

لكن ما هو «النظام الدولي الجديد»، وهل يصح ان نطلق عليه هذا الاسم الفضفاض في ضوء الواقع الدولي الراهن؟ وبالتالي ما المضامين التي يحملها هذا النظام اذا توصلنا الى نتيجة مفادها انه موجود بالفعل؟

نقول اولاً ان «النظام الدولي الجديد» ليس المحاولة الاولى في التاريخ المعاصر لانشاء نظام او هيئة تتولى «رعاية» شؤون العالم بدلاً من الصراعات العسكرية المدمرة التي كانت قائمة في القرن الماضي ومطلع القرن الحالي. التجربة الاولى الجادة في القرن الحالي كانت بعد الحرب العالمية الاولى عندما تاسست عصبة الامم من قبل الدول المنتصرة في الحرب. وعلى رغم «المبادئ السامية» التي اعلنتها العصبة، فإنها لم تطبق سوى مصالح الحلفاء المنتصرين على حساب الامم الاخرى، المهزومة منها او التي لا ناقة لها ولا جمل (كالبلاد العربية مثلاً). ولعل انتصار الثورة الشيوعية في روسيا العام ١٩١٧ ثم قيام الرايخ الالماني الثالث في مطلع الثلاثينات كانا المسمار الاخير في نعش العصبة.

والتجربة الثانية ولدت ايضاً بعد حرب عالمية طاحنة. وكانت نهاية الحرب في منتصف الاربعينات (بهزيمة المانيا واليابان) ايذاناً بانطلاق الامم المتحدة في صيغتها المعروفة حالياً. وطبعاً كانت هذه المنظمة «جمعية الامم المنتصرة في الحرب»، وان كان الغرب – ومعه الولايات المتحدة الاميركية – اضطر مرغماً للاعتراف بالنظام السوفياتي على قدم المساواة، على رغم ان بعض قادة الحلفاء آنذاك اقترح توجيه ضربة نووية على غرار الضربة على اليابان لانهاء هذا الخصم – الحليف مرة والى الابد. ومرة اخرى لم تنجح التجربة تماماً الا في منع «الحروب



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٢

العالمية» بين الدول العظمى، وظلت تسمح بحروب اخرى تجري بالوكالة في مشارق الارض ومغاربها. وكان المسؤول الاول عن الفشل الخلاف الايديولوجي بين المعسكرين الشرقي بقيادة موسكو والغربي بقيادة واشنطن. وهكذا بقيت الامم المتحدة (قبل ولادة «النظام الدولي الجديد») مركزاً للادانات والخطابات والقرارات... اي مجرد حبر على ورق في المشاكل العالمية الاساسية المتراكمة بعد انتهاء الاستعمار الغربي في العالم الثالث وما رافقه من رسم عشوائي للخرائط الجغرافية السياسية كما في الهلال الخصيب وشبه القارة الهندية وجنوب شرق اسيا على سبيل المثال.

واهم ما في هاتين التجربتين، من وجهة نظرنا نحن في العالم العربي، انهما كانتا نظامين دوليين لرعاية مصالح الدول المنتصرة على حساب مصالح الدول المستعمرة (بفتح الميم الثانية). وغالبية القرارات المتخذة في عصبة الامم وفي الامم المتحدة كانت تخضع لارادات القوى العظمى، خصوصاً عندما تاسس مجلس الامن الدولي وتحددت هويات الدول الخمس ذات العضوية الدائمة مع حق النقض (الفيتو) . ولم يعرف العالم المعاصر - منذ نهاية الاربعينات - اي تغيير مهم بفضل قرارات المنظمة الدولية، بل كانت ساحات القتال هي القرار الحاسم (قيام دولة اسرائيل بعد حرب العام ١٩٤٨، وانتصار فيتنام على الولايات المتحدة، وهزيمة باكستان امام الهند وقيام دولة بنغلادش، وتدخل اميركا في كوريا، وغزو السوفيات افغانستان... الخ).

اذن «النظام الدولي الجديد» الذي اتخذ الامم المتحدة منبراً وستاراً هو بديل الحرب الباردة سابقاً وكذلك نظام الاستقطاب الدولي القائم على قوتين محوريتين. فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي (اي انهيار النموذج الاشتراكي)، لم يبق في الساحة سوى النموذج الغربي الرأسمالي ذي النظام الديموقراطي التمثيلي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. والمشكلة في هذه الحالة ان الولايات المتحدة كانت تتزعم الغرب عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في مواجهة «بعبع» سوفياتي تبين انه كان نمراً من ورق، وعندما انكشف «البعبع» عن هر مذعور جائع صارت واشنطن القوة الوحيدة المنفردة المستندة الى حلفاء ضعفاء اما اقتصادياً (اوروبا) او عسكرياً (اليابان)، وانضم اليهم «حليف» غير مرغوب فيه (روسيا وحليفاتها) يستجدي حتى لقمة العيش.

الخطير هنا ان «النظام الدولي الجديد» كان مفهوماً اميركياً بالتحديد، ونشا نتيجة عاملين اساسيين: غياب الخطر الذي كان يشكله السوفيات اولاً، وادراك واشنطن انها القوة الوحيدة عالمياً القادرة على ملء فراغ سقوط النظام الاشتراكي ثانياً. وفي حين كانت دول اوروبا الشرقية تعيد ترتيب اوراقها الداخلية بعد تساقط الاحزاب الشيوعية، ودول اوروبا الغربية تدرس تاثيرات التغييرات الجذرية في جاراتها الشرقيات (خصوصاً توحيد المانيا)، كانت واشنطن ترسم - بنفسها ولنفسها - معالم «النظام الدولي الجديد» على اصعدة السياسة والعسكريتاريا والاقتصاد (لم نذكر دول العالم الثالث عمداً لانها غير داخلة اساساً في حسابات القوى الفاعلة!).

الحقيقة اننا الآن في نظام يصح ان نطلق عليه اسم «السلم الاميركي» Pax Americana على غرار «السلم» الذي فرضته روما على العالم القديم في القرنين الاول قبل الميلاد والاول بعده. اذ لا توجد في العالم قوة قادرة على ايجاد التوازن اللازم لنشوء «نظام دولي» بالفعل الى جانب الولايات المتحدة. وقد يحتج البعض ان التوازن يعني المواجهة حكماً، لكن هذا غير ضروري على الاطلاق. فالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في الخمسينات، والتي وصلت ذروتها مع ازمة الصواريخ في كوبا في مطلع الستينات، ساهمت - من حيث تدري او من حيث لا تدري - بقيام شخصيات وتجمعات وقوى ضغط مختلفة، بل ومراكز دراسات رسمية حتى، تمكنت من بلورة مفاهيم للتعايش السلمي وصلت في السبعينات والثمانينات الى نظام الاستقطاب ذي المحورين. وهذا النظام نفسه هو الذي بدا السلسلة الطويلة من الاتفاقات الهادفة الى الحد من انتشار الاسلحة النووية، من دون ان يؤدي الى استفراد احدى القوتين العظميين.

والاهمية الثانية في نظام التوازن القائم على الاستقطاب ذي المحورين، انه كان يؤمّن هامشاً معقولاً للمناورة تستطيع دول العالم الثالث التحرك من خلاله لتحقيق طموحاتها، بغض النظر عن مشروعية هذه الطموحات او لامشروعيتها. فالمصالح الاستراتيجية للقوتين العظميين محفوظة اساساً، وطالما ان الصراعات الاقليمية - والتغييرات الاقليمية ربما - لا تتدهور الى حد المس بهذه المصالح، فإن اللعب مسموح! وهكذا استقلت دول، وتوحدت دول، ونشات دول، وانقسمت دول من دون اندلاع حرب عالمية... تكون نووية هذه المرة.

الوضع الآن مختلف تماماً: على الساحة لاعب واحد منفرد هو الولايات المتحدة الاميركية، وحولها متفرجون معجبون عن قناعة او عن مصلحة او عن خوف. ويبدو المعسكر الشرقي سابقاً منهمكاً بقضاياه الداخلية، عاجزاً عن المساهمة في توضيح الصيغة الحديثة للنظام الدولي المنشود، في حين تعاني اوروبا الغربية مخاض ولادة وحدتها المتوقعة بعد سنتين بكل ما تحمل من اشكالات وحساسيات، اما اليابان فتلتفت الى جاراتها الآسيويات محاولة تشكيل قوة اقتصادية اقليمية استعداداً للنزاعات الاقتصادية الاكيدة التي بدات تطل براسها.

«النظام الدولي الجديد» الذي رسمت الادارة الاميركية بعض ملامحه ابان ازمة الخليج لم تكتمل صورته بعد. والدور الذي اعطي للامم المتحدة، بوصفها منبر هذا النظام واداته، لم يعزز ويقنن ليغطي الازمات العالمية المستعصية. وطالما ان الولايات المتحدة قادرة - حتى الآن - على ان تنفرد برسم الصورة كما تريد في ظل غياب القوى الاخرى او انشغالها، فان النظام الدولي الجديد سيظل حتى اشعار اخر - مع الاعتذار من المؤيدين المتحمسين - مجرد سلم اميركي... يغطي العالم! . . .

* من اسرة «الحياة»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٩ - فبراير - ١٩٩٢

تـــولستـــوى والنظـــام الـــدولى الجديـــد

مصطفى الحسينى

«كان لويس الرابع عشر رجلا شديد الاعتزاز بالنفس والثقة بها، وكان لديه هذا العدد العديد من المحظيات، وذاك العدد العديد من الوزراء، كانوا يسيئون حكم فرنسا. كما كان ورثة لويس الرابع عشر بدورهم رجالا ضعافا، وأساءوا بدورهم حكم فرنسا، وبالمثل كان لديهم العديد من ذوى الحظوة والعديد من المحظيات وإلى جانب هذا، كان أشخاص بعينهم، فى ذلك الحين يكتبون كتبا. ومع نهاية القرن الثامن عشر، لابد أنه تجمع فى باريس ما يدور حول عشرين شخصا عددا، اخذوا يقولون إن الناس كلهم أحرار ومتساوون، وبسبب ذلك بدأ الناس فى فرنسا كلها يذبحون ويغرقون بعضهم بعضا. ولقد قتل هؤلاء الناس الملك وغيره كثيرين. وفى ذلك الوقت كان فى فرنسا رجل ذو عبقرية «نابليون» هزم الجميع فى كل مكان، اى أنه قتل كثرة عظيمة من الناس لانه كان عبقريا، وبسبب ما، رحل ليقتل الافريقيين، وأجاد فى قتلهم، وكان بارعا وماكرا، بحيث إنه لدى عودته إلى فرنسا، أمر الجميع بطاعته فامتثلوا . وبعد أن أعلن نفسه امبراطورا استانف قتل جماهير غفيرة من الناس فى ايطاليا والنمسا وبروسيا، وهناك أيضا قتل كثرة عظيمة. إنما كان فى روسيا الامبراطور الكسندر الذى قرر إعادة النظام فى أوروبا، لذلك خاض حروبا مع نابليون، لكنه فى العام ١٨٠٧ أقام صداقة مفاجئة معه، وفى العام ١٨١١ تشاجر معه مرة أخري، وبدأ، كلاهما، يقتلان كثرة عظيمة من الناس. وأتى نابليون بستمائة ألف رجل إلى روسيا وفتح موسكو. لكنه عندئذ فر فجأة من موسكو؛ وعندئذ فإن الامبراطور الكسندر بمشورة ستين وغيره، قام بتوحيد أوروبا لتستجمع جيشا ضد هذا الذى يقلق سلمها. وفجأة تحول حلفاء نابليون إلى أعداء له، وزحف هذا الجيش ضد نابليون، الذى كان قد جمع قوات جديدة، وهزم الحلفاء نابليون ، ودخلوا باريس، وأجبروا نابليون على التخلى عن العرش، وأرسلوه إلى جزيرة البا، إنما دون أن يجردوه من لقب الامبراطور، وأحاطوه بمظاهر الاحترام جميعا، رغم أنه قبل هذا بسنوات خمس وبعد هذا بسنة واحدة، كان الجميع يعتبرونه قاطع طريق وخارجا على القانون. وهنا بدأ لويس الثامن عشر يحكم، رغم انه كان حتى ذلك الحين موضع هزء الفرنسيين والحلفاء. أما نابليون فبعد أن ذرف الدموع أمام «الحرس القديم» تخلى عن عرشه، وذهب إلى المنفى وبعد ذلك اجتمع ساسة ودبلوماسيون بارعون، ابرزهم تاليران، الذى احرز القدرة على أن يجلس فى الكرسى الشهير أمام أى شخص، وبذلك توصل إلى توسيع حدود فرنسا، اجتمع هؤلاء الساسة والدبلوماسيون البارعون وتحدثوا فى فيينا. وبواسطة هذا التحادث جعلوا الشعوب سعيدة أو شقية، وفجأة كاد الدبلوماسيون والملوك يتبادلون الكلمات. وكانوا على وشك أن يامروا قواتهم مرة اخرى بأن يقتل بعضها بعضا، لكن فى تلك اللحظة، وصل نابليون إلى فرنسا ومعه كتيبة، والفرنسيون الذين كانوا يكرهونه خضعوا له على الفور، لكن هذا أزعج الملوك المتحالفين ازعاجا شديدا، فعادوا مرة أخرى إلى الحرب مع الفرنسيين، وهزم العبقرى نابليون وأخذ إلى جزيرة سانت هيلينا بعد أن تبين فجأة أنه خارج على القانون، وهناك مات فى المنفى موتا بطيئا فوق صخرة، بعد إن أمقته فراق أعزائه ومحبوبته فرنسا، ووهب أعماله العظيمة إلى الخلود. أما أوروبا، فقد تولد فيها رد الفعل وبدأ الأمراء جميعا يسيئون معاملة شعوبهم مرة أخرى»

ما سبق، ماخوذ عن الخاتمة التى كتبها كاتب روسيا الكبير ليو تولستوى لروايته الحرب والسلام، فى طبعتها الأولى عند صدورها بعد منتصف القرن الماضى.

وكان غرض تولستوى من هذه الخاتمة، حسب ما استشف النقاد، وعلي خلاف بينهم، أن يسخر من التاريخ المكتوب كما نعرفه، او أن يعرض بطريقته طرفا من حيرته فى البحث عن فلسفة للتاريخ او التاريخ ذاته.

وهو من العرض السابق والساخر لتاريخ أوروبا فى نهاية ما يعرف باسم «المرحلة النابليونية» يستطرد ليقول:

«يشبه التاريخ الجديد رجلا أصم يجيب عن أسئلة لم يطرحها عليه أحد.. إن السؤال الأول هو، ما هى القوة التى تحرك مصائر الشعوب؟.. والتاريخ يبدو وكأنه يفترض سلفا أن هذه القوة يمكن أن تكون مسلما بها، وأنها مالوفة للجميع، إنما، ورغم كل الرغبة فى الاعتراف بأن هذه القوة مالوفة لنا، فإن اى شخص قرأ قدرا عظيما من الأعمال التاريخية، لا يستطيع أن يقاوم الشك فى كون هذه القوة، التى يفهمها مختلف المؤرخين على مناح مختلفة، هى فى الحقيقة مالوفة تماما للجميع».

كان تولستوى إذن يبحث عن «القوة» التى تحرك التاريخ وتوجه أحداثه وتحدد مصائر الناس به وفيه.

ولقد كانت هذه هى حيرته الكبرى وهو يدرج نحو النضوج وبعد أن بلغ منه ما وفرت له التجربة، ولم يبلغ من جواب سؤاله شيئا أكثر من القول بأن التاريخ يحركه ويصنعه الناس العاديون وأفعالهم، التى لا تدفعهم وتدفعها ولا تنزعهم ولا تنزعها أغراض كبرى أو مثل عليا، أما الناس الكبار الذين تنسب إليهم كتب التاريخ كبائر الأفعال، ومصائر الأحداث والناس ، فليسوا سوى أدعياء، ومكانهم الحقيقى فى العيش كما كان وكما هو، هو الهوامش البعيدة للأحداث ومجرياتها، بل وحتى العظام من المفكرين، الذين يروجون لما يسمونه «قوة الفكرة»، فلا يقلون عن القادة والزعماء ادعاء وهامشية، وما هم إلا باعة يروجون لبضاعتهم.

وهو جواب لم يخرجه ولم يخرجنا من الحيرة التى أخذت بخناقه، والتى ألقى علينا ، من بعده، شباكها.

وربما لذلك قال عنه مفكر فرنسى كبير «إنه مزيج غريب من عقل صيدلى انجليزى وروح بوذى هندى».

إنما من ناحية أخري، فإن هذه اللوحة الساخرة التى رسمها تولستوى لتاريخ أوروبا، فى واحدة من أهم دورات تحولها وأدقها، هى، بلغة هذا العصر، وصف ساخر لما نسميه الان «النظام الدولى الجديد» من المخاض إلى الميلاد.

وقد يتمخض زماننا هذا - وقد لا يتمخض - عن «تولستوى» اخر يصف لنا ميلاد «النظام الدولي الجديد»، بسخرية أو بدونها، إنما بالقدرة نفسها على النفاذ إلى جوهر عملية التحول التاريخى، التى تختفى وراء سخرية «تولستوى».

فوراء هذه السخرية، وفى سياقها، يفتح تولستوى للبحث مسالة القوة، التى هى الطاقة المحركة لتحولات التاريخ جميعا، سواء كانت هذه القوة هى المنقوان الكامن فى الحركة العادية للناس العاديين، دون وعى منهم بها ولا بمغزاها ولا بفعلها، أو كانت قوة الدول، أو قوة القادة والزعماء أو قوة الأفكار والمفكرين.

وإذا كان تولستوى قد انشغل بالتاريخ، فإن وصفه الساخر هذا لا يخلو من لمسة تتصل بالسياسة، وربما لم يدركها الكاتب العظيم، بل الأرجح أنه لم يدركها.

هذه اللمسة الخفية هى ان أفعال الساسة هى مادة التاريخ المكتوب أو التاريخ المكتوب، والاكيد أن ما غاب عن تولستوى، أن افعال الساسة هذه هى التى تقرر مصير القوة المحركة للتاريخ أيا كانت، لانها هى التى تفسر أفعال الناس العاديين ثم تركبها وتوجهها، فتحدد فى النهاية وجهة أحداث التاريخ.

والسياسة لا يقرر شئونها لا عقل الصيدلى الانجليزى ولا روح البوذى الهندى، إنما يقررها رجال يمتطون ظهرا قويا بعد أن يفسروها، فيوجهوها وعلى ذلك تتوقف قيمة افعالهم وأثرها.

وما يقوله وصف تولستوى الساخر ـ فى النهاية ـ ودون أن يقوله، هو أنه عند التحولات التاريخية الكبرى، وقمتها تغير النظام الدولى عبر تطورات حاسمة، فإن مكان اى بلد وأى قوة فى النظام الجديد، يتوقف على مدى ادراك الساسة لما تضمره مواقعهم من قوي، ومدى قدرتهم على الامساك باعنتها والسيطرة عليها، وإخلاصهم فى هذا الادراك.

وهذه هى القيمة الباقية والراهنة، لسخرية تولستوى من التاريخ.



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... مارس ١٩٩٢

تساؤلات حول دلالة النظام الدولي الجديد

عبد الباقي الهرماسي

كثر تداول مصطلح « النظام الدولي الجديد » أثناء وفي أعقاب حرب الخليج . . وقبل هذه الحرب بزمن كان لدى المحلّلين إحساس بأن نظاماً جديداً هو بصدد التشكل والظهور . . سنة 1989 م بدأ استعمال هذا التعبير ـ المصطلح بشكل محدود ، وقد تزامن ظهوره مع اللحظة التي حطت فيها الحرب الباردة أوزارها . ويجب أن نتذكر في هذا السياق أحد اللوازم المتكررة في التاريخ الامريكي المعاصر .

. . فنحن نجد الأمريكان يحاولون دائماً إطلاق وصياغة شعارات طموحة ومثالية لتحديد ملمح كل حقبة يدشنونها . وهم بهذا يظهرون في مظهر صُنّاع التاريخ المعاصر بامتياز . وحتى نعطي بعض الصور والأمثلة لهذه النزعة المثالية والارادية في الآن يجب أن نتذكر ونذكر كيف تقدَّم « ودرو ولسن » بشعار تقرير المصير الذاتي للشعوب الذائع الصيت إبان الحرب الكونية الأولى والذي تحوَّل فيما بعد إلى شعار لكلٍّ حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا أي المناطق التي اصطلح على تسميتها فيما بعد ببلدان « العالم الثالث » .

ويجب أن نذكر أيضاً ، في هذا السياق ، سياق ضرب الأمثلة من التاريخ الأمريكي المعاصر ـ الشعار الذي أطلقه الرئيس كندي وهو : « الأفق الجديد » وفحواه تتمثل في فتح الأبواب على مصراعيها أمام الطموح المطلق للمواطن والأمة الأمريكية التي اعتقدت بأن لها رسالة كونية موكولة إليها وتتمثل في العمل على تحرير الإنسانية من أنظمة الاستبداد وتأتي في مقدمتها ـ بطبيعة الحال ـ الأنظمة الشيوعية .

دخلت أمريكا الحرب العالمية الأولى وكان في اعتقادها وفي خطاب سياسييها آنذاك أنها تخوض حرباً هي « آخر الحروب »؛ الحرب التي تنهي كلَّ الحروب ولكن ما لبثت مدة عقدين حتى دخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية وقد كانت أكثر شراسة من الحرب الأولى : « آخر الحروب » دخلتها أمريكا أيضاً بنفس الشعارات المثالية . . إذ كانت في الخطاب السياسي الأمريكي آنذاك ضرورة لتدشين عصر السلم الشامل تحت مظلة عصبة الأمم أيامها .

وتأتي حرب الخليج فنجد الرئيس بوش يبرر التدخل الأمريكي معتمداً على نفس التراث الأخلاقي وكأنه يقوم بتوظيف كلِّ هذا المخزون الأخلاقي والثقافي ليبرر حرباً يرى فيها فرصة لتدشين نظام دولي جديد « يصير فيه القانون هو المتحكم في مسلكية الأمم . وتسترجع فيه الأمم المتحدة دورها ومصداقيتها وتقوم بوظيفتها في إرساء السلام لتحقيق آمال ورؤى بناتها المؤسسين » . ولقد ذهب بوش في بعض خطبه إلى حد الإفراط في التفاؤل عندما قدَّم نظامه الجديد وكأنه قادر على تحقيق كلِّ القيم العليا التي حلمت الإنسانية بتحقيقها عبر تاريخها الطويل من سلم واستقرار وعدالة وازدهار . . إلخ .

والآن يجب أن نطرح السؤال التالي : ما هي درجة واقعية هذا التصور؟ وهل تمثل حرب الخليج التي خاضها التحالف حقاً منعرجاً ولحظة حاسمة لظهور هذا النظام الجديد ، أم هي حالة استثنائية خاصة ظهر فيها إجماع مؤقت ولكن لا ندري متى ينتهي ؟

يرى كثير من المحلِّلين الدوليين ومن بينهم هنري كيسنجر أن أزمة الخليج التي عصفت بالعالم العربي الشتاء الماضي لم تكن سوى حدث منفصل في الزمن ، حدث استثنائي وفذ وغير قابل للتكرار . بمعنى آخر كانت هذه الحرب حادثة غير نمطية ، ولا تستطيع أن تكون نموذجاً وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصير علامة ودلالة فارقة يتميز بها النظام الدولي الجديد . فالإجماع الدولي الذي حصلت عليه أمريكا عن طريق المنتظم الدولي لم يكن ليتم لو لم ينسحب الاتحاد السوفياتي من ساحة الصراع الدولي وينكفىء على مشاكله التي تهزه من الداخل . . وتعاون الاتحاد

السوفياتي مع الولايات المتحدة داخل وخارج المنتظم الدولي في فترة الحرب وما أعقبها لا يعني بأي حال من الأحوال أنه حقاً يشاطرها مواقفها تجاه قضايا الشرق الأوسط ، أو أنه سيظل يقف إلى جانبها باستمرار مستقبلاً ، و إنما كل ما اتخذه الاتحاد السوفياتي سابقاً من مواقف إنما كان ـ وكما ذكرنا ـ نتيجة أوضاعه الداخلية وبسبب مصاعبه الاقتصادية والأثنية.

وشأن فرنسا في هذا الصدد لا يختلف كثيراً عن شأن الاتحاد السوفياتي . فمواقف فرنسا المساندة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مؤقتة وظرفية هي الأخرى . إذ لا يمكن لفرنسا أن تتجاهل مواقف ومصالح ملايين المسلمين المغاربة الذين يعيشون في أراضيها . ولا يمكن لها أيضاً أن تغامر لا بموقعها ، ولا بمصالحها التي تشدها إلى العالم العربي وخاصة إلى المغرب العربي . ولعل عامل الاتباع : انتظامها في الصف الأمريكي إنما جاء نتيجة تخوفها من العملاق الذي بدأ ينهض وراء حدودها . وهكذا رأت الحكومة الفرنسية أن كسب الود الأمريكي ضمانة وضرورة لدرء الخطر الألماني المحتمل .

أما الدول العربية التي شاركت في التحالف الدولي ضد العراق فقد فعلت ذلك إما للدفاع المباشر عن النفس كما هو شأن دول مجلس التعاون الخليجي ، أو بدافع التنافس التقليدي على زعامة المنطقة : حالة مصر ، سوريا. وأيضاً لأن المظلة السوفياتية انحسرت ، وهناك شعور لدى بعض الدول بضعفها ، وهشاشتها إزاء الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمثل سوريا هذه الحالة أحسن تمثيل . وأخيراً هناك عاملان غريبان دفعا لتكون هذا التحالف ، عاملان استثنائيان ، يصعب تكرارهما في التاريخ وهما : أولاً أن عملية الاجتياح العراقي من « الكبائر » قانونياً وسيكولوجيا ، وثانياً : هذه القدرة الفائقة للزعامة الأمريكية على الالتفاف على الحدث واستعماله لتحقيق هذه التعبئة الدولية وبناء تحالف لم يسبق له مثيل . . تحالف يستند إلى سلسلة طويلة من قرارات الأمم المتحدة التي قدمت الدعامة الاخلاقية والقانونية للحرب .

ومهما كان الحال ، فلا يمكن لأمريكا ، إن هي أرادت أن تكون الركيزة الأساسية

للنظام الدولي الجديد أن تعتبر سيادتها الكونية تحصيل حاصل وأمراً مُنتهياً .

فالحرب الأخيرة تطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية توزيعاً للعمل مما جعلها تساهم بالرجال والعتاد وأوجبت على حلفائها المساندة المادية والتغطية المالية لنفقات الحرب . . ويجب ألا يذهب بنا الظن إلى أن الأمريكان سوف يرضون لأنفسهم القيام بدور المرتزقة فقط . . وإذا علمنا أن أغلبية الجنود الذين زج بهم في أتون المعارك قد جاء أغلبهم من الطبقات الأكثر حرماناً داخل المجتمع الأمريكي (أغلبهم من السود ومن الفقراء البيض) . تأكد لنا احتمال الاجماع الداخلي الخاص بالسياسة الأمريكية الخارجية . . إن هذه القوى الاجتماعية سوف تمارس في المستقبل ضغوطات على الحكومة الأمريكية للحد من حريتها على صعيد السياسة الخارجية .

إذاً كل هذه العوامل الضاغطة داخلياً وخارجياً تبين لنا التالي : صحيح أن لأمريكا دوراً رئيساً في صياغة النظام الدولي الجديد ، ولكن هذا الدور لن يكون مطلقاً . وإنما سيتكيف إلى حد ما حسب قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجابهة مصالحها الاستراتيجية .

ولكن ما هي هذه المصالح الاستراتيجية؟ وفيما تتمثل؟

وللإجابة عن هذا السؤال أقول : تتشخص المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في :

ـ المحافظة على الولايات المتحدة **كقوة شاملة** . .

وهذا يعني ـ بالنسبة للسنوات القادمة ـ قدرتها على مجابهة التحدي الاقتصادي الياباني في آسيا ، والألماني في أوروبا . . كانت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى امتداد سنوات الحرب الباردة القوة الغربية الأولى على جميع الأصعدة الاقتصادية والعسكرية ، والتقنية والسياسية والثقافية . وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك تحديات معينة وفي ميادين مختلفة ، إلا أن هذه التحديات تمت إزالتها . واليوم وبعد أن حطت الحرب الباردة أوزارها وانتهت المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إديولوجياً ، وانحسر الدور العسكري للمعسكر الشرقي فلم يبق



لأي دولة أخرى القدرة على التحدي الايديولوجي والعسكري للولايات المتحدة .

إذاً نقطة الضعف الوحيدة والأساسية في الجسد الأمريكي اليوم هي الاقتصاد . ويأتي هذا التحدي بالأساس من اليابان ، ومن اليابانيين الذين صاروا يقتحمون الأسواق العالمية بما فيها السوق الأمريكية بل تجاوزوا ذلك إلى المنافسة وحتى إلى التفوُّق في بعض الميادين التقنية العسكرية والتي كانت حكراً على الأمريكان . وهذا هو التحدي الكبير والحقيقي الذي سيواجهه الأمريكان ولا يوجد تحدٍّ آخر غيره ايديولوجيًّا كان أو سياسيًّا . . والرأي العام الأمريكي يعي حجم هذا التحدي وخطره ، لقد أصبح هذا الرأي العام أكثر انشغالاً بالفجوة الاقتصادية والأداء الاقتصادي للشعب الياباني بعدما كان الخوف أيام الحرب الباردة مرتكزاً على التحدي العسكري .

ـ التحدي الاستراتيجي الثاني يتمثل في المحافظة على ميزان القوى كما هو عليه في أوروبا والاتحاد السوفياتي .

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً منع أي قوَّة وأي تجمع داخل المجال الأوروبي ـ الآسيوي في أن يبلغ سقفاً يهدد بانخرام التوازن في غير مصالح أمريكا . . أما اليوم وفي لحظة انتهاء الحرب الباردة فإن المخاطر التي تحدق بهذه البقعة من العالم تتمثل في :

1 ـ محاولة الحكومة الروسية التدخل ومن جديد في شؤون أوروبا الشرقية معتمدة تقريباً على نفس المبررات ونفس الدوافع التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية للولوغ في الشأن الداخلي لدول أمريكا الجنوبية .

2 ـ الخطر الثاني يتمثل في نزوع ألمانيا الموحدة إلى بسط ومد هيمنتها الاقتصادية ، لا على الجماعة الأوروبية فحسب و إنما بالإضافة إلى ذلك مدها على مناطق أوروبا الوسطى والشرقية ، ويتمثل هذا الخطر أيضاً في ظهور أوروبا الموحدة كقوة دولية منافسة .

وأخيراً تريد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن استراتيجيتها الكبرى المحافظة على المصالح القارة في بلدان العالم الثالث .

وفي رأيي سيظل الخطاب الفكري والسياسي الأمريكي ملتزماً بشعارات التنمية ،



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٢

و إرساء النظم الديمقراطية ، والدفاع عن مبادىء حقوق الإنسان ، ولكن وعلى الأرض والواقع فسوف نشهد تقلص هذا الدور ، وهذا من نتائج تخلي الاتحاد السوفياتي عن دوره كقوة توازن دولي . . وقد كتب هـ . هونتنغتن H. S. Huntington يتحدى بسخرية مرة هذا المشهد المقبل للعالم يقول : « في غياب الحرب الباردة لا نستطيع أن نرى أي مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية في تحديد من يحكم أفغانستان ، أو من يراقب كشمير إن كانت الهند أو الباكستان »[1] . وهكذا فإن جنوب آسيا لم يعد يمثل أولوية استراتيجية لأمريكا وأيضاً جنوب شرق آسيا وغالب البلاد الإفريقية ، إن الذي يهم أمريكا بالدرجة الأولى في العالم الثالث هو أمريكا الوسطى ، ونفط الخليج ، وبعض البلاد ذات الدلالة التاريخية الخاصة كإسرائيل وكوريا الجنوبية والفيليبين .

إن تراكم كل هذه التحديات من اقتصادية واستراتيجية تجعل من العسير على النظام الدولي الجديد أن يقوم بوظيفته . . كما رسمها المسار الأمريكي الذي يدشن هذه الحقبة . . صحيح أن هناك ظروفاً وعوامل تاريخية متكاتفة تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً لكلِّ بادرة . . ومثال ذلك دينامية بوش في تدخله وأحياناً مسكه المباشر لبعض الملفات الساخنة (تسوية قضية الشرق الأوسط ، وقضية قبرص) وأيضاً تدخله في إثيوبيا ، وأفغانستان وكمبوديا والصين واندفاعه لتكوين مناطق تبادل حر في القارة الأمريكية ـ مع المكسيك وكندا ـ ونداؤه من براغ لتشكيل كومنولث أوروبي أطلسي ؛ كل هذا يدلنا بوضوح ـ وبقطع النظر عن وجود هذا النظام الدولي الجديد ـ قلت كل هذا يدلنا بوضوح على تدخل الأمريكان في كل ما يحرك هذا العالم الشاسع .

من ناحية أخرى فإن هذا النظام الدولي الجديد مرشح لمواجهة صعوبات ، وهزات كثيرة لعل أهمها لشعوب العالم الثالث التي يعاملها بقساوة ، ولا أخلاقية لا

---

(1) S. Huntington, «America — Apostrophes Changing strategic interest»; Survival, Vol, XXXIII No1, Janvier 1991, P. 14.



المصدر : مستقبل العالم الإسلامي

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مثيل لهما ، إذ يسد في وجهها كل تغيير، وأي تغيير! إنه يريد الوصول إلى مصادر الطاقة في العالم الثالث دون أن «يمنح» شعوبه أي شيء مقابل ذلك .

وهذا النظام في صيغته التي بصدد التشكل يمنع عن أوروبا النمو ، ويحاصرها لأنه يخاف من وحدتها ، التي قد تجعل منها قوة تحل محل الاتحاد السوفياتي في منافسة أمريكا .

لأجل كل هذه الأسباب ، فإن القوة الأمريكية الحالية هي قوة مؤقتة ، محدودة في الزمان وما تفعله أمريكا اليوم لا يتجاوز كسب الوقت وفي ضوء هذا التحليل تتبدى لنا حرب الخليج الأمريكية وكأنها حرب تمت في الوقت الضائع (كما هو المصطلح الرياضي) وذلك لتأخير لحظة المواجهة والمجابهة للتحديات الحقيقية القادمة من اليابان وأوروبا . . أما التحدي العراقي فلم يكن سوى تحد مشهدي .



المصدر : الموحدة

التاريخ : مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"النظام الدولي الجديد" بين الوهم والواقع

د. محمد تاج الدين الحسيني*

يفترض قيام مجتمع ما حدا أدنى من النظام، الا أن النظام الدولي لم يكن أبدا قائما على الحياد بل يعكس مصالح واهتمام القوى المهيمنة.

ولقد أبرزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة ستصبح هي الموحد الرئيسي للنظام الدولي، وهو مركز تزداد أهميته بعد تراجع الاتحاد السوفياتي عن دوره كقوة عظمى.

فما هي عناصر التحول من النظام القديم الى النظام الدولي الجديد الذي أصبح يطغى على الخطاب السياسي في الغرب، وما هي الاطراف المستفيدة من هذا النظام. وأخيرا الى أي حد يتطابق الخطاب السياسي الدعائي حول هذا النظام مع المواقف الحقيقية للفاعلين الرئيسيين في المجتمع الدولي وخاصة في مواجهة عالم الجنوب أو بعبارة أخرى ما هي حدود الوهم والواقع في النظام الدولي الجديد.

1 ـ النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب:

ان النظام الدولي الحديث تعبير اصبح شائع الاستعمال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لوصف نموذج العلاقات القائمة بين أعضاء المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب، وهي علاقات أصبحت تطغى عليها الصبغة المؤسسية سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي.

وبدون شك فإن قيام مجتمع ما يفترض بالأساس تحقيق حد أدنى من النظام، الذي يقتضي بمعناه الواسع قيام مجموعة متجانسة من المؤسسات والقواعد القانونية الموجهة تبعا للغايات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك النظام.

وقد ارتكز النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مجموعة من الاسس الدستورية والسياسية والاقتصادية.

وتتمثل الاسس الدستورية في كل من الدول والمنظمات الدولية، ذلك أن مفهوم الشرعية الدولية أصبح يمارس من خلال العلاقات القائمة بين مجموعة من الدول ذات السيادة تتعايش فيما بينها على أساس الاستقلال والمساواة في السيادة.

وقد اصبح الميدان الاكثر نشاطا لهذه الممارسة هو المنظمات الدولية التي أصبحت عالميا واقليميا من الاسس الدستورية لهذا النظام.

أما الاسس السياسية والايديولوجية فتتمثل في تقسيم المجتمع الدولي الى مجموعات دول ذات أنظمة

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط. المغرب.

اجتماعية واقتصادية مختلفة. وقد كان التمييز بهذا الخصوص قائما بين كل من بلدان النظام الرأسمالي المطبقة لاقتصاد السوق وبلدان النظام الاشتراكي المطبقة للاقتصاد الموجه، وأخيراً بلدان العالم الثالث.

أما الاسس الاقتصادية لهذا النظام فتهم في آن واحد النمو الاقتصادي للدول ومستوى توزيع المواد الاولية والامكانيات النقدية والتكنولوجيا المتطورة[1].

ويتميز هذا النظام الحديث على وجه الخصوص بأنه نظام قائم بين الدول وليس الشعوب أي أنه مرتكز على التمييز بين المصالح الخاصة للدول وبطغاين مفهوم «الدولة الامة» على العلاقات الدولية.

كما أن هذا النظام غير محايد، وهذا يعني أنه يفترض مفهوما سياسيا شموليا يعكس اهتمام القوى المهيمنة. فالنظام الليبرالي الذي ساد طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان يخدم مصالح بريطانيا التي كانت هي القوة الاقتصادية والصناعية المهيمنة آنذاك، أما النظام الحديث الذي استقر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد كان يعكس على وجه الخصوص مصالح القوة الكبرى المتفوقة وهي الولايات المتحدة.

وبالرغم من تحقيق باقي الدول الحليفة للانتصار على قوات المحور، إلا أن ذلك الانتصار كان مكلفا، وكان ثمنه انهيار اقتصادها وضياع مئات الآلاف من مواطنيها، الشيء الذي جعل من الولايات المتحدة الموحِّد المركزي لهذا النظام الحديث.

إن الهيمنة الامريكية على النظام الدولي في جانبه الاقتصادي جاءت واضحة من خلال أوفاق بروتن وودز ومن خلال احتلال الدولار الامريكي مركز الوسيط بين الذهب وسائر العملات الاخرى، وكذلك من خلال هيمنة مبدأ حرية المبادلات الذي تبنته الولايات المتحدة ودافعت عنه إلا أن الولايات المتحدة لم تتمكن من تحقيق نفس التفوق على الصعيد السياسي أو العسكري والاستراتيجي.

فلقد استطاع الاتحاد السوفياتي أن يبرز كقوة متفوقة تتحدى النفوذ الامريكي. وأظهرت اختبارات القوة التي عرفتها العلاقات بين الطرفين سواء في كوبا أو كوريا أو فيتنام أو الشرق الاوسط أنهما بلغا معا مركز التعادل الاستراتيجي الذي يوفر لكل منهما القدرة على تحقيق التحطيم المتبادل المضمون.

إن الثنائية القطبية بهذا المعنى لم تكن تقتصر على الميدان العسكري في شقيه التقليدي والاستراتيجي بل تجاوزته الى حسم مشكلة الولاء على الصعيد السياسي والايديولوجي عندما وجد الاتحاد السوفياتي خارج الحدود المرسومة عبر أوربا من خلال جدار برلين مجالا خصبا لاكتساب مناطق النفوذ في افريقيا وآسيا والى حد ما أمريكا اللاتينية.

وقد تزامن هذا التطور على صعيد آخر بتراجع مشهود لدور الولايات المتحدة على صعيد المنظمات الدولية، فبعد أن كانت في فترات الحرب الباردة تلجأ الى الجمعية العامة للبحث عن الاغلبية دعما لنفوذها كما هو الشأن بالنسبة لقرار الاتحاد من أجل السلام[2]، أصبحت في ظل المحيط الدولي الجديد تعمل على التقليص من نفوذ الجمعية العامة وتتمسك باستخدام حق الفيتو لحماية مصالحها ومصالح حلفائها، وقد ارتبط هذا التطور بالتأكيد بهيمنة البلدان النامية على اغلبية الثلثين داخل الجمعية العامة للامم المتحدة مما أفضى بهذه الاخيرة الى اتخاذ قرارات ثورية كما هو الشأن بالنسبة للمصادقة على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية[3]، أو اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، أو الاعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

ونفس هذا الاتجاه ظهر واضحا داخل الكثير من المنظمات المتخصصة حيث أصبحت الولايات المتحدة تتهمها بالتسييس كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة العمل الدولية[4] أو منظمة اليونسكو، وكذلك في الكثير من المؤتمرات الدولية كما حدث في مؤتمر المصادقة على اتفاقية قانون البحار لسنة 1982.

2 ـ عناصر التحول نحو نظام دولي جديد:

هل هناك نقطة تحول أو حد فاصل دقيق بين النظام الذي شاع طوال مرحلة ما بعد الحرب والنظام الجديد الذي تتمسك الولايات المتحدة الآن بأنه حقيقة قائمة في المجتمع الدولي.

للجواب على هذا السؤال ينبغي قبل كل شيء رصد أهم علامات التغيير في النظام القديم، وتحديد ما



إذا كان ذلك التغيير يفضي بالفعل الى إقامة نظام دولي مرتكز على العدالة والانصاف أو استمرارا للوضع القائم المطبوع بالهيمنة واللاتكافؤ.

وبدون شك فإن أهم تحول عرفته مرحلة ما بعد الحرب هو ذلك الذي تمثل في انهيار المعسكر الشيوعي والاتحاد السوفياتي كقوة عظمى.

ولم يكن هذا الانهيار مفاجئا فقد أظهر التطور الذي اصبحت تعرفه بلدان أوربا الشرقية منذ أوائل الثمانينات مدى هشاشة النظام الشيوعي وعجزه عن امتصاص حركة التغيير وخاصة بعد النجاح الذي حققته نقابة التضامن في بولونيا.

وقد كان هدف جورباتشوف منذ وصوله الى الحكم في الاتحاد السوفياتي سنة 1985 هو تفادي القطيعة بين النظرية الاشتراكية وما يعرفه الواقع من تحولات، ولذلك ابتدع نظرية حول البرسترويكا والكلاسنوست أملا في إعادة هيكلة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإضفاء الشفافية على تلك العلاقات.

الا أنه ظهر واضحا أن الاحداث أفلتت من قبضة جورباتشوف خاصة بعد فشل الانقلاب العسكري لصيف 1991 واستشراء موجة الانفصال ابتداء من جمهوريات البلطيق الى الجمهوريات الاسلامية في أقصى الجنوب الشرقي.

إن الاعلان عن قيام رابطة الدول المستقلة وتقديم جورباتشوف لاستقالته مع آخر يوم من سنة 1991، وطي العلم الحامل للمطرقة والمنجل... كل ذلك كان يعني ليس فقط نهاية الاتحاد السوفياتي بل كذلك نهاية نظام الثنائية القطبية التي هيمنت على توازن القوى طوال مرحلة ما بعد الحرب.

ولقد رافق هذا الانهيار اضمحلال كل مظاهر القوة والوحدة في المعسكر الاشتراكي، فلقد تفكك حلف وارسو الذي ظل طوال مرحلة ما بعد الحرب الخصم الرئيسي للحلف الاطلسي، كما تم حل منظمة الكوميكون (مجلس المساعدة المتبادلة) الذي كان بمثابة الاطار الاساسي للاندماج الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية.

وفي خط مواز لهذا الحدث المشهود عرفت القارة الاوروبية تحولات لها أهميتها القصوى في تحديد علاقات المستقبل من خلال النظام الجديد.

فلقد استطاعت أوربا أن تطور نظام وحدتها أفقيا من خلال توسيع العضوية لتشمل ضمن أحداث متباينة كلا من اسبانيا والبرتغال ثم ألمانيا الشرقية إثر اندماجها في الاتحاد الفيدرالي الالماني.

وقد رافق ذلك تطور مماثل على مستوى الاندماج للوصول الى الوحدة الشاملة بعد إقرار قمة ماستريخت ـ التي انعقدت في أواخر سنة 1991 ـ لمبدأ الوحدة النقدية واعتماد العملة الاوروبية (الايكو) مع نهاية سنة 1999 بل وحتى مبدأ تحقيق الوحدة السياسية.

وتبقى أوربا الموحدة خير مرشح للتفوق على الولايات المتحدة سواء بالنظر الى عدد سكانها أو مواردها أو امكانيات التطور المتاحة لها في الميدان الاقتصادي والتكنولوجي أو حتى إمكانياتها العسكرية الحقيقية، وقد سبق لريمون آرون أن اعتبر أن هذا الكيان الاوروبي لا يمكنه أن يظهر بقوته الحقيقية الا إذا تمكن من انشاء مؤسسات فوق قومية تتمتع بالاستقلال التام[5].

وقد تميزت هذه المرحلة كذلك بصعود نجم اليابان كقوة اقتصادية متفوقة في إطار تحالف اقليمي يضم النمور الاربع : كوريا تايوان هونغ كونغ سانغافورة التي اصبحت تشكل قوة تجارية وتكنولوجية تتحدى كل القوى القديمة وخاصة الولايات المتحدة[6].

وعلى صعيد آخر فقد عرف المجتمع الدولي تراجعا ملحوظا في موقف العالم الثالث الذي لم تعد له نفس الوسائل لتمكينه من صفة المحاور في سياق ما تعرفه العلاقات الدولية من تطور.

فلقد فشل النظام الدولي في تحقيق وتيرة نمو متكافئة بين البلدان المتقدمة والنامية، وتبين أن الهوة تزداد اتساعا بين الفريقين بل أن عقود التنمية التي أقرتها الامم المتحدة منذ أوائل الستينات انتهت بدورها الى الممر المسدود خاصة بعد فشل آلية المساعدات التي كانت تطمح الى تحقيق نسبة تعادل 1٪ من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة[7].

وقد عرف المركز التفاوضي للعالم الثالث خلال السنوات الاخيرة تراجعا لم يسبق له مثيل بل وأفضى

الى نتائج خطيرة اقتصاديا وسياسيا.

وهكذا عرف حوار الشمال والجنوب تعطيل كل قنواته سواء تلك المرتبطة بنظام الامم المتحدة أو منتديات الحوار بين الطرفين، وقد كانت هذه الوضعية مرتبطة بتشتت مواقف البلدان الثالثة وتراجع أدوات الضغط التي كانت تتوفر عليها بما فيها منظمة الاوبك التي فقدت مصداقيتها وقدرتها على التأثير.

كما أن هذا التراجع ظهر بوضوح على المستوى السياسي وخاصة داخل الجمعية العامة للامم المتحدة حيث فقدت بلدان العالم الثالث ـ رغم توفرها على الاغلبية ـ زمام المبادرة بالنسبة لآلية اتخاذ القرار. بل إن هذا التراجع انعكس سلبيا على بعض القرارات التي عادت الجمعية العامة لتلغيها، كما هو الشأن بالنسبة للقرار الصادر سنة 1975 والقاضي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

وقد زاد من تدهور الاوضاع في العالم الثالث إقبال الانظمة الجديدة في أوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة على العضوية في المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مما سيدفع بهذه الاخيرة الى توجيه القسط الاكبر من مساعداتها نحو تلك البلدان. ولم تقتصر حمى دعم الانظمة الجديدة على المنظمات الدولية بل أنشئت مؤسسات ومنتديات جديدة تهدف جميعا الى النقل المكثف للمساعدات الغربية نحو شرق أوربا، وبطبيعة الحال فإن تغيير الموقف هذا ستكون له آثار وخيمة على مستقبل التنمية في العالم الثالث.

وخلاصة القول أن عناصر التحول التي عرفها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة الاخيرة بقدر ما أفضت الى تفوق الولايات المتحدة عسكريا واستراتيجيا بقدر ما أسفرت عن ظهور مراكز جديدة للقوة اقتصاديا وتكنولوجيا. لكنها أفضت بالتأكيد من جهة اخرى الى تراجع خطير في مركز العالم الثالث.

وبالتأكيد ففي ظل هذا المناخ الجديد تتبلور أطروحة النظام الجديد.

3 ـ حدود الوهم والواقع في النظام الدولي الجديد:

يقدم الخطاب السياسي الغربي ـ خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا ـ النظام الدولي الجديد على أساس أنه ذو محتوى طوباوي يهدف إلى إشاعة مبادىء الحرية والمساواة وإقرار السلام الشامل مع تحقيق العدالة والانصاف في توزيع موارد المجتمع الدولي.

وترتكز الشعارات الاساسية لهذا الخطاب في ميدان حفظ السلام على دعم دور منظمة الامم المتحدة، وهو الموقف الذي سبق للرئيس الامريكي أن عبر عنه تباعا بمناسبة حرب الخليج، كما تم تأكيده ضمن البيان الختامي لمجلس الامن الذي انعقد لاول مرة في تاريخ الامم المتحدة على مستوى القمة بتاريخ 31 يناير 1992، فقد أشار البيان الى أن «الامم المتحدة يجب أن تقوم بدور رئيسي في هذه المرحلة الحاسمة مع ضرورة تعزيز وتحسين أدائها لزيادة فعاليتها».

ويؤكد البيان أن تحقيق هذا الهدف يرتبط أساساً «باحترام القانون الدولي والالتزام بميثاق الامم المتحدة وبالخصوص بنظام الامن الجماعي».

ولقد ذهب البيان الختامي بعيدا في البحث عن الصيغة الملائمة لتعزيز دور الامم المتحدة ولذلك طلب المجلس «من الامين العام أن يعد تحليلا وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الامم المتحدة في اطار أحكام الميثاق على أن يتم توزيع ذلك على الاعضاء بحلول فاتح يوليوز 1992».

وتركز شعارات النظام الدولي الجديد كذلك على التشبث باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية على اعتبار أن حمايتها لم تعد شأنا داخليا بل باعتبارها هماً أساسياً لكل أعضاء المجتمع الدولي. بل ولوحظ لاول مرة في التاريخ أن مجلس الامن يعتبر أن «التحقق من احترام حقوق الانسان وإعادة اللاجئين الى وطنهم جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها مجلس الامن لصون السلم والامن الدوليين»[8]، وهذا يعني بالتأكيد تعديلا بحكم الواقع لمقتضيات نص الميثاق التي تنص ضمن الفقرة 7 من المادة 2 على أنه ليس للأمم المتحدة حق التدخل فيما هو من صميم السلطان الداخلي للدول الاعضاء.

ونفس الملاحظة يمكن تقديمها بالنسبة لشعار آخر يرتكز على إشاعة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية في كل أرجاء المجتمع الدولي. وقد جاء هذا الشعار مرتبطا بانهيار النظام الشيوعي وتخلي جل بلدان

أوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة عن نظام الحزب الوحيد وتبني نهج الديمقراطية الليبرالية القائم على تعدد الاحزاب. وهكذا اصبحت بلدان العالم الثالث هي المستهدفة بالاساس، واتجهت أغلب البلدان الغربية وحتى المنظات الدولية الى ربط المساعدات التي تقدمها للتنمية بمدى التقدم الذي تحققه تلك البلدان على صعيد التطبيق الديمقراطي، بل ان عملية مراقبة الانتخابات أصبحت هي الاخرى أحد الاهتمامات التي تحظى بالاولوية في نشاط منظمة الامم المتحدة.

ويعتبر المروجون للنظام الدولي الجديد أن العلاقات الاقتصادية الدولية ينبغي أن تخضع لمبادىء اقتصاد السوق وخاصة منها تلك القائمة على تخصيص قطاعات الانتاج وتحفيز المبادرة الخاصة وتعميم حرية المبادلات في الميدان التجاري وذلك عن طريق تنسيق محكم بين كل من الولايات المتحدة وأوربا واليابان في إطار تنظيم (الكات) الذي يعتبره الغرب المجال الاساسي لحماية العلاقات الاقتصادية الدولية من حرب تجارية قد تنشب بين الاقطاب الثلاثة[9].

ان فكرة البحث عن نظام جديد في المجتمع الدولي ليست حديثة العهد فلقد شاعت عدة تعبيرات في السابق وذلك منذ حوالي عشرين سنة تهدف إلى إقامة «نظام اقتصادي عالمي جديد» أو «نظام إعلامي دولي جديد» أو «نظام انساني دولي جديد» أو «نظام اقليمي جديد».

ويظهر واضحا أن هذه التعبيرات التي هي ذات دلالة ثورية كانت غالبا ما تعبر عن طموحات الفئات ذات المصلحة في التغيير دون أن تحقق أهدافها المتوخاة في الواقع.

فلقد تبلور مثلا مفهوم «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» في أوائل السبعينات كتعبير عن أن العالم الثالث وبفضل اغلبيته الساحقة في الجمعية العامة للامم المتحدة وتكتل مجموعة السبعة والسبعين والدور الضاغط لمنظمة أوبك انذاك أصبح يحتل مركز المحاور لبلدان الشمال عبر مجموعة من القنوات بما فيها الامم المتحدة نفسها، كما أن الثورة الاعلامية التي هيمن فيها الغرب بقوة وعن طريق الاقمار الاصطناعية على مختلف وسائل الاتصال هي التي دفعت العالم الثالث مرة اخرى الى المناداة بإقامة نظام إعلامي جديد يقوم على تجاوز مظاهر الهيمنة والاحتكار التي تميز النظام القائم والتي تشكل نموذجا جديدا للاستعمار الثقافي.

ويأتي تعبير النظام الدولي الجديد ليكون بمثابة ورقة معاينة أو اثبات لتراجع كل الطموحات بشأن انظمة دولية جديدة اخرى وخاصة تلك التي عبرت عنها بلدان الجنوب. فهو نظام الغرب المنتصر في مواجهة الشرق والجنوب، ايديولوجياً، وعسكرياً، واقتصادياً، واعلامياً. ولذلك يكون من الصعب رسم نقطة تحول جذرية لمبدأ تطبيق النظام الجديد، ولكن نقط التحول ترتبط بالتأكيد بالاحداث الجسام التي عرفها المجتمع الدولي في السنوات الاخيرة والتي جسمتها حرب الخليج وانهيار المعسكر الشيوعي بل ونهاية القطبية الثنائية وتراجع دور الاوبك وانهيار التضامن العربي وتعزيز الوحدة الاوربية....

ولذلك فالنظام الدولي الجديد موجه أساسا لخدمة أطراف المصلحة وهي بلدان الشمال حتى ولو تحقق ذلك على حساب وضد مصالح بلدان الجنوب.

ويعكس واقع العلاقات الدولية حاليا مدى تناقض الخطاب المعلن مع حقيقة ممارسات البلدان الغنية والداعية لاقامة هذا النظام.

ومن الامثلة الصارخة على هذا التناقض موقف بلدان الشمال وخاصة منها الولايات المتحدة من منظمة الامم المتحدة، فلقد أظهرت الاحداث التي عرفتها السنوات الاخيرة ان دعم الامم المتحدة وتقوية نفوذها لا يتحقق الا بالقدر الذي يخدم مصلحة تلك الدول ويتطابق مع استراتيجيتها، وهي وضعية تصبح معها المنظمة العالمية مجرد امتداد لنفوذ تلك القوى العظمى وإطارا لاضفاء الشرعية الدولية على سلوكها.

ولم يعد هذا السلوك شيئا غريبا في اطار ممارسة السلطان القومي الذي أصبح نتيجة ظاهرة الاعتماد المتبادل وصغر حجم المعمور مقرونا بمدى القدرة على السيطرة على عملية اتخاذ القرار الدولي وتكييفه لخدمة المصلحة القومية.

ويوضح تعامل المنظمة العالمية مع أزمة الخليج هذا الاتجاه فقد أصدر مجلس الامن في الفترة ما بين شهري اغسطس ونوفبر 1990 اثنى عشر قرارا تميزت



المصدر : الوحدة
التاريخ : ... مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالتصعيد المتوالي ضد العراق في إطار تطبيق مقتضيات الفصل السابع من الميثاق، الا أنه كان يظهر واضحا أن القوات الامريكية بالاساس هي التي تخوض المعركة ضد العراق، وهو ما يعيد الاذهان الى الحرب الكورية لسنة 1950 حيث خاضت القوات الامريكية الحرب ضد كوريا الشمالية بقرار من مجلس الامن وتحت علم الامم المتحدة.

كما أظهرت مسطرة تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق[10] كيف أن مجلس الامن أصبح ليس فقط الهيئة العليا للمجتمع الدولي بل كذلك الجهاز العملي القادر على الاشراف بشكل جيد على تطبيق قراراته[11].

الا أن هذه الفعالية والحماسة التي طبعت موقف الامم المتحدة تغيب نهائيا عند تعاملها مع نزاع الشرق الاوسط حيث تبقى آلية اتخاذ القرار مجمدة منذ حوالي عشرين سنة، وحيث يبقى مجلس الامن غير قادر إطلاقا على اتخاذ قرارات جديدة تتجاوب مع المسطرة المحددة ضمن الفصل السابع من الميثاق. وتبدو ظاهرة التهميش بشكل أكثر وضوحا عندما دعت الولايات المتحدة الى مفاوضات ثنائية للسلام بين الفرقاء دون أن يُعطى فيها أي دور يذكر للمنظمة العالمية، بل ان الامين العام الجديد رفض الدعوة التي وجهت للامم المتحدة لحضور المفاوضات المتعددة الاطراف بموسكو محتجا بذلك على أنه لا يجوز أن تكتفي المنظمة بدور الملاحظ في مثل تلك المفاوضات.

ويظهر هذا التناقض أحيانا بشكل مثير للارتياب حتى بالنسبة لطبيعة الدور والاختصاصات المنوطة بمجلس الامن، فقد اعتبر المجلس في أحد قراراته أن وضعية اللاجئين في شمال العراق تدخل ضمن اختصاصات المجلس على أساس أنها تهدد السلام والامن الدوليين معارضا بذلك مبادىء ميثاق الامم المتحدة بشأن السيادة الوطنية للدول الاعضاء.

كما أن القرار 731 الصادر عن مجلس الامن تجاوز لاول مرة في تاريخ المنظمة صلاحيات المجلس المحددة بمقتضى الميثاق ليطالب دولة عضو بتسليم مواطنيها الى دول اخرى قصد محاكمتهم في حين أن ميثاق مونتريال لسنة 1971 والمتعلق بكبح الاعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني يجعل تلك الاعمال خاضعة لاختصاص القانون الداخلي وحثّ الدول الاعضاء في مادته 3 على أن يخصصوا لها ضمن قوانينهم أقسى العقوبات. كما أن تسليم المطلوبين يخضع أساسا ووفق القانون الدولي لاتفاقيات التعاون القضائي بين الدول الاعضاء، علماً بأن تسليم مواطني الدولة لبلدان اجنبية يتعارض مع مبادىء الاستقلال والمساواة في السيادة.

ان هذه الامثلة تظهر بما لا يدع أي مجال للشك مدى خضوع آلية اتخاذ القرار داخل الامم المتحدة للمصالح الحيوية للدول الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة، حيث يصبح مركز العضوية الدائمة داخل مجلس الامن وحق الفيتو بمثابة امتيازات لتمديد السلطان القومي نحو المجتمع الدولي.

وعلى صعيد آخر وبقدر ما تتمسك البلدان الغربية في ظل النظام الجديد بتطبيق مبادىء اقتصاد السوق المرتكزة على حرية المبادلات الا أنها تطبق المزيد من القيود على منتجات ومواطني العالم الثالث وهي وضعية يظهر معها بوضوح أن جدار برلين قد تحول فعلا كحاجز بين الشرق والغرب الى ضفتي البحر المتوسط ليفصل بين الشمال والجنوب.

إن سعي أوروبا لتحقيق وحدتها الاندماجية والاتجاه الحثيث نحو ادماج بلدان أوروبا الشرقية لا يتحققان معا الا على حساب بلدان الجنوب إنسانيا واقتصاديا، فالوضع الحالي لنظام التأشيرة والقيود المرتبطة بها يماثل في حقيقته إغلاقا منهجيا للحدود في وجه مواطني بلدان الجنوب كما أن حجم المساعدات للتنمية تراجع بشكل ملحوظ نتيجة التوجه المكثف للموارد نحو بلدان أوربا الشرقية.

ويظهر تبعاً لذلك أن النظام الجديد يتنكر على مستوى الواقع لابسط مبادىء الاعتماد المتبادل التي قامت على أساسها جل المنظمات الدولية الاقتصادية وخاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والكات.

ويبقى النظام الجديد على مستوى الممارسة الاقتصادية نظام الشمال المتقدم في مواجهة الجنوب وخاصة بعد التراجع عن طموحات العالم الثالث التي جسدتها المناداة منذ أوائل السبعينيات بإقامة نظام اقتصادي جديد.



المصدر : الوحدة

التاريخ : مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالنسبة لتطبيق الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الانسان فقد أصبح واضحا أن خطاب الغرب بهذا الخصوص لا يعدو أن يكون مطية لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لاعضاء المجتمع الدولي خاصة بعد أن أعطى مجلس الامن لنفسه صلاحية مراقبة الانتخابات والتحقق من إحترام حقوق الانسان وإعادة اللاجئين.

وتكمن المعضلة الاساسية بهذا الخصوص في غياب أي معيار موضوعي للتقدير مما يخضع هذه المسألة البالغة الحساسية للسلطة التحكمية لبعض الدول بشكل تصبح معه المبادىء المقدسة أدوات مسخرة للمساومة والضغط قصد تحقيق المكاسب ونشر النفوذ.

ويظهر تعامل النظام الدولي الجديد مع الخروق المستمرة لحقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة والوضعية المأساوية للاجئين كيف أن معيار التقدير يبقى ذاتيا في جل الاحوال.

* * *

ويمكن أن نستخلص تبعا لذلك أن المبادىء التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد لا تتوفر على القدر الكافي من المصداقية التي تؤهلها لتشمل كل أشخاص المجتمع الدولي.

فهذا النظام يبقى نظام التوازن بين بلدان الشمال لكنه في آن واحد نظام ترسيخ التهميش والتبعية بالنسبة للجنوب.

الهوامش

1 ـ Arghiri Emmanuel «L'échange inégal essai sur les antagonismes dans les rapports internationaux» Masperco 1978.

2 ـ بتاريخ 1950/11/3 استطاعت الولايات المتحدة أن تستصدر من الجمعية العامة قرارا يصادق على المشروع الذي قدمه ممثلها أشسون وهو قرار الاتحاد من اجل السلام الذي تمت المصادقة عليه بـ52 صوتاً مقابل 5 أصوات، وبمقتضى هذا القرار أصبح من حق الجمعية العامة أن تجتمع خلال 24 ساعة في حالة ممارسة حق الفيتو وأن تتخذ القرارات التي يمكن أن تتضمن تدابير جماعية بما فيها القوة المسلحة.

3 ـ صادقت الجمعية العامة على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في الدورة العادية لسنة 74، وكانت نتيجة التصويت 106 لصالح المشروع وأربع دول ضد المشروع بما فيها الولايات المتحدة و10 دول ممتنعة من بينها فرنسا. وقد بادرت الولايات المتحدة إثر ذلك الى تخفيض مساهمتها في ميزانية المنظمة من 30٪ الى 25٪.

4 ـ انسحبت الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية سنة 1978 ثم عادت اليها سنة 1980 بينما انسحبت هي وبريطانيا من منظمة اليونسكو متهمة أمينها العام السيد مختارامبو بتجاوز دوره الاداري ومتهمة المنظمة بتجاوز دورها الثقافي والسياسي.

5 ـ Raymond Aron «Paix et guerre entre les nations», Paris Calmann-Lévy 1962 P 398.

6 ـ استطاعت هذه الدول أن تحقق ما بين سنوات 70 و 80 زيادة تتجاوز 7٪ من الناتج الاجمالي و15٪ في حجم الصادرات و20٪ على مستوى المدخرات.
انظر بهذا الخصوص:
Yung chari Park «the little Dragons and sturtural change in Pacific Asia» the world economy V 12 N 2 6/89 p 126.

7 ـ أظهرت آخر الاحصائيات المنشورة بهذا الخصوص أن قيمة المساعدات التي تتلقاها بلدان العالم الثالث لا تتجاوز 0,3٪ من الناتج الاجمالي للبلدان المتقدمة، وهي نسبة مهددة بالانخفاض.

8 ـ البيان الختامي لقمة مجلس الامن الصادر بتاريخ 31 يناير 1992.

9 ـ RT. HON. Margaret Thatcher «Freedom and the future» the Heritage Fondation 304 P 5.

10 ـ تم وضع اطار محدد لتطبيق العقوبات عن طريق لجنة العقوبات التي تم إنشاؤها بمقتضى القرار 661 الصادر عن مجلس الامن والتي كانت مهمتها توجيه الدول الاعضاء في تطبيق التدابير المتخذة ضد العراق.

11 ـ انظر لمزيد من التفصيل:
Pierre-Marie Duply «Après la guere du golf» revue général de Droit international public 3/1991 p 622.



المصدر : الوحدة

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"النظام الدولي الجديد": الذرائع القانونية والأهداف السياسية للقرار 731

التحولات الكبرى التي حدثت في العالم في بداية التسعينات والتي تمثلت في انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي اقتصاديا (الكوميكون) وعسكريا (حلف وارسو)، وايديولوجيا (استبدال العقيدة الشيوعية بالخيار الليبرالي)، وتوحد ألمانيا، ساهمت في ابراز تقسيم قوى دولي جديد أهم ملامحه انفراط عقد الثنائية القطبية لصالح الهيمنة الكاملة لطرف واحد هو الطرف الرأسمالي الامبريالي وسعيه إلى اخضاع بقية العالم تدريجيا لسيطرته الشاملة والتامة.

ومصطلح النظام الدولي الجديد وهو المصطلح الذي أشاعته أمريكا لوصف وتوجيه هذه التحولات هو التسمية التجميلية للتحولات العالمية المتميزة بالانتصار الساحق للرأسمالية والانهيار الكامل للاشتراكية وانفراد القطب الرأسمالي الاقوى بالسيطرة على العالم.

هذا النظام الدولي الجديد الذي تبشر به الولايات المتحدة الامريكية منذ مدة والذي أخذت ملامحه الاساسية تتحدد بعد انفرادها بالسيطرة على العالم، ويدعى له أنه نظام يستهدف تحقيق السلم العالمي وإقرار سيادة القانون في العلاقات الدولية ومبدأ المساواة بين الدول وذلك عبر تقوية دور المؤسسات العالمية للامم المتحدة ومجلس الامن.

إلا أن هذا الخطاب الجميل يتعارض مع الوقائع الجارية التي يعبر عنها أو يحيل إليها، إذ أنه خطاب تبريري وتمويهي للتغطية على ممارسات وسلوكات تتعارض معه من حيث المضمون.

يدعي هذا النظام الدولي الجديد أنه أداة لتحقيق سلم دائم بين الامم إقبارا لفترات الحروب الساخنة والباردة التي عرفها العالم منذ الحرب الكبرى الثانية على وجه الخصوص. والحال أن هذا النظام انبثق ورأى النور رسميا تحت دخان الحرب، حرب الخليج التي عبأت فيها أمريكا أضخم جيوشها وآخر تقنياتها ومبتكراتها الحربية والاليكترونية لضرب بلد عربي ثالث هو العراق بهدف إبادة قوته العسكرية.

ولم يكتف هذا النظام الذي ولد في حرب تماثل في قوتها وضراوتها الحرب الاوروبية الكبرى الثانية بشن الحرب، بل فرض نفسه كقوة استعمارية على هذا البلد بعد تحطيمه حيث ما يزال يفرض عليه حصارا اقتصاديا وسياسيا قاتلا، ويحرم عليه بيع منتوجاته البترولية ويتحكم فيها، كما يحرم عليه استيراد الاغذية والادوية وغيرها من الضرورات الاولية للحياة. ومهما ادعى أولياء هذا النظام فإنه نظام نشأ في الحرب واستعمل وما

* باحث وأستاذ فلسفة، من المغرب.



يزال كافة أشكال العنف ابتداء من العنف العسكري إلى العنف السياسي إلى العنف الاقتصادي إلى العنف الايديولوجي (ضد العرب والقومية العربية).

يبدو إذن أن نظاما ولد في الحرب وتشبع بروحها لن يتثني عن استعمالها في أية لحظة. فهو يبشرنا بالسلم لكنه يستخدم الحرب كأداة والعنف كوسيلة. وهذا ما برز واضحا خلال إعلان الحرب على العراق. والتهديدات المختلفة الصادرة عن أوساط غربية مختلفة تجاه بلد عربي آخر هو ليبيا يؤكد أن التهديد والعنف ولغة الحرب والحصار لا الحوار هو ديدن هذا النظام الذي يدعي السلم ويرفعه كشعار أساسي له.

ويدعي دعاة النظام العالمي الجديد بأنه نظام قائم على القانون والمشروعية الدوليين، ومن ثمة تركيزه على الامم المتحدة ودعوته إلى تقوية دورها خلال المرحلة الجديدة. لكن من حق الجميع أن يتساءل على ضوء الممارسة الفعلية لا على ضوء جمالية الخطاب عما إذا لم يكن القانون المقصود هنا هو قانون الاقوى، والمشروعية المحال عليها هنا هي مشروعية القوة، وعما إذا لم يكن اللجوء إلى القانون الدولي وإلى الاجهزة الاممية هي مجرد تغطية قانونية لارادة الهيمنة الامريكية والغربية.

وقد برهنت حرب الخليج لسنة 1991 على أن القانون الدولي والمشروعية الدولية لم تكن إلا أغلفة خارجية براقة للارادة الامريكية في ضرب العراق لاعتبارات تتعلق بالهيمنة السياسية والاقتصادية لمصلحة أمريكا بالذات سواء فيما يخص الاستيلاء على منابع النفط العربي والتحكم فيها، إنعاشا للاقتصاد الامريكي وتحكما في الوثبة الاقتصادية للقوى الاقتصادية الجديدة في آسيا وأوربا وفيما يخص كسر أية محاولة لتحقيق توازن عسكري في المنطقة مع إسرائيل.

ونحن نعيش اليوم سيناريو مماثل لذلك الذي طبق البارحة في أزمة الخليج، وهو استصدار قرارات من مجلس الامن تضفي الطابع القانوني المزعوم على إرادة سياسية أمريكية وغربية لضرب بلد عربي آخر هو ليبيا.

بل إننا هذه المرة أمام نوع من التكييف للمنظمات الدولية، وبخاصة لمجلس الأمن، بتحويله إلى نوع من الهيأة القضائية التي تحكم مسبقا بصحة الاتهام الغربي والأمريكي لليبيا، وهذا ما عكسته تصريحات المسؤولين في أمريكا والغرب، وكذا ماعكسته بشكل واسع وسائل الاعلام الأمريكية والغربية، لدرجة أخذ يبدو معها أن التهمة ثابتة ومؤكدة بصورة قبلية.

عندما يدعي النظام العالمي الجديد أن نظام القانون والمشروعية فإن القانون هنا هو قانون الاقوى، والمشروعية هنا هي مشروعية الاقوى، وحقه في فرض إرادة قوته باسم القانون نفسه مثلما أن السلم الذي يتحجج به هذا النظام هو فرض شروط الاستسلام على كل الأمم الضعيفة.

أما الشعار الثالث الذي يرفعه هذا النظام، شعار المساواة بين الدول فهو أيضا مجرد شعار خادع. فسواء من حيث حق العضوية في مجلس الأمن، أو من حيث قيمة الصوت فيه، أو من حيث المواقف المختلفة من الدول الاخرى، كل ذلك يؤكد أن هناك أمما أدنى وأمما أعلى وأمما استثنائية. فإسرائيل مثلا تتصرف وكأنها دولة استثنائية حيث يحق لها أن تستمر في بناء المستوطنات وقمع الفلسطينيين، وان تتسلح بالاسلحة الخطيرة المحظورة على جيرانها العرب بينما ليس من حق العراق ـ في منظور رواد النظام الدولي الجديد ـ أن يمتلك قوة عسكرية أو تكنولوجية أو نووية. وهي نفس الضجة التي أثارها الغرب منذ مدة حول مصنع الكيماويات في ليبيا، والتي يتم اليوم إحياؤها بصيغة جديدة بتلفيق تهم ذرائعية ضد هذا البلد العربي من خلال اتهام مواطنين من ابنائه.

هناك إذن دول خارج القانون وفوق المساواة، وهناك دول يتعين عليها الامتثال والخضوع لا أقل ولا أكثر. فالنظام العالمي الجديد الذي تزعمه وتتزعمه أمريكا هو نظام غير عادل لانه يعامل الاصدقاء بمقياس والخصوم بمقياس آخر.

إن كل الشعارات التي يرفعها النظام العالمي الجديد: تحقيق السلام، تطبيق القانون والمشروعية الدوليين، المساواة بين الدول هي مجرد ايديولوجيا للفترة الحالية من سيطرة الغرب تحت هيمنة الولايات الامريكية، هذه الفترة التي أخذت تتسم بتصفية كل المكاسب التي حققها العالم الثالث وحركات التحرر الوطني فيه ودول الجنوب عامة سواء منها المكاسب



الايديولوجية أو الاقتصادية أو السياسية. فالنظام العالمي الجديد هو استعادة لبداية القرن التاسع عشر الميلادي قرن انطلاق عملية استعمار العالم الثالث. إلا أن ما يميز الفترة الحالية من سيطرة الغرب هو طابع التنسيق الجماعي (أمريكا وحلفاؤها ـ الكتلة الاوربية) والغطاء القانوني الدولي لهذه السيطرة. فإذا كان الاستعمار الجديد يعني تجديد سيطرة الغرب على المستعمرات السابقة اقتصاديا فإن النظام العالمي الجديد، بحكم تطور التقنيات العالية المستوى وبفضل القدرة على التحكم عن بعد في كل بقعة من بقاع العالم ما هو إلا شكل جديد للاستعمار يتناسب مع المرحلة التي وصلها التطور التقني والرأسمالي العالمي حيث يتم التحكم في البلدان عن بعد بواسطة الاقمار الصناعية والصواريخ العابرة للقارات.

من المؤكد إذن أن نظاما كهذا هو نظام لا يقر المساواة بين الدول فهو نظام متحيز لصالح واضعيه: الغرب بزعامة أمريكا، فجذور النظام العالمي الجديد بدأت تتبلور في النظام السابق نفسه. ولعل بدايته تمثلت في الاستظلال بالامم المتحدة لشن حرب ضد كوريا الشمالية سنة 1950 في سياق محاولة القضاء على المعسكر الاشتراكي آنذاك، وفي تدخل الولايات المتحدة الامريكية في سنة 1954 في غواتيمالا لحماية الشركات الامريكية المحتكرة لانتاج السكر، وكذا في حملتها على النظام الكوبي في 1962 وتدخلها في سنة 1965 في سان دمينغو لضرب النظام الديمقراطي ثم التدخل في الشيلي ضد النظام الاشتراكي برئاسة الليندي 1973 ثم غزو غرانادا واعتقال ومحاكمة رئيس بناما.

وبما أن العرب هم المجموعة البشرية الوحيدة التي أبدت مقاومة كبرى لسيطرة الغرب في العصر الحديث بحكم ارتباطهم بعمقهم التاريخي وطموحهم للاستقلال وإلى الفعالية فقد شكلوا الهدف الاساسي للعدوان الغربي والأمريكي في العصور الحديثة ابتداء من القضاء على محمد علي إلى دعم إسرائيل في 1948 إلى دعم العدوان الثلاثي على مصر في 1956 إلى غزو لبنان في 1982 إلى دعم إسرائيل في حربها ضد العرب في 1967 و1973 إلى الهجوم على ليبيا في 1986 إلى شن أكبر حرب ضد العراق في 1991.

واليوم تظهر أمريكا تحيزها الكامل ضد العرب مرة أخرى باصطناع واستجماع وتلفيق كل ما من شأنه أن يسمح لها بشن عدوان على قطر عربي آخر هو الجماهيرية العربية الليبية. وهذه النية العدوانية المبيتة هي ما تفسر رفض أمريكا لكل الاقتراحات والحلول التي قدمتها ليبيا والجامعة العربية لحل المشكل مثل تزويد القضاء الليبي «بالمعلومات» التي لديهم ليتولى التحقيق مع مواطنيه طبقا لمبدأ استقلالية كل دولة واحترام سيادتها الذي تنص عليه القوانين والاعراف الدولية نفسها.

ونود هنا أن نقف عند بعض الخروقات القانونية في القرار 731 الذي صادق عليه مجلس الأمن في 92/1/21 والذي يطلب فيه من ليبيا الاستجابة التامة والفورية للطلبات الموجهة اليها من طرف الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بتسليم اثنين من مواطنيها تتهمها هذه الأطراف بمسؤولية الاعتداء على طائرتين.

1 ـ ان نزاعا ذا طبيعة قانونية وقضائية كهذا هو من اختصاص الهيئات القانونية والقضائية كمحكمة العدل الدولية.

2 ـ أنه صدر بتصويت من طرف الدول المدعية نفسها التي كان من اللازم أن تبقى خارج عملية التصويت. وبذلك نصبت هذه الدول من نفسها خصما وحكما في هذه القضية.

3 ـ ان المطالبة بتسليم مواطني دولة إلى دولة أخرى يعتبر مساساً باستقلالية والكيان الخاص لهذه الدولة التي تفرض وحدها سلطتها على مواطنيها اللهم إلا في حالة وجود اتفاق قضائي ينص على ذلك بين الدولتين. وتبني مجلس الأمن لهذا المطلب الأمريكي فيه خرق لميثاق الامم المتحدة نفسه.

4 ـ ان هذا الحادث قد أصابه التقادم، وعالجته الامم المتحدة في حينه بالدعوة إلى البحث عن المسؤولين عنه ومعاقبتهم قانونيا. وإذا ما تم إحياؤه فلماذا لا يتم إحياء ملفات كل الطائرات



المصدر : الوحدة

التاريخ : مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكل العمليات الهجومية والارهابية بما في ذلك الارهاب الامبريالي الرسمي.

ومثل هذه التصرفات والسلوكات التي تضمر نوايا عدوانية ضد بلد عربي تفضح الشعارات البراقة التي يغلف بها النظام الامريكي مقاصده الاستعمارية الجديدة.

فما هي الاهداف الخفية القائمة وراء هذه الحملة الجديدة ضد الجماهيرية الليبية؟

من الأكيد أن العراق تشكل الحلقة الأولى لعملية «التنظيف» التي قامت بها أمريكا «لتسوية» الأرض في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الاستراتيجية السياسية المتمثلة في إقامة أنظمة موالية لها سياسيا وايديولوجيا ووأد كل ما يمس التوازن العسكري في المنطقة لصالح إسرائيل وبما يخدم مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية المتمثلة في التحكم المباشر في منابع النفط. وبعد تسوية الأرض في القطاع الشرقي من الوطن العربي تتجه الآن نحو غرب هذا الوطن لاستكمال هذه التسوية السياسية بمحاولة القضاء على آخر معاقل الشعور القومي العربي التحرري خاصة وأن الجماهيرية ظلت من البلدان العربية القليلة التي تسترشد وتستهدي بالفكرة العربية التحررية وهو ما يشكل مصدر قلق وانزعاج لأمريكا التي تريد أن تحكم عالما منسجما وطيعا.

وإذا كانت حرب الخليج قد فجرت التجمع العربي المركزي الذي ضم مصر والعراق والأردن، فإن موقف الكتلة المغاربية من حرب الخليج وتأجج المشاعر القومية خلالها في الشارع المغاربي، وكذا التعاطف الرسمي المتفاوت مع العراق ظل أيضا مصدر إزعاج لأمريكا. وبما أن إضعاف وشل كل نويات.ومظاهر القدرة العربية ظل يشكل هدفا استراتيجيا لأمريكا وحليفتها إسرائيل فقد بدا لها أنه آن الأوان لتسديد ضربة قاضية لاتحاد المغرب العربي، وتطويق الدولة البترولية العربية الوحيدة التي بقيت خارج الطوق الامبريالي الامريكي بعد حرب الخليج.

إن هذه الاهداف الاستراتيجية المضمرة سواء على الصعيد العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو الايديولوجي، يتم تلفيفها هذه المرة في أغلفة قانونية وملف قضائي محكم الهدف منه هو استصدار اعترافات من مواطنين ليبيين تبرر شن الهجوم على الجماهيرية أو إقرار حصار اقتصادي عليها ومظاهر التعنت ورفض كل الحلول الوسطى التي اقترحتها الجماهيرية العربية الليبية بالتعاون الثنائي أو الثلاثي أو الأممي لتجلية الحقيقة في هذا الملف في إطار القانون الدولي الحق أي في إطار احترام استقلالية وسيادة كل دولة، كل ذلك دليل على أن الغرض من التصعيد هو إيجاد الذرائع لتحقيق الاهداف السياسية المضمرة إما بوسائل العدوان العسكري أو الحصار الاقتصادي وهذا هو جوهر ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ليس في العمق إلا تكريسا رسميا لنظام الهيمنة الأمريكية على العالم كله تحت شعار القانون والمشروعية والامم المتحدة.

المصدر : الوحدة
التاريخ : مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النزعة العسكرية الأمريكية في "النظام الدولي الجديد"

د. سمير أمين

– 1 –

تتعاقب الهيمنات ولا تتشابه. والهيمنة التي اختارت إدارة بوش توكيدها عن طريق حرب الخليج (يناير/ كانون الثاني – فبراير/ شباط 1991) ترتكز، أساساً، على نشر القدرات العسكرية، وذلك رغم أن الولايات المتحدة، كما هو معروف، لم تعد تحتل نفس موقعها الاقتصادي، لما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تجاه منافسيها الرئيسيين (اليابان وألمانيا على الخصوص).

وفي مقال نشرتُه في «مانثلي ريفيو» (Monthly Revieu) الأمريكية، عدد صيف 1991 عنوانه: «الرهانات الحقيقية في حرب الخليج»، أردت ان أظهر أن حرب الخليج ليست مجرد عَرَض طارىء ذي أهمية ثانوية ومدى إقليمي، بل هي، عكس ذلك، حدث من أكبر الأحداث التي عرفها عصرنا؛ إنها الإشارة إلى أن فترة «ما بعد الحرب العالمية الثانية» التي طبعها نزاع الشرق مع الغرب (أي ثنائية القطب العسكرية والايديولوجية التي تجعل القوتين العظميين متعادلتين على هذين المستويين، إن لم يكن على مستوى القوة الاقتصادية) قد ولّت دون رجعة، وأنه انفتحت أمامنا مرحلة تاريخية جديدة.

كيف يمكننا تحديد خصائص وصفات هذه المرحلة الجديدة التي انطلقت، ابتداءً من 1989–1991، عن طريق الإخفاق التام، المزدوج، لأنظمة الشرق، المسماة «اشتراكية»، ولمطامح بلدان الجنوب في الاستقلال الوطني؛ خاتمة بذلك عهد باندونغ (1955–1975)؟ إنني أحدِّد هذه المرحلة، من جهتي، باعتبار أن ما يطبعها، بالضرورة وفي مرحلة أولى على الأقل، هو محاولة جديدة لفرض توحيد العالم عن طريق «السوق» وعلى أساسها. والواقع أن هذه اليوتوبيا، المسماة ليبرالية، يوتوبيا رجعية في مضمونها الجوهري ما دامت لا تملك سوى أن تولّد تفاقماً في الاستقطاب العالمي: حيث أنه لا بد أن ينجم عنها انتشار للرأسمالية «المتوحشة» في مجموع أطراف المنظومة العالمية – بلدان الشرق، بلدان الجنوب شبه المصنّعة، العالم الرابع –، تلك الرأسمالية التي وان اتخذت صوراً خاصةً في مختلف مكوِّنات الأطراف، فإنها ستكون مرفوضة دوماً وغير مسموح بها من طرف أغلب الطبقات الشعبية لهذه الأطراف. يضاف إلى ذلك أن هذه اليوتوبيا الرجعية لم تعرف طريقها إلى التطبيق حقاً إلا خلال ثلاث فترات قصيرة الامد، وذلك لأنها تؤدي بشكل لا مندوحة عنه إلى تزايد تمردات أغلب



المصدر : الوحدة

التاريخ : مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شعوب البشرية التي تقع ضحية لها. كما أن اليوتوبيا المذكورة ـ التي ترتبط، عموماً، بطموح المركز الرئيس إلى فرض هيمنته «العالمية» ـ تؤدي، على نحو ضروري، إلى احتدام الصراعات بين المراكز. إنني أندرج هنا ضمن الموقف الرافض للأطروحات التي يقترحها المدافعون عن الهيمنة، مثل الأمريكي الليبرالي روبرت كيوهان، والقائلة إن الهيمنة تخلق الاستقرار عن طريق احترام مجموعة من قواعد اللعب. فالأمر يتعلق هنا بإضفاء للمشروعية الايديولوجية يتجاهل أن القواعد المعنية، بداهة، ليست أهلاً للقبول إلا عند المستفيدين منها، كما أن التاريخ يثبت، وعلى عكس ذلك، أن الهيمنة قصيرة الأمد دوماً؛ وذلك، على وجه التحديد، لأنها تولّد اضطراباً دائماً.

يُضاف إلى هذا أن المسؤولين عن القرار السياسي بالولايات المتحدة قد أثبتوا عملياً أنهم كانوا واعين كل الوعي بطبيعة وأهمية المقاومات التي لابد أن يصادفها مشروعهم الرامي إلى توحيد العالم عن طريق السوق وتحت عصاهم. وخلافاً لكل الخطابات الجميلة للمدافعين عن «النظام العالمي الجديد» القائم على القانون والعدالة، قررت الادارة الأمريكية تدشين المرحلة الجديدة عن طريق الحرب. يتعلق الأمر، بالنسبة للولايات المتحدة، بإظهار:

1 ـ أن النظام الجديد سيُفرض على شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بالعنف، وبالعنف وحده، مع التهديد بالإبادة الجماعية في نهاية المطاف.

2 ـ أن الاتحاد السوفياتي فقد مصداقيته العسكرية، ما دامت الولايات المتحدة برهنت على تفوق آلتها الحربية؛

3 ـ أن أوروبا واليابان، رغم بعض خطواتهما المتقدمة على صعيد المنافسة الاقتصادية والمالية، هشّتان ومتوقفتان ومرتهنتان للقوات المسلحة الأمريكية في نهاية التحليل. بهذا المعنى فإن حرب الخليج كانت حرباً عالمية واجه فيها الشمال، الذي تقوده الولايات المتحدة بعد أن حوّلت أوروبا واليابان إلى تابعين لها فيما تفعله، الجنوب، وجرت فوق ميدان إقليمي، وفوق هذا الميدان قادت الولايات المتحدة حربا «من أجل النفط واسرائيل»، وعلى حساب العالم الثالث (وعلى رأسه البلدان العربية) والاتحاد السوفياتي وأوروبا واليابان.

وإني أودّ في مقالي هذا، دفع النقاش إلى ما وراء الحدث الطارىء الذي مثّلته حرب الخليج، وتقديم بعض الملاحظات حول البعد الحربي النزعة لـ «النظام العالمي الجديد». مما يجعلني أشدّد على البعد الحربي في الرؤية العالمية للولايات المتحدة، المهيمنة منذ عام 1945، والكابوس الذي يمثله بالنسبة لهذا البلد وفاق «أوروبي ـ آسيوي» (أي التقارب، اليوم، بين أوروبا والاتحاد السوفياتي).

ـ 2 ـ

تملك الولايات المتحدة الأمريكية تصوّراً عالمياً لهيمنتها الشاملة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهي القوة الوحيدة التي نظّمت قيادتها العسكرية على الصعيد العالمي (مطوِّقة كتلة الاتحاد السوفياتي ـ الصين). فالاتحاد السوفياتي ليس له ـ ولم يكن له قط ـ طموح مواز، وكل ما توفر عليه هو بعض التصاميم الدفاعية المضادة، التي طوّرت محطات إنذار لها فيما وراء بلدان الكتلة الشرقية.

إن جيوبوليتيكا القيادة العسكرية العالمية للولايات المتحدة هي جيوبوليتيكا حقيقية وليست مجرد جيوستراتيجيا. أعني بذلك أن المهام المنوطة بمختلف القيادات العسكرية المحلية يتم تحديدها بناءً على تصوّرات خاصة بالطبيعة السياسية للتهديد، وهي تصوّرات تختلف من منطقة لأخرى.

وينبغي للقيادة العسكرية الداخلية (الولايات المتحدة، كندا، المسكيك)، مع امتدادها باتجاه جزر الكارايبي وأمريكا الوسطى، أن تكون قادرة على التدخلّ، بكثافة عند الاقتضاء؛ وذلك لأن الباحة الخلفية للولايات المتحدة (المكسيك، أمريكا الوسطى، جزر الكارايبي) لا بد لها من البقاء ضمن التبعية السياسية المطلقة لواشنطن. وليست كوبا، في هذا الإطار، سوى وجود مسموح به مؤقتاً، بفعل التوازن السوفياتي الأمريكي (القابل للتطوّر في اتجاه ملائم للولايات المتحدة). وتبرهن التدخلات التي تمت في غرينادا وبانما ونيكاراغوا على حقيقة المفهوم



المصدر : الوحدة

التاريخ : مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمريكي عن «الأمن» في هذه المنطقة، حتى وان ظلت وسائل التدخل التي تطلبتها الحالات المشار إليها مجرد وسائل متواضعة، بطبيعة الحال. إن استراتيجية الولايات المتحدة بالنسبة للمكسيك، كما بالنسبة لمجمل أمريكا الجنوبية، تقوم على فرضية مفادها أن تحالفها مع الطبقات الحاكمة تحالفٌ صلب ودائم؛ وما من «ثورة» محتملة بالمنطقة.. من هنا كانت وسائل التدخل الخاصة بالقيادة العسكرية الجنوبية، المسؤولة عن أمريكا الجنوبية، في حدودها الدنيا. هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تستبعد أي تدخّل في هذه القارة التي أصبحت «قارتها» منذ الاعلان عن مذهب مونرو (1823)، بل إنها تبيح لنفسها، وعلى العكس من ذلك، التدخل الدائم في شؤون السياسات المحلية. إلا أن الوسائل «السياسية» - من تنظيم الانقلابات والاغتيالات السياسية، إلخ.. - تبدو لها كافية. وحتى في عهد حروب العصابات الغيفارية أثناء الستينات والسبعينات والمستمرة في البيرو حتى يومنا هذا) لم يظهر على الولايات المتحدة أنها منشغلة أكثر من اللازم. أما عن صورة السلطات الأكثر ملاءمة لممارسة هيمنتها، فإنها لا تخضع لأي مَنْهجة مسبقة. فرغم الخطاب السائد حالياً (ولعله مجرد خطاب ظرفي فحسب) والمؤيد لـ «الديمقراطية»، لم تعبِّر الولايات المتحدة عن أسفها لسابق دعمها للدكتاتوريات العسكرية (بل إن الرئيس بوش نفسه، وهو من المبشِّرين اليوم بالديمقراطية، كان يضطلع بمسؤوليات هامة حين قامت وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) بقلب الليندي واغتياله في الشيلي عام 1973). إن الديمقراطية أو الدكتاتورية تجري المفاضلة بينهما حسب قدرة كل منهما في سياق تاريخي معين، على أن تقدم أحسن خدمة لمصالح توسع الرأسمال الأمريكي الشمالي جنوب «الريوغراندي». هذا مع استئثار الولايات المتحدة بـ «حق» التدخل العسكري عند الاقتضاء. والتبرير الجديد الذي اخترعته من أجل أن تضفي المشروعية، مستقبلاً، على تدخلاتها المحتملة هو «الكفاح ضد تهريب المخدرات» (كأن هذا التهريب لا يتعزّز بفعل الطلب الداخلي للولايات المتحدة، وكأن الكفاح ضد المخدّرات يمكن القيام به، بفعالية، عن طريق آخر غير الدخول في معركة داخلية ضد هذا الشر).

إن القيادة العسكرية الأطلسية نفسها منقسمة بين الأطلسي الشمالي والأطلسي الجنوبي. والمنطقة الأولى منها هي منطقة التمركز العسكري الأقصى للولايات المتحدة. وفعلاً، فهي تغطي أوروبا الغربية بامتداديها: المغرب العربي، ومنطقة تركيا - إسرائيل - سوريا / لبنان. لقد وقفت الولايات المتحدة هنا بمواجهة التمركز السوفياتي المدعَّم من قبل حلف وارسو إلى حين حلّه في نسيان / أبريل 1991؛ وكانت أداتها في ذلك هي الحلف الأطلسي، الذي صار مشروعاً، كما هو معلوم، بفعل «شبح» الشيوعية. وقد تم تجنيد الاستراتيجية الايديولوجية للحرب الباردة لهذا الغرض بالذات. لكن ينبغي التذكير هنا بأن الولايات المتحدة هي التي بدأت الحرب الباردة وليس ستالين، كما أوحت بذلك الدعاية الغربية لزمن طويل (وما زالت). واذا تساءلنا: ماذا عن هذه الحرب اليوم؟ فإن من الصعب مواصلة الاعتقاد بأن الإتحاد السوفياتي مستمر في نواياه العدوانية تجاه أوروبا. ومع ذلك فإن تصفية الحلف الأطلسي غير واردة، بل يجري التفكير، خلاف ذلك، في إعطائه «وظائف» جديدة، عسكرية (التدخل في العالم الثالث العربي والايراني والافريقي) وسياسية. ويُدعَّمُ الحضور الأمريكي هنا، في إطار الحلف الأطلسي، بواسطة قواعد ضخمة في القارة الأوروبية، هي الآن في قلب النقاش حول مسألة «تقاسم العبء» (Sharing) الشهيرة. وفي هذا الإطار، أيضا، يأخذ الجدل حول تدعيم «القوة البحرية الأمريكية» (Sea powe) بقوة عسكرية أوروبية، كامل مداه.

ليس ثمة جدل مماثل بخصوص المجال الأطلسي الجنوبي، الذي يعود أمره إلى «القيادة العسكرية الأطلسية» التي تعود إمكانياتها، فقط وعلى سبيل الحصر، إلى تقنيات «القوة البحرية الأمريكية». وتقع البلدان الإفريقية المحاذية لجنوب الصحراء (باستثناء القرن الافريقي) تحت إمرة هذه القيادة. إن إفريقيا، على غرار أمريكا الجنوبية، لا يُنظر إليها باعتبارها مصدراً لـ «خطر» محتمل. لذلك لم تقم الولايات المتحدة حتى بتطوير قوة تدخل سريع خاصة بهذه



المنطقة من العالم. وهي تعتمد في هذا الأمر على حليفين يمكنهما القيام بهذه المهمة خير قيام هما فرنسا و إفريقيا الجنوبية. ويمكن إدراج تدخلات المظليين الفرنسيين التي تعيد دكتاتوراً ما، يعاني من بعض الصعوبات هنا وهناك، إلى سدّة حكمه (موبوتو، مثلاً)، أو تواجه «النزعة التوسعية العربية» (في التشاد)، ضمن هذا الاطار. وعلى ما يظهر فقد كان أخطر ما عرفته إفريقيا هنا، على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيرة (1975-1990)، هو تجذّر نظامي انغولا والموزامبيق (إضافة الى نظامي زيمبابوي ومدغشقر، لكن على نحو أكثر اعتدالاً) والدعم الذي قدّمه لهما كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا. إلا أن الولايات المتحدة اكتفت حينها بتدخل إفريقيا الجنوبية. وقد حققت عمليات زعزعة الاستقرار التي تمت في هذا الاطار نتائجها، ولم يعد التطوّر المحتمل لأنظمة البلدان المذكورة (بعد اتفاقية نكوماتي بالنسبة للموزامبيق عام 1983، وانسحاب الجيش الكوبي من انغولا، الذي بلغ تمامه عام 1991) مما يبعث على القلق والتخوّف. يضاف إلى ذلك أن هذا الانتصار جعل الولايات المتحدة تفكّر في «التخلي» عن متطرفي التمييز العنصري بجنوب إفريقيا، كي تدعم حلاً وفاقياً استعمارياً - جديداً قادراً على إعادة الاستقرار إلى المنطقة. وقد تجلى ذكاء «وطنيي» جنوب إفريقيا البيض (دي كليرك) في فهم أنهم صاروا مهدّدين بدفع ثمن الوفاق الجديد، وانتقالهم، بالتالي، إلى مقدّمة الركب، ساحبين البساط، بذلك، من تحت أقدام شركائهم «الليبراليين» الناطقين بالانكليزية بالبلاد.

إن القيادة العسكرية للباسيفيك تغطي أكبر مجال جغرافي بشري: ليس فقط مجموع المحيطين الهادىء والهندي، وانما ما يحيط بهما كذلك، من تجمعات بشرية وصناعية، هي تجمعات اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرقي آسيا وأستراليا وشبه القارة الهندية. ونحن نجدنا، مجدداً، امام الجدال المتعلق بالتهديد المحتمل لـ «القوة البحرية» عن طريق قوى قارية، إذ بإمكان الولايات المتحدة أن تعتمد هنا على انجلترا المتقاطرات (أستراليا ونيوزيلنده)، وعلى إخلاص اليابان (إلى متى؟) وعلى كوريا وتايوان (مع المشاكل المترتبة عن الاعتراف ببكين)، وعلى رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (ASEAN) التي يتقاسم أعضاؤها (الفلبين، تايلانده، ماليزيا، أندونيسيا) العقيدة الأمريكية، مع دعم كل ذلك بقواعد أمريكية قوية (أوكيناوا، الفلبين، دييغو غارسيا) تقدّم الدعم اللوجيستي لأي تدخّل ممكن، إما عن طريق النشر السريع للقوات، أو ضمن استراتيجية عسكرية أطول مدى. في هذه الشروط، لا يمثل المنزع الحيادي الهندي «ثغرة» مزعجة في شبكة وسائل العمل الأمريكية ومن المؤكد أن الجيوبوليتيكا الأمريكية الخاصة بالمنطقة ليست أقل تعقيداً من تلك المتعلقة بأوروبا، ولا يمكن تقليصها إلى مجرد رؤية أحادية البعد، مثلما هو الشأن بالنسبة لأمريكا الجنوبية و إفريقيا السوداء. إن اليابان هي أول منافس اقتصادي ومالي للولايات المتحدة، وهي قادرة على إعادة تحويل نفسها إلى قوة عسكرية برمشة عين، كما أنها طوّرت مجال نفوذ خاصاً بها في جنوب شرقي آسيا. إلا أن الاستراتيجية السياسية الأمريكية تقوم على افتراض، مقبول في ظاهره، هو أن اليابان لا تملك خياراً بديلاً عن خضوعها للتحالف الأمريكي، وذلك لكونها محصورة بين الاتحاد السوفياتي - رغم أن هذا لم يعد يُنظر إليه باعتباره خطراً حقيقياً (تأخذ مسألة جزر الكوريل، بفعل ذلك، أهمية مؤكدة) - وكوريا (التي لا تحظى بتعاطف ياباني والتي تمثل، فضلاً عن ذلك، منافساً محتملاً، حتى وان ظل في المرتبة الثانية)، والصين (التي يصعب تصوّرها قابلة لسيادة يابانية في المنطقة، والقادرة باستمرار على التقارب مع موسكو). في ظل هذه الشروط، تعتقد الولايات المتحدة أنه عند «الحاجة» - أي إذا ما تطوّر وضع ثوري في جنوب شرقي آسيا - ، فسيكون بإمكانها التدخل في المنطقة مع الاعتماد على الدعم الياباني. لكن يبقى أن الاستراتيجية الأمريكية هنا، وبالتأكيد، أكثر هشاشة مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم، وذلك بفعل الكتلة الديموغرافية التي يمكن للحركات الثورية أن تجنّدها في جنوب شرقي آسيا. لقد اكتفت الولايات المتحدة، لحدّ الآن، في الفلبين (ورغم أنها منحت نفسها «حق» التدخل الدائم فيها) بدعم نظام ماركوس ثم نظام أكينو بعده. لكن، ماذا سيحصل لو أن شعوبا



مثل شعوب أندونيسيا، أو تايلانده، أو الهند، تمردت ضد النظام؟

أما القيادة العسكرية المركزية (Central Command) فتغطي منطقة حساسة للغاية: الشرق الأوسط إلى حدود باكستان ووادي النيل والقرن الافريقي. ولا شك أن تصوّر هذه القيادة قد تم انجازه في إطار رؤية بحرية (البحر الأحمر والخليج، وهما بحران مغلقان بقناة السويس وعدن ومضيق هرمز)، كما أن تشابك المشاكل وتداخلها في المنطقة يستلزم تعاوناً وثيقاً مع القيادة العسكرية الأوروبية (أي الحلف الأطلسي، بالتالي) ما دامت اسرائيل تنتمي إليها. إن المنطقة المومأ إليها ـ وبسبب، ثرواتها البترولية الحيوية، وعدم استقرار أنظمتها، والفورة المحتملة للقوميتين العربية والايرانية ـ قد تم إعلانها منطقة ذات أهمية «حيوية» بالنسبة للولايات المتحدة، مثلها في ذلك مثل أمريكا الوسطى وجزر الكارايبي، بل ومثل أوروبا ذاتها. والحليف، الذي يعتبر هنا مطلقاً غير مشروط، هو إسرائيل، التي ارتبطت الولايات المتحدة بها منذ أوائل الثمانينات عن طريق تحالف ـ إندماج متعدد الأبعاد؛ أما الآخرون ـ حتى أقدمهم وأكثرهم خضوعاً (العربية السعودية) ـ فليسوا سوى حلفاء ظرفيين (سيتذكرون في واشنطن، ولزمن طويل، كيف فقد الشاه عرشه: هو الذي اعتبر حكمه راسخاً وطيد الأركان لا قوة تزعزعه). وقد برهنت حرب الخليج على أن الولايات المتحدة مستعدة للجوء إلى وسائل الحسم الكبرى في هذه المنطقة من العالم.

ـ 3 ـ

من البديهي والمؤكد أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تخدم سياسة معينة. وككل قوة مهيمنة تفضّل الولايات المتحدة وضعية الثبات (Statu quo). وتميل الإدارة الأمريكية بمجملها، على هذا الصعيد، إلى فكرة مفادها أن الأساسي في وضعية الثبات هذه يمكن في ضمان «مناخ ملائم للمبادرة الحرة» (الأجنبية طبعاً). وبما أن هذه الحرية لم توجد حتى يومنا هذا في بلدان الشرق؛ فإن هذه تنعت بأنها «شيطانية»، ما دامت تنتهك ـ بفعل انفصالها الفعلي ـ هذا النظام «الطبيعي».

إن تنوّع الآراء داخل الإدارة الأمريكية يتموضع ضمن إطار تحدِّده قاعدة التراضي المشترك. وفي الأدبيات العامية ـ المشاعة من قبل وسائل الاعلام ـ غالباً ما يَسْهُل إقامة التعارض بين الاتجاه «الانعزالي» للولايات المتحدة، المسماة تقليدية، والاتجاه الذي يحيا على فكرة «الرسالة الكونية» ـ التي تكاد تكون دينية ـ لدور أمريكا. يتعلق الأمر هنا بمجرد ترّهات. ذلك أن الولايات المتحدة لم تعد إنعزالية، كما أنها لا تتوفر على استعدادٍ لأن تعود انعزالية من جديد. بل إنها، على عكس ذلك، القوة الوحيدة التي تؤكد، منذ عام 1945، أن لها مصالح ينبغي الدفاع عنها في العالم أجمع. بل إن الوعي المستجدّ بالبعد البيئوي العالمي لبعض القضايا يمثل، بالنسبة لها، ذريعة إضافية تؤكد بها رسالتها المتمثلة في لعب دور له نفس حجم قدراتها التكنولوجية (والعسكرية) التي تملك مدىً عالمياً بالفعل. إستناداً إلى ذلك، لا ترى الادارة الأمريكية أي ضرر استراتيجي في تطوير «وعي أخضر». وبطبيعة الحال، فإنه ليس وارداً النظرُ إلى الاستقطاب العالمي، أي إلى البؤس المادي الذي تخلقه الرأسمالية، بالضرورة، لدى ثلاثة أرباع البشرية، باعتباره قادراً على أن يكون «الـ» مشكلة الرئيسية لعصرنا. ليس من الوارد تخيُّل هذه الأرباع الثلاثة من الكائنات البشرية وقد سمح لها باستهلاك (أو تبذير) ما يحق للربع الأرق المتبقي ـ والمكوّن من أهل الغرب ـ استهلاكه (أو تبذيره). فإلى أين نحن ذاهبون؟ وإلى أين يتجه كوكب الأرض؟

إن الجدال الأمريكي، إذن، جدالٌ أكثر تواضعاً. فالجميع «ذوو نزعة تدخلّية» (على الصعيد العالمي)، لكن بعضهم «أحادي الجانب»، في حين أن البعض الآخر «تحالفي»، إذا نحن استعملنا المصطلحات الخاصة بعلماء السياسة الأمريكان أنفسهم. ويتقاسم الطرفان وجهة النظر نفسها، القائلة بأن الخطر الحقيقي الذي يهدِّد الولايات المتحدة يتأتى من كونها ليست في منجىً من الأسلحة السوفياتية. لكن الطرف الأول يعتقد أصحابه ـ مع بعض الوقاحة، ربما ـ أن الولايات المتحدة يمكنها، وينبغي لها، أن توجه التحدّي وحدها، وأن «حماية» الأوروبيين (وحماية



اليابانيين، على نحو أقل) ليست أمراً يهمهم، وأنه قد يكون من الضروري التضحية بحياة أوروبا عند الاقتضاء، قصد تجنب خراب أمريكا الشمالية. في حين يرى أصحاب الموقف الآخر أن المواجهة تقتضي التعبئة الايجابية لأوروبا (واليابان، بالتبعية) إلى جانبها. إنطلاقاً من هذا الأمر تغدو الأشياء أكثر ضبابية. ذلك أنه إذا كان للأوروبيين ما يعطونه ـ في الدفاع عن الغرب ـ أفلا ينبغي لهم، والحالة هذه، تقاسم الهيمنة ـ المشتركة طبعاً ـ على العالم مع الولايات المتحدة، وخاصة منها الهيمنة على «متوحشي» العالم الثالث أولئك؟ إن الخطاب الأمريكي ذا النزعة الكونية يستعيد، هنا، موقعاً له.

غير أنه بمجرد النظر إلى شركاء «منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية» (OCDE) باعتبارهم شركاء، لا مجرد حلفاء تابعين، وبمجرد ما يتم الاعتراف بمشروعية مصالحهم الخاصة، فإننا ننتقل من رؤية مانوية [مثنوية] جامدة إلى رؤية استراتيجيا دينامية، لا بد من تكييفها مع تطوّر العالم. فإذا كان الحلفاء التابعون قد أصبحوا، خلال ذلك، رشداء قادرين على منافسة الولايات المتحدة في مجال المبادرة الحرة ذاته، أفلم يحن الوقت لمراجعة حدود التحالف وأهداف «الوضعية الثابتة» التي ينبغي الدفاع عنها؟ والحال أنه، بموازاة هذا التطوّر المستمر منذ 1945، والذي تمكنت أوروبا واليابان بمقتضاه من تجاوز مصاعبهما، يبدو أن التحدي العسكري السوفياتي قد سلك خطاً منحنياً على الشكل التالي ∩. ذلك أن الاتحاد السوفياتي الذي كان في وضع أدنى من وضع الولايات المتحدة عام 1945، قد ضاعف من إنتاجه الحربي باتجاه السلام النووي، ثم دخل سباقاً للّحاق العسكري (أقول اللحاق، وليس تأكيد تفوّق ما) كسبه في الخمسينات والستينات. وقد بادر خروتشوف، الذي أعقب صانع هذا اللحاق (ستالين)، وهو منتفخٌ زهواً، ففتح الطريق أمام المطامح «الاشتراكية ـ الأمبريالية» لبريجنيف، قبل أن تثبت الوقائع بأن الاتحاد السوفياتي كان يسير، للأسف باتجاه فقدان السباق أمام الولايات المتحدة. وقد بلغنا اليوم هذه النقطة التي صارت واضحة لكل الأعيان. إذن، وفي ظل هذه الشروط، حيث جرى تدعيم أوروبا واليابان، اقتصادياً على الأقل، وفقد التهديد السوفياتي كل مصداقيته: لماذا لا يسترجع صراع المصالح بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان نفس الأهمية التي كانت له فيما بعد الحرب العالمية الثانية؟

لقد وضعت استراتيجية الولايات المتحدة نصب أعينها هدفاً رئيسياً أكبر: هو الحيلولة دون توحيد أوروبا وآسيا. أي، وبالملموس اليوم، منع قيام أي تقارب ممكن بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي والصين. تقاربٌ ينظر إليه وكأنه كابوس. وأي كابوس! إن ذلك هو الهدف الرئيسي لاستراتيجية الولايات المتحدة في السنوات المقبلة.

لقد ورثت الولايات المتحدة هنا تصوّراً قديماً عن الجيوبوليتيكا، هو تصور انجلترا التي تنظر إلى نفسها، عبره، على أن ما يحميها هو طابعها الجزيري، ما دام توازن القوى على القارة الأوروبية يُبطل كل نزوع نحو السيطرة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد نقلت هذا النموذج إلى الصعيد العالمي، فلظنّها أن «الجزيرة» الأمريكية لا يمكن الدفاع عنها إلا اذا ظلت أوراسيا [أوروبا ـ آسيا] نفسها منقسمة إلى قوى متنافسة. وقد تم إقصاء خطر قيام كتلة أوراسيوية تلقائياً حين كانت الأنظمة الاجتماعية لأوروبا الرأسمالية من جهة، والاتحاد السوفياتي والصين من جهة أخرى، تنظر الى بعضها بعضاً باعتبار أن الواحد من الطرفين يصدُّ الآخر. بل إن القطيعة الصينية ـ السوفياتية خلال الستينات قد زادت فأبعدت هذا الخطر أكثر. وحينها كانت الاستراتيجية السياسية (والعسكرية) الأمريكية قد طرحت على عاتقها هدف منع الغزو المحتمل لأوروبا الغربية من طرف الجيش السوفياتي. يبقى أنه من الصعب الاعتقاد بأن السلطات القائمة بأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تخشى حقاً من عدوان سوفياتي.

في ظل هذه الشروط فإن الاستراتيجية الأمريكية تدين بنجاحها للالتباسات التي تغذيها، منظوراً إليها من الجانب الأوروبي. وليس من المستبعد هنا تصوّر أن الأوروبيين ملكوا (ويملكون) ـ أكثر من الأمريكيين ـ حنيناً إلى أوروبا القديمة، أوروبا الأم (حتى وإن



كانت هذه معادية لبعضها بعضاً)، المندمجة كل الاندماج عن طريق اقتصاد مشترك (رأسمالي) وعبر نظام الدول المعمول به منذ 1648، والذي تمَّ تجديده عام 1815 ثم عام 1919 (حين تمّ القبول، كُرْهاً، بخروج روسيا منه). يضاف إلى ذلك أن الطبقات الحاكمة الأوروبية كانت في حاجة إلى دعم الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء إقتصاداتها التي دمّرتها الحرب؛ لهذا السبب رحبت أوروبا بمشروع مارشال، في وقته. لنسجِّل أن واشنطن هي التي فرضت، بهذه المناسبة، «تقارباً» أوروبياً ـ نجمت عنه: السوق المشتركة للصلب والفحم ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مع معاهدة روما لعام 1957 ـ لم يكن قد نضج بعد في كل الأذهان. وقد كان لا بد للاصطفاف إلى جانب الاستراتيجية الأمريكية أن يساعد ـ إلى جانب أشياء أخرى ـ على إعادة بناء الجيوش الأوروبية وتحديثها، وهو ما كان يمثل أهدافاً طبيعية بالنسبة لبلدان كانت، حتى ذلك الوقت، قوىً عالمية. لكن الغموض يلقي ظلاله على ما وراء ذلك. فالقوى الاستعمارية القديمة (انجلترا، فرنسا، وفي نطاق أقل: بلجيكا وهولندا والبرتغال) أرادت، في البداية، استغلال التحالف الأمريكي من أجل الحصول على دعمها في المحاولات التي تقوم بها لإعادة غزو الامبراطوريات المشرفة على الهلاك. إلا أن موقف واشنطن ظل غامضاً في هذا المجال، يرفض تبنّي الحروب الاستعمارية التي اعتبرها خاسرة (في أندونيسيا، الهند الصينية، بل وفي ماليزيا، والجزائر والكونغو البلجيكية لاحقاً، ثم في مستعمرات البرتغال الافريقية مؤخراً). بل إن الموقف الصلب الذي اتخذه إيزنهاور عام 1965، تجاه التحالف الثلاثي (فرنسا ـ انجلترا ـ إسرائيل) في حرب السويس، والذي ذهب إلى حدِّ المخاطرة بتسهيل دخول السوفيات إلى الشرق الأوسط (الأمر الذي أحسن خروتشوف استغلاله)، يشهد على حدود التضامن الغربي. لقد كانت الولايات المتحدة تريد أن يعاد بناء عالم رأسمالي مندمج، يضم مستعمرات أوروبا القديمة؛ لكنها أرادت ـ في الوقت نفسه ـ أن تكون هيمنتها على مجموع هذا العالم ولا محدودة ولا يتقاسمها معها الأوروبيون الذين حافظوا على وسائل السيطرة الخاصة بهم في هذا المكان أو ذاك.

إن الحلف الأطلسي، الذي كان بمثابة حاملة للتحالف بين الولايات المتحدة وأوروبا، ظل مسرحاً لصراع داخلي ضد التصوّرات الأمريكية لم يحسم فيه حقاً قط. فمن جهة، نجم عن إعادة بناء الجيوش الأوروبية الغفيرة (بما فيها الجيش الألماني)، إضافة إلى تواجد فرق عسكرية أمريكية هامة في القارة الأوروبية ـ نجم عن ذلك، بفعل الأمر الواقع، تصوّر «تحالفي» للاستراتيجية العسكرية الداعمة للاستراتيجية السياسية للهيمنة الأمريكية. هكذا تدعم مراقبة المحيطات بذراع أرضية جبّارة. غير أنه كلما سنحت الفرصة ـ مثلما جرى أثناء المناقشات المتعلقة بـ «تقاسم العبء» (Sharing) وبالصواريخ الموجودة بأوروبا ـ رفضت الإدارة الأمريكية الوقوف بإجماع ودون تحفظ إلى جانب هذا الخيار. ولم يتوقف قط المدافعون عن تطبيق أكثر صرامة لطريقة «القوة البحرية» (Sea Power) عن القول بأن الدفاع عن أوروبا أمر يتوجَّب على الأوروبيين القيام به، كما لم يكفوا عن إسماع صوتهم. أما الولايات المتحدة فينبغي عليها، في إطار هذه الطريقة، أن تكرّس قواتها لحماية «الجزيرة» الأمريكية وحدها فقط؛ الأمر الذي يقتضي، ضمناً، إمكانية القبول بتدمير أوروبا في حالة قيام نزاع ما. وقد كان بإمكان النزاع بين هذين التصوّرين أن يكون قاتلاً للحلف الأطلسي لو أن التهديد بحرب مع الاتحاد السوفياتي كان تهديداً حقيقياً. لكن، بما أن هذه الحرب لا وجود لها، فإن بإمكان النزاع المذكور أن يظل مدرجاً ضمن الجدال النظري للقيادات العامة للقوات المسلحة. وربما كان بعده المالي (مسألة تقاسم العبء) بعداً أكثر هشاشة.

بل إن نجاح إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا التي صارت، ومن جديد، منافساً حقيقياً في السوق الدولية، قد أدى في الستينات والسبعينات إلى انطلاق نوع من التقارب بين اوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، بما فيها الاتحاد السوفياتي. تقارب يجسد ما ذكرناه، من أن الفزع لم يعد، حقاً، من «النزعة التوسعية» الشيوعية، المعلنة رسمياً كخطر من قبل



وسائل الاعلام الغربية. إلا أنه يبقى مجرد تقارب متذبذب، حذر دوماً. ووحده ديغول بدا مقتنعاً، على هذا الصعيد، بإمكانية الذهاب الى مسافة أبعد. إن انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي السوفياتي في النصف الثاني من الثمانينات، وتسارع التطوّرات بهذا الاتجاه في أوروبا الشرقية عام 1989، أزالا من الناحية النظرية (أو هما بصدد إزالة) آخر العوائق التي تحول دون إنشاء «كتلة أوروبية» تمتد من المحيط الأطلسي إلى فلاديفوستوك. وبديهي أن الإنشاء المحتمل لهذه الكتلة، كيفما كان شكلها، قد يمثل انبثاق مجموعة صناعية، مالية وعسكرية، تتمتع، فضلاً عن ذلك، بموارد طبيعية وافرة، إلى حدٍّ أنه يصعب علينا تصوّر إمكانية مواصلة الهيمنة الأمريكية لعملها. إن هذا الوسواس يسكن كل الأذهان بواشنطن.

في هذا السياق، أظن أن القرار القاضي بشن الحرب في الخليج قد تم اتخاذه بكيفية متعمدة من طرف واشنطن، باعتباره إحدى الوسائل الكفيلة، في حال استعمالها، بالحيلولة دون قيام هذه «الكتلة الأوروبية»: بإضعاف أوروبا (عن طريق مراقبة النفط الذي تؤمّنه الولايات المتحدة وحدها، من الآن فصاعداً)، وبالكشف عن هشاشة البناء السياسي الأوروبي ذاته (عن طريق إبراز اختلاف وجهات النظر ضمنه)، وبتحييد موسكو (بالرغم عنها)، أمام ضعف أوروبا الذي قادها إلى التحالف مع واشنطن، في حين أنه لو وُجد بديل متمثل في موقف أوروبي مستقل، لكان من المحتمل ــ بل من شبه المؤكد ــ أن يقف الاتحاد السوفياتي إلى جانبه)، وبإحلال خطر جديد «قادم من الجنوب» محل فزّاعة «الخطر الشيوعي» القديمة البالية.

وفي المدى القصير، أعطى الهجوم الأمريكي المضاد الثمار التي كانت واشنطن تنتظرها منه: فقد أبعد خطر قيام كتلة أورو ــ سوفياتية، وباتت أوروبا ذاتها تظهر انقساماتها الداخلية للعلن، أكثر من أي وقت مضى. وفعلاً، كانت حرب الخليج فرصة أمام بريطانيا العظمى تعيد فيها، إلى الأذهان، خيارها المبدئي الأساسي الذي قامت به عام 1945، وهو أن تتصرف كحليف مخلص غير مشروط للولايات المتحدة، في كل الظروف والأحوال. كما أن ألمانيا، من جهتها، استيقظت من شبه إغفاءتها السياسية التي سجنها فيها انهيار الحلم الهتلري. إنها، وقد اعيد توحيدها منذ عام 1989، تستعيد رسالتها بوصفها «قلب اوروبا الوسطى». ومن ثم فالموقف الضعيف الذي تبنته خلال أزمة الخليج لم يكن علامة ضعف، بل هو، على العكس من ذلك، علامة قوة. إنها تبدو وكأنها تقف إلى جانب واشنطن، لكن الواقع هو أنها لا تقوم بذلك إلا لأنها مشغولة تمام الانشغال بتأسيس توسعها الخاص في أوروبا الوسطى، بادئة بهضم ما كان «ألمانيا الشرقية»، وعينها على بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا (أما النمسا فهي تسير خلفها من زمن وفي إثرها ترتسم خطى كرواتيا وسلوفينيا). إن معنى هذا الاختيار هو أنها لم تعد تملك أية مصلحة قوية للعب بـ «ورقة أوروبية»؛ وهي لن تعلن ذلك بالتأكيد، كما لن تخرج، مثلاً، من المجموعة الأوروبية. لكنها تستخف بكل ذلك، وهي مستمرة في طريقها، بأوروبا أو بدونها. هكذا تجد فرنسا نفسها، وعلى حين غرّة، معزولة، تريد وحدها «بناء أوروبا» وبما أنها تخلّت عن التصوّر الديغولي لـ «أوروبا المُمتدة من الأطلسي إلى الاورال»، كي تنضمَّ ــ انطلاقاً من رئاسة جيسكار ديستان ورئاسة ميتيران ــ إلى النزعة الأطلسية المحضة، فإنها لم تعد تتوفر على وسائل التأثير في الاستراتيجية العالمية.

إن «أوراسيا» ــ التي تسمى في ظرفنا الحالي بـ «المنزل الاوروبي المشترك»، المقترح من قبل غورباتشوف ــ لا تندرج ضمن جدول الأعمال. ومن ثم فإن هيمنة الولايات المتحدة ما زال أمامها زمنٌ من العنفوان، مثلما أن «الكتل» القارية الأخرى التي يمكن أن تهدِّدها ما زالت لم تُطرح، بدورها، في جدول الأعمال. كتلة سوفياتية ــ صينية يعاد بناؤها، وكتلة يابانية ــ صينية ــ آسيوية شرقية وجنوبية (محيط الازدهار المشترك لليابان الامبراطورية) مع تمديدها، على وجه الاحتمال، باتجاه الهند؟ بإمكاننا أن نتخيل كل شيء على الورق ونستسلم للتمرين ــ التافه ــ على سيناريوهات. أما في الواقع، فإن العوائق التي تحول دون إنشاء هذه الكتل هي من القوة بحيث أن هذه لا



تمثل، بعد، أي احتمال واقعي. وتواصل «الجزيرة» الأمريكية استفادتها من توازن القوى في النصف الشرقي للكرة الأرضية (الأوروبتين، الاتحاد السوفياتي، الصين، اليابان، الهند).

_ 4 _

إن هيمنة الولايات المتحدة تستلزم، ضرورةً، ممارسة لسيطرتها على مجموع العالم الثالث. ولاشك أن الصراع بين الشرق والغرب قد غطّى، جزئياً، وطيلة أربعين سنة، على هذا الصراع الأساسي الذي يدفع شعوب العالم الثالث إلى التمرد، بانتظام، ضد عمليات تحويلها إلى أطراف، والمفروضة عليها ن قبل الرأسمالية العالمية، ومن ثم، إلى الدخول في صراع مع متروبولات المركز، وفي المقام الأول، حتماً، مع القوة المهيمنة. يبقى أن الاتحاد السوفياتي كان (ومازال حتى الآن) يمثل التحدّي العسكري الوحيد الذي يقف بمواجهة الولايات المتحدة، علاوة على أنه «الاشتراكية الموجودة حقاً» _ كيفما كان مضمونها الاجتماعي الحقيقي والحدود التي أوصلتها إلى الانهيار _ التي بدت قادرة على تقديم بديل واقعي لشعوب العالم الثالث. إن الدعم السياسي (والعسكري أحياناً) الذي قدّمته موسكو لحركات التحرر الوطني لما يعزز هذا الرأي. في حين أن المراكز الرأسمالية المتطورة تمثل، بمجملها عدواً «طبيعياً» لشعوب الأطراف. وحتى تنافس هذه المراكز فيما بينها ضمن السوق العالمية لا يمحو تحالفها الأساس ضد كل تمرّد «خطير» تقوم به شعوب الأطراف، وذلك لأن هذه تشكك مجدداً في النظام الرأسمالي. خاصة وأن صراع الشرق مع الغرب قد لحم الغرب الأوروبي واليابان خلف الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك أن العالم الثالث ليس، بالنسبة للولايات المتحدة، سوى «منطقة عواصف». عواصف ليست دائمة بطبيعة الحال، قد تنفجر مجتمعة من حيث الوقت، إلا أنها تهدد في كل آن، تقريباً، هذا النظام الرأسمالي العالمي الذي تعتبر الولايات المتحدة نفسها كفيله وضامنه الأسمى. إن أوروبا واليابان، في نهاية المطاف، حليفان أساسيان يتقاسمان الانشغال ذاته بضمان النظام الرأسمالي. مما يعني أن نزاعها مع الولايات المتحدة يظل محصوراً ضمن الحدود الضيقة للمنافسة المركنتيلية. وبالمقابل فإن نزاعات الشمال مع الجنوب تكتسي، دوماً، بعداً سياسياً، عنيفاً في أغلب الأحيان لذلك كانت تدخلات واشنطن في العالم الثالث أكثر من أن تعدّ وتحصى: ليست هناك منطقة واحدة، ولابلد واحد من بلدان أمريكا وافريقيا وآسيا لم تتدخل الولايات المتحدة فيه عن طريق عمليات التخريب، وتنظيم الانقلابات، والضغوطات الاقتصادية والمالية (الممارسة من قبل المؤسسات «الدولية» التي تديرها: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، والتدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة. وحتى هذه اللحظة، لم يجرؤ الأوروبيون واليابانيون قط على المضيّ إلى حدّ اتخاذ موقف مناهض علانية لهذه التدخلات؛ فقد شاركوا فيها على الدوام تقريباً، ثم انهم، وعلى وجه الخصوص، لم يستعملوا قط أصواتهم في صندوق النقد والبنك العالمي لمعارضة إرادات واشنطن؛ بل انهم جعلوا سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمضي جنباً إلى جنب مع سياسة هاتين المؤسستين في افريقيا.

ويتم الاعتراض هنا، بأن العالم الثالث «مهّمش» أكثر فأكثر ضمن النظام العالمي، سواء من حيث هو مصدر للتزويد بالمواد الأولية، أو من حيث هو سوق لصادرات المراكز ومحل لتوظيف رؤوس أموالها. ولاشك أن تطوّر التكنولوجيات من جهة، وأهمية الثروات المعدنية لقارتي أمريكا الشمالية واستراليا من جهة أخرى، قد قلّص مؤقتاً من أهمية الحصص التي يقدمها العالم الثالث. لكنه يبقى أنه لا يمكننا أن نخلص من ذلك إلى اعتبار أن هذا العالم قد صار «هامشياً» من الآن فصاعداً. فهذه الفكرة، التي صارت اليوم موضة، هي، وبكل بساطة، فكرة خاطئة. أولاً لأن التقليص النسبي لمساهمة العالم الثالث يعود في جزء كبير منه إلى ظروف الركود الاقتصادي، المهيمنة منذ 1970، لكن هذه المساهمة لابد لها أن تستعيد مكانة حاسمة ضمن فرضية نمو اقتصادي ثابت وطويل الأمد. واذا لم يكن هناك _ بفضل المخزونات الاستراتيجية الأمريكية من المواد الأولية _ خطر حدوث نقص كبير



المصدر : الوحدة

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حالة اندلاع نزاع محدود، فإنه لا يوجد ما يؤكد إمكانية استمرار هذه الوضعية حين انطلاق نمو اقتصادي قوي وجديد. والاحتمال الأكثر وروداً هنا هو أن السباق نحو المواد الأولية سيستعيد كامل حدّته؛ خاصة وأن هذه الموارد مهدَّدة بالنُدرة، ليس فقط بفعل «السرطان» الأسّي لتبذير الاستهلاك الغربي، ولكن بفعل تطوّر عملية التصنيع الجديد للأطراف، كذلك. ان النزاعات التي تقوم من أجل البلوغ إلى هذه الموارد، إذن، هي أبعد من أن تكون فقدت سبب وجودها.

والحال أن الولايات المتحدة تملك، على صعيد المراقبة الشاملة لموارد العالم، ميزة حاسمة، مقارنة مع أوروبا واليابان. ليس فقط لأن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية والوحيدة، كما سبق أن رأينا، وبالتالي لا يمكن القيام بأي تدخل قوي، في العالم الثالث بدونها، بل، علاوة على ذلك، لأن أوروبا (بدون الاتحاد السوفياتي) واليابان لا تتوفران على الموارد الأساسية لحياة اقتصاديهما. ان تبعيتهما في ميدان الطاقة، مثلا، وعلى الأخص منها تبعيتهما البترولية تجاه الخليج، تبعية هامة، وستظل كذلك لزمن طويل، حتى وإن تناقصت في آماد نسبية. لقد برهنت الولايات المتحدة ــ باستحواذها، عسكريا، على مراقبة هذه المنطقة بواسطة حرب الخليج ــ أنها كانت واعية كل الوعي بفائدة أداة الضغط هذه التي تتوفر عليها تجاه حلفائها المنافسين. وقد فهمت السلطة السوفياتية، بدورها، هشاشة أوروبا واليابان هذه، وليس من المستبعد الاعتقاد ــ وقد قلت ذلك في كتابات سابقة ــ أن بعض التدخلات السوفياتية في العالم الثالث كان الهدف منها تذكير الأوروبيين واليابانيين بهذه الهشاشة، بما يدفعهم إلى التفاوض على ميادين أخرى. وبطبيعة الحال، فإن جوانب القصور الأوروبي والياباني يمكن تعويضها ضمن فرضية تقارب جدّي بين أوروبا والاتحاد السوفياتي («البيت المشترك» الذي نلقاه في كل مكان). لهذا السبب بالذات تعيش واشنطن خطر بناء «أوراسيا» وكأنه كابوس.

إن الاختيار الاستراتيجي الأمريكي الذي يشدّد ــ خلافا للكتابات الصحفية الدارجة موضتها ــ على الأهمية الحيوية للحفاظ على «مناخ سياسي ملائم للمبادرة الحرة» ودعمه في مجموع العالم الثالث، ليُعبِّر عن وعي حاد بأن العالم الثالث ليس هامشياً بأي حال من الأحوال. بل على العكس من ذلك، كلما تلاشى النزاع بين الشرق والغرب (في بعده كخطر عسكري، على الأقل)، ومادام النزاع داخل بلدان الغرب تحكمه فقط وسائل المنافسة الاقتصادية القابلة لـ «قواعد اللعب» (بأمانة، على الأقل...) ولا يهدِّد بالحيد عن خط سيره نحو مواجهات سياسية عنيفة (ان لم تكن عسكرية، كما جرى في مجمل تاريخ الرأسمالية حتى عام 1945)؛ فإن النزاع بين الولايات المتحدة والعالم الثالث سيصعد إلى المرتبة الأولى. وان التطوّرات المحتومة في هذا المجال لمن شأنها ان تفاقم بواعث المواجهة، لا بسبب تصنيع العالم الثالث فقط، وانما أيضاً بفعل أن القوى المتوسطة يمكنها، من الآن فصاعداً، أن تتحول إلى قوى «خطيرة» عسكريا، أي قادرة على تهديد سبل المواصلات البحرية والجوية التي تؤمِّن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان في هذا الموقع؛ وأن هذه الحجة كانت كافية لإقناع البنتاغون، حتى قبل غزو الكويت يوم 2 آب / غشت 1990، بأنه لابد من تدمير القدرات العسكرية والصناعية لهذا البلد. لكن السؤال هو: ماذا ستصنع الولايات المتحدة في المستقبل، تجاه إيران مثلاً، وكذلك تجاه العديد من بلدان العالم الثالث، وفي وضعية مماثلة لوضعية العراق؟

أكيد أن التهديد ليس قريب المدى. وذلك، على وجه التحديد، لأن الهيمنة الأمريكية، ووراءها هيمنة مجموعة المراكز الرأسمالية، تفعل فعلها عن طريق التحالفات الاجتماعية والسياسية مع الطبقات الحاكمة في العالم الثالث. وهذا الإضفاء للطابع الكومبرادوري، سياسياً، يكاد يكون عاماً في الظرف الراهن، والدول التي تقاومه معدودة على الأصابع (كوبا، فيتنام...).

ان الولايات المتحدة تعتبر، في رؤيتها الواسعة، أن أمريكا اللاتينية بمجموعها لن تضع النظام العالمي موضع سؤال، وذلك لأن الطبقات الحاكمة ــ

البورجوازية المحلية قوية بما يكفي لأن تحتوي الانفجارات الشعبية المحتملة، ولأنها تملك حساً حاداً بالمصلحة المشتركة التي تتقاسمها مع الرأسمالية المهيمنة على الصعيد العالمي. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تنظر إلى الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بأنها، ورغم عدم استقرارها، أضعف من أن تستطيع بلوغ مستوى «القوى المتوسطة»، الخطيرة، على وجه الاحتمال. ولا يبدو أن حكمها الخاص بجنوب افريقيا بعد فترة التمييز العنصري، قد عدّل هذه الرؤية العامة للمنطقة.

بمقابل ذلك، يُنظر إلى البلدان العربية وايران باعتبارها خطرة «بالضرورة»، وذلك بسبب نزعتها القومية المناهضة للغرب، وعجز البورجوازيات المحلية ـ مع أنها صديقة ـ عن تجاوز هذه المشاعر الشعبية، الشيء الذي يرغمها إما على اللجوء إلى بلاغة قومية دائمة، أو، في بعض الأحيان، على انزلاقات ديماغوجية لا يمكن الالتفاف عليها. وحدها الأنظمة العتيقة لشبه الجزيرة العربية (السعودية والكويت والامارات) تفلت من هذه القاعدة. وأذكّر هنا بأن سقوط شاه ايران يظل درساً أساسياً في الذاكرة السياسية الأمريكية. ذلك أن هذا الرأي الأمريكي (والغربي) حول الدول العربية وايران ليس منتوجاً مصطنعاً، وانما هو يطابق واقعاً فعلياً. ولاشك أن الصهيونية تستغل هذه الوضعية إلى أقصى حدّ، محاولة خلق مناخ من الحقد الحقيقي لدى الغربيين تجاه العرب والمسلمين بصفة عامة.

وتظل الولايات المتحدة «حذرة» تجاه باقي الشعوب «الشرقية»، شعوب شبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا. ومع ذلك فإن البورجوازيات المحلية هنا تبدو قادرة على التحكم بالأوضاع على المدى المتوسط، رغم إخفاق سري لانكا، التي دخلت حرب أهلية، وظهور الانفصاليين بالهند (ومسألة السيخ كاشفة هنا)، والانتفاضة الديمقراطية بكوريا، وحرب الأنصار الدائمة بالفلبين. ان النجاح الاقتصادي، رغم حدوده ـ في اطار رأسمالية الأطراف ـ يعطي استقراراً معيناً لأنظمة السلطات القائمة. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تضع ثقتها قط، إلا بالنصف، في حلفائها المحليين، المتّهمين، غالباً، ببقائهم، في عمق نفوسهم، وطنيين «ومناهضين للغرب»، لاسيما وأن الاسلام يسود بعض بلدان المنطقة، وأن كل ثقافات هذه البلدان قوية وتقاوم التغريب. إن هاهنا عاملاً ثقافياً دون شك، لكننا نخطىء إذا نحن أهملنا الأهمية التي يكتسيها في المدركات الاستراتيجية. فشعوب الشرق يمكن التعامل معها دوماً باعتبارها عدوة. والولايات المتحدة ترث هنا الرؤية الأوروبية المركزية القديمة عن «الشرق المستبد، مزدوج الوجه، الخ...».

إن أهمية العالم الثالث ضمن استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي أساس تفكير عسكري دائم بخصوص «وسائل التدخل المناسبة». وتملك الولايات المتحدة اليوم تجربة كوّنتها عبر أربعين سنة من التدخّلات الدائمة، بصيغ مختلفة. والحال أن نتائج هذه التدخلات غير متماثلة. لقد كانت التدخلات ناجحة تماماً كلما تعلق الأمر بتنظيم انقلاب عسكري أو عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير، ولائحة الانقلابات العسكرية هنا لم يعد ممكناً عدّها ولا احصاؤها (منذ اعادة الشاه إلى مُلكِه بايران عام 1952 وقلب نظام آربينز بغواتيمالا عام 1954)، ومن بين آخر التدخلات العسكرية المماثلة لابد من التذكير بتلك التي تمت في غرينادا (1983) وبانما (1989). لقد كان نجاح الانقلابات العسكرية أسهل كلما كانت بعض الأنظمة التي ذهبت ضحيتها لا تتمتع بأي دعم شعبي حقيقي، أو كان هذا الدعم قد تقلص شيئاً فشيئاً مع استنفاد النزعة الشعبية، التي قامت عليها، كل امكاناتها (اندونيسيا 1966، غانا 1966، مصر 1970، الخ...) وتبين من حرب الخليج أن النجاح سهل نسبياً، كذلك، (حتى وان صارت العملية جدّ مكلفة من الناحية المالية) مادام النزاع يبقى مغلقاً ضمن حدود الحرب «الكلاسيكية» (جيش ضد جيش، دون تعبئة شعبية في المعركة). وبمقابل ذلك، فإن نتائج التدخلات قد انتهت بالتعادل حين اندرج النزاع ضمن المواجهة بين الشرق والغرب. وحالة كوريا نموذجية هنا. يبقى أنه كلما كانت السلطة في بلد من بلدان العالم الثالث ضحية للعدوان الأمريكي (أو الغربي عامة)، وكانت تتمتع بمشروعية وطنية وشعبية، لم يعط



المصدر : الوحدة

التاريخ : في مارس ١٩٩٢

التدخل نتائج هامة بالنسبة للولايات المتحدة. والحالة النموذجية الدالة على ذلك هي حالة فيتنام التي طبعت الوعي الأمريكي بعمق، إلى حدّ أنها حصلت على هذا الاسم التشخيصي «أعراض المرض (Syndrome) الفيتنامي»؛ وإلى حدّ أن أولى كلمات بوش، غداة انتصاره على العراق، كانت مكرّسة لهذا الموضوع (وأخيراً تخلصنا من أعراض المرض الفيتنامي، على حدّ قوله). إلا أن هذه هي حالة كوبا (الانسحاب المخجل من خليج الخنازير عام 1961)، وعملية انقاذ السفارة بايران (1979)، والتدخل بلبنان في السنة نفسها. وهي أيضاً حالة أفغانستان التي بدت قادرة لوحدها ـ ورغم انسحاب الدعم السوفياتي ـ على دحر «المجاهدين» الاسلاميين الذين تؤطرهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كما أن هذه، وإلى حدود معينة، هي حالة نيكاراغوا، والسلفادور، وأنغولا، والموزمبيق؛ وذلك رغم الهزيمة الانتخابية للساندينيين، وتآكل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، وجبهة تحرير الموزمبيق (FRELIMO)؛ ذلك أن هؤلاء الأعداء المختارين للأمريكان لم ينهزموا نهائياً، كما أن خصومهم الرجعيين المأجورين لواشنطن (سافيمبي وجبهة «الرينامو»، من بين أمثلة أخرى) لم يحصلوا ولو على الحدّ الأدنى من المشروعية.

ليست الولايات المتحدة، إذن، دولة «لا تُقهر»، وموطن ضعفها يكمن في مقاومات شعوب العالم الثالث لهيمنتها.

لقد كان التفكير العسكري، في الولايات المتحدة، منشغلاً على الدوام بالقضية التالية، وهي قضية لا حلّ لها بالنسبة للامبريالية. كيف نواجه، بفعالية تمرد شعوب الأطراف ضد هذا النظام، المفروض بالقوة من طرفها؟ إن درس الاخفاقات ـ في فيتنام، بالدرجة الأولى تأكيداً، لكن في أماكن أخرى من العالم، كذلك ـ يبدو وكأنه أقنع الاستراتيجيات السياسية بأن أحسن شيء هو المبادرة بضربة، قبل أن يتاح لمبادرة من المبادرات الشعبية المزيد من الوقت كي تتبلور. إن الظروف السياسية والايديولوجية الحالية ليست مما يهدّد بالخطر، فانهاك الحركة الوطنية الشعبوية الجذرية للستينات، وانهيار «الاشتراكية القائمة فعلاً»، لم يخليا الساحة لمبادرة وطنية شعبية جديدة تستجيب لتحديات عصرنا؛ ولكنهما، على عكس ذلك، فتحا الطريق أمام حركات ماضوية (الأصوليات الدينية، التمركزات العرقية الشوفينية، الخ...) تقوم بإضعاف طاقات الغالبية العظمى من البشر، التي تمثلها شعوب العالم الثالث. هذا أيضاً هو ما دفع بالبنتاغون إلى تركيب نظريته المسماة «نظرية نزاعات الحدّة الدنيا» (Law intensity uar. وبيت القصيد هو اطالة أمد الوضعية الحالية لضعف العالم الثالث، عن طريق تشجيع الحركات الماضوية المذكورة، وتغذية النزاعات الجهوية التي يمكنها أن تتدخل فيها كي «تساعد على تعفين الأوضاع» لأطول مدة ممكنة. هكذا يمكننا أن نفهم لعبة العربية السعودية ـ الحليف المخلص لواشنطن ـ في تمويل الحركات الاسلاموية التي تقدمها وسائل الاعلام الغربية باعتبارها عدواً «جوهرياً» للغرب! كما يمكن إدراج التشجيعات التي دعم بها الغرب حرب العراق ضد ايران ضمن هذه الخانة. ان استراتيجية تسيير نزاعات الحدّة الدنيا قد أنشئت، كذلك، من أجل زعزعة الأنظمة التقدمية ـ بدرجات مختلفة، طبعاً ـ في نيكاراغوا وأنغولا والموزامبيق واثيوبيا. وكانت وسيلة ذلك هنا هي الدعم المقدّم لخصوم هذه الأنظمة: «الكونطراس»، و«اليونيتا» و«الرينامو»، الخ. وينبغي الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية قد أعطت بعض النتائج، ويمكنها مواصلة اعطائها، طالما ظلت القوى الوطنية الشعبية معوّقة نتيجة لعدم تحديد مشروعها الخاص، والغموض الايديولوجي. لكن، ماذا سيحصل يوم يقع تجاوز هذه الحدود هنا وهناك، خاصة إذا حصل ذلك في بلد ذي حجم لا يستهان به؟ ان البنتاغون لم يفكر، حتى الآن في الامكانية (التقنية) للقيام بتدخلات عسكرية طويلة الأمد إلا في بلدين هما المكسيك والفلبين. أما في باقي مناطق العالم فيبدو ان شبح «حرب قذرة» يصعب تمريرها وقبولها [من طرف الآخرين]، يشلّ القرار الأمريكي. يبقى أن الحرب التقليدية ـ مثل حرب الخليج ـ لم تعد مجرد «نزاع من حدّة دنيا»، وانما هي تبرهن على أن الولايات المتحدة يمكنها أن تخرج من حدود المخطط الذي



حصرت تفكيرها في اطاره. ويهدّد هذا الخيار بالانزلاق السريع نحو الإبادة الجماعية. ان الانشغال بتجنب الجيوش الأمريكية [خطر] المواجهة الأرضية يقود، مباشرة، كما أظهرت حرب الخليج ذلك، إلى تصوّر عن الحرب يستلزم التدمير الشامل للبلد الخصم ولسكانه، حتى وان كان هذا البلد لا يملك القدرة على تهديد الأمن الأمريكي. فمن توازن الإرهاب الذي أسسه الردع النووي، يتم الانتقال إلى التعبئة المنظمة لاختلال التوازن! لقد كنا على خطأ، في العالم الثالث، حين بخسنا قيمة هذا الخطر واقصينا خيار الابادة الجماعية التي يعطي تاريخ الغرب، للأسف أمثلة عديدة عنها. أضيف إلى هذا أن جماعات الضغط القوية تعمل في الولايات المتحدة لصالح خيار «الحروب التقليدية»، داعية إلى التخلي عما تعتبره وهم تدبير حروب «الحدّة الدنيا». ان المصالح الاقتصادية والمالية للمجموعة العسكرية الصناعية في حاجة لأن تعطي الأولوية للأسلحة المتطورة تكنولوجياً، في حين أن حرب الحدّة الدنيا تتطلب اعادة بناء قوات مسلحة بدائية.

وكيفما كان الحال، فمادامت النزاعات في العالم الثالث على ما هي عليه (من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار، لكن دون أن تكون مما يبعث حقاً على التهديد)، فإن هيمنة الولايات المتحدة لن تجد نفسها، مجدداً، موضع اهتمام من هذا الجانب. وكما قال علماء سياسة أمريكان، فإن «القلاقل مزعجة، لكنها لا تشكل تهديداً».

\- 5 -

ان الترددات التي تطبع خيارات الاستراتيجية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة تجاه العالم الثالث تحيل إلى الجدل الدائم داخل الإدارة الأمريكية بين أنصار الخيار المسمى «بحروبا» وأنصار الخيار المسمى «ائتلافيا». وكما سبق أن رأينا فإن هذا التمييز لا يتوافق مع تعارض التيارات التي تتسرع بنعتها «انعزالية» و«كونية»، ذلك أن هؤلاء وأولئك - البحرويين والائتلافيين - يتموقعون ضمن منظور سياسة للهيمنة العالمية. سوى أن البحرويين منهم يرون أن التحكم في البحار والفضاء يكفي لضمان هذه الهيمنة وإزالة خطر الاعتراض عليها من جراء تمرّد بلدان العالم الثالث، أو بواسطة خصمهم العالمي الوحيد (الاتحاد السوفياتي).

وتُطرح مسألة دور الحلفاء في التحالفات التي نسجتها الولايات المتحدة قصد ضمان هيمنتها العالمية بمصطلحات تختلف حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالحلفاء الغربيين (الأوروبيين واليابانيين) او بأنظمة العالم الثالث. فالحلفاء الغربيون أساسيون ومستقرون. اي أن الهيمنة العالمية الأمريكية، في الحقيقة، لم يكن ممكناً إقامتها دون موافقتهم. وقد شكّل التهديد السوفياتي المزعوم ذريعة لتبرير هذا التحالف - الحلف الأطلسي والمعاهدة الأمريكية اليابانية. والواقع أن هذا التهديد لم يوجد قط حقاً: ففي سنة 1945 كان ستالين قد تخلّى، من زمن، عن محاولة تصدير «الثورة» خارج المنحدر الدفاعي - في الرؤى الاستراتيجية لذلك العصر - الذي تمثله أوروبا الشرقية، وهو «منحدر» جرى التفاوض حوله، فوق ذلك، مع الشركاء الغربيين في يالطا؛ ولم يكن هناك قط مجرد ظلّ من التفكير في «غزو» أوروبا الغربية أو اليابان. وكما هو معلوم حالياً فإن مبادرة استراتيجية الحرب الباردة قد اتخذت من قبل واشنطن، حيث ظلت الاستراتيجية السوفياتية الستالينية مجرد استراتيجية دفاعية، وقد واصل بريجنيف إثر ذلك (وبعد مرحلة خروتشوف الوسيطة) هذا الخط العام، حتى وان كان الاتحاد السوفياتي قد التحق، في تلك الأثناء، بالولايات المتحدة على صعيد السباق من أجل التسلح النووي والباليستي - على نحو متأخر، لعله في حدود عام 1970، فحسب -، سباق كانت كلفته إنهاك نموه الاقتصادي. بل إنه، حتى وان كانت سياسة بريجنيف قد لعبت بورقة «الضغط» على أوروبا عن طريق إنشاء تحالفات عسكرية مع بعض بلدان العالم الثالث، جواباً على النزعة الأطلسية الأوروبية الراسخة رغم كل شيء، وإشارة من ثم للأوروبيين بإنهم «قابلون للانعطاب»، وبأن امداداتهم بنفط الشرق الأوسط قابلة لأن تنقطع على سبيل الاحتمال... وذلك بعد اخفاق ابتسامات خروتشوف - فإن هذا الاختيار واصل مسيره الدائم نحو الهدف نفسه: فصل أوروبا عن النزعة الأطلسية، سعياً لكسر النزعة الهيمنية



المصدر : الوحدة

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمريكية. إن الاتحاد السوفياتي لم يكن يهدف لشيء آخر غير ذلك، وبالتأكيد لم يكن يهدف الى إلحاق أوروبا الغربية بامبراطورية الكرملين... وينبغي الاعتراف هنا بأن هذا الهدف لم يتم بلوغه، وأن المحاولتين السوفياتيتين ـ بالابتسامة أو بالعصا ـ قد أخفقتا، وأن النزعة الأطلسية الأوروبية ظلت راسخة وطيدة. يبقى أن نعيد طرح مسألة معرفة الأسباب التي جعلت هذه النزعة الأطلسية تواصل حياتها، ولا تزال، رغم كل العوائق والعقبات، ورغم العودة إلى سياسة الابتسامة مع غورباتشوف. ليس ثم تفسير مُقنع لهذا الواقع، إلا إذا أدخلنا في حسباننا الزيغانات الايديولوجية الخاصة بالبورجوازيات الأوروبية، ووراءها، الآراء الغالبة التي تقوم بتشكيلها. ان الخوف من «البلشفي الذي يضع سكيناً بين أسنانه» قد ظل صورة حية في الأذهان لا يعادلها سوى الخوف من فرنسا الثورية الذي استمر نصف قرن من الزمن، رغم عودة الملكية.

إن التحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الياباني الذي يشكل القاعدة الأساس للهيمنة العالمية للولايات المتحدة سيدوم، إذن، ما دام الحكم المسبق المناهض لموسكو قائماً لدى الحلفاء التابعين لواشنطن. أما «الكتلة الأورو ـ آسيوية» (أوروبا، الاتحاد السوفياتي، الصين) فهي الكابوس الأمريكي الدائم بالفعل. وقد فهمت الولايات المتحدة، بذكاء، أنه إذا ما تخلى الاتحاد السوفياتي عن البلاغة «الاشتراكية» فإن هذا الحكم المسبق سيتآكل مع الزمن. لذلك صار يلزمها إضفاء مشروعية أخرى على التحالف، سرعان ما عثرت عليها في التهديد الذي قد يمثله العالم الثالث. وتؤدي تيمات «الديمقراطية» و«حقوق الأقليات» إلخ.... ـ في الصيغ المتلاعب بها التي تخضع لها ـ هذه الوظيفة بنجاح فيما يبدو، حتى الآن على الأقل.

ويستلزم التحالف الأساسي بين أمريكا وأوروبا واليابان استراتيجية «ائتلافية» مهمّشاً النظريات البحروية في جميع الأحوال. ويبرّر «الخبراء» هذا الاختيار عن طريق التذكير بدروس التاريخ، فالهيمنة البريطانية العالمية كانت بحروية في تصوّراتها الأساسية، تنفر حتى من مجرد فكرة تدخّل الجيش الانجليزي في القارة الأوروبية، مكتفية بإدارة هذه الأخيرة عن طريق دبلوماسية «التوازن الأوروبي» وحدها فقط. والحال أن التاريخ قد أظهر، بَعدياً، أن هذه الاستراتيجية البحرية التي لا تملك امتداداً قارياً لم تعط نتائجها إلا عندما كان التوازن الأوروبي قائماً. فبمجرد ما صار جيش الامبراطورية الألمانية قادراً على تهديد روسيا وفرنسا، انقطع التوازن. وقد أثبتت حرب 1914-1918 حينها أن نظرية الانجليز البحرية (Britain rule the waves) قد فقدت مصداقيتها. مع ذلك فإن هذه الأدلة ـ حتى وان كانت مقبولة ـ لم تكن حاسمة، في إعتقادي. ذلك أن الجهد الأوروبي الغربي، الذي يحنّ لماضيه، والذي ارتبط بعد 1945 بإعادة بناء جيوش حديثة، قد ساهم في فرض هذه الاستراتيجية «الائتلافية». وهو مجهود تعاقبت على القيام به فرنسا وبريطانيا العظمى، ثم ألمانيا الغربية، بمجرد تحرّرها من «عقدة المهزوم».

أما الاتحاد السوفياتي فقد «عدّل» نفسه باستمرار بناء على تطورات النزعة الأطلسية هذه. فقد اكتفى، في فترة أولى ـ على عهد ستالين ـ بالانطواء على نفسه، مركزاً جهوده على إنشاء ردّ على التجهيز النووي الجديد في الفن الحربي آنذاك. وفي مرحلة ثانية آنس الاتحاد السوفياتي من نفسه القدرة على تحدي القوة المهيمنة للولايات المتحدة، وذلك عن طريق انتشار عسكري عالمي، يجري في أساسه، تدعّمه بعض التحالفات الهشة في هذا المكان أو ذاك، حيثما بدا له ذلك ممكناً في العالم الثالث. لكن، بعيداً عن إقناع أوروبا بعبثية خيارها الأطلسي، فإن هذا الاختيار الذي قام به العسكريون السوفيات قد عمل، عكس ذلك، على إدامة صورة التهديد.

لقد اقتضى هذا الاختيار «الائتلافي»، على المستوى الداخلي للتحالف، جواباً على «تقاسم الأعباء» (Sharing) ـ اذا نحن استعملنا المصطلح المتداول، بالنسبة لـ «الدفاع» عن أوروبا، التي هي غير مهدّدة حقاً ـ وفعلاً، فالولايات المتحدة ترى أن هذا «الدفاع»، حتى وإن كان خيالياً، يستلزم مساهمة مادية للحلفاء. وقد طلبت هذه المساهمة، صراحة، في مناسبات عديدة، لكن على مستوى الخطاب



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٩٢

فحسب. مع ذلك، وهذه واقعة مهمة، فقد طُلبت المساهمة فعلاً، والنقد الرنّان لأول مرة، بمناسبة حرب الخليج. ويمكننا أن نرى في ذلك علامة على ضعف الموقف الأمريكي، ضحية الأزمة العامة. إلا أنه بإمكاننا، كذلك، أن نرى في هذا الأمر علامة على استغلاله الذكي من طرف النزعة الأطلسية الأوربية، المتحلفة ضد عدو محتمل هو العالم الثالث.

إن مشكلة الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية الداعمة لهيمنة الولايات المتحدة تجاه بلدان العالم الثالث تطرح نفسها بصيغ مختلفة. فالخيار الامريكي هنا بحروي أكثر منها ائتلافيا. وتتمتع الامتدادات القارية للقوى العسكرية المتحالفة مع الولايات المتحدة، في العالم الثالث، بوجود مؤكد، بل انها تحظى بأهمية على المستوى الشكلي ما دامت حكومات العديد من هذه البلدان حليفة مخلصة وتتلقى، من جراء ذلك، دعماً في مجال التسليح. إلا أن هناك ثلاثة حدود تقلّص من مدى هذه الامتدادت، باستثناء اسرائيل وتركيا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلانده. أول هذه الحدود يتمثل في هشاشة كل أنظمة العالم الثالث وعدم استقرارها. وهنا، مرة أخرى، فإن المثال الذي يقدّمه انهيار نظام الشاه، وقدكان قوة عسكرية من الطراز الأول بالشرق الأوسط، يقض مضاجع المفكرين الاستراتيجيين للبنتاغون. أما الحدّ الثاني فتمثله النزاعات الاقليمية التي حاولت الحكومات اعطاءها الأولوية لأسباب متنوعة: الاحساس بتهديد حقيقي يمثله أحد الجيران، أو إرث في المطالب الترابية التي لم تتم تسويتها، أو مجرد ديماغوجيا قومية النزعة موجهة لتعويض إخفاقات النمو، على حساب منطق التضامن المناهض للسوفيات أو الصين. ويعطي النزاع الهندي الباكستاني خير مثال على هذا النوع من المواقف. إن دعم الولايات المتحدة للأنظمة العسكرية المتعاقبة بباكستان لم يضعف قط، بل شكّل عنصراً هاماً للتدخل الغربي في أفغانستان. لكنه لم يحل دون رفض باكستان المساهمة في تطويق الصين، حتى في الوقت السابق على تقارب واشنطن وبكين ابتداءً من السبعينات. لقد كانت باكستان تعطي الأولوية، على هذا الصعيد، لنزاعها مع الهند، التي كانت في وضعية تنافس مع الصين منذ الستينات، بخصوص التيبت وحدود الهيملايا. وأما الحدّ الثالث، وهو الحدّ الرئيس، فيتمثل في أن الرأي العام في العالم الثالث قد فرض، بوجه العموم، «نزعة حيادية» فعّالة وفعلية، بهذا القدر أو ذاك، في النزاع بين الشرق والغرب. فمنذ مؤتمر باندونغ (1955) اتخذت دول آسيا وافريقيا، على هذا الصعيد، موقفاً مبدئياً لم يتغير قط. كما أن المشاريع التي أقيمت لتطويق الاتحاد السوفياتي والصين عن طريق سلسلة من المعاهدات العسكرية الاقليمية التي تشكل امتداداً للحلف الأطلسي ـ «السنتو» بالنسبة للشرق الأوسط (في أشكاله المختلفة: مشروع حلف بغداد، التصريح الثلاثي الذي أملاه إيزنهاور عام 1950، إلخ...)، ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (ASEAN) بالنسبة لهذه البلدان ـ كل هذه المشاريع لم تعط النتائج التي كانت واشنطن تأملها منها. هكذا تمّ التخلّي عن بعضها، وخاصة منها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، لفترة معينة على الأقل، ما دامت استعارت مكانها، بعد حرب الخليج، ضمن مشاريع الاستراتيجية السياسية العسكرية الأمريكية. على نفس النحو كانت الولايات المتحدة مرغمة على القبول بالحياد الهندي. كما أن مشاريع أخرى، مثل رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا، لم تحقق كل الأهداف التي كانت واشنطن ترجوها منها. صحيح أن هذه الرابطة شكلت ـ وما زالت ـ أساساً لدعم النظام الرجعي الداخلي لأعضائها، بل إنها ساهمت لوقت معين في تطويق فيتنام (كانت تايلنده والفلبين قواعد هامة لدعم التدخل الأمريكي في حرب فيتنام)، لكنها لم تحل دون الهزيمة الأمريكية في فيتنام، ولا امتداد الثورة المناهضة للأمبريالية في الكمبودج واللاووس، ولا التوسع الفيتنامي في هذين البلدين. لقد تطوّرت هذه الرابطة، إذن، بعد انتصار هانوي، واتخذت، في ظل الشروط الجديدة للوضع في المنطقة، طابعاً متردداً وغامضاً(طرد فيتنام من كمبودجيا؟ عَزل فيتنام؟ أو استيعابها ضمن نظام اقليمي؟). وأخيراً فإن رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا تظل، من الناحية الشكلية، مستقلة عن الحلفاء اللا مشروطين لواشنطن في المنطقة؛ استراليا ونيوزيلانده.

هكذا فإن الاستراتيجية السياسية العسكرية الأمريكية في العالم الثالث تظل قائمة على الحضور الأمريكي البحري، الكثيف والمتحرك، المدعوم بشبكة من القواعد، مثل دييغو غارسيا، التي تتخذ مكانها بعيداً عن المناطق ذات الكثافة السكانية. وكما رأينا فإن هذه الاستراتيجية، الفعّالة ضمن فرضية «تدخل سريع» (وقد أظهرت حرب الخليج ذلك) قد لا تكون، بالضرورة، في مستوى متطلبات تدخل دائم. وفي هذا الميدان فإن البنتاغون يتطوّر، منذ حرب الخليج، باتجاه تصوّر إبادة جماعية عن طريق القصف المكثّف بالقنابل دون تدخّل ميداني.

لقد فهم الاتحاد السوفياتي جيداً أن العالم الثالث كان يشكل سلسلة طويلة من الحلقات الضعيفة بالنسبة للهيمنة الأمريكية. لذلك نشر السوفيات ـ ردّاً على الاستراتيجية البحروية التي كانت الولايات المتحدة مرغمة عليها لحد الآن ـ استراتيجية مضادة، بحروية بدورها، تهدف الى شلّ الحضور الأمريكي في المحيطات عن طريق حضور من النوع نفسه، مدعوم بدوره بقواعد أو تسهيلات مرفئية (نهاترانغ بفييتنام، قواعد اثيوبيا والصومال ومدغشقر وأنغولا) يتم الحصول عليها بفضل الدعم الدبلوماسي لدول العالم الثالث ذات التوجه الوطني، والداخلة في نزاع مع القوى الغربية.

(ترجمه عن الفرنسية :
مصطفى المسناوي)

إحالات ومصادر

بخصوص المفاهيم والمدركات الجيوسياسية والعسكرية للولايات المتحدة.

أ ـ الوثائق الرسمية للكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين:

- National Security Strategy, Hearrings before the Committee on Armed Services, US Senate, 100th Congress, Washington DC 1987.
- Discriminate Deterrence, Report of the Commission on Integrated Long Term Strategy, Washington DC, January 1988.
- Sources of Change in the Future Security Environment, Integrated Long Term Strategy, Washington DC, April 1988.
- Commitment to Freedom Security Assistance as a US Policy Instrument in the Third World, Washington DC, May 1988.
- Supporting US Strategy for Third World Conflict, Washington DC, June 1988.
- Us Sea control Mission, US Congressional Budget Office, Washington DC, 1977.
- Shaping the General Purpose Navy of the Eighties, Congressional Budget Office, Washington DC, 1980.
- US Department of Defence, Annual Report to the Congress.

ب ـ دراسات تركيبية:

- JOXE Alain: Le Cycle de la dissuasion 1945-1980, La Découverte, Paris 1985.
- JOXE Alain, Pierre METGE et Alberto SANTOS: Eurostratégies américaine CIRPES, Paris 1987, cahiers d'Etudes stratégiques.
- METGE Pierre: La doctrine américaine d'invervention dans la crise des représentations, à paraître.
- SANTOS Alberto: Quelqes éléments sur les implications de la stratégie maritime américaine en Europe, Etudes Internationales, vol XVIII N° 4, 1987.

جـ ـ مقالات ودراسات أمريكية شمالية:

المجلات المحكّمة:

- Foreign Affairs, Foreign Policy, Military Review, the Washington Quarterly, Adelphy Papers, National Defence, Strategic Review, Nato Review, Defence, Armed Forces,

وكذا:

- Sipri Year book, Stockholm International Peace Research Institute; Military Balance... (annual), International Institute for Strategic Studies.

الدراسات الأمريكية الشمالية الرئيسية:

- BRZEZINSKI Zbignew: America's New Geostrategy, Foreign Affairs, Spring 1988.
- BULL Medley: Sea Power and political Influence, Adelphi Papers, N° 122, 1976.
- CALLEO David: Beyond American Hegemony, the Future of the Western Alliance, NY Basic Books 1987.
- DUFFY Gloria and LEE Jennifer: The Soviet Debate on Reasonable Sufficiency, Arms Control Today, October 1988.
- DUNN K. A. and STANDEMAYER W. J.: Strategy for Survivable, F.A., fall 1983.
- (ibid): Strategic Implications on the Continental maritime Debate,

- NYE Joseph: Understanding US Strenght, Foreign Policy, N°72, 1988.

- OVE Kenneth and others: Eagle Resurgent? The Reagan Era in American Foreign Policy, Boston, Brown and Cy, 1987.

- RECORD J. and HANKS R.: US Strategy at Cross-Roads, Camb. Institute Foreign Policy Analysis, 1982.

- ROGERS General B.: The Atlantic Alliance Prescriptions for a Difficult Decade, F.A., Summer 1982.

- SARKESIAN Sam: The Myth of US Capability in Unconventional Conflicts, Military Review, September 1988.

- STEINBURNER John D.: Restructuring American Foreing Policy, The Brooking Inst. Washington DC, 1988.

- TILLSON John C.F.: The Forward Defence of Europe, Military Review, N° 5 May 1981.

- TURNER Stanfield and THIBAULT George: A next Military Strategy, F.A., 1982.

- VAN EVERA Stephen: American Strategic interests, Camb. Mass (mimeog.)

- West Francis J.: Defense and Security Beyond Europe, Defense, May 1983.

- WILLIAMS John: US Navy Mission and Force Structure, A critical Reappaisal, Armed Forces, July 1981.

- WROMWELL William: Europe and the Structure of Peace, Orbis, 22.01.1978.

□□

The Washington Paper N° 107, 1984.

- ENTWOVEN Alain: US Forces in Europe, F.A. April 1985.

- FRIEDMAN N. : US Maritime Strategy International Defense Review, N° 7 1985.

- GARTHOFF Raymond: New Thinking in Soviet Military Doctrine, The Washington Quarterly, Summer 1988.

- COLTRELL Alvin and MOORER Thomas: US overseas Bases, Beverly Hills 1987.

- GRAY Colin: The Geopolitics of Superpower, UP of Kentuky, 1988.

- HASELKORN Avidgor: The Evolution of Soviet Security Strategy, 1965-1975, Crane Russak 1978.

- HUTINGTON Samuel (ed): The Strategic Imperative, Camb Mass, Ballinger 1982.

- KENNEDY Floyd: Naval Strategy for Next Decade, National Defense, April 1983.

- KISSINGER Henry: Cyrus VANCE; Bipartisan Objectives for American Foreign Policy, F.A., Summer 1988.

- KLARE Michael and KORNBLUH Peter (eds): Low Intensity Warfare Pantheon Books 1988.

- LANABEE Stephen: Gorbatchev and the Soviet Military, F.A., Summer 1988.

- LEHMAN John: Rebirth of a US Naval Strategic Review, 9 Summer 1981.

- MACDONALD Admiral Wesley: The Growing Warsaw Pact Threat to Nato Maritime Forces, Nato Review, vol 32, June 1984.

إشكالية مفاهيم العالم الثالث في ضوء انهيار العالم الثاني وانبثاق النظام العالمي الجديد

بسام اسخيطة

رئيس مركز البحوث الاستراتيجية الاقليمية في دمشق - سوريا.

أولاً: في المصطلح

استخدم اصطلاح «العالم الثالث»، مثل غيره، من الاصطلاحات الكثيرة، الأخرى، في العلوم السياسية والاجتماعية الغربية. دخل في التداول العلمي، على يد العالم السوسيولوجي، والسكاني الفرنسي الشهير ألفريد سوفي، في بداية الخمسينيات. العالم الثالث جملة مركبة من كلمتين، ظهرت بصورة مشابهة، أول ما ظهرت، على لسان الأباتي سييس من رجالات الثورة الفرنسية الكبرى، الذي قال: «ما هي الطبقة الثالثة؟ ما هي هويتها في البنية السياسية؟ حسناً، ماذا تريد؟ أن تصبح ماذا؟». لقد ذكّرنا العالم أ. سوفي، في كتابه: «مالتوس والماركسان. مشكلة الجوع، والحرب في العالم»[1]، مرات عديدة، بتساؤلات سييس طارحاً، أسئلة متوالية، قائلاً: «ما هو هذا العالم الثالث، الذي مثل الطبقة الثالثة؟، لا شيء حتى الآن، والذي يمكن أن يكون كل شيء». تسلسل هذا الاصطلاح، بصورة خفيفة من بين يدي سوفي عام ١٩٥٦ إلى مؤلَّف علمي، نشره «معهد البحوث السكانية الوطني الفرنسي»[2]. عقب ذلك بحث فيه العالم السوسيولوجي الفرنسي، المعروف في الوطن العربي، فرانس فانون، وبعد فترة من الزمن استخدم هذا الاصطلاح أكثر، من قبل الانتيليجنسيا اليسارية الراديكالية، التي كانت تشدّد على فعالية العالم الثالث الثورية، وعلى استخدام الطرائق الثورية، التي ستعزز نفوذ أمريكا اللاتينية، وإفريقيا وآسيا في الحلبة الدولية.

تدريجياً تعاورت على الاصطلاح تطورات، أخذت في الاتساع شيئاً فشيئاً في وسائط الاتصال الجماهيرية، وفي الأدبيات العلمية. بدأ باستخدامه ممثلو الآراء السياسية المختلفة، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وأدخل حتى في القاموس السياسي للأمم المتحدة.

---

(١) Alfred Sauvy, *Malthus et les deux Marx: Le Problème de la faim et de la guerre dans le monde* (Paris: Denoël, 1963), p. 9.

(٢) Edmond Jouve, *Tiers monde* (Paris: Institut national d'études démographiques,1988), p. 18.

تمّت ادلجة مفهوم العالم الثالث منذ البدايات، بغضّ النظر عن آراء الكتاب والباحثين. بالإضافة، إلى ذلك، لوحظ تشتت واختلاف واسع في مغزى، ومعنى العالم الثالث، الذي اقترن بمفاهيم، ومغازي ومعاني «العالم القديم» و «القوى الناشئة الجديدة» الذي ادخله الرئيس الأندونيسي السابق سوكارنو، و «الدول النامية»، و «دول عدم الانحياز».

نشر مفكرو العالم الثالث نظرية تعالج العالم الثالث كحالة نفسية (سيكولوجية) لجزء هام من الانسانية، اضطهدته، منذ قرون طويلة، الحضارة الأوروبية. لم يتوانَ العديد من الاختصاصيين، الذين اعترفوا بواقعية وجود العالم الثالث عن وضع الإطارات التاريخية لهذه الظاهرة، معتبرين أن منظومة تكوينها تقوم على عامل النضال ضد الاستعمار. واعتبروا أن بداية ظهور العالم الثالث وتشكّله تعود إلى مراحل النضال لتحقيق استقلال دول أمريكا اللاتينية عن الاستعمار الاسباني، ويضيفون إليها بعض الدول التي استطاعت الاحتفاظ بسيادة شكلية، في المرحلة الكولونيالية، مثل ليبيريا، واثيوبيا، وسيام، وايران وغيرها...

على هذا الأساس تتضارب المفاهيم، حول العالم الثالث، على أساس العوامل الايديولوجية والاجتماعية، وبصورة أقل، العوامل السياسية، والاقتصادية، والنفسية (السيكولوجية) والبيئية (الايكولوجية)، وغيرها من العوامل.

فوق هذا كله، برزت اتجاهات للربط بين هذه المقولات جغرافياً واقليمياً، وتقسيم العالم الثالث إلى «عوالم» على أساس المقاييس المتخذة، والمختارة، مما ادى إلى تمادٍ في أدلجة مفهوم العالم الثالث، وحتى إلى مثلجته (من الميثيولوجيا).

ثانياً: اختلاف مدلولات العالم الثالث، ونقد المفاهيم

ادّى اختلاف المدلولات والمعاني، في معالجة مواضيع العالم الثالث، إلى توجيه سهام نقد المفاهيم، بعضها إلى بعض وإلى ظواهرها على حد سواء.

انصبّ النقد من اليمين واليسار، ولكن هذا النقد كان ينطلق هنا وهناك على أساس أن مفهومه لم يكن يعكس الواقع الحقيقي. إلا أن المؤمنين منهم بالماركسية «الأورثوذكسية» واللافّين لفّها، كانوا ينفون وجود ما يسمّى العالم الثالث، لأنه يناقض عملية «الثورة العالمية».

تصديقاً لذلك جاءت جملة الرئيس فيديل كاسترو في عام ١٩٧٩ التي أدلى بها: «... العالم ينقسم إلى دول رأسمالية، ودول اشتراكية، وإلى دول امبريالية، ودول نيوكولونيالية، وإلى دول استعمارية ودول استعمرت، وإلى دول رجعية، ودول تقدمية»[٣].

استشهد ا. جوف، الباحث الفرنسي، في كتابه: «العالم الثالث» بعبارة لأنور خوجا، رئيس البانيا السابق، كتبها في كتابه «الامبريالية والثورة» قائلاً: «إن رؤية العالم مقسّماً إلى عوالم ثلاثة: «الأول» و «الثاني» و «الثالث»، كما يفعل ذلك المحرّفون الصينيون، دون النظر إليه عبر الموشور الطبقي، يعني التخلّي عن نظرية الصراع الطبقي في الماركسية ـ اللينينية، ونفي نضال البروليتاريا ضد البرجوازية، للانتقال من المجتمع المتخلف إلى المجتمع الاشتراكي الجديد. إن تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم، معناه تجاهل سمات عصرنا، وتعويق مسيرة البروليتاريا والشعوب، نحو الثورة والتحرر الوطني ضد الامبريالية الأمريكية، وضد الامبريالية ـ الاشتراكية، السوفياتية، وضد الرأسمال والرجعية في كل دولة، وفي كل زاوية من العالم».

(٣) فيديل كاسترو، المؤلفات المختارة (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ٢٦٢. (الترجمة العربية).

أكد الراديكالي ـ اليساري الشهير ر. دبريه في كتابه «نقد التسلح» أن: «اختراع العالم الثالث، هذا المشروع الخيالي، للطبقة الثالثة في فرنسا عام ١٧٨٩، الذي يراد اعادة تطبيقه، في العالم الرأسمالي، المعاصر، لمعة عبقرية من لمعات الايديولوجيا البرجوازية. العالم الثالث «محورية مركزية اوروبية» و «شكل ايديولوجي فعال» لا يتطابق مع أي غرض جغرافي، او تاريخي حقيقي... إنه، كيس، عديم الشكل، تكدّست فيه، واختلطت ضمنه، الشعوب والاعراق، والحضارات، والقارات، للقضاء عليها بطريقة أفضل»[4].

ثالثاً: انتقادات أخرى

انطلقت انتقادات «اليمين» من وهمية وخيالية، مفهوم العالم الثالث، ونظرت إليه من زاوية أنه محاولة من الدول النامية لادلجة العلاقات الدولية، واقامة قاعدة نظرية للنضال ضد الدول الاستعمارية السابقة، مستخدمة الأمم المتحدة لهذه الغاية. في هذا المجال صرّح رئيس الوفد الأمريكي إلى اليونسكو، السيد هنلي قائلاً: «لولم توجد الأمم المتحدة، لما كان هناك ما يسمونه العالم الثالث»[5].

تنصبّ انتقادات دول العالم الثالث نفسه من زعمائه السياسيين انفسهم الذين كانت حجتهم الرئيسة على فكرة عدم واقعية ما يسمى العالم الثالث، لأنه يتألف من شعوب ودول، تختلف ثقافاتها، وتطوراتها التاريخية اختلافاً كبيراً. بعض زعماء العالم الثالث، وخاصة «العرب» منهم، يقتربون في انتقاداتهم من مواقع الراديكاليين اليساريين. فقد صرح الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في عام ١٩٧٣ قائلاً: «إذا كان العالم في الماضي قد انقسم إلى كتلتين هما الكتلة الشيوعية والكتلة الراسمالية، فإنه، في رأينا، يتألف من قسمين: العالم الغني والعالم الفقير»[6].

على غرار بومدين، انتقد العميد القذافي في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في مدينة هرار عام ١٩٨٦ مفهوم العالم الثالث، وانتهى إلى نفي حتى ظاهرة العالم الثالث، كله، بقضه وقضيضه[7].

ينتقد عدد لا بأس به، من «المفكرين» مفهوم العالم الثالث من وجهة أخرى قائلين: «إن حقائق العالم المتحرر، لا تنعكس بدقة في مفهوم العالم الثالث، فهم يقترحون، ومنهم عدد كبير من الباحثين، استبدال هذا الاصطلاح، بآخر، اكثر دقة، ويتضمن أفكاراً سياسية واقتصادية ـ تقانية، مثل: «الدول الضعيفة النمو» أو «الدول النامية»، أو «الدول المتحررة»، أو «الدول المستغلة»، أو «الدول المشوهة الاقتصاد»، أو «الدول الفقيرة»، أو «الدول المتخلفة»، أو دول «المركز ـ المحيط»، أو «الشمال ـ الجنوب»... الخ.

ولكن جميع النقاد يجمعون، أو يتفقون على أمر واحد، وهو أن المصطلحات البديلة جميعاً يعتورها عدم الدقة، والتعقيد. بينما تؤكد شريحة عريضة من الباحثين أن اصطلاح العالم الثالث يظل، رغم ما انصب عليه من انتقادات، الإصلاح الأكثر ملاءمة، والأكثر قبولاً.

---

(٤) Régis Debray, *La Critique des armes* (Paris: Seuil, 1974), p. 32.
(٥) Jouve, *Tiers monde*, p. 9.
(٦) المصدر نفسه، ص ٥.
(٧) س. كوستريكوف وي. تراسوف، «العالم الثالث: المفهوم والواقع،» الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (موسكو)، العدد ١١ (١٩٩٠)، ص ٢٣.



رابعاً: مراحل التحولات والتطورات

أثّرت التغيرات العميقة، الشاملة، التي ألمّت بالاقتصاد والسياسة، في العالم الثالث، ونجمت عنها اتجاهات جديدة. لذلك يتعيّن علينا، من اجل الاطلاع عليها، وأخذ فكرة كاملة عن هذه الاتجاهات، والعمليات، وديناميتها، دراسة الخصائص الرئيسة للتحوّلات، والتطورات، الجارية في العالم الثالث، كعنصر من عناصر السياسة العالمية، لقد مرت هذه التحولات والتطورات بالمراحل التالية:

١ ـ نهاية الأربعينيات، وبداية الخمسينيات

معادلة الاستعمار، والخطوات الأولى لتشكيل أوضاع خاصة لدول العالم الثالث في السياسة الدولية، مثل مفهوم الحياد الإيجابي، ومؤتمر دلهي عام ١٩٤٧، ومؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥.

٢ ـ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات

انحلال النظام الاستعماري، وإعطاء الشكل التنظيمي الرسمي النهائي، لأطروحة «المكان الخاص للمستعمرات السابقة، ونصف المستعمرة في السياسة الدولية» مثل حركة عدم الانحياز، والخطوات العملية الأولى لبلورة توجه حركة التحرر القومي، ضد الرأسمالية مثل مصر، وسوريا، وغانا، وغينيا، وبورما وغيرها...

٣ ـ النصف الثاني من الستينيات، وبداية السبعينيات

تعاظم قوة حركة عدم الانحياز ضد الاستعمار، وتجذير أوضاع الدول النامية، وتأصيلها في مسائل السياسة الاقتصادية العالمية المستقلة.

٤ ـ منتصف السبعينيات الثاني

ظهور اتجاهات جديدة في العالم الثالث، وتفاقم الفوارق في المواقف، بسبب أزمة النفط عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وهبوط مستويات النضال في سبيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وخروج بعض الدول الاشتراكية من صفوف الدول الاشتراكية، وانضمامها إلى حركة عدم الانحياز، والخطوات الأولى للدول «الصناعية الجديدة»، ونفور بعض دول العالم الثالث من التعاون مع الدول الاشتراكية، وتباعدها عنها في مسائل مبدئية، كحرب افغانستان، وكمبوديا، ودورة التقدم العلمي - التقاني الجديدة، والعلاقات الجديدة بين الدول المتقدمة والعالم الثالث.

٥ ـ الثمانينيات وبداية التسعينيات

تفاقم الاتجاهات التي ظهرت في منتصف السبعينيات، من فوارق بين دول العالم الثالث: مثل تشكّل الجيل الثاني، والثالث من «الدول الصناعية الجديدة»؛ تباين شاسع في استراتيجيات الدول المتقدمة في علاقاتها مع مجموعات دول العالم الثالث؛ تزايد الاعتراف بأن تخلّف أو ضعف

النمو، قد أصبح سمة مميزة، لهذه المنطقة من العالم، التي اخذت تشكّل مشكلة حقيقية كلية وكونية؛ انهيار العالم الشيوعي، وتفكك حلف الدول الاشتراكية وظهور «النظام الدولي الجديد القائم على الوفاق الدولي»، وخوض الأمم المتحدة حرباً ضد العراق لتحرير الكويت.

يمكن اعادة الأحوال التي يمرّ بها العالم الثالث في هذه الآونة، بدرجة كبيرة، إلى مراحل التحول، والتطور التي مرّ بها العالم كله. إلا أن العالم الثالث يتميز، إلى جانب العوامل الداخلية، بالعوامل المؤثرة الناجمة عن العمليات السياسية الدولية في الثمانينيات والتسعينيات[8].

الواقع أن ظهور العالم الثالث، كوحدة اجتماعية ـ اقتصادية، سياسية، ارتبط بالنموذج التصادمي للسياسة الدولية، التي كانت تهيمن عليها المنافسة بين النظامين العالميين. من الأمور المحققة، أن من شأن العدول عن سلوك المواجهة، والتصادم، والتحول إلى المشاركة والتعاون المتعاظمين بين الدول، باسم انقاذ حضارة العالم، أدى إلى اضعاف هذا العامل إلى حد كبير. إن سرعة ظهور الفوارق بين الدول النامية، التي تتفاقم كلما زاد تطورها وتقدمها ونموها، مستجيبة للحوافز والدواعي، الداخلية والخارجية، على حد سواء، يقوّي تفتيت الوحدة الاجتماعية ـ الاقتصادية الموجودة بين دول العالم الثالث.

تترافق الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية بين دول العالم الثالث في هذه الأيام بالأزمة التي حاقت، بنظرية «ثورية» العالم الثالث، وبالطرائق الثورية الخاصة للتغلّب على ضعف النمو وعدمه. يتميز العالم الثالث بخاصة أساسية هي: التزام كل دولة بحسب خصوصيتها حل مشاكلها، في كل مرة بحسب أوضاعها الراهنة، الأمر الذي، سيخلف آثاراً سياسية لا مفر منها، كما لا مفر من أن تؤثر بدورها في حركة عدم الانحياز. إذ لم يدعُ أحد في مؤتمر عدم الانحياز الأخير (٢ ـ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١) دول عدم الانحياز إلى التدخل في الأزمة اليوغسلافية، بل بادرت إليها أوروبا.

إن تفكك الاتحاد السوفياتي إلى دول مستقلة، سيزيد من عدد الدول، التي تعتبر نفسها من دول العالم الثالث، وتفكك جامعة الدول الاشتراكية، وسقوط حلف وارسو، وخروجهما من النظام الشيوعي، والتحاقهما بالنظام الرأسمالي، المسمى الآن تجاوزاً اقتصاد السوق، والأزمة الاقتصادية التي تلف دول هذا العالم الذي انهار اقتصادياً منذ منتصف الثمانينيات، يزيد من أزمة العالم الثالث، ويوسع منطقته، ويزيد من حدة الفوارق بين دوله.

ما من أحد يستطيع القول إن العالم في بداية التسعينيات لم يتبدل تبدّلاً جذرياً، فقد شهد تبدلات عظيمة على الخريطة السياسية والاقتصادية، واختلطت الأمور وانهارت امبراطورية عظيمة، وانهارت الشيوعية ـ النظام الثاني في العالم ـ على أساس أن الرأسمالية هي النظام الأول، كما انهارت المواجهة النووية بين النظامين السابقين. ودخل الغرب، عن طريق الأمم المتحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، في حرب مع دولة من دول العالم الثالث اعتدت على دولة صغيرة مستقلة، وحررتها من الاحتلال وأعادت إليها حريتها (عدوان العراق على دولة الكويت وتحريرها) بتأييد من الاتحاد السوفياتي الذي لم يتدخل بقوّاته في هذه الحرب.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.



خامساً: العالم الثالث والقطاع العالمي الجديد

تحت تأثير العوامل الجديدة الناجمة عن قيام نظام عالمي جديد، وسياسة عالمية جديدة، يمكن أن تتغير صورة العالم الثالث، إذ إنه يبدو أن العالم الثاني قد اختفى (الاتحاد السوفياتي، ومجموعة الدول الاشتراكية، والنظام الشيوعي) ليتمزّق أو لينوس بين الدول الراسمالية، والدول الباقية الأخرى (العالم الثالث)، ولتعود مشكلة صحة التسمية إلى السطح. هل الأصح إلغاء اصطلاح العالم الثالث، واستبداله باصطلاح «دول الجنوب» على أساس صيغة «الشمال - الجنوب»، الذي ينضم فيه، تحت لواء «الشمال»، الدول المتقدمة جميعها، بغضّ النظر عن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية القائمة، بعد أن لم يعد من الممكن، اعتبار الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في دول الجنوب، مختلفة عن النظام الراسمالي، وإن اختلف أمر أنظمتها الديمقراطية، أو غير الديمقراطية[٩].

والأمر ينطبق أيضاً على دول عدم الانحياز، إذ إنه لم يعد موجوداً النظام الذي يمكن عدم الانحياز فيه، فقد أصبح للعالم نظامه الشامل، وهو النظام الراسمالي يضم الشمال والجنوب والعالم كله إليه، حتى كلمة «اشتراكية» لم يعد لها مدلول.

إن انضمام دول العالم الثالث، أو دول عدم الانحياز، أو الدول النامية، إلى كتلة دول الجنوب، هو الوضع الأكثر قرباً من الواقع، فوجودها بين دول الجنوب، يجعلها تناضل معها للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية، على مصائر هذه الدول ويعطي مفهومها الاصطلاح الذي يعبّر عن حقيقتها.

والأمر الآن، في رأيي، منوط بتشكيل نظام للأمن الدولي، تنضم إليه دول العالم الثالث، التي تقدم بعضها خطوات كبيرة لتحقيق أمنها الاقتصادي.

سادساً: الأمن العسكري - السياسي

يقع الأمن العسكري - السياسي للعالم الثالث تحت تأثير اتجاهين في أقل تقدير: **الأول**، التحول من الاستقطاب الثنائي إلى الاستقطاب المتعدد. **والثاني**، محافظة العوامل المولّدة للنزاعات والصدامات على أهميتها في العالم الثالث، مثل المشكلات غير المحلولة، الموروثة من عهد الاستعمار، التي تولّد تناقضات حادة جديدة، يمكن أن تتطور، فتضطر إلى إثقال اقتصادها، وإبطاء نموها الاقتصادي لشراء الأسلحة، وتطوير قواتها المسلحة.

لا بد في النظام العالمي الجديد، من إدخال نزع التسلح في صلب مجالات العلاقات العسكرية السياسية، لإطفاء فتيل الحرائق المحتملة بين دول العالم الثالث، والتفات هذه الدول للعناية باقتصادها ونموها، والإقلال من الاعتماد على القروض الخارجية. إن معادلة «المصالح القومية - الإقليمية - البشرية العامة»، يجب أن تطبّق رغم صعوبة تطبيقها، ويجب الحيلولة دون إخضاعها للمصالح القومية فقط. عملياً لا توجد آلية حقيقية للتنبؤ بعدم تقدم المصالح القومية على

---

(٩) كاظم حبيب، «حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغيير المنشود فيها: رأي للمناقشة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٦ (نيسان/ ابريل ١٩٩١)، ص ٢٠ وما بعدها.

المصالح الأخرى، وعلى أشكال تحقيقها في الظروف الجديدة. رغم الجهود الهائلة التي يبذلها العالم، وعلى رأسها قائدة النظام العالمي الجديد، الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد الحل النهائي للمعضلة العربية ـ الاسرائيلية، فإن بوادر الحل تبدو بعيدة المنال.

العالم سائر نحو نزع التسلح في العالم المتقدم، ولا بد من أن يطبّق ذلك على دول العالم الثالث، طال الزمن أو قصر(١٠).

بعد إعلان دخول دول العالم في النظام العالمي الجديد، الذي سوف تعتبر بدايته «الحرب الكويتية» على الصعيد التاريخي، لم تعد مشكلة التوازن الاستراتيجي بين النظامين العالميين السابقين موجودة، لأن النظام الثاني قد انسحب من المعركة مخلياً الساحة لإعادة ترتيب التوازن الاستراتيجي على أسس جديدة. لم تعد دول العالم الثالث قادرة على الاستناد إليه لتحقيق طموحاتها القومية على حساب جيرانها، فسيف التدخل الأممي ضدها مسلط فوق رؤوسها. سوف يشكّل كل ذلك رادعاً يحول دون هذه الدول والمسارعة إلى التسلح، والتسابق على امتلاك أسلحة التدمير الشامل، وما في ذلك من خطر على العالم كله.

على كل حال، إذا استقرت الأمور للنظام العالمي الجديد، وثبت على المحك الثاني، الذي هو قضية فلسطين والأراضي المحتلة منها، والجولان، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وتسويتها نهائياً، والانتقال منها، إلى القضية القبرصية، والوحدة الكورية، وكشمير والحرب الانفصالية في يوغسلافيا وغيرها من القضايا الساخنة في العالم الثالث، فسيتعزز السلام. أما إذا فشل النظام العالمي الجديد، فإن التقدير الاستقرائي للاتجاهات الموجودة في العالم الثالث، حالياً، ينبىء بأن مناطق العالم الثالث، في المستقبل القريب، سوف تكون مناطق تنطلق منها أخطر التهديدات للسلم والأمن في العالم(١١).

سابعاً: الأمن الاقتصادي

الأمر الذي لا شك فيه، أن دول العالم الثالث تعمل، بكل ما تملك من قوة وجهد على تخطي ضعف نموذها، لذلك فقد أولت مسألة تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي الأهمية في استراتيجيتها المعتمدة. بما أن مسألة «ضعف النمو» تقود إلى عدم كفاية مستوى النمو الاقتصادي، وإلى تشكيل منظومة للأمن الاقتصادي قد لا تكون كافية وحدها لتخطي ضعف النمو في واقع الأمر، لا توجد وصفات جاهزة تنطبق على جميع الحالات، في العالم الثالث:

ـ لا توجد لدى الدول النامية جميعها فكرة موحدة عن الأمن الاقتصادي، حتى ولا في أعلى لحظات توحدها في مسائل إعادة دراسة العلاقات الاقتصادية العالمية، حتى أنها لم تستطع هضم فكرة «السياسة الاقتصادية الدولية المستقلة»، التي حققها، بعد ذلك عملياً، الغرب، مع أخذ مصالحها الخاصة بعين الاعتبار.

ـ وقف الغرب موقف الريبة والشك من فكرة الأمن الاقتصادي الدولي، الذي يحقق لدول

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١١) «النظرية العامة للدول النامية (نقاش حول مائدة مستديرة)»، شعوب آسيا وافريقيا (موسكو)، العدد ٦ (١٩٨٩)، ص ٧٥.



العالم الثالث التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي بحسب الاستراتيجيات الملائمة لها(١٢).

إن إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يتم الآن على مستوى المؤسسات الدولية. يمر الطريق المؤدي إلى هذا الاتجاه، عبر إشاعة الديمقراطية في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة غير مؤدلجة، والامتناع عن تقييد تطورها ونموها خارج الاقتصاد.

ثامناً: الأمن الايكولوجي

يتبوأ الأمن الايكولوجي مكاناً رفيعاً وفريداً بين جملة مشكلات العالم الثالث الكلية الشاملة. إذا كان مستوى النمو الاقتصادي عالياً، وكان مستوى الأمن الايكولوجي منخفضاً أو غير كاف، فإن ذلك يفاقم مشكلة المحافظة على البيئة المحيطة ويعقّدها. يساعد ضعف النمو بصورة فعالة على تخريب البيئة المعمورة، لأنها تمزج في نفسها هاتين البدايتين. يعتبر الخطر الايكولوجي الذي ينجم عن ضعف النمو، أحد أهم مكونات المشكلة الايكولوجية العالمية. ما من حل لهذه المشكلة الخطيرة إلا بحل مشكلات ضعف النمو.

يتحقق النمو الصناعي وزيادة الانتاج واستهلاك الطاقة والعمل على مكننة الزراعة، عموماً، عن طريق نقل أشكال وطرائق طبقت عموماً في الدول المتقدمة، التي تعيش في ظروف طبيعية تختلف تماماً عن الظروف الطبيعية التي تعيشها دول العالم الثالث المحققة لهذا النمو. يسبب ذلك ضرراً لها بيئياً وطبيعياً لا يمكن تقديره. مما يؤسف له أن نموذج الحضارة التقانية المعاصرة لا يتضمن المحافظة على الوسط المحيط باعتباره وسطاً عضوياً، وهذا يتطلب تدخل المجتمع باستمرار لتعويض التأثيرات السلبية في الطبيعة(١٣). إلا أن المجتمعات في العالم الثالث لم تدرك بعد هذه الحاجة بصورة كاملة، ومن الطبيعي أن لا تملك، والأمر كذلك، الآليات اللازمة وحتى دون التحدث عن نقص الموارد المادية، واليد العاملة اللازمة لذلك.

على هذا الأساس، سيترافق القضاء على ضعف النمو في دول العالم الثالث سواء عن طريق دعمها أو تصنيعها بالطرق الصناعية التقليدية، مع تزايد الخطر الايكولوجي.

تاسعاً: الأمن الانساني

كانت «الوجهة الانسانية»، وستبقى على الدوام إحدى المنظومات الأساسية، في نظام «الأمن الدولي»، واتجاهاً هاماً للتغلب على ضعف النمو. يبدو لأول وهلة أن هذا الهدف لا يلاقي معارضة جدية من قبل أحد. إلا أن محاولة تطبيقه، شيئاً فشيئاً أو مباشرة، في العالم الثالث، يتحول حالاً إلى عائق لا يمكن تخطيه إلا بصعوبات جمة. خاصة أن الأمر بالتطبيق الفوري لحقوق الانسان كعنصر لازم لبرنامج «الأمن الانساني» يدخل في تناقض مباشر، مع تلك الحقيقة القائلة إن حقوق

---

(١٢) منى مصطفى البرادعي، «تقييم تجارب التنمية في العالم الثالث في الثمانينيات،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٩، العدد ٣٦ (نيسان/ ابريل ١٩٩١).

(١٣) حبيب، «حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغيير المنشود فيها: رأي للمناقشة،» ص ٣٣.

الإنسـان لا تعتبر مقـولة ثـابتة تحتـاج إلى استيعاب تـاريخي، ويجب ان ترتبط بمستـوى تقـدم المجتمع، وبالنظام المهيمن وتقبله لها، أو معاداته لها.

بالإضافة إلى أن النجاح الاكثر أو الاقل في تجاوز ضعف النمو يـرتبط بمقدمـات تتعلق بقوة واستقرار السلطة السياسية عـلى شكل نظـام استبدادي أو ديكتـاتوري، الأمـر الذي يعيق بقـوة تطبيق كثير من حقوق الانسان أو يحد منها.

يعجّ عالم الدول المنتمية إلى العالم الثالث بالمشكلات العرقية، والقـومية، والـدينية، والتـوسعية، والاثنية والعشائرية والطائفية، لذلك يتطلب الأمن الانساني النضال ضد هذه المشكلات، وعلى هذا يجب أن تتضافر دول العالم الثالث[14].

من أهم عناصر الأمن الانساني، الإيمان بأسبقية القيم الانسانية على ما عداها من قيم. إلا أنه ـ مع شديد الأسف ـ لم تدخل دول العالم الثالث، إلا ما قلّ منها، في طور الايمـان بهذه القيم، باعتبارها إحدى الأوامر النافذة في السياسة العالمية وفي النظام الدولي الجديد «الوفاق الدولي».

خاتمة

يسمح لنا ما أتينا على ذكره حتى الآن بالتأكيد أن العالم الثالث حقيقة واقعية في السياسـة العالمية، وأحد أهم عواملها الأساسية.

لقد ولّدت التغيرات الجديدة في النظام العالمي، عمليات وتحركات جـديدة، في العـالم الثالث، إذ كان مسرحاً لأول تطبيق للنظام الدولي الجديد (حـرب تحريـر الكويت) عـام ١٩٩١. ولكن هذه العمليات، مهما كانت عميقة، فـإنها لم تنفذ إلى العمق المطلوب بعـد. فقد تتـابعت المواجهـات في العالم الثالث بين نماذج السياسة الدولية دون الوصول إلى حل للمشكلة الرئيسة التي يعـاني منها العالم الثالث، الا وهي ضعف النمو[15].

لا بـد أن يشمل التغيـير، الذي أحـدثه النظـام الجديـد في العـالم، العـالم الثـالث بقضّـه وقضيضه، وسوف يتزايد دوره في التأثير في السياسة العالمية. لقـد تلاشت بعـد انهيار الشيـوعية فكرة «أن العالم الثالث قطار مشحون بالتحولات الثورية» في العالم، وانقضى ما يتعلق بأوضاع دول العالم الثالث السـابقة التي تقسمـه إلى دول خارجـة من الاستعمار، أو نصف الاستعمـار، لتعلل تخلّفهـا. لأن دولاً كانت مستعمـرة كلياً قـد أصبحت الآن في مصاف الـدول الصناعيـة المتقدمـة. والسؤال المطـروح الآن: هل سيستطيـع العالم الثـالث تقليص عدد دولـه، والـدخـول في تكتـلات اقتصادية كبيرة، كالكتلة الكورية، والكتلة الهندية (الهند وباكستان وبنغلادش)، والكتلـة الصينية (الصـين ومنغوليـا والهند الصينيـة)، والكتلة العـربية، وكتلـة افريقيـا الوسطى، وكتلـة افريقيـا الجنوبية، وكتل أمريكا الجنوبية وغيرها من التكتلات الاقتصـادية، التي يمكن بتعـاونها عـلى حل مشكلاتها أن تخرج من حالة التخلف إلى حالة النمو الاقتصـادي السريع. وعنـدئذ هـل نطلق على دول العالم الثالث اسم أو اصطلاح «دول العالم الثاني»؟ □

---

(١٤) ف. ل. شيينيس وأ. يـا إليانـوف، «الفوارق بـين الدول النـامية وتشكّـل مراكـز القوى،» شعـوب آسيا وافريقيا، العدد ٦ (١٩٨٩)، ص ٧.

(١٥) Eduardo Galeano, «Etre comme eux,» *Le Monde diplomatique* (octobre 1991), p. 17.

في رحى الواقع المرير:

للتاريخ حكمه!

تتكاثر - ساعة بعد ساعة - التهديدات الاقتصادية والعسكرية.

وفي كل اجتماع حكومي لقوى التحالف الغربي تتضاعف «الابتكارات» الدبلوماسية والقانونية، كي لا يظهر مجلس الامن الدولي او هيئة الامم المتحدة بمظهر المنحاز والمنصاع لنفوذ «جندرمة» النظام العالمي «الجديد»!

وهكذا يومياً وعلى «كلتا ضفتي الاطلسي» تتسابق تصريحات الرجال - المخولة بالافصاح بعلو اصواتها - حالة الراي العام الدولي على ان يبدأ تحركه وضغطه المعنوي، كي تكتسب الدعوات الى السلاح مشروعيتها العامة.

فهل ما نشاهده من «الحمى» وما نسمعه من «صراخ»، هو حقاً من اجل صيانة الهيكل العالمي لنظام يصنع حضارة من «نوع جديد» وفرض «حرمة احترام القانون»؟

للوهلة الاولى، تبدو مثل هذه الاهداف - خصوصاً عندما تحظى بالتبرعات الاعلامية المجانية - خالية ونظيفة من اي سوء نية: «اننا نؤسس القاعدة المادية لنظام عالمي لن يعرف سوى السلم»... يؤكد الرئيس بوش.

ويضيف: «اننا نسعى للعدالة؛ لعالم بلا ارهاب».

اذن: الا توشك مثل هذه النوايا - اذا لم تتزايد تساؤلاتنا - ان تفرض جوابها، علينا وعلى كل من لم ينخرط في التصفيق لها، وبتيسير مرورها وهي على هذا النحو؟

اغلب الظن ان ترددنا في قبول هذه «الحقيقة» لن يحظى بغير الشفاه المزمومة: هذا ان تواضع المرتاب من ريبتنا!!

ولكننا مع ذلك، لا نرى اسوأ من مواجهتها بالاستنكارات سوى «خيانة الذمة» في قبولنا تقديم «شهادة زور» لاهداف ما برحت تعري نفسها من تلقاء ذاتها، ولهذا لن يكون شاهدنا «كالاجراس المصدوع رنينها».. او الصوت المخنوق.

لن يقبل التواطؤات المسماة [تفهم].

ولن يتقوقع كي يلملم «اعلانات» او «اشتراكات»، او يقبل «الحياد» خشية وفزعاً، مختاراً دروب الذرائع والمبررات تبرئة لمواربته: ان هذا إلا موات له «شكل الموقف»، ولكنه الموقف الرمادي، الاجوف.

ومن المفارقات - ما دام الحديث عن المواقف - ان صحف الغرب نفسها، كثيراً ما اوصت [حتى آخر التهديدات ضد ليبيا] «وجوب» التزام اعلى يقظة «وبدفع كل شك وتساؤل» حول اغراض التحركات الاميركية واهدافها من كل تهديد وعدوان.. التهديدات التي وان وجدت لها مبررات مدوية لن تكون اكثر من «فخ شيطاني» صممته «مصالح كبار لخداع العالم».

وليس اقل مفارقة ان من بيت «اهل الفكر» لذاك النظام العالمي «الجديد» ثمة من كان يوصي هو الآخر بعدم الترويج او «الدعاية المبكرة» لشيء «لم تكتمل مصداقية دعاته». فالدعاية في مثل هذه الحالة، يقول احدهم: «تشكل عدوانا و(ارهابا) دائماً على الانسان الذي تخضعه لقصف من (الاوهام) الكاذبة».

وهو هذا ما يجب ان يثار.

ان هذه الدعاية، قد اثارت في عالمنا احلاماً وهمية..و تطلعات غير محدودة نحو عالم لن يُنجَز لا اخلاقياً ولا سلمياً، ولا بشكل مرحلي كالادّعاء «بالتاسيس»، ولا على المدى الطويل كالادّعاء «بالبناء المتكامل».

ففي هذا العالم «الذي يحظى وحده بالقوة العسكرية»، لا يقاد المشروع الانساني به، ولا يقاد المجتمع الدولي بعقلانية ثقافية وحضارية، وانما يقاد مدفوعاً بالدعاية والطغيان، كانما بالتعويض النفسي، بجدلية الاهداف التي تاهت من اوطانه، بالتواطؤات والقوى العمياء.

صحيح ان لا شيء من تلك الدعاية كلها مؤهلاً «للفرض القسري» - بذات حركته - ولكن شيئاً من طرازه يكّون فكرة عن النظام العالمي كله في - ذات معانيه - : انه ليس النظام العالمي «الجديد»، بل «النظام العالمي» المستمر، الذي غايته تغيير موازين القوى لامتلاكها.. وتقليص الخيارات الى بعدها الوحيد: التآمرك.

المصدر : الشاهد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ آذار ١٩٩٢

والحق ان هناك «تخلفاً» في بلداننا سببه مجموع انماطنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذا المجموع جاء حصيلة لذلك الاضطراب الذي تحدثه في الخيارات صدمة التفاوت او الصدمات التكنولوجية والعسكرية و... والاعتداءات: ما نتج عن حرب ٦٧.. ما نتج عن احتلال بيروت ٨٢.. ما نتج عن الاستيراد.. ما نتج عن.. ...

ـ انها من العلقم الذي من المستحب عدم اثارة مرارته.

اذن العالم ـ ونحن تحديداً ـ لا يحتاج الى «جندرمة» مشبوهة كي يقبل تهديداته والتي في سياق تعاقباتها تصبح اعتداءات اما بالترهيب واما بالدعاية.. واما بالسلاح الجاهز للضرب.

ان مسالة القضاء على الارهاب، او ما يسمى بفرض «حرمة القانون».. ان هذه المسالة تتطلب مشروعها الجديد من زاوية مقاومة الشعوب التي ارهبت على مدى الف سنة: بتجريد النظام العالمي من آلياته القديمة، وهذا التجريد ليس مجرد اسقاط تحرري لتطلعاتنا القومية، انما يتجذر في النهوض لصنع النظام العالمي الذي نحن جديده.

نحن [جديده] لاننا نحن من تضرر من كل الانظمة العالمية المتاتية بعد كل ارهاب واعتداء: من اسبانيا الى البرتغال، ومنهما الى فرنسا وبريطانيا، وبعدهما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، واخيراً هذا الاستئثار الاميركي.

ما الذي تغير؟ .. ابداً، ما زال النظام العالمي يقوم بعمله ولكن بتقنيات جديدة وبامكانات للسيطرة اقدر وافعل.. وبامتلاكات عسكرية ذات تكنولوجيا عالية... و في الحركة المتسارعة «للنزعات الغربية» الثقيلة والطاغية.

ان اسوا الانظمة العالمية، هو هذا النظام الجاري «تجديده» بالتثمير الاستعماري. فالوضع الراهن لهذا النظام، واشكاله المتجددة، يكمن في عجز الآخرين عن ملاحقة التغييرات التي لن تفضي الا الى «سباق انتحاري نحو المستقبل».

وهذا هو الارهاب.. بل وهذه هي مخالفة القانون: قانون حق الشعوب في تقرير مصيرها.

والولادة الجديدة لنظام عالمي آخر ـ جديد بقطيعته مع انماط الانظمة العالمية السابقة (الساخن منها والبارد والمستجد)..

الولادة الجديدة ان لا تكون بلدان الجنوب او «العالم الثالث «استثماراً مشيئاً» في تاريخ نمو النظام العالمي الذي ركنها و«طردها» من تفوقاته.

ان النظام العالمي الذي يجب ان يصنع من جديد، والمستقبل الذي لا بد ان يولد عنه، ليسا شيئاً مرهوناً لارادات سبق وان سحقت مبادراتنا ووثباتنا وابتكاراتنا، لتبقى عالمية النظام خارجة عن تطلعاتنا بل وبدوننا، تاركة لنا ان نمارس ادواراً «جاهزة الصنع».. بل هما مقاومة متواصلة لارهاب النظام العالمي المطروح، وخياراً للحرية، نحن صانعوه، ونحن مسؤولون عن نسجه بين جملة مشاركات كان اصحابها من المتضررين مثلنا من كل نظام عالمي سبق هذا النظام الذي يجب علينا صنعه.

والحال اننا لا نستطيع اذا اردنا الانخراط في موضوعة الحفاظ على «حرمة القانون»، واذا اردنا ان نباشر المسيرة نحو مستقبل او عالم مضاء «مجرد من الارهاب»، ان نقبل التواطؤات مع ظرف فرضت علينا فيه قوانين عالمية النظام التي ما برحت تنمو منذ ١٤٩٢ وحتى عامنا هذا: فهذا الظرف والقبول به ليس سوى اعادة لتجديد نظام عالمي تولّد عن الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية.. ويتوكد الآن عن الحرب الباردة.

اي، انظمة عالمية كانت وما زالت كارثية: انها مصدر الارهاب كله، لأنها مصدر السيطرة كلها.

□□□

وللمتذمرين من عندنا، عليهم فقط متابعة مسار النمو الصهيوني، فوعد بلفور بدا حركته نحو فلسطين ما بعد الحرب الاولى، وبدا فعله من فلسطين ما بعد الحرب الثانية، واخذ النصف الآخر خلال الحرب الباردة، ويبقى ان الذي سياخذه سيقدم الجواب على سؤال ما اذا كان «النظام العالمي اكثر سلماً» واذا ما كان «العهد الجديد اقل ارهاباً».

وهذا هو مربط الجواب.

بل: وهذا هو مربط الفرس من كل التهديدات وما يماثلها.

ولان الواقع على غير ما يتمنى المرء.. فإن للتاريخ حكمه.

حسان الزين

عام على النظام العالمى الجديد:

الإسلاميون ممنوعون من تسلم الحكم فى النظام الجديد!

تحل فى هذه الايام ذكرى مرور عام كامل على بدء ما يسميه الغرب «النظام العالمى الجديد» الذى ظهر غداة انتهاء حرب الخليج (٢٧ فبراير ١٩٩١) وتعزز بانهيار الكتلة الشيوعية وتفتت دولها.

وزغم قصر الفترة الزمنية لولادة هذا النظام الجديد، فقد اتضحت معالمه بصورة كبيرة، على الاقل بالنسبة للمنطقتين العربية والإسلامية، وبات من الواضح أن البند غير المعلن للتعامل مع هاتين المنطقتين فى النظام الجديد هو أن الاسلاميين ممنوعون هناك من تسلم الحكم بأى وسيلة كانت، حتى ولو بالانتخابات البرلمانية الحرة.

محمد جمال عرفة

فالوضع فى تونس وبعدها الجزائر ثم الأردن ومصر وحتى الجمهوريات الأسيوية الإسلامية (السوفيتية سابقا) يؤكد أن الرسالة واحدة وأن الغرب – الذى يبدو أنه قد اتخذ الإسلام عدواً استراتيجيا بعد انهيار الشيوعية – عازم بالتعاون مع اصدقائه العلمانيين العرب على منع الإسلاميين من الوصول لمقاعد الحكم.

وقد بات من الواضح أن الانقلاب الجزائرى ضد الإسلاميين بعد فوزهم بـ ٨٠ من مقاعد البرلمان، قصد به توصيل رسالة بهذا المعنى وإجهاض هذا النجاح الذى كان سيمثل نموذجاً للتيارات الاسلامية فى كافة الدول العربية للوصول الى الحكم عن طريق صناديق الانتخابات! بل إن المسئولين الجزائريين فى المجلس الأعلى للدولة الذى عين عقب الانقلاب العسكرى بداوا يتحدثون عن خطأ السماح بحزب للاسلاميين ممن الأصل!

وبعد الجزائر كانت المغرب تجرى اتصالات مع جماعة العدل والإحسان الاسلامية وتردد ان السلطات هناك بصدد السماح بتشكيل حزب إسلامى لأنهم معتدلون، انهارت هذه المفاوضات السرية وبدأت بالمقابل عملية الاعتقالات والاضطهادات تأخذ طريقها المعتاد!

تونس الحمراء

ومع أن الوضع فى تونس انتهى منذ فترة بتبنى اسلوب شاذ يسمى الديمقراطية المختارة أو الانتقائية ويقوم على منع أى تيار إسلامى من المشاركة السياسية الحزبية بحجة أنهم لا يؤمنون اصلاً بالديمقراطية، واتبع ذلك حملة اعتقالات منذ مؤشرات فوزهم بالاغلبية فى انتخابات أبريل ١٩٨٩ لولا التزوير الذى وقع. فقد بدأت السلطات ضدهم حملة تعذيب سقط على أثرها حتى الان (٥) قتلى وأكثر من ٢٠ ألف معتقل وفقا لما ذكره الشيخ راشد الغنوشى رئيس حزب النهضة.

ومع تزايد اضطهاد وقتل وتشريد الاسلاميين اصبح مسئولو حقوق الانسان يطلقون عليها (تونس الحمراء)!

إخوان الأردن

أيضا حدثت عدة تصادمات فكرية بين الوزارة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين التى تحتل أكثر من ربع مقاعد البرلمان (٢٢ مقعداً) واشتكى بعض أعضاء الجماعة من محاولات التضييق عليهم خاصة منذ بدء المفاوضات العربية الاسرائيلية فى مدريد ثم واشنطن. وقد صادرت السلطات الاردنية صحيفة (الرباط) التى تصدر برخصة أجنبية وتطبع فى المنطقة الحرة بعمان – على مدار ثلاثة أسابيع متوالية لنقدها للانقلابيين الجزائريين ونشرها انتقادات شديدة لبعض قادة الدول العربية والموقف من عملية السلام. بل أن حادثة انتقاد أحد الإخوان لرئيس لوزراء الاردنى الاسبق هزاع المجالى الذى قتل فى حادث انفجار عام ١٩٥٩ قد أثارت العواصف ضد الجماعة ككل ووصل الامر لحد وصول برقيات للملك حسين، تطالب بوقف نشاط الجماعة والتيارات الاسلامية عموماً بحجة سعيها للسيطرة على الحكم!

أما فى مصر، ورغم وصف مسئولين عديدين – فى أوقات سابقة– لنشاط



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

جماعة الاخوان بالاعتدال، فقد وضح أن فوز الإسلاميين الجزائريين قد أرق المسئولين، ودفع العلمانيين جميعاً للضغط تجاه مؤسسة الرئاسة لتكبيل نشاطهم أكثر فى مصر مع زيادة عمليات القمع لكافة التيارات الاسلامية الاخرى.. وكان من المفاجىء -وبعد ١٦ عاماً كاملاً- أن يصدر الحكم برفض عودة جماعة الاخوان فى توقيت مناسب لبدء تحرك الحكومة ضدهم لمحاولة تحجيم نشاطهم المتزايد، ومحاصرتهم لتفادى انعكاسات الجزائر وهكذا بمجرد ضرب الإسلاميين الجزائريين وصدور الحكم برفض الدعوى أعلن عن تنظيم سلسبيل الوهمى لضرب عصفورين بحجر واحد.. الأول: وقف مسيرة التفاؤل فى الحصول على الشرعية، والثانى: ضرب شركة كمبيوتر عربية ناجحة لمصلحة القطط السمان فى هذا المجال وشركات الكمبيوتر العالمية!

تغير الموقف الأمريكى

والطريف أن الادارة الأمريكية -وبعد الانتهاء من ضرب الاسلاميين فى دولهم- أعلنت على لسان مسئول دبلوماسى أنها بدأت تراجع موقفها المؤيد للحركات الاسلامية فى المغرب العربى!! وأنها بعد أن كانت تدعو لإقامة علاقات متينة مع هذه الحركات، خاصة فى تونس والجزائر باعتبارها قوى صاعدة ومرشحة لتسلم أو تقاسم الحكم بدأت تعدل موقفها وتحذر من مخاطرها بعد موقفها من حرب الخليج وعملية السلام، وما أعلنته حكومتا تونس والجزائر من تبنيهم لأسلوب العنف! التفسير الامريكى الساذج هنا يبدو وكأنه يصدق على أسلوب مواجهة هذه التيارات الاسلامية، إن لم يكن يساندها بالفعل. وأيضا ما أعلنه حلف شمال الاطلنطى مؤخراً من اتخاذ الاسلام عدواً بديلاً للشيوعية يدخل فى نفس الاطار. بل إن المحاولات الامريكية لمناصرة التوجه العلمانى فى الجمهوريات الاسلامية الاسيوية بمساندة تركيا وإسرائيل ومحاصرة الدور الايرانى تصب كلها فى نفس السياسة الجديدة للنظام العالمى الجديد، وقد كان التوجه (الاصولى) لهذه الجمهوريات محل نقاش حاد فى الكونجرس الامريكى يوم الاربعاء الماضى، أثناء عرض مدير المخابرات C.I.A لبرنامج وكالته تجاه المنطقة الاسيوية، ولم يطمئن الاعضاء الا عندما أكد لهم روبرت جيتس أن هناك خططاً لمنع النفوذ الإسلامى الايرانى من النفاذ لهذه الجمهوريات، وأن هناك بديلاً علمانياً.. والواضح أن حاجة هذه الجمهوريات الإسلامية المستقلة للمال والمعونة ستكون هى (الجزرة) التى يرغب الامريكان فى أن يوجهوا مسلمى أسيا الوسطى والقوقاز بعصاهم إليها.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

« الدولة المشاغب » ... والنظام الدولى الجديد

اكاد اميل الى الاقتناع بان العمل العسكرى ، بالحجم الهائل الذى استخدم فى حرب الخليج ، غير قابل للتكرار . وحتى لو كان هناك تلويح باللجوء للقوة العسكرية لتصفية بقايا مواقع ينظر اليها على انها تناصر العدوان او الارهاب ، فان اقصى غايات هذا التلويح اثارة هبات رياح مطلوب لها ان تجعل توازن الدولة المقصودة يختل ... ثم تتكفل اشياء اخرى - فى الدولة ذاتها - ببقية المهمة .

عاطف الغمرى

ولست اعنى بذلك اننى استبعد استخدام القوى العظمى للقوة العسكرية فى ظل النظام الدولى المتغير ، لكن استخدامها سيكون موجها ضد ماتعتبره هذه القوى « عناصر تهديد مستجدة » ، تحمل بالفعل خطرا على مصالحها الحيوية فى العالم - وهذا موضوع اخر .

اما المواقع التى اتحدث عنها فهى تنتمى الى نظام دولى قديم ، انهار ويجرى تصفية وازالة انقاضه ، بصورة او باخرى .

واذكر اننى اطلعت اثناء ازمة الخليج على دراسة امريكية تقول ان فى العالم الثالث عشرين نظام حكم لديها نفس النزعة لأن تفعل مافعله صدام حسين . وهى التى توصف « بالدولة المشاغب » .

.. وايضا لم يكن يغيب عن العين ان الولايات المحدة كانت فى حالة رضا وهى تستمتع برؤية الدولة المشاغب فى العالم الثالث عامة ، والعالم العربى على وجه الخصوص .

وهى دولة بها نظام حكم اعتراه فى فترة الصراع الأمريكى السوفيتى ، اغراء القيام بدور مشاكسة الآخرين والتشويش عليهم ، خارج الحدود . وكانت الولايات المتحدة تلهب هذا الاغراء وترفع حرارته ، فى مناطق من العالم الثالث لانه كان يحقق لها بشكل غير مباشر هدف تشتيت وتفتيت وحدة التجمعات الاقليمية لدول تجمعها وحدة المصالح .

وربما كان من دلالات ممارسة هذه اللعبة رغم مايبدو فيها ظاهريا من تناقض ، ماسجلته مناقشات الكونجرس من ان الولايات المتحدة التى اتخذت موقفا رسميا معاديا لايران اثناء الحرب العراقية الايرانية ، قد اعطت الاذن لاسرائيل بتوريد السلاح لايران ، بل والقيام بدور السمسار لشراء الاسلحة لحساب ايران من دول اخرى . وايضا ماتكشف فى الغرب من ان الولايات المتحدة كانت تتخذ مواقف حادة ضد دول اتهمتها باستضافة او ايواء تنظيم ابو نضال ، بينما ابو نضال عميل اسرائيلى ، ينفذ عمليات يخططها الموساد .

واليوم فان الصراع الامريكى السوفيتى انتهى . والاتحاد السوفيتى نفسه كدولة مات ودفن ، وسارت امريكا فى مقدمة صفوف المشيعين حتى مواراته التراب . ودخل العالم مرحلة انتقال الى نظام دولى جديد ومختلف ، مطلوب فيه هدم قطع احجار اللعبة القديمة ، ومنها « الدولة المشاغب » ، لانه فى ظروف تنفرد فيها امريكا بالساحة الدولية فان الشعب يمكن ان يرتد اليها . ثم ان الأدوار قد اختلفت ، وقواعد اللعبة الجديدة تحتاج للاعبين مختلفين .

ولان امريكا دولة لا ينفرد فيها الرئيس بالفكر وصناعة القرار ، فالفكر فيها يسبق السياسة ، وبها معاهد ومراكز ومؤسسات للبحث والتفكير وصناعة القرار المناسب الذى يعبر عن فلسفة الدولة ومصالح القوى الاقتصادية فيها ، ثم طرح نتائج دراساتها كاختيارات وبدائل ، على الرئيس ، لذلك فان حسابات القرار السياسى تقوم على اساس من العلم ، ودقة التصويب نحو الهدف .

ويبدو ان الحسابات الأمريكية انتهت الى ان انظمة « الدولة المشاغب » ، لا تحتاج فى ظروف النظام الدولى الراهن الى اكثر من هبة رياح ، وان المسألة هى فى التوقيت ، وان العوامل الذاتية فى هذه الانظمة سوف تكمل المهمة ومن هذه العوامل :

□ □ الاقتناع بما لم يختلف عليه علماء السياسة ، وانظمة الحكم ، وعلم النفس السياسى ، من ان « الدولة المشاغب » مضطرة انقاذا لنفسها من الموت ، ان تنزع من جسدها شوكة تدميها ، بينما كانت تلك الشوكة سابقا هى مصدر بقائها ، والمعنى المقصود ان هذه الانظمة هى صورة منسوخة من حكم ستالين . فستالين كان قد طبع رجاله ومواطنيه بالخوف ، ولان من يرث الخوف يورثه . فان رجاله زرعوا الخوف فيمن خلفهم . وظل الجميع مؤمنين بعقيدة خلاصتها ان الخوف اداة قوة الدولة ، وانضباط ابنائها ، ومصدر حفز العامل ليعمل ، والفلاح ليزرع ، والكاتب ليكتب ، والجماهير لتتغنى وتهتف . اى ان الخوف حل محل الابداع الخلاق والتلقائى للمواطن .

وعندما جاء جورباتشوف ليجعل التفكير العقلى يحل محل الخوف ، فان الدولة انهارت فى الحال ، لان الخوف كان اساس تماسكها وبقائها ولا شىء غيره .

ولان قوة الخوف لابد ان تضعف امام ظروف جديدة اقوى منها ، فان هذه الانظمة المنسوخة في دول متعددة من العالم الثالث راحت تسرع الى اضافة لمسات تجميلية من حرية التعبير ، والتعددية ، وهي وان ظلت مجرد « لمسات » الا انها اضيفت الى اشياء ليست من طبيعتها . فكان التناقض والتناطح . وكان ما اضيف الى عنصر الخوف ، مثل زرع عضو في جسد يلفظه ، ولانتيجة من وراء ذلك سوى الاحتضار .

□ □ ان المفكرين السياسيين في الغرب لايخفون ادراكهم لجذور الروح القومية في العالم العربي ، وكيف ان ردود فعل الاحداث الكبرى [من نكسة ٦٧ الى حرب الخليج ثم الصدمة الجزائرية] ، تجرى في شرايين المجتمعات العربية كلها بغير استثناء ، وقياسا على ذلك فان الصدمة الجزائرية الفاعلة الان عربيا ، لم تعد في التشخيص السياسى مشكلة او حالة جزائرية ، لكنها وضع عربي عام .

ورغم مراعاة وجود خصوصية جزائرية في جانب هام مما جرى هناك ، الا ان معظم عناصر الحدث شائعة في العالم العربي بشكل عام ، وكلها تنتهى عند تساؤلات خلاصتها :

عندما يتوقف نظام حكم عن ان يقدم شيئا بعد سنوات طويلة من انفراده بالسلطة ، فماذا يرجى منه خاصة وان الامل في انجاز سياسى واقتصادى واجتماعى ، اصبح جنينا ميتا في بطن النظام ؟ .

واذا كان البقاء في الحكم (٣٠ سنة للنظام الجزائرى في السلطة) ، هو معركة النظام ، فهل ينتظر لاى معارك سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية للشعب ان تسفر عن شيء سوى الهزائم المتصلة ؟

واذا كان التشخيص قائما على ان مثل هذه الانظمة تحمل في داخلها عناصر فنائها ، فانه يبدو ان عددا منها في العالم الثالث سوف يتعرض للعبة الضغوط السياسية والنفسية ، مادامت تكفى هبة ريح لكى تترنح انظمة كانت مرغوبة في نظام وانتهى ، ولم يعد مرغوبا فيها في ظل نظام مختلف .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢

التصور الاستراتيجي للسياسة الأميركية بين النظام العالمي الجديد والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط

ربما كان انعقاد مؤتمر الشرق الأوسط في موسكو.. وانعقاد مؤتمر قمة مجلس الأمن في نيويورك في الأسبوع نفسه.. مجرد مصادفة من حيث توقيت الانعقاد.. ولكنه بالقطع لم يكن كذلك من حيث التوجهات والأهداف.. فالمؤتمران تناولا موضوعات غاية في الأهمية تتعلق جميعها بالمعالم الأساسية للنظام الدولي الجديد.

ويتضمنان منهجا دوليا لإعادة بنائه وتنظيمه. وهما رغم ما يبدو بينهما من اختلاف في الهدف.. وأن أحدهما وهو مؤتمر الشرق الأوسط أكثر تخصصا من الثاني.. إلا أنهما يمثلان محاولتين تنتهيان إلى مصب واحد وتردان على تساؤل واحد يشغل بال العالم اليوم.. وهو يدور حول الشكل المنتظر للنظام الدولي الجديد الذي تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المكونات المؤثرة على شكله المنتظر. والأدوار التي ستتقاسمها القوى الرئيسية الفاعلة فيه.. وعلى رأسها الولايات المتحدة.. ففي قلب منطقة الشرق الأوسط تقع مصالح استراتيجية أميركية على قدر كبير من الأهمية .. تتمثل في سعيها لضمان حصولها على النفط العربي.. وضمانها لأمن إسرائيل وبقائها.. فبعد حرب الخليج رأت الولايات المتحدة.. إن الصورة قد اختلفت تماما وأن الفرصة الحيوية قد اتيحت لها لكي تعيد ترتيب الأوضاع الإقليمية والعالمية .. باعتبار ذلك مسئولية أميركية في المقام الأول عليها أن تحملها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك أوصاله..

وأصبح عليها أن تعمل على تأكيد مكانتها وتأمين مصالحها بشكل أكثر فاعلية .. سواء من حيث متطلبات الحصول على الطاقة من المنطقة.. أو من حيث حل مشكلة الوجود اليهودي في الشرق الأوسط وتثبيت أقدام الدولة العبرية في المنطقة عن اعتقاد بأن ضمان استمرار بقاء إسرائيل وتطورها لا يمكن أن يتحقق في ظل الظروف الراهنة.. ولابد لذلك أن تتحول إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية مندمجة في النظام الإقليمي.

ولما كانت وسائل توفير هذه الضمانات حتى ثلاث سنوات مضت قد ارتبطت دائما بوجود الحرب الباردة واستمرار الصراع العالمي بين القوتين العظميين.. إلا أنه بعد التغيرات الجذرية في الأوضاع الدولية والإقليمية التي وقعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة .. أصبحت هذه الوسائل لا تصلح أو لا تتناسب مع هذه الأوضاع.. كما اختلفت حسابات مصادر التهديد التي يجريها الغرب والولايات المتحدة من أجل ضمان حماية المصالح في المنطقة.

لذلك عندما جلس وزراء ٢٥ دولة في قصر المؤتمرات بموسكو يوم ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢.. كانت كل هذه الاعتبارات تفرض وجودها على المؤتمر.. الأمر الذي يجعلنا نعتبره بمثابة بداية مهمة لمرحلة جديدة في عملية إعادة بناء النظام الدولي الجديد.. من خلال مكوناته الإقليمية المهمة.. وإذا كانت نتائج الجولة الأولى لهذا المؤتمر جاءت شديدة التواضع.. إذ اقتصرت على وضع جدول الأعمال ثم تأجيل انعقاده إلى الشهر الجاري أو أبريل (نيسان) المقبل.. فذلك راجع لأسباب مختلفة .. فلم يكن من المنتظر أو المطلوب من المؤتمر في هذه المرحلة أن يتوصل إلى أي قرارات أو يحقق أي تقدم في الطريق المرسوم له.. كان ذلك متوقعا تماما لأن توقيت انعقاده في إطار عملية السلام الشامل والمفاوضات الثنائية وما قيل عن أن تناوله للقضايا الإقليمية المطروحة سوف يؤدي إلى خلق قوة دفع جديدة لهذه المفاوضات.. هو توقيت خطأ.

ورغم وضوح هذه الحقيقة لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة إلا أنهم ينظرون إلى الأمر من زاوية مختلفة ولأسباب مختلفة بشأن عقد المؤتمر في هذا التوقيت.. فإنهم يرون في انعقاده خطوة مهمة في مسار النظام الدولي الجديد ترتبط بالسياسة الأميركية العالمية .. بالقدر نفسه الذي ترتبط به السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.. والتي مازالت تسعى لخلق القاعدة السياسية الضرورية .. من خلال التسوية السلمية التي يمكن الاستناد عليها في بناء العلاقات الجديدة في الشرق الأوسط كمهمة أساسية لمؤتمر موسكو.



بقلم : طه المجدوب*

ورغم أهمية الموضوعات التي سيتناولها هذا المؤتمر.. إلا أنها موضوعات من الصعب تناولها في هذه المرحلة..

من هنا يستقي مؤتمر موسكو أهميته ليس باعتباره مؤتمرا يتناول قضايا حيوية تخفي إقليما مهما بمشاكله ومعضلاته المرتبطة بالمصالح العالمية فحسب.. ولكن لأنه يمثل حلقة دولية أساسية في النظام العالمي الجديد.. خطوة لها وزنها السياسي على الطريق نحو بلورة مكونات وشكل هذا النظام ومن هنا جاءت المشاركة الواسعة النطاق لدول العالم التي حضرته. لذلك فالنظر لهذه الجولة باعتبارها استكمالا لما سبقها من جولات في عملية السلام..

يعتبر نظرة سطحية لأبعاد التحركات السياسية الدائرة على الساحة الدولية .. إذ ينبغي أن تكون النظرة إلى الأحداث أكثر عمقا وأكثر ارتباطا بحقيقة ما يدور على هذه الساحة .. لأن الهدف منها ليس التوصل إلى هذه التسوية بل إنها جزء مهم من عملية إعادة بناء الوضع العالمي عامة وفي الشرق الأوسط بوجه خاص.

في هذا الإطار سنحاول هنا أن نتناول أبعاد التطور السياسي الذي طرأ على التصور الأميركي في معالجة القضايا الدولية والإقليمية.. فإذا نظرنا لمنطقة الشرق الأوسط والمصالح الأميركية فيها لمرحلة ما قبل الخليج.. فسنجد أن هذه المصالح كانت تتلخص في استمرار تدفق النفط من الخليج واحتواء الاتحاد السوفياتي وضمان أمن إسرائيل.. على أساس من فرض توازن عسكري في المنطقة يضمن لإسرائيل التفوق الكمي والكيفي.. مع تجاهل لاحتلالها الأرض العربية . وقد استمر سريان هذه المصالح والأهداف الأميركية والغربية إلى أن تغيرت طبيعة هذه المعادلة في ظل عدة متغيرات أساسية لعل أبرزها: وقوع حرب الخليج وما ترتب عليها من تداعيات.. انهيار الاتحاد السوفياتي وتفتيته.. قبول الدول العربية التعاون مع الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق.. مع انخفاض واضح في أهمية الدور الاستراتيجي لإسرائيل في نطاق السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

وكان لابد إذن من إعادة النظر في كل ما طرأ من تطورات وما تركته من أثر.. ووضع تصور جديد متكامل الشكل والمضمون للمرحلة التالية لعصر ما بعد القطبية الثنائية باحتمالات الفردية، أو المتعددة .. واستقر التصور الأميركي على ضرورة الانتقال من الاعتماد الكامل على فكرة توازن القوى في الشرق الأوسط القائمة على أساس التفوق الإسرائيلي إلى فكرة «الأمن الجماعي» المدعمة من الولايات المتحدة وحلفائها .. والتي لا تعترض عليها قوة عظمى أو كبرى أو إقليمية .. وفي الوقت نفسه تحقق المصالح الأساسية وترعى نسبيا بعض مصالح الأطراف الأخرى الخارجية والداخلية. هكذا أصبحت فكرة الأمن الجماعي هي محور الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط في عقد التسعينات.. في إطار صيغة جديدة تتضمن عدة معالم أساسية من أبرزها:

* مشاركة عربية أوسع نظاما في الشؤون الأمنية.
* إيجاد حلول عاجلة للمشاكل المهمة المترتبة على الصراع العربي الإسرائيلي.
* انهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل وتحقيق السلام.
* وجود عسكري أميركي دائم وقوي في المنطقة.

وتحاول الولايات المتحدة خلق نوع من التوازن المقبول لوضع إسرائيل وذلك من خلال المفاوضات الثنائية دون الارتماء في أحضان السياسة الإسرائيلية الضارة بالمصالح الأميركية.. كما كانت العلاقات من قبل.

من ناحية أخرى فهناك ظاهرة المشاركة الدولية الواسعة النطاق التي تصر الولايات المتحدة على ممارستها في حل المشكلات الدولية والإقليمية وهي الظاهرة التي برزت في مؤتمر موسكو.. وهذا يدفعنا إلى أن نتناول بشيء من التحليل الأبعاد التي ترمي إليها الأهداف الأميركية في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط ويمكن من خلال تنظيمها خلق نظام إقليمي للشرق الأوسط يأخذ بعدا دوليا يربطه بالنظام العالمي الجديد.. أما الهدف غير المباشر فهو هدف أوسع نطاقا متعدد الجوانب.. يتجاوز عملية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.. إلى اعتبار هذا المؤتمر تجربة جديدة مهمة تحاول الولايات المتحدة من خلالها أن تترسم وتنسق الخطى الضرورية لوضع أسس النظام الجديد الذي لم تتضح معالمه الكاملة بعد.. ويحيط به التنافس والصراع الخفي بين الدول العظمى والدول الكبرى والصاعدة.. كما أن ضخامة التركة التي ورثتها



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الولايات المتحدة خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.. يجعل من الصعب على دولة واحدة مهما بلغت قوتها أن تتحمل مسؤوليتها وأعباءها بمفردها.. بينما يعترض الشركاء على انفراد هذه الدولة الواحدة بما تضمه التركة من ثروات فضلا عن قيادتها للعالم.. وفي الوقت نفسه هناك مصالح استراتيجية أميركية عليا.. قد لا تتعارض مع استراتيجيات الدول الأخرى.. ولكنها تحتاج إلى حماية قوية تدفع الولايات المتحدة إلى تسخير كل الفرص المتاحة لخدمة هذه الاستراتيجية ولتحقيق مصالحها وحمايتها في العالم وفي الشرق الأوسط.. وبأقل تكاليف ممكنة وبأقل التضحيات.. وذلك بتطبيق الفلسفة نفسها التي سبق أن طبقتها في حرب الخليج حينما وزعت الأعباء المالية للحرب على عدد من الدول الغنية التي يمكنها المشاركة في تحمل هذا العبء مثل السعودية والكويت واليابان وألمانيا.

هذه الفلسفة لها عدة أهداف مهمة من وجهة النظر الأميركية: فهي على الصعيد السياسي تؤكد مبدأ المسؤولية الدولية المشتركة في حل المشاكل العالمية والإقليمية.. وتضع البصمة الدولية وطابع الشرعية على الأعمال التي تنفذها.. فضلا عن ذلك فهي تمتص اعتراض الشركاء الغربيين على انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم وقيادته.. خاصة إذا كانت مدعمة بمساهمة ووجود الولايات المتحدة .. أما على الصعيد الاقتصادي فهي تشكل مخرجا حيويا يخفف العبء عن الاقتصاد الأميركي ويفتح أمامه أفضل الفرص لمواجهة حالة التدهور التدريجي التي تعتريه في الوقت الراهن من خلال خفض الأعباء المالية الخاصة بمتطلبات السياسة الخارجية الأميركية إلى حدها الأدنى.

وتريد الولايات المتحدة إشراك دول أوروبا الغربية واليابان في أنشطة اقتصادية وأمنية .. كجزء من الحل العالمي لمشاكل الشرق الأوسط.. وجميعها من الدول المستفيدة تماما من تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة لاعتماد صناعتها الكبرى على نفط الشرق الأوسط.. وبالتالي لها مصالح حيوية في المنطقة ولا بد أن تساهم في حمايتها عن طريق المساهمة في تأمينها أو في دعم الاستقرار السياسي لها من خلال الدعم الاقتصادي والمشروعات التي تؤدي إلى تثبيت الأوضاع وتطويرها تجاه المصالح الأساسية لكل الأطراف المعنية ..من هنا تأتي الأهمية الكبيرة التي تضعها الولايات المتحدة على مؤتمر موسكو المتعدد الأطراف.. ويفسر لنا لماذا شارك فيه هذا العدد الضخم الذي يضم بالإضافة إلى كل الدول العربية وإسرائيل، تركيا والصين فضلا عن الولايات المتحدة وكندا.

إننا إذا نظرنا إلى القضايا المطروحة على المؤتمر مثل ضبط عمليه التسلح وتدابير الأمن الإقليمي وحل مشاكل المياه والتعاون الاقتصادي في إطار التنمية الشاملة .. نجدها قضايا حيوية تحتاج إلى إسهامات وإمكانات خارجية ضخمة..

* خبير استراتيجي مصري



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

عدم الانحياز .. والنظام الدولى الجديد (١)

متغيرات النظام الدولى تفرض البحث عن صيغة جديدة لعدم الانحياز



فى إطار المتغيرات العديدة التى يشهدها النظام الدولى والتى تبشر بميلاد عالم جديد لا تسوده القطبية الثنائية والتى ظلت السمة الحاكمة للنظام الدولى منذ عام ١٩٤٥ ، فإن إحدى القضايا الأساسية التى تطرح نفسها هى وضعية حركة عدم الانحياز ، خاصة مع ظهور بعض الدعاوى لالغائها باعتبار انها لم تثبت فعاليتها حتى فى ظل مرحلة القطبية الثنائية . واذا كان اجتماع الحركة الذى عقد فى قبرص مؤخرا جاء كمحاولة لتلمس دور الحركة فى النظام الدولى الجديد ، فإن الواقع يؤكد ان دول العالم الثالث فى حاجة الى صيغة جديدة لعدم الانحياز سواء فى الشكل او المضمون .

كان النظام الدولى قد استقر على اسس حالة القطبية الثنائية شاطرا العالم الى شطرين متباينين شكلا ومضمونا عندما بدا العالم الثالث وعلى إثر مؤتمر باندونج فى تلمس مواقعه وسط تصاعد موجة الصراع والمواجهة بين المعسكرين الغربى والشرقى فيما عرف بعد ذلك باسم «الحرب الباردة» .

وادى نبذ «نيكيتا خروتشوف» للتفسير الميكانيكى لمفهوم «صراع الاضداد» فى المجال الدولى بوصفه من مخلفات الحقبة الستالينية ودعمه لسياسة عدم الانحياز لاول مرة بوصفها احد الاسلحة الجديدة فى مواجهة الامبريالية التى ستحرم من استغلال موارد العالم الثالث ومن اقامة قواعد على اراضيه ادى ذلك الى دفع الولايات المتحدة الى مراجعة الموقف الدلاسى الشهير «من ليس معنا فهو علينا» . هنا استطاع العالم الثالث - ممثلا فى حركة عدم الانحياز - ان يتبوا مقعده كعالم ثالث بالفعل بين المعسكرين يقوم بدور فعال فى حماية السلام العالمى من خلال المبادرات الايجابية واهمها دفع موسكو وواشنطون لبدء مفاوضات نزع السلاح بجنيف عام ١٩٦٠ وهى

على سعيد

المفاوضات التى ضمت ثمانى من الدول غير المنحازة .

هنا تمكنت دول العالم الثالث من استغلال الصراع بين المعسكرين للحصول على اكبر قدر من المكاسب التى تمثلت فى :

١ - هامش اكبر من القدرة على المناورة اتاح الحصول على الاحتياجات الضرورية من السلع النادرة مثل السلاح وتكنولوجياه .

٢ - الاستفادة من الخلل السعرى فى دول المعسكر الاشتراكى فى الحصول على سلع رخيصة اضافة الى ما تؤدى اليه المنافسة السلعية بين المعسكرين من فروق فى الاسعار حيث عادت ميكانيزمات التنافس تترسخ من جديد بديلا عن الاحتكار كميكانيزم ميز هذه الحقبة من التاريخ الرأسمالى .

٣ - ادى وجود المنافسة الى تدفق المساعدات من المعسكرين للدول النامية فى محاولة لاستقطابها فى دائرة الصراع السياسى والايديولوجى وذلك فى سعى كل طرف لاكتساب مؤيدين ومناطق نفوذ لبسط الهيمنة ومحاصرة الطرف الآخر .

وفى مرحلة لاحقة من مراحل الصراع وفى نهاية ازمة الصواريخ الكوبية بدات الحرب الباردة تخلى مكانها تدريجيا لنوع من التعايش السلمى بين موسكو وواشنطون وهو التعايش الذى تم تقنينه خلال قمة نيكسون - بريجنيف بموسكو عام ١٩٧٢ فيما عرف بعد ذلك باسم «الانفراج الدولى» فتعرضت عدم الانحياز كحركة لازمة استطاعت رغم وجودها ان تحقق بعض المكاسب فاستمرت ثورات وحروب التحرير فى فيتنام وانجولا والشرق الاوسط .

ثم جاءت اخيرا المرحلة الجورباتشوفية مبرزة ثلاثة عوامل ساعدت الولايات المتحدة على ان تلعب دور القوى العظمى الوحيدة مدشنة بحرب الخليج ما سمى بالنظام العالمى الجديد الذى تقوم بحراسته بالقوة العسكرية الصريحة تارة والمظللة بقرارات الامم المتحدة تارة اخرى ويجىء على راس العوامل التى مكنت الولايات المتحدة من تحقيق هدفها :

١ - انهيار حائط برلين وتساقط الانظمة الشيوعية فى اوروبا وسيادة اقتصاد السوق كنمط اساسى فى التنمية بعد تراجع التخطيط المركزى فى الدول الاشتراكية ذاتها وهو الوضع الذى ترافق مع صعود بيروسترويكا جورباتشوف كمحاولة من قمة الجهاز البيروقراطى السوفييتى المتمثل فى الحزب لمقرطة Democratization الحياة السياسية فى محاولة لاعادة انتاج البيروقراطية وانقاذ الدولة والحزب وهى المحاولة التى وضع جورباتشوف بنفسه نهاية لها برفضه لمحاولة ياناييف ورفاقه ترشيد البيروسترويكا ومن ثم قراره بحظر نشاط الحزب الشيوعى وهو القرار الذى دق به المسمار الاخير فى نعش الجهاز البيروقراطى والدولة السوفييتية بل وايضا مستقبله السياسى .

٢ - تفضيل القوى الاقتصادية المنافسة - اليابان والمانيا الموحدة وهى التى تسيطر مع امريكا على ٨١٪ من اجمالى الاستثمارات العالمية اى ما يقترب من ١٥٠٠ مليار دولار - ان تبقى فى وضع الكمون اليقظ على ان تلعب دورا يمكن ان يكون متسرعا وهى ذات القوى التى يتوافق تناميها مع تنامى معدلات التدهور فى الاقتصاد الامريكى وهو التدهور الذى تتبدى اهم مظاهره فى تزايد عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة وتراجع الدولار الذى اصبح يساوى عام ١٩٩١ ما يقل عن ١٢٦ ينا يابانيا بعد ان كان يساوى عام ١٩٧٠ ما يزيد على ٣٨٠ ينا كما انخفض الدولار الذى كان يساوى ٣,٨ مارك عام ١٩٧٠ الى ١,٥ مارك عام ١٩٩١ وهو ما يتوقع ان يزيد مع تقلص دور الدولار كعملة عالمية مع ترتيبات اصدار عملة اوروبية موحدة

٣ - التطورات الاقتصادية - الاجتماعية التى حدثت فى دول العالم الثالث واهمها تحول بعض الانظمة الوطنية الى التبعية السياسية والاقتصادية الكاملة على حساب مشروعات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات اضافة الى محيط من الديون يقربها من حافة الافلاس وهى الديون التى بلغت عام ١٩٩٠ ما يزيد على ١٣٤١ مليار دولار وهو ما ترتب عليه ازدياد حالة الافقار فارتفع عدد البلدان الاقل نموا والاكثر فقرا - وهى تلك التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٦٠٠ دولار سنويا - الى سبعة واربعين بلدا عام ١٩٩٠ بعد ان كانت ٤٢ بلدا فقط فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد الفقراء - حسب برنامج التنمية التابع للامم المتحدة - من ٨١٩ مليونا عام ١٩٨٠ الى ما يتوقع ان يزيد على ٩١٣ مليونا عام ١٩٩٥ .

على ان هذه الديون وما ترتب عليها من نتائج جاءت كنتيجة طبيعية لرفع معدلات الفائدة وانهيار اسعار المواد الخام التى تصدرها دول العالم الثالث بسبب ما فرضته الدول الصناعية الكبرى من اجراءات حماية واكبها تعديل شروط الاقراض التى يمارسها البنك الدولى وصندوق النقد والتى يجىء فى القلب منها خفض قيمة العملة المحلية . وخفض النفقات الحكومية - وهو ما ياتى على حساب قطاع الخدمات غالبا - وتحرير اسعار السلع فى اطار عملية تحويل المسار الاقتصادى وهو ما يعرف عادة باسم «عملية الخصخصة» Privatization وهى السياسات التى ترى منظمة محايدة مثل منظمة العمل الدولية انها تؤدى الى المزيد من الافقار وسوء توزيع الدخل القومى على حساب صغار المزارعين والعمال المعدمين والموظفين الصغار وهو نفس المعنى الذى تؤكده ديل هيلديراند Dal Hildebrand فى كتابها To Pay is to Die حينما تذكر ان «المبالغ الاجمالية لخدمة الدين لبلد فقير كالفلبين وصل الى ٢٠ مليار دولار بينما حجم القروض الجديدة ٣,٧ مليار دولار اى ان الفلبين تخصص ٣٧٪ من ايراداتها لخدمة الدين بينما لم تتجاوز النسبة المخصصة لقطاع الصحة ٣٪ والاصلاح الزراعى ٣,٤٪ والاشغال العامة والطرق ٥٪» .

ويستهدف الصندوق من كل هذا معالجة الخلل في موازين مدفوعات هذه الدول وذلك تحسينا لقدرتها على الوفاء بالدين كهدف مبدئي يخدم الهدف الأعمق الذى يتمثل في تعميق الاندماج بين هذه الاقتصادات والاقتصاد العالمي ومن ثم تعميق تبعية الاول وهيمنة الأخير وهنا ووسط كل هذه القتامة يجدد السؤال ماذا تبقى للعالم الثالث ؟ فحتى لو سلمنا بتطور اشكال الصراع بين القوى الاقتصادية الراسمالية المتنافسة في عالم اليوم فإن غياب العوامل السياسية والايديولوجية في ذلك الصراع سيقلل من هامش المناورة الذى اتيح لدول العالم الثالث إبان مرحلة صراع القطبين خاصة بعد فقدان هذه الدول احد اهم أسلحتها الذاتية وذلك بتحييد دور النفط .

يجىء ذلك في الوقت الذى تعيد فيه الة الحرب الامريكية ترتيب اولوياتها بعد ان سقطت الدول والانظمة التى استقرت على راس قائمة الاعداء طويلا وبعد ان تبدلت بؤر الصراع وهو ما سبق أن رصدته الاستراتيجية الامريكية قبل عقد كامل على ميلاد الجورباتشوفية ففى شهادته امام الكونجرس في ١٨ مارس ١٩٧٦ قال الفيس ادميرال جيرالد ميلر «نائب مدير هيئة تخطيط الهدف الاستراتيجي التابعة للقيادة المشتركة الامريكية» «... والآن ومن اجل المستقبل فإن لدينا دافعا جديدا يتطلب توفير الاستقرار في ربوع العالم هو تطلع الولايات المتحدة أكثر فاكثر الى ما وراء البحار للحصول على مصادر القوة الاقتصادية لذا فتقارير مختلف الوكالات الحكومية توضح اننا سنتطلع بشكل متزايد الى افريقيا والشرق الاوسط وكذلك الى جنوب افريقيا للحصول على المواد اللازمة لاقتصادنا الصناعى كما سنضطر للحفاظ على طرق التجارة حرة..»

ان ما رصدته الاستراتيجية الامريكية هو بالفعل ما يتم الان فلم ينته دور الة الحرب الامريكية قدر ما تبدلت بؤر الصراع وتغيرت قائمة الاعداء كما كان ينبغى ان تتغير والا فلن يعود هناك مبرر - بعد زوال الخطر الشيوعى - لموازنة عسكرية فيدرالية تزيد على ٣٠٠ مليار دولار تتجه في الأسلس لتغذية احتكارات انتاج السلاح والمعدات الحربية وهى الموازنة التى سيؤدى خفضها الى ركود حاد في اهم قطاعات الاقتصاد الامريكى وهو ما يعزز ميل الاستراتيجية الامريكية لتغذية الصراعات في العالم الثالث بين دوله والطوائف العرقية والدينية المختلفة داخل الدولة الواحدة كما في الصومال واثيوبيا وحتى في دولة كيوغوسلافيا لها دورها التاريخى في قيادة العالم الثالث وحركته السياسية الرئيسية «عدم الانحياز» وهو ما يضمن لهذه الاستراتيجية الا تكف الولايات المتحدة عن اداء دورها كمنتج ومورد رئيسى للسلاح وهو ما يوجد تفسيرا لدفع لما قامت به الولايات المتحدة من دفع العراق لبدء حربه مع النظام الجديد في ايران في وقت تمده فيه بالسلاح لاطالة امد الصراع وهو ما يحقق في الاستراتيجية الامريكية في الوقت ذاته ميزتين اساسيتين اولاهما اجهاض محاولات النظام الجديد في ايران لتصدير الثورة . ثانيا اختبار - وفي نفس الوقت استهلاك - القوة العسكرية والاقتصادية العراقية المتنامية تحقيقا للتوازن الاقليمى بين العرب واسرائيل وهو امر يقتضيه الحفاظ على التفوق العسكرى الاسرائيلى كمبدا حيوى في الاستراتيجية الامريكية ولعله نفس المبدا الذى دفعها للتعجيل بخوض غمار الحرب في الخليج بعد خروج العراق قويا رغم حرب السنوات الثمانى . ياتى مع تحقيق كل ذلك المحافظة على معدلات ربحية عالية لاحتكارات انتاج السلاح وهو ما يتاكد اذا عرفنا ان دول العالم الثالث انفقت على التسليح - خلال الثمانينات - اكثر مما حصلت عليه من مساعدات بنسبة ٢٣٪ وان اكثر من ثلاثين مليونا مهددون بالموت بسبب المجاعة في سبعة عشر بلدا افريقيا يعانى من نقص شديد في المواد الغذائية وفي مقدمتها السودان واثيوبيا والصومال وانجولا وموزمبيق وليبيريا وهى بلدان نعرف من النظرة الاولى انها ضحية الحرب الاهلية ومستورد رئيسى للاسلحة الامريكية وهنا ينبغى التاكيد على تصاعد اهمية الدور الذى يقوم به العالم الثالث في النظام العالمى الجديد قافزا من كونه المكان الثانوى للصراع - في اغلب الاحيان - وايضا الطرف الثانوى فيه - ابان الحقبة الماضية إلى كونه المكان الرئيسى للصراع وايضا الطرف الرئيسى فيه ومن هنا تتصاعد اهمية عدم الانحياز كحركة القت عليها ظروف النظام العالمى الجديد تبعات اشد خطورة تتمثل في محاولة ايجاد صيغة جديدة للتفاهم بين الشمال والجنوب من ناحية وبين الجنوب والجنوب من ناحية اخرى اضافة الى محاولة بلورة كيان مستقل لدول العالم الثالث في عالم اختلطت فيه الاوراق وتبدلت الادوار فاصبحت هيئة دولية في وزن الامم المتحدة - انشئت خصيصا لحل المنازعات بالطرق السلمية - تعطى الاوامر بالحرب وتقوم بمهام متناقضة فهى على سبيل المثال تتولى الاشراف على عملية اغاثة الشعب العراقى من الكوارث في ذات الوقت الذى تتولى فيه مسئولية فرض العقوبات عليه .

ان النظام العالمى الجديد ليس من خلق طبقة او دولة واحدة شريرة ومعادية للسلام بقدر ما هو محصلة لشروط دولية ضاغطة الى جانب سياسات خاطئة ساهم فيها العالم الثالث انظمة وشعوبا بنصيب وافر .



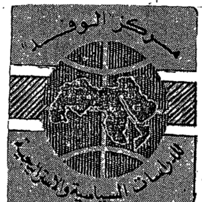
المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

عدم الانحياز ... والنظام الدولى الجديد « ٢ »

مواقف دول الحركة تنذر بانهيار سياسة عدم الانحياز

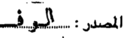
الحوار بين الجنوب ـ الجنوب .. هل يكون صيغة تتجاوز ضعف الحركة ؟



يثور التساؤل الآن حول مستقبل حركة دول عدم الانحياز فى ظل النظلم العالمى الجديد الذى تتزعمه امريكا وحدها ، وبعد انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية .

هنك عوامل سياسية واقتصادية عديدة دفعت بعض المراقبين الى الزعم بأن حركة عدم الانحياز توشك ان تنتهى . غير ان تحليلات اخرى تؤكد بقاء الحركة ، وخاصة فى الميدان الاقتصادى الذى يمكنها أن تتخذ منه منطلقا لدور سياسى بارز اذا استطاعت مضاعفة كمية صادراتها ، وعلاج الخلل فى موازين المدفوعات لعدد كبير من دول الحركة .



المصدر :  الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

ذكريات دبلوماسية :

على سعيد

جاء الرد الامريكي على تنامي الشعور بالخطر من دول العالم الثالث وسياسة عدم الانحياز باعتبارها انحيازا غير صريح لدول المعسكر الاشتراكى - فى ثلاثة محاور اساسية :

١ - الاعداد لبعض العمليات الامريكية ضد زعامات هذه الدول ، منها عملية قتل بندرا نايكا الذى راس اول حكومة سيلانية بعد انتصار جبهة الشعب الموحدة فى الانتخابات فى ابريل ١٩٥٦ وهى الحكومة التى تقدمت ببرنامج نص على تاميم جميع المؤسسات الاجنبية وتصنيع البلاد وإلغاء ديون صغار الفلاحين ، كذلك محاولة التخلص من الرئيس الغيني أحمد سيكوتورى فى ١٩٥٩ ، ثم بدء اولى محاولات التخلص من نكروما رئيس غانا ثم قتل سلفانس اوليمبيو رئيس توجو ١٩٦٣ وبعدها قتل المناضل الافريقى باتريس لومومبا رئيس وزراء اول حكومة كونغولية .

٢ - إعلان مبدا ايزنهاور وسياسته لملء الفراغ الناتج عن اختفاء فرنسا وبريطانيا كقوتين استعماريتين وهو المبدا الذى نص - حسب د .احمد عبدالرحيم فى مؤلفه الولايات المتحدة والمشرق العربى - على السماح باستعمال «قوات الولايات المتحدة العسكرية لضمان وحماية وحدة اراضى واستقلال الدول التى تطلب مثل هذه المساعدة حتى يمكنها التصدى للعدوان المسلح الصريح الذى تشنه اى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية» .

٣ - انضمام أمريكا للجنة العسكرية لحلف بغداد فى ٢٣ مارس ١٩٥٧ وهنا اكتمل المفهوم التحكمى للشئون الدولية الذى ارساه جون فوستر دالاس الذى وصف عدم الانحياز باللااخلاقية .

وقد لعبت الحركة دورا كبيرا فى السياسة الدولية وفى اتخاذ قرارات عديدة من المنظمة الدولية تؤيد دول العالم الثالث وخاصة القضية الفلسطينية ، ولم يكن قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية هو اول القرارات المتعلقة بفلسطين التى لعبت فيها دول الحركة دورا بارزا كجزء من الدور السياسى الكبير الذى لعبته فى مختلف القضايا الاقليمية والدولية ، ففى المؤتمر التاسيسى للحركة فى باندونج عام ١٩٥٥ قررت ٢٩ دولة هى عدد الدول المشاركة تبنيها الكامل لحقوق العرب فى فلسطين ومطالبتها بتنفيذ فورى لقرارات الامم المتحدة .

ولكن فى ١٩٨٨ فى بلجراد وفى تاكيد على تغير توجهات الحركة ، فقد رفضت نفس هذه الدول توصية بإدانة الصهيونية ،

ولم يمض وقت طويل على هذا الرفض حتى تنكرت نفس هذه الدول بوازع من ازمتها وتحت الضغوط الأمريكية ، لقرارها الاول ، مساواة الصهيونية بالعنصرية لتصوت لصالح الغاء هذا القرار .

وهو ما وجد إرهاصا له قبل هذا ، ففى ١٩٧٨ وفى مؤتمر قمة الحركة فى هافانا بكوبا وقفت مجموعة كبيرة من الدول ضد توصية تقول ، إن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية حليف طبيعى لمجموعة عدم الانحياز .

ولم تكن مواقف الحركة هذه إلا جزءا من سلسلة من المواقف التقهقرية التى اذنت ببدء افول شمس الحركة ودورها السياسى على مسرح الأحداث العالمية والتى كان آخرها الموقف من حرب الخليج ثم الموقف من الادانة الجماعية لليبيا فى مجلس الامن فى يناير ١٩٩٢ علاوة على استئناف معظم دول الحركة لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بما فيها الدول التى ادعت الراديكالية ردحا من الزمن ، كالصين ، ولم تات هذه القرارات والمواقف لتبرز نهجا عبثيا تمتعت به سياسات دول عدم الانحياز دون سواها لكنها جاءت لتعكس - وبشكل يكاد يكون ميكانيكيا - كم الأزمات التى تعيشها عدم الانحياز اقتصاديا وسياسيا ، حركة ودولا وشعوبا وهى الأزمات التى تؤكدها نظرة بسيطة إلى مجمل مساهمات دول العالم الثالث - بما فيها دول جنوب شرق آسيا ذات التقدم النسبي - فى سوق الأوراق المالية ، حيث تحتل أمريكا القمة بمساهمة تقدر بحوالى ٣٣,٧٪ تليها اليابان ٣١,٨٪ ثم أوروبا ٢٨٪ ثم كندا ٢,٨٪ ثم دول العالم الثالث ٥,٥٪ ، وهو ما ؤكد - مع غيره من العوامل كحجم الديون مثلا - على مدى التبعية التى تعيشها دول الحركة وتؤثر ليس فقط على استقلال اقتصادياتها وخططها التنموية بل وبالطبع على استقلال قرارها السياسى كدول وكحركة تخضعان لرحمة السلع الامريكية والغربية .

كل هذا يطرح على الاذهان السؤال عن جدوى البحث عن مستقبل سياسى لحركة عدم الانحياز فى عالم القطب الواحد والهيمنة والتبعية الجديدة التى يحكمها قانون التطور اللامتكافىء الذى انتج نموا فى الغرب وتخلفا فى العالم الثالث شاطرا العالم إلى شطرين اولهما عدد صغير من الدول المسيطرة والمتطورة تشكل المركز وثانيهما عدد كبير من الدول المتخلفة تشكل المحيط .

ولعله نفس السؤال الذى فرض نفسه على اجتماعات اللجنة المنهجية لدول عدم الانحياز وهى اللجنة التى تشكلت عام ١٩٨٨ - إبان التغييرات فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى «جورباتشوف» - لبحث مستقبل الحركة وتوجهاتها بعد مرحلة الحرب الباردة وهى الاجتماعات التى عقدت فى لارناكا مؤخرا وراسها وزير الخارجية القبرصى جورج اياكوفو وحضرها ممثلون عن ٥٤ دولة من بينهم ٢٤ وزيرا للخارجية على راسهم وزراء خارجية أهم دول الحركة : عمرو موسى «مصر» ، على العطاس «اندونيسيا» ، على اكبر ولاياتى «إيران» ، ايسيدورو ماليركا «كوبا» ، كدافسينه سولانكي «الهند» فاروق الشرع «سوريا» ، وهو ما يعكس قلق هذه الدول ذات الوزن على مستقبل الحركة ، وناقشت اللجنة جدول اعمال مطولا جاء على راسه توجه ما بعد الحرب الباردة والوضع فى الشرق الأوسط ويوغوسلافيا والاقتراح المصرى - الذى سبق ان ناقشته الحركة فى اجتماعها الوزارى فى اكرا «غانا» فى العام الماضى - باخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووى واقتراح دمج الحركة مع مجموعة الـ ٧٧ .

إن احساسا بخيبة الامل لابد وان يسود إذا لم يكن هناك بد من الاعتراف بتقلص الدور السياسى للحركة بتقلص حركة التحرر ومشاريع التصنيع والاعتماد على الذات . فهل يمكن ان يقوم مستقبل سياسى لحركة تضم فى طياتها دولا تابعة اقتصاديا بل وسياسيا ، حركة تنقسم لدول نفطية غنية ودول ندرة متخلفة وفقيرة ؟!

إن اعترافا بالصعوبة «الانية» لابراز دور سياسى مستقل للحركة لا يعنى نهاية كلية لها او انها وصلت إلى نهاية المطاف قدر ما يعنى ضرورة البحث عن ميكانيزمات نهوض واقعية واسس هيكلية جديدة لدور مستقبلى يتمثل فى محورين اساسيين :

اولا : مواصلة وتطوير الحوار بين الشمال والجنوب : على اساس من كونه حوارا فى مصلحة الطرفين تعززه ثلاثة عوامل :

١ - ما اثبتته ازمة الخليج من تاثير مشاكل وصراعات الجنوب الاقليمية على امن الشمال والتوازن الاقليمى والدولى بصفة عامة .

٢ - تزايد الوعى بين سكان الشمال الغنى بانه رغم ارتفاع مستوى معيشتهم فإن نوعية الحياة ذاتها اخذة فى التدهور وهو ما ادى إلى ظهور جماعات واحزاب كالخضر تهتم بالبيئة ولا تعترف بالحدود والتقسيمات القومية وتضغط من اجل نظام عالمى يرعى البيئة وهو ما يؤكده تقرير «بوندتلاند» - التى راست لجنة

الامم المتحدة لبحث العلاقة بين البيئة والتنمية - والذى يؤكد - حسب نشرة السلام - على ضرورة فهم ان الفقر والتخلف فى الجنوب وهما سبب تهديد البيئة العالمية ليسا سوى الوجه الآخر لثراء الشمال والاستهلاك المفرط فى المواد المتجددة كالماء والهواء وغير المتجددة كالطاقة .

وهو ذات المعنى الذى عنته لجنة الجنوب - حسبما جاء فى كتاب عالم الغد واحد أم عدة عوالم - ان الدمار الذى لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببته بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية فى الشمال بينما الخطر الاكبر على البيئة فى الجنوب لا يتاتى من التنمية بل من الافتقار إليها ، وان الفقر المستمر يمكن ان يكون سببا لدمار البيئة اعظم من التنمية ذاتها .

٣ - تزايد الاحساس - فى الغرب - بان اخطار مشكلة الديون الخارجية والاعباء المتوقعة لخدمتها لم تعد مقصورة على الدول المدينة بل امتد الخطر ليشمل الدول الدائنة والنظام الاقتصادى العالمى ككل ، وهو الاحساس الذى يغذيه اتجاه يؤسس نظراته إلى مشكلة المديونية فى البلاد النامية على انها مشكلة « افلاس » وليس على أنها مشكلة « نقص سيولة » وحسب الدكتور رمزى زكى فإن حالة الافلاس تختلف عن حالة نقص السيولة التى تنشا عندما يصبح البلد المقترض عاجزا عجزا مؤقتا عن كسب او اقتراض نقد اجنبى كاف للوفاء بمدفوعات خدمة دينه اما حالة الافلاس فإن المقترض لا تتوافر لديه الموارد اللازمة لخدمة دينه حتى لو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الامثل .

ثانيا : صيغة للحوار بين الجنوب والجنوب .

سندرك اهمية هذا الحوار إذا عرفنا - حسب « جى بيفسنر » فى راسمالية الدولة الاحتكارية - ان نسبة صغيرة من الدولارات النفطية تستخدم للتغلب على التخلف الاقتصادى والثقافى الداخلى فيما يصدر القسم الاعظم منها كراسمال إلى البلدان المتطورة .

فى الوقت الذى تعانى فيه دول جنوبية اخرى من قلة الاستثمارات وهى التى لعبت دورا فى نقل دول جنوب شرق اسيا مثلا إلى كونها دولا متصنعة تحقق معدلا عاليا للتنمية سنويا وهى المعدلات التى بلغت فى الصين ١٠٪ سنويا فى الثمانينات مقابل ٦,٣٪ فى السبعينات ، ووصلت فى كوريا إلى ٩,٨٪ وتايوان ٩,٧٪ وتايلاند ٨,٤٪ وهونج كونج ٧٪ وسنغافورة ٦,٥٪ واندونيسيا ٥,٨٪ . وعليه فإن اعلى معدلات للتنمية فى العالم تحققها بلدان جنوبية شاهدت على اساس من الراسمال المستورد من جهة والتطور الداخلى من جهة اخرى ارتفاعا فى انتاجية العمل تجاوز الارتفاع فى الاجور وبالتالى ازدادت القدرة التزاحمية للصناعات المتوسطة لهذه البلدان فى السوق العالمية ، بحيث اصبحت خصما خطيرا لصناعات الدول الامبريالية .

إن دول الجنوب - الغنية والفقيرة - مطالبة اليوم واكثر من اى وقت مضى باستغلال وجودها داخل بوتقة عدم الانحياز فى تنفيذ مشروع السوق المشتركة لعدم الانحياز كاحد اهم اهداف الحركة فى الفترة المقبلة وذلك فى محاولة تحقيق الاستخدام الامثل للموارد والطاقات وطرح الجنوب كتكتل اقتصادى فى مواجهة بقية التكتلات العالمية - تؤثر مواقفه على مجمل الحياة الاقتصادية الدولية وهو ما يتاكد إذا عرفنا ان بعض دول المركز الراسمالى تكاد تكون معتمدة اعتمادا كليا على مواد خام العالم الثالث خصوصا الزيوت ومصادر الطاقة ، فقد ارتفع حجم واردات اوروبا من البترول من ٣٦,٥٪ عام ١٩٦١ إلى ٦٥,٥٪ عام ١٩٧٢ . بينما ارتفع حجم واردات اليابان من البترول والزيوت من ٥٤,٥٪ عام ١٩٦١ إلى ٩٨٪ عام ١٩٧٦ ، وان هذه الدول لا تكفى ذاتها من المواد الغذائية إلا بنسبة ٦٠٪ وان بلدانا مثل بريطانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا اشد تبعية لاستيرادات الاغذية مما هو عليه فى اليابان وهو ما يطرح وبقوة الجانب الآخر من شروط التقسيم الدولى للعمل الذى بلغ درجة بات التعاون الاقتصادى معها شرطا اساسيا لعملية التنمية ليس فى البلدان الصناعية فحسب بل فى العالم ككل وهو ما يؤكد نظرية المسئولية المشتركة والاعتماد المتبادل ، فإن نظرة بسيطة إلى حصة صادرات الدول الصناعية بالنسبة إلى المنتج الوطنى الاجمالى لتكشف عن حقيقة انه يوجد فى اقتصاديات هذه الدول قطاع جبار للتصدير بحيث ان اى تقليص جوهرى له سيشكل ضربة للاقتصاد برمته .

ومن هنا فقد ازدادت اهمية الدور الاقتصادى الذى يجب ان تتخذ منه حركة عدم الانحياز منطلقا لدور سياسى بارز فى محاولة لوقف تدهور القوة الشرائية لصادراتها وهى التى تعنى فى المحصلة الاخيرة انها اصبحت مجبرة على ان تصدر كميات اكبر من صادارتها لكى تحصل على نفس الكمية من الورادات .

كل ذلك فى وقت تغرق فيه سلع الدول الصناعية الكبرى أسواق روسيا ودول الكومنولث الجديد بعد ان كانت هذه الاسواق اهم متنفس لسلع البلدان النامية كذلك فانه يخشى من منافسة هذه البلدان لدول العالم الثالث كمناطق جذب للاستثمارات التى تفضل المناطق الجديدة كمناطق قد تتمتع بفرص اكبر من الاستقرار السياسى .

ولعل تحركا جديدا لدول الحركة يكون ابلغ رد على شماتة بعض الذين تنباوا بانهيار الحركة ومنهم معلق « الايكونومست » البريطانية « الآن مين » الذى قال تعليقا على تهديد قبرص بالانسحاب من منظمة عدم الانحياز وتوقعا لانهيار الحركة : -

« اصبحوا الآن اكثر حيادا من اى وقت مضى » .

نظرة جديدة إلى النظام العالمي الجديد

بقلم **السيد أحمد**

عام مضى على تحرير الكويت، وهي العملية التي اعتبرت أبرز ملامح النظام العالمي الجديد كما عبر عنه أبرز مهندسي هذا النظام الرئيس الامريكي جورج بوش. وإذا كانت الملامح الرئيسية للنظام تتمثل في سيادة حكم القانون على المستوى الدولي والداخلي، التحول الى الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل بموجب اقتصاديات السوق، فإن البعض رأى فيها ان بزوغ هذا النظام مؤشر على الانتصار النهائي للأسلوب الغربي في الفكر والحياة وهو ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما في مقالته الشهيرة في صيف ١٩٨٩ عن نهاية التاريخ، وهي النظرية التي لا تزال تجذب إليها ردود فعل متباينة.

على ان فوكوياما ليس وحده في الميدان فقد سبقته وجهات نظر مختلفة ترى ان الولايات المتحدة، زعيمة المعسكر الغربي المنتصر، إنما تمر في واقع الأمر في مرحلة تدهور مريع تبرز ملامحه في أوضاعها الاقتصادية المتردية وتقلص فجوة المنافسة بينها وبين دول أخرى كاليابان. ومن أبرز منظري هذه المدرسة المؤرخ الامريكي المعروف بول كينيدي صاحب المؤلف القيم عن قيام وسقوط الدول العظمى.

هذه المدرسة أصبح لها مناصرون على الجانب الآخر من المحيط، وفي الشهر الماضي أصدر المفكر الاستراتيجي الفرنسي بيير ليلوش، الذي يعمل مستشاراً للزعيم الفرنسي المعارض جاك شيراك كتاباً عن العالم الجديد كما يراه منذ اتفاق يالطا، الذي وضع أسس العلاقات الدولية خلال العقود الخمسة الماضية الى المرحلة الحالية التي يسميها فترة عدم اتفاق الأمم.

يرى ليلوش انه بنهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي فإن العالم قد أنهى خمسة قرون من الهيمنة الغربية لينفتح الباب واسعاً أمام مشاكل متفجرة مصدرها الأساسي العالم الثالث وذلك في مقابل اضمحلال القوة الاقتصادية للولايات المتحدة وعزلة أوروبا بعد توحيدها هذا العام وسيطرة اليابان العسكرية على اسيا الى جانب هيمنتها الاقتصادية. ويضيف ليلوش ان انتصار الراسمالية على الشيوعية لا يعني تلقائياً ان الديمقراطية والسلام سيحلان بالعالم، فهناك مخاطر الانفجارات الناجمة عن الاحباط والفشل والتردي الاقتصادي التي يمكن ان تكتسب لها صبغة وطنية محلية أو عرقية أو دينية ذات توجهات متطرفة تصبح بموجبها البيئة الخصبة لتنامي أعمال الارهاب اضافة الى احتمال انتشار عمليات التسلح النووي أو الاسلحة الكيماوية والجرثومية.

ويعتقد ليلوش إن هناك ١٥ دولة من دول العالم الثالث يمكن تصنيفها على اساس انها في الطريق لتملك القنبلة النووية سواء بسبب مواردها المالية أو توفر الارادة والرغبة السياسية. ويذكر من بينها: مصر، الجزائر، إيران، سورية، العراق، ليبيا، اسرائيل، الهند، الباكستان، جنوب افريقيا وتايوان.

وفي اشارة ساخرة من فوكوياما يقول ليلوش ان التاريخ يبدو انه لم ينته بعد وانما هو على طريق البداية وفي ايقاع متسارع من الانفجارات والصراعات ذات الطبيعة العرقية، الدينية والوطنية. ويتوقع تنامي هذا الاتجاه خلال العقدين المقبلين وبطريقة تؤثر حتى على البيئة مثلما حدث بصورة جلية إبان حرب الخليج. ومصدر هذه الانفجارات هو العالم الثالث بسبب تعقد مشاكله والتزايد الكبير في عدد سكانه واختلال التوازن بين عالمي الشمال والجنوب، إذ سترتفع النسبة من ١: ٥ حالياً الى ١: ٩ في غضون ربع القرن المقبل.

ويرى ليلوش ان قائمة التحديات طويلة وليس من سبيل إلا بمواجهتها، وعلى أوروبا البدء بترتيب بيتها من الداخل أولاً سواء في شؤونها الدفاعية او الاقتصادية وذلك قبل ان تتقدم للعب دور على المسرح الدولي.

على ان مفكراً آخر هو ألفن توفلر مؤلف المستقبليات الامريكي المعروف يعتقد ان جهود أوروبا للوحدة تحرك ضد التاريخ وذلك من خلال السعي الى اقامة مؤسسات مركزية ضخمة تخطتها التطورات، إذ أدى شيوع المعرفة التقنية الى تجزئة العمل باستقلالية أكبر. والكم الهائل من المعلومات الذي أصبح متاحاً لغالبية الناس شكل نقلة نوعية في عالم اليوم. فالمعرفة اصبحت اكثر مصادر القوة تأثيراً حتى على العاملين

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

الاخرين وهما الثروة والعنف. ويتفق أيضاً مع مقولة انه خارج نطاق المجموعات الثلاث في أوروبا والولايات المتحدة واليابان تتفجر صراعات ذات منطلقات وطنية، بيئية أو دينية. ومع التشعب وحالة التجزئة التي تلف العالم يصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بالخطوة التالية.

وهكذا يبدو ان القول بدخول العالم مرحلة جديدة يمكن ان تؤدي تلقائياً الى الحرية والسلام والديمقراطية يتلقى تحديات فكرية وثقافية من ذات العالم المتقدم وبصورة تتفق على ان الجنوب سيظل مهد الاضطرابات والصراعات حتى تستقيم أموره مع بقية العالم في طريق التقدم.

وكان أول من لفت النظر الى نقطة دور عالم الجنوب كبؤرة للاضطراب الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق وذلك في كتابة «تحدي التسعينيات» الذي نشر في خريف ١٩٩٠، وأشار فيه الى ان نجاح عالم الشمال في القضاء على المعسكر الشرقي وتقليص مشاكله الاقتصادية والاجتماعية لن يمكنه تلقائياً من ان يهنأ بانجازاته تلك. فعبر الاضطرابات والامراض التي يمكن أن يصدرها مثل الهجرة غير القانونية، الأمراض المعدية، المخدرات، تلوث البيئة، والانفجار السكاني يمكن لعالم الجنوب ان يصبح مصدر أذى عظيم، وهو ما بدأت بوادره حتى من خلال الانفجارات التي تشهدها بعض الجيوب في عالم الشمال مثل بعض دول شرق أوروبا كما في الحالة اليوغوسلافية وكذلك بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي القديم.

إن السؤال الحاد الذي يطرح نفسه هو إذا كان العالم قد تعلم بما فيه الكفاية وفرضت عليه التطورات التقنية وانهيار الحدود وتحوله الى قرية كونية حقيقة وليس مجازاً ان يتصرف من هذا المنطلق وانه لا يمكن لجزء منه أن ينعم بخيرات التقدم في الوقت الذي يعاني فيه جزء اخر، وهل تستطيع عوامل الاستنارة فيه ان تتغلب على عوامل الانانية التي تغذي السياسات والدول عبر التاريخ؟

قد يكون في ما يحدث في الوقت الراهن من تنام لدور الأمم المتحدة مثلما يحصل في الصومال وأنجولا وكمبوديا ومناطق أخرى ملامح من اجابة تنطلق من نظرية إنقاذ الضحية بالرغم من أنفها.

لكن بالرغم من تداخل مشاكل النمو والهوية ومسايرة العصر التي القت كلها بثقلها على دول العالم الثالث وفي وقت واحد فإن هناك مسؤولية واضحة تتحملها شعوب الجنوب للعب دورها في توفير الحلول المطلوبة بطريقة تتجاوز سياسة حرق المراحل التي يتبعها الكثيرون وتنتهي على طريقة المنبت الذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، كما تتجنب في ذات الوقت المعارك الدونكيشوتية التي تفتعلها الكثير من الأنظمة في عالم الجنوب صرفاً للانظار عن واقع بائس وحشداً للجهود تجاه عدو متوهم في الغالب. فدول الشمال مهما فعلت لن تكون اكثر صدقاً مع أهل الجنوب من صدق الآخرين مع انفسهم.

ويبقى الأمل في ان دورة الحضارة الانسانية في تصاعد الى أعلى ولدى عالم الجنوب ما يمكن ان يضيفه في مجال الروحانيات والمعتقدات فاذا أضاف اليها استنارة فكرية وسياسية لوضع قدمه على الطريق وأسهم بالتالي في بناء عالم جديد.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليابان والنظام الدولى الجديد

ارتبطت السياسة الخارجية اليابانية طوال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بالاعتقاد فى اهمية تطوير نظام للتعاملات الدولية يقوم على اساس امكانية عودة اليابان الى المجتمع الدولى وذلك بعد ان كانت اليابان خاضعة لاحتلال قوات الحلفاء نتيجة لهزيمتها فى الحرب العالمية الثانية .

د . خليل درويش

ومع عودة اليابان الى المجموعة الدولية والاعتراف بها كعضو كامل فى الامم المتحدة فى عام ١٩٥٦ سعت اليابان دائما الى التمسك بفكرتى القانون والنظام وذلك ليس فقط على مستوى مشاركة اليابان داخل اطار المنظمة العالمية ولكن ايضا من خلال انتقالها بالتدريج الى عضوية العديد من المنظمات الاقتصادية العالمية مثل الاتفاقية العامة للتجارة (نظام الجات) وحرصت اليابان منذ تلك الاعوام المبكرة فى عام ١٩٦٠ على كسر الحواجز التى تحول دون دخول اليابان الى مجالات التجارة والمتاجر العالمية .

ولقد تاكدت الهوية السياسية لليابان منذ حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٥١ بتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو من خلال ربط مقدراتها الدفاعية باتفاقية للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية مكنت هذه الاخيرة من انشاء قواعد عسكرية دائمة لها داخل الجزر اليابانية ولقد تزايد الاعتماد اليابانى على الولايات المتحدة الامريكية كمظلة عسكرية ابان الحرب الباردة وذلك لمواجهة التهديدات العسكرية السوفيتية ومحاصرة المد الشيوعى الذى كان مجاورا لليابان ويمكن القول بان الولايات المتحدة الامريكية قد اعتمدت بدورها على اليابان كاحد القواعد الهامة لمواجهة المد الشيوعى فى منطقة اسيا والباسيفيك وازدادت اهمية هذه القواعد بالنظر الى ما اسفرت عنه حرب فيتنام من تخفيف للالتزامات العسكرية الامريكية تجاه العديد من دول المنطقة . ولقد عملت الاستراتيجية اليابانية طوال عقدى السبعينات والثمانينات على تاكيد مثل هذا الارتباط الى ان جاءت التطورات المصاحبة لتخفيف التسلح النووى بين العملاقين والتى عرفت باسم مباحثات SALTT . SALTN مما اصبح يعنى تخفيف حدة التوتر بين العملاقين الامريكى والروسى فى النصف الثانى من العقد المنصرم .

وقادت التطورات فى اوروبا الشرقية منذ نهاية الثمانينات وتحلل الجمهوريات السوفيتية بعد ذلك الى بداية النهاية للحرب الباردة مما يعنيه ذلك من تضاؤل نسبى للدور السوفيتى داخل اطار السياسات العالمية واصبحت الولايات المتحدة الامريكية هى القطب الاكثر قوة خصوصا فى مجالات السيطرة العسكرية والدفاع الخارجى الامر الذى تاكد بوضوح ابان ازمة الخليج الاخيرة فى اغسطس عام ١٩٩٠ والقواعد المترتبة على الازمة . وعلى الرغم من تاكيد نمط السيطرة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية داخل النظام العالمى الذى اخذ فى التشكيل ابان وبعد مرحلة الازمة الا ان كثيرا من الشكوك مازالت تحيط بقدرة الولايات المتحدة الامريكية وخصوصا القدرة التامينية للاقتصاد الامريكى على مواكبة مثل هذه الاتجاهات مما يجعل مسالة تاكيد السيطرة الامريكية موضع عدم تاكيد من جانب الكثيرين من مراقبى التطورات الدولية .

ويطرح مثل هذا التطور داخل العلاقات الدولية عددا من التساؤلات حول نمط التحالف الامريكى اليابانى فمن ناحية ، فانه وضع نهاية فترة الاستقطاب الحادة داخل نطاق العلاقات الدولية فان احد الاسس الهامة للتحالف الامريكى اليابانى قد اصبحت موضع تساؤل من جانب الكثيرين من اليابانيين الذين يرون فى هذا التحالف امتدادا واقعيا لهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية اخرى ، فانه ومع ظهور القطب الامريكى كاحد الاطراف الرئيسية فى قيادة التطور فى المجالات الدفاعية على المستوى اليابانى فان استمرارية التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية قد اكتسبت ارضية جديدة داخل نطاق العلاقات الامريكية - اليابانية . وهكذا فان اليابان لايمكنها بسهولة التخلى عن نمط التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك على الاقل فى المجالات الدفاعية والاستراتيجية .

وعلى جانب اخر من جوانب تحليل التغيير داخل اطار البيئة الدولية فان التطورات المعاصرة قد اصبحت تشير الى زيادة واهمية تاكيد ظاهرة الاعتماد الاقتصادى المتبادل ليس فقط بين اقتصاديات دول على المستويات الثنائية ولكن ايضا اتجاه اكبر لتدعيم التعاملات الاقتصادية الدولية من منظور التكتلات الاقتصادية العالمية ومع التدهور النسبى لمعدلات الاداء داخل الاقتصاد الامريكى فان التوجهات داخل اوروبا الموحدة (١٩٩٢) والسعى الى استقطاب دول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى (سابقا) من جانب والتوجه نحو تحقيق التكامل بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبعض دول امريكا اللاتينية يجد اتجاهات مقابلة له على الجانب الاسيوى للباسيفيك من احتمالات التجمع الاقتصادى



الاسيوى . وفى ظل هذا التوجه لتحقيق قدر اكبر من التجمعات الاقتصادية الاقليمية فان اليابان سوف تكون منحازة بدرجة اكبر الى التجمع الذى يضم دول اسيا وذلك على الاقل من الناحية النظرية دون ان يعنى ذلك عدم سعى من جانب القوة الاقتصادية اليابانية والقوى الاسيوية الاخرى الى الحصول على الميزة النسبية من الدخول الى الاسواق العالمية وبصفة خاصة اسواق اوروبا والاسواق الامريكية . ويصبح التساؤل بعد ذلك كيف يمكن لليابان ان تحافظ على علاقات متميزة لها مع دول اسيا والباسيفيك وفى نفس الوقت الذى تستطيع ان تضمن فرصا اخرى للاستثمار والتجارة مع الاسواق المتقدمة فى الغرب ؟

ان هذا بالفعل ماأصبحت تفكر فيه وزارة الخارجية اليابانية من طرح بديلين للتعامل مع متغيرات النظام الدولى فى مرحلة مابعد الحرب الباردة وذلك من الناحية الاقتصادية الاول ويتعلق بالتفكير فى اقامة مناطق حرة للتجارة بين دول اسيا واليابان من ناحية واوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى .

اما الاتجاه الثانى فيتعلق بصفة اساسية فى اهمية الحفاظ على روابط تجارية ثنائية بين اليابان من ناحية وكل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا ودول غرب اوروبا من ناحية اخرى . ومع تحقيق اى من الاحتمالين فان اليابان يمكنها الاحتفاظ بمزايا نسبية عديدة للتجارة مع الدول المتقدمة صناعيا .

اما الاتجاهات الخاصة باعطاء وزن اكبر لحرية التعاملات الاقتصادية والسياسية داخل وبين دول المجموعة الدولية سوف تعرض اليابان اكثر من غيرها لمشكلات عدم الاحتفاظ بالمزايا النسبية التى كفلت الى حد كبير تحقيق التفوق الاقتصادى اليابانى فى نهاية الثمانينات .ويمكن القول بصفة عامة ان الولايات المتحدة الامريكية واوروبا والعديد من الدول الصناعية الاخرى قد اتجهت فى المرحلة الاخيرة الى تخفيف دور الدولة واعطاء وزن اكبر للتعاملات الخاصة

وهكذا فان المراقب العام لتطور وضع اليابان داخل اطار البيئة الدولية يمكن ان يلحظ عددا من التطورات والتى يمكن تلخيصها فيمايلى :-

١ ـ ان عددا كبيرا من محددات الدور المتوقع لليابان داخل اطار البيئة الدولية الجديدة سوف يتحدد الى حد كبير ليس فقط بالسياسات اليابانية الرامية الى الحفاظ على حد ادنى من حرية التجارة والمساواة بين التكتلات الاقتصادية العالمية الصاعدة ولكن ايضا بالنظر الى متغيرات اقليمية ودولية عميقة تخرج عن نطاق ماترسمه السياسة الخارجية اليابانية .

٢ ـ انه ومع الاتجاه العام لتاكيد السيطرة الامريكية داخل نطاق العديد من المشكلات والقضايا العالمية فان اليابان سوف تكون مرشحة اكثر من غيرها لمساندة جهود الولايات المتحدة .

٣ ـ ان تاكيد القيمة الاقتصادية فى مجالات التعامل الدولى واعطاء وزن اكبر للمتغيرات التكنولوجية يمكن ان يساعد اليابان الى حد كبير على الخروج من نطاق عزلتها التقليدية

الكاتب استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« محاولـة ... نحو مزيـد من الحكمـة »

محمود عبد النبى
وزير مفوض بالخارجية

عقد مجلس الامن بمبادرة بريطانية ـ قمة لدوله لتدعيم عمليات حفظ السلام والامن الدوليين من خلال تقوية دور الامم المتحدة وزيادة فاعليته . ورغم اهمية وايجابية هذه المبادرة ، الا انها ـ بمفردها ـ غير كافية لتدعيم الامن والسلم الدوليين خلال المرحلة الانتقالية العصيبة التى يمر بها حاليا المجتمع الدولى من النظام القائم الى نظام دولى جديد مازالت مبادئه وقيمه تحت التشكيل ، مما يستدعى تتابع الخطوات والمبادرات لعبور تلك المرحلة باعلى درجات امن ممكنة ، واستيعاب الدروس المستفادة من نواقص النظام القائم وتضمين النظام الجديد بالمفاهيم والآليات الكفيلة بتحقيق المطالب والآمال بحيث يغدو العالم اكثر امنا وتوازنا .

وباستعراض سريع للاحوال الراهنة للمجتمع الدولى وهو يستعد للتعامل مع نظام جديد نجد شيوع حالة من الاضطراب والتوجس وعدم اليقين كانعكاس لسلبيات ونواقص النظام القائم تبدأ من تراكم التهديدات الصارخة للمحافظة على البيئة وتفشى ظاهرة المجاعة وسرعة انتشار مرض نقص المناعة واتساع الفجوة بين من يملكون ومن لايملكون ومايترتب عليها من اتجاه معدل النمو فى الآونة الاخيرة الى السالب وتفاقم مشكلة المديونية العالمية فى ظل دورة من تباطؤ معدلات النمو فى الاقتصاديات الرأسمالية وانزلاق بعضها على منحدر الكساد وظهور حدة وقسوة المنافسات الاقتصادية الغربية والتى كان يحجبها الصراع مع الاتحاد السوفيتى وايديولوجياته ومقوماتها العسكرية .

كما ان ثورة التكنولوجيا وماتلاحقها من رفاهية اقتصادية فى بعض المناطق لم تستطع القضاء على ظاهرة الجوع وانتشال التخلف فى المناطق الأخرى مما ساعد على تعميق وضع عدم التوازن القائم منذ فترة طويلة . وامام تصاعد المخاطر البيئية والامنية والاقتصادية التى يمكن ان يتعرض لها العالم ، فلا مناص الا بالاتفاق على وضع اسس ومبادىء مرضية ومقبولة تعالج الاختلالات القائمة بهدف اصلاحها واعادة التوازن وتثبيت الامن .

ان الخوف كل الخوف ان لايتم الالتفات الكافى والاهتمام الواجب بعامل المشاركة الدولية فى تشكيل النظام الدولى الجديد ، حيث ان ترك هذه المهمة للدول المنتصرة اقتصاديا سيعيد ـ بقصد او بغير قصد ـ تكرار تجربة اقامة النظام الدولى الى عام ١٩٤٥ ، واضطلاع الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية بمهمة وضع واقرار مبادئه ومفاهيمه .

وتظهر اهمية المشاركة الدولية فى انها بجانب الاستفادة من دروس وعبر الماضى ومتطلبات وتداعيات ظاهرة الاعتماد المتبادل ، فانها تجسد احد الاركان الرئيسية فى النظام الدولى الجديد وهو تدعيم الديمقراطية وتوسيع المشاركة بالاضافة الى انه من المفروض ان تكون ثورة التكنولوجيا ومنجزاتها قد نقلت المجتمع الدولى الى طور اكثر حكمة وعقلانية وبصيرة بعيدة النظر . كذلك فان ترك امور تشكيل النظام الدولى الجديد تجرى على اعنتها قد تفضى الى انتقال العالم ـ مرحليا ـ الى نظام احادى القطبية ، ومع التحفظ فى استمرار هذا الوضع لفترة طويلة لقصور فى امكانيات هذا القطب ، الا انه يجب الا يغيب عن البال مآسى وسلبيات الامبراطوريات الوحيدة ، كالامبراطورية الرومانية مثلا ، كما ان قصور امكانيات هذا القطب الوحيد فى عالم اصبحت مصالحه متداخلة قد يدفع الى زيادة حدة المنافسة وظهور الاقطاب متعددة ، وفى غياب اسس ومبادىء حكمة يشارك فى وضعها العالم كله ، فاننا سنعود مرة اخرى لفترة تعدد الاقطاب فى القرن التاسع عشر وماصاحبها من مناورات وسياسات توازن القوى والحروب المدمرة .

وتعكس المرحلة الانتقالية الحالية بروز ثلاث قضايا رئيسية متداخلة يتصل التعامل معها مباشرة بصياغة وتشكيل النظام الدولى الجديد ، ويأتى على رأسها قضية الامن الدولى اما نتيجة لوقوع اجزاء كبيرة من الترسانة النووية السوفيتية فى ايدى الجمهوريات غير المستقرة ، او سهولة نقل اجزاء من هذه الاسلحة الى دول اخرى .

كذلك تتطلب المشاكل المتعلقة بقضية التحول الديمقراطى وحقوق الانسان مزيدا من الاهتمام لتأثيراتها على الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية فى دول العالم الثالث . كما تستدعى عمليات التحول الاقتصادى الى نظم اقتصاديات السوق اهمية وجود رؤية عالمية شاملة ـ فى غيبة نظرية ومعايير حاكمة ـ تحدد مصادر الاستثمار فى وقت يظل فيه معدل الادخار العالمى ثابتا ان لم يكن يتجه الى التناقص .

ان الامم المتحدة التى تمثل ضمير المجتمع الدولى ، من الممكن ان تصبح - بارادات اعضائها - عقل العالم ، واذا كانت المبادرة البريطانية لعقد قمة دول اعضاء مجلس الامن (١٥ دولة) اولى الخطوات فى هذا الاتجاه ، فاننا نعرض للمناقشة الخطوة الثانية باقتراح تشكيل لجنة من ١٥ شخصية عالمية تسمى لجنة « اصدقاء السكرتير العام » تتكون من : حاخام اليهود الاكبر - قداسة البابا - فضيلة شيخ الازهر - ممثل للعقيدة البوذية - ممثل للعقيدة الهندوكية - الرئيس السابق جورباتشوف - الرئيس السابق نيريرى - السكرتير العام السابق بيريزدى كويلار - السفير والاقتصادى الامريكى جالبريث - خبير نزع السلاح بول نيتز - الام تريزا شفاها الله او من تنيبه عنها - رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير - مدير صندوق النقد الدولى - احد الدعاة العالميين لحقوق الانسان - احد الخبراء العالميين فى شئون البيئة - منظمة السلام الاخضر.

ويتركز عمل هذه اللجنة - مع صلاحيتها فى الاتصال بالدول والمنظمات - فى وضع اسس ومبادىء استرشادية لاقامة النظام الدولى الجديد . ولتسهيل عملها واتصالاتها من الممكن انشاء صندوق لدى الامم المتحدة بتمويل تطوعى من الدول.

وعلى ضوء نتائج قمة مجلس الامن ، ومنجزات لجنة اصدقاء السكرتير العام ، وقرارات مؤتمر البيئة العالمى المزمع عقده فى البرازيل فى يونيو القادم ، يتحدد شكل وهيكل الخطوة الثالثة فى طريق اقامة نظام دولى جديد على اساس ديمقراطى ليدافع عن الحرية ويعبر عن العدالة ويطلق ملكات الابداع الفكرى والتقنى لحفظ البيئة الانسانية من شرور الامراض والفقر والجوع .

وبدون المصادرة على حق المناقشة ، فاذا كان هناك من يرى ان هذه الفكرة تميل الى النواحى الفلسفية والاخلاقية ، فان امن العالم واستقراره فى اشد الحاجة الى ان تقام مبادىء ومفاهيم النظام الدولى الجديد على اسس اخلاقية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

فى مواجهة النظام الدولي الجديد

بقلم الدكتور
شكرى عازر

أعادت ذكرى مرور عام على «عاصفة الصحراء» إلى الأذهان «ازدواجية» الغرب، وعلى رأسه أمريكا، في مواقفهم وقراراتهم الخاصة بالشرعية الدولية، وحقوق الإنسان والسلام العادل، ومكافحة الإرهاب الدولى، وتحريم أسلحة الدمار الشامل.

وقبيل «عاصفة الصحراء» حاول الغرب أن يلبس ما أطلق عليه الرئيس بوش اسم «النظام العالمي الجديد» كل ما سبق من مبادىء وشعارات، حتى تبدو صورة هذا النظام، زاهية مزدهرة تكسبها الأحلام إطاراً أسطورياً جميلا.

وخير مثال تباهى به أنصار هذا النظام، هو الحرب التى شنتها أمريكا وحلفاؤها، وسط تهليل محطة ال «سى.أن.أن» والإعلام العربى والتى أطلقوا عليها اسم «حرب تحرير الكويت». واتضح أن هدفها الأساسي تحطيم بنية العراق الاساسية، وقتل عشرات الألوف من شعبه، وفرض السيطرة العسكرية الأمريكية المباشرة على حقول البترول العربى، لصالح أمريكا وإسرائيل، وضد العرب أجمعين، أصدقاء هذا النظام وأعدائه.

وكان من الغريب، أن كثيراً من الدول العربية، قد شاركت فى التهليل لمكاسب هذا النظام الجديد، بدعوى تطبيق نفس مبادئ الشرعية والقانون الدولى والعدالة على بلادهم ومآسيها يوماً ما.

بدلاً من ذلك، فوجئ الجميع بأن هذا النظام قد لبس ثوب الادعاء والقاضى معاً، ووجه إلى حكومة ليبيا تهمة قديمة مستهلكة سبق أن وجهتها أمريكا نفسها إلى إيران ثم إلى سوريا، من سنوات طويلة، وهى تهمة تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى فى اسكتلندا عام ١٩٨٨. ومن المعروف أن أسر ضحايا هذه الطائرة المنكوبة، قد رفعوا فى يوليو ١٩٩١ قضية ضد المخابرات الأمريكية يطالبونها بالتعويض، بوصفها متورطة فى المساهمة بتدبير الحادث.

كما فوجىء الجميع، بتقديم أمريكا طلبا للأمم المتحدة، لإلغاء قرارها السابق عام ١٩٧٥، باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، فى واقعة تاريخية غير مسبوقة بهدف غسل وجه إسرائيل القذر أمام المجتمع الدولى.

وفى الوقت الذى انتفخت فيه أوداج «النظام الجديد» ضد العراق وشعبه، وأخذ يتحرش بليبيا وشعبها، نجده ينقلب من وحش كاسر، إلى حمل وديع عندما اجتاحت جيوش إسرائيل لبنان فى الشهر الماضى، لا يرى ولا يسمع ولا يريد أن يتكلم، رغم كل ما ارتكبته إسرائيل من إرهاب الدولة بقتل الزعيم الشيعى وزوجته وابنه، واجتياح الأراضى اللبنانية تحت علم الأمم المتحدة.

لقد ولد هذا النظام الدولى الجديد، مريضا بانفصام الشخصية وازدواج المفاهيم والنظرة والقرار والموقف.

يتحدثون عن حقوق الإنسان، فى الوقت الذى يحرمون فيه أهل البلاد السود فى جنوب أفريقيا، والكلاب من ركوب وسائل المواصلات الخاصة بالبيض هناك. ويقتلون آلاف الأطفال فى شوارع البرازيل كالكلاب الضالة، ويحطمون عظام الأطفال، ويقتلون الأجنة بالغاز، فى بطون النساء فى فلسطين. فعن أى حقوق وأى إنسان يتحدثون؟ بالقطع ليس العربى ولا أى مواطن من مواطنى العالم الثالث.

كما يتحدثون عن الإرهاب الدولى ومكافحته، وهم أول من استخدمه فى العالم، ففرنسا هى التى اغتالت الزعيم المغربى بن بركه، وهى التى اختطفت زعماء جبهة التحرير الجزائرية الخمسة، فى طريقهم من المغرب للجزائر. وإسرائيل هى التى أطلقت نيران طائراتها الحربية على طائرة الركاب الليبية المتجهة إلى القاهرة فى ١٢/١/١٩٧٣ مما أدى إلى قتل معظم ركابها ومن بينهم مذيعة التليفزيون المصرى سلوى حجازى، والموساد هى التى اغتالت عالم الذرة المصرى يحيى المشد فى قلب باريس، وأمريكا هى التى أطلقت طائراتها العسكرية لإجبار الطائرة المدنية المصرية على الهبوط فى إيطاليا،



بعد حادثة أكيلى لاورو عام ١٩٨٦، وحاولت أسر الفلسطينيين عليها بالقوة. ونفس أمريكا، هى التى شنت غاراتها الجوية على ليبيا، بحجة أن لحكومة ليبيا علاقة بحادث قنبلة مرقص لابيل في برلين عام ١٩٨٦، وأثبتت المحاكم الالمانية بصورة قاطعة، بعد توقيع العقاب الأمريكى مسبقا، أن هذا الحادث لم يكن من فعل الليبيين على الإطلاق، وذلك قليل من كثير. فماذا يسمى أنصار هذا النظام الجديد كل هذه الجرائم؟

إن هذا النظام الجديد هو «محاولة جديدة» لصياغة العالم فى تشكيل جديد يتفق مع مصالح الغرب وأمريكا، وهذه المحاولة «الجديدة» لا تختلف عن محاولة الغرب «القديمة»، عندما تكاتف فى حركة عالمية لتقسيم وتشكيل العالم– في القرن التاسع عشر– لتحويل العالم إلى سوق واحد تحت سيطرتهم، وأطلقوا على هذا التشكيل الإستعمارى نفس عبارة «النظام العالمى الجديد».

لقد دأب الغرب على ارتكاب الجرائم ضد المستعمرات باسم الأخلاق والمبادئ وشن الحروب باسم السلام، واستنزاف ثروات العالم الثالث باسم حرية التجارة الدولية. ويتحدث أنصار النظام الدولى الجديد اليوم عن الشرعية، والعدالة والسلام، وغير ذلك من القيم وكأن الغرب هو حاميها الوحيد، وراعيها، وهو فى الحقيقة «حراميها».

إن الإعلان عن هذا النظام الجديد، بمفاهيمه الأمريكية العرجاء، يجب أن يدعونا إلى القلق الشديد على مستقبل بلادنا وأولادنا. إنهم يعدون العدة، لنهب ثرواتنا، وسرقة مياه الأنهار العربية، واستنزاف البترول العربى، وتدمير زراعتنا، وتخريب اقتصادنا، ومنعنا من التسلح، وحرماننا من التكنولوجيا نهائيا، ومحو تاريخنا وتراثنا العريق، وتحويله إلى تاريخ وحضارة بلا موطن أو قومية وطرد العرب ومواطنى العالم الثالث من أوروبا.

لكل ذلك يجب أن ندافع عن أنفسنا، ضد الخطة الإجرامية لتدمير حياتنا. وعلينا فى مصر أن ندرس ونعد ميثاقاً جديداً يجمع كل القوى السياسية في مصر من أجل استمرار الحياة فى بلادنا.

ميثاقا يحمى صناعتنا المحلية وينميها، ولا يدمرها ويخربها بتنفيذ الاوامر الغربية والامريكية فى السياسة الاقتصادية.

ميثاقا يحمى زراعتنا ويحقق الاكتفاء الذاتى من الحبوب وغيرها والتركيز على المحاصيل الاستراتيجية التى تتكامل مع محاصيل الدول الشقيقة الفقيرة. ميثاقا يحمى تجارتنا ويطورها بعيداً عن اتفاقية الجات للتجارة الدولية. ميثاقا يطور التعليم فى بلادنا ويرفع مستوى الطالب ويمكنه من دراسة تكنولوجيا العصر التى يحاول الغرب تحريمها علينا.

ميثاقا يعمل على إحياء تراثنا الفكرى والعلمى والفنى، ويحمى حضارتنا وتاريخنا وثقافتنا وفنوننا فى مواجهة الدعاية الصهيونية الخبيثة التى تحاول تشويهها.

ميثاقا يعمل على إحياء فكرة الانتماء للوطن ورموزه التى يحاول الغرب والصهيونية طمسها.

ميثاقا تجد فيه كل القوى السياسية فى مصر مصلحتها الراهنة والمستقبلة، يضم كل المنتجين فى البلاد، ولا يخرج عليه سوى الطفيليين وتجار العملة والمخدرات من أنصار اقتصاد الكوكاكولا، والجينز والهامبورجر والبيتزا، والإيدز والكنتاكى، ذلك الاقتصاد الذى يكرسه النظام العالمى الجديد للعالم الثالث.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

معسكر الضعفاء.. في المصيدة؟

مرة أخرى تكشف لنا الديمقراطية الأمريكية الفريدة عن الخط السياسي الذى تتبعه الولايات المتحدة بعد زوال الاتحاد السوفييتي من الوجود.. فالنيويورك تايمز أيضا تبشر العالم بتقرير جديد للبنتاجون مكون من ١٦ صفحة.. يحتوى على المبادىء السياسية الرئيسية للإدارة الأمريكية فى ظروف عالم اليوم.

وما يهمنا وجود مبدأين فى تلك الوثيقة المهمة التى ستناقش فى الكونجرس أيضا وفقا للمنهج الديمقراطى الدائم هناك (من حق الشعب أن يعرف).

المبدأ الأول هو: ضرورة هيمنة الولايات المتحدة على العالم كقوة عظمى وحيدة وواحدة، وتكون قوتها العسكرية وسلوكها البناء رادعا لأى منافس.

المبدأ الثانى: ضرورة ردع أى دولة أو مجموعة من الدول تحاول تحدى التفوق والسيطرة الأمريكية، وتقول النيويورك تايمز إن الوثيقة المذكورة لم تشر قط فى سطر من سطورها إلى أى دور للأمم المتحدة.

وهذا كلام صريح وواضح علينا أن نتدبره ونعيه جيدا مهما كان قاسيا.. ويؤكد أن كل ما كان يقول ويتنبأ به مراقبون سياسيون قليلو العدد حقا منذ بدأ انهيار الاتحاد السوفييتى (منذ أكثر من عامين).. كانوا على حق فى تنبؤاتهم وتوقعاتهم.

وعلى ضوء هذا يمكن فهم أسباب السلوك الأمريكى تجاه حتى حلفاء الولايات المتحدة فى العالم العربى.. كما هو حالها بالنسبة للعالم الثالث كله.

وفى أيامنا الحالية.. إنتقل الضغط والسلوك الأمريكى القهرى من الغرب إلى الشرق.. من ليبيا إلى سوريا.. بطريقة – ليس لها مثيل أيضا – فهى مخالفة لأى تقاليد أو قوانين أو اعراف دولية بشأن أسس وحرية وأصول الملاحة البحرية.

عندما حذرنا من أن حملة الضغط ضد ليبيا إنما ستتلوها حملة أخرى ضد سوريا.. فى الواقع كانت حملة الضغط ضد سوريا قد بدأت عندما رفضت الولايات المتحدة حذف دولة سوريا من قائمة الدول الارهابية أو التى تساند الارهاب الدولى.. ومعنى اعتبار أن دولة موجودة فى تلك القائمة أنه يمكن اتخاذ اجراءات ضدها فى أى وقت حسب قائمة الاتهام الموجهة لها كيفما وجدتها وقيمتها أجهزة المخابرات التابعة للدول الغربية وخصوصا المخابرات الأمريكية.. وقد رأينا عينة من تطبيق ذلك مع ليبيا.

وقد تكون تلك الإجراءات بواسطه الدولة التى نصبت نفسها شرطى العالم (الولايات المتحدة) أو بواسطة جهاز هيئة الأمم المتحدة، وليس أدل على ذلك مما صرح به سفير أمريكا فى هيئة الأمم المتحدة من أنه حتى لو نفذت ليبيا قرارات مجلس الأمن فإن الولايات المتحدة ستظل تواصل تطبيق العقوبات الاقتصادية ضدها.

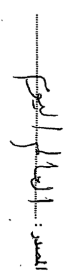
ثم بدأ الضرب ضد سوريا.. على طريقة الخطوة خطوة.. فوجىء العالم بالعسكرية الألمانية التى كانت قد اختفت ونامت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تظهر أنيابها.. عندما اعترضت البحرية الحربية الألمانية فى البحر الأبيض سفينة ألمانية كانت تنقل شحنة من الدبابات التشكيلية فى طريقها لسوريا، وكانت تنفيذا لتعاقدات قديمة مع تشيكوسلوفاكيا فى عهدها الشيوعى والحكومة التشيكية مضطرة لتنفيذها للحصول على العملة الصعبة فى ظل متاعبها الاقتصادية المعروفة للعالم كله..

قادت البحرية الألمانية السفن إلى ميناء هامبورج وحرمت سوريا من الشحنة.. وقيل يومها إن السفينة الألمانية خالفت شروط القانون الألمانى.

وفى كل يوم تحمل سفن العالم أسلحة.. بل ومواد خطرة وتتجول فى كل البحار والمحيطات، ثم بعد اسبوع أو اسبوعين ظهرت حكاية أخرى حتى الدنمارك اعترضت سفينة دانمركية كانت تحمل الدبابات التشيكية لسوريا.. ومنعت من الوصول.. وأخيرا تفجر الموقف إذ ظهرت الولايات المتحدة على المسرح.. فى حادث السفينة الكورية الشمالية التى تحمل صواريخ سكود أرض – أرض.

كان ضروريا أن تظهر الولايات المتحدة فالتحدى هنا ليس موجها إلى سوريا فقط.. بل إلى كوريا الشمالية التى بينها وبين أمريكا «تار بايت» منذ الحرب الكورية ١٩٥٠ – ١٩٥٣.. ومازالت تصر على بقاء النظام الاشتراكى.. ولا يدرى أحد رد فعلها إذا ما تعرضت الاساطيل لسفينتها خصوصا إنها مجاورة لكوريا الجنوبية التابعة للولايات المتحدة.


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  العالم اليوم

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧

عبدالستار الطويلة

ثم هناك إيران.. الدولة الواقعة فى الخليج.. والقوة القادرة على التصدى للعراق.. ولها علاقات وثيقة بالعالم الإسلامى فى آسيا.

وقيل إن السفينة الكورية تحمل صواريخ محملة من كوريا الشمالية لسوريا وإيران.. وتطابقت التصريحات الإسرائيلية مع التصريحات الأمريكية.

المسئولون الإسرائيليون تصايحوا: كيف تسمح أمريكا بتوريد صواريخ لسوريا وهى من نفس نوع الصواريخ التى ضربتنا بها العراق.. وأهاب بعضهم فى غير حياء أن تعترض البحرية الأمريكية السفينة الكورية وتمنع وصولها إلى سوريا.. فى نفس الوقت كان مسئولون أمريكيون وعلى رأسهم الرئيس بوش.. ينذرون ويتوعدون ويعربون عن القلق.. ويكررون جميعا العبارة السوداء كل الخيارات مطروحة بما فيها الخيار العسكرى.. وأعلن بعضهم عن أن الأسطول الأمريكى لابد أن يفتش السفينة الكورية الشمالية ليرى ما إذا كانت تحمل أسلحة أم لا..

ما معنى هذا؟

معناه أن الولايات المتحدة التى تصدر يوميا السلاح لإسرائيل.. علاوة على الحرية المطلقة لدى تلك الدولة لاستيراد السلاح من أى مكان وتصديره إلى أى مكان أيضا.. فإن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين.. حيث تحاصر سوريا وتمنعها من التزود بحاجتها إلى السلاح بينما تترك لإسرائيل الحرية كاملة.

ومعناه أن الولايات المتحدة ترى لنفسها الحق فى التدخل بفظاظة فى الشئون الداخلية للدول فتعطى لهذه حقا فى شراء سلاح وأخرى لا تعطيها.. وثالثا إنها ترفض أن تخرج دولة عن الإطار الذى انفردت برسمه للأوضاع فى العالم ومن يخرج يضرب على الفور بالطريقة التى تراها هى مناسبة.. فإذا كان الإطار الذى رسمته الإدارة الأمريكية للوضع فى الشرق الأوسط أن تظل إسرائيل أقوى قوة مسلحة فى المنطقة.. وتظل سوريا أضعف عسكريا منها. فلا سبيل لتحدى هذه الإرادة ويجب قمعها بالقوة. ورابعا إن الولايات المتحدة وهى تنفذ هذه السياسة لا تحترم قانونا دوليا ولا شىء على الإطلاق وكأننا فى عهد الامبراطورية البريطانية التى لاتغرب الشمس عنها فى ما قبل وخلال العصر الفيكتورى.

وخامسا: أنه لا حاجة فى جميع الأحوال إلى الاستناد إلى مسوغ شرعى من هيئة الأمم المتحدة بل يمكن التصرف على طريقة «أنا وحدى».

وسادسا: أنه لا اعتداد ولا حساب لاصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة فى العالم العربى.. إذا ما عارضوا مثل تلك الأساليب الأمريكية.. بل إذا ما توجهوا بالرجاء للأخ الأكبر بالعدول عنها.

وكلنا نعرف ماذا فعلت مصر وتفعل هى ودول عربية أخرى من أجل وقف اى استخدام للقوة من جانب الإدارة الأمريكية ضد ليبيا.. وحتى الان.. لا تبدو استجابة أمريكية لكل هذه الرجاءات والمحاولات.

وواقع الأمر أن مثل هذه السياسة التى تتبعها الولايات المتحدة تضع دول معسكر الضعفاء الذى كان اسمه فى العالم الثالث منذ شهور قليلة فى وضع كوضع الفأر فى المصيدة، إذ أنه لم يعد لها نصير أو صديق أو حتى قطب اخر يمكن اللعب على الحبال بينه وبين الأمريكيين.

والمراقب السياسى يدهش حقا من تلك السرعة التى كشرت فيه الولايات المتحدة عن أنيابها.. وبدت فى وجه عنيف ينذر بالويل والثبور.. مع أنه من المفروض أن تكون أكثر هدوءا.. وأكثر أخذا للأمور والمشاكل فى هوادة ولين.. وبعد أن دانت لها الأرض بما حملت.. باختفاء وتفكك خصمها الأساسى فى العالم الاتحاد السوفييتى.. ووقوفها على رأس المنظومة الرأسمالية العالمية.. وهى تنفرد بين الأمم بترسانة عسكرية ذرية هائلة لا تملك ذرة منها لا اليابان ولا ألمانيا أقوى دولتين فى منظومة العالم الرأسمالى الكبيرة.. ثم ان دول معسكر الضعفاء.. جاءت كلها.. تتحرك فى طابور طويل تبايع السيد الجديد على رئاسة عالمية منفردة.. وتسلم بأن الرئيس بوش هو رئيس كوكب الأرض.. وكل منها يطلب قرضا.. أو خبزا.. وزبدا.. وتبخرت شعارات عدم الانحياز كلها.. التى صدعت لوقت طويل رؤوس السادة فى البيت الأبيض.. حتى الفضاء السيطرة الوحيدة فيه للولايات المتحدة بعد أن ترك السوفييت رجالهم يحومون فيه يعانون الجوع والهلاك وتؤسس جمعيات غربية الان للمطالبة بانقاذهم من المحنة الغربية والمخيفة التى يواجهونها!.

ماذا تريد الولايات المتحدة من صور للتفوق والسيادة كهذه؟ لماذا العجلة والعنف فى مواجهة خلافات مع هذه الدولة أو تلك؟

إننا لا نتحدث عن مبادىء العدالة الدولية والسلام واحترام حقوق الإنسان التى نادى بها قادة أمريكيون عظام مثل ابراهام لنكولن وجورج واشنطن وويلسون. فنحن أدرى بمعنى وقيمة هذه المبادىء لدى الإدارة الأمريكية، لكننا نخاطب القوة والقدرة المتفوقة.. التى تفترض الثقة فى النفس.. والتصرف بهدوء فى أزمات مثل أزمة ليبيا.. وأزمة السفينة الكورية؟

لكن يبدو واضحا أن التفوق والانفراد الامريكى قد خلق نوعا من العجلة والتوتر لتأكيد السيطرة وتحقيق الهيمنة الكاملة فى أسرع وقت.. وذلك بضرب أى حركات تمرد.. حتى لا تشجع كل القوى النائمة وتتيقظ وتتكتل وتسبب المتاعب.

لكن هل هذه السياسة يمكن أن تجرى وتنجح؟.. إنها قد تنجح بل ستنجح على المدى القريب حقا.. لكنها ستوقظ روح التحدى لدى كل شعوب الأرض.. خصوصا فى عصر الاتصال السريع.. وتعدد التيارات السياسية وسقوط بعضها وعودة الحياة إلى البعض الاخر.. إن العالم يموج بأفكار ومبادىء وتحركات لايمكن السيطرة عليها ولا التنبوء بها.

ولن يستغرق الأمر وقتا طويلا كما حدث كى تنهار الامبراطورية البريطانية.. والامبراطورية السوفييتية.

لذلك فإنه من الأفضل .. أن يتبصر الأمريكيون بحقائق العصر.. ويحاولوا معالجة الأمور بطريقة أفضل.. وفى عالمنا العربى يجب أن يكفوا عن اسلوب التربص والقمع والضرب.. وأن يقضوا على بؤرة التوتر القائمة والماثلة فى التعنت والتوسع الإسرائيلى وتحل المشكلة نهائيا حلا عادلا.

إذا حدث هذا يمكن لشعوب المنطقة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الولايات المتحدة نفسها.. ويكون ذلك خطوة نحو تعاون بين الشمال والجنوب.. يكفل لسكان كوكب الأرض تقدما نحو الرخاء وفى ظل سلام دائم.. تحل فيه كل المشاكل الاقليمية بطريقة سلمية.. ونتجه جميعا.. إلى محاربة أعداء كوكبنا.. مثل تلوث البيئة.. والأخطار القادمة المجهولة من الفضاء.. بل وتوفر البشرية كلها أن يتسع عالمها إلى كوكب المجموعة الشمسية كلها.. فهل يفهمون فى البيت الأبيض ويستجيبون.. أم هى اضغاث أحلام من جانبنا. والمستقبل لايحمل سوى الدم والصدام؟

نظام عالمى جديد .. أم نظام يقنن القرصنة ؟ !

اخطر مافى الأزمة الليبية التى يزداد تصاعدها يوما بعد يوم نتيجة استمرار الموقف الامريكى والبريطانى المتعنت ، انها قد تؤدى الى ترسيخ الاقتناع بأن الحلم فى ان يكون مانسميه بالنظام العالمى الجديد ، نقطة بداية لترسيخ الشرعية الدولية لم يكن سوى مجرد وهم ، وان الذين يجلسون على قمة النظام العالمى الجديد بحكم القوة السياسية الواسعة التى اكتسبوها بعد نجاح عملية عاصفة الصحراء يريدون نظاما « بالمقاس » يلبى مطالبهم ويحقق مصالحهم ويمكنهم من إعادة فتح ملفات الماضى وتصفية حسابات حقبة الإستقطاب .

مرسى عطا الله

والذى يدقق فى معطيات الموقف الامريكى البريطانى المشترك من هذه الازمة يكتشف على الفور ان كلا من واشنطن ولندن اصبحتا ـ بعد زوال الاتحاد السوفيتى ـ تسيطران على مجريات الامور فى مجلس الأمن الدولى وتوجهانه ـ باسم الشرعية الدولية ـ صوب الإتجاه الذى تريدانه .

واكبر دليل على صحة ما نقول هو ذلك القرار الذى اصدره مجلس الامن يوم ٢١ يناير الماضى بالاجماع تحت رقم ٧٣١ حث فيه ليبيا على التعاون مباشرة وبصورة كلية وبفعالية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا فى تحديد المسئولين عن حادثى تفجير طائرتين مدنيتين احداهما امريكية فوق اجواء مدينة لوكربى الاسكتلندية عام ١٩٨٨ وادت الى مقتل ٢٧٠ شخصا ، والاخرى فرنسية اثناء تحليقها فوق اجواء النيجر عام ١٩٨٩ مما ادى الى وفاة ١٧٠ شخصا .

ان مثل هذا القرار الذى يرتدى عباءة الدعوة للقضاء على الارهاب الدولى يتجاوز حدود الصلاحيات المخولة لمجلس الامن الذى تنحصر مهمته الاساسية فى كيفية درء الاخطار المحتمل حدوثها والتى يمكن ان تهدد الامن والسلام العالمى .. وليس بين بنود ميثاق الامم المتحدة اى نص يعطى لمجلس الامن صلاحية التحقيق فى حوادث وقعت قبل سنوات ، والا كان مجلس الامن مطالبا باعادة فتح الملفات لجميع حوادث الارهاب التى شهدها العالم على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية وبينها عمليات ارهابية لم تكن من تدبير وتنفيذ افراد او منظمات ، وانما كانت من تدبير وتنفيذ دول تحظى بعضوية الامم المتحدة مثل اسرائيل التى نفذت عمليات بشعة ولم تخجل من الاعتراف بمسئوليتها عنها .

والذى نعرفه ـ ويعرفه اهل مجلس الامن وحكماء القانون الدولى ـ ان هناك ميثاقا يسمى ميثاق مونتريال لعام ١٩٧٤ بشأن حماية الطيران المدنى وقعت عليه معظم دول العالم وبينها ليبيا ، وهذا الميثاق يحدد وسيلة التحقيق فى مثل هذه العمليات الارهابية بأحد امرين :

(١) اما ان يتم تسليم المتهمين بارتكاب مثل هذه الحوادث الى الدولة التى وقع الإعتداء فوق اراضيها (اسكتلندا او النيجر) ، او الى الدولة التى تمتلك الطائرة التى وقع الاعتداء عليها (أمريكا او فرنسا) ، وذلك لمحاكمتهم .

(٢) او ان تقوم الدولة التى ينتمى اليها الاشخاص المتهمون بالقيام بالعملية الارهابية بمحاكمتهم .

ولم يجزم ميثاق مونتريال بحتمية الاخذ باجراء دون اخر وانما ترك المجال مفتوحا للاخذ بما هو مناسب وملائم .

ونظرا لانه لا توجد اتفاقية لتبادل تسليم المجرمين بين ليبيا وكل من امريكا وبريطانيا فقد كان ينبغى عليهما ان يقبلا باجراء المحاكمة للمتهمين فى ليبيا وان يقدما لهيئة المحكمة كل ادلة الاتهام ، بدلا من التمسك بضرورة تسليم المتهمين ، واستخدام القوة والنفوذ السياسى فى مجلس الامن للقفز على خطوات واجراءات اخرى كان ينبغى ان تسبق فكرة اللجوء لمجلس



المصدر : الأهـــــــــرام

... والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

الامن وهو ماتنبهت له ليبيا لحسن الحظ .

إن ميثاق مونتريال لعام ١٩٧٤ يشير الى امكانية اللجوء الى محكمة العدل الدولية فى حالة عدم نجاح الاجراءين السابقين فى تحديد المسئولية الحقيقية عن الجريمة الارهابية ، ولكن امريكا وبريطانيا ارادتا اختصار الطريق وفرض مشيئتهما دون مناقشة بالاصرار على ضرورة تسليم المتهمين لهما او البحث فى إتخاذ اجراءات عقابية ضد ليبيا باسم الشرعية الدولية وتحت مظلة مجلس الامن دون النظر الى العواقب الوخيمة التى يمكن ان تترتب على ذلك ، واهمها واخطرها هو زعزعة الثقة فى مصداقية مايسمى بالنظام العالمى الجديد

وقد كان بامكان الولايات المتحدة وبريطانيا ان يتدرجا فى الاجراءات بما يتمشى مع الشرعية الدولية وان يجعلا من اللجوء الى مجلس الامن الخيار الاخير بعد استنفاد كافة السبل والوسائل التى حددها ميثاق مونتريال ، ولكن يبدو ان الاحساس بتضخم القوة والنفوذ السياسى اثر حرب الخليج وزوال الاتحاد السوفيتى ، هو الذى دفع واشنطن ولندن الى الاطمئنان لعدم نشوء معارضة لمثل هذه التجاوزات .. وربما تكون ليبيا هى الخطوة الاولى على طريق اجترار المرارات وتصفية الحسابات مع دول وانظمة اخرى اغلب الظن ان معظمها ينتمى الى المنطقة التى نعيش فيها .

وإذا انتقلنا من موضوع الازمة الليبية الى تحليل بعض مايجرى على الساحة الدولية باسم النظام العالمى الجديد فسوف نجد انفسنا امام تناقضات صارخة تشير الى ان الغرب وبالذات فى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا على وشك ان يحولوا هذا النظام العالمى الجديد الى مايشبه المظلة التى تحمى وتبرر سلوكيات لا يمكن وصفها الا بانها قرصنة دولية فجة وواضحة .

لقد اعلن قبل اسابيع عن قيام السلطات الالمانية بمصادرة شحنات من الاسلحة التشيكية كانت فى طريقها إلى سوريا .. واليوم تخرج إشارات وتلميحات عن تعقب السفن الحربية الامريكية لسفينتين كوريتين يقال انهما تحملان اسلحة لكل من سوريا وايران .

ثم تهديدات خفية ومعلنة عن احتمال التعرض لهاتين السفينتين ، مع ان القانون الدولى يعطى كل دولة الحق فى التزود بالسلاح لتوفير سبل الدفاع عن ارضها .

والسؤال الان هو : هل يراد بالنظام العالمى الجديد العودة بنا الى حقبة احتكار السلاح التى كسرتها مصر عام ١٩٥٥ بالصفقة التشيكية .. ام ان النظام العالمى الجديد يعنى اعطاء اسرائيل كل شىء وحرمان الاخرين من اى شىء ؟ !

هذا هو السؤال !

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالعدل .. وليس بالعافية تحتفظ أمريكا بموقعها الجديد

بقلم جمال بدوى

اعلن الرئيس جورج بوش ان الولايات المتحدة اصبحت اقوى دولة فى العالم ، وانها لكى تحتفظ بهذا التفوق لابد أن تستمر فى المحافظة على تفوقها العسكرى والنووى ، وجاء خطاب بوش فى نفس الوقت الذى نشرت فيه صحيفة «نيويورك تايمز» تقريرا سريا لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) يؤكد فيه نفس المبادىء التى أعلنها بوش فى خطابه ، وحول الوضع فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا ، أكد التقرير أن الهدف العام للاستراتيجية الأمريكية الجديدة يكمن فى بقاء القوات الأمريكية فى مواقعها المتقدمة وفى قدرة امريكا والدول الغربية على الوصول الى مصادر البترول فى الخليج مع القدرة على ردع أى محاولة لتهديد هذه المصادر من الداخل او الخارج ، وحماية مصالح أمريكا ورعاياها وممتلكاتها ، وضمان وصولها الى الممرات المائية والأجواء الدولية .

●● تلك هى ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة كما أوضحها بوش علنا .. وتضمنها تقرير البنتاجون سرا ..

اما القول بأن الولايات المتحدة أصبحت أقوى دولة فى العالم عسكريا ونوويا فهو قول لا جدال فيه بعد اختفاء القوة العظمى الثانية ، وأما القول بأن الاحتفاظ بهذا التفوق يتطلب الحفاظ على التفوق العسكرى .. فهو قول فيه نظر .. لأن القوة المادية أو العضلية لا يمكن أن تكون وحدها ضمان البقاء والمقاومة ضد عوامل الفناء ، وقديما عرف العالم امبراطوريات كانت تفوق الولايات المتحدة فى قوتها - بمقاييس عصرها - ومع ذلك تلاشت من خريطة العالم ، لأنها اعتمدت على قوتها العسكرية فى قهر الشعوب ، ولم تقدم للأمم المحكومة ماتطمح إليه من عدالة ومساواة ، فلما تسرب الضعف الى هذه الامبراطوريات لم تجد من يبكى عليها ، أو يعمل على بقائها .. بل وجدت العكس وهو حماس الشعوب المقهورة للإطاحة بها وإلقائها فى متحف التاريخ .

وتستطيع الولايات المتحدة أن تتجنب هذه النهاية المحتومة إذا احترمت المبادىء التى قامت عليها عند إنشائها قبل قرنين .. مبادىء الحرية والعدالة واحترام إرادة الشعوب ، وعدم التدخل فى شئون الدول الصغرى أو قهرها وإذلالها عن طريق المعونات والمساعدات والهبات ..

ليس بالقنابل النووية أو الأسلحة الفتاكة ، تحتفظ الولايات المتحدة بمكانها فى القمة ، ولكن باحترام حقوق الانسان بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو دينه ، فليس من المقبول أن تنتفض الولايات المتحدة دفاعا عن الرجل الأبيض إذا مسّه مكروه ، بينما تغض الطرف عما يحدث

للفلسطينيين من قتل وضرب وطرد من بلادهم على أيدى الحكام الاسرائيليين الذين يستخدمون أموال وسلاح ومساندة وتدليل الولايات المتحدة لتنفيذ أغراضهم التوسعية فى المنطقة (!!) .

●● نعم .. تستطيع الولايات المتحدة أن تظل أقوى دولة فى العالم إذا هى تخلت عن نزعة السيطرة ، وخلعت رداء التسلط الذى ورثته عن بريطانيا وفرنسا ، وتخلصت من الروح الاستعمارية التى حركت دول أوروبا الى العدوان على أفريقيا وآسيا .. ونهب خيرات الشعوب الصغيرة ، واستنزاف ثرواتها لبناء معالم الحضارة الغربية (!!) إن القوة الغاشمة المجردة من العدل لن تجدى فى إبقاء الولايات المتحدة فى موقع الحاكم الوحيد للعالم الجديد ، وقد كانت الامبراطورية الرومانية تظن أنها سوف تبقى الى قيام الساعة ، ولكن سرعان ما تسرب الوهن والضعف الى جسدها بسبب أخطائها فى حق الشعوب ، الأمر الذى عجل بنهايتها غير مأسوف عليها ، ومن الخطأ القاتل أن يظن سادة الولايات المتحدة أن احتكارهم للقوة النووية يمكن أن يستمر طويلا .. ذلك أن الأبحاث النووية والتجارب الذرية أصبحت فى قدرة من يدفع الثمن ، خاصة بعد تشتت العلماء الذين كانوا يعملون فى خدمة الاتحاد السوفييتى . وفضلا عن ذلك فإن قوانين التطور تفرض نفسها ، والنشاط الانسانى لا يكف عن الحركة ، ولابد من ظهور قوى جديدة تزاحم الولايات المتحدة حتى تزيحها من موقعها ، ومنذ بداية القرن العشرين وعلماء الحضارة يرصدون عوامل الضعف والانحلال وهى تتغلغل فى جسد الحضارة الغربية . ويتنبأون بأفولها طبقا لقوانين الدورات التى تنطبق على الدول والحضارات كما تنطبق على أى كائن حى .

وإذا كان الهدف العام للاستراتيجية الأمريكية الجديدة يكمن فى بقاء القوات الأمريكية فى مواقعها المتقدمة ، وتأمين مصادر النفط ، والوصول الى الممرات المائية ، (وفى مقدمتها قناة السويس طبعا) .. فإننا نرى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب عنصرا أساسيا هو قبول شعوب المنطقة لهذه الأهداف ، ولكن كيف نتوقع قبولاً أو حماسا من جانب الشعوب العربية وهى ترى الولايات المتحدة تكيل بكيلين فى قضية العرب المحورية والأساسية وهى قضية فلسطين (!!) وكيف تنتظر الولايات المتحدة من الشعوب الإسلامية أن تؤيد خطتها العسكرية وهى تلعب بمقاييس العدالة حسب هواها .. وتعبث بالمبادىء التى تنادى بها لترضى حكام اسرائيل (!!) إن الرأى العام العربى الذى وقف وقفة صريحة ضد جريمة صدام حسين فى الكويت ، انتابته الدهشة وهو يرى الولايات المتحدة تستخدم معيارين مختلفين فى قضية واحدة .. فهى تلاحق النشاط النووى العراقى وتصر على تدميره فى الوقت الذى تحتفظ فيه اسرائيل بعشرات القنابل الذرية الجاهزة فى أى لحظة لتدمير العالم الاسلامى .. فهل هذه هى العدالة التى تبشرنا بها الولايات المتحدة فى ظل النظام العالمى الجديد ؟ وهل تجرؤ الولايات المتحدة على أن تطلب من الشعوب العربية أن تقف فى وجه أى خطر يهدد المصالح الأمريكية من الداخل أو من الخارج ؟

إن القنابل النووية الأمريكية بكل جبروتها لن تستطيع أن تقف فى وجه هذه الشعوب إذا انتفضت لتعبر عن سخطها لما تشعر به من ظلم وقهر وإجحاف .. وأيا كانت قوة الجيوش الأمريكية فى المواقع المتقدمة التى أشارت إليها الخطة ، فلن تقف ساعة واحدة فى وجه الشعوب المقهورة إذا بلغت حد اليأس .. فاليأس يدفع الى الانتحار ولن يحول دون هذه الكارثة سوى إحساس الانسان بالعدل والأمان والحرية والمساواة .



وهم اسمه «النظام العالمي الجديد»

انهيار نظرية «توازن الرعب» يفجر الصراعات الاقليمية

□ لندن ـ رويتر:

منذ حرب الخليج بات مصطلح «النظام العالمي الجديد» الذى كان الرئيس الأمريكى جورج بوش، أول من اطلقه هو الشعار التقليدى الجديد لوصف عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار المعسكر الاشتراكى واختفاء الاتحاد السوفييتى.

وقد أصبح المفهوم الرائج لهذا المصطلح ينطوى على مفاهيم تعنى الديمقراطية وإعلاء الحقوق الإنسانية واقتصاد السوق، أو بمعنى أوضح فإنه يعكس الواقع الغربى بكافة أبعاده ومفرداته النظرية والمادية، والذى تعمل الالة الإعلامية الغربية على الترويج له من أجل أن يسود العالم.

إلا أن هذا المصطلح هو ما كان فرانسيس فوكوياما المدير السابق لإدارة التخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية قد كتبه فى مقال نشره قبل ثلاث سنوات ثم ضمنه كتابا اصدره مؤخرا باسم «نهاية التاريخ واخر الرجال».

لكن الاضطرابات والمعارك العنيفة والفوضى العارمة التى تجتاح يوغوسلافيا والكومنولث وبعض مناطق الهند حاليا.

إنما يكشف عن وهم «النظام العالمى الجديد»، وخطأ نظرية فوكوياما التى بدأت تتعرض لانتقادات لاذعة.

وقد وصف بيير ليلوش المفكر الفرنسى الاستراتيجى المعروف والمستشار السياسى لجاك شيراك زعيم المعارضة، أطروحات فوكوياما بالخداع والخطأ.. وأكد فى مقال كتبه خلال الاسبوع الماضى أن النظام العالمى الجديد لن تسوده الديمقراطية أو السلام، لكن ما سيحدث هو العكس تماما.

ويوضح ليلوش ـ ويشاركه فى هذا الرأى كثيرون ـ أن مواطنى الدول الديكتاتورية لا يريدون الديمقراطية الغربية بل السلع الاستهلاكية التى ينتجها الغرب.

ويقول مفكرون اخرون أيضا إن نهاية ما كان يعرف باسم «توازن الرعب» الذى كان يحول خلال الحرب الباردة دون اندلاع حرب عالمية سوف يطرح عدة احتمالات، مثل اندلاع نزاعات عرقية مثلما يحدث حاليا فى يوغوسلافيا وناجورنو كاراباخ، وهى مناطق كانت تحكمها نظم شيوعية.

وبروز التيار الاصولى الإسلامى خاصة فى جمهوريات اسيا الوسطى، وانتشار واسع النطاق للأسلحة النووية يعززه تسرب الأسلحة والعلماء السوفييت لبعض الدول.. كما يطرح هذا التحول تدفق موجات ضخمة من الهجرة على الدول الغنية من البلدان الفقيرة ويتوقع معهد أوروبى أن تشهد أوروبا زيادة معدلات الهجرة من الكومنولث تصل إلى نصف مليون شخص سنويا.

وبالطبع تتعارض هذه الاحتمالات مع توقعات فوكوياما عن عالم ما بعد الحرب الباردة.

وكان البروفيسور «ادم روبرتس» الاستاذ فى عهد العلاقات الدولية بجامعة اكسفورد قد فند اراء فوكوياما مشيرا إلى أن الانهيار عادة يتسبب فى بروز مشكلات تتعلق بمشروعية نظم الحكم والحدود بين الدول، كما يحدث الان فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق.

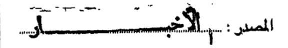
لكنه يقول إن ليلوش يخطىء أيضا عندما يتصور أن النظام العالمى الجديد سوف يعنى احلال قوانين الغابة، لان هناك الامم المتحدة التى يمكنها لعب دور حيوى فى تسوية النزاعات كما فعلت فى جنوب افريقيا وأفغانستان وكمبوديا.

فى الوقت نفسه يحذر محللون اخرون من أن النزاعات القادمة سوف تكون أكثر ماساوية بحيث تتضاءل إلى جانبها الأزمات الحالية.

ويؤكدون أنه لن تكون هناك سوى حرب واحدة لكنها عالمية ونووية مدمرة.

ويرجح روبرتس أن يمر العالم بفترة من الاضطرابات والقلاقل إلا أنه يؤكد استمرار وجود فرصة لبزوغ فجر عالمى اخر أكثر استقرارا.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

كلمات

ان الكرة الارضية ، ليست لقمة سائغة تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ان تبتلعها وتهضمها بسهولة ويسر ، وبدون ألم ، ان الاستيلاء والهيمنة والسيطرة الكاملة على آلاف الملايين من البشر ، ليس أمرا واردا في خطة يضعها بعض الضباط والسياسيين الامريكان ، ويطلبون من قيادتهم نقل الخطة من الورق الى أرض الواقع . ان القوة وحدها لا تصلح لزعامة العالم أو الهيمنة عليه . لابد من اقناع الآخرين ورضاهم وحبهم وشعورهم بالعدل والحكمة ، والتواضع الذى ينبغى ان يتحلى به ، الكبار ، لا الغرور الذى ادى فيما مضى الى النهايات المؤسفة لكل الطغاة الذين ظنوا في انفسهم القدرة على غزو العالم واخضاعه لسلطانهم ، فكلهم هزموا في النهاية وكانت نهايتهم أسود من السواد .

ان الصحف الأمريكية نشرت وثيقة قبل ان وزارة الدفاع الأمريكية أعدتها لتظل أمريكا هي وحدها القوة الوحيدة أو الدولة العظمى الواحدة بعد ان انتهت الحرب الباردة ، وانتهت منافسة الاتحاد السوفيتي القديم .

ان الضباط الكبار الأمريكين يتعللون بأن اخطارا سياسية وعسكرية واقتصادية مازالت تهدد أمريكا أو السلام العالمي ، ومن ثم فلابد لأمريكا من ان تظل هي القوة الوحيدة في العالم القادرة على ردع الآخرين ، ولابد من ان تظل لديها قوة ردع نووية ، تستطيع بها أن تواجه كل خطر محتمل ، يقول هذا وزير الدفاع تشيني ، ويؤكده بوش نفسه بقوله انه ليس مستعدا لأن تتنازل الولايات المتحدة عن وضعها كقوة عظمى وحيدة في هذا العالم الذى نعيش فيه وما من احد ينكر ان امريكا هي القوة الكبرى الوحيدة الآن بغير منافس ، وما من احد ينكر على الأمريكين ان يكونوا قادرين على مواجهة أى تهديد او خطر يتعرضون له . ولكن لابد ان يكون هناك فرق بين ان تعمل القوة الوحيدة الكبرى في العالم على دعم السلام العالمي القائم على العدل ، هناك فرق بين ان تفعل أمريكا ذلك وبين ان تستغل قوتها وثروتها وأسلحتها النووية وقواعدها العسكرية المنتشرة على الكرة الأرضية وفي الفضاء الخارجي ، لتحقيق مصالحها الأمريكية الخاصة .

ان اختفاء الاتحاد السوفيتي القديم كدولة عظمى منافسة لأمريكا ، لا يصح ان يكون داعيا للأمريكيين ليلعبوا على هواهم على سطح الأرض ، ويدوسوا باقدامهم غيرهم من الشعوب ان التقارير والتصريحات التى تنشرها الصحف الأمريكية نفسها في هذه الأيام ، لا تبشر بالخير ولا تدعو الى الاطمئنان .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

بعد سباق التسلح وانهيار المعسكر الاشتراكي

هل يشهد العالم سباقاً بين الواقعية والمثالية؟

مصطفى مرجان *

■ هناك تساؤلات كثيرة حول ماهية هذا النظام الدولي الجديد الذي يتحدثون عنه كثيراً دون ان نرى حتى انفه. البعض يستدل، ولهم الحق في ذلك، على قرب ظهور هذا النظام بانتهاء الحرب الباردة وبرغبة قادة العالم في اعطاء منظمة الامم المتحدة وضعية جديدة تسمح لها بان تكون ذات فعالية حقيقية في الخلافات الدولية. ولا شك ان اجتماع اعضاء مجلس الامن ممثلين برؤساء الدول هو علامة تبعث على الامل فهل توافرت حقاً اليوم شروط امكان هذا النظام الجديد؟ وبمعنى آخر هل يعني زوال الازدواجية القطبية بداية الطريق نحو ما يسميه الاستراتيجيون بالسلام الابدي؟ هل يعني تفكك الاتحاد السوفياتي وتحوله الى «جماعة الدول المستقلة» بداية الطريق نحو ليبرالية عالمية تتمتع الدول في اطارها بحرية «الاخذ والعطاء» لصالح الدول والافراد؟

لعل احدى صعوبات الاجابة على مثل هذه الاسئلة تكمن في سرعة الاحداث التي شهدها العالم في العامين الاخيرين، ولعل الحيطة وعدم الاسراف بين الآمال من الصفات التي يجب ان يتزود بها الباحث في هذا الميدان. ولا شك ايضاً ان تامل هذه الاحداث وتحليلها بموضوعية قد يعين على استشراف المستقبل.

تنزع التحليلات الغربية الى تصوير انهيار الاتحاد السوفياتي على انه جرى من داخله كما تنزع ايضاً الى تصوير الامر وكانه انتصار للعالم الغربي والليبرالية وفي هذا تجاهل مقصود ولا شك للمشاكل التي يعاني منها العالم الغربي وعلى راسه الولايات المتحدة الاميركية. كما انه من السذاجة تجاهل ان جزءاً كبيراً من المشاكل المعلقة في عالم اليوم من نتائج السياسات الدولية التي انتهجتها القوى العظمى الغربية، مما يعني ان الليبرالية لم تؤت ثمارها الكبرى الا لفئة قليلة من سكان الارض وعلى حساب ثروات العالم الثالث. وانها حقاً لاشكالية بالغة الصعوبة من حيث تتداخل فيها عدة عوامل ايديولوجية واقتصادية وسياسية تدفع الباحث احياناً الى تبسيط للامور يؤدي بدوره الى التعتيم على الاشكاليات الحقيقية، ولعل ابرز مثل على ذلك هو القول اليوم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج بان الولايات المتحدة اصبحت شرطي العالم وبان النظام الدولي الجديد سيشهد تحول دول العالم الى دولة واحدة كونية وشاملة. وكان اختلاف المصالح بين دول العالم سينتهي فور اتفاق قادة العالم على اقرار السلام. منذ شهور كتب هنري كيسنجر موضحاً الاسباب التي لن تجعل من الولايات المتحدة شرطي العالم وفي الفترة نفسها تقريباً كتب موريس دوفرجيه يوضح الاستحالة نفسها. قال هنري كيسنجر ما معناه ان الولايات المتحدة بحاجة الى تكريس جل جهودها لاصلاح اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وقال موريس دوفرجيه ما معناه ان صورة «شرطي العالم» لا تستقيم مع الاوضاع الدولية ولا تنطبق عليها، فالعالم ليس دولة يقوم شرطي بالسهر على النظام فيها وان هناك فارقاً كبيراً بين السهر على النظام داخل الدولة وحماية امن العالم. واذا كان الكاتبان قد اصابا في الجوانب التي عالجاها فهناك ولا شك جوانب اخرى تحتاج الى التوضيح لاثبات صعوبة الانتقال الى هذا النظام الدولي الجديد الذي يعلن عن قدومه ولكنه لا ياتي.

ولعل اول هذه الصعوبات يكمن في ان العالم بشكله الراهن لا يحتوي بعد على اسس هذا النظام الدولي الجديد واقصى ما يمكن ان يقال هو ان هناك خمائر او نطفاً ولكنها لم تؤد بعد حتى الى اول مراحل الجنين.

المشاكل الكبرى

في ٢٣ ايار (مايو) ١٩٨٨ وفي مجلة «تايم» قال جورجي ارباتوف عميد المعهد السوفياتي لشؤون اميركا الشمالية واحد اهم مستشاري ميخائيل غورباتشوف، انذاك، للاميركيين: «اننا نقوم الآن بشيء رهيب. اننا في سبيل حرمانكم من العدو» ورغم ما في هذه العبارة من روح الدعابة السوفياتية التي تحب المفارقات فهي تحتوي على معنى جدي لا يستهان به، فقد كانت الديبلوماسية الاميركية وسياسة الضغط والاحتواء التي اعتمدها منذ بوكينان وبورنهام تجد مبررها في الخطر الايديولوجي السوفياتي الذي لا يتوقف بالحصار وبالحدود السياسية. اما اليوم وبعد تصريح غورباتشوف وتصريح يلتسن اخيراً بان الولايات المتحدة لم تعد عدواً، فما هو مبرر استمرار هذه الديبلوماسية ومع ذلك فهي مستمرة. انها مستمرة غرباً حيث يجري العمل بخطوات عسكرية لاعطاء حلف شمال الاطلسي دوراً جديداً وحيث يرفض بشكل قاطع على الجماعة الاقتصادية الاوروبية اضطلاعها بدور هام في مشكلات خطيرة كمشكلة الشرق الاوسط او حتى في الدفاع عن نفسها بشكل مستقل. يقول تقرير حالة العالم عام ١٩٩٢ ما يلي: «تظل منظمة حلف شمال الاطلسي المؤسسة الوحيدة التي تضمن وتنظم الاولوية الاميركية في قلب العالم الاطلسي. وقد كانت المنظمة مهددة ببطلان وجودها مع زوال حلف وارسو. لذلك اعطيت الاولوية لتقويتها بواسطة اعادة صياغة عقيدتها وجهازها العسكري» واعتمدت الولايات المتحدة على

حليفها البريطاني الامين لتجمد وبعنف اولى المحاولات الفرنسية الالمانية لانشاء دفاع اوروبي. وفي ٢٩ ايار (مايو) ١٩٩١ دفعت واشنطن وبخطوات سريعة الى اعادة تنظيم جهاز منظمة حلف شمال الاطلسي بتخفيض قواتها وتنظيم قوات متعددة الجنسية تخضع مباشرة للقيادة المركزية. وهكذا قطعت العجلة الاميركية الثقيلة الطريق على انصار الدفاع الاوروبي وعلى فرنسا خصوصاً.

هذه الديبلوماسية مستمرة شرقاً ايضاً. والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في فصل جمهوريات البلطيق عن الاتحاد السوفياتي غير خافٍ على احد الى جانب رفض الحكومة الفيديرالية اعطاء اي ضمانات لارباب الاعمال الذين يريدون الاستثمار في روسيا. وهناك فوق كل شيء سياسة «التوازن» التي تنتهجها الولايات المتحدة بين الصين والاتحاد السوفياتي منذ سنوات طويلة وهناك اخيراً كل المحاولات التي تبذل الآن حتى لا يكتسب التقارب الاوروبي الروسي ابعاداً مهمة اكثر مما ينبغي.

من كل هذه الظاهرات من السلوك الديبلوماسي والاستراتيجي الاميركي سنجد ثوابت تاريخية هي التردد بين الانطواء والنزوع الى «الرسولية» وهي سمة من سمات القوى العظمى منذ نشأة التاريخ. فالقوة العظمى تعتقد دائماً ان لها «رسالة كبرى» ازاء الانسانية. اما الثابت الثاني فهو بالضرورة الحد من امتداد اي قوة اخرى للانتهاء الى فرض الحلول التي يعتقد انها الاسلم والاصح واما الثابت الثالث فهو ما يصطلح على تسميته بالواقعية الاميركية.

بين الانعزالية والتوسع

عندما كان الاتحاد الفيديرالي الاميركي بسبيل التكوين كان الهم الاكبر لدى الاميركيين هو التخلص من القوى البريطانية والفرنسية والاسبانية. كانت العقيدة السائدة ان اوروبا هي مصدر المتاعب؟ هذا الشعور العميق الجذور الذي نجد اصداءه حتى اليوم لدى بعض الساسة الاميركيين، مصدره ان الجيل الاول من المهاجرين الى اميركا قد هاجر في معظمه فراراً من الاضطهاد الديني الذي عانى منه البروتستانت في كافة ارجاء اوروبا. في وصيته السياسة (١٩٧٦) يدعو جورج واشنطن اصدقاءه ورفاقه المواطنين الى ان يتركوا الاوروبيين يسوون امورهم فيما بينهم ويقول: «ان لاوروبا مجموعة من المصالح الاساسية التي لا تخصنا (...) وعليه فاننا لا نحسن صنعاً اذا ربطنا انفسنا عبر حملات سطحية بتقلبات سياستها (...) ان بعدنا وعدم ارتباطنا يدعوانا ويسمحان لنا بان نسلك سبيلاً مختلفاً(...) فلماذا نحشر مصيرنا في مصير اي بلد اوروبي ولماذا نخضع سلامنا ورضاعنا لمطامع ومنافسات ومصالح ومزاج ونزوات الامم الاوروبية؟ ان سياستنا الحقيقية هي ان نظل بعيداً عن التحالفات الدائمة مع اي قطعة في العالم الخارجي «هذه الحجة نجد امتدادها اليوم في دراسة هنري كيسنجر الاخيرة والتي يقول فيها ان الولايات المتحدة تدفع ثمناً غير مناسب للدفاع عن اوروبا التي تستطيع اليوم الدفاع عن نفسها بنفسها. ولكن لنعد الى التاريخ.

بعد اقل من ثلاثين عاماً من وصية جورج واشنطن مدت الحكومة الفيديرالية نفوذها حتى شمل قارة اميركا الجنوبية واصبحت هذه «مجالها الحيوي» قبل ان يظهر هذا التعبير في الاستراتيجية الجرمانية. وصاغ جيمس مونرو عقيدته الشهيرة التي بررت هذا التوسع. كتب جيمس مونرو في ١٩٢٥: «لا يمكن لقارتي اميركا ان تكونا موضع استعمار تقوم به اي قوة اوروبية. ان الحروب التي خاضتها الدول الاوروبية فيما بينها لا تختص الا بها ونحن لم نشارك فيها باي نصيب (...) ان النظام السياسي للقوى الاوروبية يختلف بالجوهر عن نظامنا ويستحيل ان تمد هذه القوى المتحالفة مفهومها السياسي والاجتماعي الى اي بقعة من قارتينا من دون تهديد سلامنا وسعادتنا ويستحيل ايضاً وبالتالي ان نقف مكتوفي الايدي امام اي تدخل للقوى الاوروبية اياً كان شكل هذا التدخل». ويذهب المفكر الاستراتيجي الفرنسي الجنرال بيار م. فاللوا في كتابه «الجغرافيا السياسية او سبل القوة» الى تاكيد مقولة فردريش راتزل صاحب «قوانين التوسع الجغرافي للدول «ليقول ان خط الحدود الذي حدده جورج الثالث ملك انكلترا على الارض الاميركية امام الفاتحين الاوائل لم يكن مسالة جبرية لا من قبل بريطانيا ولا من قبل المهاجرين، ففي فكر المستوطنين الجدد لم تكن هذه الحدود فاصلاً ارضياً بل عقبة سطحية لا بد من تجاوزها للوصول الى البحر الذي يشكل انقطاعاً يقبلون انه آخر نقطة في امتداد امبراطوريتهم». وفي اقل من نصف قرن، اي من ١٨٥٧ الى ١٩٠٠، وبوسائل واساليب لم يكن ليقرها حتى الآباء المؤسسون استولت الولايات المتحدة على جزر هاولاند وجارفيس وجونستون في المحيط الهادئ، وتم ضم جزيرة ميدواي في ١٨٦٧ وقاعدة بحرية كانت في حيازة هاواي. وسيؤدي ضرب هذه القاعدة بواسطة اليابانيين في ١٩٤٢ الى دخول الولايات المتحدة للحرب العالمية الثانية. انها قاعدة... بيرل هاربور التي احتفل جورج بوش بذكرى مرور خمسين عاماً على ضربها منذ اسابيع عدة.

واذا كانت الحرب العالمية الاولى قد كرست الولايات المتحدة كقوة بحرية عظمى على يد تيودور روزفلت وتطبيقاً لعقيدة الاميرال ماهان فان الحرب العالمية الثانية كرستها كقوة برية عظمى بفضل تقدم القوات الاميركية الى وسط اوروبا ومقابل الاتحاد السوفياتي. بعد انتهاء الحرب الثانية مباشرة كان الاستراتيجيون الاميركيون يعتقدون بامكان صيغة ما من التعايش السلمي مع القوة الاخرى. كتب هنري سيتمسون وزير الدفاع الاميركي غداة الحرب الثانية: «جغرافياً لا تلتقي مداراتنا واعتقد انه من الممكن ان نظل بعيدين عن اي مواجهات محتملة». غير ان جورج كينان وكان سفيراً لواشنطن في موسكو رأى ان الاراضي التي حصل عليها ستالين او بمعنى ادق تلك الكتلة الجليدية التي تحيط بالاتحاد السوفياتي والتي تتكون من دول شرق اوروبا اكبر بكثير مما كان يجب ان يتنازل عنه روزفلت وتشرشل لستالين، وربما تداركا لهذه «التنازلات» اقترح سياسة الاحتواء وتكمن في «دفع خط جبهة الولايات المتحدة حتى وسط اوروبا وارساء توازن للقوى على القارة الاوروبية العجوز». وكان الاعتقاد الراسخ لدى جورج كينان ان من يمتلك وسط اوروبا يمتلك ايضاً مفاتيح الوصول الى شمالها وجنوبها.

ثم جاء جيمس بورنهام وعارض في كتابه «الصراع على العالم» سياسة الاحتواء «اذ ان الروس يقومون بغزو ايديولوجي لا توقفه الحدود» واقترح استراتيجية هجومية يكون هدفها تحرير البلدان من النير السوفياتي بوسيلة مركبة هي الدعاية والضغط العسكري الذي يتمتع بفعالية خاصة عندما يمارس عن قرب». وعلينا الا ننسى في هذا السياق ان الاحداث التي شهدتها اوروبا الشرقية بدات في بولندا «كعب اخيل» روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي. كانت المتابعة الاعلامية للسنوات الاخيرة من حكم ياروزلسكي شيئاً اشبه بالمتابعة

نفسها بالنسبة لتشاوشيسكو ولكن على فترة زمنية اطول.

اما فيما يختص بالضغط العسكري فقد قام رونالد ريغان ببطولة الفصل الاخير منه. فبالتوازي مع مفاوضات الحد من التسلح تسارع ايقاع رفع موازنة البنتاغون في سنوات ريغان حتى وصلت الى ٣٠٠ بليون دولار للانفاق على نظام تسلح جديد يعرف بالاحجار الذكية او حرب النجوم وهو عبارة عن قذائف الكترونية موجودة بصفة دائمة في الغلاف الجوي تتلقى اوامرها من اقمار صناعية لتقوم بتتبع وضرب الصواريخ المتجهة نحو اراضي الولايات المتحدة. وقد طالب ميخائيل غورباتشوف الولايات المتحدة بالتخلي عن هذا البرنامج كشرط اساسي للقاء «ريكيافيك» ولكنه لم يحصل على ما يريد. ورغم ان الكونغرس طالب الادارة باحترام اتفاقات ١٩٧٢ للحد من التسلح النووي ورغم تخفيض نفقات هذا البرنامج بنسبة ٤٠ في المئة فانه يشكل مكتسباً تكنولوجياً يمكن وضعه موضع التنفيذ في اي لحظة. والحاصل ان موازنة هذا البرنامج كانت باهظة جداً وعلى حساب المستوى المعيشي الاميركي العام. ولكن اياً كانت نتائج هذا السباق من آثار على الولايات المتحدة فلا يمكن انكار انها هي المنتصر على الاقل للسنوات المقبلة. المشكلة تكمن في مدى تعامل الادارة الاميركية مع ثوابت جديدة في عالم اليوم.

قبل شهور قليلة من ازمة الخليج نشرت صحيفة «لوموند ديبلوماتيك» الشهرية تقريرا مؤداه ان الديبلوماسية والاستراتيجية الاميركيتين تعتمدان بالنسبة للعقود المقبلة على سياسة جديدة تهدف الى عدم السماح لأي قوة اقليمية بالتطلع الى الهيمنة او بتكوين مجموعات اقليمية قوية. واذا كان هذا التقرير يحتفظ بقيمته حتى اليوم فيمكن افتراض ان هناك تعديلات مهمة ستشهدها السياسة الخارجية الاميركية. وان كان يعتقد ان هذه التعديلات لن تكون جوهرية او جذرية.

يقول الان كارتون في دراسته عن التحديات الاميركية المقبلة (التقرير السنوي لعام ١٩٩١ الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن) أن الامة «قد تفقد قوتها ونفوذها بسبب ظهور امم اخرى تدفعها مصالح الهيمنة او بسبب التحلل من الداخل. والولايات المتحدة تتامل اليوم مدى تاثر تدهورها الداخلي على قوة نشاطها الخارجي. ان واحدة من السمات الخاصة التي تتسم بها ادارة جورج بوش انها تريد في آن تسوية المشاكل الداخلية الناجمة عن انخفاض الانتاج والمشاكل الخارجية ومن ابرزها ظهور منافسين جدد في اوروبا واليابان». الاكثر دقة ان الادارة الاميركية تربط اليوم بين السياستين الداخلية والخارجية وتترجم ذلك الى عدة مبادرات يختص اهمها بالقارتين الاميركيتين وباوروبا. هناك اولا ما اسماه الرئيس بوش «بمبادرة الاميركيتين» وتهدف الى تنمية سوق مشتركة تمتد من انكوريج في اقصى شمال الاسكا الى ارخبيل ارض النار المواجه لأقصى نقطة في قارة اميركا الجنوبية وتخدم هذه السوق ٧٠٠ مليون مستهلك. واول مرحلة في هذا المشروع الطموح من انشاء منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة وكندا شمالا والمكسيك جنوبا. واما فيما يختص باوروبا فقد اطلق جيمس بيكر في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٩١ فكرة انشاء جماعة اوروبية - اطلسية تمتد من فانكوفر في اقصى شمال كندا على المحيط الهادي الى فلاديفو ستوك شرق القارة السيبرية. ويقول جيمس بيكر ان اسس هذه الجماعة الجديدة ستكون هي القيم المشتركة (اقتصاد السوق، الديموقراطية، سيادة القانون) ودعم آليات التشاور الخاصة بمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي وتقديم المعونة «للاتحاد السوفياتي» بشرط ان يتبنى آليات الاقتصاد الحر.

غني عن القول ان تحقيق هذه الاهداف لا يتوقف على ارادة الولايات المتحدة وحدها. واذا سلمنا بامكان ذلك بالنسبة لكندا واميركا اللاتينية فالامر مختلف تماما بالنسبة لأوروبا، وذلك ان دول السوق الاوروبية المشتركة لها هي ايضاً مطامح مماثلة والفكرة الديغولية القديمة، فكرة أوروبا من اسبانيا الى ما وراء الاورال، تجد مؤيدين متحمسين لها على جانبي سلسلة هذه الجبال، هذا الى جانب العلاقات التاريخية القديمة التي ربطت دائما بين روسيا واوروبا. واذا كان بوريس يلتسين قد تحدث مؤخراً عن محور باريس - موسكو - بكين، ربما من باب رفع درجة حرارة المزايدات الاوروبية والاميركية على امكانات الاستثمار. فالفكرة تروق لطرف اخر مواجه تماما لشرق سيبريا ويتطلع «بتلحظ» الى امكانات الاستثمار نفسها ونفي اليابان التي تكاد تحتكر ميناء ناغودكا الذي يقع جنوب فلاديفو ستوك ولا يبعد عنه الا باقل من ١٠٠ كيلومتر.

اليابان وجنوب شرق آسيا وروسيا والصين... كل هذه قوى لا يستهان بها والاخيرتين تشكلان اسواقاً وامكانات استثمار هائلة فهل تستطيع الولايات المتحدة ان تواجه التغيرات التي تفرض نفسها على العالم باستراتيجية وديبلوماسية لا تقبلان تعديلات جوهرية؟

ليست المشكلة مشكلة مصالح وحسب، فالاميركيون يعتقدون في قرارة انفسهم بقيم العدل والديموقراطية وانسانية الفرد وعظمة المبادرة الفردية وهذه قيم تتسامى على النظم السياسية والاقتصادية وتفوقها. المشكلة تكمن في التطبيق، تماماً مثلما هو الامر بالنسبة للقيم الاشتراكية في ذاتها.. نظرياً على الاقل ليس هناك ما يمنع العدل والديموقراطية والقانون والمبادرة الفردية في نظام اشتراكي كما ان النظم الرأسمالية تاخذ بنظام التوجيه في كثير من القطاعات. فارق التطبيق اذن يكمن في ان «المعسكر الغربي» استطاع غداة الحرب العالمية الثانية ان يصل الى اعلى مراحل التقدم العلمي والتكنولوجي وان يفيد القطاع العسكري والحياة المدنية بهذه المكتشفات في حين جعلها الاتحاد السوفياتي حكراً على القطاع العسكري، وقد افيدت الفئات المتوسطة في الولايات المتحدة وبلدان اوروبا واصبحت الطبقة العاملة نفسها جزءاً من الفئات المتوسطة ومكوناً لا يستهان به فيما يسمى بحزام الديموقراطية على حين تدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في «الاتحاد السوفياتي» وبلدان العالم الثالث. ولا شك ان السباق على التسلح والازدواجية القطبية من العوامل المهمة في هذا التدهور. اقول ان هذه عوامل مهمة ولكنها ليست الاسباب الرئيسية فقد كان يمكن للاتحاد السوفياتي ان يسير على طريق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية رغم «الحصار» ولكن الشرط الاساسي اللازم لتحقيق ذلك كان هو الديموقراطية والتعددية اللازمتين لتوازن السلطات ورقابة كل منها على الاخرى في نظام الدولة.

في التطبيق ايضاً تكمن مشكلة الخلاف بين اوروبا واميركا. يقول ريمون آرون وهو مفكر لا يمكن الشك في «ضميره الليبرالي»: ان «سياسة القوة» التي نظر لها هـ. فون تريتشكه عندما انتقلت عبر الاطلسي اصبحت



بتحول «طفروي»، اذا جاز هذا التعبير، تحول فكري وروحي، فبينما اعتمدت في اوروبا على نزوع مثالي اصبحت في اميركا امراً واقعاً. لنقرأ معاً هذا النص من كتاب السلام والحرب بين الامم لريمون آرون (الطبعة الثامنة ص٥٧٩ - ٥٨٠):

«ان المهمة الرشيدة لشعب ما وقد اصبح دولة وواعياً بذاته هي الحفاظ على مكانته في مجتمع الشعوب وان يقدم بهذا الشكل مساهمته في المهمة الكبرى لثقافة الانسانية». بذلك برر تريتشكه الواجب السياسي لكل شعب، اي توجيه هذا الواجب نحو المصير الثقافي. ولا اظن ان الواقعيين الاميركيين، قد انشاوا رباطا بمثل هذه القوة بين ارادة القوة والعمل الثقافي، بل انني اكثر ميلا الى تلخيص التعارض بين مفكري عقيدة «الماخت بوليتك» والاميركيين من اصحاب نظرية سياسة القوة بذكر عبارة ماكس فيبير الشهيرة لتوضيح التباين بين البيوريتانيين في فجر الراسمالية ورجال اليوم: «لقد كان البيوريتانيون يريدون ان يكونوا صناعا مهرة اما نحن فاننا مجبرون على ذلك. كان القوميون الالمان يريدون سياسة القوة لذاتها واما الواقعيون الاميركيون فيعتقدون انهم ملزمون بتقرير وجودها وبقبول قوانينها.

نظرياً قد يكون الفارق ضئيلا بين الليبرالية المثالية الاوروبية وبين الليبرالية الواقعية الاميركية. ولكن على مستوى السياسة الخارجية قد يصبح هذا الفارق هو الذي يفصل بين من يريد فرض قيمه المثلى ومن يقبل باستحالة تطبيق ذلك مئة في المئة. ولعل الاصح ان نقول بان عالم اليوم بحاجة لاميركا مثالية اكثر مما هو بحاجة لاميركا واقعية مما يعني ان هناك ضرورة لاعادة نظر في تطبيقات الليبرالية على مستوى العلاقات الدولية. ليبرالية اساسها التبادل النافع وليس التبادل كصيغة من صيغ الحرب والهيمنة.

---

* صحافي مصري يقيم في باريس.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

نحو الغد!

بعد تفتت الاتحاد السوفيتي ، اصبحت الولايات المتحدة القوة الاعظلم الوحيدة في العالم . وصرح « بوش » منذ يومين بان امريكا هي القائدة ، وانها ستواجه وحدها مسئولية قيادة العالم ! وكشفت مقدمة الميزانية العسكرية لعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ عن طبيعة هذه القوة فقد اعلنت « واشنطون » بكل وضوح ان امريكا لن تقبل ببروز اى قوة جديدة منافسة سواء كانت روسية او غيرها .

كذلك اعلنت مقدمة الميزانية العسكرية ان امريكا لن تقبل تطور اى قوة اقليمية ، وتحولها إلى قوة عسكرية كبرى . ولم تستثنى « واشنطون » حلفاءها دول أوربا الغربية رغم قيام الوحدة الاوربية على اسس اقتصادية وسياسية وامنية ، ورغم ان دول هذه الوحدة اعلنت انها في سبيلها إلى انشاء قوة دفاعية موحدة !

ولكن مقدمة الميزانية العسكرية الامريكية اعلنت بوضوح ان امريكا ·· تقبل ان يكون لاوروبا الغربية نظام ·عى خارج اطار حلف الاطلنطى الذى ·ه امريكا !

وهناك محاولات الكتاب والخبراء ·تعرف على طبيعة القوة الاعظم واسلوبها في قيادة العالم ! وهناك اجماع بينهم على ان امريكا تعتمد على استخدام قوتها العسكرية سواء لمنع بروز اى قوة منافسة او تطوير اى قوة اقليمية ، او سواء لإملاء سياستها على العالم ! ويوضح كل ذلك ان القوة الاعظم الوحيدة ونظامها العالمى الجديد يعتمدان على تكريس واستمرار واستخدام القوة .. ولقد كشفت تصريحات « بوش » الأخيرة هذه الحقيقة بكل جلاء ووضوح ! عندما اعلن ان امريكا لكي تحتفظ بتفوقها لابد ان تستمر في المحافظة على تفوقها العسكري والنووي !

حسين فهمى



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

قنبلة الفراغ

النظام الدولي الجديد، في العالم الغربي والصناعي شيء، والنظام الدولي الجديد في العالم الثالث شيء آخر. والانتماء الى هذا النظام ليس نزهة. وحجز مقعد فيه لا يشبه أبداً شراء بطاقة لحضور مسرحية. والصعود الى هذا القطار مكلف للدول التي ولدت انظمتها في ظل العالم القديم واستمرت دون احتكام فعلي الى صناديق الاقتراع. واذا كان من السهل على الدول الغربية، وبعض الدول التي تشبهها اعتناق نظام يقوم على انتصار نموذجها فإن هجرة بقية دول العالم الى هذا النظام قد تكون مؤلمة.

ولا بد من الالتفات الى ان العالم يواجه وضعا جديدا لا يجد حياله سوابق يمكن الاستفادة منها، فقد انتهى النزاع الذي ولد من ركام الحرب العالمية الثانية باستسلام احد المعسكرين، وبولادة قيادة امريكية للعالم الجديد. لكن التسليم بهذه القيادة لا يلغي ان العالم الجديد لم يستكمل بعد تحصين نفسه حيال الذيول المحتملة لانتصاره. فحتى اليوم، لم تتبلور آلية مضمونة لملء الفراغ الذي احدثه الانسحاب السوفياتي من العالم من جهة وتفكك الاتحاد السوفياتي نفسه من جهة اخرى.

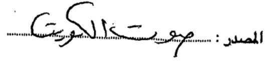
ولا مبالغة في القول ان الفراغ الناشئ عن الانسحاب السوفياتي يشبه قنبلة مزروعة في جسد النظام الدولي الجديد. وتتزايد الاسئلة حاليا عما اذا كانت الولايات المتحدة قادرة، خصوصا في ضوء اوضاعها الاقتصادية الحالية، على تحمل اعباء قيادة العالم. طبعاً مع التساؤل عما اذا كانت الأمم المتحدة نفسها قادرة على أن تلعب بفاعلية دور الشرطي وليس فقط دور موزع الضمادات.

وفي الشرق الاوسط، وعلى تخوم الاتحاد السوفياتي السابق، تطرح مشكلة الفراغ موضوع الدول التي لا تعوزها الرغبة في التحول الى دول كبرى محلية وبرغم الدروس القاسية القريبة. فبرغم حرص انقرة وطهران على القول ان التسابق بينهما في آسيا الوسطى السوفياتية سابقا، هو تسابق ودي، فإن تنافسهما على دور الاطفائي في ناغورنو قره باغ يظهر ان ضبط اسلوب التنافس متعذر. وتصريحات وزير الداخلية التركي عن الدعم الايراني لـ «حزب الله» الذي يسعى الى «تدمير الدولة التركية» على حد قوله، تشير الى تزايد نقاط التفجير في الملف القديم - الجديد. واذا اخذنا في الاعتبار احتمالات حصول فراغ في العراق وتعقد العلاقات التركية - السورية يمكننا القول ان الفراغ فتح حرب الادوار.

واذا اضفنا الى التنازع على الادوار الاولى رياح التفكك التي تعصف بالدول المتنوعة التركيبة يمكننا القول ان الفراغ الناجم عن سقوط لعبة المعسكرين يهدد بتسهيل عملية «انتحار» دولي واسع تحت علم النظام الدولي الجديد.

غسان شربل



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

نظام القوة.. القديم الجديد

الجديد في النظام الدولي ينحصر بازالة الخلافات بين اقويائه واتفاقهم على سلب الضعفاء

من الملاحظ انه منذ عصبة الأمم وحتى الآن تحصل اسرائيل في بداية كل مرحلة على مكاسب عظيمة تزيد من قوتها وتوسعها



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

حين قامت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الاولى على اساس من القوة ومفهوم العدل عند الأقوياء، ووفقاً لمصالحهم، كان من اهم ما تبنته العصبة في برامجها تبنيها لوعد بلفور بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، وتكليف بريطانيا بتنفيذ ذلك الوعد بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين. وكان واضحاً لدى الكبار في العصبة ان سياسة بريطانيا المنتدبة ينبغي ان تكرس في المنطقة لانجاز الوعد الذي صار قراراً. وكانت الحركة الصهيونية، من خلال مؤسساتها، تتابع هذا الأمر مع بريطانيا مستندة الى نصوص وتوصيات اقرها منطق القوة الذي سوغ في الوقت ذاته الغدر بالعرب وفلسف نكث الوعود المقطوعة لهم، وقلب الحقوق والمفاهيم وحتى القواعد الدولية الموضوعة من قبل الكبار الاقوياء عندما يتعلق الأمر بهم وبقضاياهم. وفي ظل الانتداب البريطاني وعصبة الأمم قامت المؤسسات الصهيونية بتكثيف الهجرة وتوسيع الاستيطان مراعية الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، آخذة بعين الاعتبار ان اليهود اقلية ضئيلة جداً في فلسطين، وانها تمهد لانشاء دولة لهم في ما كانت تسمية ارض التوراة. ولم يكن احد من اطراف العصبة النافذة قراراتهم يتأخر في تقديم اشكال العون للصهيونية، وممارسة انواع النفوذ والضغط لتحقيق ما تريد تحقيقه.

وبعد الحرب العالمية الثانية، عندما قامت هيئة الأمم المتحدة على انقاض عصبة الأمم، ورثت معها ما اصبح يعرف بالقضية الفلسطينية، وانتقلت تلك الهيئة، التي اسسها المنتصرون في الحرب الثانية وسيطروا عليها، بالمشروع الصهيوني من مرحلة تنفيذ الوعد بوطن، الى مرحلة اقامة الدولة. واقر منطق القوة المنتصرة في الحرب هذا الامر ورأى فيه «عدلاً» انطلاقاً من مفهوم القوي الغالب الغاشم لمعنى العدل ورؤيته لحدوده ورتب الاقوياء العالم مرة أخرى على هواهم وبما يحقق مصالحهم وسيطرتهم، ويؤمن تحكمهم به على نحو ما. فأصبح مجلس الأمن الذي يمثل الاداة التنفيذية وقمة الهيئة وقبضتها الحقيقية، تحت سيطرة الكبار، ورتب اولئك لأنفسهم فيه وضعاً خاصاً، فأخذ كل من المنتصرين في الحرب العالمية الثانية معقداً دائماً في المجلس وتمتع بحق نقض اي قرار لا يراه ملائماً لمصالحه ولمصالح حلفائه، وتركوا للهيئة العامة التي تتألف من مجموع الدول الاعضاء هامشاً اوسع من الحرية والعدل، ولكنهم جعلوا كل القرارات والتوصيات التي تتخذها تلك الهيئة رهينة بيد المجلس وحق النقض، اي رهينة بيد الأقوياء.

وهكذا اصبح لـ ١٠ في المئة من مجموع سكان العالم اجمع، اربعة مقاعد ثابتة ودائمة في المجلس ولكل منها حق النقض، وحظيت الصين بمقعد خامس ولكنها نادراً ما استخدمت حق النقض. ويقي العالم النامي كله، ومن ضمنه العرب والمسلمون الذين يزيد عددهم اليوم على مليار ومئة مليون، دون مقعد دائم وحق ونقض. وفي ظل وفاق الكبار المنتصرين انشئت دولة اسرائيل على حساب الشعب العربي الفلسطيني وفي ارضه، وعندما بدأت الحرب الباردة بين المعسكرين او قل الحلفين: وارسو والأطلسي، اخذت الحركة الصهيونية واسرائيل تستغلان الطرفين وتستنزفان قدرتهما على دعمها حسب الأحوال والاقتدار، وقبل ان يصبح الاستقطاب العالمي ظاهراً في مركزين قويين متفردين بين الاطراف التي تشاركهما القوة والغنائم، اعني موسكو وواشنطن، قفزت اسرائيل قفزتين بهلوانيتين كبيرتين خلال فترة قصيرة:

- كانت الاولى الى حضن بريطانيا وفرنسا اثناء تعاونها معهما في العدوان على السويس ١٩٥٦ مما اغضب اميركا نسبياً، والاتحاد السوفياتي وجعل الاولى تفرك عينها وتستيقظ على متغيرات في الشرق الاوسط.

- وكانت القفزة الثانية في الستينات عندما انتقلت اسرائيل الى احضان اميركا في تحالف علني رتب لها وضعاً

٢

خاصاً جداً في الادارة الاميركية والكونغرس ما زال مستمراً حتى اليوم.

- فمن اميركا استمر تدفق السلاح والمال وانواع المساعدات المادية والسياسية، ووظف حق النقض الاميركي لخدمة اسرائيل، حتى ان العودة الى احصاء عدد المرات التي استخدم فيها ذلك الحق لخدمتها ضد العرب يلفت النظر الى تحيز شديد، ويكشف عدم استخدام الاتحاد السوفياتي لهذا الحق من اجل اصدقائه العرب الذين كانوا يتلقون الضربات ويستنزفون باستمرار.

- ومن الاتحاد السوفياتي استمر تدفق المهاجرين عبر اوروبا الشرقية دون انقطاع، بضغط من أميركا ودول حلف الأطلسي احياناً، وباغراءات وضغوط صهيونية على اطراف حلف وارسو احياناً اخرى. وعندما كان تدفق الهجرة يتعرض لاختناقات، كان العالم الغربي كله يضج بالصراخ دفاعاً عن حقوق الانسان التي كانت محصورة في حقوق اليهود بالهجرة والخيانة والابتزاز وبالعمل لصالح اسرائيل والحركة الصهيونية وأهدافها التوسعية والعدوانية.

* * *

وطوال سني الحرب الباردة كانت قرارات مجلس الأمن في خدمة اسرائيل، ومن المسلم به انها كانت في خدمتها قبل ذلك، منذ انشاء المنظمة



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

الدولية التي اتخذت القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ باقامة دولة اسرائيل. والذين يعرفون الأمور جيداً يدركون مدى الانحياز ومدى الضرر اللذين جعلا العرب يخسرون باستمرار في هذه القضية، ويعرفون انه في اشد حالات العدوان والممارسات الصهيونية العنصرية ضد المواطنين العرب والدول العربية، لم يصدر قرار واحد من مجلس الأمن استناداً الى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يصبح عندها قراراً ملزماً يتوجب تنفيذه بقوة المنظمة الدولية ووسائلها، بل استندت جميع القرارات الى الباب السادس من الميثاق، اي انها لا تعدو كونها توصيات لا اكثر، يتوقف تنفيذها على رغبة الأطراف المعنية بها وموافقتها، وفهمها لها وكيفية تفسيرها وتطبيقها. وهذا بالذات هو الفخ الذي تنصبه الدول الكبرى المساندة لاسرائيل والمناهضة للحق العربي، وهو ما ينطبق على اشهر قرارين لمجلس الأمن بشأن الصراع العربي الصهيوني وهما ٢٤٢، ٣٣٨ اللذان لم ينفذا ولم يلتزم احد بتفسير منطقي يضعهما في مناخهما وبيئتهما القانونية والسياسية والدولية.

في هيئة الأمم المتحدة اختلف الأمر قليلاً لا سيما بعد حرب اكتوبر (تشرين الاول) وفي ظل التضامن العربي الذي ازدهر خلال فترة قصيرة، فقد كانت توصيات الأمم المتحدة في اطار الهيئة التي لا يهيمن عليها الكبار كلياً، اقرب الى تفهم الحق العربي، وادى تضامن العرب وتعاونهم مع أصدقائهم الى كشف حقيقة اسرائيل وتعريتها في المنظمة الدولية حين اصدرت الهيئة قرارها ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥ الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية، وهو القرار الذي نقض بعد ذلك بجهد اميركي خاص.

في ظل مجلس الأمن منذ انشائه وحتى عام ١٩٩١، اي في فترة ما عرف بالحرب الباردة، تمكنت اسرائيل من تثبيت وجودها، وتقوية الدولة التي اقر

بقلم: علي عقلة عرسان *

تاسيسها المجلس خلافاً لميثاق الهيئة الذي لا يبيح منح الاراضي الواقعة تحت الانتداب لغير اهلها، ولا يقر اغتصاب ارض الغير بالقوة المسلحة، وفرض نتائج القوة العسكرية والاحتلال. وتمكنت اسرائيل ايضاً من امتلاك القوة المسلحة، والتصنيع الحربي النووي، وركزت ثقلها في المنطقة اعتماداً على المساعدات الاميركية التي بلغت ما يقرب من ستين مليار دولار، فضلاً عن المساعدات التقنية والعلمية والسياسية والاعلامية والتسهيلات والضغوط التي ادت الى حصول اسرائيل على مساعدات وتعويضات من الدولتين الالمانيتين قبل ان تتوحدا، ومن المانيا الموحدة بعد ذلك، والحصول على تسهيلات ومساعدات من اوروبا التي كانت وما زالت متعاطفة مع المشروع الصهيوني اصلاً، وأسست له، وشجعت على اقامته، واشرفت على تنفيذه.

ويلاحظ بوضوح تام انه في ظل المرحلة الاولى من تاريخ المنظمة الدولي، اي منذ تأسيسها حتى نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ وانهيار حلف وارسو والاتحاد السوفياتي واستعادة روسيا مركزها كدولة من دول الغرب لها نهجه واغراضه، اقول في ظل تلك المرحلة تحقق لاسرائيل بناء الدولة والتوسع الاستيطاني بالقوة وبأشكال الاحتلال والضم والقضم والهضم وابادة السكان الاصليين تحت سمع العالم وبصره، حتى وصلت مساحة ما تسيطر عليه من ارض هو فلسطين كلها واراض من سورية والاردن ولبنان، وذلك يزيد اضعافاً على ما حدده قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وعلى الرغم من ذلك لم يكن لمجلس الأمن موقف حازم او حاسم من اسرائيل، لأن القوى ذات النفوذ فيه هي متعاطفة ضمنياً ومتواطئة مع الصهيونية واسرائيل لتحقيق ما تحقق حتى الان.

* * *

وعلى اعتاب المرحلة الثانية من مراحل تاريخ المنظمة الدولية، اي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتزعم اميركا للعالم كله لسياسته واقتصاده وقوته العسكرية، وهي المرحلة التي تستطيع ان نؤرخ لها ابتداء من انتصار اميركا والتحالف الدولي في حرب تحرير الكويت ـ حرب الخليج الثانية ـ على اعتاب هذه المرحلة من تاريخ المنظمة، الاميركية «حرب النجوم».

ـ تأمين مستقبل الدولة، وهيمنتها على المنطقة ونفوذها فيها، لا سيما في مجالات الاقتصاد والأمن.

ـ فتح ابواب العالم امامها من خلال اقامة علاقات واسعة ومتنوعة، واعتراف ومشاريع استثمارية متعددة.

ومن الملاحظ بوضوح انه منذ عصبة الأمم وحتى المرحلة الحالية التي يطيب للبعض ان يسميها «النظام الدولي الجديد»، واسرائيل تحصل في كل بداية مرحلة على اعظم المكاسب، وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل قوتها وتوسعها وهيمنتها.

فقد رتبت الاوضاع في مرحلة عصبة الأمم على اساس من فرض نفوذها الشامل وسيطرتها المباشرة على العالم في حركة الاستعمار المباشر ونهب الثورة. وفي المرحلة التالية، مرحلة تاسيس الأمم المتحدة رتبت الأمور ـ حتى من خلال تنافسها الداخلي وحروبها الباردة ـ بما يخدم مصالحها ونفوذها ويحقق سيطرتها على الاخرين واستمرار نهبهم وتخلفهم. وها هي في المرحلة الحالية، مرحلة ما بعد الحرب الباردة وشيوع سطوة القطب الواحد، ترتب البيت العالمي بما يجعل تلك المصالح والأهداف فوق الجميع. فهل هناك نظام جديد من حيث الجوهر فعلاً في عالمنا؟! وهل هناك تغير حقيقي في نظرة القوة للعدل، وفي مفهوم العدالة والديمقراطية والحرية على مستوى الافراد والمجتمعات والعلاقات الدولية؟!

انني اشك تماماً بذلك، ولا اجد مسوغاً للترويج له. ولكنني الاحظ تفهماً معيناً لمتغيرات في هذا العصر تملي على الكبار، وهم المنتصرون في الحرب العالمية الثانية انفسهم، وقد تفاهموا وتحالفوا وتعاونوا وصفوا بعض الحسابات في ما بينهم، اقول تملي عليهم ان يعيدوا ترتيب البيت الذي يسيطرون عليه بما يؤمن مصالحهم ونفوذهم، وبما يحقق استمرار

بدأت اسرائيل مرحلة جديدة ايضاً من مراحل تنفيذ مشروعها الكبير، في ظل اميركا وحدها هذه المرة التي تهيمن على العالم، وبمباركة غربية، وتعاطف وتفاهم تامين مع روسيا، اكبر ورثة الاتحاد السوفياتي المنهار. وهي مرحلة بناء «اسرائيل الكبرى» التي ستنطلق منها الحركة الصهيونية بثقة واقتدار في وقت لاحق على طريق تنفيذ شعارها الكبير: «من الفرات الى النيل وطنك يا اسرائيل».

وقد تحقق للدولة العبرية بفضل الدول الراعية لها والحاضنة لاحلامها والمتحالفة معها والمنتفعة بوجودها، ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية من بين تلك الدول:

- كثافة مهاجرين سيربو عددهم على المليون يهودي في نهاية عام ١٩٩٣.

- تمويل متنوع المصادر لتغطية تكاليف انشاء هذه المرحلة، ابرز مصادره ضمانات القروض الاميركية بعشرة مليارات دولار اضافة الى اموال غربية عامة والمانية خاصة، وتغذية لاحقة لذلك في اطار دولي عبرما ستحققه المفاوضات المتعددة الأطراف التي انطلقت من موسكو عبر مؤتمر سلام مدريد.

- تسليح متطور، وزيادة في القدرة على امتلاك السلاح الاستراتيجي وتنويعه وتطويره من خلال المشاركة في برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي سيطرتهم، وقوة ومصالح المتحالفين معهم، على حساب الضعفاء والفقراء، وهم هنا بلدان العالم النامي كله بالدرجة الاولى والعرب من بينهم لأنهم الاغنى والاضعف والاخطر على المدى البعيد.

* * *

واذا كان الجديد في تطوير المنظمة الدولية - حسب رغبة الكبار - لتصبح جديدة وعصرية او لتلبي ما يقولون انه «النظام الدولي الجديد» بادخال عدد من الدول الى نادي «العضوية الدائمة - وحق النقض» مثل اليابان و«الهند» والمانيا، فانهم انما يستقطبون الاقوياء ليواجهوا دول العالم وفقراءه وضعفاءه وهم بهذا لا يغيرون شيئاً في حقيقة النظام القديم وجوهره وثوابته واهدافه، فهو النظام الذي اقامته القوة المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ثم الثانية على اساس احترام مصالحها وفرض نفوذها، وهو هو العالم الذي يختل فيه ميزان العدل لصالح الاقوى والاكثر عدوانية وبطشاً وجشعاً، ولصالح من يملك قدرة التدمير والتخويف والتحريف، وهو هو العالم الذي يقدم لأبشع الحركات العنصرية وأشدها تخريباً وتزييفاً في التاريخ، اعني الحركة الصهيونية، دفعاً ودعماً ونصرة، ويمكنها من تنفيذ برامجها ومشاريعها الاستعمارية - الاستيطانية - العدوانية، ضد الاخرين، ولا سيما العرب من بينهم، وهو هو العالم او النظام الذي يعمل الان - بعد حرب تحرير الكويت التي ترقى الى شبه حرب عالمية ثالثة - والتي تشكل مع انهيار حلف وارسو والاتحاد السوفياتي والشيوعية على كل مستوى وصعيد، تشكل نتائج حرب عالمية ثالثة - يعمل على أن تستفيد الصهيونية واسرائيل وحدهما من نتائجه، مثلما عمل لذلك بعد الحرب الاولى والثانية اللتين كانتا على حساب العرب وحقوقهم في هذه المنطقة من العالم.

ان «النظام الجديد» الذي يولد ليس الا النظام القديم، نظام القوة المنتصرة التي تصبغ العالم بلونها، وتعطي لمصالحها مفاهيم الحق والمشروعية والعدالة، تلك التي تلمع الظلم والقهر حتى يبدو لهما شكل الحق ومظهر العدل، وتفرضهما بالقوة فيصبح كل منهما قانوناً عادلاً وشرعية دولية ذات سيف يتوجب احترامها.

واذا كان هناك من جدة في هذا النظام القديم تبيح له ان يكتسب اسم «الجديد» ويكتسب مواصفاته، فانها تنحصر في: ازالة الخلافات بين اقويائه وأطرافه المتنافسة مؤقتاً، واتفاقهم على زعامة مشتركة واحدة او اذعانهم لها، وازديادهم ثقة بقدرتهم على الاستغلال والبطش، ومحاولتهم توسيع نادي الاقوياء ليضم اليه نشطاء جدداً يتطلعون لتحقيق حضورهم ومصالحهم اما بهدف تطويقهم وتطويعهم، او لجعلهم يشاركون بصدق في الصيد السمين. واولئك المنتصرون الذين يمثلون لغة القوة والقهر عبر التاريخ، هم الان، اكثر من اي وقت مضى، يشكلون قوة قهر ونهب للعالم النامي الفقير او الضعيف، وقوة معادية لاحلام المتطلعين الى العدل والحرية والمشاركة الفعلية في الحضارة البشرية، وفي مقدمة اولئك العرب ذوو الطموحات المشروعة والحقوق المستباحة والثروة المنهوبة، وهم كما كانوا: الاقوياء المنتصرون دوماً، يقدمون في هذه المرحلة من نفوذهم لاسرائيل نصرة ودعماً لا حدود لهما، ويحولون باشكال مختلفة دون انصياعها لقانون ودون خضوع قوتها لرقيب، وهي التي استفادت من انتصارات القوة، وكيل لها بالمكيال الذي يلائمها ولا يجرمها او يضعفها، هي التي سوف تستفيد من هذا النظام الدولي القديم - الجديد في كل الظروف، وسوف نخسر فيه نحن ما لم نبادر الى تقوية انفسنا والاستفادة من دروس الماضي وعبره، فنخوض لعبة العصر بلغة العصر، مدركين سر قوتنا ومصدر ضعفنا. فهل نفعل؟!

---

* رئيس اتحاد الكتاب العرب

قلم رصاص
النظام العالمى الجديد .. قرصنة وإذلال ومصالح

لا نريد ان يتوه القارىء فى التعريفات والمواصفات وانما نقدم له بعض النماذج لمواقف تكشف عن طبيعة النظام العالمى الجديد وهو فى بدايته .

فى الفترة الاخيرة ، بعض قطع الاسطول الامريكى تتعقب سفينتين كوريتين شماليتين تقول المعلومات انهما تحملان صواريخ سكود ومرسلة الى ايران وسوريا . وصواريخ سكود هذه من النوع الذى اطلقته العراق اثناء حرب الخليج الثانية على العربية السعودية واسرائيل والانباء تقول ان الولايات المتحدة الأمريكية أعطت التعليمات لاسطولها بان يفتش السفينتين بحجة أن الصواريخ التى تحملها قد تذهب إلى العراق وهو الأمر الممنوع بموجب قرارات الامم المتحدة . والولايات المتحدة الامريكية ليس لديها اى مسوغ قانوني لتفتيش سفن الغير ولكنه منطق القوة الذى عبرت عنه ايران بانه قرصنة صريحة . امريكا لا تريد لايران او لسوريا او للعراق ان تتسلح وتزيد قوتها وهى لهذا تريد ان توقف شحنة الصواريخ القادمة من كوريا الشمالية . ولم تعترض دولة واحدة فى الغرب او الشرق على هذه النزعة الأمريكية وذلك تسليما بان الولايات المتحدة الامريكية تمارس هيمنتها على العالم كله الآن . وعلى الدول الصغرى أن تضع الأمم المتحدة امام مسئوليتها ، ويمكن لايران او لسوريا ان تضع الامر امام مجلس الامن او الجمعية العمومية حتى يتضح مدى إمكانية الأمم المتحدة فى وضع حد لهيمنة الولايات المتحدة .

والنموذج الثانى هو ما اتت به الانباء اخيرا حول اتجاه الولايات المتحدة الامريكية لمصادرة ارصدة العراق المجمدة خارج العراق .. لماذا ؟ تقول الانباء .. وذلك للانفاق منها على تدمير ما تبقى من اسلحة فى العراق ! الامر اذن .. تدمير الاسلحة التى أسفرت عنها جماعات التفتيش المرسلة من الامم المتحدة ، ثم تقوم العراق بالانفاق على هذا التدمير من ارصدتها المجمدة فى الخارج . ما هذا التعنت ؟ ما هذا الصلف ؟ ما هذا التمادى فى الغطرسة ؟ قالوا ان التدمير هو تنفيذ لقرارات الامم المتحدة .. وقد قبل العراق هذا القرار . ليس مطلوبا من العراق اكثر من هذا لماذا اذن ينفق العراق على تدمير اسلحته ؟ لقد خسر العراق بهذا التدمير قوته الذاتية ، وخسر الاموال التى انفقها فى التسلح . لماذا اذن نطالبه بدفع نفقات تدمير هذه الاسلحة ؟ ليس هناك سبب واحد يبرر هذا الطلب سوى ان يشعر العراق وغيره من الدول بقوة الولايات المتحدة الأمريكية راس النظام العالمى الجديد .. انه نوع من (الإذلال) يمارسه هذا النظام العالمى الجديد الذى تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية فى بسط نفوذها على العالم بأسره مستخدمة الامم المتحدة فى هذا السبيل .

وللاخلاقيات الجديدة التى سادت العالم مع النظام العالمى الجديد وتاثيرها على مواقف الدول الاخرى . بدات الدول تسرع عن التخلى عن المثل وعن المبادىء وتلتزم فقط بمصالحها . وطالما أن الولايات المتحدة الامريكية تخلت عن شعارات الحرية والوقوف إلى جانب حقوق الانسان والديمقراطية فلماذا لا تتخلى دولة مثل ايران عن مبادىء الثورة الاسلامية وتلتزم بمصالحها الاقليمية . حدث هذا فى الموقف من مشكلة (نجورنو كاراباخ) . المعروف ان هذه المقاطعة غالبية سكانها من الأرمن وتقع بين جمهورية أرمينيا وجمهورية اذربيجان . وفى فترة حكم ستالين التى تميزت بالقهر والارهاب اقترحت لجنة الحزب الشيوعى السوفييتى ان تتبع مقاطعة (نجورنو كاراباخ) اذربيجان وغالبية سكانها من المسلمين ولا تكون تابعة لجمهورية ارمينيا وغالبية سكانها من الأرمن . وخضع الجميع لهذا القرار إلى ان تفكك الاتحاد السوفييتى (القديم) . وشعرت القوميات المختلفة بضرورة استقلالها والحفاظ على مكوناتها القومية فاشتعل الصراع الدامى بين ارمينيا واذربيجان ولم يستطع اتحاد الكومنولث الجديد ان يقوم بدور فعال فى تهدئة الصراع الذى يهدد بالاشتعال فى المنطقة باكملها . وهنا يبرز دور لتركيا ودور لايران فانحازت تركيا لاذربيجان باعتبار ان غالبية اذربيجان تتكلم التركية . وقامت مظاهرات كبيرة فى المدن التركية تطالب بتاييد اذربيجان ، وتاييد شعبها المسلم . ولم يكن هذا الموقف غريبا اذ ان تركيا لا تريد لأرمينيا ان تقوى شوكتها وخاصة ان هناك ثارا قديما بين الدولة العثمانية والأرمن ، وتركيا تخشى ان تقوم ارمينيا بدعم الارمن فى تركيا فيسببوا لها المتاعب . وتوقع الكثيرون ان تؤيد ايران اذربيجان ، فايران بلد الثورة الاسلامية وغالبية اذربيجان من المسلمين ، وارمينيا غير إسلامية ولكن المفاجأة ان تنظر ايران إلى المشكلة نظرة (مصلحة) بعيدة عن الشعور الدينى . كانت عين ايران على تركيا التى تريد أن تنازعها دورها المأمول فى النظام العالمى الجديد . ارادت ايران ان تضعف من دور تركيا فاعلنت تاييدها لارمينيا وحقها فى ضم مقاطعة نجورنو كاراباخ اليها . وهكذا كانت المصالح ـ لا العقائد ـ المدخل الثالث للنظام الجديد .

بدات بشائر النظام العالمى الجديد باعمال القرصنة ضد السفينتين الكوريتين المتجهتين إلى ايران وسوريا رغم عدم وجود مسوغ قانونى ، وبالاستمرار فى إذلال العراق والاعلان عن مصادرة أرصدته المجمدة للانفاق منها على تدمير الأسلحة العراقية وهذا انتهاك لقانون المصارف ، وبتغليب المصالح لا العقائد لدى إيران فى موقفها من مشكلة نجورنو كاراباخ . وقد تجمعت كل هذه العناصر .. القرصنة والإذلال والمصالح ، فى موقف الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا ضد الجماهيرية العظمى . فى ظل النظام العالمى الجديد تذكرت الولايات المتحدة الأمريكية ان لها طائرة دمرت فى سماء (لوكربى) باسكتلنده عام ١٩٨٨ ، وتذكرت فرنسا أن لها طائرة دمرت فى سماء النيجر عام ١٩٨٩ . وقد راح ضحية الحادثين حوالى ٢٥٠ شخصا . وتذكرت بريطانيا انها حليفة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

وأعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا اتهامها للجماهيرية الليبية باسقاط الطائرتين . وحددت اسماء المتهمين ونشرت الصور لهما . وايدت الدول الثلاث اتهامها بنشر سجل ليبيا فى تنظيم وتشجيع العصابات الارهابية . واخذت وسائل الاعلام الغربية تعيد للاذهان ذكرى احداث مختلفة يقال ان ليبيا كانت وراءها .

المهم ان الدول الثلاث اعلنت انها متاكدة من معلوماتها واصرت على ان تقوم ليبيا بتسليم الرجلين المتهمين وان تتعاون مع سلطات التحقيق على هذا الاتهام . ووضح للعالم ان هذا الموقف يفتقر إلى المنطق ولا يستند إلى القانون الدولى ويتعارض مع احترام السيادة ومع مبدا عدم التدخل فى الشئون الداخلية ويستند فقط إلى مبدأ القوة .

لم تراع الدول الثلاث احتمال الخطأ فى معلومات اجهزتها ، ولم تراع مبدا احترام سيادة كل دولة على مواطنيها . ومن حيث الشكل فقد ابدت ليبيا كل عناصر المرونة حتى تتفادى ضربة عسكرية هوجاء توجه اليها كتلك التى وجهت للعراق . اعلنت ليبيا موافقتها على محاكمة دولية او محاكمة فى بلد محايد . وأعلنت موافقتها على اشتراك قضاة اجانب مع قضاتها لمحاكمة المتهمين فى ليبيا . اكثر من هذا ابدت استعدادها لتسليم الرجلين المتهمين للامم المتحدة . ولكن لا شىء من هذا كله يعجب قادة النظام العالمى الجديد . هم سلطة الاتهام الوحيدة ، وهم سلطة الادعاء ، وهم سلطة المحاكمة ، وهم أيضا سلطة تنفيذ الحكم .

النظام العالمى الجديد يعود بنا إلى نظام الامبراطورية العالمية الواحدة .. الامبراطورية الرومانية ، الامبراطورية البريطانية . وكل هذه انظمة اصبحت فى زوايا النسيان . ولا نريد للنظام العالمى الجديد إلا ان يتغير او يختفى ـ والتطور سوف يلحقه حتما ـ لا نريد له أن يقوم على مبدا القوة غير الرشيدة ، ولا على إذلال الدول الصغرى ، ولا على اسلوب القرصنة الذى اختفى من الدنيا منذ امد بعيد .

لمعى المطيعى

القومية روح إنسانية وليست حريقا يشتعل ثم تخمد نيرانه

كان الأسبوع الأخير بمثابة بوتقة طرحت في قلبها تصورات ورؤى فكرية لمفكرين سياسيين، بعضهم قد يكون له إسهامه النظري في محاولة فهم وتفسير ما يجري في العالم الآن من أحداث حاسمة في صنع التاريخ، والتنبؤ بما قد تحمله السنوات القريبة المقبلة، لكن أغلبهم له دوره العملي المشارك في صناعة هذه الأحداث، إلى جانب كونه صاحب فكر نظري، فكان حجم إسهامه في طرح هذه التصورات نابعا من واقع التجربة العملية والاحتكاك بالأحداث والتحولات.

في مقدمة هؤلاء المفكر السياسي الأميركي فرنسيس فوكوياما، الذي شغل العالم أخيرا بكتابه الجديد «نهاية التاريخ»، وهنري كيسنجر مستشار الأمن الأميركي الأسبق، وفاتسلاف هافل رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا، فضلا عن عدد من خبراء السياسة الخارجية الأميركيين والأوروبيين.

وكان مما لفت النظر في مجمل ما طرحه كل منهم، أن القومية كانت عنصرا رئيسيا في صياغة كل منهم لتصوراته السياسية، وهم وإن اختلف بعضهم مع البعض الآخر في تشخيصه للدور المتوقع للقومية، إلا أنه مهما كانت مبررات الخلاف أو الاتفاق، فسوف تبقى القومية إطارا محدد الملامح، يحمل سمات لا يستطيع أحد أن يغفل عن مكوناتها وكنهها وفاعليتها.

وفوكوياما في كتابه يتحدث عن النظام الدولي الجديد، ويستخلص نتيجة اقتنع بها تقوم على أن انتهاء الحرب الباردة يعني وصول البشرية إلى نقطة النهاية في مسارها الأيديولوجي، وأن الديمقراطية الليبرالية بصورتها المطلقة في المجتمعات الرأسمالية وخصوصا في الولايات المتحدة، هي الشكل الذي انتهت إليه التجربة الإنسانية، وأن العالم متجه إلى الأخذ بهذه النظرية الواحدة. وفي نطاق هذا التصور، فإن فوكوياما يقلل من أهمية القومية، ودورها في ظل النظام الدولي الجديد. ويرى أنه عندما كانت القومية وسيلة فعالة وحاسمة، فإن ذلك قد حدث لأنها كانت تزود المجتمعات القومية بالقوة التي تمكنها من الإمساك بزمام مصيرها، وتحرير نفسها من أنظمة الحكم غير الديمقراطية، أما الآن وفي ظل انتصار القومية، فسوف تخمد شعلة القومية. وفي المقابل يطرح هنري كيسنجر في دراسة مطولة عن النظام الدولي الجديد، رؤية يقترب فيها من عنصر القومية، عندما يشير إلى أن العلاقات بين أميركا والمجموعة الأوروبية، كان يحكمها قدر من التعصب. وأنه خلال سنوات الحرب الباردة فإن المخاوف على الأمن المشترك قد دفعت بتنافس المصالح إلى مرتبة متأخرة من الاهتمام. ويقول هنري كيسنجر إنه بالإضافة إلى وجود مؤسسات أوروبية الهوية مثل المجموعة الأوروبية، واتحاد أوروبا الغربية، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، فإن المفاهيم

المطروحة لمستقبل العلاقات داخل أوروبا، ومنها شعار «أوروبا من فلاديفستوك إلى فاكموفر»، سوف تسهم في تصاعد النزعة القومية في أوروبا، وهذه الشعارات تقدم لكل دولة بدائل لتختار من بينها أي مفهوم أو شكل يتناسب مع أهدافها القومية الراهنة بالنسبة لأية مشكلة قائمة.

ثم هناك الرؤية التي أعلنها فاتسلاف هافل رئيس تشيكوسلوفاكيا، والتي تصطدم مع نظرية فوكوياما، عن أن سقوط الشيوعية هو نهاية تاريخ صراع العقائد، وبداية سيادة النظرية أو الشكل المأخوذ به في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وحيث يرى هافل أن النظرية الواحدة هي التي سجنت الإنسان داخل جدران أيديولوجية وحيدة،

بقلم: عاطف الغمري *

وأن تلك هو السبب في سقوط انظمة أوروبا الشرقية كلها، وأن سقوط الشيوعية هو بداية عصر تتعدد فيه التصورات والتجارب.

ووفقا لرؤية هافل فإن هزيمة الشيوعية قد وقعت على يد قوة الروح الإنسانية، وثورة اللون، والأصالة، والتاريخ بمختلف أشكاله، وخصوصية الإنسان. وهذه كلها سمات متصلة بمكونات القومية، ومعنى ذلك أن التعددية في الفكر والتصور والتجربة، يفسح للقومية مساحة كبيرة في النظام الدولي الجديد، لتكون عنصرا نشطا مؤثرا، وليس جذوة انطفأت شعلتها، أو كيانا تجمد مفعوله، أو ضوءا خمد بريقه.

ومهما كان التفاوت في التصور بالنظر إلى دور القومية وفعاليتها في السنوات المقبلة، فإن هناك علامات ثابتة ونشيطة، تشارك الآن بالفعل في تحديد مسار العناصر الفاعلة في النظام الدولي الجديد، وبناء هيكله الذي سيكون قائما لسنوات طويلة قادمة، ومن هذه العلامات:

■ ان القومية هي في الوقت الحاضر تيار يندفع بقوة جارفة، يعيد تشكيل العالم وصياغة سماته وملامحه، فالقومية هي التي تحرك أوروبا في اتجاه شغل مكانة متفوقة على قمة النظام الدولي الجديد، وإنكار أحقية الولايات المتحدة في الاستمرار في التمتع بمكانتها كقيادة وزعامة للعالم، وقوة مهيمنة على شؤونه.

■ والقومية هي التي تتحرك تحت السطح، وإن كانت تفاعلاتها محسوسة، في المانيا بعد التوحيد لبعث المانيا كقوة عظمى في العالم، سواء منفردة أو من داخل الإطار العام للمجموعة الأوروبية.

■ رغم ارتياح الغرب لانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه باعتبار ذلك انتصارا للغرب، فإن قلقا عميقا يسود الولايات المتحدة تجاه روسيا مستقبلا. والسبب ينحصر في القومية أولا وأخيرا، فلقد ارسى بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا، مستقبله السياسي من البداية على إحياء الروح القومية الروسية. وحتى إذا كان الكومنولث قد تكون من ١٢ جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن المؤكد أن الكومنولث هو مجرد مرحلة انتقالية دعت إليها ضرورات عاجلة وملحة في كل دولة من دوله لتأخذ الأخريات بيدها حتى تتمكن من الوقوف على قدميها، لكن الكومنولث سوف تنفصم عراه ويتفكك تماما عندما تصطدم سفينته بصخرة القومية العنيدة والصاعدة بقوة في دولة روسيا، والتي تحاول بجميع السبل العمل على إعادة وجود دولة روسيا العظمى، مهيمنة على هذه المنطقة من العالم.

وحين يحدث ذلك فإنه سوف يدفع إلى قوة النزعات القومية في البلاد المجاورة لها، ومنها تلك التي تشاركها حاليا عضوية الكومنولث.

■ والقومية هي التي تتحرك الآن هادرة في يوغسلافيا تهدم دولة كانت من قبل موحدة، وتعيد بناء كيانات دولية جديدة على أساس قومي، وهي تتدافع أيضا في أميركا وآسيا، ويزيد من اندفاعها أن النظام الدولي الجديد يتيح مكانا متميزا فيه للكيانات والتجمعات المتقاربة جغرافيا، المتكاملة اقتصاديا.

ولما كانت القومية ليست حريقا يشتعل، ثم تنطفىء ناره، لكنها على ضوء أحداث وتجارب التاريخ الإنساني، روح تسري قوية في أجيال كاملة، فإن القومية التي تشكل الآن بنيان النظام الدولي الجديد - تحت التأسيس - سوف تظل قوية فاعلة جارفة في صميم شرايين العصر الجديد.

---

* نائب رئيس تحرير «الأهرام»



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

شروط النظام الدولي الجديد

بقلم : محمد أبو الحديد*

تبلورت، حتى الآن، ثلاثة شروط يجب أن تتوافر في أي دولة لكي تنضم للنظام الدولي الجديد، وتحظى باعترافه، وهذه الشروط هي : الديمقراطية، أي الحرية السياسية، واقتصاد السوق، أي الحرية الاقتصادية، وحقوق الإنسان.

وحول هذه الشروط الثلاثة، تدور علامات استفهام كبيرة. فمن الذي يملك حق تطبيق هذه الشروط على أي دولة. وما هي معايير قياس تحقق كل شرط منها. هل هي معايير واحدة، أم متعددة مزدوجة. هل هي معايير شكلية أم موضوعية. ثم كيف نراعي اختلاف الظروف والأوضاع والقيم والتقاليد والتراث من دولة لأخرى عند تطبيق هذه الشروط. وأخيرا، من يملك ضبط إيقاع التحول في أي دولة أو مجتمع، من نظامه القديم الموروث إلى النظام الجديد، بحيث لا ينقلب التحول إلى إنفجار اجتماعي، واضطراب سياسي، وانهيار اقتصادي.

وعلامات الاستفهام هذه ليست مصطنعة، فإذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير مثلا، يمثلان اليات التطبيق فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وهو التحول إلى اقتصاديات السوق. فمن الذي يملك أو يمثل اليات التطبيق فيما يتعلق بالجانب السياسي، وهو الديمقراطية؟.

وبالنسبة للمعايير، فإن هناك أمثلة واضحة للإزدواجية. فعندما نتحدث عن حقوق الإنسان لابد أن نتساءل : هل المعايير التي يطبقها النظام الدولي الجديد في هذا المجال، على إسرائيل مثلا، هي المعايير نفسها التي يطبقها على سورية أو ليبيا. وهل ما يطبقه على الدولتين الأخيرتين، هو مايطبقه على دولة أخرى مثل الفلبين؟

أما اختلاف البيئة والظروف الاجتماعية من دولة إلى أخرى، فما أظنها خافية على أحد، خاصة في منطقة الخليج. فما تم تجربته ونجح في الغرب من اليات الديمقراطية قد لا يصلح لنقله أو تطبيقه في الكويت. وهي حجة لها مشروعيتها بالنسبة لأهل المنطقة، لكن المعايير العمياء لمن يريدون فرض شروط النظام الدولي الجديد بالكمبيوتر، لا تستطيع أن تتبين مشروعية هذه الحجة أو تعترف بها.

وأما مسألة من يضبط إيقاع التغيير والتحول، فأمامنا عشرات الأمثلة لضحايا غياب القوة أو الأداة التي تملك ضبط إيقاع التغيير وتمنع تحوله إلى انفجار. فهناك الاتحاد السوفياتي الذي انهار وتفكك، ثم الجمهوريات التي خرجت منه وتعصف بها الآن إما حروب أهلية (مثل جورجيا) أو نزاعات حدودية (ارمينيا وأذربيجان). وهناك يوغسلافيا التي تفككت ثم تحولت بعد تفككها إلى الحرب الأهلية، ثم هناك إفريقيا كلها التي لا توجد فيها دولة واحدة الآن تتمتع باستقرار حقيقي : سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

ولذلك، فحين عكف ثمانون من أساتذة وخبراء العلوم السياسية في العالم، على إعداد إجابة لهذا السؤال : التغيير : تحد، أم فرصة لحساب برنامج التنمية بالأمم المتحدة، لم يستطيعوا الاتفاق على إجابة واحدة رغم أنهم خرجوا هذا الأسبوع بمجلد من خمسة أجزاء

يضم نتائج أبحاثهم ومداولاتهم في هذا المجال.

لقد أظهر بعضهم شيئا من التفاؤل، لكن النبرة الغالبة لمعظمهم كانت : أنه من المشكوك فيه أن تحتمل كثير من الدول تكلفة التغيير دون أن تسقط، وأن التغيير يخلق الآن من المشاكل أكثر مما يحل، وأن مرحلة الانتقال أو التحول التي يمر بها العالم اليوم، قد لا تنتهي على خير.

وهو ما يطرح علامة استفهام كبرى امام النظام الدولي الجديد نفسه.

* مدير تحرير صحيفة «الجمهورية» المصرية



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

عن التبعية والتشويه

د فرج أحمد فرج

ـ مرة اخرى عالم اليوم : لا احسب ان العقل العربي بعامة والمصري بخاصة قد استوعب الاستيعاب الكامل والواعي لطبيعة عالم اليوم . فهو عالم التحولات السريعة والشاملة ، هذه التحولات تتجه الى سيطرة قوة عالمية واحدة شاملة هي بالتاكيد قوة النظام العالمي ، وهو نظام صناعي راسمالي ، لهذا النظام مركز قد تكون الكلمة النهائية فيه ، او الكلمة المسموعة لدولة واحدة ـ كالولايات المتحدة الامريكية ، او مجموعة من الدول ـ كمجموعة الدول الصناعية السبعة الكبرى ، وقد تتبادل المواقع في قمة قيادته مجموعة الر مجموعة ، فهي ان امريكا ، وربما بعد ذلك اوروبا الموحدة ، وربما في المستقبل القريب اليابان وفهود اسيا

واحسب ايضا ان ميلاد هذا العالم الواحد ، بتحولاته الكبرى والمتسارعة قد ولد مع ميلاد الثورة الصناعية ، وهي ثورة من صنع الانسان بما هو عقل يفكر ويد تعمل ، لا بما هو موقع جغرافي ، شرق او غرب ، شمال او جنوب ، .ولابما هو لون او عرق ، ابيض او اسود ملون او اصفر . ونعرف ايضا ان ميلاد هذه الثورة الصناعية لم يكن راجعا الى خصائص مناخية او طبيعية للارض التي شهدت ميلاد هذه الثورة ، بل هو يرجع الى تراكمات تاريخية لكل منجزات الحضارات السابقة على كل بقاع الارض ، ابتداء من حضارة مصر الفرعونية والحضارة البابلية الاشورية ثم الحضارة الفارسية ، وعن هذه الحضارات القديمة اخذت الحضارة اليونانية ، ومنها ايضا اخذت الحضارة العربية الاسلامية ، ومن اكثر الحقائق طرافة ان دخول اوروبا عصر النهضة كان بفضل التعرف على التراث اليوناني من خلال الترجمات العربية لهذا التراث ، بالاضافة الى نقل الاسهامات العربية الخالصة في الفلسفة والطب والكيمياء والرياضة ولعل موقف اليابان اليوم شبيه بموقف العرب من التراث اليوناني ، فقد نقلت اليابان علوم الغرب وتكنولوجيا الغرب مثلما فعل العرب بعلوم اليونان لكنها ايضا ـ تماما كما فعل العرب ـ قد اضافت وحسنت وابدعت وقدمت للعالم كله صناعة وانتاجا وتكنولوجيا تبدو في كثير من جوانبها على قدر كبير من التفوق على من نقلت عنهم .... وهاهي كوريا وغيرها من جيرانها ، فهود اسيا الجدد يقيمون الدليل على ان البشر سواسية ، فكما كان رسولنا الكريم يعلمنا فيقول لنا « لا فضل لعربي على اعجمي إلا بالتقوى » ، فها هو عالم اليوم يؤكد لنا شيئا مماثلا ـ فيما ازعم ـ ان لا فضل لابيض على اصفر الا بالعمل والانتاج . ها هي اليابان وفهود آسيا تقدم الدليل الساطع والحاسم على حقيقة الحقائق .. الانسان عقل يفكر ويد تعمل .. ويتطور العقل وتتطور اشكال العمل والانتاج واشكال الحياة الاجتماعية والايديولوجية والسياسية والخلقية من خلال اشكال العمل الاجتماعي المنتج ، بقدر ما يرتقي هذا العمل الاجتماعي المنتج ويتطور ، وتتدهور وتنحط وتتراجع اشكال الحياة الاجتماعية والايديولوجية والسياسية والخلقية بقدر ما تتراجع وتتدهور وتنحط اشكال العمل الاجتماعي غير المنتج بالطبع .

ـ روشتة التقدم للمتخلفين والتابعين : ولكن ماذا عنا نحن اليتامى في مادبة اللئام اعني ماذا عن الدول التابعة .. بحكم تخلفها عن متابعة خطى التطور السريعة في المركز ـ لابد ان يكون واضحا لنا تمام الوضوح استحالة التراجع والانغلاق فعجلة التاريخ لا تدور الى الوراء ، يستحيل العودة بها الى عصر ماقبل الثورة الصناعية ، ففي مصر على سبيل المثال ـ كان للحملة الفرنسية ولعصر محمد على فضل الانفتاح على منجزات الثورة الصناعية في مجالات الري والسدود وشق الترع واقامة القناطر ـ تحديث الزراعة وتحويلها في اتجاه الزراعة الراسمالية ـ ثم في مجالات الصناعة والطب والتعليم ، وهكذا حدثت طفرات في مجالين اساسيين (الانتاج والسكان) فقد كان تعداد سكان مصر ـ فيما تزعم الوثائق ـ في بداية عصر محمد على مليونين ونصف المليون .. زيادة الانتاج وتقدم الخدمة الطبية هما معا وراء تعاظم الزيادة السكانية .. لقد كان للتكنولوجيا والعلم فضل تراجع وفيات الاطفال .. استطاع العلم والطب حل مشكلة وفيات الاطفال ، وادى العلم والتكنولوجيا ايضا الى « الانفجار السكاني » ولا يمكن حل هذه المشكلة الا بمزيد من العلم والتكنولوجيا .. اما بالعثور على مصادر جديدة للثروة ـ استصلاح الارض الصحراوية ، مياه جوفية ازالة ملوحة مياه البحر ، اساليب اقتصادية في الري ، كالري بالرش والري بالتنقيط .. ان العلم والتكنولوجيا سلاح ذو حدين ، فيهما حل للمشكلات ، وخلق ايضا لمشكلات جديدة .. لقد كان استخدام العلم والتكنولوجيا في بناء السد العالي نعمة عظيمة .. لكن بناء السد قد ولد ايضا مشاكل هائلة . ولكن لا يمكن لعاقل ان يطالب بهدم السد ، والا هلكنا عطشا وجفافا ، ولكن المطلوب مزيد من العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات المترتبة على بناء السد ـ مشكلة الطمي والمياه الجوفية مثلا ـ الامن بالمثل . العلم والتكنولوجيا يؤديان الى زيادة الانتاج ، والرفاهية .. وزيادة الانتاج والرفاهية يؤديان الى زيادة « هائلة في السكان » ويؤديان الى تفجر اشكال غير منتظرة من الجريمة والفساد والانحراف ولا حل لهذه المشاكل الجديده الا بالعلم ، والتكنولوجيا .. يستحيل الارتداد عن العلم والتكنولوجيا ... لا يمكن رفض الطب حتى ترتفع وفيات الاطفال من جديد ويتناقص نسبة الزيادة السكانية .. لابد من وسائل طبية « لتنظيم الاسرة » .. زيادة الاستهلاك لاحل لها الا بزيادة الانتاج لان البديل



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

مرفوض مرفوض .. لا يمكن القول بالحرمان وبخروج اعداد متزايدة من صفوف المستهلكين .. لقد كان لظهور المواصلات الحديثة - السيارات وسيارات الشحن ونقل السلع والبضائع الاستهلاكية الدور الحاسم وبالاضافة الى تطور فنون العمارة والخدمات .. الخ - فى نمو المدن الكبرى - كالقاهرة وطوكيو مثلا - فها هى القاهرة التى لم تكن تزيد فى مطلع القرن عن مليون واحد من السكان تكاد تتجاوز الثلاثة عشر مليونا من البشر ويترتب على ذلك الزحام والضجيج والتلوث وازمات المرور الطاحنة ومخاطره .. لكن من غير الوارد على الاطلاق الدعوة الى الغاء السيارات والعودة الى الدواب .. كان ذلك ممكنا فى نهاية القرن الماضى عندما كان سكان القاهرة بضعة مئات من الالاف .. اما الان فتستحيل بغير استخدام السيارات حياة هؤلاء الملايين الثلاثة عشر داخل هذه المدينة العملاقة .. الحل اذن فى تطوير تكنولوجيا حديثة - تخفض نسبة التلوث وتقلل من نسبة الضجيج ان العمل والتكنولوجيا هما معا جناحا الحياة الحديثة ، حياة بشر يقترب تعدادهم على سطح هذه الارض من المليارات الستة .. العلم يقدم الحل للمشاكل ويفتح الطريق لمشاكل لا مهرب منها ولا حل لها الا بمزيد من العلم ، والتكنولوجيا وقديما قال العامة فى مصر ، مفيش حلاوة من غير نار ، للعلم والتكنولوجيا مشاكل ، ولكن هذه المشاكل حتما لابد منها ولا حل لها الا بمزيد من العلم ومزيد من التكنولوجيا . ولكن ماذا عن دور العلم والتكنولوجيا فى مجتمعاتنا ؟ وعلاقتهما بحل مشكلاتنا .. ؟!

الحل : علم لنا وتكنولوجيا من اجلنا : العلم والتكنولوجيا هما اذن قدر الانسان على ظهر هذه الارض فى هذا العصر ولا يمكن لانسان ولا لمجتمع ان يدير ظهره لهما الا ان يكون قد قرر الانتحار واختار الاندثار .. هما معا كمياه النهر للحياة .. للزراعة وللشرب .. لكن النهر يحتاج رعاية ويحتاج سهر وحماية ويحتاج سيطرة وتحكم . فإن جمح كان الطوفان والهلاك وان ضاع وتسربت مياهه عبر الصحارى كان العطش والموت والجفاف .. ترويض التكنولوجيا وتوجيهها لخدمة قضايا المجتمع هو المطلوب ... لانستطيع مثلا رفض التليفزيون او الغاء الفيديو ، فالمطلوب ان يدخل التليفزيون وان يدخل الفيديو نسيج حياتنا الفعلية اليومية لحل مشاكلنا العلمية والثقافية والايديولوجية ان يكون اداة للثقافة الرفيعة للفن الراقى للحياة الحزبية التعددية ، ان يكون منبرا للراى والراى الاخر ... ولعل الراى الاخر هو الاهم .. ان يكون اداة معارضة ورفض واحتجاج ... على الملا وامام الجميع بدلا من القهر والهمس والدس والاشاعة واخيرا ، العنف والتخريب والحلقات والتنظيمات السرية ... المطلوب اذن ربط التكنولوجيا بالايديولوجيا .. بالمشروع القومى بالنهضة والتخطيط ...



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

تأملات

عالم غير مستقر

لست مع المتفائلين بخصوص ما يتردد عن النظام العالمي الجديد وما يحمله من عوامل الاستقرار الذى تتطلع الشعوب اليها . هذا النظام لم يتواجد بعد فنحن جميعا على جسر معلق فى الهواء بدايته ترتكن على النظام العالمي القديم ونهايته لم تستقر بعد على الطرف الآخر من الفجوة التى تفصل بين القديم والجديد - وعلينا أن نتساءل ونحن نراقب بناء هذا النظام الجديد سواء باسلوب « المونولوج أو الديالوج » جديد فى ماذا ؟ وجديد لمن ؟. فالتاريخ - وهو المعلم الاكبر للبشرية - يؤكد لنا أن هناك طريقين للاستقرار العالمي : الطريق الاول هو الهيمنة Dmintion والطريق الثانى هو توازن القوى Balance of Power وكلا الطريقين لا يحققان الاستقرر المنشود لان فرض الهيمنة يولد الاصرار على رفضها ، والتعامل على أساس التوازن غير مستقر لان التوازن نفسه متغير تبعا لتغير الظروف والاحوال .

فلقد أعلن الرئيس جورج بوش فى ١٩٩١/١/١٦ وهو يبدأ ضرب العراق أن العالم « أمام فرصة لبناء نظام عالمي جديد حيث يسود القانون ليتحكم فى تصرفات الدول وحيث يمكن للامم المتحدة أن تفرض مصداقيتها بالقيام بواجباتها لحفظ السلام الذى كان فى مخيلة الرجال العظام الذين أنشاوها » . ولعلنا نلمس الفجوة الكبيرة بين ما أعلنه الرئيس الأمريكي وهو يدمر العراق وبين ما يفعله الآن أمام اسرائيل ونسى الرجل وهو يخوض معارك الانتخابات الاولية فى ولايتى نيوهامبشير وبين القانون ومصداقية الأمم المتحدة على الاقل حتى الآن .

والشيء الغريب أن العالم يردد ما ردده الرئيس بوش عقب انتهاء كل حرب فعقب الحروب النابليونية كانت هناك اتفاقية فينا التى صنعها كل من البرنس ميترنيخ مستشار النمسا وكاسلروا وزير خارجية بريطانيا والتى أعقبها فترة سلام المائة عام ولكن قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ للخلل الكبير فى توازن القوى بين الدول الاوروبية وحينما توقف القتال قرر العالم أن هذه ستكون الحرب الاخيرة لتنعم البشرية بالسلام المنشود لدرجة أن الرئيس الامريكي « وودرو ويلسون » أعلن بأن « السلام لا يعتمد على توازن القوى ولكنه يعتمد على تجمع القوى فعلى الدول أن تتفق فيما بينها على أن تقف كلها ضد المعتدى » ولكن دفنت هذه الآمال فى سراديب عصبة الأمم وحدث نفس الشيء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أنشئت هيئة الأمم المتحدة لتشرف على بناء السلام العالمي ولكن ما لبثت الحرب الباردة على مستوى القطبين الأعظم أن نشبت فى شراسة لتفرخ عشرات الحروب الاقليمية الساخنة على كل مساحة الكوكب الذى نعيش فيه .

وكما بدأت الحرب الباردة عقب انتهاء حرب ساخنة فان الحرب الباردة انتهت دون أن يعقبها حرب ساخنة فلم يكن هناك وثائق استسلام كتلك التى وقعت فى كامبيين - عام ١٩١٨ أو فى « ريمز » عام ١٩٤٥ ولكن الحرب الباردة انتهت على أساس لا غالب ولا مغلوب على الاقل فى ظاهر الامر ولكن ما تولد من مشاكل على أثر انتهاء هذه الحرب تسبب فى انطلاق الصراعات القومية والمنافسات الاقتصادية وتمرد بعض الدول الصغرى - مثل اسرائيل - على القرارات الدولية .

فتحلل الاتحاد السوفيتى نتج عنه « الهيمنة » الامريكية ولكنها غير قادرة حتى الآن على مواجهة تعدد الاقطاب الاقتصادية وعاجزة عن فرض الشرعية الدولية بطريقة عادلة ولم ترسم سياستها بعد لمواجهة النزاعات الاقليمية وفوق كل ذلك مواجهتها لمشاكل داخلية صعبة وكل ذلك يحتاج الى وقت حتى تستقر الامور .

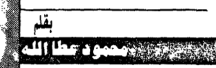
أمين هويدى



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

بحثا عن معالم الطريق



بقلم محمود عطا الله

يتردد الحديث كثيراً هذه الايام عما اطلق عليه بعض الكتاب وصف الفوضى الفكرية او عدم وضوح الرؤية السياسية بفعل الضباب الكثيف الذي احدثته تداعيات الاحداث وتطوراتها السريعة بحيث بدا من الصعب بمكان تطبيق القواعد المعروفة للعبة السياسية وبالتالي تحديد اطار واضح لخريطة التوقعات المستقبلية.

وقد يكون في هذا الوصف الكثير من المنطق والدليل على ذلك ان المناقشات المطروحة على الساحة الآن تكشف عن تضارب، من نوعية جديدة، واختلافات في وجهات النظر، لم يسبق لها مثيل، تعذر معها الوصول بالبحث التحليلي الى معالم لمسار العلاقات الدولية.

فحتى الحديث عن القوة التي تحكم العالم اصبح محل اختلاف. هناك من يرى ان القوة احادية ممثلة في الولايات المتحدة وآخر يرفض هذا التصور ويعتبر ان العالم دخل مرحلة ما يسمى بالقوى الاعظم بمعنى ان هناك قوى اخرى تنازع الولايات المتحدة نفوذها الذي اكتسبته بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

ورغم ذلك، فان صاحب هذا الرأي او ذلك لا يطرح تصورا واضحا لما يمكن ان يتطور اليه شكل اللعبة السياسية في هذه الحالة او تلك ومدى ما يمكن ان يشهده العالم من تغييرات مستقبلية في ظل اي من التحليلين.

كما ان الخلاف لم يحسم بعد حول ما اذا كانت القوة الاقتصادية ام القوة العسكرية هي التي ستشكل معيار الثقل والنفوذ خاصة بعد ان اصاب الخلل الحسابات التقليدية في قياس القدرة على القيادة، فاليابان مثلا قفزت بطاقاتها الاقتصادية لتتبوأ مكانة متقدمة في ترتيب قوى العالم رغم افتقارها الى القوة العسكرية، والمثل نفسه يمكن ان يضرب، مع بعض الفارق، على المانيا وذلك في مقابل روسيا الاتحادية التي تراجع موقعها بسبب عوامل كثيرة منها الانهيار الاقتصادي، رغم ما تملكه من قوة عسكرية.

وتضاربت الآراء ايضا حول النظام العالمي الجديد وترتيباته الامنية في منطقة الشرق الاوسط وخاصة حول مستقبل الدور التقليدي لاسرائيل في خدمة الاستراتيجية الغربية وما اذا كان هذا الدور سيبقى ام سيتلاشى امام صعود الدور العربي وبروزه نتيجة لتداعيات ازمة الخليج.

وفي ضوء هذا التضارب وعدم وضوح الرؤية اصبح من المنطقي ان يشخص البعض هذه الحالة بأنها فوضى فكرية يستحيل معها الوصول الى قراءة واضحة للمستقبل او رسم حدود واضحة لخريطة العالم او حتى اطلاق عنوان ثابت لعصر ما بعد الحرب الباردة وصراع القوتين العظميين والوفاق الدولي.

ولكن المنطق يفرض، من جانب آخر، ضرورة الاعتراف بحقيقة ان العالم يمر بفترة انتقالية لم يشهد التاريخ السياسي المعاصر مثلها الا لماما، وفي كل مرة كانت هذه الفترة تشكل فاصلا بين نهاية حقبة وبداية حقبة اخرى.

فيوم اجتاز هتلر حدود المانيا النازية وانطلقت قوات البانزر مخترقة اوروبا في ما اعتبر بداية للحرب العالمية الثانية لم يكن احد وقتذاك يستطيع

الادعاء بأن خطوط المستقبل السياسي للعالم كله واضحة امامه.

ويوم ارسى ستالين القواعد الصلبة لستاره الحديدي حول الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية في ما اعتبر بداية للحرب الباردة بين الشرق والغرب لم يكن احد وقتذاك يستطيع الادعاء بأن خطوط مستقبل الصراع بين الشيوعية، بكل طموحاتها ومطامعها، وبين الرأسمالية، بكل قدراتها ونفوذها، واضحة المعالم امامه.

وليس من المبالغة التأكيد على ان احداثاً مثل وحدة المانيا بعد انهيار سور برلين، والثورة التي اطاحت بالنظام الشيوعي من اساسه، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، وحتى حرب الخليج، لا تقل اهمية وخطورة عن اعلان هتلر الحرب او رفع ستالين رايات المواجهة مع الغرب.

ان ما حدث في العالم، خلال الاعوام الثلاثة الماضية، هو بكل المعايير تحول جذري لم ينتقل باللعبة السياسية من حقبة الى حقبة اخرى فحسب بل احدث ايضا - تغييرا تاريخيا في خريطة العالم الجغرافية.

ولعل أيا من هذه الاحداث كفيل وحده بأن يحدث فوضى فكرية، خاصة ان كلاً منها كان في حد ذاته مفاجأة مذهلة لم تسبقه تداعيات مرحلية ولا بوادر مؤكدة. والاهم من ذلك كله انه لم ينجم عن استراتيجية مخططة او موقوتة وضعتها قوة من القوى الكبرى التي كانت تتنازع على حكم العالم، فلا الولايات المتحدة تستطيع ان تلوّح بدورها المباشر في إسقاط العلم السوفياتي الاحمر ولا حلف الاطلنطي يستطيع ان يدعي انه الغى حلف وارسو من الوجود ولا الغرب كله يمكنه ان يزعم مسؤوليته عن توحيد المانيا.

إنها احداث وقعت وبسرعة فاقت كل تصور وتعدت كل توقع، ودخل العالم فجأة فترة انتقالية تتطلب ولا شك فترة قبل ان تتبلور الصورة وتتضح الرؤية ويصبح في الامكان تحديد من سيسيطر على من، ومن سيضطر للتنازل الى من، ومن له مكان ومن ليس له مكان في ترتيبات اللعبة الجديدة.

ومع ذلك فإن الرؤية، رغم كل الضباب لم تتلاش تماما، بل هناك بصيص يمكن استخدام القواعد السياسية التقليدية في المرور عبره والوصول الى صيغة وسط شبه تقريبية تعكس بعض مضامين التحول الذي طرأ على اللعبة.

فلا جدال ان العالم وحتى تستقر الامور ويصل الى مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية احادي القوة، ليس بمعنى ان الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الوحيد على مسرح الارادة الدولية ولكن بمعنى ان اللعبة السياسية، او ما اصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد، تقودها الولايات المتحدة والعبور فيها يجب ان يمر من خلال ضوء اخضر امريكي.

ولكن حتى هذا الضوء لا يحجب واقع الحسابات الاخرى التي تؤثر حتى على قيادة الولايات المتحدة للعبة، ويحتل قمة هذه الحسابات ما يسمى بالمصالح المترابطة سواء كانت سياسية او اقتصادية او عسكرية او حتى ثقافية. واذا كانت المصالح قد لعبت وعلى امتداد التاريخ الحديث الدور الرئيسي في رسم خريطة العلاقات الدولية، الا أن اتساع دائرتها بفعل التطورات المتلاحقة الاخيرة الغى الطبيعة الثنائية او الثلاثية او الرباعية فيها وجعلت المصالح المترابطة اشبه بالبالون الضخم المحلق في الفضاء الذي يتسع لكل من يلتزم بقواعد الطيران، اما من لا يلتزم فطريقه الوحيد هو السقوط الى الهاوية.

ومن هنا فإن الانفراد بحكم العالم لا يمكن اعتباره مصطلحا له مكان في القاموس السياسي الحديث بل ما يحكم العالم الآن مجموعة من المصالح المترابطة لم تتضح معالمها كاملة بعد في ظل الفوضى الفكرية التي اسهب البعض في الحديث عنها. ولكن المؤكد ان ثمة إطارا للعبة بدأ يلمع وسط الضباب ويمكن في ضوئه ليس فقط اعداد الحسابات ولكن ايضاً وضع استراتيجيات ليكون لكل ملتزم مكانة على خريطة العالم الجديد.

من قريب

أمريكا وحدها تقرر !

تبذل امريكا جهوداً صاخبة فى الفترة الأخيرة ، لتثبت للعالم انها تواجه بكل حزم عمليات تسرب التكنولوجيا المتطورة ، سواء مايتعلق منها بتكنولوجيا الصواريخ او الأسلحة النووية .

ولكى تثبت امريكا هذه الحقيقة فقد انصرفت جهودها الى ثلاثة مجالات مختلفة ..

المجال الأول : وقد بداته فى اعقاب حرب الخليج ، حين بادرت إلى اشراك الدول الخمس الدائمة العضوية فى محاولة جماعية لوقف انتشار اسلحة الدمار الشامل ووضع قيود على تصدير السلاح .

وثانياً : تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بارغام العراق على تدمير مالديها من اسلحة واجبارها على الخضوع لعمليات تفتيش دقيقة .

أما المجال الثالث فهو محاصرة الخبرات العلمية والتكنولوجية التى وجدت نفسها بغير عمل وبغير ولاء فى الاتحاد السوفيتى سابقاً ، والحيلولة دون خروجها إلى الأسواق العالمية التى يمكن أن تستفيد بها فى دول العالم الثالث .

وفى كل هذه المجالات الثلاثة فشلت امريكا فشلاً ذريعاً .. وبدا وكان امريكا تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر .

ففيما يتعلق بجهود الدول الخمس الدائمة العضوية للحد من تصدير السلاح . ثبت ان امريكا كانت هى اول المستفيدين من ذلك وان صادرات السلاح الامريكية ضربت ارقاماً قياسية منذ نهاية حرب الخليج .

وقد اتضح من ناحية اخرى ان الجهود المحمومة التى بذلتها امريكا وبريطانيا لتجريد العراق مما بقى من امكانات نووية وتسليحية ، فقد شجع دولاً اخرى على محاولة الحصول على القنبلة النووية بعد ان اصبح الحصول على اسرارها التكنولوجية واخفائها امراً سهلاً .

فلم يعد هناك مبرر لان تعطى امريكا لاسرائيل حق انتاج الصواريخ وتساعدها على ذلك ، وتسكت تماماً عما لديها من قنابل نووية ، ولاتكتشف عملية نقل تكنولوجيا صواريخ « باتريوت » إلى الصين إلا الآن .. بينما تطارد السفن الأمريكية سفينة كورية بتهمة انها تنقل صواريخ لسوريا او ايران ، وتوقف المساعدات عن باكستان بدعوى انها تمتلك القنبلة النووية ولاتطبق نفس المبدا على الهند ، وتطالب كوريا الشمالية بالتفتيش على امكاناتها النووية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى ولاتطالب اسرائيل بذلك .

ومادامت هذه الجهود تتم باسلوب تحكمى يخضع فقط للمصالح الأمريكية دون سواها ، فسوف تستمر محاولات صنع القنبلة النووية ومحاولات امتلاك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الاسلحة المتقدمة . وهى محاولات مشروعة للدفاع عن النفس لمواجهة التهديدات من جانب دول « تملك » ضد دول « لاتملك » .

ومن السخرية ان نكتشف الان ان وقف سباق التسلح بين الدول الكبرى لم يساعد على وقف سباق التسلح فى مناطق التوتر العالمية بل زاده حدة ، وان تنافس قطبين عالميين كان افضل من هيمنة قطب عالمى واحد .

سلامة أحمد سلامة



مواجهة أخيرة مع النظام العالمي الجديد

لهجة المواجهة الامريكية - الاعلامية مع حكومة الليكود حول فضيحة بيع التكنولوجيا العسكرية الامريكية الى دول ثالثة توحي بان السؤال الكبير المطروح الآن في واشنطن اصبح: اذا كانت اسرائيل لا تؤتمن على ادق الاسرار الحربية للولايات المتحدة فهل يمكن ان تؤتمن على مصالحها الاستراتيجية والدولية؟

سؤال جديد يطرأ على علاقة قديمة، فالمعروف ان الولايات المتحدة سلمت اسرائيل، لغاية حرب الخليج، بعضا من ترسانة الجيل المتقدم من اسلحتها، اي الجيل الذي يؤمن لها هامش التفوق التكنولوجي على الخصم. وان تكتشف اليوم ان اسرائيل حولت التفوق التكنولوجي الامريكي الى سلعة تباع حتى لخصومها، يتعدى مجرد خيانة الامانة الى تعريض امن الولايات المتحدة للخطر ايضا.

ولكن اذا صح ما ذكرته بعض الصحف الامريكية عن علم واشنطن منذ مدة غير وجيزة بهذه التجارة المخالفة لالتزامات اسرائيل وتعهداتها، يصبح توقيت الكشف عن هذا الحدث باهمية الحدث نفسه ان لم يكن اكثر اهمية، اي موسم الانتخابات النيابية في اسرائيل.

ورغم ان تكتل الليكود اعتبر هذا التوقيت محاولة امريكية «للتاثير» على الانتخابات الاسرائيلية - الامر الذي يجيزه «اللوبي» الصهيوني له ولا يجيزه لغيره - فإن الناخب الاسرائيلي هو المرجع الاخير لإصدار الكلمة الفصل في جدوى بقاء «الليكود» في الحكم بعد ان فرط بالعلاقة الخارجية الاهم لدولته وعرض حلم توطين المهاجرين اليهود الروس للانهيار.

من هنا تبدو الانتخابات الاسرائيلية خيارا بين التاقلم مع مقتضيات «النظام العالمي الجديد» في المنطقة والانكفاء في عزلة دبلوماسية لا تستطيع الدولة العبرية تحمل اعبائها الاقتصادية والسياسية مهما ادعى قادة «الليكود» من مناعة تقيهم رياح التحول المتسارع في الرؤية الامريكية تجاه الشرق الاوسط.

طروحات «الليكود» الانتخابية تتجه، منذ الآن، الى تحويل المواجهة مع «النظام العالمي الجديد» الى موقف «عناد قومي» قد يستهوي الرعيل الصهيوني المتطرف.

ولكن اذا كان هذا التيار قادرا على ترجيح كفة «الليكود» في الانتخابات يكون الحزب الاكثر غيرة على الحلم الصهيوني القديم قد حول اسرائيل الى «مسعدة» جديدة: قلعة عسكرية معزولة ومحاصرة من الجميع.

«الشرق الاوسط»



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

كلمات

ان النظام الدولى الجديد يهدف الى السلام والاستقرار . واذا كان هذا هو الهدف لابد ان تقوم الدول المعنيـة بمساعـدة دول الشرق الاوسط فى الوصول الى السلام العادل حتى يمكن بعد ذلك وضع حد للتسليح فى المنطقة بما فيها اسرائيل .

هكذا تكلم الرئيس مبارك مجيبا على سؤال من صحفى سورى خلال المؤتمر الصحفى الذى عقد اول امس ، وشهده الرئيسان مبارك والاسد .

وردا على سؤال من اذاعة صوت امريكا حول احتمال انضمام مصر وسوريا لاى عمل عسكرى لتدمير اسلحة الدمار الشامل فى العراق ، قال الرئيس الاسد .. اننا لسنا على استعداد الآن لدعم اى عمل عسكرى ضد العراق . اننا نريد من الجميع ان يطبقوا قرارات مجلس الامن . نريد من اسرائيل والعرب وكل دول العالم ان تطبق قرارات مجلس الامن . وقال ايضا فى رده على سؤال اخر ، اننا فى كل الحالات نطالب دائما بالشرعية الدولية وبتنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ومعنى هذه التصريحات التى اعلنها الرئيسان ، ان النظام الدولى الجديد يجب ان يقوم على الشرعية الدولية ، وعلى احترام قرارات مجلس الامن والامم المتحـدة ، وتنفيذها على الدول العربية واسرائيل وبقية دول العالم . كما ان النظام الدولى الجديد يجب ان يكون هدفه هو السلام القائم على العـدل ، فى كل انحـاء العالم بلا استثناء ولو ان كل السياسيين والمثقفين والمفكرين فى شتى انحاء الكرة الارضية ، تتجمع اراؤهم وشعاراتهم ونداءاتهم حول هذه العبارات التى وردت فى اقوال الـرئيسين المصرى والسورى ، لشهد العالم نظاما جديدا وحياة سياسية جديدة ، وتعاونا دوليا صادقا وسلاما قائما على العدل والشرعية تستطيع من خـلاله الشعوب المختلفة ان تعيش فى امن وسلام ورخاء . النظـام الدولى الجديد هو النظام الذى تقوم فيه الامم المتحدة بمسئولياتها وتلتزم فيه كل دول العالم بقرارات المنظمة العالمية ، ومجلس الامن النابع منها والنظام الدولى الجديد هو النظام الذى يسعى فعلا الى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم فى كل مناطق العالم بلا استثناء .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

فترة عصيبة في عالم قلق..!



بقلم: أمين هويدي

انهار النظام الشيوعي من داخله وبفعل الانسان وهذا يثبت ان قدرة الفرد على المقاومة اقوى من اي نظام يفرض نفسه بالقوة

تملكتني الحيرة وأنا أحدد عنوان المقال الذي أريد أن أصور به النظام الذي نعيش في إطاره.. فلو أننا قلدنا البعض وهم يتحدثون عن النظام العالمي الجديد فإننا نكون قد اسقطنا عامل الدقة في تحديد ماهية النظام بالضبط. فمن جانب ليس هناك نظام محدد يعيش فيه العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بين القوتين الأعظم وبالتالي فإنه ليس جديداً بأي حال من الأحوال أو هكذا أظن.. فمازالت الشرعية الدولية تطبق بطريقة انتقائية كعهدنا الدائم بها، ومازالت القوة هي التي تفرض الأمر الواقع أو تغيره، ومازالت موازين القوى وليس موازين المصالح هي التي تفرض الاتفاقيات الرديئة التي لا تتعامل مع الحقوق التاريخية بقدر تعاملها مع الواقع الجغرافي، ومازلنا في الشرق الأوسط نقطن في حي الفقراء الضعفاء في المدينة العالمية التي يكون فيها الأغنياء الأقوياء طبقة السادة.. وهنا أحسست بأن التحدث عن النظام الجديد سوف يكون نوعاً من الأمل والوهم يبعدنا عن واقع الحال وهذا أمر غير مرغوب فيه وذكرت أزمة مماثلة حدثت من أجل تسمية الخليج أيام أن كان «الشاه» يحكم إيران. فقد كان الرجل يصر على تسميته بالخليج «الفارسي» وبعض العرب كانوا يصرون على تسميته بالخليج «العربي» مما كان يثير غضبه وحساسيته وتفاديا للمأزق فكر بعض حكمائنا بأن يكتفوا بتسميته «بالخليج» دون إضافة «الفارسي أو العربي» وكفى الله المؤمنين شر القتال.. فماذا لو حددنا العنوان «بالنظام العالمي» تشبها بالحكماء الذين سبقونا حتى يظهر الجديد الذي نتمناه؟ ولكن هذا الحل لن يكون تعبيرا دقيقا لأنه لا يمكن لأن فكرة أن تغييرات هائلة تحدث أمامنا في سرعة كبيرة تغير المفاهيم وتهز الثوابت وتبدل من طبيعة العلاقات بطريقة لا تثبت على حال فيها سيولة ولزوجة من جانب وتثير الرهبة والخوف من جانب أخر إذ يبدو وكأن «الجني» قد انطلق من القمقم. فالإمبراطوريات الكبرى تتساقط وتنهار، والنعرات القومية كتلك التي حدثت في القرن ١٩ تلتهب ويشتد أجيجها وتشتعل نيرانها حتى يخيل لنا أننا نعيش في عالم مجنون قلق تتكون فيه الأحلاف الكبرى دون عدو تواجهه، وتتساقط الدول وتتفكك وتبقى قواتها المسلحة متماسكة على الأقل حتى الآن، ويهيم علماء الذرة والصناعات الإلكترونية على وجوههم لينضموا إلى طوابير البطالة الطويلة التي أصبحت تسود الغرب والشرق والجنوب، وتصبح فيه أقوى دولة من الناحية العسكرية تشكو من الديون والتضخم وسوء الأحوال الاقتصادية.. فالقلق يسود العالم فنحن نعيش وبحق في فترة عصيبة في عالم قلق وبذلك تحدد عنوان المقال.

هذا القلق أوجد أزمة حقيقية في الفكر المعاصر خاصة في الفكر العربي فما أن تحدث «فرانسيس فوكوياما» وهو كاتب ياباني مغمور عن «نهاية التاريخ» حتى تلقف البعض هذا الحديث الذي لا معنى له في الواقع ليقيموا عليه تصورات خيالية ونظريات مضطربة فليس معنى سقوط الشيوعية نهاية التاريخ ولا يعني في الوقت نفسه انتصار الرأسمالية بصفتها التجربة الوحيدة الباقية فليس معنى بقائها حتى الآن أنها هي النظام الوحيد الذي فيه الشفاء لمشاكل العالم المتعددة لأسباب كثيرة لا داعي للوقوف عندها والشيء الذي سيحقق وقفة جادة حقيقية هو: تكرار هذه المواقف من بعض مفكرينا الذين ما أن برز شعار «النظام العالمي الجديد» حتى أخذوا في حماس ظاهر يبشرون بالعدالة التي سوف تسود وبالاعتماد المتبادل بين جميع أعضاء الأسرة الدولية وعودة الحقوق المهضومة إلى أصحابها ثم عادوا ليتحدثوا عن «نهاية التاريخ» و«نهاية العالم» لمجرد أن أحد الكتاب المغمورين قد ردد ذلك في أحد كتبه.. علما بأن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وسقوط الشيوعية تحت ركامه ما هو إلا بداية لحقبة تاريخية جديدة وليس في هذا غرابة لأن الذي يكتب ويضع التاريخ هو الإنسان ولذلك فسوف يبقى التاريخ حتى ينتهي الإنسان أي حتى نهاية العالم فالتاريخ منذ بدايته تتعاقب فيه «الحقب» كلما حدثت فرقعات تهز الثوابت السائدة وتحطم ركائزها فتبدأ دورة جديدة بمفاهيم جديدة تأخذ مداها حتى تتفاعل الظروف والعوامل لتنهي النظام الموجود حتى يقوم على أنقاضه نظام آخر يشارك في بنائه أصحاب القدرة ويبقى الآخرون على الهامش «لايهشون ولا ينشون» كما يقولون.

«فاسلاف هافيل» الرئيس الحالي لتشيكوسلوفاكيا والشاعر والكاتب والمفكر المرموق تحدث في ندوة عن الاقتصاد العالمي في مدينة «دافوس» بسويسرا رافضاً ما قيل عن «نهاية التاريخ» بسقوط الشيوعية فالعالم بدأ في واقع الحال تجربة جديدة عليه أن يدرسها ويستوعبها كما يفعل دائما وهو يستعرض الحلقات التاريخية المتعاقبة خاصة أن مشاكل العالم قد اختلفت بعد سقوط الشيوعية فهناك الإرهاب النووي المترتب على ضعف السيطرة على الأسلحة النووية التكتيكية في بعض الجمهوريات التي تشكل منها الكومنولث الجديد، ثم انتشار المعرفة التكنولوجية وتجارة «العقول النووية» لكبار العلماء الذين أصبحوا في يوم وليلة لا يجدون عملا ولا رزقا فأخذوا يعرضون أنفسهم في السوق لمن يدفع أكثر، وكذلك انتشار «الإيدز» والمجاعة، واتساع ثقب الأوزون إلى جانب تمدد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ثم الانفجار السكاني وانتشار الإرهاب الدولي والفردي.... وهذا كلام معقول لمفكر يبتعد عن مجرد ترديد ما يقوله الآخرون ويحاول عن طريق تأمل ما يحدث خلق الواقع المعقول الذي يمكن التعامل معه.. وبالسير على الدرب نفسه يمكننا أن نحدد بعض خواص «الظاهرة» كمحاولة للخروج من حالة «القلقلة الفكرية» التي فرضها سقوط الشيوعية .

● فقد سقطت «الشيوعية دون الاستخدام «الديناميكي» للقوة العسكرية ولكنها سقطت بالاستخدام «الاستاتيكي» لهذه القوة عن طريق استنزاف الموارد في سباق تسلح فالقول بأن الشيوعية سقطت دون «استخدام القوة» فيه تعميم وتبسيط فالسباق للحصول على الرادع الأقوى هو الذي شكل العامل الرئيسي في انهيار الاتحاد في نهاية الأمر ومعنى ذلك أن الانهيار لم يتم «بالضربة القاضية» في «جولة واحدة» ولكنه تم



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

«بالنقط» في جولات متعاقبة .

● انهار النظام الشيوعي من داخله وبفعل الإنسان وهذا يثبت أن قدرة الفرد على المقاومة أقوى من أي نظام يفرض نفسه بالقوة وهذا يجعلنا نحترم قدرة الفرد على الرفض والمقاومة ونضعها في الاعتبار.

● انتهت الحرب الباردة بين النظامين الشيوعي والرأسمالي دون استخدام الحرب الساخنة كما لم يعقب توقف الحرب الباردة حرب ساخنة بل وللغرابة انتهت الحرب الباردة إلى مرحلة تعاون وصداقة .

لا تكفي الشعارات لبناء الدولة وأن الغرض النهائي من هذا البناء هو سعادة الإنسان وتلبية رغباته لأن إرادة الفرد لا يمكن قمعها فالإرادة لا تفنى.. قد تتقوقع أو تختفي تحت عامل القهر والخوف. ولكن الخوف ظاهرة مؤقتة يمكن أن تزول وحينئذ تنطلق الإرادة لتكتسح من أمامها كل شيء وفي تقديري فإن التحدي الحقيقي للفكر العربي في هذا العالم القلق هو إيجاد الثوب الذي يتلاءم ومشاكلنا دون استعارته من الخارج فالخطأ الذي نقع فيه دائما هو محاولة تعميم الحلول بتطبيقها بطريقة آلية على ظروف متغيرة فمفهوم القطاع الخاص مثلا في الولايات المتحدة ليس كمفهومه في بلادنا للفرق الشاسع في تراكم رأس المال وفي القدرة التقنية والإدارية، والديمقراطية بمفهومها الإنكليزي مثلا لا يمكن أن تصلح في دولة إفريقية فالحياة لها طرقها المتعددة والطريق الواحد لا يصل إلا لشعب واحد فمحاولة تطبيق النظريه الشيوعية على شعوب مختلفة الطبائع والأديان والمعتقدات والمشاعر أدت إلى أن الثوب أصبح فضفاضا بالنسبة للبعض وأصبح قصيرا أو ضيقا بالنسبة للبعض الآخر في الوقت نفسه «فروشتة الدواء» لا تصلح لجميع الأمراض.

وقلق النظام العالمي مشكلة عالمية واجهت الساسة قديما وتواجه الساسة حاليا وسوف تواجههم مستقبلا. فغرض الساسة الكبار هو تحقيق الاستقرار العالمي ولكنهم يختلفون بعد ذلك في كيف يتحقق الاستقرار؟ ولصالح من يكون الاستقرار؟ وبمن يكون الاستقرار؟ بل وعلى معنى الاستقرار. وهذه هي المشكلة الكبرى التي تؤدي إلى الصراع الدائم في العلاقات الدولية.. فاختلاف المصالح شيء طبيعي ليس على مستوى العالم فحسب بل على مستوى الأسرة أيضا. ولكن كيف يمكن حل هذا الخلاف؟ هل باستخدام القوة مما يؤدي إلى سباق التسلح؟ هل باستخدام التكنولوجيا للوصول إلى السلاح الأعظم مثل القوة النووية التدميرية أو أشعة الليزر؟ هل باستخدام القوة الاقتصادية مما يؤدي إلى الحرب الجمركية للحماية والمنافسة على الأسواق والحصول على المواد الخام واستعباد العمالة ؟ هل بالنظريات العقائدية التي تفتح مجال الصراع بين مقدار تدخل الدولة وحجم التخطيط المركزي والمبارزة بين القطاع العام والقطاع الخاص والاختلاف على مدى حرية السوق؟ أم يكون الحل عن طريق التوفيق بين المصالح على أساس الإرادات الناقصة التي تقبل الحلول على أساس الأغراض الناقصة؟ فتحقيق الأمن الكامل لطرف من الأطراف يعتبر «لا أمن» أو تهديدا لأمن الآخرين.. فالهيمنة العالمية أو الإقليمية لا يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار العالمي أو الإقليمي المنشود. كانت هناك محاولة لفرض الاستقرار والسلام أيام الحرب النابليونية في أوائل القرن ١٩ إذ كان هناك صدام دموي بين القوة الثورية الصاعدة لنابليون بونابرت وبين القوى المحافظة في أوروبا وهي روسيا وانكلترا وألمانيا والنمسا فتطلع ميترنيخ مستشار النمسا مع الفيكونت كاستليري وزير خارجية إنكلترا بعد هزيمة نابليون في روسيا إلى إيجاد نظام يحفظ الاستقرار لأطول فترة ممكنة في أوروبا واستطاعا عقد مؤتمر فيينا (سبتمبر/ايلول ١٨١٤ ـ يونيو/حزيران ١٨١٥) وحضره كل ملوك وأباطرة وأمراء أوروبا لإعلان دفن الثورة الفرنسية بكل ما حملته من شعارات ومبادئ ولإعادة بناء وتقسيم أوروبا بين الأسر الحاكمة القديمة ونجح المؤتمر في إقامة ما يعرف بسلام المئة عام على أسس يجب فهمها تماما ونحن نحاول أن نفهم عالمنا القلق الذي نعيش فيه:

* الحيلولة دون أن تتعرض دولة ما لإغراء استخدام القوة في فرض سياستها.

* هذا لا يتأتى إلا بإقامة توازن يهتم الجميع بالمحافظة على بقائه لأنه يبنى على تبادل المصالح.

* معارضة أي محاولة من باقي دول المؤتمر لتدمير فرنسا وإضعافها عقابا لها على ما فعلته فاتفق على معاملة فرنسا حتى بعد هزيمتها معاملة كريمة سخية .

* الإبقاء على ألمانيا مقسمة إلى دويلات حتى لا يختل التوازن الأوروبي وبقيت كذلك حتى تم توحيدها أيام البرنس «أوتوبسمارك».

* إعادة الشرعية الفرنسية متمثلة في الملك لويس ١٨ مرة أخرى إلى عرشه بعد أن هزم نابليون في ووترلو ونفيه إلى سانت هيلانة بعد فراره من جزيرة إلبا التي كان قد نفي إليها بعد هزيمته على يد ولينجتون وبلوخر وعقد معاهدة «فونتنبلو Fontainbleau».

إذن استخدام العالم لإعادة الاستقرار إلى أوروبا القلقة الحرب والسياسة.. الحرب ضد نابليون لإجباره على التخلي عن استخدام القوة العسكرية في تحقيق أغراضه، والسياسة بعقد مؤتمر فيينا للوصول إلى السلام المبني على توازن القوى وتوازن المصالح.. ولكن تركت الأبواب مفتوحة لخلق الصراع من جديد فكان التوازن المحقق في صالح الدول المحافظة ، ثم كانت المحاولة مقتصرة على أوروبا فقط وتركت البلاد في الجنوب لتصبح مجالا واسعا للاستعمار وخلق التنافس للاستيلاء على مساحات أكبر «خميرة» للانفجار الذي تم عام ١٩١٤ معلنا بداية الحرب العالميه الأولى.

ولم يذكر أحد ممن عاصروا تلك الفترة شيئا عن «نهاية التاريخ» أو «نهاية العالم» برغم التغييرات الهائلة التي حدثت في أثناء وبعد الحرب بالرغم من سقوط ألمانيا الجبارة وخضوعها للشروط القاسية التي فرضت عليها في معاهدة شامبيين Cqmpiegne عام ١٩١٨ وبرغم ظهور الثورة الشيوعية في روسيا واختلال التوازن الأوروبي وتأرجح الولايات المتحدة بين سياسة العزلة وسياسة الانفتاح. وحاول العالم أن يجد نظاما للاستقرار متجاهلا دروس الماضي، متناسيا كيف أمكن لساسة القرن التاسع عشر أن يحققوا التوازن الذي رغبت كل الأطراف في الحفاظ عليه لفترة سلام استمرت مئة



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

عام مع أنه لم يكن اتفاقا مثاليا، إلا أن الدول العظمى انصرفت إلى تقسيم المغانم والدول لتكوين امبراطوريات جديدة واكتفت بتكوين عصبة الأمم بميثاق سلبها الإرادة فإذا كان السلام معناه استقرار القوى داخل إطار نظام معين وفقط لكان الأمر بسيطا وسهلا ولكن يشترط أن يحقق الإطار المتفق عليه الشرعية وحسن المعاملة وفرض القانون إذ لا يصبح النظام العالمي شرعيا إلا إذا تضمن قواعد سلوك محترمة من كل القوى التي تشارك فيه ولكن مع الأسف الشديد تناسى العالم في مؤتمر باريس كل ذلك تحت الإحساس «بغرور القوة» مما أدى إلى فرض ألمانيا للشرعية المفروضة وظهرت مبادئ المجال الحيوي في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية وعاد العالم إلى حالة القلق التي اعتادها وإلى سباق التسلح استعدادا لجولة مقبلة تعيد إلى العلاقات توازنها.. وهكذا البشر لا تكاد ملامح الاستقرار تبزغ في الفضاء حتى يسعى العالم إلى أن يدمر نفسه بنفسه وتبلور الفشل في إقامة نظام عالمي مستقر إلى نتيجة طبيعية وهي قيام الحرب العالمية الثانية التي يمكن أن نعدها الحرب العالمية الأولى بمعناها الدقيق في التاريخ..

وانتهت الحرب الثانية بتغييرات كبرى في التوازنات العالمية فقد برز إلى الوجود قوتان نوويتان بنظامين عقائديين مختلفين كان الصراع بينهما مسألة حياة أو موت، وانتقلت أوروبا من القيام بدورها التاريخي كمركز للسياسة العالمية الفعالة إلى أن تصبح ميدانا للمنافسة بين قوتين تعلمان - على حد قول «زبيجيوبريجنسكي» أن السيطرة على أوروبا معناها السيطرة على أوراسيا والسيطرة على أوراسيا معناه تحقيق السيطرة العالمية وأصبحت أوروبا بذلك الغرض المرجو وليس الموضوع محل المناقشة ونجحت الولايات المتحدة في تطويق الاتحاد السوفياتي أولا ثم ردعه من السيطرة على أوراسيا ثانيا ثم نزعت الثقة في أيديوليجيتين ثالثا ثم إجهاد اقتصادياته وإضعاف قدراته على تصحيح أخطائه وسلبياته الداخلية وعلى السيطرة على الدول التابعة في شرق أوروبا رابعا وانهيار الاتحاد السوفياتي كدولة وكعقيدة وكانت الوسائل المستخدمة في الحرب الباردة عسكرية وسياسية .

* فمن الناحية العسكرية كان الردع هو العامود الفقري لإدارة الصراع والردع معناه استخدام وسائل القتال لمنع القتال، هذا على المستوى العالمي إذ أن التدمير الشامل المتبادل نتيجة للردع النووي المتبادل كان بمثابة صمام الأمان لمنع نشوب حرب نووية أما على الصعيد الإقليمي فإن القتال كان مسموحا به بالوكالة لأن الحروب الإقليمية كانت حروبا إقليمية عالمية.

أما عن الوسيلة السياسية فكانت الاستقطاب مع الحد من دور هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ثم إثارة النزاعات الإقليمية كمشاكل الأرض والحدود لإتمام السيطرة . وفي ظل وجود السلاح النووي والصواريخ بعيدة المدى والأسلحة شديدة التدمير والتي أسميها في كتاباتي الأسلحة فوق التقليدية Conventional Plus لم يتحدث أحد أبدا عن «نهاية التاريخ» أو «نهاية العالم» بل تفرغ الجميع إلى سباق تسلح رهيب لم يتحمل نتائجه الاتحاد السوفياتي فانهار وتحلل وسقط ولم تتحمله الدول الفقيرة فازدادت فقرا ولم تدخله ألمانيا فقويت واتحدت، وعزفت عنه اليابان فأصبحت قوة اقتصادية مؤثرة تهدد الاقتصاد الأميركي نفسه.

وفي ظل وجود أكبر ترسانة نووية عرفها العالم وأضخم قوة عسكرية تقليدية منتشرة من أوروبا الشرقية إلى الأورال ثم إلى الحدود الصينية السوفياتية انتهت الحرب الباردة التي استمرت ٤٥ عاما بالتمام والكمال بل وسقط الاتحاد السوفياتي وانهارت الشيوعية وبقيت الترسانة النووية والتقليدية متماسكة حتى الآن على الأقل وبالرغم من ذلك فقد ظل العالم يعيش في حالة الغموض والقلق المعتادة مع وجود نتائج خطيرة على الصعيدين الجيوبوليتيكي والعقائدي: فمن الناحية الجيوبوليتيكية تحقق الأمن لأوراسيا التي كان السباق يجري للسيطرة عليها وتقهقرت القوات السوفياتية إلى حدود عام ١٩٤٠ بل أصبحت التهديدات تهددها من داخل حدودها الأصلية وانهار النظام السوفياتي وانتهت الشيوعية وعلاوة على ذلك قامت ألمانيا الموحدة من جديد بعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية وإلى حلف «الناتو» بالتبعية مع انهيار حلف وارسو بل وأصبحت دوله تسعى للانضمام إلى البيت الأوروبي ممثلا في الجماعة الأوروبية وإلى الجيش الأوروبي متمثلا في حلف الناتو. ومن الناحية العقائدية انفرد النظام الرأسمالي بالعالم ليتربع فوق عرشه مطالبا كل الدول باتباع اقتصاد السوق وإسقاط نظم الدعم والتخطيط المركزي.

وكان دواعي وأسباب القلق التي يعاني منها العالم لم تكن كافية وتبقى من إناء المتاعب جزء صغير يتسع لحرب قصيرة في الخليج نتيجة لحماقة الرئيس العراقي فكانت عملية «درع الصحراء» ثم عاصفة الصحراء» ووقف الرئيس جورج بوش يوم ١٩٩١/١/١٦ ليرسل رسالة إلى العالم وهو يوجه ضربة الحلفاء إلى العراق فقال: إننا نبني نظاما عالميا جديدا يتحكم فيه القانون في سلوك الدول وحيث تقوم هيئة الأمم المتحدة القادرة بواجبها في حفظ السلام محققة آمال منشئيها الأوائل» وأخذ بعض الكتاب والمفكرين يهللون للنظام الجديد قبل أن يولد وللعدالة المرجوة وهي تراق بين مدريد وواشنطن وإلى الشرعية الدولية وهي تستخدم بطريقة انتقائية.. ولم يتوقف هؤلاء لحظة واحدة ليتساءلوا: جديد في ماذا هذا النظام؟ وجديد لمن هذا النظام؟ ولكن هنري كيسنجر في مقال له بالواشنطن بوست يوم ١٩٩٢/٢/٢٦ علق على ذلك بأنه «أحلام زائفة لنظام عالمي جديد»!!

ولكن أي الطرق سيسير فيها العالم الذي تتقاذفه المتاعب والقلاقل؟ سؤال دقيق وحساس ربما نحاول الإجابة عنه في مقال تال..



المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

ضوء أحمر أمام النظام العالمي الجديد

... يبدو ان نار الحرب التي اندلعت أخيراً في اقليم ناغورنو كاراباخ، سوف تستغرق وقتاً طويلاً قبل ان تعاود الانطفاء، بيد ان اخمادها هذه المرة سوف يكون وفق تغييرات جديدة قد تدخل المنطقة بالكامل في صراعات ضارية لتحديد ملامح أخرى للقوميات المنتشرة في هذا الجـزء من العـالم الجالـس فـوق بركـان دائم.

... وفيما يبدو واضحاً، فانّ ارمينيا بتدخلها العلني وبالكامل الى جانب متمردي اقليم ناغورنو كاراباخ، قد اختارت حسم مشكلة معلقة لفترة طويلة، لكنها في الوقت نفسه فتحت المجال واسعاً امام القوميات الأخرى التي تعج بها جمهوريات الاتحاد السوفياتي المنهار، والتي تم احتواء تطلعاتها الاستقلالية لأكثر من سبعة عقود، اضافة الى ان هذا الخيار الملح الذي حقق نجاحات كبيرة بسيطرته شبه الكاملة في ناغورنو كاراباخ، لا يستطيع الزعم بانه قد انهى النزاع لصالحه، في ظل رد الفعل العنيف الذي اجتاح اذربيجان واقصي بسببه رئيس الجمهورية اياد مطاليبوف عن الحكم.

... واذا كانت طبول الحرب الآن تدق بشكل حماسي في اذربيجان، حيث تظاهر الاهالي حول البرلمان رافضين خروج الاعضاء منه قبل اعلان اقالة مطاليبوف ورفع رايات الثار لاستعادة الاقليم الضائع، فان المعارضة في ارمينيا تكتسب شعبية جارفة هذه الايام وهي تضغط من أجل تكوين جيش مستقل، ومن أجل اعلان فوري للاعتراف باستقلال اقليم ناغورنو كاراباخ.

... وفي الوقت الذي تشتد فيه المعارك داخل الاقليم، ويزداد فيه الغليان الحماسي في كلتا الجمهوريتين فان رابطة دول الكومنولث تبدو وكأن الأمر لا يعنيها، فهي عدا عن انشغالها التام بهمومها الداخلية شبه المتفجرة، لا تستطيع ممارسة اي ضغط على اي من الجمهوريتين المتصارعتين، وقد كان لفشل الوساطة التي قام بها رئيسا جمهوريتا روسيا الاتحادية وكازاخستان، التي خرج منها بوريس يلتسين متهماً بمساعدة المتمردين الارمن، ثم فشل الوساطة التي قرر الكومنولث قبل عدة اشهر القيام بها قبل اسقاط الطائرة التي اقلت وفد الوساطة فوق ناغورنو كاراباخ، هذه المحاولات اليائسة والفاشلة، دفعت دول الكومنولث الى الاكتفاء بالقيام بدور المشاهد فقط دون ان تصدر اية تلميحات عن وجود نية للتدخل لحل النزاع بين الدولتين المنتميتين الى عضوية رابطة الكومنولث، ولدرجة ان ارمينيا دعت المنظمات الدولية الأخرى والأمم المتحدة الى التدخل، كما ان اذربيجان التي اتهمت وحدات الجيش الأحمر في ناغورنو كاراباخ بالتدخل الى جانب الأرمن، لن تقبل في الاساس اية وساطة يقوم بها الكومنولث.

... لكن التطورات التي تحدث في هذا الاقليم المتفجر الآن، تعني ان هناك ضوءاً اخضر لهذا النزاع الذي استمر لأكثر من أربع سنوات بالاشتعال الى درجة التصفية، حتى تحولت الأمور هناك من مجرد محاولات للتمرد يقوم بها المسلحون من الأغلبية الأرمنية في الاقليم، ومن مناوشات وتراشق بالأسلحة بين ارمينيا واذربيجان سرعان ما يعاودها الصمت، الى اندلاع حرب حقيقية ضارية بين البلدين، تستخدم فيها حالياً الانواع الحديثة من الاسلحة الثقيلة، بعد ان كانت تقتصر في السابق على بنادق الصيد والمسدسات في احيان اخرى.

.. فالوقوف امام ذلك البركان الذي انفجر بحدة بمثل ذلك الصمت الدولي، يعني ان هناك موافقة ضمنية على ترك البؤر النائمة فوق بارود القوميات تفجر نفسها ذاتياً وتصفى نيرانها الساخنة لتهدأ في النهاية وتستقر على أسس اكثر متانة، وقد ظفرت باختيار مصيرها واشكال انظمة الحكم وطقوس ممارسة حياتها السياسية والاجتماعية.

ولعل ما حدث في يوغسلافيا يعطي دليلاً جيداً على ذلك، حيث انقسم هذا الاتحاد الذي جاهد جوزيف بروز تيتو لتكوينه، الى ست جمهوريات تحمل في



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

داخلها عوامل انفجارها، وحيث تنقسم كل واحدة منها الى عدة قوميات يحتشد داخل ذاكرتها الجمعية كراهية العناصر الاخرى، وشاهد الصراعات الدامية والاحساس بالغبن، والتوق الدائم للانعتاق والخروج من تحت مظلة الاتحاد باسرع وقت.

وقد انكشف الستار عن تعقيدات النموذج اليوغسلافي فجأة عقب اعلان اقليم كرواتيا الاستقلال، وما تبع ذلك من رفض الاقلية الصربية بداخل الاقليم الأمر الواقع، واعلانها التمرد ثم قيام الجيش الاتحادي الذي تغلب عليه عناصر من القومية الصربية بالتدخل لحسم الوضع واقتطاع منطقة بكاملها من كرواتيا واعلان الاقلية الصربية تكوين جمهورية مستقلة بداخلها تحت اسم «كرايينا».

وما كادت احداث كرواتيا تهدأ عقب الاتفاق على نشر القوات الدولية بين الجانبين، اذ باحداث اقليم البوسنة والهرسك تتصاعد وتهدد بحرب ضارية بين القوميات الثلاث «الاسلامية والصربية والكرواتية» وهي القوميات التي تتكون منها التركيبة السكانية للبوسنة والهرسك، مما يجدد تدفق الدماء وتساقط المزيدمن قتلى هذا الصراع الشديد الشراسة.

ولعل ما يجري هذه الايام في اقليم ناغورنو كاراباخ وفي جمهوريات يوغسلافيا، وما يمكن ان يجره من تحريض للقوميات الأخرى المنتشرة في باقي جمهوريات الكيان السوفياتي السابق، يعني ان محاولة اقامة نظام عالمي جديد، سوف تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتم ازالة جميع العقبات الباقية أمام هذا النظام الذي يطرح بين شعاراته حق تقرير المصير، ويهدف منها الى فرض سيطرة تامة هادئة لا تعيقها بين وقت وآخر تطلعات عرقية للاستقلال، قد تتطور من الدعوات السياسية الى امتشاق السلاح، وربما التلويح بامكانيات اشد خطورة كالقدرات النووية مثلاً.

ان احداث كاراباخ هي ضوء أحمر ثان امام النظام العالمي الوليد ولعل دروسه تظل ابعد من مجرد حرب تشتعل هنا او هناك فالخطورة تظل دائماً في ترك الأمور تتطور دون ضابط لتلتهم كل شيء وأي شيء، وتتحول معها شعارات النظام المرفوعة الى اطار لفوضى عارمة ومستقبل اشد ظلمة.

زكريا عبد الجواد



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان

النظام العالمى وفردية القرار

النظام العالمى الجديد.. تسانده القوة.. قوة السلاح والسياسة والمال والنفوذ.. وقبل هذا كله تسانده نشوة الانتصار.. لقد غابت عن الساحة قوى كثيرة وسادت فى الساحة قوى أخرى.. وبين هذا وذاك أصبح هناك دافع جديد.

وأخشى ما أخشاه أن يتسم هذا النظام العالمى الجديد بفردية القرار.. وإذا كنا نعارض الحاكم الفرد فى قراراته وسلوكياته وجبروته فما بالك إذا كان هناك حاكم فرد للعالم كله.

لقد عاشت البشرية عبر الآف السنين تدافع بضراوة عن حرية الشعوب ضد بطش الحكام وقامت ثورات وثارت شعوب من أجل حلم كبير اسمه حقوق الإنسان.. كل هذا حتى لا ينفرد حاكم بسلطة القرار.. ولهذا يجب ألا تكون سمة النظام العالمى الجديد أن يحكم العالم قرار فرد.. لأن ذلك يعنى الدخول فى منطقة شائكة وسيئة جدا فى مستقبل إنسان هذا العصر.. وربما رجعت البشرية مرة أخرى إلى شكل جديد للاستعباد والسيطرة.

استبعاد القوة العسكرية عنهم لمن هم أقل قوة.

واستبعاد الإعلام الضارى للثقافات الاقليمية الضعيفة.. وسقوط الكيانات الاقتصادية المحددة الإمكانيات أمام جبروت الكيانات الاقتصادية الضخمة.

واستبعاد من يملكون العلم والتكنولوجيا لشعوب أخرى كان قدرها أن تعانى الجهل والتخلف والمرض.

النظام العالمى الجديد بفردية القرار وفردية السلطة.. وفردية القوة يمكن أن يتحول إلى شكل من أشكال الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية تعود بالإنسانية مرة أخرى الاف السنين إلى الوراء رغم كل مظاهر التحضر التى نراها اليوم وإذا كان الإنسان قد سيطرت عليه عبر التاريخ الجيوش والأموال والبطش فإن إنسان هذا العصر يمكن أن يسيطر عليه الإعلام وتستعمره الديون وتدمره الصواريخ وتقضى على أحلامه فردية القرار.. من أجل هذا نتمنى أن يضع النظام العالمى الجديد أسسا تضمن جماعية القرار فيما يتعلق بمستقبل الشعوب لو كانت هذه الأنظمة لا تتمتع بمصداقية عند شعوبها.. والحديث عن حقوق الإنسان والحريات ينبغى الا يكون مجرد شعارات ضخمة تطلقها وسائل الإعلام.

بقدر ما يحمى النظام العالمى الجديد حقوق الإنسان باختلاف جوانبها بقدر ما سيحقق من نجاح..

من الظلم أن تعانى الشعوب في هذا العصر البطش من حكامها.. والقهر من النظام العالمى الجديد.. تكفيهم مصيبة واحدة.

فاروق جويدة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

أمريكا ومسئولياتها فى حفظ النظام العالمى

■ لقد استعادت أمريكا مجدها وثقتها بنفسها كقوة عظمى تحققت لها الهيمنة الفردية على العالم من الناحية العسكرية والسياسية بعد انتهاء الامبراطورية السوفيتية السابقة إلا فيما يخص حالة الكساد والركود التى أصابت اقتصادها القوى نتيجة لتدهور الصناعى والتضخم غير العادى والعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وانتشار البطالة وزيادة الضرائب .. إلخ .

ولذا انقسم الرأى العام الشعبى الامريكى إلى اتجاهين : الاول - ويدعو إلى تأكيد الانتصار والزعامة الامريكية على العالم والاتجاه الثانى يدعو إلى إعطاء الاهمية الرئيسية الاساسية للشئون الداخلية الامريكية وعدم التورط ثانية فى حروب اخرى فى منطقة الشرق الاوسط او غيرها ومن الطبيعى ان يكون لكل اتجاه اسبابه ومبرراته .

* اذ يضمن لها الاتجاه الاول تحقيق مصالحها الاستراتيجية فى منطقة الشرق الاوسط المتمثلة فى استقرار المنطقة وضمان حرية الملاحة فى الممرات البحرية لها ولحلفائها لضمان تدفق البترول العربى وايجاد نوع من التوازن الاستراتيجى داخل المنطقة والسيطرة على اية تدخلات فى المنطقة من الدول الشيوعية كالصين او غيرها خلفا للاتحاد السوفيتى السابق خاصة ان هناك احتمالات كبيرة متوقعة ان ترتبط الجمهوريات الاسلامية الروسية الست - التى تمتلك

بقلم :
رشاد ابراهيم محجوب

بعضها اسلحة نووية - ببعض دول المنطقة كايران وتركيا وباكستان بحكم الماضى هلتاريبط الجمهوريات الاسلامية الروسية الست - التى تمتلك بعضها اسلحة نووية - ببعض دول المنطقة كايران وتركيا وباكستان بحكم الماضى التاريخى والجغرافى والدينى والعقائدى .. علاوة على ماسيتيحه هذا التواجد من مراقبة ومتابعة النزاعات والصراعات الخامدة حاليا بين الصين والهند وباكستان .. الخ . حتى يمكنها التدخل فى الوقت المناسب بالامكانات والوسائل المتاحة للسيطرة على الموقف او نزع فتيل الانفجار !! وهكذا سيتاح لها جميع الفرص للسيطرة والهيمنة الوحدوية على العالم ومواجهة القوى الدولية العظمى وتكتلاتها الاقتصادية التى تنافسها على المستوى الاقتصادى والسياسى والعسكرى بعد اعادة بنائه واستكماله .. اما سلبيات هذا الاتجاه فتتركز فى زيادة حجم الانفاق العسكرى على حساب التنمية الاقتصادية .

* بينما يحقق الاتجاه الثانى إعادة التوازن والقوة للاقتصاد الامريكى مقابل التخلى عن مركزها كقوة وحدوية عظمى لصالح القوى الدولية العظمى وتكتلاتها الاقتصادية .. ولذا تتجه سياستها الحالية فى العمل على تحقيق التكامل فى الاتجاهين بمحاولة القضاء على جميع السلبيات ونقاط الضعف فى الاتجاه الثانى بزيادة دعم فاعلية التكتل الاقتصادى الامريكى - الكندى - المكسيكى الذى يمتلك جميع مقومات وامكانات النجاح علاوة على القرارات الاقتصادية الشاملة التى أعلنها الرئيس الامريكى أمام الكونجرس يوم ١٩٩٢/١/٢٨ .. وهكذا يكتمل ويتحقق لها جميع أركان عناصر الامن القومى على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى كدولة وحدوية عظمى لها القدرة على حفظ النظام العالمى والشرعية الدولية .

نهاية فإن الولايات المتحدة الامريكية بعد أن تهيأت لها جميع الفرص والظروف الفريدة المتاحة فى الوقت الحالى لممارسة زعامتها المطلقة على العالم فإنها مازالت فى مفترق الطرق بين تحقيق أحد الاتجاهين أو كليهما وهذا يتوقف على مدى قدرتها على إنتشال الاقتصاد الامريكى من عثرته ومدى نجاحها فى تحقيق العدالة والرعاية لجميع دول العالم ووضع القيود التى تلزم جميع دول العالم بعدم الخروج عن الشرعية الدولية أو الاستهتار بمقدرات الشعوب !! .. ومدى نجاحها فى حل وتحجيم الصراعات الاقليمية والدولية والتحكم فيها بنفس الميزان والمكيال الذى يساوى بين الجميع .

كما سيتعاظم دورها القيادى العالمى ومعها القوى الدولية العظمى ومعاونة المنظمات الاقليمية والدولية .. إلخ . إذا ماركزوا قدراتهم وجهودهم فى دعم ومساندة منظمة الامم المتحدة بكافة الوسائل والامكانات حتى يمكنها القيام بمهامها وممارسة صلاحياتها فى حل المشاكل الدولية .





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٢

الدكتور اسامة الباز:

امريكا .. ليست القوة العالمية الوحيدة فى النظام العالمى الجديد

حصر دور القوة العسكرية لصالح الاقتصاد والاشعاع الثقافى

الاسكندرية – زكريا فكرى :

اعلن الدكتور اسامة الباز وكيل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، ان مصر تستخدم العلاقة الطيبة القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية الى دفع الأمور الى الاتجاه الذى يصون الامن والاستقرار فى المنطقة . واكد امس فى ندوة الاستراتيجية السياسية والاقتصادية المصرية بالاسكندرية ، ان النظام العالمى الجديد مازال فى مرحلة المخاض ، واشار الى انه يتجه الى تعدد القطبية ، واكد ان الولايات المتحدة لن تكون القوة العالمية الوحيدة او الحاكمة بامرها . واشار الدكتور الباز بالنادى السورى امس ، الى ان العالم سيشهد عدة اقطاب تعمل وتتفاعل فى وقت واحد ، واوضح ان القوة الاولى تشمل اوروبا الموحدة التى تحتل فيها المانيا موقعا متقدما ، مؤكدا انها القاطرة التى تجر سائر الدول وراءها . ومعها فرنسا وايطاليا والى حد ما بريطانيا .

وقال الدكتور الباز ان القوة الثانية فى العالم تتمثل فى امريكا الشمالية ، اى



الولايات المتحدة وكندا ، والقوة الثالثة هى اليابان ونموها ، التى يتزايد عددها عاما بعد عام وهى الدول التى ترعى اليابان فيها النهضة الصناعية والتكنولوجية ، وتمدها براس المال والخبرة والمعلومات . اما القوة الرابعة فهى روسيا الاتحادية التى نتوقع ان تتبوا مكانة مرموقة خلال فترة الخمس سنوات القادمة على الصعيد العالمى ، واشار الى ان ذلك سيحدث بعد ان تسترد روسيا توازنها ، وتوظف الموارد الطبيعية والبشرية الضخمة التى لديها لتطوير وتحديث نظم الصناعة والزراعة ورفع مستوى الخدمات واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وارساء العلاقات مع الدول الأخرى على اسس جديدة ، بعد انتهاء الحرب الباردة وتحولها من قوة عسكرية ضخمة الى قوة اقتصادية يعتد بها . وقال الدكتور الباز انه من المتوقع ، بعد مرور من ١٥ الى ٢٥ عاما ، ان تصبح الصين قطبا اساسيا لا سبيل الى انكاره او التقليل من دوره ، خصوصا وان الصين قد بدات بالفعل مرحلة الانفتاح الاقتصادى مع احتفاظها بنظامها السياسى والعقائدى دون تغيير .

وقال الدكتور اسامة الباز انه فى ظل النظام العالمى الجديد ، سيقل الدور النسبى للقوة العسكرية فى تحديد قوة الدول والتجمعات الدولية المختلفة واضاف ان القوة العسكرية سينحصر دورها لصالح القوى الاقتصادية والاشعاع الثقافى . كما انه فى ظل النظام الدولى الجديد سوف يزيد الاتجاه نحو التجمع بين الدول المختلفة بحيث يقل وجود دول منفردة ، تتحرك على الصعيد الدولى خارج اطار تجمعات اقليمية او شبه اقليمية معينة . وتوقع الدكتور اسامة الباز ان يتحول العالم من مواجهة بين الشرق والغرب الى علاقة تعايش بين الشمال والجنوب ، مشوبة ببعض التنافس . وقال ان الضغوط سوف تتزايد للاهتمام بناحيتين ، على المستوى العالمى ، وعلى مستوى كل دولة ، بالديمقراطية وحقوق الانسان ، دون ان يعنى ذلك السماح لدول معينة بان تتدخل فى شئون دول اخرى .

وقال الدكتور الباز انه سيتعين ان يكون العالم العربى جزءا من هذا النظام الدولى الجديد ، بحيث يعنى ذلك تحقيق قدر من التجمع



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ مارس ١٩٩٢

لماذا يتنازعون حول «مرجعية» الدنيا؟!



بقلم فهمي هويدي

تلك حوار لسنا طرفا فيه ولا نحن مدعوون اليه. فهو «للكبار فقط» وحول زعامة الكوكب الأرضي، كان مفهوما ومكتوما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخروجه من الصدارة ومن سباق القوى الأعظم. لكنه الآن صار علنيا ورسميا بعدما نشرت وثيقة وزارة الدفاع الامريكية التي قررت أن الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد، وانها لن تقبل بمنافسين لها في مركبة القيادة. من ثم فدور البطولة في «فيلم الموسم» محجوز لها حتى إشعار آخر، والآخرون يتوزعون بين الأدوار الثانوية و«الكومبارس».

في ظل هذه الخريطة فالمكان الوحيد المتاح لدول العالم الثالث لا يكاد يتجاوز حدود مقاعد المتفرجين باعتبارهم إما خارج التاريخ او مشاغبين عليه!

ليس جديدا علينا موقف الاستبعاد ولا موقف المتفرج، فقد تقلبنا طويلا بين المنزلتين في ظل النظام الدولي متعدد الاقطاب، وحين دخل العالم طور ثنائية القطبين الامريكي والسوفياتي، حتى تكرس موقعنا بامتياز في الوضع الأخير الذي يرشح القطب الامريكي لدور البطولة فيه. مقولة «نهاية التاريخ» التي أطلقت من الولايات المتحدة خلال العام الماضي كانت أحدث تأصيل للاستبعاد. إذ بنى صاحبها - فرانسوا توكوياما - مقولته على اساس أن الصراع الفكري بعد انهيار الشيوعية قد انتهى في العالم تماما، وحسم لصالح المشروع الليبرالي الغربي. الأمر الذي يعني - ضمنا - إلغاء اقوام مثلنا يحلمون بأن يكون لهم مشروعهم المستقل الذي يحترم المشروع الغربي ولا يخاصمه، إنما فقط يرفض صيغة الخضوع له والإلحاق القسري به.

سكتنا نحن على مقولة نهاية التاريخ، بينما أمن عليها بعضنا ممن تصرفوا على ان التاريخ قد انتهى بالفعل، وليس امامنا سوى ان نتعلق بأذيال القائمين على مجراه. وفي حين انتقدتها وسخرت منها الدول الآسيوية مثل اليابان والصين والهند، بينما لم تكترث بها كثيراً دول امريكا اللاتينية، فإن اوروبا شاركت في الاحتفاء بها، فهي في النهاية الشريك الاساسي في المشروع الليبرالي.

غير ان الامر اختلف في ظل المنطوق الاخير الذي تبنته وزارة الدفاع الامريكية، فهو يهون من شأن الدور الاوروبي في تقرير مصير العالم ويفك الشراكة بين الحلفاء الغربيين وينصب الولايات المتحدة مرجعا اعلى للكوكب الذي نعيش فوقه. فضلا عن ذلك فالوثيقة ليست اجتهادا فرديا في فلسفة التاريخ ولكنها تعبير عن رؤية استراتيجية صادرة عن المؤسسة العسكرية الامريكية، بكل ثقلها وهيلمانها.

احدث نشر الوثيقة في صحيفة «نيويورك تايمز» صورا مختلفة من الرفض والاستياء عبرت عنهما رسميا وبسرعة كل من فرنسا والمانيا واليابان وايطاليا. وعندما حضر وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر اجتماعات مجلس التعاون لحلف الاطلنطي في بروكسل إبان منتصف الشهر الحالي قوبل بعاصفة من الاسئلة التي كانت اقرب الى الاستجواب والتحقيق، طبقا لما نقلته الصحف الغربية.

سألوه: هل تتطلع الولايات المتحدة حقا لكي تصبح القوة العملاقة الوحيدة في العالم ؟ وهل سيكون النظام العالمي الجديد امريكيا؟ وهل يستطيع وزير الخارجية الامريكية ان يعقب على مذكرة البنتاجون التي تصف الولايات المتحدة بأنها القوة الوحيدة الثابتة في العالم ؟ وكيف تتصور واشنطون موقع اوروبا ودورها؟

في رده ركز بيكر على ثلاث نقاط هي: أن واشنطون ملتزمة باحترام الالتزامات الجماعية، ووجوده في بروكسل دليل على ذلك، وأنها ماضية على طريق العمل الجماعي الذي اثبت نجاحه في حرب الخليج، وانها لن تتخطى الامم المتحدة باتخاذ مبادرات او قرارات من جانب واحد.

كان واضحا من كلام وزير الخارجية الامريكي انه اولا ينطلق من الاطار الذي حددته وثيقة البنتاجون، وانه ثانيا يريد فقط ان يخفف من وقع الرسالة لدى الحلفاء، قائلا: «إن المقام الاوروبي محفوظ وان الامر ليس بالسوء الذي تتصورون».

نستطيع أن نفهم قدر الحساسية الزائد الذي استشعرته المانيا وفرنسا بوجه اخص، فالمانيا التي توحدت، وصارت تتمتع بثقل سكاني كبير (٨٠ مليون نسمة)، اضافة الى ثقلها الاقتصادي المعروف، اصبحت تتطلع الى دور اوروبي اكبر وعالمي افضل، وهو ما تقلل من شأنه النظرة الامريكية المعلنة في وثيقة البنتاجون. اما فرنسا، فهي منذ عصر ديجول تعبر عن حساسية دائمة ازاء النفوذ الامريكي في اوروبا، وتمارس دور الحليف المشاغب دائم التمرد على السياسات الامريكية.

لقد عبر رولان دوما وزير خارجية فرنسا عن رفض بلاده واستيائها من كل ما عرضته الوثيقة، لكننا نجد الانطباع الفرنسي اكثر صراحة في كلام مثقف بارز مثل البروفيسور دومينيك شوفالييه استاذ التاريخ في جامعة «السوربون».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

من موقف السخرية اللاذعة تحدث شوفالييه، قال: ان الدولة التي ترشح نفسها لزعامة العالم هي اكثر دول العالم مديونية! من يدفع فاتورة هذه المديونية، هل هي الولايات المتحدة التى تعجز عن ذلك، ام دول العالم التي تريد واشنطون ان تتحكم في مصيرها؟ ثم ان الدولة التي تريد السيطرة على العالم لا بد ان تبدأ بالسيطرة على نفسها، ونحن نعلم انها تعاني من مشكلات اجتماعية وعرقية حادة يمكن ان تؤدي الى خلل في توازن بنائها ذاته، اذ من المتوقع ان يكون السود وابناء امريكا اللاتينية هم اغلبية السكان في الولايات المتحدة.

امريكا زعامة بالصدفة!

ازعم ان الموقف الامريكي الذي اعلنته وثيقة البنتاجون ليس جديدا، وانه يعبر عن قناعة مستقرة في العقل السياسي الامريكي جرى الحديث عنها مرارا من قبل، ولكن المناخ الذي صدرت في ظله الوثيقة هو الذي هيأ لها الصدى الواسع الذي احدثته. واعني بالمناخ هنا الفراغ الذي نشأ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، واتساع نطاق الحديث عن نظام دولي جديد، بعد ما وصل التاريخ الى «نهايته».

الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون ينطلق من ذات الاطار الذي حددته وثيقة البنتاجون في مؤلفه (١٩٩٩ ـ نصر بلا حرب) الذي صدر قبل خمس سنوات، حين كان الاتحاد السوفيتي قائما، وجورباتشوف يحاول جاهدا انقاذ سفينته من الغرق، فهو ينقل عن وزير الثقافة الفرنسي الاسبق والاشهر، اندريه مالرو، قوله: ان الولايات المتحدة هي اول امة في التاريخ تصبح قوة عالمية دون ان تقصد ذلك! وهي التي ظلت ١٥٠ عاما في عزلة وبعيدة عن خضم صراعات العالم، حتى ان جيشها في الثلاثينات كان يحتل المرتبة السادسة عشرة بين جيوش العالم من حيث قوته وكفاءته، واقفا في الترتيب مباشرة بعد جيش رومانيا! لكن المصادفات السعيدة توالت حتى الحرب العالمية الثانية فصاعدا. وفيما كانت اوروبا تجرجر اقدامها وتلملم جراحها آنذاك، بدت الولايات المتحدة في غاية الفتوة واللياقة، ومن ثم فقد هيأ لها الظرف ان تلعب دورا ظل يتنامى حتى وجدت نفسها في مقابل الاتحاد السوفيتي، على المقعد الموازي في مركبة قيادة العالم.

المعادلة التي حكمت الموقف طيلة فترة ثنائية قطبي العالم كانت تقول: اذا لم تنهض الولايات المتحدة بمسؤولية قيادة «العالم لها»، فالبديل هو تلك القوة «الشريرة» المتمثلة في الاتحاد السوفيتي. من ثم فدورها مطلوب ومفروض. في هذا المعنى قال نيكسون «سواء احببنا ام كرهنا فإن مهمة القيادة تقع على عاتق الولايات المتحدة»، «واذا فشلنا في قيادة العالم الحر، فلن يبقى عالم حر لنقوده».

وهو يعبر عن فقدان ثقة لا حدود له في قدرة المنظمات الدولية على تحقيق السلام او الدفاع عنه في العالم، ويقول في هذا الصدد: ان القرن العشرين قد دحض اساطير كثيرة «لكن ليس هناك اشد تدميرا من الفكرة القائمة على التمني، والقائلة بان المنظمات الدولية يمكن ان تحقق السلام العالمي».

يضيف الرئيس الامريكي الاسبق: لقد كانت هناك تجربتان عظيمتان في النظام العالمي



إبان هذا القرن، هما عصبة الامم وهيئة الامم المتحدة، ومنيت كل منهما بفشل ذريع. لقد اعلن وودرو

ويلسون في خطاب طالب فيه بعضوية الولايات المتحدة في عصبة الامم وقال «إنها ضمانة حاسمة للسلام». وبعد عامين من انشاء العصبة، انغمس العالم في الحرب الاشد تدميرا في العالم. ولم يكن فرانكلين روزفلت اقل تفاؤلا بشأن الامم المتحدة، فقد قال: «ينبغي لنا هذه المرة الا نفقد الامل في اقامة نظام دولي، يكون قادرا على حفظ السلام»، لكن العالم شهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الامم المتحدة ١٢٠ حربا قتل فيها ١٨ مليون شخص، وهو رقم يزيد على اجمالي ضحايا الحرب الاولى.

يقرر نيكسون في ضوء ذلك ان دبلوماسيي الامم المتحدة يستطيعون حقا ان يتكلموا في كل شيء ولكن ليس بوسعهم ان يفعلوا أي شيء. ففي عالم اليوم فإن اصغر دولة يتوافر لها ست دبابات او ستة ارهابيين يملكون قنبلة صغيرة، هؤلاء يملكون قدرا من القوة الحقيقية يتجاوز كل ما تملكه الجمعية العامة للأمم المتحدة بكل قدرها وجلالها.

ولأن «القوة وحدها» هي التى تدفع العالم صوب الخير او الشر، وهي الضامن الاوحد للسلام، في راي نيكسون، فالبلد الاكثر قوة ـ الذي هو الولايات المتحدة ـ هو الاجدر بقيادة العالم. اوروبا في كتابه «عملاق مفتت» ادى دورة في القرن التاسع عشر، ثم تحول الى هاجس امريكي في النصف الثاني من القرن العشرين، فهي «أهم كتلة استراتيجية تقوم على ارض واحدة في العالم، وهي الخط الامامي للدفاع ضد الاتحاد السوفيتي».

توقع نيكسون أن تشهد بداية القرن الحادي والعشرين اختلالا في ميزان القوة في العالم، تقل في ظله هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويتصاعد دور اليابان والصين اتفاقا، واوروبا على خلاف في الراي.

لكن خطاب الرئيس الامريكي الاسبق انبنى كله على اساس من رؤية مرحلة الثمانينات، التي لم يخطر على بال احد خلالها احتمال سقوط الاتحاد السوفيتي، وانقلاب ميزان القوة في العالم. وربما ادرج ذلك الانهيار بدوره ضمن «المصادفات السعيدة» التي اسهمت في تنامي الدور الامريكي على نحو لم تتوقعه واشنطون. وهو الآن في كتابه «انتهزوا الفرصة» يتبنى دعوة صريحة لمسارعة امريكا الى اهتبال الفرصة السانحة حاليا، لتنصب نفسها زعيمة للعالم بلا منازع. وقد عبر عن حلمه ذاك في كتاب آخر له بعنوان «امريكا الدولة العظمى». اهمية كتاب نيكسون «نصر بلا حرب» لا تكمن فقط في مضمونه، ولكن في أنه يدلنا ايضا على ان المعادلات الحاكمة لموازين القوى الدولية متغيرة دائما، ولا تقبل الاطلاق او التعميم. فالذي قاله بالأمس انهار اساسه اليوم، وما تقدر له واشنطون أو تتحسبه اليوم قابل للتغيير والتبديل في الغد.. وهكذا.

المفارقة اللافتة للنظر في هذا الصدد ان تلك الدعوة الى احتكار الولايات المتحدة لزعامة العالم، تقابل في قطاعات عريضة ومتنامية من الشعب الامريكي بميل الى التراجع والانكفاء على الداخل وتخفيف نطاق الحركة والاستنفار في الخارج، وهو الاستنفار الذي كان مفهوما في وجود الخطر السوفيتي ولم يعد له مبرر في الظرف الراهن الذي زال فيه ذلك الخطر، وهو اتجاه برز بصورة واضحة في حملة الانتخابات الرئاسية الحاصلة حالياً.

المفارقة الأخرى ان الولايات المتحدة تتطلع الى تلك الدور وهي ليست في احسن احوالها لا الاقتصادية ولا الاجتماعية، اذ تواجه شبح كساد مؤرق وتعاني من امراض وتفسخات اجتماعية خطيرة. وهي اذ ترشح نفسها للزعامة لا تعتمد على قوة ذاتية مشكوك فيها، بقدر ما تستند الى ضعف في الطرف المواجه وفراغ نشأ بعد انهياره، ومن ثم فقد اعتبرت نفسها عملاقا لا لأن قدرة اضافية توافرت لها، ولكن لأن خصمها انكسر ظهره وتحول الى كائن اصغر!

اما المفارقة الثالثة فهي اننا وجدنا العقل الغربي يحذف ما دوّنه في نظرية «نهاية التاريخ»، ثم وجدنا الولايات المتحدة تحذف حلفاءها الغربيين في وثيقة البنتاجون. ويتم ذلك كله فيما الحديث جار عن «التعددية» و«احترام الآخر». حتى ليبدو ان ثمة كيلاً بمكيالين في التعامل مع تلك القيم في الساحة الدولية.

بقي ان نسأل: على اي شيء يتنازع الحلفاء الغربيون؟ وهل هو نزاع حول «الوجاهة السياسية» وسباق حول «المرجعية» الدولية، ام ان الخلاف اعمق من ذلك وحول مناطق النفوذ والاستئثار بالموارد، النفطية منها بالدرجة الاولى؟

ان كانت الاولى، فإن الأمر يظل شأن «المستكبرين» وبأسهم، أما ان كانت الثانية فإننا سنجد انفسنا طرفا في الصراع وفي قلبه.

ان الارقام المعلنة عن تزايد اعتماد الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، على استيراد النفط ابتداء من سنه ١٩٩٥، تلقي اضواء مهمة على اسباب احتدام الخلاف بين الحلفاء الغربيين حول زعامة عالم الغد، والهيمنة على مقدرات الدنيا.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٢

نشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة عالمية!

بقلم: جمال عبد الملك *

يبدو ان انهيار النظام العالمي القديم قد أفسح المجال لفترة من الاضطراب والفوضى، لا بد ان تسبق ظهور النظام العالمي الجديد الذي يختلف الناس حول ملامحه ويحيط الغموض صفاته وأحواله.

فالنظام القديم كان يقوم على مركزين أساسيين: المركز الغربي الرأسمالي بزعامة واشنطن، والمركز الشيوعي بزعامة موسكو، وقد انفردت الآن واشنطن بالساحة، ولكن المرحلة الراهنة هي مرحلة ازمة وكساد في العالم الغربي، أما الأقطار الحديثة الاستقلال والبلدان التي كانت شيوعية، فالقوى الجديدة التي احتلت مراكز القوة هي قوى القوميات والتكتلات العرقية والطائفية، وهي عناصر تفكك اكثر من كونها عناصر توحيد وتماسك. ولذا فان الصراع والحروب الاهلية تنفجر في أرجاء المعمورة. والدول الكبرى زاهدة في التورط في هذه الصراعات، ولا احد يريد ان يقوم بدور الشرطي في عالمنا.

والحقيقة أن أزمات الحكم لا تقتصر على اقطار العالم الثالث، بل هي ظاهرة واسعة الانتشار، ملامحها اهتزاز توازنات القوى التي سادت في السنوات الماضية، وظهور موازنات جديدة لم تتبلور حتى الآن، فالديمقراطيات التي كانت تقوم على توازن دقيق بين حزبين كبيرين متنافسين يتولى احدهما الحكم ويبقى المنافس في المعارضة حتى تحين فرصته، قد أخذت تجنح الى نوع أوسع من التعددية. ومن تاكيد الذات، وابراز نقاط الخلاف اكثر من نقاط التماثل، ووباء التعصب القومي لم يقف عند حدود يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي سابقا، بل انتقل لمناطق اوروبية عديدة.

اما في العالم الثالث فبعض الدول اصبح حكمها شبه مستحيل وارتدت لحالة من التشرذم القبلي والفوضى التي سادت قبل قيام الدولة بمعناها الحديث.. وهو ما يجري حاليا في كثير من بلدان افريقيا. ومما يزيد من حدة ازمات الحكم تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ صارت الدول تصدر الغلاء لبعضها مع عالمية السوق وتشابك اقتصاد العالم واعتماده على بعضه، ومع اتساع الهوة بين مستويات المعيشة في اقطار العالم المتقدم ومستوياتها في مناطق التخلف.

فمن الذي يمكنه جمع الشظايا المتناثرة واستخلاص النظام من الفوضى؟

وهل يفيد انبثاق أيديولوجيات جديدة.. أم ان التركيز على النمو الاقتصادي والتقدم التقني هو الاكثر اهمية؟

هناك من يرون ان مجرد تحسين المستوى المادي والثقافي للجمهور هو علاج ناجع للتطرف والعنف. والناس يكونون أميل للمصالحة والتفاهم عندما يسود الرخاء، ولكن ليس هذا صحيحاً في جميع الاحوال، فالثورة الفرنسية حدثت في عهد لويس السادس عشر الذي تميز بارتفاع كبير في مستوى المعيشة مقارنة بالعهود السابقة، وما زال العنصر البشري (كمية مجهولة) في المعادلات السياسية وما زالت العلوم الانسانية علوماً غير مضبوطة لا ترقى لمستوى علوم الفيزياء والكيمياء ذات القوانين الصارمة، وردود الفعل الانسانية يصعب التكهن بمسارها.

ومع ذلك ثمة ارهاصات تدل على ان نهاية القرن الحالي سوف تشهد المزيد من الاحداث الجسام، وان انبثاق النظام العالمي الجديد من حطام القديم هو عملية مخاض عسيرة قد تطول.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

فالأزمات الراهنة ليست أزمات عابرة، بل هي غالباً حصيلة المرحلة الجديدة من الثورة العلمية والتقنية وتطبيقها لتنظيم الانتاج والنشاط الاجتماعي والاقتصادي، وأول ما نلمسه هو تصاعد ارقام البطالة في الدول المتقدمة بحكم ترشيد العمل وادخال الكومبيوتر في شتى نواحي الحياة، فهل نقترب من عصر يشتغل فيه عدد قليل - ربما في بيوتهم - ويضمن المجتمع للباقين رزقاً ثابتاً سواء اشتغلوا أم لزموا ديارهم؟

والمسألة الاخرى تتصل بحفظ الامن والنظام على المستوى العالمي، فاذا كانت الدول الكبرى عازفة عن مهمة رجل الشرطة الدولي، فلا بد من اعطاء هذه المهمة الصعبة والباهظة للامم المتحدة ومدها بالامكانيات اللازمة لهذا الدور الحيوي، وقد اخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهام حفظ السلام في كمبوديا وفي يوغسلافيا، وقبلها في قبرص والشرق الاوسط وبين الهند وباكستان. وهذا كله يشير لمستقبل ربما تصبح فيه الأمم المتحدة اشبه بحكومة عالمية لها جيش دائم وشرطة وجهاز اغاثة، وان تتولى ضمن مهامها الجديدة ضمان حقوق الانسان ومعاقبة من ينتهكونها، وتنسيق الجهود لإشاعة مناخ ديمقراطي في العالم، ومعالجة القضايا التي تفوق طاقة دولة بمفردها مثل تلوث البيئة وتحولات الطقس وحماية اللاجئين ومكافحة المخدرات ومنع اسلحة الابادة وايجاد الحلول لمواجهة الانفجار السكاني وجهاز دائم لحل مشاكل الحدود والاقليات القومية، وقد تؤسس الأمم المتحدة جهازاً محايداً يقوم باجراء الانتخابات وتطبيق حق تقرير المصير في المناطق المتنازع عليها، كما تحاول في الوقت الراهن.

لقد حان الوقت لدراسة امكانية قيام حكومة عالمية، وقد يقول البعض ان الحكومة المقترحة قد تكون أداة لشكل من اشكال الاستعمار الحديث، وهذا وارد بالطبع، ولكن لو نظرنا في احداث تاريخنا القريب لوجدنا ان افظع عمليات الابادة وسفك الدماء جرى بين الاهل والجيران وأبناء البلد الواحد. وعلى الامم المتحدة وعلى راسها عالم جليل ان يشرع فوراً في دراسة مشروع تحويل الامم المتحدة الى حكومة عالمية والزام الدول الاعضاء بتدريس لغة عالمية تكون أداة للتواصل بين البشر في المستقبل، ان اي رائد فضاء نظر لكوكبنا من الفضاء الخارجي راوده حلم الحكومة العالمية، ولا بد أنه شعر بتفاهة النزاعات البشرية، وهو يرى تلك الكرة نصف المظلمة الباهتة الزرقة تدور في عتمة السماء، وقد تعلق بها ستة بلايين من النمل البشري كلهم يتزاحمون ويتشاجرون ويلوثون الانهار والتربة ويوشكون على الاختناق بما يطلقونه من أدخنة وسموم تحجب السماء.

ان دوام الحال من المحال...

---

* كاتب سوداني



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢-٣ مارس ١٩٩٢

البنتاجون يتجاهل الحقائق المريرة

المحللون السياسيون: الولايات المتحدة لم تعد قوة عظمى

□ نيويورك – خاص:

رغم الوثيقة الجديدة التى تسربت من وزارة الدفاع الامريكية «البنتاجون» والتى حددت استراتيجية، رصد لها ١,٢ تريليون دولار لمنع أى دولة من منافسة وضع الدولة العظمى للولايات المتحدة على المسرح الدولى، فإن أمريكا ليست دولة عظمى، فى ضوء الحقيقة السياسية التى تؤكد أنه لم يعد هناك قوى عظمى فى العالم. وإذا كانت حرب الخليج قد برهنت على شىء واحد فإنها برهنت على أن دولة واحدة لا يمكنها السيطرة على العالم حيث إن دولا عديدة هى التى دفعت «فاتورة» حساب الحرب وخاصة ألمانيا واليابان، وإذا كانت القاعدة تقضى بأن القوة العظمى هى التى تدفع ثمن حروبها الخاصة، فإن أمريكا لم تعد تستطيع ذلك.

وتقول مصادر مالية إن أمريكا حاليا «مرهونة» للأجانب بما يزيد على نصف تريليون دولار أغلبها فى مجال العقارات والأسهم والسندات الحكومية وأرصدة أخرى وأن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع تحمل نفقات حرب الخليج، فى ضوء زيادة العجز فى ميزانيتها للعام الحالى ١٩٩٢ إلى حوالى ٤٠٠ مليار دولار. وأشارت المصادر إلى أنه بدون تلقى واشنطن حوالى ٥٤ مليار دولار من الدول الحليفة لها، فإنها لم تكن لديها القدرة على شن هذه الحرب.

ويقول محللون سياسيون إنه من غير المحتمل أن تبادر مثل هذه الدول إلى دفع مبالغ مماثلة للولايات المتحدة للانفاق على مغامراتها فى العالم أو لمساعدتها على القيام بدور «شرطى العالم» كما يريد لها البنتاجون.

كما يشير المحللون إلى أن الولايات المتحدة لن تجد من السهل عليها مرة أخرى حشد مثل عدد حلفائها الذين تمكنت من قيادتهم أثناء حرب الخليج، ضد أى نظام تسول له نفسه الخروج على قواعد النظام الدولى الجديد، ويقول المحللون إن دولا مثل ألمانيا واليابان لن تبادر بدفع مليارات الدولارات لتحقيق هدف أمريكى، بعد قراءة وثيقة البنتاجون التى حددت استراتيجية الولايات المتحدة فى «إحباط أى قوة تحاول تحدى الزعامة الامريكية أو تحاول تغيير قواعد النظام السياسى والاقتصادى الدولى الجديد».

ويؤكد المحللون أن وثيقة البنتاجون التى ركزت على مبدأ «أمريكا أولا» تجاهلت البعد الاقتصادى للسياسة الخارجية. ويقول المحللون إن مسئولى وزارة الدفاع الأمريكية لا يفهمون أن تعاون الولايات المتحدة مع القوى الاخرى فى العالم، لدفع عجلة الاقتصاد العالمى، أكثر أهمية من تبديد طاقاتها وأموالها على محاولاتها المنفردة التى تستهدف فرض السلام والاستقرار على مستوى العالم. وأضاف المحللون أن وثيقة البنتاجون تجاهلت حقيقة مهمة وهى أن الولايات المتحدة تحولت من دولة دائنة إلى دولة مدينة خلال عقد واحد من الزمان. ومن ثم فإن هذه الحقيقة تفرض على الولايات المتحدة أن تكون أكثر حذرا فى سعيها نحو تحقيق الافكار التى تستهدف جعل العالم أكثر مواءمة للديمقراطية، ولكن إذا التزمت واشنطن هذا المبدأ فإنها تخاطر بانهاء مفهوم الأمن الجماعى الذى أعلنه كل من فرانكلين روزفلت وهارى ترومان، الرئيسين الأمريكيين السابقين الذى يقوم على أساس أن الأمن الجماعى هو حجر الأساس بالنسبة لأمن الولايات المتحدة. ويشير المحللون إلى أن هذا المفهوم هو الذى قام على أساسه حلف الاطلنطى.

ولكن ما هو الثمن الذى ستدفعه أمريكا لتحقيق ما جاء بوثيقة البنتاجون من ضرورة انفراد الولايات المتحدة بالزعامة فى العالم؟!

لقد تنبأ ماريون دون هوف ناشر صحيفة «دى زيت» الألمانية الاسبوعية، بهذا الثمن وكتب عام ١٩٨٢ فى صحيفته يقول «إن أكثر الاشياء إثارة للمخاوف بالنسبة للولايات المتحدة هو أنها ستصبح بعد عشر سنوات قوة عسكرية ضخمة ولكن قدراتها الاقتصادية سوف تنكمش بمعدلات مفجعة، الأمر الذى يضعها فى مصاف الدول المتخلفة!

ويؤكد المحللون السياسيون أن إنهيار الاتحاد السوفييتى وانتهاء الصراع الايديولوجى بين موسكو وواشنطن، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر فى التزامات القوة العسكرية الأمريكية، جميع هذه المؤشرات تؤكد ضرورة وضع مفهوم جديد للعالمية. ويقول المحللون إن هذا المفهوم يعتمد على افتراض أن توازنا للقوى فى العالم سيتحقق قريبا. علاوة على ذلك فإن هذا المفهوم يتطلب تخلى الولايات المتحدة عن تلك الفكرة الزائفة عن دور الدولة العظمى، التى كانت من سمات الحرب الباردة وأصبحت الان شيئا من التاريخ.

وأخيرا، فإن نجاح الولايات المتحدة يكمن فى نوع ونمط المجتمع الأمريكى ذاته، وليس فى التمسك بالأوهام «الدونكيشوتية» وأحلام القوة العظمى بلا منازع. ولكن يبدو أن الرئيس الأمريكى قد توصل – خلال حملته الانتخابية – إلى نتيجة مختلفة!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

أمريكا .. الأخ الأكبر .. أم الشرطى الأوحد ؟ !

أخيرا اعترفت الولايات المتحدة انها يجب ان تلعب دور رجل الامن فى العالم على اساس انها القوة العظمى الوحيدة الباقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى .. وانها الدولة الوحيدة القادرة على فض النزاعات أو منع ظهورها الى حد انها سوف تعمل من الآن وصاعدا على منع ظهور اى قوى اخرى يمكن ان تنافسها على هذه المكانة سواء كانت فى أوروبا أو الاتحاد السوفيتى أو الشرق الاقصى .

فقد كشف تقرير اعده البنتاجون الأمريكى فى الاسبوع الماضى حول اولويات السياسة الأمريكية العسكرية فى التسعينات ، عن استراتيجية وضعها خبراء وزارة الدفاع لضمان ان تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم ، من خلال الحفاظ على تفوقها العسكرى عالميا وحتى تستطيع أن تحمى مصالحها ومصالح حلفائها فى الخارج .. فلن يقتصر دور الولايات المتحدة على التدخل بشكل فورى وسريع فى النزاعات بدون الحصول على تفويض من الأمم المتحدة أو من الدول الحليفة الصديقة بل سوف تعمل من الآن على منع ظهور اى قوى محتملة يمكن ان تنافسها فى المستقبل او تحاول تغيير النظام السياسى والاقتصادى الذى وضعته الولايات المتحدة .

ولهذا الغرض فقد حث التقرير حكومة بوش على الاسراع بتنفيذ ما يسمى « قاعدة القوة » من خلال تجنيد ١,٦ مليون جندى امريكى على مدى الخمس سنوات القادمة ويتكلف هذا الاقتراح مايعادل ١,٢ تريليون دولار ولذلك يتوقع ان يثير هذا التقرير جدلا كبيرا فى الكونجرس وعلى الأخص من النواب الديمقراطيين على اساس انه سوف يضيف نفقات باهظة على الميزانية الأمريكية .

وبالرغم من ان الولايات المتحدة تؤيد فكرة اوربا الموحدة الا ان الإستراتيجية التى يضمها التقرير تحث القيادة الأمريكية على ان تسعى الى منع ظهور ترتيبات امن موحدة فى أوربا لأن هذه الخطوة سوف تقلص من دور الناتو الذى تعتبره الولايات المتحدة الدعامة الرئيسية فى الدفاع والأمن الغربى بالاضافة الى انه يعتبر النافذة التى تشارك امريكا من خلالها الشئون الاوربية .

كما يتضمن التقرير حق الولايات المتحدة فى منع دول أخرى من استخدام او امتلاك أسلحة نووية أو أى أسلحة دمار مثل كوريا الشمالية والعراق وأوربا وبعض جمهوريات الإتحاد السوفيتى .. ويؤكد التقرير على أن الولايات المتحدة اذا تقاعست عن دور المراقب لمنع انتشار الاسلحة النووية فان ذلك يمكن ان يغرى المانيا واليابان او الدول الصناعية الاخرى بالحصول على اسلحة نووية يمكن ان تستخدمها فى اى نزاع اقليمى .. وبذلك تقطع الولايات المتحدة الطريق على هذه الدول فى استخدامها فى المصالح الاقليمية او التنافس العسكرى كما يؤكد التقرير ايضا على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن دول حلف وارسو السابقة من روسيا ويقترح بأن تمتد مظلة الحماية الامريكية الى منطقة شرق ووسط اوروبا والى السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى .

ويحذر التقرير من أوضاع بعض الدول مثل كوبا وكوريا الشمالية ويتوقع بان تعانى الدولتان قريبا من أزمات اقتصادية وسياسية وهو ما يمكن ان يدفع حكوماتها الى التورط فى اجراءات طائشة وهو احتمال مؤكد ايضا بالنسبة للصين .

وقد تم تسريب هذا التقرير من خلال احد المسئولين فى البنتاجون الى صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية على اساس الاعتقاد بان استراتيجية ما بعد الحرب الباردة يجب ان تطرح على الرأى العام حيث من المتوقع أن تثير هذه الاستراتيجية قلقا كبيرا فى الكونجرس وبين حلفاء أمريكا لانه يكشف النوايا الفعلية للولايات المتحدة وأولوياتها السياسية والعسكرية خلال فترة التسعينات وما يترتب عليها من اجراءات وسياسات خلال الفترة القادمة !.

آمال المغربى

ومضات سياسية

من يحمى النظام الدولى الجديد ؟

إن موقف مصر وسوريا فى معارضة ضربة امريكية اخرى للعراق بحجة تدمير الصواريخ النووية ، ومعارضة توجيه ضربة غربية اخرى لليبيا بحجة رفضها تسليم المتهمين فى حادثى الطائرتين .. هذان الموقفان هما اكبر دفاع عن النظام الدولى الجديد .

فان لم يكفل النظام الدولى الجديد العدالة للجميع على قدم المساواة ، ويحمى الدول الصغيرة من الاعتداء فلن يختلف فى شىء عن قانون الغابة الذى تفرضه الوحوش على الغزلان .

لقد تعهدت العراق وليبيا بالاستجابة للمطالب الدولية طبقا لقواعد العدالة لا نزولا على اوامر الاقوياء ، وهى اوامر تقوم ـ كما يقول مثلنا البلدى ـ على التفرقة بين الخيار والفاقوس .

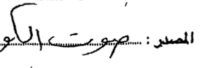
ولكن جبهة الغرب لا تريد معالجة الأمرين طبقا لقواعد العدالة وانما انصياع لحكم القوى .. وهذه انتكاسة الى اسلوب دبلوماسية البوارج والعصا الغليظة تحت حجج واهية لا تختلف عن الخناقة بين المكارى والمالطى التى ادت الى ضرب الاسكندرية واحتلال مصر فى القرن الماضى .

هذه الانتكاسة فى اسلوب الممارسة الدولية هى اشد ما يهدد النظام الدولى الجديد ، فان لم يكن فى هذا النظام ما يحمى الضعفاء من بطش الفتوات فلا كان ولا ينبغى له ان يكون .

وحين تتصدى مصر وسوريا للدفاع عن هذا الموقف فانهما تحميان النظام الدولى الجديد ضد من يريدون اتخاذه حذاء حديديا فى ارجلهم يوجهون به الركلات !

محمد العزب موسى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

النظام الدولي الجديد

واحدية أم تعددية انتقالية ؟

بقلم : فالح عبد الجبار

السجال حول «النظام الدولي الجديد» ما ينى يتسع في كل الاتجاهات، وبقراءات متباينة، مفعمة بالهلع، او حافلة بالاطمئنان.

وثمة في كل قراءة قدر من الواقع، ونقول قدراً، او بعضاً من الواقع، لأن جل القرارات، حتى الان، يرتكز على اخذ نتفة من هنا، وقطعة من هناك، ليهجو او يمتدح الوضع الراهن «الجديد».

وبرأينا ان هذه القراءات تنظر الى الجزء، وتنسى الكل، وتنظر الى اللحظة الراهنة، ولا تلتفت الى الخطة التي قبل، واللحظة التي بعد، اي حركة التكون.

ولكي لا يكون الكلام مجرداً، نقول ان احداً لم يقل لنا ما هو النظام الدولي؟ وما الذي يقرره؟ وما الذي يحدد تغيراته، واتجاه هذه التغيرات، والآماد الزمنية لتحققها؟

ان القرن العشرين يقدم لنا (قبل بروز ما يسمى بالنظام الدولي الجديد) ثلاثة انماط من الانظمة، اولها نظام دولي متعدد متحدر من القرن التاسع عشر، تلعب فيه اوروبا الغربية (القارة القديمة) مركز الثقل، الى جانب قوى ناشئة (اليابان، روسيا) وقوى آفلة (الامبراطورية العثمانية).

قوام هذه المراكز المتعددة الصراع على الاسواق ومراكز النفوذ السياسي، والعسكري. وعدة الصراع التفوق الصناعي، وبالتالي التقنية العسكرية، مقرونة بصراع ايديولوجي وضعي وديني. النتيجة التي تمخضت عن هذا النظام حذف العالم العربي والاسلامي برمته من الوجود الدولي الفاعل، وانهيار المانيا (لبعض الوقت)، وخروج روسيا القيصرية على الراسمالية الاوروبية، متمرداً ومتحدياً، وان يكن بعد ما يزال ضعيفاً.

انه عالم قائم على حقوق الفتح، وتعددية حافلة بالصراع بالوسائل العسكرية الصرف.

الطور الثاني، يغطي الفترة الممتدة من ثلاثينات هذا القرن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

لا جديد في اسس هذا النظام الدولي المتعدد، بيد ان الجديد هو انقسام المعسكر العالمي الى ثلاث كتل، ليبرالية، وفاشية، واشتراكية، رغم ان التراتب الثلاثي اخلى المكان اخر المطاف الى جبهتين (من الوجهة العسكرية بالطبع) خلال الحرب العالمية الثانية.

واول ما يميز الطور الثالث الجديد، بعد حذف المانيا وايطاليا واليابان، هو نشوء ثنائية صارمة، ثنائية متقابلة في كل الميادين. في الاقتصاد ثمة الادارة المركزية الاجتماعية مقابل اقتصاد السوق القائم على المبادرة الشخصية، وفي الايديولوجيا ثمة الاشتراكية في مواجهة الفكر الليبرالي، وفي السياسة ثمة نظام الحزب الواحد مقابل التعددية. هذا التقابل الثنائي حكم حركة العالم من اقصاه الى اقصاه.

وكان اهم ما يميز هذا الوضع الثنائي تدهور نسبي في موقع اوروبا الغربية ، وبروز اميركا، في القمة. مقابل بروز الاتحاد السوفياتي في القمة المقابلة، وتقابل الطرفين في اطار حلفي الاطلسي ووارسو.

ولم يكن بوسع احد الخروج جدياً على هذه الثنائية، في عالم بلغ فيه تدويل عمليات الانتاج والتداول، والاستهلاك، والفكر، مديات خارقة لكن واقع الثنائية نفسه اعاد الى الحياة طائفة واسعة من الشعوب التي حذفت من التاريخ والجغرافيا. ولعل فترة خمسينات وستينات هذا القرن هي اخصب فترة في التاريخ من حيث نشوء دول قوية او متعددة

وأزمة في المعسكر الاشتراكي على جرعات (تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨، بولونيا ١٩٧١، ١٩٧٧، وما بعدها.. الخ).

وبصرف النظر عن طبيعة هذه العمليات وعلتها، فقد ادت الى تفكك اوروبا الشرقية، وبالتالي تفكك النظام الثنائي العالمي، الذي ساد منذ مؤتمري يالطا وبوتسدام حتى مؤتمر باريس ١٩٩١، الذي اعلن نهاية الحرب الباردة، وقد تلقت هذه العملية دفعة اكبر، ليس بزوال الرقعة الاشتراكية، بل تفكك الاتحاد السوفياتي الى مكوناته القومية الجزئية، في اكبر عملية يشهدها التاريخ المعاصر.

ونشأت على الفور مثلية عالمية في الايديولوجيا وفي الاقتصاد وفي السياسة وفي العسكرية، مثلية نقيضها الشرقي متأخر اقتصادياً وواحدي سياسياً.

ان زوال هذا الشرق، بصورته القديمة، وهنا المفارقة، قد ادى، على غير قصد من احد، الى فتح المجال للاستقلال الاوروبي عن الولايات المتحدة، ونشوء اتجاه مماثل في اليابان. كما ان حال التماسك الداخلي الذي اعتاش طويلا على سوءات نظام مقابل، لن تجد هذا البديل السيىء لتخفي مثالبها.

بموازاة ذلك نجد ان الاستقطاب العسكري، الذي جعل الولايات المتحدة القوة العسكرية الاولى، يتعارض مع الاستقطاب الاقتصادي العالمي بقوائمه الثلاث: اوروبا (ممثلة بالمانيا)، اليابان، الولايات المتحدة.

ان اجمالي الدخل القومي (وهو



عسكري يرتكز الى قوة اقتصادية اضعف مما كانت عليه بالمعايير العالمية بالطبع، اي بالقياس الى توزع القوى الاقتصادية في العالم.

ولعل ابرز تحولات النظام الجديد، التي ما تزال تحولات اولية، هي الاستقلال الاوروبي، وتوسع اطار الوحدة الاوروبية (مرشحة للازدياد الى ٢٠ دولة).

بموازاة ذلك، ومع ان اوروبا الشرقية فقدت وزنها الدولي الى حد كبير، فانها مرشحة في فترات قادمة، للاندماج في اوروبا الغربية (جزئياً) واندماج بعض اجزائها الاخرى في منطقة الشرق الاوسط (ايران وتركيا تتجهان لاحياء الروابط مع الجمهوريات الاسلامية المتمخضة عن الكومنولث السوفياتي). هناك ممكنات اخرى كثيرة تصعب الاحاطة بها في هذه العجالة، اهمها دور عالمي جديد لليابان (مع الصين؟). كما يمكن تبلور مركز رابع بصيغة ما.

بالطبع ليست هذه محاولة لاستقراء كل او جل التغيرات المحتملة، ولكنها اشارة وحسب الى ان العالم يتجه نحو تعدد المراكز، من ناحية، وان طبيعة التدويل الشامل لكل مجالات الحياة البشرية تنطوي في صلبها على تنوع هائل للمصالح، مما يستدعي، نظرياً على الاقل، اطاراً دولياً (ربما يتخذ شكل حكومة عالمية في مستقبل غير منظور) واسعاً يتجاوب مع الحاجات الشاملة، وان يكون هذا الاطار الواسع متعدداً لا احادياً لكي يتجاوب مع تنوع الحاجات والمصالح. هل كان من سوء حظ العرب ان يلجوا الى فترة الوضع الدولي (ولا اقول النظام) الجديد من بوابة حرب الخليج؟ بالتاكيد، فهي لحظة قطع وانقطاع لأهم ميلين قبل الحرب، وأعني بهما تيار التعددية السياسية الجامح (الذي وصلنا بعض رذاذه على اية حال) وتيار التسويات السياسية للمشكلات الاقليمية، بعيداً عن المجابهات العسكرية المدولة في الاقل.

ان البكاء على اطلال الماضي، القريب او البعيد، قد يجلب بعض عزاء، بيد ان المطلوب رؤية يقظة وان تكن من خلال الدموع.

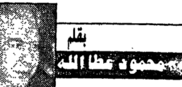
ومثل هذه الرؤية تستدعي طرح الاسئلة عن موقع العالم الثالث، وصراعه من اجل الاستقلال، والحياد، والتبادل الاقتصادي المتكافئ، والعالم العربي جزء من هذه الرقعة. هل يسمح لنا التعدد الذي يتبلور ببطء في نظام العلاقات الدولية الجديد، بمجال للمناورة، والحركة، وهل ان المرحلة الانتقالية الرجراجة التي يمر بها النظام الدولي راهناً، والتي تجعله يحمل ملامح القديم، الى جوار ملامح جديدة، ستطول، والى اي حد، وكيف نتعاطى مع ثوابتها المتغيرة؟ هذا بعض من الاسئلة الكاوية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

عصر يبحث عن هوية



لم يعد يقع حادث له صبغة سياسية في اية بقعة من بقاع العالم الا وتوعز اسبابه، كفعل او كرد فعل، الى النظام العالمي الجديد، ولم يعد يصدر تصريح عن مسؤول كبير في الشرق او في الغرب الا ويفسر فحواه بانه يدخل ضمن نسيج القواعد المستحدثة للعبة السياسية المقبلة، ولم يعد يسمع عن تحرك دبلوماسي الا ويشار الى انه يجري في اطار اعادة رسم خريطة العالم.

وقد يكون في ذلك بعض الحقيقة خصوصاً بعد التطورات الهائلة والسريعة التي شهدها العالم ولكن الاخذ بها جميعا يحمل النظام العالمي الجديد، في الواقع، اكثر مما يحتمل.

فلا شك ان ثمة تغييرات كبيرة قد حدثت وهناك المزيد والمزيد من التغييرات المتوقعة، ولكن المؤكد ان الاحداث التي ادت اليها وقعت في البداية بشكل تلقائي، بمعنى انها لم تكن وليدة تخطيط او استراتيجية بل كانت نتيجة لتداعيات وتراكمات ولدتها ممارسات طويلة وادت في النهاية الى الانفجار او التغيير.

ولذلك فإن الربط بين التغييرات العالمية الجديدة وبين ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو ادعاء غير وارد وان كان كبح جماح هذه التغييرات، او بالأصح تعديل مساراتها، هو الامر الذي يجري الآن التخطيط له ووضع استراتيجيات محددة لتنفيذه بهدف التحكم في مسار التغيير وردود افعاله تجنباً لأي طارئ جديد غير متوقع، وهذا ما أصبح يصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد.

ومن هنا يمكن القول ان هذا النظام يجري إعداده فعلاً، ولكن نظراً للصعوبة التي تكتنف الوصول بسرعة الى تحديد واضح لقواعده، في ظل ما اتفق على اعتباره فوضى فكرية تسود العالم نتيجة لسرعة التغيرات وغموض بعضها، فإنه لا يبدو هناك ثمة خلاف على اننا نمر بمرحلة انتقالية بالغة الحساسية.

والمشكلة هي انه ليس هناك شعار علمي دقيق لهذه المرحلة، اذ من الصعب بمكان وصفها بأنها مرحلة انتقال من عصر الاشتراكية الى عصر الرأسمالية لان الآيديولوجية الاشتراكية تهاوت فعلاً، وبدأت تندثر، ولكن الراسمالية في المقابل بدأت تعيد حساباتها وتدرس المكاسب والخسائر في محاولة جديدة للتطوير والخروج بمفهوم أيديولوجي يمكن ان يخدم ايضا الشرائح الاجتماعية التي عانت من الاشتراكية وما زالت تعاني بعد سقوطها.

كما أنه من الصعب وصفها بأنها مرحلة انتقال من عصر الشمولية الى عصر الديمقراطية، لأن الديمقراطية بقدر ما فيها من محاسن ومزايا، يمكن ان تنقلب الى دمار ووبال اكثر شرا من الشمولية اذا طبقت دون إعداد وتأهيل وممارسة مرحلية.

ويصعب وصفها ايضا بأنها مرحلة انتقال من عصر الانغلاق الى عصر الانفتاح بعد ان سقطت اسوار وتلاشت استر وذابت حدود وذلك لأن للانفتاح شروطا وقواعد معروفة اهمها الحد الادنى من المساواة في التعامل وفي التبادل وفي التضامن مما لا يبدو متاحاً حتى الآن لمن قرر فجأة الانفتاح على العالم بعد انغلاق وعزلة طويلين.

ويصعب كذلك وصف المرحلة بانها انتقالية من عصر صراع القوى الى عصر الوفاق الكامل، وهما الشعاران اللذان اطلقا على علاقات القوتين العظميين خلال حقبة



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وتكمن الصعوبة هنا في ان انتهاء خطر المواجهة العسكرية بين هاتين القوتين بالانهيار الكامل، لأحد طرفي الصراع وهو الاتحاد السوفياتي سابقاً، لم يلغ خطر مواجهات من نوع آخر ابرزها المواجهات الاقتصادية التي اصبح لها اكثر من قطب قادر بامكانياته على خوض معركة اكثر شراسة من اسلحة الدمار التقليدية وغير التقليدية.

ويبقى شعار واحد اقرب الى الحقيقة الثابتة وهو ان الاتحاد السوفياتي كامبراطورية كبرى قد انتهى وانتهت معه الأيديولوجية الشيوعية، وبالتالي الفكر الشمولي واخيراً صراع القوتين، وكلها جوانب تشكل حلقة واحدة واضحة المعالم في التغيير الذي طرا على العالم.

اما عدا ذلك فهي تغييرات لم تتعد بعد حالة بداية الانطلاق لأنها ما زالت رغم واقعها الملموس محاطة بعلامات استفهام لم تتكشف ابعادها الكاملة بل ومكامنها نظراً للتفاعلات العنيفة التي تموج في باطنها، ولم يظهر منها على السطح الا القشور.

وقد يعترض البعض على تعبير القشور وسط ما يعتبر تحولات جذرية غيرت شكل العالم وبدلت حدود خريطته، ولكن الرد بسيط وهو ان لا خلاف على عمق التغيير ومدى تأثيره، ولكن علم السياسة دائماً يقول ان ما حدث قد حدث وشاعت تفاصيله اما الاهم فهو ما خفي وما هو غير متوقع، خاصة اذا كان الغموض هو السمة الغالبة على ما يجري الآن وما سيجري غداً.

ولا يعني ذلك التقليل من اهمية ما يطلق عليه مجازاً وصف القشور، ولكن الهدف هو التنبيه الى خطورة ما ستتمخض عنه هذه المرحلة الانتقالية من مخططات واستراتيجيات يجري حالياً إعدادها لتكون اطار المرحلة الجديدة الذي يتصور ان يكون محكما لدرجة يصعب لأي طرف التدخل في ما بعد لتغييره.

وهذا الافتراض يملي بالضرورة اهمية السعي للمشاركة في إعداد المخططات والاستراتيجيات ما دامت الامكانيات والظروف تسمح بذلك في ظل عالمية التصور وانفتاح المصالح وترابطها.

وقد يكون السعي في حد ذاته متاحاً للجميع، عدا ما تأكد انه ليس له مكان حاضراً ومستقبلاً، فالثابت ان الدعوة مفتوحة ولكن الشروط المبدئية لقبول المشاركة تشكل، في حد ذاتها، اللبنات الاساسية للبناء. ولعل هذه اللبنات هي المنهاج الوحيد الواضح الملامح وسط الضباب الكثيف الذي يظلل مسار بناء ما يسمى الآن بالنظام العالمي الجديد. فشروط المشاركة في المسيرة هي المفتاح المتاح حتى الآن لتبديد الظلام الذي تسبب في كل هذه الفوضى الفكرية وفي ما احدثته من قصور في الرؤية المستقبلية.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

تصورات ثلاثة لتطور النظام العالمي

في الحقبة المقبلة سوف تعيش عدة أجيال في حالة سلام واقعي يعترف بوجود التناقضات بين الدول وحلها باستخدام جميع الوسائل عدا القوة المسلحة

الضعف النسبي للكومنولث الحالي يشكل تهديداً للولايات المتحدة بالاضافة الى تهديد التكتلات الاقتصادية وكتلة الدول االنامية التي لا تشترك إلا في الفقر

في مقالنا السابق «عالم قلق» ناقشنا نظرية «فوكوياما» عن نهاية التاريخ بسقوط الشيوعية واعتبرنا ما حدث من انهيار الاتحاد السوفياتي ما هو إلا نهاية حقبة وبداية اخرى لأن التاريخ لا ينتهي إلا بنهاية البشرية فالإنسان هو صانع التاريخ وكاتبه وهذا شيء طبيعي في العالم الذي نعيش فيه إذ حينما تحدث واقعة كبيرة فإن الثوابت التي سبقتها تتغير والقوانين التي حكمتها تتبدل.

فبسقوط الشيوعية انتهت الحرب الباردة دون استخدام الحرب الساخنة كما حدث دائما في ظروف سابقة واخذ العالم يبحث عن الاستقرار المنشود والسلام المؤمل كما حدث في الماضي عقب انتهاء الحرب النابليونية وهزيمة القائد العظيم في ووترلو فقد تمت محاولة في مؤتمر فيينا نجحت في فرض سلام المئة عام وكما حدث في الحرب الاولى ومعاهدة شامبين وفي الحرب الثانية ومعاهدة باريس.

وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة قامت حرب محدودة في الخليج في عملية عاصفة الصحراء لطرد قوات صدام حسين من بلد احتلها عنوة بطريقة غير مسبوقة وفي ليلة بداية المعركة القصيرة وجه الرئيس جورج بوش خطابا للعالم ببداية نظام عالمي جديد.

والنظام المنشود مازال في عالم الغيب فأي اتجاه سيتحرك إليه هذا النظام؟ وهل سينجح العالم في القضاء على القلق الذي يعيش فيه علماً بأنه من صنعه وتدبيره؟!! سقط النظام العالمي الذي تحكمت قوانينه أيام الحرب الباردة والتي اعتمدت على توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعلى نظريات الردع الشامل والردع المتدرج وسيناريوهات «الحربين ونصف» «والحرب ونصف».

وانتهاء الحرب الباردة معناه الواضح هزيمة الاتحاد السوفياتي كدولة وسقوط الشيوعية كعقيدة وهذا حدث خطير ولا شك، مثل غيره من الأحداث العالمية الكثيرة التي مضت وولت. والنتيجة الطبيعية لقيام مثل هذه الأحداث أو سقوطها أن العالم يجد نفسه أمام حالة شك وعدم وضوح وهو يحاول أن يرسم طريقه وسط الظروف المتغيرة.

وقد اعتمد الصراع في الحرب الباردة على المهارة في استخدام القوة لمنع المواجهة المباشرة بين القوتين الاعظم في ما نسميه بالردع Desterrence أي استخدام القوة في حالة الثبات وعلينا أن نعرف أن المبارزة في الردع أو معارك الردع المتبادل هي التي اطلقت الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب الساخنة وهي الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وهي التي انهتها دون حرب ساخنة أي أن الردع نجح في إطلاق حرب كما نجح في الوقت نفسه في إنهائها وهذا يثبت ما نردده دائما بأن للقوة التأثير نفسه سواء استخدمت في حالة الثبات أي الردع أو في حالة الحركة أي القتال.

وإذا كانت القوة على هذا القدر الكبير من الاهمية في إقامة النظام الدولي فعلينا أن نضع دورها بعد انتهاء الحرب الباردة في مقدمة العوامل التي ستشكل النظام العالمي المنتظر. فما هو التغيير الذي حدث في دور القوة في ممارسة الدبلوماسية؟ ما دور القوة في الصراعات العالمية والإقليمية؟ آخذين في الاعتبار أن الصراع ليس هو القتال فوسائل الصراع متعددة وتشمل كل إمكانيات الدولة وهو ما نسميه القدرة Capabilities أما القتال فوسيلة القوة العسكرية Power .

ولابد أن نحدد شكل الحقبة التي سوف نعيشها لعدة أجيال مقبلة فالإنسانية سوف تعيش في حالة سلام واقعي Real Peace وليس في حالة سلام كامل Perfect Peace والسلام الكامل هو اختفاء الصراعات كلية بين العائلة الدولية وهذا وهم ومستحيل



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

والسلام الواقعي هو الذي يعترف بوجود التناقضات بين الدول مع محاولة حلها باستخدام جميع الوسائل عدا القوات المسلحة لأن للدول مصالح مختلفة وهي متناقضة بالضرورة ومن الواجب حلها دون استخدام القوة وشرط أساسي لإدارة الصراعات لتحقيق ذلك هو التحرك بالإرادات الناقصة للحصول على الأغراض الناقصة أي أن الدول تتنازل عن جزء من إرادتها وأغراضها لصالح الاستقرار.

ومعنى ذلك أن العقود المقبلة ستهتم أكثر بفن إدارة الأزمات Crises Management وليس بالاستراتيجي وعلينا أن نعرف أن الغرض من إدارة أي أزمة هو عدم المواجهة المباشرة باستخدام القوة لأن بداية القتال معناها الفشل في إدارة الأزمة وعلى أي حال فهذا موضوع آخر.

وبعد هذه المقدمة علينا أن نتخيل أن هناك طرقا ثلاثة يمكن أن يختار العالم أحدها لبناء نظام جديد وذلك بناء على دروس التاريخ:

الطريق الأول وهو الأمن العالمي الجماعي International Collective Security والثاني وهو الهيمنة Domination والثالث وهو توازن القوى Balance of Power.

ولا شك أن الولايات المتحدة ستقوم بدور خطير وفاصل في تحديد الطريق فعلى الرغم من مشاكلها الداخلية الكبيرة فهي دولة متماسكة على صعيد الجبهة الداخلية واقتصادياتها رغما عن تآكلها الحالي أقل تعرضا من اقتصاديات كثير من الدول الصناعية علاوة على أنها تتمتع الآن - ولأجيال مقبلة - بتفوق عسكري وتقني لا ينازعها فيه طرف آخر.

إلا أن الولايات المتحدة ليست مطلقة الحرية تماما في اختيار الطريق إذ يتوقف هذا أيضا على عوامل كثيرة نختار أربعة منها وهي الأكثر أهمية من وجهة نظرنا فكيف ستحدد أوروبا طريقها في الأعوام القليلة المقبلة؟ وكيف سيتم التحول في الكومنولث الروسي؟ وكيف ستتشكل منطقة الباسيفيكي في ظل عملاقين هما اليابان والصين؟ وأخيرا كيف ستنتهي الأمور في منطقة الشرق الأوسط وخاصة النزاع العربي الإسرائيلي؟

١ - الطريق الأول: الأمن العالمي الجماعي: جرب العالم هذا «السيناريو» في عملية «عاصفة الصحراء» حيث أمكن للرئيس جورج بوش أن يجمع بعد الغزو العراقي للكويت في ٢/٨/١٩٩٠ - عددا كبيرا من الجيوش الغربية والعربية والإسلامية في عملية دقيقة هي عملية «درع الجزيرة» علاوة على نجاحه الكامل في إيجاد تحالف سياسي يشمل الغرب والشرق على حد سواء ووجه خطابا إلى العالم يوم بداية العمليات الفعلية ضد العراق قال فيه «إننا نبني نظاما عالميا جديدا يتحكم فيه القانون في سلوك الدول وتقوم فيه هيئة الأمم المتحدة القادرة، بواجبها في حفظ السلام تحقيقا لآمال منشئيها الأوائل. وكان معنى ما تم هو تنفيذ عمل جماعي عالمي لمواجهة المعتدي ولرد العدوان.

هذه المثالية الأميركية - على الأقل في ظاهرها - عبر عنها الرئيس «وودرو ويلسون» بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ فقال: لا يعتمد السلام على موازين القوى فحسب ولكنه يعتمد على وحدة القوى أيضا وعلى الأمم أن تتعلم أن هناك إجماعا واحدا هو إجماع الكل ضد الخطر» ولكن وبعد حوالي ٢٠ عاما من هذا الحديث قامت الحرب العالمية الثانية بطريقة وحشية غير مسبوقة.

إذن كان ويلسون يريد نقل النظام العالمي من مرحلة توازن القوى إلى مرحلة جديدة هي مرحلة وحدة القوى أو جماعيتها، يعني أن يتفق العالم على غرض واحد Common Purpose لتنفيذه بوحدة القوى Community of Power ولكن هذه المثالية التي نادى بها وودرو ويلسون في أوائل القرن الحالي لم تتحقق لا في ظل عصبة الأمم ولا في ظل هيئة الأمم لأن هيئة الأمم لم تقم في الحقيقة بعملية «درع الصحراء» فالذي نفذها هو الرئيس جورج بوش بتمهيد كامل من السعودية ومصر لأنه لولا وقوفهما مع الحق من أول لحظة ما أمكن حشد القوات الهائلة في السعودية تمهيدا لطرد العراق من الكويت ثم ضرب العراق بعد ذلك ضربة مميتة ستؤثر عليه وعلينا جميعا ربما حتى بعد بداية القرن المقبل بوقت ليس بالقصير.


بقلم: أمين هويدي

ونظرية الأمن العالمي الجماعي معناها أن تنظر دول العالم نظرة واحدة إلى التهديدات التي تهز الاستقرار العالمي بمعنى أن المصالح العالمية سوف تكون واحدة متطابقة وهذا أمر مستحيل أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع فما تم من إنشاء هذا التحالف الضخم في عملية درع الصحراء مستحيل تكراره فلن يجد العالم مرة أخرى رئيسا كالرئيس صدام حسين لديه القدرة على استفزاز العالم قاطبة بأفعال غير مسبوقة ولا بحماقات غريبة لا تقوم على أي حسابات عاقلة ثم لن يتوافر هذا الإجماع مرة أخرى إزاء أي عمل عدواني في المستقبل علاوة على أنه من الصعب تقبل الرأي العام العالمي مثل هذا الإجراء علاوة على صعوبات تكاليف الإنفاق الباهظة التي تتطلبها عملية التحضير لاستخدام القوة ثم تجميعها ثم استخدامها.

ولكن ربما يصبح هذا الأمل ممكنا لو توافرت بعض الإجراءات التي قد تساعد على ذلك عن طريق :

- نجاح الأسرة الدولية في إعطاء هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن القدرة على المحافظة على السلام حتى يكون اتخاذ القرار جماعيا لمواجهة أي تهديدات للسلام العالمي.

- تخصيص قوة حفظ السلام من الدول المختلفة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن

- الانتقال بهيئة الأمم من مجرد العمل على حفظ السلام إلى واجب بناء السلام بمعالجة كل المشاكل العالمية التي تهدد الاستقرار العالمي.

وهذا موضوع يلعب فيه عامل الوقت دورا رئيسيا، فالزمن ربما يصل بنا إلى حل في إطار هذه الأماني، والزمن أيضا ربما يعقد الأمور لأن حدوث الأزمات شيء طبيعي في ظل تضارب المصالح وفي ظل تطبيق المبادىء بطريقة انتقائية، وفي ظل غرور القوة لأن الشعور بالقوة له تأثيره الحاسم في اتخاذ القرارات



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

وهي - أي القوة - عامل محايد، ولكن إذا ما شعرت بتعاظمها وامتداد حجمها انطلقت من عقالها لأن لها صفة الانتشار، ولا تتوقف إلا إذا واجهتها قوة أخرى أقدر منها لتوقفها عن الانتشار أولا، ثم لتجبرها على الارتداد من حيث انطلقت ثانيا، فهل ينجح العالم في إيجاد قوة عالمية توقف النوايا العدوانية، سواء عن طريق الردع أو عن طريق القتال؟ مجرد أمل يحلم به الإنسان في الوقت الذي يشمر فيه عن ساعديه ويعصر فيه بنات أفكاره لاختراع آلات التدمير والفناء، وهذه هي المأساة الحقيقية التي تعيشها الإنسانية منذ بداية الخليقة.

الطريق الثاني - الهيمنة: وهناك سيناريو آخر يمكن أن نناقش ونحن نحاول أن نتلمس شكل النظام العالمي المنتظر، فهل يمكن للولايات المتحدة - تحت الشعور بالغرور لامتلاكها أكبر قوة عسكرية في العالم دون منازع - أن تفكر في أن تهيمن على هذا العالم قاطبة وتحقق ما يسمى بالسلام الأميركي Pax America بمعنى أن يأتمر العالم بأمرها وينفذ رغباتها بحيث تسعى الأنظمة لكي تغير من نفسها لتصبح في شكل النظام الأميركي من ناحية تنظيمها السياسي وأسلوبها الاقتصادي، بل واتجاهاتها العقائدية أو أقرب ما يكون إلى ذلك.

الوثيقة الأميركية ودرجة سريتها «سري جدا» والتي نشرتها «النيويورك تايمز» الأميركية والتي تسربت من البنتاغون، تتحدث عن الدور الأوحد للولايات المتحدة لحماية الأمن العالمي، ولذلك فإنها يجب أن تضمن بقاءها كقوة عظمى وحيدة بلا منازع في العالم وعلى المنافسين المحتملين ألا يتطلعوا إلى دور أكبر أو اتخاذ موقف فيه قدر من المغامرة لحماية مصالحهم المشروعة، ويدرس البنتاغون حاليا شكل عالم «تسوده الهيمنة الخيرة لقوة عظمى واحدة»، وفي ما يخصنا نحن في الشرق الأوسط من هذا التصور يشرحه الرئيس بوش في إحدى خطبه الانتخابية، بأن الهدف العام للاستراتيجية الجديدة هو بناء القوات الأميركية في مواقعها المتقدمة، وفي قدرة أميركا والدول الغربية على الوصول إلى مصادر النفط في الخليج مع القدرة على ردع أي محاولة لتهديد هذه المصادر من الداخل أو الخارج وحماية مصالح أميركا ورعاياها وممتلكاتها وضمان وصولها إلى الممرات المائية والأجواء الدولية، وتأكيد أن غزو العراق للكويت قد دفع أميركا إلى منع أي تحالف للنظم الفوضوية الغوغائية من السيطرة على الخليج، ويشمل ذلك بالتحديد الجزيرة العربية.

وهناك ملاحظة عابرة من تكرار تسرب الوثائق «سري جدا» من البنتاغون، فقبل أيام تسربت الوثيقة الأخيرة التي تحدثنا عنها، وتسربت وثيقة أخرى من البنتاغون ونشرتها النيويورك تايمز أيضا، تتحدث عن ٧ سيناريوهات لاحتمالات التهديدات التي تؤثر على مصالح الولايات المتحدة والتي قد تدفعها إلى حرب، وذلك على مدى السنوات العشر المقبلة، ويوحي تكرار تسرب الوثائق التي على هذه الدرجة العالية من السرية ومن البنتاغون بالذات إلى أمرين لا ثالث لهما : فإما أن البنتاغون أصبح مكانا مشاعا لسرقة الوثائق ونشرها، وأن الحراس في إجازة، وإما أن نشر هذه الوثائق متعمد ويطلق كبالونات اختبار.

وأعتقد أن الافتراض الثاني هو الأكثر احتمالا.

ولكن إذا كانت هذه رغبة حقيقية للولايات المتحدة، فهل لديها القدرة على ذلك؟.

في مقالة في إحدى نشرات المعهد الاستراتيجي بلندن بعنوان «أبعاد جديدة في الأمن العالمي» كتب ولتر سلوكومب الباحث المعروف عن انقسام الرأي العام الأميركي بين الانعزالية الجديدة التي ترى انسحاب الولايات المتحدة من السياسة الدولية لتركز على مشاكلها الداخلية خاصة وأن المنافسة الاقتصادية حلت محل الأحلاف العسكرية وتذهب إلى درجة إحلال اليابان كمنافس بديل للاتحاد السوفياتي وبين الانفتاحية المتطرفة التي ترى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة على الولايات المتحدة أن تزيد من دورها العالمي لحماية مصالحها العالمية، وأصبح من واجبها بناء نظام سلم عالمي تبنى تحت ظلاله الأنظمة الحرة والأسواق الحرة.

هذا الخلاف عن الدور العالمي المتوقع للولايات المتحدة إحدى النقاط التي يدور حولها الخطاب السياسي في أثناء فترة الانتخابات الرئاسية الحالية لأن فشل الرئيس جورج بوش في معالجة المشاكل الداخلية جعله هدفا لسهام المنافسين.

والوضع الداخلي في الولايات المتحدة وضع صعب، فالادخار محدود، والمدن الأميركية قذرة، انتشرت الجريمة والمخدرات، الإنتاجية الصناعية متدهورة، الاضطرابات العنصرية منتشرة، الفقر.

البنية الأساسية متآكلة، أمراض البيئة، الرعاية الصحية قليلة وتكاليف العلاج باهظة، تدهور التعليم.

والولايات المتحدة - والتي تحاسب الدول المدينة حساب الملكين عن طريق ناكر ونكير وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على التوالي - هي أكثر الدول مديونية، كما أن لديها مشاكل اجتماعية وعرقية كبيرة تؤدي إلى خلل التوازن في المجتمع الأميركي، ومن المتوقع أن يكون السود وأبناء أميركا اللاتينية هم الأغلبية في مطلع القرن ٢١ كما يقول البروفيسور دومينك شوفالييه أستاذ تاريخ العالم العربي والإسلامي المعاصر بجامعة السوربون، ثم الأقطاب الصناعية العملاقة الصاعدة سوف تكون منافسا قويا لهذه الهيمنة، ولن ترضاها والاستطراد في الموضوع يحتاج إلى مقالات متعددة لا يتسع لها المقام.

ما نؤكده باختصار هو أن الفجوة بين الرغبة في الهيمنة والقدرة على تحقيقها كبيرة بحق.

الطريق الثالث: توازن القوى: وهو الطريق التقليدي الذي سار عليه العالم منذ بداية الخليقة، ولكن مع اختلاف كبير عن مفهوم هذا التوازن قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة.

فمن هو العدو؟ ومن هو الصديق؟ كان التهديد الرئيسي قبل نهاية الحرب الباردة يهب من الاتحاد السوفياتي كنظام وكعقيدة، ومازال التهديد واردا



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

بعد نهاية الحرب الباردة من الكومنولث الذي نشأ بعد تحلل الاتحاد السوفياتي، والشيء الغريب أن قوة الاتحاد السوفياتي شكلت تهديدا، والضعف النسبي للكومنولث الحالي يشكل تهديدا، فالاتحاد تهديد والتفكك تهديد، وهذا أكبر دليل على قوة الضعف وضعف القوة..
The Power of im- Power potence and the impotence of، والتهديد الحالي من نوع آخر، إذ ان تصاعد مشاعر القوميات وتحلل القوة المركزية وتفككها ووجود قوة عسكرية متلاحمة على الأقل حتى الآن في ظل تفكك القيادة السياسية التي كانت تأتمر بأوامرها، والخوف من الانتشار النووي عن طريق انتشار الأسلحة التكتيكية وتفكك السيطرة على الأسلحة الاستراتيجية، ثم الخوف من انتشار التكنولوجيا النووية عن طريق احتمال عرض الوقود النووي في الأسواق والأدمغة النووية لمن يدفع أكثر. كل ذلك يشير إلى خطر يوشك على الانفجار، خاصة أن روسيا القيصرية مازالت ضخمة متماسكة، وتحت يدها الترسانة النووية نفسها التي كانت موجودة أيام الاتحاد السوفياتي.

والتهديد الآخر تهديد انتقادي ناجم عن التكتلات الاقتصادية الكثيرة في الشمال، فلدينا الكتلة الأوروبية ونواتها ألمانيا الموحدة، ولدينا الكتلة الآسيوية ونواتها الصين واليابان، ثم الكتلة النامية التي لا تشترك إلا في الفقر وتدني مستوى المعيشة، ولكنها تحتوي على مصادر الطاقة والمواد الخام مما يحفز على التسابق، والتسابق يحتاج إلى تنافس، والتنافس يحتاج إلى القوة.

فهل هذا هو الطريق الذي سيختاره العالم؟ إن تم ذلك فسوف يكون عودا على بدء، ولكن ما علاقتنا بكل هذا الذي يجري؟ وربما يكون لنا عن هذا حديث آخر.

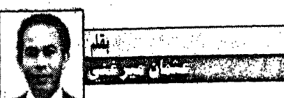


المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

«اللانظـــام» الدولي الجـــديد



لا يختلف اثنان على ان العالم شهد خلال النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات أكبر تغيير في تركيبته وتقاسيمه السياسية وربما العسكرية ايضاً منذ الحرب العالمية الثانية. فقد طويت صفحة الشيوعية وتراجعت حدود الخريطة الحمراء التي غطت جزءاً كبيراً من العالم لفترة طويلة، وتساقطت الأسوار الايديولوجية تباعاً حتى لم يتبق في العالم سوى ثلاث دول فقط ما تزال ترفع لواء الماركسية ولو على استحياء هي الصين وكوبا وكوريا الشمالية. وحتى في هذه الدول يدور كلام حول الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق بخطى بطيئة متدرجة.

لقد انتصرت الراسمالية على الشيوعية دون مواجهة مسلحة كبرى كان يخشى الكثيرون أن يكون فيها دمار العالم. وانضمت الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وفي ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، الى نادي الفكر الاقتصادي الراسمالي.

كذلك فإن هذه الدول اسقطت نظام الحزب الواحد مفضلة الصيغة الديمقراطية الغربية للحكم، لتكتمل بذلك هزيمة الشيوعية فكراً وسياسة ثم وجوداً عسكرياً بعدما تفكك الاتحاد السوفياتي الى دويلات كبرى قليلة وصغرى كثيرة وتفككت معه ترسانته النووية والعسكرية الهائلة.

ومع هذه التغييرات الهائلة في الخريطة الايديولوجية والعسكرية والسياسية برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على العالم حتى اطلق البعض على واشنطن اسم عاصمة العالم الجديد. كذلك برز مصطلح النظام الدولي الجديد للتعبير عن الحالة الراهنة التي يمر بها العالم، والتدليل على ان النظام القديم القائم على التنافس بين معسكرين دوليين كبيرين قد انتهى ربما الى غير رجعة، وظهر مكانه نظام آخر يقوم على هيمنة النموذج الواحد.

لكن هل صحيح انه يوجد نظام دولي جديد؟

حتى الآن تبدو الاجابة الاكثر منطقية هي لا. والتدليل على ذلك لا يحتاج المرء الى اكثر من النظر الى الأوضاع الدولية الراهنة لتمر القشعريرة في بدنه بعد ان يستشعر حجم المخاطر والأهوال الكامنة والظاهرة في ما يسمى مجازاً بالنظام الدولي الجديد. فقد اختلت الموازين التي حفظت للعالم سلاماً قلقاً في ظل ما سمي «بتوازن الرعب»، وخلقت هزيمة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي فراغاً هائلاً اربك العالم وحرك غرائز كثيرة إما في اتجاه العمل من اجل الهيمنة، أو التحرك لسد الفراغ واستثماره للحصول على لقب «الدولة العظمى» الذي انتــزع من الاتحـــاد السوفياتي. وبذلك برزت مخاطر جديدة من مواجهات محتملة أشد ضراوة قد يولدها التنافس لسد الفراغ الجديد.

كما ظهرت مخاطر جديدة متمثلة في بروز النزعات القومية والعنصرية التي تؤدي الآن الى تفكك العديد من الدول الى الحد الذي تغيرت فيه الخرائط والأطالس القديمة تماماً. فقد انقسم الاتحاد السوفياتي السابق الى ١٥ دولة مستقلة تتنافس على الحدود والسلاح والهوية، وبعضها يواجه الانقسام على نفسه، أو يسعى للتوسع على حساب حدود الآخرين.

وبدا واضحاً ان صيغة رابطة الكومنولث لم تنجح في ضمان سلامة الفترة الانتقالية وتوزيع التركة السوفياتية على الورثة الجدد. والنزاع القائم بين روسيا واوكرانيا على تقسيم السلاح والاسطول والذي يمكن ان يتطور الى حرب بين دولتين نوويتين ليس سوى نموذج واحد للمخاطر التي يعيشها العالم حالياً.

وهناك الحرب المستعرة بين ارمينيا واذربيجان حول السيطرة على اقليم ناجورني قره باغ، اضافة الى الحرب التي انهكت جورجيا المنهكة اصلاً. وفوق كل ذلك هناك العديد من القوميات التي تسعى للانفصال عن روسيا، مما يعني ان مسلسل التفكك لم ينته بعد بكل ما يحمله معه من مخاطر المواجهات المحدودة أو الموسعة.

وفي ظل الفراغ الذي حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفي خضم سباق النفوذ الذي احدثه هذا الفراغ، فقد تحركت عدة قوى نحو الجمهوريات الاسلامية «السوفياتية» السابقة. بل ان هذا السباق على النفوذ ادى الى ازمة شديدة في العلاقات بين تركيا وايران تهدد بالتحول الى مواجهة مسلحة. فالصراع بين تركيا وايران ليس فقط صراعاً بين نموذجين للحكم في العالم الاسلامي، بل هو ايضاً صراع على كسب المواقع ومحاولة انتزاع لقب القوة الاقليمية الكبرى، خصوصاً بعد تراجع موقع العراق كثيراً في هذا السباق بعد مغامرته الجنونية في الكويت وما نجم عنها من آثار عسكرية واقتصادية وسياسية في المنطقة.

ولا يبدو مستبعداً أن يكتسب التنافس بين تركيا وايران منحى عسكرياً في ظل الاحتكاك في جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، وفي ظل التنافس في وضع القضية الكردية، والاتهامات المتبادلة بين انقرة وطهران خصوصاً بعدما اطلقت تركيا ان ايران تحاول تصدير النموذج الخميني اليها، وتقويضها من الداخل بدعم الجماعات المسلحة بما فيها تنظيمات «حزب الله».

ان نظرة اشمل للعالم تؤكد ان بقع التوتر تزايدت ولم تنحصر منذ انهيار النظام الدولي القديم. ففي اوروبا تفككت يوغوسلافيا الى خمس دول حتى الآن، ومرشحة للمزيد من التفكك. وبرزت النعرات القومية في تشيكوسلوفاكيا، بل حتى في



المصدر : الشرق الاوسط (الندوة)

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

اسكتلندا التي بدأت تطالب ببرلمان خاص وبوضع خاص في اطار «المملكة المتحدة».

وفي نادي الدول الكبرى بدأ التنافس بين الولايات المتحدة وكل من المانيا واليابان يأخذ ابعاداً جديدة، حيث تتحرك المانيا اوروبياً واليابان آسيوياً لسد الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي، ولاستخدام قوتهما الاقتصادية لتدعيم وضعهما دولياً. ولعل ما حدث الأسبوع الماضي من شد وجذب بين بون وواشنطن يكشف التنافس بين البلدين. فقد احتجت المانيا على تقرير امريكي يعتبرها منافساً حقيقياً ويقترح جملة من الخطوات لتحييدها وضمان استمرار الهيمنة الامريكية.

كذلك فإن اليابان بدأت تعمد الى التراشق الاعلامي مع الولايات المتحدة وتتهم الامريكيين تارة بالكسل، وتارة اخرى بمحاولة اللف على الحقيقة القائلة ان اليابان كقوة اقتصادية صارت «اقوى» من امريكا.

أما في العالم النامي أو الثالث كما اصطلح على تنميه، فإن الفراغ الدولي الجديد أحدث هزات اقرب الى الزلازل، وجعل انظمة عديدة تغير مسارها من اليسار الى اليمين، ومن حكم الحزب الواحد الى التعددية السياسية. وبدت كثير من الدول يتيمة بعد انحسار التنافس بين الغرب والشرق الذي كانت تتغذى منه، بينما تساقطت انظمة كأوراق الخريف.

ولعل أكبر الزلازل التي ضربت منطقتنا هي احتلال العراق للكويت وما جره من ويلات وما احدثه من تغييرات على الخريطة السياسية العربية ستستمر تفاعلاتها سنوات عديدة مقبلة. بل ان ما حدث في الكويت كان بمثابة اعلان صارخ على سقوط نظام العلاقات العربية القديم يحتم البحث عن صيغ جديدة تقوم على المصالح قبل العواطف، وعلى اشكال وانماط جديدة للتعاون الثنائي والجماعي، وتحتاج حتماً الى اعادة نظر شاملة في الجامعة العربية وميثاقها.

كذلك فإن الفراغ الذي حدث بعد هزيمة اليسار دولياً واقليمياً جعلت حركات الاسلام السياسي تتحرك لملء الفراغ، بل وباعتبارها القوة التي يمكن ان ترث الدور السوفياتي في مواجهة الغرب. ومن هذا المنطلق تحدث الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني والدكتور حسن الترابي الأمين العام للجبهة الاسلامية السودانية والقوة المحركة للنظام الحالي في الخرطوم خلال لقائهما أواخر العام الماضي في العاصمة السودانية عن ضرورة التعاون بينهما وبين كل حركات الاسلام السياسي باعتبار ان الاسلام سيكون القوة التي تسد الفراغ الذي خلفه سقوط الشيوعية. وهكذا بدأت حركات الاسلام السياسي (او الأصولية كما تسمى احياناً) تتحرك وتخوض المواجهات، وتعمل لتصوير الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الاكبر الذي يسعى للهيمنة والاستفراد بالعالم.

وقد يكون صحيحاً ان هزيمة تركت الولايات المتحدة قوة كبرى وحيدة في العالم، ولكن ليس صحيحاً ان امريكا شيطان لا يفعل إلا الشر.

فالرؤية السليمة يجب ان تقوم على اساس ان امريكا ليست شيطاناً ولا ملاكاً، هي دولة لها مصالحها وعلاقاتها التي يجب ان يأخذ منها الناس ما يناسبهم ويتركوا ما لا يريدونه.

كذلك فإن السعي لدور محلي أو اقليمي أو دولي يجب الا يستند على محاولة تصوير امريكا باعتبارها الشيطان الذي يجب ان تجتمع كل القوى المعنية لمواجهته. فمثل هذه النظرة، حتى وان صدرت من حركات الاسلام السياسي، فهي لا تختلف من النظرة الشيوعية القديمة التي انتهت بهزيمة نموذجها.

ان العالم يموج باضطرابات وتغييرات كثيرة لا يتسع المجال لتفصيلها، ولكنها تقود المرء الى نتيجة مؤداها ان العالم يمر الآن بفترة مخاض وانتقال ربما تكون هي الاخطر منذ فترة طويلة.

وليس هناك نظام دولي جديد واضح المعالم حتى الآن، بل هنالك رغبة وافكار ما تزال في طور التكوين وحتى تتحدد هذه الصورة ويحسم التنافس على سد الفراغ الهائل الذي خلفه انهيار الشيوعية، فإن التوصيف للحالة الراهنة ربما يكون هو «اللانظام» الدولي الجديد.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

مخاطر سنوات اللانظام الدولي

بقلم: عاطف الغمري *

تنصب اهتمامات الساسة، ودراسات الخبراء، وكتابات المحللين السياسيين في العالم، منذ فترة على النظام الدولي الجديد، الذي سيحتوي العالم، والذي ستحكمه القواعد الجديدة للعلاقات والسياسات في هذا النظام الجديد. ولكن من المهم التنبه إلى ظروف وملامح الفترة الراهنة التي سوف نعيشها ونتعامل معها ونتأثر بأحداثها لعشر سنوات مقبلة تقريبا، خاصة أنه إذا كان النظام الدولي الجديد - تحت التأسيس - هو نظام يبشر بظروف أكثر سلاما واستقرارا بعد أن انتهت الحرب الباردة، وما كان يحكمها من ميزان الرعب النووي، إلا أن المرحلة الحالية قد تكون مرحلة اضطراب وعدم استقرار، وانفلات لبعض القوى والعناصر، التي قد تجعل فترة السنوات العشر المقبلة مليئة بالمخاوف والأخطار.

ولذلك قد يصدق على هذه الفترة الانتقالية وصف «اللانظام الدولي»، وهي فترة يشكك في قدرة الدولة العظمى الوحيدة الآن وهي الولايات المتحدة، في الهيمنة عليها، إذ أن الولايات المتحدة تفقد قدرتها المعهودة على أن تظل الممول السخي لدول العالم المحتاجة اقتصاديا، والشرطي الدولي الذي تستنجد به أي دولة تعاني المتاعب دون إن تتكبد تكلفة مادية.

ثم أن الولايات المتحدة كدولة تمر الآن بمرحلة محاولة تحديد مفهوم جديد لأمنها القومي، وتتنازعها قيادات داخلية تختلف حول صياغة هذا المفهوم، والاعتبارات التي تحكمه في ما يتعلق بدور الولايات المتحدة على المستوى الدولي.

وهناك أكثر من حالة تجعل من الفترة المقبلة على مدى عشر سنوات، هي فترة اللانظام الدولي، ومن بين هذه الحالات:

١ - إن هناك دولا لا تدخل ضمن تصنيف القوى الكبرى استطاعت في السنوات الماضية أن تطور التكنولوجيا العسكرية، وأن تنتج أسلحة تدميرية متقدمة، وهذه الدول سوف تحاول في ظروف احتياجاتها لمصادر للدخل، وفي ضوء اختفاء الاتحاد السوفياتي كمصدر منافس للولايات المتحدة في تزويد دول أو حركات قتالية بالسلاح، إلى أن تتقدم هي كمورد لهذا النوع من التكنولوجيا او الأسلحة المتقدمة.

وربما كان من مظاهر ذلك حالة القلق التي انتابت الولايات المتحدة أخيرا، إزاء شحنة صواريخ سكود المتطورة التي حملتها سفينة أبحرت من كوريا الشمالية إلى إيران، وربما سورية، والرقابة البحرية التي فرضتها الولايات المتحدة في طريق وصولها، إلى أن تبين أن شحنة الصواريخ وصلت إلى ميناء بندر عباس الإيراني، مما رجح أن الولايات المتحدة أرادت بهذه الرقابة ردع كوريا الشمالية عن مواصلة رحلة الصواريخ، بينما لم تصل إلى حد اعتراضها، منعا لحدوث أي مشكلة دولية في وقت ليست هي في حاجة إلى مثل هذه المشاكل، خاصة أن هناك اتصالات للتقارب الأميركي مع كوريا الشمالية، والتخفيف من تشدد مواقفها في منطقة جنوب شرقي آسيا.

وهذا نموذج لما يمكن أن تشكله حركة هذه النوعية من التكنولوجيا المتقدمة، من تعقيدات سياسية في ظل السنوات المقبلة، في عالم لم تحل فيه بعد جميع النزاعات الإقليمية العنيفة بين أعداء وخصوم تقليديين.

ثم إن النزاعات العرقية في يوغوسلافيا، وأوروبا الشرقية، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وغيرها، إما أن نيرانها مشتعلة في حروب أهلية دامية في الوقت الحاضر، أو أنها تحمل مؤشرات تنذر بالاشتعال فيما بعد، وقد تكون لها انعكاساتها خارج حدود الدول التي انتابتها، مما يحدث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في عدد من المناطق المهمة في العالم.

٢ - ان الاحتمالات قائمة لحدوث صدام سياسي واقتصادي في المرحلة المقبلة بين الولايات المتحدة من جانب واليابان من جانب آخر، أو بينها وبين دول أوروبية، للتنافس على أسواق واقتصاديات العالم، قبل أن تستتب بشكل نهائي أوضاع النظام الدولي الجديد وعلاقاته ومواقع القوى العظمى فيه.

ولو تأملنا الوثيقة التي أصدرتها وزارة الدفاع الأميركية يوم الاثنين التاسع من مارس ١٩٩٢، لوجدنا أن أهم ملامحها هو النص على أن المهمة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في الفترة التي تعقب انتهاء الحرب الباردة، هي عدم السماح بظهور أي قوة عظمى منافسة في أوروبا الغربية، أو آسيا، أو أي



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٣-١٩٩٢

جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاسبق بينما تتحرك اليابان بحسابات دقيقة لكي تصبح بسرعة أحدى القوى العظمى المنافسة، ولا أحد يستطيع ان يمنعها من أن تصبح قوة نووية، ثم انها تعمل على صياغة استراتيجية لعلاقة تعاون سياسي واقتصادي واسع النطاق مع المجموعة الاوروبية في الوقت الذي مازالت فيه اليابان تعتبر من وجهة النظر الأميركية أهم الأسواق بالنسبة لها. وإذا أضفنا إلى ذلك رغبة المانيا في التقارب الاقتصادي الذي له خصوصية أبعد مدى في مجالات التعاون مع اليابان، مع مراعاة نزعة المانيا لكي تتحول بسرعة إلى قوة عظمى منافسة، لأدركنا ما يعنيه ذلك من تصادم مع التوجه السياسي للولايات المتحدة في مرحلة اللانظام الدولي، وهو توجه معلن رسميا من جانب وزارة الدفاع الأميركية، وكان أول رد فعل له في أوروبا هو ما أعرب عنه وزير خارجية فرنسا من استياء تجاه هذا التوجه، وقوله نرجو الا يكون ذلك مطابقا للواقع.

٢ – إن جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، مازالت منطقة مهيأة لانتشار الفوضى وعدم النظام وافتقاد الاستقرار.

وإذا كانت غالبية هذه الجموريات قد توحدت في إطار دول الكومنولث، إلا ان هذه الرابطة لم تكن تجمعا لدول تدفعها إلى ذلك رغبة في التوحد والتجانس، بقدر ما كانت وسيلة للعبور من حالة التهديد بالتفكك والانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الجمهوريات إثر فصم عرى الاتحاد السوفياتي الاسبق فورا، وإعطاء نفسها فرصة لكي تلم كل منها شتات نفسها بالاعتماد المتبادل فيما بينها، ثم بعد ذلك مقدر على هذا الكومنولث أن ينتهي.

وعوامل نهايته قائمة في الخلافات القومية الحادة فيما بين دوله وبعضها البعض، وعدم رغبتها في الخضوع لهيمنة من احداها، وهذا اعتبار تصطدم به نزعة قومية حادة في روسيا، التي تتحرك داخلها هذه النزعة، نحو إحياء دولة روسيا القديمة كقوة عظمى لها الهيمنة على هذه المنطقة المحيطة بها.

ومعنى حدوث ذلك، انه يثير الشكوك فيما يتعلق بما ابلغته روسيا للولايات المتحدة أخيرا من اختفاء عشرات بل مئات من الرؤوس النووية التي كانت في حوزة المؤسسة العسكرية السوفياتية، واحتمالات أن روسيا تريد أن تستخدم هذه الرؤوس لو انها ارادت في الفترة المقبلة أن تتقرب من المانيا، لايجاد علاقة قوة عظمى مشتركة أو متبادلة المنفعة في اوروبا.

أي ان عناصر الانفلات والفوضى والقلاقل، واردة في ظروف فترة السنوات العشر المقبلة، كما ان توجهات دول كبرى ومؤثرة عالميا، تصطدم بشدة مع اتجاهات سياسية محددة في الولايات المتحدة ، التي تعتبر نفسها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة والقائدة في هذه الفترة ، وهو ما ينذر بأن فترة اللانظام الدولي قد تكون مشحونة بعدم الاستقرار الذي يفترض أن يكون سمة النظام الدولي الجديد. وإن كان ذلك لا يعني العودة إلى قواعد لعبة الصراع الدولي القديمة من عدوان دول على دول أخرى مجاورة ، أو سياسات الحروب الصغيرة في العالم الثالث، أو إشعال نزاعات إقليمية تخدم صراعات القوى العظمى، فهذه كلها اشكال طويت صفحتها، لكن ما هو متوقع هو أشكال من الانفلات، تحاول أن تستفيد من مرحلة الانتقال القصيرة زمنيا من عصر الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد.

* نائب رئيس تحرير الاهرام المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: ....

التاريخ: ...٢٠...مارس ١٩٩٢.........

قضايا سياسية

هل تصبح أمريكا قوة عظمى وحيدة؟!

١٢٠٠ مليار دولار.. تكاليف إنهاء المنافسة

اقترح البنتاجون الامريكي في وثيقة أصدرها تخصيص مبلغ ١,٢ تريليون دولار أي «١٢٠٠ مليار دولار» لكي تتمكن واشنطن من انتهاج سياسة تحول دون ظهور قوة عظمى أخرى الى جانبها مستقبلاً . فهل تستطيع أمريكا فعلا تحقيق ذلك ؟

طارق عجلان

لو كانت حرب الخليج قد أثبتت شيئا له قيمة فإن من بين الاشياء التي أثبتتها أن بلداً واحداً لا يستطيع بمفرده السيطرة على مقدرات العالم . فحين تزعمت الولايات المتحدة الامريكية حملة لطرد العراق من الكويت اضطرت الى الاستعانة بعدد من دول العالم ، وطالبت حلفاءها بدفع جزء من فاتورة الحرب وأكثر من ساهم في تحمل نفقات الحرب هو اليابان وألمانيا اللذان لم يشتركا فيها عسكريا .

واذا كانت القوى العظمى تستطيع تحمل نفقات حروبها الخاصة فإن أمريكا لم تستطع وبدون ٥٤ مليار دولار ساهمت بها دول أخرى في الحرب «كانت أمريكا قد طالبت بها أصلا» تحمل نفقات عملية عاصفة الصحراء والعجز في ميزانيتها يقدر بـ ٤٠٠ مليار دولار . وربما لم تكن واشنطن لتجرؤ على التفكير في الدعوة للحرب .

غير منطقي

ومن غير المعقول بالطبع أن تلقى الولايات المتحدة الامريكية دعماً مماثلاً للقيام بمغامراتها السياسية في تطبيق دور شرطي العالم كما ينوي البنتاجون أن يفعل ، ولن تجد أمريكا استجابة تذكر حين تدعو الى نظام دولي جديد على هواها من جانب حلفائها الذين يعكفون حاليا على دراسة وثيقة البنتاجون التي تهدف الى الحد من نفوذ هؤلاء الحلفاء لتحدي الادارة الامريكية أو العمل على قلب النظام السياسي والاقتصادي الدوليين رأسا على عقب .

يخطيء استراتيجيو البنتاجون حين يغفلون البعد الاقتصادي ايضا في سياسة امريكا الخارجية كما يؤكد «جيمس شيس» مؤلف كتاب «عواقب السلام» والذي يقول انهم لا يفهمون انه من المهم بل والاكثر أهمية للولايات المتحدة الامريكية أن تتعاون مع القوى الاخرى في توظيف صحي للاقتصاد العالمي من أن تنفق طاقتها ومواردها بطريقة منفردة ، مفترضة أنها يمكنها القيام بمهمة تحقيق السلام والاستقرار العالميين بالقوة .

دائنة أم مدينة

في تحليل البنتاجون لمستقبل واشنطن يوجد غياب ملحوظ لأي قدر من الاهتمام بالغايات أو الوسائل . وبالنسبة لأمريكا التي تحولت في عقد من الزمان من دولة دائنة الى دولة مدينة يجب أن تصبح أكثر حذراً أمام هذه الخيالات عالية التحليق التي تهدف - بسذاجة - الى جعل العالم مثلا منطقة آمنة الازدهار للديمقراطية . لو حاولت واشنطن الاقدام على ذلك فانها بذلك تنتهي فكرة الأمن الجماعي الذي ارتأى كل من فرانكلين روزفلت ، وهاري ترومان أنه حجر الزاوية في أمن الولايات المتحدة ! وهي الفكرة التي كانت أساس التحالف الغربي الناجح . ادارة الرئيس الامريكي تنتهج سياسة معينة في عام الانتخابات في سعي جورج بوش نفسه الى تضخيم صورته كقائد مغوار فتبحث وزارة دفاعه عن أعداء جدد ويتطلب ذلك تغيرا في ميزانية البنتاجون ويتصادف أن يكون هؤلاء الاعداء حلفاء .. نفس الحلفاء الذين دفعوا ثمن حرب الخليج .

انهيار الامبراطورية السوفيتية ، ونهاية الصراع من أجل التفوق الأيديولوجي بين موسكو وواشنطن ، والضرورة المطلقة لإعادة التفكير في التزامات الولايات المتحدة العسكرية . كل هذا يقدم مناسبة مواتية لاعتناق مذهب دولي جديد ، ويتوقف ذلك على الاقتراح بأحداث توازن دولي في القوى . وفوق ذلك سيتطلب من واشنطن التخلي عن أفكارها الزائفة بشأن القوة العظمى لان كلمة القوى العظمى ذاتها كانت لها جذورها في الحرب الباردة فقط التي هي الآن في ذمة التاريخ .

بوش



الحوادث

مقال الاسبوع

الحكومات العربية متهادنة ومتحابة بلا تضامن في ما بينها

النظام الدولي لا يتعلق بإرادة دولة واحدة وليست القوة الاميركية الا صاحبة الدور القيادي فيه!

سقوط الامبراطورية السوفياتية لا يقل تأثيرا عن انتهاء الانكليزية والفرنسية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحوادث

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٢

اخطر ما يمكن أن تتعرض له الدولة الصغرى اليوم وكل دولة في العالم تكاد تكون صغرى في عصر الجبار الاميركي الواحد، ان تلعب لعبة النعامة امام الاخطار الممكنة فتدفن رأسها في الرمال متجاهلة التغير العظيم الذي حصل خلال السنوات القليلة الماضية والذي يستمر فوق الارض وتحت الارض مفجراً كثيرا من الاوضاع الراضية عن نفسها والواثقة بها حتى امس القريب.

وفي حين تعصف ريح التغيير في كل مكان قد يصلح الفيل رمزاً للسياسة او حتى الحمار، وهما الرمزان للحزبين الاميركيين المتخاصمين الآن في الولايات المتحدة. اما النعامة فأبعد ما تكون من ان تصلح رمز المرحلة التي نحن فيها. فالمطلوب من الحاكم الآن ان يكون مخلوقاً مشابهاً لبعض المخلوقات الوهمية في الاساطير اليونانية التي تملك بالاضافة الى العينين اللتين تنظر بهما الى الامام عينين آخرين في قفا الرأس ترى بهما الاخطار الآتية من الخلف وعينين من فوق ترى بهما النوازل التي يمكن ان تسقط حتى من السماء.

ذلك انه في عصر النظام الدولي الجديد لا يصلح الا نوع واحد من الملاحين هو الذي يتحسّس برهافة تحركات الموج ويقرأ جيداً ما في الافق.

وسواء أكان النظام الدولي الجديد عنواناً إختارته الولايات المتحدة لسياساتها في المرحلة التاريخية الحالية، ام كان هذا النظام واقعاً قائماً له هوية وملامح، ام كان مزيجاً من الامرين معاً، فإن منطقتين من مناطق العالم كانتا اكثر من سواهما ساحتي الممارسة الاوليين لزخم القوة المادية والمعنوية لهذا النظام، وهما اوروبا الشرقية والشرق الاوسط.

ان انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الدولية التابعة له وحرب الخليج قد بدأ وتطورا تحت ضغط اجماع وتشارك عالمي ومصطلح قيمي موحد بدا فيه الاتحاد السوفياتي والعراق كوضعين ينبغي الخلاص السريع منهما. وأياً كان الرأي في دواعي الحملة الهادفة الى هذا الخلاص بقيادة الولايات المتحدة الاميركية فمما لا ريب فيه انه في هذين الظرفين تصرف العالم على اساس إنه وحدة متماسكة الرؤية والموقف وتصرف على اساس وجود قضية معنوية بقيم ومباديء محددة توجه التحرك ضد الاتحاد السوفياتي وضد العمل العراقي العسكري ازاء الكويت.

من هنا فانه من الصعب القول وربما من الخطأ ايضاً التصور بأن المسألة سياسية بحتة وانها تتعلق بإرادة دولة واحدة. فالواقع الذي رأيناه في حالتي الاتحاد السوفياتي والعراق يتعدى ذلك الى التعبير عن وجود حالة عالمية واسعة ليست القوة الاميركية فيها إلا صاحبة الدور القيادي الذي بدأت بوادر الحلم به منذ عهد الرئيس الاميركي هاري ترومان وابتداء بمقال جورج كنين الشهير حول سياسة تطويق الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

ان العالم كله مشمول اليوم بتأثيرات ولادة هذا النظام الدولي، ولكن الاطراف الثلاثة المعنية حالياً ومباشرة بما حصل وبما سيؤول اليه هي الولايات المتحدة الاميركية، واوروبا، والشرق الاوسط.

وفي اعقاب بداية مفاوضات السلام في مدريد تكلم الرئيس المصري حسني مبارك في البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ فقال انه لكي تثمر البذور التي نزرعها اليوم فانه من الاهمية القصوى ان نوسع مفهومنا ونعزز تعاوننا للعلاقة التي تربط اوروبا والشرق الاوسط فمن شأن ذلك لا رفع مستوى تعاوننا فقط، بل ان يكون منطلقاً لتعاون اقتصادي اشمل ولنموذج تقتدي به المناطق الاخرى في العالم.

وقد طرح الرئيس مبارك على اعضاء البرلمان الاوروبي تأسيس منبر لدول حوض البحر الابيض المتوسط قابل لأن يضم كل اوروبا والشرق الاوسط وموجه ليكون نقطة مركزية للحوار والعمل المشترك بين الرسميين وغير الرسميين المهنيين والمثقفين ومختلف شرائح مجتمعاتنا.

ان سقوط الامبراطورية السوفياتية لن يكون اقل تأثيراً على العالم وعلى منطقة الشرق الاوسط بالذات من انتهاء الامبراطوريتين الانكليزية والفرنسية على الرغم من ان الشرق الاوسط كان في الصلب من الامبراطوريتين هاتين. ذلك ان الطريقة التي انهت بها بريطانيا امبراطوريتها كانت رضائية بالمطلق. فعندما ذهب وزير ماليتها العمالي سير ستافورد كريبس الى الهند ليبحث مع قادتها اعلان استقلالها كان الكثيرون يظنون انه ذاهب هناك ليبحث في شؤون تتعلق بوزارته. وقد قبل الجنرال شارل ديغول بعقلانية ان يصبح اسمه مزيل الاستعمار اي **Decolonisateur** في افريقيا وغيرها بعد ان كان واستمر بطل فرنسا القومي.

وقد قال الاستاذ اللبناني في جامعة اوكسفورد البرت حوراني لاحد اصدقائه حول شؤون الامبراطورية الانكليزية ومنعطفات تاريخها كيف ان هذا الجيل من البريطانيين لم تعد تهمه الا شؤون الواقع الراهن.

ولقد حصل تخلي الانكليز والفرنسيين عن امبراطوريتهما بالتدريج وبما يشبه التوافق مع الآهلين الى حد بعيد. وحادث اعتقال ابطال الاستقلال في لبنان عام ١٩٤٣ كان تصرفاً ناشزاً عن سياق المنحى العالمي ارتكبه المندوب

الفرنسي واعوانه في بيروت. فجاء الجنرال كاترو الفرنسي يصححه بإطلاق سراح المعتقلين فضلاً عن الموقف الواضح والكبير الذي وقفته بريطانيا في ذلك الوقت.

وقد استهل الرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر حكمه بمعاهدة مع بريطانيا نظمت من خلالها مرحلة الانتقال من الانتداب الى الاستقلال.

ولا ريب ان وراء هذين الموقفين الفرنسي والانكليزي في كل المناطق التي كانت تابعة لهما موافقة الدولتين الكبريين الصاعدتين يومذاك وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ومن خلال التخاصم الصريح حيناً والمضبوط حيناً والحروب التي سميت ساخنة والحرب الباردة ومعاهدات الوفاق النووي وغير النووي كان العالم في المرحلة الاطول من سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ممسوكاً بتوازن ثنائي بين جبارين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

والملاحظ بشكل عام ان انهيار الاتحاد السوفياتي تم في مرحلة وفاق مع الولايات المتحدة لا في مرحلة حدة في الخصومة. وهذا يدل لربما على ان الانهيار السوفياتي كان يصعد مع الزوال التدريجي لصورة العدو في الدولة الاميركية. فكان الوضع في الاتحاد السوفياتي يتراخى نفسياً وايديولوجياً الى جانب كل انواع التعثر والفشل الاخرى.

وهكذا يمكن القول ان شك الاتحاد السوفياتي بقيمه كان من اهم اسباب الانهيار في مقابل الغرب المؤمن ولو نظرياً بأن الحرية هي أم كل القيم وان كل شيء قابل للشك فيه ما عدا هذه الفكرة. وهذا ما اعطى الانهيار السوفياتي طابع النصر العقائدي ـ الغربي الى جانب كونه نصراً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

لولا ان هذا الانهيار تم في ظل هذا الجو لكان الحديث عن نظام دولي جديد اقل مشروعية مما هو الآن. ولكن كونه قد تم على هذا الشكل كانت الفترة اللاحقة له بمثابة ولادة لنظام دولي جديد.

فالنظام الدولي الجديد حقيقة قائمة وهي حقيقة اميركية الى حد بعيد، ويخطيء كثيرا من يحاول ان يتصور العالم الحالي بغير هذه الهوية الصريحة، واذا كان من الضروري التنبه لوجود قوى اخرى غير اميركا وعلى الاخص القوة الاوروبية واليابانية الا انه من الخطأ التصور ان هاتين القوتين هما قوتان معاديتان للولايات المتحدة او مخاصمتان لها او منافستان.

بل ان اول شرط تشترطه الواحدة منهما لاي راغب في التعامل معهما هو ان لا يكون عدواً للولايات المتحدة. فالعداء للولايات المتحدة جواز سفر لا تقبله اي حدود في هذا العالم، خصوصاً حدود الدول الصناعية القوية.

ومعظم الدول العربية والاسلامية تعرف جيداً هذه الحقيقة، فبعضها حمل طويلاً هوية العداء لاميركا حتى اكتشف بنفسه ان هذا العداء لم يعد يوصله الى اي شيء وبعضه الآخر كان في كل المراحل الصديق غير المستعد ان يرى ان في الولايات المتحدة اي سلبية وفقاً لقول الشاعر «اكذب نفسي عنك في كل ما ارى واسمع منك الاذن ما ليس تسمع»

وقد قامت بين اصحاب النظرتين خصومة اساسها النظرة الى الولايات المتحدة وسياستها. ولكنه عهد مضى وانقضى فسياسة الجميع نحو واشنطن واحدة بصورة عامة.

لكن السؤال الذي يدور في ذهن الكثيرين من المراقبين المستنيرين هو الى متى تستمر المفارقة المحزنة السائدة الآن في العالم العربي؟ فنحن نجد ان التضامن بين الدول العربية كان اقوى وهم مختلفون في هوى واشنطن منهم اليوم وهم مجمعون عليها.

لقد كان بينهم في الماضي ما صنع الحداد حتى ان الحاكم منهم كثيراً ما اتهم حكاماً آخرين بقتله كما شكا الرئيس المصري جمال عبد الناصر مرة وشكي منه مرات.

ومع ذلك فانه في عز مرحلة الاتهامات المتبادلة بالقتل كان العمل العربي المشترك محفوظاً كشكل على الاقل من خلال وجود جامعة دول عربية ناشطة الى حد بعيد.

اما الآن فالحكومات العربية متهادنة او متحابة الى حد كبير لكن لا وجود لاي شكل من اشكال التضامن في ما بينها.

فهل نشهد في المقبل من الايام يقظة للتضامن العربي كما يحب بعض المحللين ان يتوقع مقدراً ان «المرحلة الاسلامية» قد انقضت وجاء دور العودة الى الاطار العربي في العمل؟

ام يصح ما يتكهن به الراجمون بالغيب من المنجمين الذين يقرأون في الرمل ان زمن الروابط القومية قد انحسر وان عصر الشرق الاوسط، كل الشرق الاوسط، بملوكه ورؤسائه وشعوبه، الاصليين والوافدين قد بدأ يرسم خارطته؟



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٣ / ١٩٩٢

الإجابة قبل السؤال: فاصل من العزف المنفرد (١ من ٢)

اميركا وهموم وراثة العالم ... وقيادته!

محمود عوض*

■ يعيش رسامو الكاريكاتير الموهوبون في مازق دائم. انهم محرومون من رفاهية يتمتع بها كتاب الرأي، إذ ان رسام الكاريكاتير، حين يريد التعبير بريشته عن موقف ما، لا يستطيع ان يقول ما يريده بالرسم إلا إذا... وهو ما يملكه كاتب الرأي. بمعنى آخر: على الرسم الكاريكاتيري ان يتجه دائما إلى جوهر الموقف، ولا يلتف حوله او يستدرك بعده قائلا: «... إلا إذا». فالكاريكاتير الصحيح هو فن الاختصار وليس فن الشرح أو التفسير، لأن التفسير فن آخر له ادوات مختلفة في التعبير.

وبهذا الفهم نجح رسام كاريكاتير اميركي شهير اخيرا في ان يعبر بريشته عن رايه في الجدل القائم حول ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، إذ رسم شخصا شمشونيا مفتول العضلات وهو يدخل الى مكتب توظيف اشار اليه بلافتة «النظام العالمي الجديد» وسكرتيرة المكتب تقرأ الورقة التي يقدمها اليها شمشون هذا شارحا مؤهلاته، بينما هي تتساءل بقولها: آه... انت إذن قوة عظمى، ولكن... هل لديك مؤهلات اخرى؟

حدد رسام الكاريكاتير الاميركي رايه إذن بهذا الشخص الشمشوني المهيب، والمكتوب على صدره صراحة ان اسمه «الولايات المتحدة». اما كيف سيرد الشخص نفسه على تساؤل سكرتيرة «النظام العالمي الجديد» فهذا ما تركه الرسام إلى كاريكاتير آخر او إلى كاتب رأي... ليس مهما أيهما أسرع إنما المهم والجوهري تم التعبير عنه فعلا وهو التساؤل المنطقي المشروع: ماذا عند الولايات المتحدة غير قوتها العسكرية المتفوقة، لكي تطالب العالم بالتسليم لها في ما تسميه «النظام العالمي الجديد»؟ وفي الواقع انه حتى قبل أن يطرح كتاب الرأي تصورهم بالإجابات المحتملة على السؤال، جاءت الإجابة باسرع مما هو متوقع، ومن المكان غير المتوقع... جاءت من وزارة الدفاع الاميركية.

سربت الوزارة اخيرا ملخصا لوثيقة سرية من ٤٦ صفحة أعدها خبراء عسكريون وسياسيون اميركيون عن رؤيتهم لدور اميركا العالمي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. خلاصة الوثيقة هي: ان الولايات المتحدة اصبحت القوة العظمى الوحيدة عالميا، وعليها من الآن فصاعدا ان تمنع - بالسياسة او بالحرب - اي دولة اخرى في هذا العالم من التطلع إلى مناواة هذه القيادة الاميركية المطلقة للعالم، بل عليها أيضا أن تتولى «اقناع» المنافسين المحتملين بالتزام حدودهم الحالية من القوة العسكرية والاقتصادية، فمن الآن فصاعدا ستتولى الولايات المتحدة تحديد المسموح وغير المسموح به لكل دولة. هذا والا... فعلى صواريخ «كروز» وطائرات «الشبح» ان تتولى مهمة «الاقناع».

إذن، فالمسالة ليست مجرد كاريكاتير، ولا هي سخرية او دعابة. المسالة جادة تماما، وقد ارادت وزارة الدفاع الاميركية من خلال تسريب تلك الوثيقة ان تجعل تفكيرها مسموعا لدى كل من الحلفاء والخصوم. وخلال ايام صرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي بتعليق يتيم قال فيه «إن هذه الوثيقة الاميركية تعكس اتجاها فكريا نرجو الا يكون مطابقا للواقع». لكن فرنسا توقفت منذ وقت طويل عن ان تكون لاعبا رئيسيا في السياسات الدولية. ومن ثم فلم تكن كلمات الوزير الفرنسي تعني اكثر من «البغبغة» والسياسات الدولية لا تتشكل من الرجاء... ولا من البغبغة.

وحدث في شهر آيار (مايو) ١٩٦٧ ان خرج الزعيم الفرنسي الراحل شارل ديغول ليقرر علنا ان فرنسا ستكون ضد أي طرف يبدأ الحرب في الشرق الأوسط. كان هذا في سياق الأزمة المتصاعدة وقتها بين إسرائيل ومصر، وبعدما اغلقت مصر خليج العقبة ردا على تهديدات إسرائيل الرسمية باحتلال دمشق. وعندما بدات إسرائيل الحرب فعلا في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اوفى الزعيم الفرنسي بالتزامه فعلا، وقرر إدانة إسرائيل علنا كطرف معتد، والغى على الفور تسليم خمسين طائرة «ميراج» لإسرائيل، كانت فرنسا التزمتها في صفقة سابقة وكانت إسرائيل سددت ثمنها مقدما. بعدها قال شارل ديغول: «إن التسوية الصحيحة لازمة الشرق الاوسط هذه يجب أن تتم من خلال مباحثات تقوم بإجرائها الدول الأربع الكبرى».

وحين نقل هذا الراى إلى ليندون جونسون - الرئيس الاميركي حينئذ - علق على كلمات ديغول ساخرا: «اي دول أربع كبرى؟ انني لا اعرف سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وفي ما عداهما لا توجد اي دولة كبرى!». ولكن ما ان اصبح ريتشارد نيكسون رئيسا للولايات المتحدة، خلفا لجونسون، حتى كان لابد من ترشيد تلك الرؤية الفجة للعالم، ولو بحكم ان نيكسون كان دائما عميق الخبرة بالسياسات الدولية. من هنا بادر نيكسون إلى الاخذ بمشورة ديغول، وبعدها بدات الولايات المتحدة على الفور مشاورات منتظمة مع الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا، في ما عرف حينئذ باسم «المباحثات الرباعية».

وفي الحادي عشر من هذا الشهر - آذار (مارس) ١٩٩٢ - كان الرئيس السابق ريتشارد نيكسون هو نفسه الذي يتساءل علنا: «إذا لم تقم اميركا بقيادة العالم. فمن يقوم بذلك؟ اليابانيون؟ الصينيون؟ الروس؟ الالمان؟ هذه لحظتنا من العظمة. هذه لحظتنا من الحقيقة». بالطبع تلك الكلمات من نيكسون لا تعني انه تحول في عمره

المتاخر إلى طبعة جديدة من الجهل النشيط الذي كان اسمه ليندون جونسون في سنوات الستينات. انها لا تعني ايضا ان العالم تغير جذريا في ما بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٩٢، لكنها تعني فقط ان مرحلة فاصلة قد نشات في السياسات الدولية خلال السنتين الاخيرتين. فباختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى منافسة، واختفاؤه بقرارات إدارية قبل أي اعتبار آخر، نشا وضع

جديد تماما لم يجربه العالم منذ عام ١٨١٥ على الاقل، حينما ادت هزيمة نابليون بونابرت في واترلو إلى فراغ مفاجيء - بل الى خلخلة ضخمة مفاجئة - في المسرح الدولي.

لم يعد السؤال المطروح إذن في سنة ١٩٩٢: من يرث الاتحاد السوفياتي؟ وانما اصبح السؤال المطروح: من يرث العالم؟ تلك على الاقل هي الصورة، كما تبدو من العاصمة الأميركية واشنطن. تلك ايضا الصورة التي تعبر عنها كلمات الرئيس الاميركي جورج بوش في مؤتمر صحافي اخيرا، إذ قال ان الولايات المتحدة «لن تتنازل» عن وضعها الجديد باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، واضاف: «اصبحنا القادة، ويجب ان نستمر على هذا النحو في مركز القيادة... والذين يحاولون تحدي قيادتنا للعالم لا يفهمون كيف يتطلع العالم الينا كقادة».

لم يكن جورج بوش يتحدث من فراغ. يكفي ان يعرض الخبر المصور التالي في نشرة اخبار التلفزيون - من طوكيو إلى بكين إلى نيودلهي إلى الدوحة إلى الجزائر إلى ريودي جانيرو - صورة ميخائيل غورباتشوف، اخر رئيس لما كان يسمى اتحادا سوفياتيا وهو في رحلة «جمع تبرعات» شخصية له ولزوجته - حتى لا نقول رحلة تسول - في المانيا كي يحصل على نصف مليون دولار ويستعد للسفر إلى إسرائيل للحصول على ٣٥ الف دولار كمكافاة نهاية خدمة، بعدما وصل في صفاقته إلى درجة الشكوى من ان معاشه التقاعدي لم يعد يكفيه هو ومجوهرات زوجته، تماما بمثل صفاقة مارغريت تاتشر بعدما جرى الاستغناء عنها فجاة حينما استوفت مهمتها، فسلطت ابنها على كبار رجال الاعمال كي يوبخهم تليفونيا بقوله «عليكم الآن ان تردوا جزءا من الجميل بان تدفعوا لامي ما تيسر في حساب المؤسسة الخاصة التي تقيمها باسمها، الم تكن هي السبب المباشر في ثرائكم الفاحش طوال عشر سنوات»؟

إن في السياسات الدولية من البشر ايضا مقدار ما فيها من الحسابات. من هنا نعود إلى مناسبة هذا كله، وهي الوثيقة السرية التي سربتها وزارة الدفاع الاميركية عن تصورها لدور الولايات المتحدة في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

والفكرة الاولى التي تطرحها الوثيقة الاميركية هي اننا اصبحنا نعيش في عالم تسيطر عليه الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والمنفردة، وعلى هذه القوة ان تحتفظ لنفسها بقوة عسكرية كافية لردع اي دولة اخرى او مجموعة من الدول، تحاول تحدي السيطرة الاميركية، كما ان عليها القيام بتثبيط همة وعزيمة اي دولة اخرى تحاول تغيير النظام الاقتصادي السائد حاليا.

والفكرة الثانية في الوثيقة هي ان على الولايات المتحدة ان تتولى وضع ترتيبات امنية عالمية تحول بين المانيا واليابان وبين التفكير في إعادة التسلح مستقبلا خصوصا في المجال النووي. وفي هذا الخصوص على المانيا واليابان بالذات ان تقنعا بالقيادة الاميركية لهذا النظام الامني العالمي الجديد. من هنا يجب على الولايات المتحدة العمل بقوة على منع تسرب الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل. فإذا لم تفعل الولايات المتحدة ذلك قد تشعر المانيا واليابان وبقية القوى الصناعية باغراء التسلح النووي مما يهدد بحصول مواجهة مع الولايات المتحدة، خصوصا إذا تزايدت الازمات حول المصالح القومية.

والفكرة الثالثة الرئيسية في وثيقة البنتاغون هذه تطرح التزاما اميركيا جديدا بالدفاع عسكريا عن دول اوروبا الشرقية - الاعضاء السابقين في حلف وارسو - ضد أي احتمال قد ينشا مستقبلا إذا حاولت روسيا استعادة مركز الاتحاد السوفياتي السابق. وهذا الالتزام الاميركي الجديد يمكن ان تحققه ترتيبات امنية مشابهة لما اقامته الولايات المتحدة في الخليج. كما أن على الاستراتيجية الأميركية الجديدة أن تضع في اعتبارها دخول كوبا وكوريا الشمالية والصين في فترات من الازمة الطاحنة اقتصاديا اولا، وسياسيا بعد ذلك، مما قد يدفع بها إلى الاقدام على تصرفات قد تبدو غير منطقية في ظروف اخرى.

وخلاصة ما تطرحه تلك الوثيقة ان على الولايات المتحدة ان تجعل الخلل الجذري القائم حاليا في ميزان القوى العالمي وضعا دائما لمصلحتها، تحافظ عليه بقوة السلاح إذا لزم الامر. وعليها كذلك أن تتصدى مبكرا واولا لأي دولة تتطلع إلى دور اقليمي مهيمن وليس فقط إلى منافسة الولايات المتحدة. وبذلك يصبح المطروح مواجهته هنا ليس وجود قوة دولية او اقليمية نافذة، ولكن مجرد «التطلع» إلى مثل هذا الدور.

وبتلك الخطوط العريضة لا نصبح في الواقع امام معالم «نظام عالمي جديد» يتشكل على ارض الواقع، وإنما امام فوضى عالمية تديرها الولايات المتحدة باسم التفوق العسكري. ولان التفوق العسكري بمفرده ليس كافيا للاحتفاظ بموقع القوة العظمى المنفردة - وهي الرؤية الثاقبة التي صورها رسام الكاريكاتير بريشته - فإن إدارة تلك «الفوضى العالمية» ستعتمد على قيام الولايات المتحدة بتحديد الجزية التي ستدفعها الاطراف المعنية في الساحة الدولية. بل إن النظام الدفاعي الجديد الذي بدات تروج له وزارة الدفاع الاميركية حاليا للحماية ضد الصواريخ من الفضاء - ويتكلف خمسة بلايين دولار سنويا - يعتمد في اساسه على جمع هذا المبلغ من الحلفاء سنويا، مع منعهم في الوقت نفسه من المشاركة في التكنولوجيا الجديدة التي يعتمد عليها هذا النظام.

مع ذلك فإن اخطر ما في هذه الوثيقة الاميركية ليس ما تقوله - وهو في حد ذاته خطير بالدرجة الكافية - لكن الاخطر كثيرا هو ما لا تقوله.

---

* نائب رئيس تحرير «اخبار اليوم» القاهرية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

خواطر سياسية : الصراع بين : عالم القوة القديم .. وعالم الحوار الجديد



بقلم سعد كامل

اصمم بلا كلل او ملل عن الحديث . بأن عالما جديدا يولد ، وأن عالما قديما يختفي وينسحب بالتدريج . هى حقيقة يجب ان نتخيلها لنفهمها ونستوعبها . لكن بعض الكتاب يبدأون مقالاتهم بسخرية تعليقاً على اى شيء خاطيء يحدث في دنيانا : أهذا هو العالم الجديد الذى بشرتم به ، واكدتم انه احسن من العالم القديم ؟

وللمرة المائة ، اقول ان احدا لا يبشر بولادة العالم الجديد . انه هو الذى ولد من احشاء العالم القديم . هذا العالم القديم (اليوم) كان جديدا عندما ولد من احشاء عالم اقدم وهو العصور الوسطى .. اى منذ خمسمائة سنة . كانت هناك فترة انتقال من العصور الوسطى التى كانت تحدث . والعالم الجديد الذى كان يولد بسبب الثورة الصناعية . التى اضافت قوة عضلية مادية الى قوة الانسان . هذا العالم الذى كان جديدا (منذ خمسمائة عام) يلفظ الآن انفاسه الاخيرة وينسحب بالتدريج ليحل محله عالم جديد (عالم اليوم) بعد حدوث ثورة اكبر من الثورة الصناعية هى ثورة المعلومات والتكنولوجيا ، التى لا تضيف الى الانسان قوة عضلية فقط بل قوة ذهنية وفكرية بلا حدود والسر فى هذا ، ان الاكتشافات التى حدثت فى العقدين الماضيين تساوى اكثر مما احرزه الانسان من التقدم طوال ٤٠ قرنا مضت . وفى فترة الانتقال من عالم قديم ينسحب ، وعالم جديد يولد . تبقى بعض ملامح القديم جنبا الى جنب مع ملامح العالم الجديد ، وفى نهاية فترة الانتقال يسود العالم الجديد بمفهوماته وقيمه الاخلاقية والاقتصادية والسياسية .

واذا كنا نرحب بالجديد فلاننا دائما نستبشر خيرا بالجديد لانه يقضى على مفاهيم قديمة بالية كاستخدام القوة والمواجهة ، والوقوع فى اسر الحكم الشمولى ، ويحل محلها مفاهيم جديدة ، الحوار والتفاوض والديمقراطية .

ان اختفاء الاتحاد السوفيتي وهو حدث خطير ، يضع حدا للعالم القديم . ويوجد الآن عالم جديد بلا معسكر اشتراكى ، ولم يحدث هذا نتيجة خيانة او بفعل الامبريالية ، انه سقط تحت وطأة المتغيرات التي لم يدركها المعسكر الاشتراكى فى حينها ، فتخلف تحت وقع زلزال العالم الجديد . ان اختفاء ركن اساسى من العالم القديم يغير كل الحسابات العالمية ، فقد اختفت الحرب الباردة واصبح العالم لا يواجه استقطابا من حول قوتين عظميين تهددان العالم بحرب نووية . اصبح العالم قرية صغيرة جديدة تبدو فيه امريكا وكأنها القوة الاوحد ، وشرطى العالم بلا منازع ، ولكن هذا الى حين فقط . فامريكا القوة العسكرية العملاقة هى من بقايا العالم القديم الذى ينسحب ويموت . ان هذه القوة لن تدوم اكثر من عدة سنوات . فهى ضعيفة يسود فيها الركود الاقتصادى وترتفع فيها معدلات البطالة .. وتنافسها بشدة وقوة اليابان واوربا وقد ادى الوضع الاقتصادى بالرئيس بوش الذهاب مستجديا اليابان احسانا بان تعطف على بلاده وتسمح لها ببيع بعض سلعها فى اسواقها !! ولهذا فان الظاهرة الامريكية وانفرادها فى انحسار لانه لابد لها ان تخفض من ميزانية التسلح لانها لا تستطيع ان تستمر هكذا قوية عسكرية ، ضعيفة ومنهارة اقتصاديا .

وفى الاسبوع الماضى ، وقعت عدة حوادث ، تكشف بوضوح الصراع بين عالم القوة والمواجهة . بين العالم الجديد عالم الحوار والتفاوض



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

مبارك والأسد

فى ختام مباحثاتهما بالقاهرة ، عقد الرئيسان مؤتمرا صحفيا عالميا رفضا فيه منطق القوة (القديم) ورفض الرئيسان اى عمل عسكرى ضد العراق مادامت قد التزمت بقرارات الامم المتحدة . كما رفض الرئيسان اى محاولات لفرض عقوبات على ليبيا دون محاكمة عادلة وادلة قاطعة . وقال الرئيس مبارك لابد ان يراعى مجلس الأمن تاثير قراراته ضد ليبيا على الدول المجاورة . ان معارضة الزعيمين لمنطق القوة واستخدامها ضد العراق، وليبيا له مغزى خاص ، لان الدولتين ساندتا التحالف الدولى اثناء ازمة الخليج وهناك صعوبة فى جمع التحالف واستقطاب العالم ضد العراق مرة ثانية وضد ليبيا . اين نحن الآن من الاعتداء على (جرينادا) ، (بنما) والاعتداء الامريكى الوحشى ضد ليبيا .. كان العدوان بلا استئذان ، او رجاء . بعكس اليوم ، تشاور الجامعة العربية ، تلجأ ليبيا الى محكمة العدل ، تعرض محاكمة المتهمين تحت اشراف دولى والحق ان القذافى ابدى مرونة لم يكن يتحلى بها صدام حسين .

بطرس غالى

واستمرارا للحديث عن المفاوضة والحوار فى العالم الجديد بدلا من استخدام القوة كان ترحيب العالم كله بالمفاوضات بين اسرائيل وجيرانها العرب ، بأمل تطبيق القرار ٢٤٢ اى مبادلة الارض بالسلام ، ولكن اسرائيل منذ انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد ، وبعد مرور ستة اشهر ، لم تبد اى تفهم او مرونة ولا تريد تنفيذ قرارات مجلس الأمن ..

● عندما واجه الصحفيون بطرس غالى امين عام الامم المتحدة ، لماذ لا يطبق مجلس الامن القرار ٢٤٢ بالقوة كما فعل مع العراق ، وكما يريد ان يفعل مع ليبيا ؟

قال الدكتور غالى ان هناك فارقا بين القرارات التى صدرت اخيرا ضد العراق ، والتى تنص على استخدام كل الاساليب ومنها القوة لتنفيذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقى وقال ان القرار ٢٤٢ غير ملزم .

وقد هاج الرأى العام العربى ضد تصريح الأمين العام مما اضطره الى تفسير تصريحه . وليس فى تصريحه اى زلة لسان كما قالت بعض الصحف دائما هى حقيقة اراد الدكتور غالى ان يلفت نظر الشعوب العربية والحكومات الى ان القرار ٢٤٢ لم ينص بوضوح على استخدام القوة للتنفيذ كما فعل قرار المجلس بالنسبة للعراق . وقد وضح د. غالى ان المفاوضات الجارية بين اسرائيل والعرب تتم خارج نطاق الامم المتحدة بل تتم بتحجيم دورها ، وفى تقديرى ان المفاوضات الجارية بين العرب واسرائيل مقصود بها عدم مواجهة اسرائيل بالقرار ٢٤٢ ، وحتى لا ينتقل المجلس الى قرار بتنفيذ ٢٤٢ بالقوة وكأن بطرس غالى اراد ان يقول للعرب اعرضوا قضيتكم على مجلس الامن واطلبوا التنفيذ بالقوة ، مادامت لا تمتثل لقرار مجلس الامن . ان اسلوب العرب بقبول المفاوضات هو اسلوب العالم الجديد عالم الحوار ، اما اسرائيل فهى لازالت مكبلة باساليب القوة التى استخدمها العالم القديم .



دور الولايــات المتحــدة في النظــام العالمــي الجديــد

قام المعهد الملكى للشئون الدولية فى بريطانيا بدعوة الاستاذ « ريتشارد روزيكرانس » الامريكى الجنسية ، ويعمل استاذ للعلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا ، لإلقاء محاضرة حول موقع الولايات المتحدة فى النظام العالمى الجديد . وقد جاء فى المحاضرة ان مرحلة ما قبل تصفية الاتحاد السوفيتى كان من الممكن السيطرة فيها على الصراعات لتواجد القوى العظمى ، وذلك فيما يتعلق بالعديد من المشاكل فى اكثر من موقع فى العالم باستقطاب مواقف الأطراف المعنية . ومن ثم فخلال السنوات الثلاث القادمة ، ومع غياب إحدى هذه القوتين ، سيصبح بمقدور حلفاء وعملاء الولايات المتحدة الظهور على حساب عملاء الاتحاد السوفيتى المنحل .

وفى رايه انه من غير المحتمل قيام صراعات كبرى فى الوقت الحالى إلا انه يتوقع ظهور مشاكل من نوع اخر مثل :

○ فوضى إنتشار الاسلحة النووية فى اماكن متعددة فى العالم مثل الهند وباكستان ـ اسرائيل ـ جنوب إفريقية ـ كوريا الشمالية والجنوبية واليابان ثم المانيا .

○ وجود دول اخرى قادرة على إنتاج اسلحة نووية مثل كندا إلا انها تمتنع عن الانتاج رغم ان إمكانياتها فى هذا المجال سبقت قنبله بريطانيا النووية والتى فجرتها عام ١٩٥٢ .

واشار الى المخاطر التى تحيط بالاقتصاد العالمى والتى تتمثل فى القوة الاقتصادية اليابان وإنعكاس ذلك على باقى دول العالم ، والدول ذات الاقتصاد القوى ، وقد اقترح انه لمواجهة هذا الخطر ان تقوم مثل هذه الدول بتخفيض نسبة الفائض فى تجارتها وإعادة تشغيل هذا الفائض ، خاصة فى ظل الخطر الناجم عن عدم قدرة الدول الفقيرة سداد ديونها ، واثر ذلك على اقتصاديات الدول الغنية .

وحول إمكانية العالم فى الوصول إلى وضع افضل مما هو الآن . يرى بانه ممكن الوصول اليه وذلك بإقامة تحالف مركزى من الولايات المتحدة واوروبا حيث يعتقد ان الاخيرة اصبحت الآن مركزا لجذب الدول المحبة للسلام ، ويعتقد انه يمكن للولايات المتحدة الانضمام إلى اوروبا فى هذا ، وقد تليها جمهوريات الاتحاد السوفيتى المنحل والتى استقلت ومازال لديها إمكانيات مادية فى شكل مواد خام وبترول . ويقول بانه إذا ما نجح هذا التجمع الجديد فسيشكل مركزا للجذب لا يمكن مضاهاته .



وهناك تصوروا انه إذا ما إنضمت اليابان هى الاخرى إلى مثل هذا التجمع فالسؤال المطروح هو ماذا سيكون موقف الصين ؟؟ .. والتى يمكن ان تستغل قوتها البشرية لخدمة اهداف السلام .. إلا انه يؤكد عدم إمكانية فرض النظريات الديمقراطية على الصين بالقوة وإنما من خلال بعض القيود الاقتصادية وتحديد الاهداف الواجب عليها تحقيقها عن طريق مؤسسة دولية مثل صندوق النقد الدولى .

إلا انه خبير السياسة الدولية الأمريكى ريتشارد روزيكرانس .. يستدرك بعرض بعض العوامل السلبية التى قد تؤثر على خط سير هذا النظام العالمى الجديد إذا ما لجأت إحدى الدول إلى الانعزال او اللجوء إلى الحرب فى حل بعض المشاكل او تحقيق الاهداف عن طريق الحرب .

ويختم الاستاذ ريتشارد تصوره حول موقع الولايات المتحدة فى هذا النظام العالمى الجديد بوضع مجموعة إحتمالات تتمثل فى :

- ظهور أيدولوجيات جديدة . وإنعزال بعض الدول عن التحالف المركزى .
- وفشل جهود منع انتشار التسلح النووى .

وهو يرى ان تحقيق هذا التصور ، والذى يعتبر ان امريكا هى الدولة المرشحة لسيادة هذا التحالف ، قد لا يمكنه إثبات نفسه من اجل عالم يسوده السلام خلال القرن ٢١ إلى بعد خمس او ست سنوات .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

الاجابة قبل السؤال: فاصل من العزف المنفرد (٢ من ٢)

النظام الدولي الجديد ومسألة حقوق الانسان

محمود عوض*

■ خلال نصف القرن الأخير لم تحدث في الولايات المتحدة مناقشة شاملة للسياسة الخارجية الاميركية سوى ثلاث مرات. كانت المرة الأولى في اعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبلغت ذروتها بطرح السؤال الجوهري: من اضاع الصين؟ وذلك بعد سقوط النظام القديم فيها واستيلاء الشيوعيين على السلطة. ومن تلك المناقشة تبلورت أشياء كثيرة: سياسة «الاحتواء» ضد الماركسية في العالم، حلف شمال الاطلسي، مشروع مارشال، حرب كوريا، موجة المكارثية واذاعة اوروبا الحرة.

اما المناقشة الكبرى الثانية فبدأت أواخر الستينات، واستمرت حتى منتصف السبعينات، وكان محورها سؤالا: لماذا انهزمت الولايات المتحدة في فيتنام، ولماذا ذهبت أصلا إلى فيتنام؟ ومن تلك المناقشة ارتسمت معالم جديدة في السياسة الخارجية الاميركية: حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في الشرق الاوسط والغاء ارتباط الدولار الأميركي بغطاء ثابت من الذهب، والانفتاح الاميركي على الصين، والاتفاقات الاولى مع الاتحاد السوفياتي للحد من التسلح، والغاء التجنيد الاجباري، ثم تصعيد جديد مفاجئ في سباق التسلح.

والآن تدور في الولايات المتحدة المناقشة الكبرى الثالثة للسياسة الخارجية خلال نصف القرن الأخير، مناقشة بدأت قبل سنتين وتبلورت معالمها تدريجا مع تطور الاحداث. كان السؤال في البداية: من يرث الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية؟ ثم اصبح: من يرث الاتحاد السوفياتي ذاته؟ والآن أصبح السؤال: من يرث العالم؟

والوثيقة التي سربتها وزارة الدفاع الاميركية اخيرا تطرح اجابة اولى متكاملة داخل العقل الأميركي: أن على الولايات المتحدة ان تكون، بمفردها، التي ترث العالم. لكن ما لم تقله تلك الوثيقة يظل اكثر خطورة.

فاولا: يستهدف هذا التفكير الجديد ان تحتكر الولايات المتحدة لنفسها كل مجالات التكنولوجيا النووية، بل إن التحرك الوحيد الحاسم للولايات المتحدة خلال الشهور الأخيرة هو الذي يرتكز على وضع علماء الطاقة النووية السوفيات مباشرة تحت الاشراف الأميركي من خلال مسميات وصيغ مختلفة. وفي هذا السياق ايضا يمكن فهم المطاردة الاميركية الحالية لكوريا الشمالية مثلا، بحجة خطر التسلح النووي. كما يمكن أيضا فهم الحديث المتقطع عن احتمالات تسرب العلماء النوويين السوفيات إلى إيران أو باكستان أو ليبيا او العراق. تلك كلها رسائل محددة موجهة ايضا إلى حلفاء الولايات المتحدة قبل أي طرف آخر.

وثانيا: تعني الوثيقة الأميركية الغاء كاملا لفكرة «الأمن الجماعي»، وهي كانت الدرس الاساسي للحرب العالمية الثانية، وتبلورت في ميثاق الامم المتحدة. إن الوثيقة التي أعدتها وزارة الدفاع الأميركية تعبر عن اتجاه يريد من العالم ان يقبل صراحة دخول فاصل زمني مفتوح من «العزف المنفرد». ليس هذا فقط، بل عليه ان يقبل ايضا الالتزام مسبقا بتحمل تكاليف انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. ولو مضى هذا الاتجاه في طريقه بمثل التصور المطروح فإنه سيعني أزمات أميركية حادة وفاصلة، ليس مع خصوم مؤجلين كالصين فحسب، ولكن ايضا مع حلفاء سابقين كاليابان والمانيا.

وثالثا: يؤدي الاخذ بهذا التصور إلى نسف فكرة سيادة الدولة من اساسها باعتبارها حجر الزاوية في العلاقات الدولية. فبإشارة اصبح تستطيع الولايات المتحدة ان تحدد مواطنين في ليبيا مثلا وتطالب بتسليمهما إليها. وتستطيع الإشارة إلى محطة كهرباء في العراق وتطالب بنسفها بحجة انها تخدم العودة إلى التسلح. وتستطيع الاشارة إلى سفينة كورية في أعالي البحار كي تهددها في المياه الدولية بحجة حملها اسلحة إلى سورية او ايران. وتستطيع الزام فرنسا التوقف عن دعم مزارعيها بحجة ان هذا يضايق المزارعين الاميركيين. وتستطيع الزام اليابان شراء حصة محددة من السيارات الاميركية على رغم انها اغلى واسوأ بحجة تصحيح العجز التجاري الاميركي. وتستطيع الزام تشيكوسلوفاكيا اغلاق مصانعها الحربية بحجة انها يجب الا تنافس صناعة السلاح الأميركي... الخ.

ورابعا: تطرح الوثيقة الاميركية تصورها باسم انتهاء الحرب الباردة. لكن ما لم تقله هو ان مثل هذا التصور يقوم في الحقيقة على اساس أن الحرب الباردة لم تنته بعد، وانها اذا كانت انتهت في المسرح الاوروبي فلا يزال على جمهورية روسيا الاتحادية ان تتقلص عسكريا بالكامل في المسرح الآسيوي. ولا يزال على كوريا الشمالية أن تخضع للتفتيش الدولي. ولا يزال على الصين، حسنا، الصين تقودنا إلى النقطة التالية.

فالشعار الجديد، الذي يريد هذا التفكير المطروح أن يتحرك دوليا من خلاله، هو «احترام حقوق الانسان»... والفكرة في حد ذاتها ليست جديدة، إذ سبق للرئيس الأميركي جيمي كارتر ان طرحها في خطابه الافتتاحي عام ١٩٧٦ معلنا التزامه القوي الدفاع عن حقوق الانسان التي اعتبرها «روح سياستنا الخارجية»، وفي حينها شعر الجناح الايمن في السياسة الاميركية بالسرور من الشعار لأنه سيستخدمه ضد الاتحاد السوفياتي. وشعر الجناح الأيسر ايضا بالسرور لأنه سيستخدمه ضد الشيلي والبرازيل وجنوب افريقيا ودول اخرى. أما في العام ١٩٩٢ فإن هذا الشعار بدأ يتخذ ابعادا اكبر، وبشكل اكثر انتقائية.

فحقوق الإنسان عند اصحاب هذا الشعار في السياسة الأميركية تصبح مهمة اذا كانت ستسمح بتدفق ملايين اليهود السوفيات إلى اسرائيل. لكنها غير قائمة بالمرة اذا ادت إلى تدفق آلاف من المهاجرين من كوريا إلى الولايات المتحدة. وحقوق الانسان مهمة، بل هي شرط مسبق، اذا كانت ستختصر الطريق إلى تفكيك الاتحاد السوفياتي. لكنها تصاب بالخرس اذا كانت ستؤدي إلى هجرة عالم نووي سوفياتي إلى دولة أخرى غير الولايات المتحدة. وحقوق الإنسان هي المحور اذا كان الهدف هو الضغط على الصين لتعديل مسارها السياسي. لكن لا حقوق للإنسان بالمرة اذا كانت تعني ضرورة الافراج عن آلاف الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

ثم نأتي إلى نتيجة اخرى تفترضها



الوثيقة الاميركية من دون أن تحددها صراحة. فخلال نصف القرن الأخير على وجه الخصوص - وبالذات عندما كانت الولايات المتحدة تنتج بمفردها اثنين وخمسين في المئة من كل السلع والخدمات في العالم- كانت حرية التجارة الدولية هي أول حملة مفيدة يطلبها كل سفير اميركي من الدولة التي تستضيفه. الآن في عام ١٩٩٢، وبعدما تقلص نصيب اميركا من الانتاج العالمي إلى اربعة وعشرين في المئة، فإن حرية التجارة العالمية اصبحت تعني فقط الاستيراد من أميركا. لكنها لا تعني ابداً التصدير إلى اميركا.

وفكرة احتفاظ الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى المنفردة في العالم هي في الأساس فكرة اقتصادية، وان كانت تحت حماية صواريخ «كروز» وطائرات «الشبح». اصبح الحديث الآن صريحا ومباشرا، على السنة المسؤولين الاميركيين، عن ضرورة التزام شراء قدر أكبر من المنتجات الاميركية، ابتداء من الاسلحة إلى الوجبات السريعة. وأصبح الحديث يجري ايضا عن التعامل باسعار السوق. لكن هذا لا يعني مثلا ان تزيد اليابان صادراتها إلى السوق الاميركي بناء على اقبال المواطنين الاميركيين، ولا يعني ايضا ان يطرح منتجو البترول سلعتهم الرئيسية في السوق العالمية بالسعر الذي يرونه مناسبا لمصالحهم او حتى مجرد السعر الذي يتمشى مع معدلات التضخم العالمي...الخ. ومع ان النموذج الاميركي اعتمد في جاذبيته حول العالم من البداية على نظام مالي مفتوح ومتحرر من التدخلات السياسية، إلا ان الولايات المتحدة هي نفسها التي تخلط السياسة بالمال عندما تقوم بتجميد ارصدة الدول الأجنبية في بنوكها لاسباب سياسية - كوبا منذ الستينات وايران منذ السبعينات وليبيا منذ ١٩٨٦- كمجرد امثلة يمكن فهمها بلغة السياسة ولكن لا يمكن فهمها بلغة الاقتصاد الحر.

والنموذج الاميركي كان يعتمد أيضا على اشتراط انسحاب المال العام من أي تنمية اقتصادية، لكن الولايات المتحدة اعطت لليابان مثلا فترة سماح لانها تعرف انه بغير ذلك لا تتحقق التنمية السريعة. وبينما تشترط الولايات المتحدة على خصومها السابقين تفكيك اي قطاع عام وبيعه مسبقا قبل اي تعاون، تقوم هي نفسها بإعطاء اربعة بلايين دولار سنويا معونة لإسرائيل، الدولة التي يوجد لديها، نسبيا، أكبر قطاع عام في كل منطقة الشرق الأوسط.

بالطبع لم يكن مفترضا ان تتناول الوثيقة الاميركية كل هذا في مجرد ٤٦ صفحة. والوثيقة ذاتها لا يمكن اعتبارها سياسة نهائية بعد. لكن اهميتها هي في تعبيرها عن اتجاه له أساس حقيقي في العقل السياسي الاميركي. اتجاه يعيش نشوة الانهيار المروع لما كان اتحادا سوفياتيا، وتضارب المصالح بين الحلفاء التقليديين. ومن كليهما يريد هذا الاتجاه ان ينطلق الآن إلى مرحلة من انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، أو وراثة العالم، أو العزف المنفرد داخل مجتمع دولي يجب أن يسعد كثيرا من مجرد الاستماع والتصفيق والدفع بالتي هي أحسن. ولكن ليس عليه أن يتطلع إلى المشاركة في وضع اللحن الأساسي.

واصحاب هذا الاتجاه يستخدمون حرب الخليج كنقطة انطلاق إلى تصورهم هذا لعالم ما بعد الحرب الباردة. حرب تشكلت من ثلاثة عناصر: القيادة الأميركية، وبصمة الأمم المتحدة، وتمويل سخي من الآخرين. لكن المشكلة هنا هي أن حرب الخليج الأخيرة تلك لا تمثل سوى حالة استثنائية تماما، وشاذة بالكامل، والتصور المطروح في الوثيقة الاميركية يريد أن يجعل من هذا الشذوذ قاعدة لصياغة العالم الجديد. عالم العزف المنفرد. إنه لم يشغل نفسه بالمرة بكل تلك التناقضات الصارخة الكامنة فيه. ولم يشغل نفسه أيضا بالأزمات الطاحنة التي يمكن ان يقود العالم اليها. ازمات لن تكون في هذه المرة بين الولايات المتحدة وخصومها، ولكنها بالدرجة الاولى ستكون بين الولايات المتحدة ومن كانوا حلفاءها لنصف قرن على الأقل.

في الواقع أن منطق تلك الوثيقة الاميركية بسيط بقدر ما هو متفجر. منطق يقول: فلنطرح الاجابات اولا. اما الاسئلة، ففيما بعد.

---

* نائب رئيس تحرير «أخبار اليوم» القاهرية.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

من الذي فقد عقله؟

بقلم: محمد الأسعد*

ما دام مصطلح «النظام الدولي الجديد» قد جاء من خارج المنطقة العربية، ولم يخرج من مشروعاتنا وتهاويلنا الفكرية ومؤتمراتنا، فمن الحق التساؤل عما اذا كان هذا النظام سيأتي ويذهب بدون ان نعرفه او نكتشف دلالته. ومن الحق التساؤل عما اذا كنا سندرك متضمناته الحقيقية لا الوهمية ام أن هذا الادراك سيظل صدى للمدركات الخارجية ايضاً. واخيراً من الحق التساؤل عن الكيفية التي سيؤثر فيها على عالمنا ومساراته الراهنة.

من المؤكد انه سيأتي ويذهب، ولن يكون (نهاية التاريخ) التي تحدث عنها الكاتب الياباني - الاميركي (فوكوياما) لأن المنظور التاريخي يعلمنا ان تداول الايام بين الناس قانون يعلو على الرغبة، ولكن المشكلة هي في اكتشاف دلالته في الوقت المناسب. وتاريخ السنوات الست الماضية، بل والاربعين الماضية، يشير الى ان فعل المعرفة ظل فعلاً مستعاراً. وهذا امر طبيعي: ضمن لا يفعل شيئاً على صعيد وجوده وعلى صعيد العالم بالتالي لا حظ له من اصالة المعرفة. اننا نتداول ما يقال، ونسيء الترجمة احياناً، فتصبح الكارثة مضاعفة.

يقال الان، وبتسليم احياناً شبه مطلق، ان هذا النظام يعني نزع الصفة الايديولوجية عن الصراعات المقبلة، ونزع الاسلحة، ويركز على حقوق الانسان واشاعة الديمقراطية وعلى دور الامم المتحدة القائد، وعلى تعددية القوى - التجمعات الاقليمية بدل الاستقطاب الحاد الذي مضى. فما نصيبنا من كل هذا؟ ان نغمة نزع الايديولوجية عن الصراعات ورعاية الديمقراطية، وحقوق الانسان، واعطاء الامم المتحدة دوراً بارزاً، تجد في النفس العربية صدى محبباً وبخاصة لدى تلك النفوس التي حولتها الايديولوجيات والاسلحة والتسلط الى حطام شبه بشري. وقد تنشأ هياكل وتجمعات جديدة بدل تلك التي سحبت الأرض من تحت اقدام دعاويها الايديولوجية وتسلطها، الا ان «النظام الدولي الجديد» لا يضع كما هو ملاحظ، تفاصيل ما سيتجسد على الأرض. انه دعوة ايديولوجية بدوره اذا حللنا الكلمات الثلاث التي يتكون منها. فهو «نظام» اي انه غير الفوضى السابقة والخواء، وهو «دولي» اي انه جامع وشامل للجميع ومنهم، وهو «جديد» بمعنى انه ينسخ العالم القديم ويعد بما هو غيره. وباختصار، يمكن القول ان هذا المصطلح دعوة اكثر مما هو انعكاس لواقع قائم. فهذا النظام يتجاهل بروز القوى الجديدة: اوروبا واليابان، ويتجاهل هذا التحلل الذي يلم بشعوب كاملة بدأت تخوض صراعات وحروب القرون الماضية، وكأنها استيقظت فجأة وهرعت الى اسلحتها لاستئناف حرب عصورها الحجرية. وهذا النظام يتجاهل ان الآلية التي تحكمت وأفرزت نظم الديكتاتورية الرثة في العالم الثالث ما زالت قائمة. وأن مثل هذه النظم هي خارج «التاريخ» الذي وصل الى نهايته مع الليبرالية ونظام السوق الحر، وليست نظماً في «التاريخ» حتى.



صحيح ان مثل هذه النظم التي تعيش على هامش التاريخ يمكن ان تجبر على الدخول فيه. ولكن ليس للوصول الى «نهاية»، فستبقى جزءاً من «سوق حر» واسع ولكن اغلب بضاعته الاسلحة. اما الليبرالية فستكون مطلباً لحكامه على صعيد دولي. وستطالب هذه الانظمة بحصة زعمائها وعصاباتهم من ليبرالية العالم الجديد. ولن يتذكر احد ان اقبية هذه الانظمة تحتشد بالعبيد. ومثل هذا الأمر متوقع في ظل حقيقة ان المنظمات الاقليمية التي جمعت دول هذا العالم في الماضي مثل منظمة الدول غير المنحازة، وجماعة الـ ٧٧.. وغيرهما لم تطرح في اي يوم من الايام على بساط البحث حقوق مواطنيها بل طرحت حقوقها هي كأنظمة اقليات حاكمة على صعيد دولي.

يبقى من نصيبنا كما يبدو هذا الاتجاه الى ايجاد تجمعات اقليمية تخترق الجغرافيا السياسية والأطر الحضارية للشعوب. ونحن مغنيون بها بالدرجة الاولى كعرب، لأننا اذا اهملنا الشعارات التي استغلتها انظمة التخلف والتسلط، نجد المنطقة العربية تحتفظ باطار حضاري واحد ويترابط جغرافي - سياسي لا تخطئه عين حتى السانج في العلوم السياسية، وان هذا الاطار وهذا الترابط قد تم قضمها عن سابق عمد وتصميم بالتدمير المتطاول لأي امكانية اكتشاف لهذا الاطار وهذا الترابط على اساس واقعي.

وما يحدث الان من دعوات لتجمعات ومراكز قوى على صعيد دولي، مثل الوحدة الاوروبية، وتجمع دول الكومنولث المستقلة، والسوق الاقتصادية الاسلامية بين تركيا وايران وخمس جمهوريات اسلامية في آسيا الوسطى، يدفع الى التساؤل عن الكيفية التي تنعكس فيها هذه الدعوة في المنطقة العربية التي انشغلت طوال قرن كامل في البحث عن بوابة مثل هذا التجمع، فما وجدت غير المغامرين الذين جيروا هذا الانشغال لمصالحهم الخاصة فقادوها الى بوابات الجحيم. هذا التساؤل مشروع الان حيث لا يعقل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ان تتشقق المنطقة العربية الى شظايا وسط عالم يتكتل ويتجاوز عقبات اختلاف اللغة والحضارة والجغرافيا.. وتزيد وضعها سوءاً فتقفز عما هو طبيعي وتتجاوز الى غير الطبيعي... فهل أفقدت الاربعون سنة الماضية هذه المنطقة عقلها.. ام ان العالم الجديد هو الذي فقد عقله؟!

• كاتب فلسطيني



المصدر : المساء

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

د.أسامة الباز..فى هيئة الكتاب:

النظام العالمى الجديد لم يتبلور..حتى الآن

كتب ـ مصطفى القاضى :

اعلن د . اسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ان النظام العالمى الجديد لم يتبلور حتى الان وانه مازال فى مرحلة المخاض .

قال د . الباز فى الندوة التى اقامتها هيئة الكتاب انه غير صحيح مايعتقده البعض من دول العالم الثالث بأن هذا النظام تحتكره دولة معينة ولا ينبغى ان نسلم بأن الولايات المتحدة الامريكية تتحكم فى هذا النظام الاحادى بما لديها من مصادر قوة سواء من الناحية الاقتصادية او العسكرية او السياسية .

اوضح د . الباز ان الفراغ الذى حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتى لابد ان يجد من يملأه ولكنه سيحتاج الى وقت طويل .

اضاف : من المنتظر ان تلحق الصين بالركب الموجود فى العالم وان اليابان سوف تساعدها لانه من مصلحتها ان تمنع اى تقدم يأتى من الخارج .

اكد ان الدور الذى قامت به الولايات المتحدة الامريكية فى ازمة الخليج لم يكن دورا انفراديا وانها لم تكن قادرة وحدها على تحقيق هذه المهمة وانما كان هناك اتفاق بينها وبين معظم دول العالم لانهاء الاحتلال العراقى فى الكويت .

واشار الدكتور الباز الى ان الولايات المتحدة الامريكية لم تتخذ قرارها إلا بعد مؤتمر القمة العربية يومى ٩ و ١٠ اغسطس عام ١٩٩٠ .

اكد انه لولا الموقف العربى وموقف مصر بالذات لما استطاع الرئيس الامريكى جورج بوش تعبئة امريكا والعالم كله للقيام بمهمة تحرير الكويت .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأهرام

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

□ ملامح النظام العالمى الجديد :

فى مناظرة بين أسامة الباز والمفكرين المصريين

□ د . الباز : امريكا لن تكون الأولى فى النظام الجديد الذى سيكون متعدد القوى .

لطفى الخولى : المجتمع الدولى .. هل تدخل بفرض حقوق الانسان

فى لقاء فكرى رمضانى بهيئة الكتاب المصرية تحدث أمس الاول الدكتور اسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية فى محاضرة حول النظام العالمى الجديد واثره على مصر والمنطقة العربية .

وقد تحولت المحاضرة إلى مناظرة شارك فيها نخبة من كبار المفكرين المصريين وحضرها السيد فاروق حسنى وزير الثقافة وادارها الدكتور سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب واستمع اليها جمهور كبير من المثقفين .

وفى البداية اكد الدكتور أسامة الباز ان النظام العالمى الجديد لم يتبلور حتى الآن فهو لم يزل بعد فى مرحلة المخاض وان البعض يخطىء حين يتصور أن دولة واحدة هى المحتكرة لهذا النظام العالمى الجديد فهذا وهم يقع فيه هذا البعض .

واشار الدكتور الباز إلى أن البعض الآخر يقول ان هذا النظام العالمى قد ظهر بالفعل وانه اصبح احادى القطب أى اصبحت الولايات المتحدة الامريكية هى القوة التى تتحكم فى هذا النظام العالمى بعد انهيار القطب الآخر وهو الاتحاد السوفيتى .

وقال ان المراقب لأول وهلة يستطيع ان يصل الى هذه النتيجة وهذا خطأ لأن النظام لم يتبلور بعد ولا يمكن ان يظهر هذا النظام العالمى فجاة .

وقال الدكتور الباز ان اسباب هذا التغيير فى العالم يرجع الى عوامل مختلفة اهمها تغير ظروف العالم كله فمعروف انه

تابع المناظرة :

عائشة عبدالغفار

مصطفى النجار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور حلفى الاطلنطى ووارسو وانعكاس ذلك على سباق التسلح الرهيب بين الشرق والغرب . إلا أن العالم كان لا يستطيع الاستمرار فى هذا السباق فقد اتضح للكتلتين انه لو استمر السباق لاستنزفت موارد العالم تماما فقد وصل السباق الى ما يسمى حرب النجوم وكان كل نظام هجومى يخرج له نظام دفاعى مضاد وهكذا استمر السباق .

ملامح النظام الجديد

وقال أن التغيير الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى سيظل مسألة مطروحة للنقاش ولابد أن نعرف ان جورباتشوف ومجموعة معه كانت تقوم بعملية التغيير ولكن المشكلة انه لم يكن عندهم اهداف محددة طويلة المدى للتغيير . لقد كان فى نيتهم ان التغيير سيكون جزئيا ولكن اتضح لهم ان هناك قوانين حركة تحكم عملية التغيير ذاتها فلما جاء هذا التغيير ساروا فيه بمعدل سريع جداً . وعلى كل لا احد يستطيع الحكم على الاحداث التاريخية بسرعة .

وتحدث الدكتور أسامة الباز عن الملامح الاساسية للنظام العالمى الجديد فقال : انه نظام ليس احادى القطب كما يتصور البعض بل اعتقد انه سينتقل إلى نظام متعدد الاقطاب وأن الولايات المتحدة لن تكون القطب الأول فى النظام العالمى الجديد .

وأن أوروبا الموحدة ستكون هى القطب الاول بما تملكه من قوة اقتصادية وثقافية وان المانيا الموحدة هى التى ستكون القاطرة التى تجر العجلة الاوروبية .

ويأتى بعد ذلك الولايات المتحدة وكندا وسبب تأخر الولايات المتحدة الى مركز القوة الثانية او القطب الثانى انها تعانى من عجز فى ميزانها التجارى فهى دولة مديونة لدول عديدة وديونها وصلت الى رقم كبير جدا وهو ٣ آلاف مليار دولار لدول عديدة مثل دول النمور الآسيوية وغيرها .

اما القوة الثالثة فى النظام العالمى الجديد فستكون لليابان ودول النمور الاسيوية .

والقوة الرابعة ستكون روسيا الاتحادية بعد ان تنتهى فترة عدم التوازن الحالية لانها تملك امكانيات التفوق .

ثم يأتى بعد ذلك القوة الخامسة وستأتى بعد سنوات وهى الصين التى ستكون مؤهلة لأن تلحق بهذا الركب .

واعتقد ان اليابان ستساعد الصين لانهما فى النهاية من اصل حضارى واحد .

وانتقل الدكتور الباز الى الملمح الثانى من ملامح النظام العالمى الجديد بعد تعدد الاقطاب وهو ان تقل اهمية القوة العسكرية رغم انها ستظل موجودة الى ان القوة الاقتصادية ستكون الاولى ثم القوة السياسية ثم القوة الثقافية والحضارية واخيرا القوة العسكرية .

وعقب محاضرة الدكتور أسامة الباز تحدث عدد من مفكرى مصر وطرحوا عددا من التعليقات والاراء والاسئلة التى ناقشها معهم الدكتور الباز وكانت البداية من الشاعر احمد عبد المعطى حجازى الذى تساءل عن مستقبل اسرائيل فى النظام العالمى الجديد .

وعن ذلك قال الدكتور الباز ان اسرائيل ستقل اهميتها النسبية لدى كثير من دول العالم كعنصر من عناصر القوة فاسرائيل كان لها قيمة عسكرية فى المواجهة بين الشرق والغرب وهذه القيمة ضعفت بانتهاء المواجهة ولذلك بدأ حديث هامس داخل بعض الدوائر الاسرائيلية عن الحديث عن مستقبلهم فى النظام الجديد بضرورة توجيه الاهتمام بقدر اكبر إلى الصين واليابان والا يكون الاعتماد الاساسى على الغرب .

وطرح الكاتب الكبير والمفكر لطفى الخولى للمناقشة مبدأ الاعتماد المتبادل فى المجتمع الدولى وما يحدث الآن من أن المجتمع الدولى يتدخل فى قضايا كانت تعتبر من القضايا الداخلية للدول مثل حقوق الانسان والديمقراطية والعلاقة الجدلية بين الحرية والنظام السياسى وعلاقة ذلك بالنظام العالمى الجديد .

وعلق الدكتور الباز بقوله أن تدخل المجتمع الدولى لفرض القيم الجديدة مثل حقوق الانسان والديمقراطية فى جانب منها ايجابى فى النظام الجديد ولكن المشكلة أن جذور هذه القيم مختلفة حتى عند الاوروبيين والغرب فبعضهم يسمح باهدار هذه القيم فى بلده ويطالب بالتمسك بها فى دول اخرى وبعضهم ينظر اليها بمعايير مختلفة . وهكذا تمثل هذه القيم مشكلة ومن هنا كان تنبه الرئيس حسنى مبارك للمشكلة ودعوته للمؤتمر الدولى للمبدعين ليحددوا أى القيم يجب ان تنتقل وتطبق بنفس المعيار فى كل دول العالم .

ثم تحدث الكاتب رجاء النقاش عن اهمية الثقافة فى النظام العالمى الجديد كما اشار اليها الدكتور الباز وأكد انه رغم النشاط الثقافى فى مصر وحرص الدولة على ذلك الا ان هناك حلقة مفقودة فى التنفيذ بين اهتمام الدولة والرئيس شخصيا وبين الواقع الثقافى فى مصر واشار الى عدد من الامثلة والمشاكل مثل قضايا النشر وتصدير الكتاب وتشويه اللغة العربية بالكلمات الاجنبية (مثل اسماء المحلات) والموقف السلبى للدولة من ذلك .

وعلق الدكتور الباز بأن هذا الدور لا يقع على الدولة وحدها بل على اجهزة كثيرة وعلى المثقفين وعلى درجة التسامح بين المثقفين فى تقبل الافكار والاراء الاخرى .

نظام الآن ونظام المستقبل

وتحدث الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات معلقا على محاضرة الدكتور الباز بقوله اننى أرى ان النظام العالمى الجديد سيكون متعدد الاقطاب فى المستقبل ولكن النظام العالمى الآن هو نظام اميل إلى احادى القطبية فهناك قوة واحدة الان وهى الولايات المتحدة المتحكمة فى اصدار قرارات دولية مؤثرة .

ولكن أرى أن هذه مرحلة قد تطول او تقصر ولكنها مرحلة احادية القطبية والقوة العسكرية هى الاساس فيها وأما الاقطاب الأخرى فأرى أنها مرشحة لان تتنازع المسرح الدولى اذا توحدت ارادتها السياسية .

وعلق الدكتور الباز على رأى الدكتور البلتاجى بالموافقة على الجزء الاول منه بالنظام العالمى الآن ولكنه أختلف فى الجزء الثانى وقال ان الشواهد التى تجعلنا نحكم بهذا لم تشكل بعد قانونا للحركة والذى حدث انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وقعت ازمة الخليج واخذت الولايات المتحدة موقفا يتوافق مع دول أخرى عديدة فهو موقف لم يكن رائدا ولكنه متفق مع المجتمع الدولى وركبت الولايات المتحدة الموجة وقدمت اكبر قوة عسكرية ولكن هذه الواقعة لا تكن لاثبات قانون للحركة الدولية فى النظام العالمى الجديد وان كانت قد اقنعت البعض بأن الولايات المتحدة هى المتحكمة وهذه فترة مؤقتة وهو دور على المدى القصير ولا يمكن ان يصل الى المدى المتوسط او الطويل .

وثيقة البنتاجون... والدور الأمريكي في العالم!



بقلم أحمد حمروش

عندما تصدر عن البنتاجون وثيقة تشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية ستكون القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد وانها لن تقبل منافسين لها... فان الامر يجب ان يؤخذ على محمل الجد... فوزارة الدفاع الامريكية لا تصدر مثل هذه الوثائق الا اذا كانت تقصد من ورائها تثبيت حقيقة تريد ان تكون واضحة أمام العالم كأساس للتعامل مع الولايات المتحدة الامريكية.

والواضح من هذه الوثيقة التي تعتبر الادارة الامريكية مسؤولة عنها مسؤولية كاملة ان الولايات المتحدة تريد ان تنفرد وحدها بالسيطرة على العالم وحل كافة المشاكل تبعا لمصلحتها الخاصة... وتهميش دور القوى المنافسة التي تتجسد في اليابان ومجموعة الدول الاوروبية بعد ان اصبح الاتحاد السوفيتي (سابقا) يعيش مرحلة من الانهيار والتمزق وعدم الاستقرار.

وفي حرب الخليج لم تتحرك امريكا بمفردها وانما حرصت على تجميع تحالف دولي تحت مظلة الامم المتحدة ومجلس الامن وكان ذلك نصراً سياسياً لها اكتمل بنصر عسكري اصبحت بعده هي صاحبة الكلمة العليا في تقرير الامور دون خشية من وجود معارضة داخل الامم المتحدة.

واظهرت نهاية الحرب الباردة ان امريكا قد انتصرت ايضا نصرا طالما سعت اليه برفع شعار محاربة الشيوعية دون ان تطلق طلقة واحدة... ولا يستقيم قول ميخائيل جورباتشوف في تصريحاته الاخيرة التي ادلى بها لصحيفة «الواشنطن بوست» ردا على وثيقة البنتاجون وتصريحات بوش المؤيدة لها... لا يستقيم قوله بأن نهاية الحرب الباردة كانت انتصارا للمعسكرين... فالولايات المتحدة هي التي انتصرت فقط لانها مازالت متماسكة عسكريا ، وصاحبة النفوذ الاقوى في حلف الاطلنطي ، ومازال البنتاجون يواصل تطوير اسلحته بينما تمزقت القوات المسلحة (السوفيتية سابقا) وبدأت منافسة بين دول الكومنولث على انشاء جيوش مستقلة، وانهار حلف وارسو ، وطلب بلتسين الانضمام لحلف الاطلنطي!

وثيقة البنتاجون تستند اذن إلى نصر امريكي سياسي... لم تنفرد به امريكا بصورة مطلقة ولكنها كانت صاحبة النفوذ الاكبر فيه... الامر الذي يهيئ لها ان تكون صاحبة الكلمة الاخيرة في المشاكل الدولية والمحلية التي تتعرض لها.

على سبيل المثال... مشكلة الشرق الاوسط التي تعتبر اشد المشاكل التهابا شاءت امريكا ان تحلها بعد ازمة الخليج بعيدا عن الامم المتحدة عن طريق المفاوضات المباشرة تحت رعايتها ورعاية الاتحاد السوفيتي في المرحلة التي كان دوره فيها ينحسر ويصبح بلا قيمة.

ابعدت الادارة الامريكية الامم المتحدة عن حل هذه المشكلة رغم مطالبة الامين العام بضرورة ان يكون لها دور باعتبار ان المفاوضات تقوم على اساس قرارات مجلس الامن.

كان في الموقف الامريكي تجاوب مع رغبة الحكومة الاسرائيلية التي كانت ومازالت تعتبر ان موقف الامم المتحدة مناهض لها بما اصدرته من قرارات كثيرة ضد بعض تصرفات الحكومة الاسرائيلية واعتبارها لسنوات عديدة ان الصهيونية نظرية عنصرية الى ان تراجعت عن هذا القرار اخيرا منذ عدة شهور بالنفوذ الامريكي ايضا.

لذا قال الدكتور بطرس غالي امين عام الامم المتحدة في تعليق سريع ان انفراد امريكا بالقوة سوف يضعف المنظمة الدولية. والمراقبون يشيرون الى ان التدخل والنفوذ الامريكيين سوف يجعل من الامم المتحدة اداة من ادوات امريكا لتنفيذ سياستها... وقد اكد رئيس وزراء ايطاليا

جوليو اندريوتي خلال زيارته الاخيرة لنيويورك ان المنظمة الدولية يجب ان تكون الحارس الوحيد للسلام والاستقرار في العالم والحكم في المنازعات الاقليمية المختلفة... وهو ما يعني صراحة عدم الموافقة على ان تكون الامور في يد امريكا وحدها.

والظاهرة التي نقف عندها هي النقد المتعدد الأوجه الذي قوبلت به وثيقة البنتاجون سواء خارج أمريكا او داخلها.

في اجتماع مجلس التعاون لحلف الاطلنطي الذي عقد خلال هذا الشهر في بروكسل واجه جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي تساؤلات عدة عن صحة رغبة الولايات المتحدة في ان تصبح القوة العملاقة الوحيدة... ورولان دوما وزير خارجية فرنسا انتقد الوثيقة الامريكية صراحة... وزير خارجية ايطاليا ديميكيليس قال ان بناء النظام العالمي الجديد خطة طموحة يجب ان تعتمد اساسا مع الامم المتحدة بما يتوامم مع المناخ الدولي الجديد وخاصة العمل على توسيع نطاق مجلس الامن وتعديل اسلوب التصويت ودور المنظمات الاقليمية والقيود التي تفرضها سياسة الولايات المتحدة.

هذه صورة من صور النقد الموجه للوثيقة من جانب الدول الاوروبية... اما في الداخل فيستند النقد الى ان الموقف الاقتصادي الامريكي تدور حوله علامات استفهام كثيرة تلعب دورا مؤثرا في المعركة الانتخابية للرئاسة خاصة وان امريكا هي اكثر دول العالم مديونية... وان الوثيقة تعكس راي اصحاب المصلحة الحقيقية في استمرار الميزانية العسكرية المرتفعة، والحفاظ على الآلة العسكرية المتطورة... في نفس الوقت الذي يعاني فيه الجمهور الامريكي من البطالة والضرائب... كما يمتد النقد الى ظروف المجتمع الامريكي الذي توجد فيه مشكلات تؤدي الى خلل في التوازن الاجتماعي وانتشار للمخدرات والجريمة... الامر الذي لن يثير حماس احد لهذه الوثيقة التي يقول الكاتب الامريكي (وليام فاف) في جريدة «الهيرالد تريبيون» ان الجمهور الامريكي يرفضها لانها تتكلف على مدى خمس سنوات ١.٢ تيريليون دولار (التريليون يساوي الف مليار) مما يزيد مشاكل الطبقة الوسطى الامريكية... إذ لا يمكن ان يكون التفوق العسكري بديلا عن التفوق الاقتصادي.

قال السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن رئيس لجنة الشؤون الاوروبية في الكونجرس الامريكي «ان هذا التقرير سيعيد الى الاذهان الفكرة القديمة عن الولايات المتحدة ودورها القبيح كرجل شرطة عالمي»!

لذا يمكن القول ان وثيقة البنتاجون ليست بالون اختبار... وانها قد تصدق رغم النقد الموجه لها في الوقت الحاضر ولاجل قصير محدود... ولكنها يصعب ان تكون اساسا لنظام عالمي تنفرد فيه امريكا وحدها بالنفوذ لاجل طويل... ذلك ان الدور النسبي للقوة العسكرية سوف ينحسر امام الدور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والاشعاع الثقافي والتراث الحضاري.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

الشرعية الدولية المفترى عليها في الوضع الدولي المعاصر..!

كثر الحديث هذه الأيام عن الشرعية الدولية في المنازعات الدولية القائمة.. فكل طرف في نزاع يدعي انه المنفذ لها بينما الشرعية الدولية برآءة من كل ادعاء لسبب بسيط وهو أنها بحكم كونها دولية فلا يمكن ان تكون ملك إرادة دولة مهما كان وزنها او حتى مجموعة من الدول.

ومسالة الشرعية الدولية تعبير سياسي اكثر منه تجسيداً لقانون دولي او مجموعة من القيم العالمية، لأن القانون الدولي نفسه ليس بهذا القدر من التحديد مثل القانون المحلي او الخاص في كل دولة . فهو في الأصل مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية والسوابق.

فالشرعية الدولية مثلا وهي مكتوبة في معاهدة الأمم المتحدة مع الحكومة الأميركية تعطي كل عضو بالمنظمة الحق في الحصول على تاشيرة دخول لمقر المنظمة بنيويورك، ومع ذلك فقد منعت منظمة التحرير من هذا الحق، وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حدث لا سابقة له بالانتقال كاملة إلى المقر في جنيف لتسمع كلمة المنظمة .

والواضح أن هناك خلطاً متعمداً بين مسالة الشرعية الدولية وبين ميزان القوى في لحظة دولية معينة .. فالقادر على فرض إرادته يعتبر ذلك شرعية دولية وهي شرعية القوي على الضعيف وهي يقينا تختلف عن مدلول الشرعية الدولية بالمعنى الأصلي.

فالشرعية الدولية بالمعنى الأصلي هي سيادة القانون واحترام الحق والعدالة.. وهو امر بالغ الصعوبة واقرب إلى التصور النظري او الخيالي حيث أن اوضاع الدول في المجتمع الدولي تتحدد وفق توازن القوى والحق بدون قوة يصبح عبئا ثقيلا بل يتحول إلي اي شيء إلا أن يكون له وجود على أرض الواقع.

فقرار تقسيم فلسطين قرار يتعارض مع الشرعية الدولية بالمعنى الحقيقي لأن الأمم المتحدة أعطت ما لا تملك، ورغم تعارض القرار مع كل الشرائع والمواثيق الدولية فإن القوة جعلت منه واقعاً وتراجع الحق حتى لم يعد احد يجرؤ على الحديث فيه.

والأمم المتحدة هي محاولة ثانية بعد عصبة الأمم التي تكونت بعد الحرب العالمية الأولى من اجل السعي لتحقيق الأمن والسلام وفق مقاييس القوى المنتصرة في الحرب.

والخطأ الشائع في هذه الأيام هو ان مجلس الأمن هو مصدر الشرعية الدولية وقراراته هي الشرعية .. وذلك غير صحيح فالمجلس وفق الميثاق يعتبر مثل مجلس الوزراء في داخل الدولة فهو السلطة التنفيذية بالمعنى المبسط ولكنه ليس مصدر الشرعية بل مجرد أداتها التنفيذية، وقد استقر الفقه القانوني سواء دوليا او محليا على عدم الجمع بين السلطة التنفيذية والتشريعية في جهاز واحد.. فالجمعية العامة التي تضم كل دول العالم وهي البرلمان العالمي تعتبر مصدر التشريع.

وحتى لو كان الميثاق قد اعطى لمجلس الأمن مجموعة من السلطات فذلك لا يعني ان قرارات المجلس هي الشرعية بل هي تعبير عن إرادة مجموعة من الدول حتى لو كانت ضد الشرعية الدولية بالمعنى الأصلي لها بدليل استخدام حق الفيتو ضد إدانة عدوان او غزو لمجرد أن المعتدي هو إسرائيل مع ان العدوان ضد الشرعية الدولية والقانون.. فالمسالة ليست قانوناً وعدالة ولكنها إرادة مجموعة الدول تفرض بحكم قوتها إرادتها على انها هي الشرعية .

ويكفي ان الأمم المتحدة وهي مصدر الشرعية في قرارات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي قد استبعدت بل ووصلت المهانة إلى حد دعوتها كعضو مراقب مع ان المفاوضات تجري على قاعدة من قرارات الأمم المتحدة، وذلك لمجرد أن إسرائيل أرادت ذلك.



وقد كانت الشكوى من دول العالم الصغيرة بلا حدود من مجلس الأمن واتجهت الارادة الدولية لإعطاء الجمعية العامة سلطات أكثر، وحدث ذلك بالفعل في الستينات حين وقف قادة العالم وابطاله العمالقة في دورة الجمعية العامة الشهيرة.. وهو ما أثار قلق الدول صاحبة المصلحة في ان تبقى السلطة في يد مجلس الأمن اي العدد المحدود من الدول.

ولذلك جرى العرف على ان تناقش القضايا في الجمعية العامة وترفع التوصيات إلى مجلس الأمن لينفذ منها ما يمكنه وفق موازين القوى.. ومثلما هو في القانون الداخلي والدساتير في كل دولة توجد مثيلاً للمحكمة الدستورية التي تراجع شرعية القوانين فيها وتوجد محكمة العدل الدولية في الأمم المتحدة . ومؤكد ان القول بإن قرارات مجلس الأمن هي بالحتم والضرورة الشرعية الدولية فيه مغالطة كبيرة لأن الشرعية لا تأتي للقرار لأنه صادر من مجلس الأمن، ولكن لأنه التزم بالعدالة والقانون.. فإن خرج عليها نتيجة خلل في ميزان القوى في لحظة تاريخية معينة فإن القرار يصبح تعبيراً عن إرادة القوة وليس عن الشرعية الدولية .

والأهم من ذلك هو ان مجلس الأمن نفسه الآن اصبح بتشكيله يجسد حالة الخلل التي اصابت التوازن في المجتمع الدولي ولدى الأمم المتحدة عشرات من الدراسات والاقتراحات حول ضرورة تعديل تشكيل المجلس وسلطاته.

فإن كان هناك خلاف حول تشكيل المجلس ذاته فإن الأمر كله يصبح في حاجة إلى إعادة نظر دولية جادة إن كان يراد فعلا الاستقرار للنظام الدولي، ومجلس الأمن الحالي لم يعد يعبر عن الواقع الدولي على الإطلاق.

وحتى إذا قبلنا جدلا أن مجلس الأمن رغم ان تشكيله اليوم لا يعبر عن الوضع الدولي ورغم أن قراراته ليست هي التي تخلق الشرعية الدولية فإن لمجلس الأمن - وفق الميثاق الذي يجب ان يتلزم به - إن يكلف قوات الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات. وقوات الأمم المتحدة التي لم تشكل لابد ان تكون تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة .. وكان همرشلد هو الوحيد في تاريخ سكرتارية الأمم المتحدة الذي حاول ان يضع هذا الجزء من الميثاق موضع التنفيذ في ازمة الكونغو وقرر أن يدخل الكونغو على رأس القوات الدولية وكان ذلك سببا بل السبب الأصلي في اغتياله.

والمادة ٤٣ من الميثاق تحدد بوضوح أن هذه القوات تتكون من جميع الدول الأعضاء بناء على اتفاقات خاصة تحدد عدد القوات وانواعها واماكن تجمعها وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وتنص المادة ٤٧ على ان لجنة أركان الحرب تتشكل من رؤساء اركان حرب الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن.

وكان العرف السائد والسوابق التاريخية منذ إنشاء الأمم المتحدة أن تكون قوات حفظ السلام من جيوش دول أعضاء باستثناء الدول الدائمة الخمس . وفجاة انهار النظام الدولي القائم على ثنائية القمة والانقسام الأيديولوجي.. ومازال العالم منذ لحظة انهيار هذا النظام يبحث له عن منظور جديد يتشكل على اساسه النظام الدولي .. وفي مرحلة الانتقال اصبح مجلس الأمن اداة في يد العملاق الأوحد بعد ان ذابت مواقف الآخرين لحسابات القوى والمصالح ولم يعد هناك سوى إرادة دولة واحدة . وهو وضع بالغ الخطورة على الاستقرار العالمي لاستحالة التزام هذه الدولة بالحق والعدالة بالمعنى المطلق والحقيقي. فسياسة الدول الخارجية وخاصة العمالقة ترسمها مجموعة المصالح الدولية لها وليست القواعد القانونية والأخلاقية . ولذلك يقع البعض في الخلط سواء بالعمد أو الخطأ.. ولعل اغرب مثال على ذلك هو تصريح الأمين العام للأمم المتحدة حول استحالة فرض القرار ٢٤٢ على إسرائيل لأنه صدر وفق الباب السادس وليس السابع.. ورغم ان الأمين العام أستاذ منظمات دولية لأكثر من ربع قرن فإنه خلط بين السياسة والقانون وبين وضع دولي خاص وبين الوضع العام.

فالمسألة ليست باباً سادساً او سابعاً من الميثاق، ولكنها إرادة العملاق الأوحد وموقع إسرائيل بالنسبة له.. ولو اراد غداً أن يفرض القرار فسوف يصبح ذلك ممكنا وملزما.. فالمسألة قوة وليست قانونا.. وهي سياسة وليست قواعد قانونية وميثاقا. والوضع نفسه بالنسبة لمسألة ليبيا.. فهي ليست شرعية قانونية، ولكنها موقف سياسي قائم على توازن القوى الحالي.. ورغم أن مسالة العقوبات على ليبيا تبدو قضية بلا فاعلية حقيقية عليها إلا أن الخطورة تأتي من إمكان القيام بعمل عسكري مثلما سبق أن حدث. فالعقوبات، وخاصة وسائل النقل الدولي تبدو خطوة ساذجة او غير مدروسة لأن ليبيا عضو في تجمع المغرب العربي، وهي طرف في اتفاقات وحدوية مع مصر تم خلالها إلغاء الحدود والانتقال بالبطاقة الشخصية بين الدولتين، وذلك كله يجعل من العقوبات قرارات بلا فاعلية وخاصة ان هناك استحالة الالتزام هذه الدول بالقرارات. وإذا كانت القضية مجرد ورقة انتخابية سواء في دولة او الدول الثلاث وكلها تخوض معارك انتخابات فإن عنصر الوقت بالغ الأهمية.. فالدول الثلاث تبحث عن دولة تستعرض من خلالها قوتها بما يثير إعجاب الجماهير ويشدها خلف هذا المرشح دون الآخر فإنها يمكن في الوقت نفسه ان تكون سلاحاً ذا حدين بمعنى أن تتحول بالسلب في اصوات الناخبين نتيجة إدراك الخدعة بأنها مجرد لعبة إنتخابية على حساب السلام العالمي والاستقرار الدولي.

واظن أن المسألة في جوهرها ليست تسليم اثنين من المواطنين او عدم تسليمهما بل هي ابعد من ذلك واخطر بل اكاد اكون على يقين انه حتى لو تم تسليم المواطنين فإن هذه الدول سوف تبحث في الملفات عن قضية اخرى لتوجه ضربة إلى ليبيا او غيرها من الدول العربية، فإعادة ترتيب القوى في المنطقة هي الأساس وليست مسألة حادث طائرة .

ولو كانت المسألة شرعية دولية فإن هناك حادث طائرة مدنية ليبية اسقطتها إسرائيل منذ سنوات ولم يحاسبها احد على ذلك حتى الآن.. وهي الطائرة التي كانت تحمل مذيعة تلفزيون مصرية، وهناك طائرة مدنية إيرانية اسقطتها القوات الأميركية ولم يحاسبها احد على ذلك.

والأمثلة كثيرة وكلها تقول الرسالة نفسها أن العالم في ظل قيادة عملاق اوحد سوف يشهد الكثير، ويدفع اكثر من العدالة والحقوق حتى يتبلور النظام الدولي الجديد وتتضح معالمه وقياداته.. وهو ما اظن انه لن يحدث قبل انتهاء هذا القرن.. وحتى يحدث معه فيا ويل الضعفاء من القوي ؟!!



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

اصدارات

دراسة نظرية للأنظمة العالمية

الحكمة محور القرن الحادي والعشرين

لا احد يشك ان عالماً جديداً قد ظهر. ولكن متى تم ذلك وكيف؟ في ١٩٩١ اجتاحت الحرب منطقة الخليج. وفي ١٩٩٠ توحدت المانيا. وفي ١٩٨٩ فقد الاتحاد السوفييتي سيطرته على الدول الاوروبية الشرقية التي كانت تدور في فلكه وبانت عليه بوادر التفكك. وفي ١٩٨٧ تجاوز عدد سكان العالم خمسة مليارات نسمة. وفي ١٩٨٥ دشن الرئيس السوفييتي انئذ ميخائيل جورباتشوف عهد «البيريسترويكا» (الاصلاح) و«الجلاسنوست» (الشفافية). وقد ترجع الذاكرة سنوات عدة الى الوراء في محاولة لاستقصاء الحدث او الاحداث التي أدت الى ظهور عالم جديد يضع الحجر الاساسي لما ستعيشه اجيال القرن الحادي والعشرين. وهو الموضوع الذي تناوله بالبحث روبيرت فوسير في كتابه «عالم القرن الحادي والعشرين» الذي صدر مؤخرا عن دار النشر «فايارد». والكاتب من المفكرين الاقتصاديين والسوسيولوجيين البارزين، وله عدد من الكتب نذكر من اهمها «المجتمع»، وهو كتاب نشر في ستة مجلدات ظهر اولها عام ١٩٧٧ واخرها عام ١٩٨٣.

ويقول الكاتب ان العالم مكون حالياً من مجتمعات يحتاج بعضها الى البعض الآخر. الا ان هذا العالم ليس الا متغيرا في السلسلة الطويلة للأنظمة العالمية التي توالت أو تعايشت الاف السنين دون ان يعير احدها اهتماماً للآخر باستثناء الرحلات التي قام بها أمثال ابن بطوطة وماركو بولو. ومتى اصبحت بصمات المغامرات الانسانية بادية في المستقبل (يضيف الكاتب) سيكون من الممكن التوصل الى فهم احسن للمجتمعات الماضية. وستظهر علوم جديدة لشرح وتحليل حياة الشعوب السالفة وتبديد عدد من الخرافات التي تتناقلها الألسن حاليا، مما سيثري علوم البليونتولوجيا والحفريات والأجناس واللسانيات وغيرها. ففيكو وكوندور سيت وهيجل وماركس ولينين... الخ توفرت لديهم معلومات اقل بكثير مما توفر مثلا لارون او بروديل، وبالتالي فقد اصبح بامكاننا الآن النظر الى افكارهم من زاوية مختلفة تمكننا من انتقاد نظرياتهم بل ودحضها في بعض الحالات، وهذا يدل على ان النتائج التي يتم التوصل اليها في العلوم الانسانية على وجه الخصوص تتسم بالظرفية.

اما تحليل الحاضر، فيقول الكاتب انه من الصعوبة بمكان لأن المراقب يكون غالبا متشعباً بالأفكار السائدة في مجتمعه، فيتعذر عليه الافلات من قبضتها باستثناء الحالات التي ينشغل فيها بدراسة لمقارنة العالم الحاضر بما سبقه ولاستخراج نقاط التشابه والتباين بينهما. وحتى في هذه الحالة، فان على المراقب ان يتصف بالحذر دائما مما سماه جولدنر «الواقع الشخصي»، تلك التجربة الاجتماعية التي تفعم المرء بمفهومي الحدس والمسلمات، فيجب اذن انتهاج الشك المنهجي في هذين العاملين للحصول على نظريات مجردة وواضحة.

الماضي والحاضر

ولتقريب الفكرة من القارئ، فان الكاتب يحثنا على التفكير في الافكار التي نتشبع بها حسب الأسرة التي ننتمي اليها والتعليم الذي نتلقاه، والبلد الذي نحمل جنسيته، وتجربتنا العملية وسننا. واذا صح هذا المعيار على القارئ، وهو يصح على الكاتب على حد تعبيره، فانه بالضرورة يصح على المتخصصين. وهذا جانب من الجوانب التي أعارها اهتماما كبيرا في



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤلفه «عالم القرن الحادي والعشرين»، اذ ابرز ان علماء الاجتماع والجغرافيا والرياضيات والاقتصاد وغيرهم متأثرون بمعطيات مسبقة تحد من موضوعيتهم، وبالتالي فان الانسب هو تجميع كل النظريات في اطار ثلاثي، فتندرج كل شيء في اطار الاقتصاد والسياسة والثقافة (او الايديولوجيا). فالاقتصاد - يقول الكاتب - يرمي هنا الى كل ما يتعلق بعيش الانسان بكل ما في ذلك من استهلاك وتقنيات انتاج وفوائد وعائدات وضرائب وقروض ونقود. اما السياسة فانها مستعملة هنا في اوسع مفاهيمها. اذ انها ترمز الى كل ما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي والسلطة والملكية والجنسية والتبعية، وتشمل المجتمع الدولي من اصغر مكوناته الى هيئة الامم المتحدة. أما الايديولوجيا او الثقافة، فانها تعني هنا كل النظريات وكل الأفكار والممارسات التي يعبر من خلالها الانسان عن نظرته الى العالم الذي يعيش فيه.

وفي محاولته فهم العوامل التي تجعل العالم الحاضر مختلفا عن الماضي، ارتكز الكاتب على نظرة ماضية واخرى مستقبلية. وهكذا، خصص الجزء الاول من الكتاب للفترة التي سبقت الثورة الصناعية، والتي اثرت الى حد بعيد على الشعوب والحضارات الخيالية. اما الجزء الثاني فقط خصص للمجتمعات الراسمالية التي عرفتها البشرية منذ الثورة الصناعية، مع التركيز على الاجراءات الاقتصادية والسياسية التي تم اتخاذها في القرنين التاسع عشر والعشرين والتي لاتزال فعاليتها سارية الى يومنا هذا. في حين خصص المؤلف الجزء الثالث للعالم الجديد الذي نعيش بدايته فدرس خصائصه وما قد يترتب عليه في أفق القرن المقبل.

ويرى الكاتب ان القرن الحادي والعشرين سيأتي لا محالة بعالم جديد، الا أن هذا العالم قد يستعصي فهمه على كل من سولت له نفسه اهمال ما قامت به البشرية على مدى آلاف السنين، وهو العمل الذي ادخل الحضارة الى الصين والهند والشرق الاوسط، او غض النظر عن المعاملات التجارية التي كانت سائدة بين الامبراطوريات التاريخية وإبان الكشوفات الكبرى بل وسيصعب فهمه على كل من لم يول التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي ترتبت على الراسمالية بمفهومها في القرنين ١٩ و٢٠.

ويضيف الكاتب ان عالم القرن الحادي والعشرين قد يصبح اقل غموضا اذا افرزت النظريات المرتكزة على التجارب التاريخية التي عاشتها البشرية تقييما موضوعياً للمستجدات التي يمكن ملاحظتها في أيامنا هذه في مجالات التكنولوجيا والثقافة والانفجار السكاني، دون اهمال التقلبات التي تحصل نتيجة تكاثر المدن الكبرى والعلاقة الشاذة بين الصناعة والبيئة.

ويختم الكاتب قوله ان عالم القرن الحادي والعشرين، كما تبدو بوادره حاليا، قد لا تقل مشاكله عن عالم الفوضى الذي عرفه القرن العشرون بكل حروبه وأزماته وثوراته، لكن ليس هناك ما يمنع القوى السياسية والشعوب والحكومات من وضع تاج الحكمة على رؤوسها وحمل مشعل التفاهم والتحلي بالصبر لتفادي المصاعب كما حدث بين ١٩٤٥ و١٩٧٥. ولذلك، فلم يفت الأوان بعد لبناء عالم افضل لجيل القرن المقبل ■

عرض خديجة بنيس

